محمد صلاح الدين الشريف

الشرط والإنشاء النحوي للكون

بحث في الأسس البسيطة المولّدة للأبنية والدلالات

الجزء الثاني

سلسلة اللّسانيات
المجلّد 16

جامعة منوبة
منشورات كليّة الآداب

تونس 2002

محمد صلاح الدين الشريف

الشرط والإنشاء النحوي للكون

بحث في الأسس البسيطة المولّدة للأبنية والدلالات

الجزء الثاني

سلسلة اللّسانيات
المجلّد 16

جامعة منوبة
منشورات كليّة الآداب

تونس 2002

IV

القسم الرابع

التشكل الإعرابي للدور التكراري المقولي ودور العنصر الماهي في بيان حركة الاسترسال الدلالي بين أحياز العمل

1/IV

افتراض أن الاسترسال المقولي الناتج عن قواعد الدور التكراري المنبثق من [∃] ممثل بالتشكل العاملي بين المحلات وبدوران العمل الإعرابي وحركته من داخل البنية إلى خارجها

1.1/IV غرض القسم دراسة الاسترسال المقولي في دوران البنية الإعرابية المحلية بفضل حركة العمل الإعرابي من داخل البنية إلى خارجها

§ 1 ـ تذكير بمسار البحث

انطلقنا في دراستنا هذه من ملاحظة الفوضى الدلاليّة التي تميّز الأبنية اللفظيّة المقولة. وحاولنا أن نبيّن أنّه لا يمكن للتأويل الدلالي أن يستوعب هذه الفوضى ما دامت التراكيب اللفظية غير موضوعة، وما دامت المعاني لانهائيّة لا تحدّ، إذ الموضوع إنما هو أصناف التراكيب وما لها من معان، سمّاها نحاتنا بمعاني النحو (انظر تلخيص السيوطي للقضيّة في مقدّمة المزهر). ولهذا اتجهنا في بحثنا إلى دراسة التكوّن الدلالي، مختارين في البحث فيه منهجا افتراضيا استلزاميا يستقي افتراضاته الأولى من الحدس الناتج من تعاملنا الاختباري مع اللغة. ولقد أقرّ حدسنا انّ الأبنية الموسومة باللفظ تتداخل وتتعامل على صورة تقتضي منّا افتراض بنية مقوليّة مجرّدة تنتمي إلى النظام النحوي وتسيّر مختلف الأبنية الممثّلة لمختلف مستوياته. وكان هذا موضوع القسم الثاني.

لكنّنا رأينا قبل البحث في هذا الموضوع أنّ نبيّن أنّ الأفكار السائدة في الاتجاهات اللسانيّة الحديثة غير قادرة على استيعاب ما نريد البلوغ إليه. فلقد حاولنا أن نبيّن أنّ الربط الدلالي بين الأبنية المختلفة في أبنيتها اللفظيّة ليس قضيّة دلاليّة منطقيّة صناعيّة. وذلك أننا نعتقد أنّ أساس المنطق الصناعي قد استقاه المناطقة من بعض النحو، وأنّ هذا البعض مهما كان تطوّره، غير قادر مبدئيّا على استيعاب الكلّ النحويّ الذي منه كانت نشأته. وأهمّ ما بيّنّاه في هذا الشأن أنّ الكتابة الرمزيّة تتميّز عن اللفظ السمعي بخصائص الفرق بين الوسم البصريّ والوسم السمعيّ، ولا تتميّز بأساس ما تمثّله من الأبنية اللغويّة. وكانت النتيجة إقرارنا بأنّ دلالة بنية نحويّة مّا إنما هي تمثيلها لبنية نحويّة مجرّدة أعلى منها ودخولها مع أبنية نحويّة أخرى في علاقة شرطيّة.

كذلك رأينا أنّه من اللازم قبل دراسة الأبنية المقولية، وتسييرها للنظام أن نبيّن أنّ الانكباب على دراسة خصائص القول كثيرا ما يخفي أنّها خصائص مسيّرة بطبيعة العلاقات الرابطة نحويّا بين الأبنية، وأنّه من اللازم أن نحدّد القواعد التي تجعل هذه العلاقات ذات قوّة احتماليّة كافية للتكهّن بالدلالات الحاصلة بالقول، أو التكهّن بالأساسيّ منها.

لاحظنا أنّ القوّة الاحتمالية مرتبطة بدرجة التجريد البنيوي، وأنّ التجريد البنيويّ يسعى بطبيعته إلى التأليف بين الشكل اللفظي ودلالته ويستلزم أن تكون البنية العليا بنية موحّدة تختصّ بثراء دلالتها المحتملة، وفقر دلالتها الحاصلة.

ولقد توصّلنا اعتمادا على هذا، في القسم الثاني، إلى اقتراح نظريّة متكاملة تحدّد المدارج الكبرى من المستويات النحويّة ، وتحدّد العلاقات النظاميّة بينها، وتبيّن بعض الخصائص الدلالية السابقة للتعجيم الإحالي المكوّن للقول المقاميّ، والقول المجرّد من المقام.

حاولنا أن نبيّن في القسم الثاني أنّ الدلالة النحويّة الدنيا دلالة شحنيّة تقوم على علاقة تواجديّة مطلقة أساسها العلاقة الشرطية المكوّنة للتشارط المتضمّن للدلالة الجمعية النحويّة المختلفة عن الدلالة الجمعية الصدقيّة المستعملة في المنطق الصناعي.

وحاولنا اعتمادا على مفهوم التواجد الشحني أن نحدّد نوعي التواجد فعرّفنا الوجوب بأنّه {±} والإمكان بأنّه [±]، وأن نحدّد أنواع العلاقات التواجديّة في { الشرط والجمع، والانفصال}، وأن نربط بينها في قانون، لا يختلف في جوهره عن القوانين المنطقيّة الصناعيّة إلاّ في كونه قانونا ندّعي به أنّ النحو أساس المنطق الصناعي، لاعتقادنا أنّ النحو هو المشكّل الطبيعيّ الأوّل للعقل البشري، والسابق لكلّ شكلنة صناعيّة. سمّينا هذا القانون بقانون الشرط الجمعي. وهي تسمية قصدنا أن تكون غامضة من حيث كونها تسمية تعبّر عن خاصية الدور البنيويّ الدلالي النحوي. إذ هي تسمية تعني أن الجمع أصل بقدر ما تعني أنّ الشرط أصل، من حيث كونها اتجاها من اتجاهيْ التشارط المكوّن للجمع الذي هو أساس الشرط.

ومهما كان هذا الدور، فقد حاولنا أن نبيّن أنّه يفسّر تولّد الأبنية بعضها من بعض، وأن نبيّن أنّ هذا الدور يجعل الأبنية الدنيا متشارطة ومسترسلة في خصائصها، لكون الشرط حركة تصوّر العلاقة بين المنفصلين بقدر ما تصوّر اتجاه الشيء من كينونته إلى كينونة أخرى. وعبّرنا عن هذا بقانون سمّيناه قانون التشارط والاسترسال. وينصّ على أنّ الأصل البنيوي المقولي المسيّر للأبنية يقتضي ألاّ تكون الأبنية أصنافا مشجّرة بعضها منفصل عن بعض.

ولقد دعّمنا هذا التشارط والاسترسال بملاحظات عدّة تؤكّد أنّ الأبنية على اختلافها تحافظ على أصلها الموحّد، وتحافظ بسمات لفظيّة معيّنة على ملامح خضوعها لقانون الشرط الجمعي.

لقد كان مفهوم المحافظة على البنية مفهوما أساسيّا في تصوّراتنا النحويّة فالعلاقة الشرطيّة الدوريّة المسيّرة للنظام النحوي تقتضي أن تكون الأبنية المتولّدة من الدور والمنتشرة عنه عائدة إلى أصلها المكتنز الذي منه تتولّد. ولتأكيد هذا أسّسنا لهذا

المبدإ في العلاقة الشرطيّة الأولى الرابطة بين الشحنتين. فقد لا حظنا أنّ تشارط الإيجاب والسلب يحافظ على الإيجاب والسلب من حيث أنه يقتضي أن يكون اشتراط الإيجاب للسلب سلبا واشتراط السلب للإيجاب إيجابا. فانتشار البنية انتشار دوريّ وعود على بدء لا ينتهيان.

حدّدنا اعتمادا على ذلك قواعد الانتشار والانخزال، وبيّنا دور التعامل بين الاشتقاق والاعراب في ذلك. وحاولنا أن نبيّن أنّ البنية المقولية المسيّرة للاشتقاق، تجعل الاشتقاق بفضل ما سمّيناه التنبير، الأداة الأساسيّة في توسيع البنية وإثراء الدلالة. لكنّ الإعراب بمحافظته المطلقة على البنية المقوليّة قد انتصب الممثّل الرئيسيّ للبنية المقوليّة، فانتصب بذلك فخّا فيه يقع الاشتقاق باستمرار إذ الاشتقاق رغم ثرائه التنبيريّ محكوم عليه بتمثيل البنية المقولية تمثيلا يجعل كلّ بنية اشتقاقيّة تشترط وجود الممثّل الشرعي للمقولة وهو المحلّ الإعرابيّ.

حاولنا بيان ذلك بتخصيص قسم كامل يبيّن أنّ في كلّ بنية «محلاّ واويا».

ولقد انطلقنا من رأي النحاة في الحرف لنجد في الحرف حضور المتكلّم الواضع فحاولنا أن نبيّن أنّ الحرف منخزل إلى إنشاء المتكلّم المنخزل إلى شحنة تمثل اعتقاده وقد صار شحنة خالصة عن الوجود المطلق. هذه الشحنة مزدوجة سالبة وموجبة. إنها قائمة على تواجد ينتشر وينخزل ولا ينعدم. وكان ينبغي إذن على الإعراب، حسب مبدإ المحافظة أن يعبّر عنه، وأن يعبّر عنه بمحلّ وظيفته المحافظة على الخصائص الأساسيّة للتواجد، هذا التواجد الشحنيّ الدائر الذي لا يقف.

§ 2 ـ أغراض هذا القسم

حاولنا في القسم الأوّل ثم في القسم الثاني أن نبيّن أنّ حركة العمل اللغويّ الإنجازي ، المبطل لمفهوم الرابط المنطقيّ الصناعيّ الجامد، حركة تعكس حركة العمل الإعرابي المجرّد من حيث انّ العمل اللغويّ هو الصورة الإنجازيّة الثريّة من الحدث الإنشائيّ المجرّد العامل بفضل محلّه في الإحالة عمل فعل الفاعل في المفعول، (II /فصل 22)، فكذلك نحاول في هذا القسم أن نقدّم ملامح أوّليّة تبيّن أنّ العمل الإعرابيّ، عمل متحرّك متغيّر وليس جامدا كلّ الجمود، كما اعتقد نقّاد النحو العربي، وأنّ حركة العمل الإعرابي تعيد في المستوى الإعرابي المجرّد حركة الانتشار الشحني وانخزاله، بتمثيلها للدور التكراري المقولي.

معنى هذا أننا كما ادّعينا أنّ المحلاّت الإعرابيّة تجسيد فضائي للمقولات يهيئها للوسم اللفظي، ويجعلها بفضل الاشتقاق قابلة للدخول في علاقات احتوائيّة لا تحدّ، وكما ادّعينا أنّ المحل الواوي يجسّد التواجد ويحافظ عليه داخل العلاقات الاحتوائية

الجديدة، فكذلك ندّعي هنا أنّ الإعراب لا يحقّق الدور التكراري فقط بالتجسيد المحلّي للأبنية المولّدة عنه، بل يبني كلّ بنية منها على صورة تجعل العلاقات الرابطة بين عناصر البنية علاقات ممثّلة لمسار الانتشار المقولي المكوّن لها، ومسار الاختزال المرجع لها إلى نشأتها الشحنية الأولى.

ولهذا الرأي أهداف أخرى تجاوز بيان أنّ اللغة دوريّة البنية، وسيجدها القارئ ، للأسف، في صورة إشارات سريعة غير مكتملة. ومنها أننا نريد أن نبيّن أنّ العلاقة العاملية لشدّة اتصالها بإنشاء المتكلّم علاقة أساسيّة في تكوين الدلالة النحويّة، وأنّ الحديث عن بنية نحويّة لا تقوم على علاقة العمل، حديث ينزع عن البنية أهمّ ما فيها، ويحدث الفجوة والهوّة الساحقة بين الشكل اللفظي، والدلالة.

سيلاحظ القارئ في هذا القسم أن تشبّثنا بشكلنة العمل الإعرابي تؤدّي حتما إلى استبدال التشجير البنيوي الغربيّ التقليدي، بتمثيل آخر يقارب تمثيل تنيار (Tesnière, 1976; CHAP3; p14) للبنية بما سمّاه، تشبيها واستعارة، بالتاج (Stemma)، ولكنّه أقرب إلى المفاهيم النحويّة العربيّة القديمة، وأدقّ تعبيرا عن الدوريّة النحويّة التي تخفيها الصورة الخطيّة اللفظيّة.

من أهداف هذا القسم أيضا أن نبيّن أنّ الرفع والنصب وظائف نحويّة إعرابيّة مجرّدة، تمثّل التشكّل العاملي للتواجد بين المقولات ، تشكّلا سابقا لتكوّن الوظائف النحوية الكبرى في المستوى التصريفي المجرّد وسابقا لتكوّن الوظائف المتميّزة في المستوى التصريفي المعجّم.

إلاّ أنّنا لن نتوسّع في دراسة الوظائف، بل نكتفي بتقديم مقترحاتنا الكبرى، والاكتفاء بما يدلّ على أنّ وظائف الرفع والنصب تقتضي أن تكون الوظائف المتميّزة، والأدوار الدلاليّة المتميّزة مجرّد معالم عامّة من مسترسل وظائفيّ، لا يمثّل تقسيمه وتصنيفه اعتباطا لغويّا، بقدر ما يمثّل اعتباطا في وصف اللغة.

وسنحاول أن نشير إلى أنّ هذا المسترسل الوظائفي، يعبّر ، في الآن نفسه عن استرسال المقولات، وعن استرسال الأبنية الإعرابيّة، وأنّ العمل الإعرابي يعبّر بحركته الدوريّة ، وبمدّه وجزره، عن حركة وظائفيّة إعرابيّة تنطلق من أدخل ما في البنية وهو الإنشاء المؤسس لها إلى خارج البنية ممّا هو تابع مواجد لها، إلى ما هو أخرج منها وهو الإنشاء المستقلّ المسمّى بالاستئناف. وسنمثّل لهذه الحركة الاسترسالية بالمجموعة [(...) إنْ ...] باعتبارها مجموعة الأبنية التي توضّح أكثر من غيرها قانون الشرط الجمعي ، وقانون التشارط والاسترسال.

ولتدعيم الاسترسال بين الوظائف ، وبين العمل الداخلي والعمل الخارجي

سنحاول أن نبيّن أنّ البنية [إن...] لا تقتضي بالضرورة صلة من صنف ما يسمّى بالجمل. وذلك ببيان وجود إنشاء شرطيّ للاسم في مستوى الإعراب. وسنؤجّل للقسم الأخير ربط هذا الإنشاء الشرطيّ للاسم باشتقاق الأسماء المبهمة، واشتقاق الأفعال الدّالة على الإمكان، لكون هذا الجزء من دراسة الإعراب جزءا متّصلا بدلالة الرفع والجزم على مراتب الاثبات المتحرّك بين الوجوب والإمكان.

ولتدعيم العلاقة بين هذه الحركة الإعرابيّة المسترسلة بين الخارج والداخل من جهة، والاشتقاق من جهة أخرى. سنحاول أن نبيّن أنّ الاشتقاق قد كوّن عنصرا مفرغا من الاحالة المعجميّة. مهمّته الانتقال بين محلاّت الدور التكراري الإعرابي لوسم هذه المحلاّت وسما ينتج الفروق الدلاليّة بين الأبنية ولكنّه في الآن نفسه يعبّر عن استرسالها البنيوي.

سمّينا هذا العنصر بالعنصر الماهيّ، لكونه يلتقط من كلّ محلّ دلالته الدنيا وخصائص دور المحلّ في البنية العامليّة المسيّرة للبنية الإعرابيّة المجرّدة وتواجدها التكراري. فهو يسم المحلّ الإنشائي ويعبّر عن عمله في الجملة، ويأخذ من المحلّ الوجوديّ دلالته الشحنيّة وعمله في غيره ويأخذ من المحلّ الفعليّ عمله الرفع والنصب، ويأخذ من المحلّ الفاعليّ رفعه، ودلالته المبهمة عن الجنس والعدد والعاقليّة ، ويأخذ من المحلّ المفعوليّ نصبه وقصوره عن العمل. بل يكون أيضا في المحلاّت التصريفيّة الدنيا فيكون للإضافة ويكون للنعت فيأخذ صفة الجامد ويحتلّ محلّ المشتقّ. وهو رغم هذا كلّه، لا يكون في المحلّ الواوي.

هذا العنصر تمثّله [ما]. (فتسميته بالماهيّ أيضا إشارة (بالنسبة الاشتقاقية) إلى أنّه [ما]) وهذا العنصر حاضر في الأبنية الشرطية وغير الشرطيّة. ويتعامل مع {إنّ، أنّ) (، إنْ، أنْ)} تعاملا خاصّا، ويتعامل مع {من} والضمائر تعاملا آخر. ويتعامل مع { لم، لن،...} تعاملا مخالفا. وليست له صلة بـ {و، ف، ثمّ}. لماذا ؟.

هذا الكائن الغريب نستفهم به، ونشترط به، ونتعجّب، هذا الكائن ننفي به، وكأننا أحيانا نثبت به، و به أيضا نرفع الفاعل (المبتدأ) وننصب المفعول (الخبر)، و هو في الموصولية كـ «أن»، ثم هو كـ «إن»، ثم هو ملتصق بأحد هذه الحروف، يعينها على دلالة ما تدلّ ، أو يضعف منها، أو يبطلها، و هو في الموصوليّة أيضا كـ«من»، ويكون كالذي، فيجعل النكرة مبهمة، ويجعل الاسم كالحرف، هذا الكائن يتجوّل ما بين الواو والواو، ولا يكون واوا.

لسنا مجبرين على التساؤل فيه، وإن كان الأقدمون، ولا شكّ ، لم يفكّروا في جمع دلالات هذا الحرف، ودلالات أمثاله من الحروف ، إلاّ لأنّها تشغلهم وتثير فيهم

الدهشة والعجب. ولقد قلنا منذ حين أن الحضارة العربيّة قد انشغلت في النحو، والمنطق، والفلسفة، والدين بـ «سرّ الحرف».

لسنا مجبرين على التساؤل فيه. لكن إذا رمزنا لـ [إٓ ∃ ففا (مف)] حسب وقوع هذا الحرف فيه في أحد المحلاّت {إٓ، ∃، ف، فا، مف، } بالرمز التالي [<— ما —>] حيث تدلّ الأسهم على حركته بين هذه المحلاّت أفلا يكون من المثير أن تأخذ البنية التواجديّة المزدوجة هذه الصورة :

(ϑ)[<— ما —>}. (ϑ) [<— ما —>}

لا يسعنا إلاّ أن نرى في هذا العنصر الماهي وسما تركته لنا اللغة لتنبّهنا إلى أنّ المحلاّت النحويّة الأساسية محطّات لاسترسال مقوليّ منشؤه ذات الواضع المنشئ يخرج منه ليعود إليه في دورة أزليّة لا تنتهي، تغرينا بابتعادها عن مصدرها الإنشائي وتوغلها في محلات الإحالة أن نلامس الكون باللغة، ولكنّنا نعود عنه عود الحسير.

IV/ 2.1 دورية التشكل العاملي بين محلات التواجد الإنشائي الإحالي ونسبيّة حركة العمل الإعرابي بين المحل الداخل في تكوين البنية والمحل الخارج عن تكوينها

§ 3 - مفهوم العمل الداخلي والعمل الخارجيّ وصلته بالشرط.

تعرّضنا في الأقسام الماضية إلى ظواهر عدّة من حركة العمل اللغويّ. ونعود في هذا الفصل إلى تلخيص بعضها، تلخيصا غايته أن نحدّد المفاهيم المعينة لنا على بيان ما نسمّيه التشكّل العاملي للبنية الإعرابية المحليّة المجرّدة.

من هذه المفاهيم مفهوم العمل الداخلي، ومفهوم العمل الخارجي. يتعلّق العمل الداخلي بالتشكّل العاملي داخل البنية الإعرابيّة الأساسيّة الممثلة للتواجد الإنشائي الإحالي [θ إٓ ∃ ففا (مف)] ويتعلّق العمل الخارجي بالعلاقة العامليّة الرابطة بين هذه البنية والبنية المواجدة لها وذلك في إطار التواجد المزدوج [θ إٓ. θ إٓ].

لن نهتمّ في هذا القسم كثيرا بالعلاقات العاملية المكوّنة لما نسمّيه في تدريسنا بالمركّبات الجزئية كالإضافة والنعت والبدل وغيرها، إلاّ عند الحاجة.

إلاّ أنّنا أشرنا في القسم الماضي إلى أنّ هذه المركّبات تتكوّن في المستوى التصريفيّ المجرّد بعمليات اختزاليّة تقع بين الأبنية المحتملة الناتجة عن الدور التكراري للبنية الأساسية داخل المحلّ، وعن التشارط الاشتقاقي الإعرابيّ (انظر مثال الإضافة والتمييز في III/ § 79). هذه الإشارة كافية لبيان سبب إهمالنا النسبيّ لها. وهو أنّ التشكّل العامليّ للبنية المجرّدة ينبغي أن ترثه عنها البنية المحتملة، وذلك ما دامت هذه صورة من تلك.

لن نحاول في هذا القسم أيضا أن نفرد الشكل [(...) إن ...] بدراسة خاصّة. بل سنتصرّف مع هذا الشكل كما تصرّفنا معه في الأقسام الماضية، محاولين أن نبيّن بطرق مختلفة أنّه لا يتميّز بتشكّل عامليّ خاصّ به، كما يتوهّم كثير من الدارسين. فإذا كانت [إن ج2] في محلّ نصب على المفعوليّة، فلا سبيل إلى اعتبارها عاملة في الجواب [ج1]، وإلاّ فينبغي أن يكون العامل معمول معموله في جميع الحالات.

يحدث موقفنا هذا إشكالا في تفسير جزم الجواب. نحلّ هذا الإشكال في القسم الأخير من هذا البحث.

لا يعني هذا أننا سنهمل في هذا القسم المنوال [(...) إن ...]. بل سيكون مثالنا الأساسيّ في بيان حركة العمل الإعرابيّ. ولا يمكن ألاّ يكون المثال الأساسيّ، إذ الحركة العاملية تستقي أصولها من قانون الشرط الجمعي، ومن خصائص مقوليّة أخرى، تقوم على العلاقة الشرطيّة [←——] كما بيّنّا. وسنرى في مواضع عدّة من هذا القسم أنّ الدلالة الشرطيّة وأبنيتها من العناصر الأساسيّة التي ينبغي استعمالها للاستدلال على حركة العمل الإعرابي من داخل البنية إلى خارجها في اتجاه الاستئناف.

§ 4 ـ نسبيّة التمييز بين مفهوم العمل الداخلي ومفهوم العمل الخارجيّ

إنّ مفهوم الداخل والخارج من البنية مفهوم نسبيّ جدّاً. فمهما تكن درجة الاختزال في البنية الإسناديّة الإنشائية [∃ ففا ←—— إٓ] فالتنظير المجرّد يقتضي تشكّلا عامليا داخل البنية الحدثية الإنشائيّة. فإذا سلّمنا بأنّ [فـ] تعمل في [فا] ، فينبغي أن نفترض أنّ البنية تحافظ على هذا العمل الداخلي حتّى وإن اختزل الاشتقاق وسمها اللفظيّ. هذا الموقف على غرابته منطقيّ جدّا وبسيط. فهو من مستلزمات مبدإ المحافظة على البنية، وهو من مستلزمات قواعد الدور التكراري المكوّنة لحركة الانتشار والاختزال البنيويّ.

إن كان العمل داخل البنية الإسناديّة الإنشائيّة عملا داخليّا فعمل الإنشاء في الإحالة عمل خارجيّ بالنسبة إلى هذا العمل الداخلي، ما دام هذا العمل تعبيرا إعرابيّا عن الخروج من المجال الإنشائي إلى المجال الإحالي. إلاّ أنّ عمل الإنشاء في الإحالة عمل يقع داخل البنية التواجديّة الإنشائية الإحالية [ϑ إٓ ∃ ففا (مف)] فهو بالنسبة إلى هذه البنية عمل داخليّ.

تقوى هذه النسبيّة في مفهوم الداخل والخارج إذا اعتبرنا حالة الاسترسال بين الإنشاء والإحالة. فمن الأكيد عندنا أنّ العناصر المعبّرة عن هذا الاسترسال، تعبّر في الآن نفسه عن استرسال العلاقة بين الداخل والخارج. فهي تقوّي من هذه النسبيّة.

إذا أخذنا الآن المجال الإحالي وحده، فإن العلاقة العاملية بين [فـ] و [فا] الإحاليين علاقة داخليّة.

إن كان العمل في البنية التواجديّة الإنشائية الإحالية عملا داخليا بالنسبة إليه، فإنها إذا كرّرت لتكوين التواجد المزدوج [ϑ إٓ1، ϑ إٓ2] كان عمل أحد عناصرها في البنية الثانية عملا خارجيّا بالنسبة إليها. لكن هذا العمل بالنسبة إلى هذا التواجد المزدوج كلّه عمل داخليّ.

إذا أخذنا الآن هذه البنية التواجدية الثانية [إٓ2 ...] فكلّ ما قلناه عن نسبية مفهوم العمل الداخلي والخارجي تكرّر، وذلك ما دامت الثانية تكرّر الأولى.

هذه النسبية تكرّر داخل المحلات، وذلك ما دام كلّ محلّ يقتضي دورة واحدة على الأقلّ للبنية [ϑ إ̅ ∃ ففا (مف)]، لتكوين البنية المحتملة التي يشترطها الاشتقاق عند التعجيم.

ويتواصل هذا المدّ والجزر بين المفهومين إلى أن ينقطع العمل. وبانقطاع العمل، تتكوّن بنية خارجيّة أخرى منفصلة عن الأولى نسمّيها عادة بالاستئناف. وتعيد هذه البنية النسبيّة مرّة أخرى .

§ 5 ـ المعمول الداخلي والمعمول الخارجيّ لكلّ من الإنشاء والإحالة

ننبّه بعد الإقرار بهذه النسبيّة إلى أننا سنستعمل مصطلح العمل الخارجيّ في أغلب الحالات للدلالة على العلاقة العاملية داخل التواجد المزدوج [ϑ إ̅$_1$، (مف) ϑ إ̅$_2$ (مف)]. فإذا استعملناه لغير هذا المعنى فالسياق يدلّ.

حصرنا مفهوم العمل الخارجي في هذا المعنى لأسباب عمليّة . فنحن في حاجة إلى إهمال الجانب النسبيّ، لما يحدثه في التعبير من غموض. ثمّ إنّ الظواهر الاختبارية تدفعنا إلى الإقرار بأنّ الحدّ الأدنى المطّرد من البنية هو [ϑ إ̅ ففا (مف)]. فهذه البنية هي أدنى الاشكال الوظائفيّة المكوّنة للجملة الفعلية في الاستعمال ، أي في المستوى التصريفي المعجّم. فالتواجد الإنشائيّ الإحاليّ شرط مقوليّ لكلّ إحالة.

نذكّر، بعد هذا التحديد الاصطلاحي، أنّ المعمول الداخلي لـ [∃ ففا ←── إ̅] الإنشائية هو الإحالة، وأن المعمول الداخلي لـ [∃ ففا] الإحاليّة هو المفعول به. فمحلّ الإحالة من الإنشاء، كمحلّ المفعول به من الحدث الإحاليّ. بيّنّا هذا في القسم الثاني ولا نعود إليه.

وكما أنّ للإحالة معمولا خارجيّا {مفعول مطلق... شرط}، فللإنشاء معمول خارجيّ أيضا. وقد بيّنا هذا في القسم الثالث.

من القضايا التي يثيرها هذا التناظر في العمل بين الإنشاء والإحالة قضيّة نتعرّض لها سريعا في هذا القسم ونطرحها في القسم المقبل. وهي أللمعمول الخارجيّ للإنشاء أثر في معموله الداخلي؟ هذه القضيّة تهمّ خاصّة منوال الشرط والجواب، ونصوغها في شأنه كالتالي : إذا كان الشرط معمولا للإثبات (أو غيره) فهل يرث من عمل الإثبات في إحالة الجواب أثرا يسلّطه على الجواب؟

نجيب عن هذا التساؤل في هذا القسم إجابة عامّة اعتمادا على مبدإ «تمام العامل بمعموله قبل العمل في ما بعد معموله» وهو مبدأ يقتضي وضع المعمولات في سلّم تفضيليّ.

نلاحظ آخر هذه الفقرة أنّنا تعاملنا مع [∃ ففا] أكانت إنشائيّة أم إحاليّة وكأنّها كتلة واحدة في تكوين العامل. سنوضّح هذا الموقف بعد حين.

§ 6 ـ التفاضل العامليّ، حركيته ونسبيته

إن كنّا نسند إلى الحدث الإنشائي نفس الخصائص العامليّة التي تسند عادة إلى الحدث الإحالي، فإنّنا لا نسوّي في تصوّرنا للتشكّل العامليّ للبنية بين الحدثين. فالعمل الإعرابي عمل سلّميّ فيه يعمل الإنشاء في الإحالة. أمّا الإحالة فلا تعمل في الانشاء إلاّ متى كانت الإحالة رئيسيّة وكان الإنشاء ثانويًا. فشرط عمل الإحالة في الإنشاء أن تكون قبل عملها فيه معمولة لإنشاء. فالتّشكّل العامليّ الذي نقترحه يأخذ بمبدإ كون العمل للمتكلّم، ويطبّقه تطبيقا كاملا وقويًا، يستوعب حدس نحاتنا، ويجاوزه في التطبيق.

ينجرّ عن مبدإ الاختزال الشحنيّ أنّ أقوى العوامل هو الشحنة الوجوديّة الإنشائية المصوّرة والممثّلة لاعتقاد المتكلّم. ولمّا كانت الشحنة سابقة مقوليا لوسمه اللفظي (السالب، أو الموجب التوكيديّ)، فإنّ النظام الذي نقترحه، للتشكّل العاملي، يجعل المعنى أقوى العوامل على الإطلاق. لكنّه معنى مختزل إلى أقلّ ما يكون منْ المعنى وهو الشحنة الوجوديّة. فالعلاقة العامليّة بين اللفظ والمعنى مرتّبة حسب هذا السلّم التفاضليّ : معنى > لفظ. وسندقّقه بعد حين.

ينجرّ عن نظريّة «فعلية الحرف» العربيّة، وعن رأينا في إنشائية العلاقة النحويّة الممثلة لفظيًا بالحرف ، أنّ الحرف عندنا هو أقوى العوامل اللفظيّة.

ولمّا كانت بعض الحروف أفقر من بعض دلالة ، وكانت أفقر الحروف ما دلّ منها على الشحنة لا غير، فأقوى الحروف هي الحروف الواسمة للشحنة الوجوديّة. إلاّ أنّ الحرف الدال على شحنة وجوديّة إنشائيّة أقوى من الحرف الدال على الشحنة الإحاليّة.

تتضمّن سلّميّة العمل : (حدث إنشائي > حدث إحالي)، أنّ الفعل أقوى العوامل بعد الحروف، وذلك في نطاق ما حدّدناه من تعامل بين الإنشاء والإحالة. فمتى كان الفعل إحالة رئيسيّة وكان الحرف إنشاء ثانويًا فإنّ الفعل يكون أقوى من الحرف عملا.

ويقع الاسم آخر سلّم العمل. إلاّ أنّ الاسم الأقرب إلى الفعليّة أقوى عملا من الاسم المحض.

وفي العموم ينجرّ عن المسترسل الاشتقاقي الذي قدّمناه في القسم الثالث أنّ اتجاه الحرف أو الفعل أو الاسم نحو الحرفية أو الفعلية أو الاسميّة عنصر أساسيّ في تحديد قيمته العامليّة. فعمل الفعل الإحاليّ الخالص كالفعل الماضي يختلف عن عمل الفعل الحرفي، أي الفعل المتجه إلى الدلالة الإنشائية كـ {بئس، نعم}. فالأوّل يأخذ خصائص العمل الإحالي الخالص، والثاني يضيف إليها خصائص العمل الإنشائي.

ليس لنا في هذا البحث متّسع من الوقت كاف للنظر في جميع الحالات. لذلك نكتفي هنا بمثال واحد. وهو أنّ الخصائص الاسترسالية التي تميّز العناصر اللفظيّة بعضها من بعض ذات تأثير في تعديل قوتها العامليّة. من ذلك أنّه لمّا كان المفعول الإحالي الداخلي (المفعول به) معمولا للحدث الإحالي دون الحدث الإنشائي، فمن المنطقيّ أنّ اتجاه الفعل الإحالي نحو الدلالة الانشائية [إ ∃ فـ] تؤثّر في قدرته على التعدي والعمل في المفعول الإحاليّ. فلزوم { بئس نعم} إذن، ليس حقيقة اختباريّة خالصة ، بل ظاهرة من ظواهر تطبيق مبادئ العمل الإعرابي الأساسيّة. أمّا الحرف الإنشائي المتّجه إلى الدلالة الإحاليّة فهو بمقتضى المبدإ نفسه مهيّأ إلى أن يتعدّى إلى المفعول الإحالي الداخلي. ولقد رأينا هذا في [إنّ].

نلحّ كثيرا على هذه النقطة. فغايتنا في هذه الفقرة أن نشير إلى أنّ العمل الإعرابيّ غير متحجّر، بل هو ظاهرة حركيّة تخضع لمبادئ عامّة لم تدرس إلى حدّ الآن، وتجعل التفاضل بين الألفاظ في العمل ، تفاضلا نسبيّا يتغيّر بتغيّر ما تمثّله الألفاظ من المسترسل.

إن كانت الصّورة العامّة لهذا التفاضل هي : حرف > فعل > اسم

فهذه الصّورة تعدّل تطبيقيا حسب «مبادئ معايير» (أو مقاييس paramètres) عدّة لم تستفرغ دراستها ، ولكنّ ما أنجزناه منها يؤكّد صحّة المنهج.

من هذه المعايير ما أشرنا إليه في هذه الفقرة ونلخّصه في ما يلي :

أ - الإنشاء > الإحالة

ب - الرئيسي > الثانوي

جـ - المعنى > اللفظ

د - الإنشاء المتجه إلى الإحالة > الاحالة المتجهة إلى الإنشاء

هـ - النوع اللفظي المتجه إلى قسم آخر غير قسمه، يأخذ خصائص من القسم الآخر ويخسر خصائص من قسمه.

وسنرى من خلال البحث ظواهر أخرى تدلّ على حركيّة العمل الإعرابي، ونسبيّته.

§ 7 ـ التمييز بين المحلّ والحالة والوظيفة والموضع والدور الدلالي

ينتج عن افتراضنا أنّ العمل الإعرابي هو الصورة الإعرابيّة من الدور التكراري المقولي [∃ ←→ حـ ←→ حا]، وأنّ المحلّ الإعرابي هو التجسيد الفضائي للمقولات وأنّ العمل الإعرابي لا يقع في حقيقته بين الألفاظ، وإنما يقع بين المحلاّت في البنية

الإعرابيّة المجرّدة. وإذن فعمل اللفظ في اللفظ في المستوى التصريفي المعجّم تمثيل لعمل المحلّ في المحلّ، أو تمثيل لعمل كتلة من المحلاّت في كتلة أخرى.

لمّا كان المحلّ قيمة وظائفيّة عليا ومجرّدة، كان عمل المحلّ في المحلّ علاقة نحويّة دلاليّة خالصة. هذا مفاد قول نحاتنا بأنّ الإعراب معنى ، لالفظ.

ينبغي إذن أن نميّز بوضوح بين المحلّ الإعرابيّ، واللفظ المحتلّ له. فاللفظ المحتلّ للمحلّ يكتسب من المحلّ حالة إعرابيّة. فليست الحالة الإعرابيّة مرادفة للمحلّ. فالحالة الإعرابيّة تخصّ معجّمات المحلّ المكنة في المستوى التصريفي المعجّم، فهي إذن خاصية الأبنية الإعرابيّة المحتملة لا خاصية الأبنية المجرّدة.

ينبغي أيضا أن نفرّق بين الحالة الإعرابيّة والوظيفة النحويّة. فالوظيفة النحويّة الثريّة تنتج عن التقاء الأدوار الدلالية المقوليّة المعجميّة بالحالات الإعرابيّة. ويكون هذا الالتقاء في المستوى التصريفيّ المعجّم. مثال ذلك أنّ جميع المنصوبات تمثّل حالة إعرابيّة واحدة في المستوى التصريفي المجرّد، ولا تتميّز وظائف مختلفة إلاّ عند التعجيم الكامل، كما يتبيّن من المقارنة بين (2) و (3) و (4) اعتمادا على (1) :

(1) { فعلت} {ب} {اسم }
(2) خرجت بـ قوّة
(3) خرجت بـ سكّين
(4) مكثت بـ تونس

استعملنا في ما مضى من البحث كلمة «الموضع»، وللموضع في القديم معان عدّة، أهمّها أنّ سيبويه ومن بعده كثيرا ما عبّروا بها عن موقع الكلمة من السلسلة النطقية وكثيرا ما كانت في معنى المحلّ أمّا نحن، فإننا ، وإن حافظنا على استعمالها العامّ، ندقّق دلالتها بحسب المستوى النحويّ الذي إليه ينتسب العنصر المتحدّث عنه. فموضع العنصر المعجميّ يعيّن وظيفته في المستوى التصريفي المعجّم، بحسب حالته الاعرابيّة، وتتعيّن الحالة الإعرابيّة بحسب المحلّ. وللمحلّ موضعه من البنية الإعرابيّة المجرّدة. وأهمّ ما نعنيه بكلمة موضع هو هذا المعنى الأخير. فليس الموضع عندنا مرادفا للمحلّ.

إذا كانت البنية الإعرابيّة هي التشكّل المحلّي الفضائي للبنية الحدثيّة التواجديّة المقوليّة، فالموضع هو جزء من التشكّل الزمانيّ التعاقبيّ للبنية، أو هو بتعبير آخر، جزء من التجسّد الزماني، للتشكل الفضائيّ المحلّي. فإذا تصوّرنا المسترسل البنيوي خطّا متواصلا من المحلاّت يتجسّد عند النطق في استرسال زمان النطق، فموقع كلّ محلّ من هذا المسترسل هو موضعه. فموضع المحلّ الفعلي مثلا يقع زمانيا بين موضع محلّ الشحنة، وموضع المحلّ الفاعلي.

لهذا التدقيق أبعاد نظريّة أساسيّة ذات صلة ببعض القضايا التي يطرحها النحو التوليدي بمفهوم الأثر والضمير المقدّر (trace, PRO).

لننظر في الجمل التالية :

(5) زيدا كلّمتُ

(6) زيدا كلّمته

(7) زيدٌ كلّمته

ما هو الأصلح في المثال الخامس ؟ أنقول إنّ «زيدا» انتقل من محلّه إلى موضع جديد تاركا محلّه شاغرا بدليل إمكان ملئه في السادس أو السابع بالضمير ؟ أم الأصلح أن نقول في المثال الخامس إنّ محلّ المفعول كلّه قد انتقل من موضعه إلى موضع جديد، فنعتبر المثالين السادس والسابع خاضعين لتشكّل نحويّ مغاير للخامس. لهذا التساؤل أشباه كثيرة في النحو القديم (باب الاشتغال، وكذلك باب التنازع) و في النحو التوليدي المعاصر.

من الأسئلة التي نطرحها أيمكن لعنصر أن يحتلّ موضعا من الجملة ليس موضعا محلّيا ، و ليس، تبعا لذلك، بموضع لوظيفة نحويّة ؟ إنّ الإجابة عن مثل هذه المسألة لا بدّ أن تؤدّي بنا إلى أحد أمرين : إمّا الأخذ بجوانب معيّنة من النظريّة التوليديّة (بنية عميقة عملية نقل – بنية سطحية مجرّدة) وإمّا التخلي عن هذه النظرية واستبدالها بنظريّة أخرى تستوعب العلاقة بين الجمل الماضية، دون الالتجاء إلى هذه المفاهيم.

نلاحظ عرضا أنّ قضيّة الموضع المحلي من القضايا الشائكة في تأويل المنوال [(...) إنّ ...]. فالأمثلة الماضية جميعها يقع بعد [إن]. وقد أثار وقوعها في هذا الموضع تساؤلات ومناقشات طويلة. وهي أيضا قضيّة موضع [إن ج2]. أموضعها الأصلي المحلي قبل [ج1] أم بعدها ؟

وكذلك نميّز بين المحلّ والحالة والوظيفة والموضع من جهة، والدور الدلالي من جهة أخرى. فالسبب مثلا دور دلالي مقوليّ تابع للبنية الحمليّة للعنصر ، ولا يكون إلاّ في المستوى التصريفيّ المعجَم . ويمكنه أن يكون في حالة رفع، أو في حالة نصب، وذلك بحسب المحلّ الذي يحتلّه وبحسب موضع ذلك المحلّ. فإذا كان في حالة نصب مثلا، فإنّه إذا كان في موضع مفعول داخلي فوظيفته مفعول به، وإذا كان في موضع مفعول خارجيّ فوظيفته مفعول لأجله.

كذلك نميّز بين المحلّ في البنية المجرّدة الأساسيّة، والمحلّ في البنية الإعرابيّة الاشتقاقية المحتملة. ف «زيد» واقع كما رأينا في محلّ فاعلي من بنيته المحتملة. لكن

إذا وقعت بنيته المحتملة في محلّ مفعوليّ من بنية مجرّدة، فحالة بنيته هي النصب، لا الرفع. ننبّه إلى أنّ هذا التمييز يستوعب في ما يستوعب قضيّة الإعراب على الحكاية في مثل قولك « أنادي عمرا بـ «زيدٌ»».

§ 8 ـ مجاوزة التشكّل العاملي للمفهوم الاسميّ للمحلّ

يتبيّن ممّا مضى أنّ التشكّل العاملي للبنية إنما هو صورة من العلاقات الإعرابيّة الرابطة بين المحلاّت. فليس للتشكّل العاملي علاقة مباشرة بالحالات الإعرابيّة وبالوظائف، وبالأدوار الدلاليّة. بل هو المسيّر لها والمحدّد المعيّن لها، بمقتضى كونه يتعلّق بالبنية المجرّدة المسيّرة للمستويات الإعرابيّة الدنيا.

لمّا كانت بعض العناصر الاشتقاقية تتميّز بكونها قادرة على الفيضان والانتشار من محلاّتها إلى محلاّت مجاورة لها تحجّرها، فمن المفروض أن يكون التشكّل العامليّ مهيّئا لمثل هذه الحالات التي تعارض المبدأ القائل بلزوم وظيفة واحدة للعنصر الواحد والعكس. سنرى في فقرة مقبلة أنّ تمثيلنا للتشكّل العاملي بسيط جداً. ويزيل كثيرا من الصعوبات النظريّة الناتجة عن التصوّرات المعجميّة للإعراب.

من العراقيل التي تخلّصنا منها بعقد العلاقة العاملية بين الإنشاء والإحالة حسب السلّم العامّ [حرف > فعل > اسم]، أنّ مفهوم المحلّ ، ومفهوم الحالة صارا مجاوزين للمقولة الاسمية.

نعتقد أن نظريتنا النحويّة القديمة كانت في هذا الشأن متقدّمة أكثر من النظريات الحديثة. فقد ورثت النظريات النحويّة الغربيّة عن تراثها الإغريقي ذلك التشبّث المفرط بالاسميّة. وهو تشبّث يعود إلى خلفيات فلسفيّة، واختيارات ما قبليّة. أمّا النحو العربي فرغم اهتمامه بإعراب الاسم، قد اتجه منذ القديم إلى البحث عن قيمة الحرف الدلالية النحويّة، حتى انّ السيرافي لم يَرَ في متّى وأصحابه نقصا أقوى من جهلهم بالحرف. وكان ذلك سببا في إقبال المناطقة العرب على الكتابة في «الحروف» (انظر مقدّمة محسن مهدي على كتاب الحروف للفارابي، ص 47 – 49). وذلك باعتبار أنّ المقولات الأرسطية التي يدرسونها يعبّر عنها بألفاظ إن لم تكن حروفا فهي ذات قيمة حرفية كالضمير الدال عن الموجود أو بعض الظروف.

إنّ الحرف باعتباره علامة على المنشئ الواضع للعلاقات الإعرابيّة، يجعل الفعل كالاسم كلاهما يقع في محلّ إعرابيّ، يكتسب منه حالة إعرابيّة. فللفعل، كالاسم، محلّ من الإعراب. ويمكن للحرف أيضا أن يكون في محلّ إعرابيّ من جهتين : إمّا لكونه ممثّلا لإنشاء أساسي فهو مفعول للاعتقاد (لشحنته) وإمّا لكونه تابعا للإحالة ممثّلا لإنشاء ثانويّ. وبين الحالتين علاقة دوريّة تتضمّنها القاعدة [∃ ⟷ حـ ⟷ حا]،

وسنتبيّن بعض مظاهرها في القسم الأخير من هذا البحث. وفي العموم ما دام الاسم إحالة تقتضي إنشاء، ومادام إنشاء الاسم قد يحتاج إلى الحرف، فإنّ الفعل العامل في الاسم عامل في إنشائه أي في الحرف .

§ 9 ـ دوريّة التشكّل العاملي للبنية

ينبغي للتشكّل العامليّ أن يعبّر عن الحركة الدوريّة المميّزة للبنية النحويّة. سنحاول في الفصل التالي أن نعبّر عن هذا الدور في حيّز البنية التواجدية الإحاليّة الإنشائية.

ينبغي مبدئيا أن يكون الدور الخارجي لهذه البنية ممثّلا للتشكل العامليّ نفسه، ومكرّرا له، وأن يكون الدور الداخليّ متّصفا بالصفة نفسها.

يتعلّق الدور الداخلي بالأبنية الإعرابيّة المحتملة كما رأينا. ويستوجب هذا الدور أن تكون البنية الإعرابية الوحيدة معيدة لذاتها داخل محلاّتها وخارجها، ومعيدة في الآن نفسه لتشكّلها العامليّ.

فما نقوله عن البنية المجرّدة ، إذن، ينبغي أن ينطبق على الأبنية التالية :

(1) $\boxed{\vartheta}$ إٓ ∃ فـــفا (مف)

(2) ϑ [إٓ] ∃ فـــفا (مف)

(3) ϑ إٓ $\boxed{\exists}$ فـــفا (مف)

(4) ϑ إٓ ∃ [فـ]ـفا (مف)

(5) ϑ إٓ ∃ فـ[ـفا] (مف)

(6) ϑ إٓ ∃ فـــفا [(مف)]

وذلك أكانت [إٓ] منبّرة أساسية، أم كانت ثانويّة ومهما كانت ثانويتها.

وكذلك، لمّا كان المحلّ في أصله الإعرابيّ المجرّد محلاّ شاغرا إلاّ من الشحنة والمقولة الحدثيّة أو الحادثيّة، فإنّه لا فرق عندنا بين الحالتين التاليتين مثلا : حالة ملء المحلاّت السابقة لـ [فا] وحالة عدم الملء. لكن ينبغي أن يكون التشكّل العامليّ مستعدّا مسبّقا لكلّ التعديلات التي يقتضيها عدم التعجيم المحلّي. و مفاد هذا أنّنا لا نرى فرقا من حيث البنية العامليّة بين الإنجازين التاليين :

(...)   ϑ   إ̄   ∃   فــفا   (مف)

يجب   ϕ   أن   لا   يكتب زيد   رسالة

ضاع   ϕ   ϕ   ϕ   ϕ   رطلٌ   (من السمن)

ننبّـه إلى أنّ آراءنا في العـمـل الإعـرابيّ هـي في عـمـومـهـا ترتكز على النظريّة القديمة، وتواصلها مشكلنة لها. لكننا في هذا البحث لن نهتمّ بعرض النظريّة التراثية، بل سنكتفي من حين إلى حين بالإشارة إلى أصول ما نقترحه.

2 /IV

خصائص التشكل العاملي للبنية الإعرابية المحلية وتكامل الوظائف الإعرابية الأساسية المجردة في تمثيل المستوى المقولي



IV/ 1.2 التشكّل العامليّ لـ [∃ ففا (مف)] وتكراره في الإنشاء والإحالة ودور المحل الواوي في نقل الشحنة من مجال العامل إلى مجال المعمول

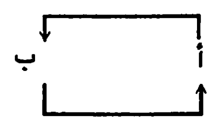
§ 10 ـ مبدأ الثنائيّة والصور الأساسيّة للتشكّل العامليّ

إذا صحّ افتراضنا أنّ التشكّل العاملي صورة إعرابيّة من الدور المقولي التكراري [∃⟵⟶حـ⟵⟶ حا]، وأنّه يعبّر عن حركة الانتشار وحركة الاختزال في البنية ، تحت مبدإ المحافظة على البنية، وجب أن تكون العلاقة بين العامل والمعمول من صنف قريب من علاقة الشرط، والشرط المعكوس [⟵⟶].

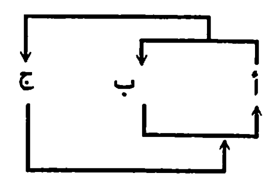
لا تدلّ العلاقة [⟵⟶] التشارطيّة على التكافؤ، بالضرورة، كما بيّنّا في القسم الثاني . بل تدلّ على أنّه إن وجد الأوّل وجد الثاني والعكس.

عبّر بعض نحاتنا عن هذه العلاقة، في مجال العمل بـ « الطلب». فالفعل عندهم يطلب فاعله لافتقاره اليه. وإذا كان هذا فيمكننا أن نعبّر عن حركة الطالب بـ [⟵] وحركة المعمول في استجابته إلى عامله وطلبه إيّاه بـ [⟶].

لذا نعبّر عن العلاقة بين العامل والمعمول [⟵⟶] على الصّورة التالية :



من ثوابت النحو العربيّ أنّ جميع نحاتنا، منذ سيبويه، وربما قبله، يفرّقون بين معمولات العامل الواحد. بحسب درجة طلب العامل لها. فمن الثابت مثلا أنّ الفعل يطلب فاعله قبل طلبه المفعول. للتعبير عن هذه السلميّة نستعمل التمثيل التالي :



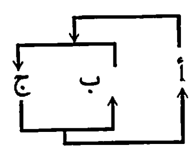
وذلك للدلالة على أنّ «أ» لا تعمل في « جـ» إلاّ بعد توفّر عملها في «ب». نلاحظ مثلا أنّ

هذا يستوعب كون المصدر لا يعمل في المفعول إلاّ بعد عمله في المضاف إليه، كما يستوعب ظواهر نحويّة أخرى .

لكنّنا قد نجد في اللغة الحالة العكسيّة. وهي ألاّ يعمل العامل في معموله إلاّ بعد عمل معموله في معمول له. نلاحظ هذا مثلا في تعيين الاسم بالإضافة. ذلك أنّه لما كان الاسم لا يقع في المحلّ إلاّ معرفة أو نكرة، فإنّه إذا لم تدخل عليه اللام أو بعده النون لم يجز وقوعه في المحلّ إلاّ إذا كان الاثنان معوّضين بالإضافة. فيكون عمل المضاف في المضاف إليه شرطا لدخول العامل على المضاف.

هذا الأمر لاحظه النحاة في مركّبات عدّة. منها أنّ الموصول لا يعمل فيه إلاّ بعد تمامه بصلته. وأنّ العامل في المنعوت إنما هو عامل في المنعوت ونعته معا. وهلمّ جرّا.

للتعبير عن هذه الحالة نتوقّع التشكّل العامليّ التالي :



ينبني على هذه التمثيلات الثلاثة أنّ :

أ - عمل المحلّ في المحلّ يكوّن وحدة بنيويّة صغرى داخل البنية المحلّيّة الكبرى، تعبّر عن علاقة دلاليّة بينهما ذات صلة مباشرة بقواعد الدور التكراري وبقواعد الانتشار والاختزال في إطار مبدإ المحافظة على البنية. فالعامل ينتشر على معموله، ويفرغ فيه دلالته، والمعمول ينخزل إلى دلالة عامله محوّرا إيّاه كما سنرى خاصّة في القسم الخامس.

ب - الوحدة المتكوّنة من العامل والمعمول قد تتحوّل بنية واحدة عاملة في معمول آخر. أثارت هذه الحالة مناقشات عدّة في النحو العربيّ منها هل يعمل الفعل منفردا في المفعول أم يعمل فيه بعد تمام عمله بالفاعل عملا يدلّ على أنّ الفعل والفاعل عامل موحّد في المفعول (الإنصاف، المسألة 11).

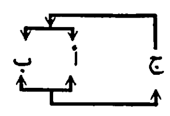
جـ - الوحدة المتكوّنة من العامل والمعمول قد تتحوّل بنية واحدة واقعة تحت عمل عامل يعمل فيهما معا. ولقد أثارت هذه القضيّة مناقشات عدّة. منها هل يعمل العامل في الواحد ومنه في الثاني، أم يعمل فيهما معا دفعة واحدة. وقد اختار أغلبهم الحل الثاني لأنّه إن كان من الممكن أن نتساءل هذا السؤال في أمر عمل العامل في المنعوت والنعت لا شتراكهما في العلامة، فهذا التساؤل غير ممكن في الحالات التي

يكون فيها الثاني على غير علامة الأوّل. ولقد أشرنا إلى هذه المسألة في فقرة سابقة (II/ § 132).

تمثّل هذه التمثيلات الثلاثة الظواهر الأساسيّة من التشكّل الإعرابيّ : عمل البسيط في البسيط، عمل المركّب في البسيط، عمل البسيط في المركّب. فكلّ تعقيد عامليّ بعد هذا تكرار للمبادىء نفسها. فكلّ عنصر «د» يضاف إلى العناصر الثلاثة إمّا أن يعمل في الكتلة [أ ب جـ] كلّها، ومهما كان تشكّلها ، وإمّا أن تعمل فيه.

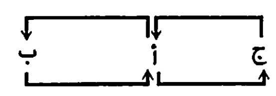
نفترض أخيرا أنّه من الممكن أن نمثّل لحالات العطف وما شابهه من الحالات التي لا يكون فيها المتواجدان أحدهما عاملا في الآخر بالرمز : أ ب

وقد تكون هذه موضوع نقاش خلافيّ، كما هو الأمر في المبتدإ والخبر : أ يعمل أحدهما في الآخر أم هما متعاملان، (الإنصاف، مسألة 5). ونحن و إن فسّرنا في القسم الثالث رفع المبتدإ والخبر بأنّه راجع إلى كونهما تواجدا مزدوجا فيه كلّ بنية تواجديّة تشتمل على بنية إعرابيّة محتملة واقعة تحت سيطرة محلّ فعليّ خاصّ بها، فإنه ليس بإمكاننا أن نعتبرهما بنيتين مستقلّتين استقلال المستأنفتين ، وكذلك الأمر في المتعاطفين. فهما و إن لم يكن لأحدهما أثر في الآخر، لا يستقلاّن. لذا نرى أنّه من الضروري أن نعرّف العلاقة العامليّة أ ب بأنّها علاقة تعامل دوريّ بين المتواجدين ينتج عنها أحد أمرين : إمّا ألاّ يدخل عليهما عامل مشترك، فتتحدّد حالتهما الإعرابيّة بحسب ما تقتضيه البنية المحتملة، وإمّا أن يدخل عليهما عامل مشترك فيعمل مباشرة في العلاقة التواجديّة الرابطة بينهما، ويتوزّع عمله منها إليهما :



وهي حالة الاستفهام « أخرج زيد فدخل»حيث يعمل الاستفهام في الدلالة الترتيبيّة التعاقبيّة الممثّلة بالفاء لا في العنصرين (إذ لا تعني الجملة الاستفهام عن الخروج والدخول، بل الاستفهام عن تعاقبهما).

هذه هي التشكّلات العامليّة الممكنة نظريًا. وهي تشكّلات مقيّدة بمبدإ الثنائيّة الذي أخذنا به منذ الباب الأوّل من القسم الثاني، والذي دعّمناه بمفهوم التواجد، والتواجد الشحني خاصّة. لذا فإنّنا لم نعرض في هذه الفقرة الإمكانية التالية :



فهذه الإمكانية في التشكّل العامليّ، وإن قال بها بعض النحاة، وقدّمت عند المتأخّرين وفي النحو المدرسي على أنّها ممثّلة للنحو العربي، فهي غير موافقة لمبادئ العمل الإعرابي التالية :

أ – لا يكون ثلاثة أشياء اسما واحدا (أي مركّبا واحدا) (سيبويه،الكتاب 288/II–289؛المبرّد،المقتضب IV، 367؛ ابن يعيش، شرح المفصّل II / 100–101)

ب – لا يقع المعمول إلاّ حيث يقع العامل (الجرجاني، المقتصد 303/I–305؛ الأستراباذي، شرح الكافية 201/IV).

جـ – يعمل العامل في المعمول بعد تمامه بالتابع له (شرح المفصّل 38/III–39)

د– الخ...

نلاحظ عرضا أنّ هذه التشكّلات اقترحت في القديم لوصف المنوال [(...) إِنّ ...]. وسنعود إلى هذه القضيّة في القسم الخامس.

§ 11 ـ التشكّل العاملي في البنية الإسناديّة الفعلية [∃ ففا]

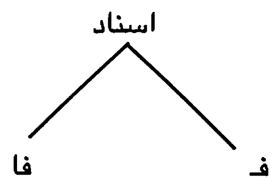
لانعني هنا بالإسناد الإسناد الإحالي . بل نعني به أيضا ، وقبل كلّ شيء الإسناد الإنشائي المتضمّن في [آ ←—— ∃ ففا]. ولا يهمّنا الإسناد الاسميّ في هذه الفقرة. فقد بيّنا في القسم الثالث أنّ ما يسمّى بإسناد الخبر إلى المبتدإ إنّما هو مظهر بنيويّ معقّد يقتضي تواجدا مزدوجا لـ [∃ ففا]. فهو تكرار مربّع للإسناد الفعلي المجرّد : إثنان إنشائيان واثنان إحاليان، وهذا دون اعتبار التكرار الذي يقتضيه الاشتقاق للأبنية المحتملة في المستوى التصريفيّ المجرّد.

لم يتعرّض النحاة قديما لـ [∃ ففا] الإنشائية. بل اكتفوا بالنظر في التشكّل العامليّ بين أدوات النفي والفعل والفاعل في الإحالة. واهتمّوا خاصّة بالعلاقة [ففا]. لكنّ ما عرضوه في الإسناد الإحالي صالح للإسناد الإنشائي، بل استدلالهم على العلاقة بين الفعل والفاعل أصلح للإنشاء، وهو بالإنشاء أقوى.

أجمع النحاة جميعا وبدون استثناء على أنّ الفعل عامل في الفاعل. فالبنية العامليّة إذن هي : فـ فا.

انجرّ عن هذا أنهّم جميعا قد اعتبروا الفاعل من تمام الفعل، يتنزّل من

الفعل منزلة الجزء من الكلّ (الفارسي عن الجرجاني المقتصد I / 325. II /944 – 957 – 959) (شرح المفصّل ، I / 14– شرح الكافية IV /479 – 480) فموضع الفاعل من الفعل عندهم شبيه بموضع المضاف إليه من المضاف. وليس التصوّر السائد حديثا عن الإسناد موافقا للنظريّة التراثيّة. لذا لا يصحّ تمثيل رأيهم على الشكل الشجريّ التالي :



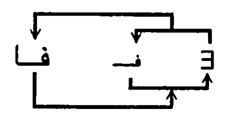
فرأيهم في الإسناد الفعلي أقرب إلى التمثيل المنطقي ظ (س) f(x) لكونه عامليّا وظائفيّا. ولقيمة رأيهم جوانب كثيرة قد نعرضها في بحث مستقلّ. ونكتفي هنا بالاشارة إلى أنّ التمثيل العامليّ فـ فـا قابل للانطباق على جميع الحالات التي فيها الدلالة الإسناديّة محقّقة على الصّورة [فا1 فا2] حيث [فا1←——→ف فا]، وهي حالات عمل الاسم عمل الفعل.

لم تكن الحالة [∃ = ϕ +] واضحة وضوحا كاملا في التراث النحوي. فنحاتنا، وإن عقدوا المقابلة باستمرار بين السلب والإيجاب، فإنّهم لم يصلوا عند مقابلتهم بين المثبت والمنفيّ إلى افتراض المحلّ الوجودي على صورة شكليّة واضحة. ولذلك فقد نظروا في العلاقة بين [∃] و [ففا] في حدود العلاقة بين أداة النفي والإسناد.

وقد أجمع المعربون المحقّقون منذ المبرّد خاصّة على أنّ النفي لا يدخل على الفعل مباشرة بل يدخل عليه بعد عمله في الفاعل. فالفاعل يبقى فاعلا وإن نفيت عنه الفعل كقولك «لم يقم زيد». وذلك «أنّ النفي إنما يكون على جهة ما كان موجبا» (المقتضب I / 8).

ويعني بقوله «من جهة ما كان موجبا» أنّ النفي نفي لـ «قام زيد» وليس نفيا لـ «قام».

أمّا اعتبارهم الأدوات الداخلة على الفعل كالجزء منه فغير مناف لاعتبارهم الفاعل كالجزء من الفعل يدخل عليه الفعل ويعمل فيه قبل دخول الحرف على الفعل. وإنما هي مراتب مختلفة في العمل. لذا لا نقبل تمثيل [∃ ففا] على الصورة التالية :



لأنه لو كان الجزم سابقا للإسناد لكان من غير الممكن إنجاز الجملة التالية :

(1) لم يخرج زيد بل عمرو

إذ لو كان الخروج هو المنفيّ لما كانت الجملة دالة على «خروج عمرو» وإنما المنفيّ هو «خروج زيد» ، لا الخروج مطلقا.

وكذلك الجملة :

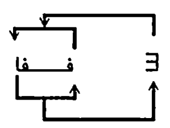
(2) لم يخرج زيد وعمرو

لا يمكنك أن تضيف فتقول :

(3) بل خرج زيد فقط

إلاّ لكون النفي لم يدخل على الفعل بل دخل على جملة الفعل والفاعلين المعطوفين .

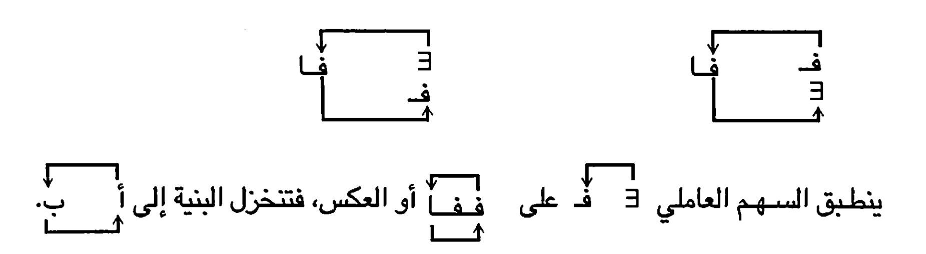
فالتشكّل العاملي لـ [∃ ففا] إذن هو :



هذا التشكّل العاملي يستوعب الدلالة النحويّة الدنيا. إذ العلامة [↓———┐] تدلّ على أنّ الشحنة الوجوديّة ترسل دلالتها في الإسناد الذي يليها، وإنّ الفعل يرسل دلالة الفعل في الفاعل. ولولا ذلك لما كانت دلالة «زيد» في «خرج زيد» أنّه «خارج». أمّا العلامة [↑———┘] فإشارة إلى انخزال الفاعل إلى الفعل، وقبوله الذوبان فيه بنيويّا بالاستتار، ودلاليّا بكونه مجرّد تخصيص للخروج، وقيد يخرج الفعل من عمومه إلى الخصوص، وإشارة إلى أنّ الإسناد كلّه قيد يحدّد نوع الوجود.

هذه الخصائص تتوفّر في الإسناد الإحالي والإسناد الإنشائي. ولو لا ذلك لما كان الإنشاء مهيّأ لأن يحقّق في صورة إحالية كما هو الأمر في { أ ——◄ أستفهم، ليت ——◄ أتمنّى، الخ}

يمكن لهذا التشكّل العاملي ألاّ يظهر واضحا في حالة فيضان الفعل الإحالي على محلّه الوجودي كما هو الأمر مع { نعم، بئس}، أو في حالة فيضان المحلّ الوجودي على الفعل الإحالي كما هو الأمر في {ليس} إلا أن هاتين الحالتين لا تمثّلان إشكالا إذا تصوّرنا الأبنية متحرّكة. لنتصوّر أنّ الكتلة [ففا] تتحرّك فوق مساحة حتى تنطبق [ف] على [∃] ، أو أنّ [∃] تتحرّك حتى تغطّي [ف]. النتيجة أنّ التشكّل العامليّ يأخذ إحدى الصورتين التاليتين :



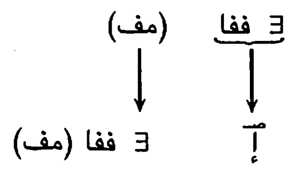
ينطبق السـهـم العاملي ∃ فـ على فـفـا أو العكس، فتنخزل البنية إلى أ ب.

ويقع الأمر نفسه إذا انخزل الفاعل في الفعل ثم انخزل الفعل في الشحنة ، كما هو الأمر في [نعم] المتجهة إلى الانخزال في الإنشاء. فالنتيجة إذن أنّ العلاقة العامليّة تأخذ الصورة التالية الممثّلة أساسا للدور التكراري لـ [∃] وهي :

∃

§ 12 ـ التشكّل العاملي في البنية [∃ ففا (مف)]

لا نعني هنا أيضا ب[مف] المفعول به الواقع تحت عمل الفعل الإحالي فقط. فـ [∃ ففا] هنا قد تكون إسنادا إنشائيا عاملا في إحالته [∃ ففا (مف)] ، وقد يكون إسنادا إحاليّا عاملا في المفعول به. وذلك حسب القاعدة الدورية لـ [∃ ححا (حا2)] =

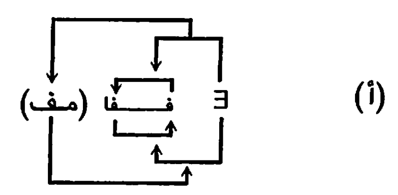


مـهـمـا كـانت [مف] أكـانت إسنادا إحـاليـا واقـعـا تحت حكم الإنشـاء، أم كـانت مـفعولا به للفعل الإحـالي، فهي عنصـر يمكن الاستغناء عنه في البنيـة. ولذلك وضـعناها في كلّ عملنا بين قوسين.

من المعلوم أنّ الفعل الإحاليّ قد يكون لازما غير متعدّ فلا يحتاج إلى المفعول. وكذلك الأمر في الإنشـاء. فإن كان من غير الممكن أن نجد إحالة بدون إنشاء، أي إحالة ليست بإثبات أو بعدم إثبات، فمن الممكن أن نجد انشاء لا يحيل إلى ما هو خارج عن ذات انشـاء الواضـع. فـإذا كـانت { آه} تحـيل إلى توجّع المتكلّم، فـتـوجّع المتكلّم حـدث إحاليّ بالنسبة إلى المؤوّل المخاطب الذي لا يتوجّع داخليا أمّا المتكلّم فلا يحيل إلاّ إلى

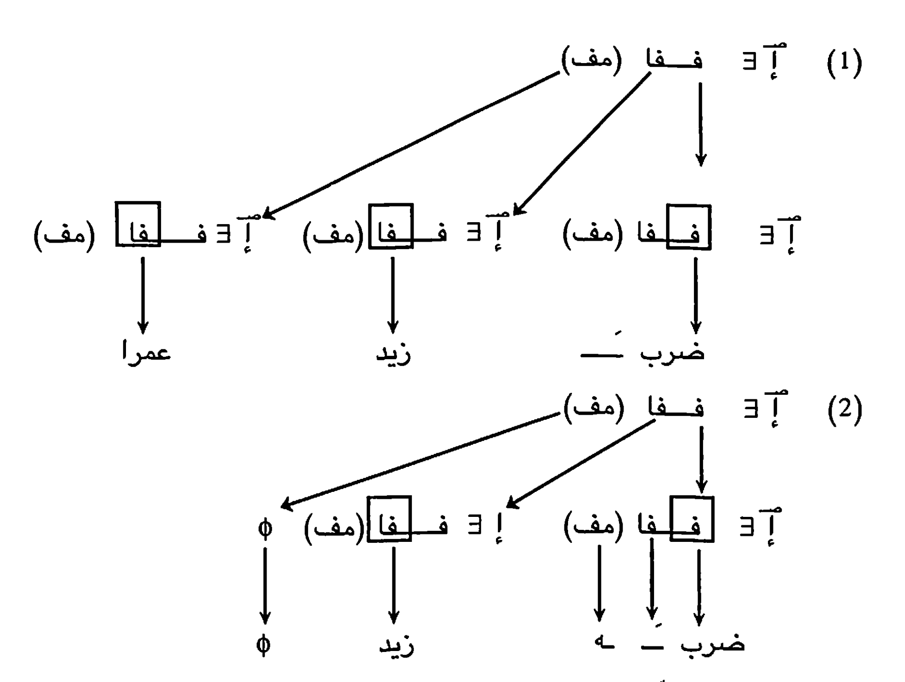
نفسه ، فلا ، وجود لإحالة خارجيّة بالنسبة إليه. ومعناه أنّ الإنشاء لا يكون محيلا إلاّ في التأويل الدلالي التخاطبي أمّا في البنية فقد يكون في غير حاجة إلى مضمون إحاليّ. وهذا ما نلاحظه جيّدا في أسماء الأفعال وأسماء الأصوات خاصّة.

إذا كان المفعول زائدا غير لازم فدخوله في التشكّل العامليّ بين أمرين : إمّا أن نعتبر [∃ ففا] كلّها عاملة فيه، فتكون لنا الصّورة (أ) التالية :



وإمّا أن نأخذ بالرأي السائد في اللسانيات وهو أنّ الفعل يعمل مباشرة في المفعول ، بل يرى تشمسكي أنّ الفعل يعمل في المفعول قبل عمله في الفاعل (Chomsky, 1987, p 80) أمّا الفاعل فتسيطر عليه ما عرّبه الفاسي الفهري بالصرفة أي المقولات التصريفية (انظر مثلا الفاسي الفهري 1986، ص 30)

لنبدأ أوّلا بإزالة رأي تشمسكي. فرأيه قد يكون صحيحا بالنسبة إلى البنية [فا ف مف] [SVO] السائدة في بعض اللغات. أمّا العربيّة فلا نشكّ أن مرتبة المفعول فيها بعد الفاعل. تدلّك على ذلك أمور كثيرة منها الإضمار في مثل {سألتمونيها}، إذ لا وجود لبنية في العربيّة تضمر المفعول قبل الفاعل، فلا يصحّ قولك { *سألنيتموها، أو *سألنيهاتم}، ومنها أنّ نيابة المفعول للفاعل تجعله فاعلا (عند البناء إلى المجهول) ولا وجود لحركة لغويّة معاكسة تجعل الفاعل مفعولا مع المحافظة على الفعل نفسه. أمّا إضمار المفعول دون الفاعل في قولك «ضربه زيد»، فقد فسّرناه بأنّه تعجيم للمحلّ المفعولي من البنية المحتملة للفعل بعد تعجيم المحلّ الفاعلي بالعلامات الدالة على الإسناد، فليست «زيد» و«ـه» في المثال الماضي من مستوى واحد:



تنحصر القضيّة، إذن، في إمكان أن يكون الفعل عاملا في المفعول بدرجة عمله في الفاعل :

(ب) ∃ فـــفا مف

تعرّض القدماء إلى هذه القضيّة (الإنصاف، المسألة 11). وذهب الكوفيون إلى الأنموذج (أ) ودليلهم الأساسيّ على أنّ الفعل والفاعل معا يعملان أنهما بمنزلة الشيء الواحد. وأدلّتهم هي نفسها التي استعملها ابن يعيش فالأستراباذي للدلالة على العلاقة بين الفعل والفاعل. أمّا البصريون فذهبوا إلى الرأي (ب) خشية أن يصبح الاسم من العوامل. وللنحاة آراء أخرى غير هذين.

ولا يستقيم ردّ البصريين على الكوفة، لأنّ الكوفيين لا يقصدون أنّ الفاعل يعمل في المفعول بقدر ما يقصدون أنّ الفعل لا يعمل في المفعول إلاّ بعد تمام عمله في الفاعل. وهو الرأي الذي أخذ به الفارسيّ والجرجاني و«ليس في كلام العرب شيء يعمل النصب في الأسماء ولا يعمل الرفع» (المقتصد، I/445) وهو مبدأ مرتبط بمبدإ كون الرفع علامة العمدة، وكون النصب علامة الفضلة بعد تمام الرفع.

إذا أضربنا على الجملة (3) بـ (4) أو (5) :

(3) لم يضرب زيد عمرا

(4) بل ضرب صالحا

(5) بل ضربه صالح

فإننا نلاحظ أن (4) لا تعارض ضرب زيد بل تعارض أن يكون «ضرب زيد» واقعا بعمرو. أمّا (5) فلا تعارض «ضرب عمرو» بل تعارض أن يكون ضاربه زيدا.

قد يكون هذا المثال دليلا على أنّ علاقة الفعل بالمفعول من درجة علاقة الفعل بالفاعل.

لكن اذا عارضنا (3) بما يلي :

(6) بل قبّله

(7) بل قبّل زيد صالحا

(8) بل قبّل عليّ صالحا

فإننا نلاحظ أنّ الإضراب قد يصيب الفعل أو الفاعل أو المفعول أو يصيب اثنين منهما أو يصيب الكلّ. وهذا يبيّن أنّ «لم» عندما تدخل على الجملة كلّها فهي تكذّب الإيجاب ولا تعيّن موطن الكذب. لأنّ كذب عنصر يعني كذب الكلّ، حسب القاعدة المنطقية التي تنصّ على كذب كلّ جمع يحتوي ولو على عنصر كاذب واحد (Chauvineau 1969, p 29) .

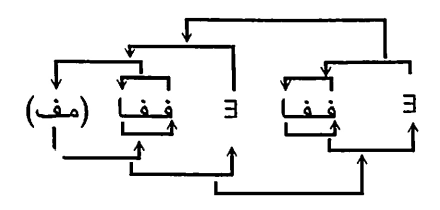
للنفي إذن في (3) دلالات سبع ممكنة. إذا اعتبرناها جميعا في تعيين التشكّل العامليّ، فالنتيجة أنّ الجملة قد تقبل سبعة تشكّلات عاملية ممكنة.

لكن إذا كانت [∃ ففا] إنشاء، وكان (مف) مضمونه الإحالي، فعدم الإثبات لا يتسلّط إلاّ على [مف] فقط. فـ [∃ ففا] في هذه الحالة تشتغل كتلة واحدة عاملة في (مف)، أي أنّ العلاقة بين الإنشاء و الإحالة لا تكون إلاّ من نوع قريب من التشكّل (أ)

إنّ تشكّل الإنشاء والإحالة على هذا الوجه، وعدم لزوم المفعول للفعل الإحالي أمران يدعوان إلى اعتبار التشكّل العاملي في حيّز الإحالة شبيها بالتشكّل الذي بين الانشاء والاحالة.

لكنّنا إذا طبّقنا هذا التشكّل على مجال الإحالة، لم يعد النفي متعاملا مع المفعول على صورة توافق حدسنا، فنحن نشعر أن النفي يدخل على الفعل المتعدّي وهو متعدّ، ولا يصبح الفعل متعدّيا بعد دخول النفي عليه إذا كان قبل دخول النفي لازما.

ينبني على هذا أن تكون الكتلة العاملية التالية : [[ففا] مف] سابقة لدخول النفي. أي أنّ [∃] تدخل إمّا على [ففا] وإمّا على [ففا (مف)]. فالتشكّل العامليّ الأنجع هو :



حيث [∃ ففا] الأولى تمثّل [أ̃] ، وحيث [∃ ففا (مف)] الثانية تمثّل الإحالة.

هذا التمثيل يحقّق سيطرة الشحنة الوجوديّة عموما، وسيطرة الشحنة الإنشائية على الإحالة.

إذا كانت [∃ = +] فهي تنشر الإيجاب على كلّ العناصر ، وإذا كانت [∃ = −] فهي تنشرها أيضا على كلّ العناصر وتترك للتأويل الدلالي أن يعيّن موطن السلب (أو الكذب) الذي أدّى إلى سلب الكلّ، أو كذبه.

§ 13 ـ دور المحلّ الواوي في العلاقة العامليّة بين المحلاّت

رأينا للمحلّ الواوي وظائف عدّة عرضناها في القسم الثالث من هذا البحث أهمّها المحافظة على العلاقة التواجديّة وما تستلزمه من تعديل شحنيّ.

ولقد ناقش النحاة دور العناصر الواويّة في البنية العامليّة، وذلك في باب العطف وباب الحروف السابقة للمنصوبات { و ، ف، أو} ورفض البصريون والكوفيّون أن تكون من العوامل.(الأنباري، الإنصاف II 555–559)

يبدو لنا أن رأيهم في عمومه صحيح. فالعلاقة العاملية تربط بين العناصر المتواجدة في البنية. ولمّا كان التواجد هو العلاقة الأساسيّة المكوّنة للبنية، فمن المفروض أن تكون العلاقة العاملية صورة من الصور التي يعبّر به الإعراب عن العلاقة التواجديّة. فإذا كان المحلّ الواوي يجسّد العلاقة في الطرفين على الصورة [θ أ̃. θ أ̃]، فإنّ تجسيده هذا كان يؤدّي إلى انفصال الطرفين بانقسام العلاقة الرابطة بينهما إلى محلّين، لو لم تكن العلاقة العامليّة متوفّرة. وإذن فالعمل الإعرابي من حيث هو المعبّر عن حركةالدور التكراري، يعبّر عن حركة التواجد الرابطة بين الدورة الأولى والدورة الثانية. فليس المحلّ الواوي إذن طرفا في العلاقة العاملية، بل هو المعيّن لمبدإ العمل ومنتهاه.

لنشبّه العامل بمنتج لطاقة كهربائيّة يتلقّاها المعمول. إذن يكون الرابط العامليّ مرور هذه الطاقة ويكون المحلّ الواوي منبع الطاقة في العامل، وموردها في المعمول.

قد يكون هذا التشبيه مجاوزا لحدود التشبيه وأغراضه البيانيّة. فإننا لا نخفي أنّنا نتوقّع من اللغة أن تكشف لنا من حقائق الدماغ البشري مثيل ما تكشفه الأشعّة عن حقائق النجوم البعيدة. لكن نكتفي بأن نقول إنّه من الطبيعيّ في علاقات العناصر الكونية أن يكون بعض هذه العناصر مكلّفا بتحقيق هذه العلاقات. ولا شيء يمنعنا مسبّقا من افتراض هذه الخاصيّة في الأبنية اللغويّة المعبّرة، شئنا أم لم نشأ، عن حركة المادة الدماغيّة.

وعلى كل، فإنّ حالات العطف قد بيّنت منذ القديم، أنّ العناصر الواويّة لا تؤثّر في الحالات الإعرابيّة، وأنّ دورها يقتصر على نقل عمل العامل إلى المعمول. فرأينا لا يضيف إلى الرأي القديم شيئا سوى ما يستلزمه بياننا أنّ المحلّ الواوي موجود في الأوّل والثاني على حدّ سواء.

إذا كان التواجد [أب] يأخذ إعرابيّا الصّورة [ϑ أ. ϑ ب] ، وهي صورة قد بيّنّا جدواها النظريّة، فالتشكّل العاملي أ ب ، ينبغي أن يكون ϑ أ. ϑ ب ، ما دام المحلّ [ϑ] هو المحافظ على قيمة التواجد.

إذا عدنا بهذه الرموز إلى البنية [∃ ففا] الإنشائيّة، وعيّنا المحلّ الواوي فيها، فالمحلّ الواوي يقع مباشرة قبل المحلّ الوجودي الإنشائيّ، فمختزل [ϑ إ. ϑ إ] هو [ϑ ∃ ϑ ∃]. وإذا صحّ رأينا أنّ المحلّ الوجودي (الإنشائيّ ، أو الإحالي) هو العامل في البنية الإعرابيّة وإليه ينخزل المعمول فمختزل التشكل العاملي هو [∃ ∃]، أو ، هو إذا اعتبرنا المحلّ الواوي ϑ ∃ ϑ ∃ . فدور المحلّ الواوي بين المحلّين الوجوديين هو المحافظة على تواجد الشحنيتين. ولا يمكن لتواجد الشحنتين مقوليّا أن يكون غيرهما.

إلى حدّ علمنا الآن، تأخذ العناصر الواوية القيمة التالية :

[ϑ = ∃ = +]. هذا ما تعلّمناه منذ الصغر في درس الحساب، أي في تلك الفترة الساذجة التي لا تفرّق بين الجمع والإيجاب والمصاحبة والعطف فتأخذ (1 + 2) كما تأخذ (واحد واثنان) و (واحد مع اثنين) و (زينب وصالح). ومن منّا في ذلك الوقت لم يصح في وجهه المعلّم ظلما : «كيف تجمع بين البقر والحمير يا حمار» والحال أنّ الأصل في الجمع أن يكون عند الإنجاز اللغوي جمعا بين المختلفين لا جمعا بين المؤتلفين إذ مجال الجمع بين المؤتلفين التصريف.

إذن، إذا قلنا إن المحلّ الواوي يحافظ على علاقة التواجد، كان المحلّ الواوي هو المعبّر عن الوجود الموجب المطلق لـ [∃] أكانت عاملة أم معمولة، ما دامت البنية العامليّة في نهايتها تنخزل إليها انخزال المعمول إلى عامله.

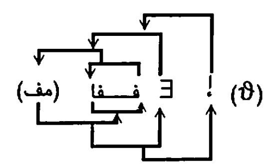
وتعبيرها عن الوجود الموجب المطلق لـ [∃] شرط يسبق تعيين شحنة [∃] سلبا أو إيجابا.

وما دام المحلّ الواوي لا يجاوز في العمل الإعرابي هذه الوظيفة، فإننا نهمله في التمثيل.

§ 14 ـ مجال العامل ومجال المعمول والتشكل العاملي في التواجد المزدوج

إذا حاولنا أن نحدّد منبع العمل ومجاله في البنية [∃ ففا (مف)] سواء أكانت [∃ ففا] انشائية أم إحاليّة، فإنّنا نلاحظ أنّ البنية الإعرابيّة المجرّدة تنقسم إلى مجالين فمن [∃ ف] ينبع العمل، وفي [فا (مف)] يقف العمل. وذلك مع فرق، وهو أن عمل [∃] يضمّ كلّ ما يليه، أي يضمّ [ف] أمّا [ف] فمجالها أصغر إذ تعمل في مايليها ولا تعمل في [∃]. أمّا [فا] فالمعمول اللازم الذي ينتهي اليه العمل، إلاّ اذا وجدت [مف].

إذا أخذنا البنية التواجديّة الانشائية الاحالية [أ̂ ∃ ففا (مف)] فإننا نلاحظ أنّ مجال العوامل يكبر إذ يجاوز [∃ ففا = أ̂] الإنشائية إلى [∃ ف] الإحالية :



هذا لا يمنع أن يكون المعمول الذي في حيّز العامل القويّ داخلا في بنية هذا العامل، إذا عمل في ما بعد هذا المعمول.

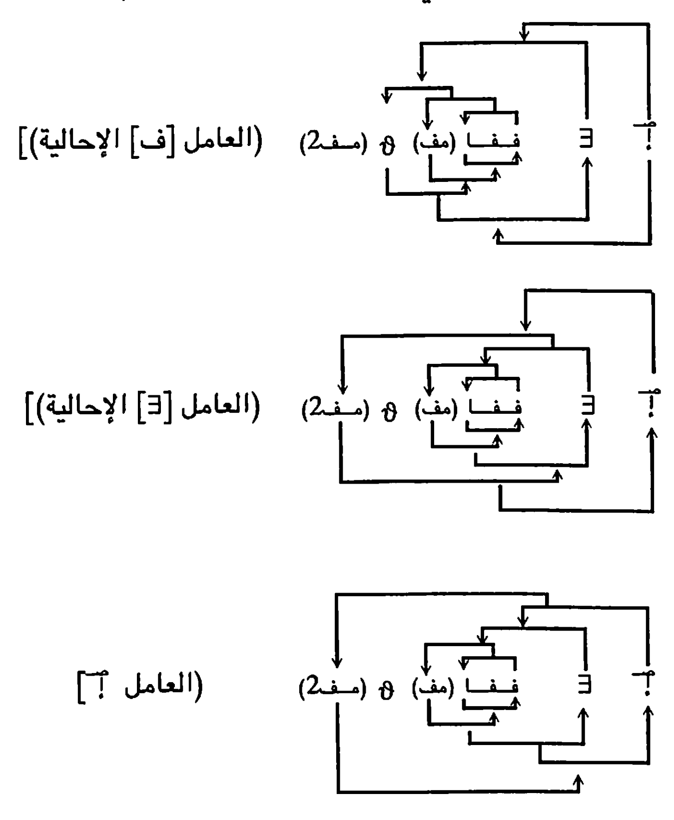
كذلك، هذا لا يمنع أن تكون [فا] عاملة اذا أخذت القيمة [ففا] كما هو الأمر في الأسماء العاملة، أو أخذت القيمة [ف] كما هو الأمر في الإضافة (انظر III / § 79). ولكنّ هذا لا يكون في المستوى الإعرابي المجرّد، بل يكون في المستوى التصريفي عند اختزال التواجد بين الأبنية المحتملة في قالب البنية المجرّدة.

إذا كرّرت البنية التواجديّة الإنشائية الإحاليّة. فالثانية تتشكّل عامليًا على صورة الأولى.

فإذا كان التواجد المزدوج من صنف [أ̂1 أ̂2]، ولا يخضع للقاعدة [أ̂1 أ̂2، ⟵ أ̂1]، فهو الاستئناف وكلّ بنية تنغلق في العمل على نفسها، و إن وقع هذا الاختزال مع المحافظة على القيمة التنبيريّة فهو العطف. ويأخذ العمل الشكل أ̂ أ̂

وإذا كان الإنشاء الثاني ثانويًا، فالبنية التي يسودها تقع أساسا تحت عمل [ف] الإحاليّة، أو تحت عمل [أ̂] أو تحت عمل [∃] الإحاليّة ، في أحيان قليلة سنرى مثالا منها في دراسة المنوال [(...) إن...] في القسم الأخير.

إذا رمزنا للتواجد الثاني بـ [مفـ2] الخارجيّة فلنا الإمكانات العامليّة التالية :



النوعان الأوّلان يمثّلان المفعول الخارجيّ للإحالة وهما نمطان كثيرا ما يتداخلان نظرا إلى العلاقة [∃ ⟵⟶ حـ] . لكنّه يمكننا أحيانا التمييز بينها. فالجملة :

(1) لن أكلّمك أبدا إن خرجت

أتت فيها [إن ج2] تحت عمل «لن أكلّمك أبدا» فهي شرط عدم الكلام. أمّا الجملة :

(2) لن يخرج أبداً إن شاء الخروج

فالشرط فيها متعلّق بـ «يخرج زيد» والنفي وقع ليزيل من الأذهان أن زيدا يخرج متى شاء. وذلك على خلاف

(3) لن يخرج زيد إن شاء عدم الخروج

فالشرط فيها هو إرادة عدم الخروج الموفّرة لعدم الخروج. فمعنى النفي هنا على خلاف الأوّل إذ هو يجعل عدم الخروج مقتصرا على إرادة زيد في (3) ، أمّا في (2) فعدم الخروج رغم إرادته. هذا ما نعنيه بتعلّق المفعول الخارجي بـ [ف] أو بـ [∃].

أمّا الجملة :

(4) إن شاء زيد عدم الخروج { فلن يخرج / فسوف يخرج }

فقد بيّنا في قسم مضى أنها تتعلّق بالإثبات نفسه. وسنعود إلى بعض هذه القضايا في القسم الخامس.

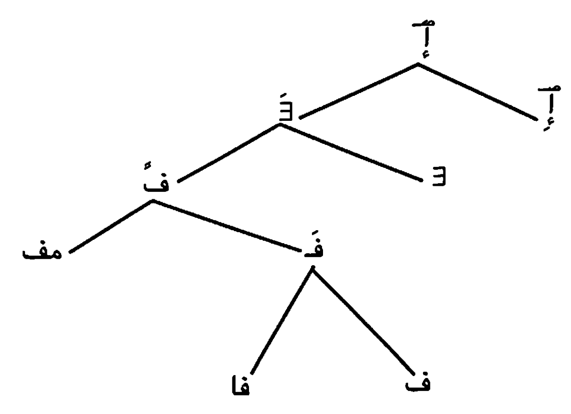
§ 15 ـ البنية العاملية والتشجير البنيوي

يختلف التشكّل العاملي الذي قدّمناه عن التّشجير المتّبع في المدارس الأمريكيّة، وعن طرق تمثيله في المدرسة التوليديّة. وليس التشجير لازما في النظريّة النحويّة، وإن كان من الممكن دائما أن نمثّل للسلميّة النحويّة به.

فما قدّمناه عن التشكّل العاملي قابل للتمثيل الشجري. وقد اقترح تشمسكي وأتباعه تعريفات للتحكّم النحوي تقوم على هذا التمثيل (انظر ملخّصا لذلك في (Ronat; 1986, p 15-17) .

يرجع تشبّث اللسانيين بهذا التمثيل إلى ما يوفّره للنظريّة النحويّة من خصائص شكلانيّة رياضيّة. ونحن لا نعرف مسبّقا إلى أيّ مدى يمكن ترييض التمثيل الذي قدّمناه. ولا يهمّنا هذا كثيرا ما دمنا نعتقد أنّ التفكير الشكلاني يغرف مبادئه من البنية النحويّة الطبيعيّة.

فإذا أردنا أن نمثّل للتشكّل العاملي تمثيلا شجريًا، فبالإمكان استعارة بعض مقترحات المدرسة التوليديّة ، كالاعتماد مثلا على التمثيل بـ سَ (مع المحافظة على تصوّراتنا المقوليّة) :



ويمكن تعريف «سَ» بأنّها المقولة العاملية، وتعريف س بأنها المتحكمة تكوينيًا.

إلاّ أنّ هذا التمثيل يختلف عمّا أردنا أن يكون مشابها له من وجوه عدّة، ولا يرضينا من وجوه أخرى.

فهو ناتج عن تصوّر للنظام يختلف جوهريًا عن النظريّة التوليديّة الأخيرة. وذلك من جوانب عدّة لا يمكننا عرضها في هذه الفقرة. ومن ذلك أنّ هذه البنية بنية مجرّدة وليست بنية عميقة، وإذن فلها نظير منجز لا يغيّر منها شيئا. ومن ذلك أيضا أنّ بنية الحدث الإنشائي [أ] تخالف المتمّ [Comp]، وعلاقته بما يليه تجاوز مفهوم الصلة. أمّا [∃]، فلا نظير لها في النظرية التوليديّة. وأمّا { ف، فا، مف} فليست وظائف في المعنى الغربيّ التقليدي بل هي رموز لمحلاّت مجرّدة تجاوز كلّ المفاهيم المعجميّة. وسنرى دلالتها الأساسيّة العامليّة في الفصل الموالي.

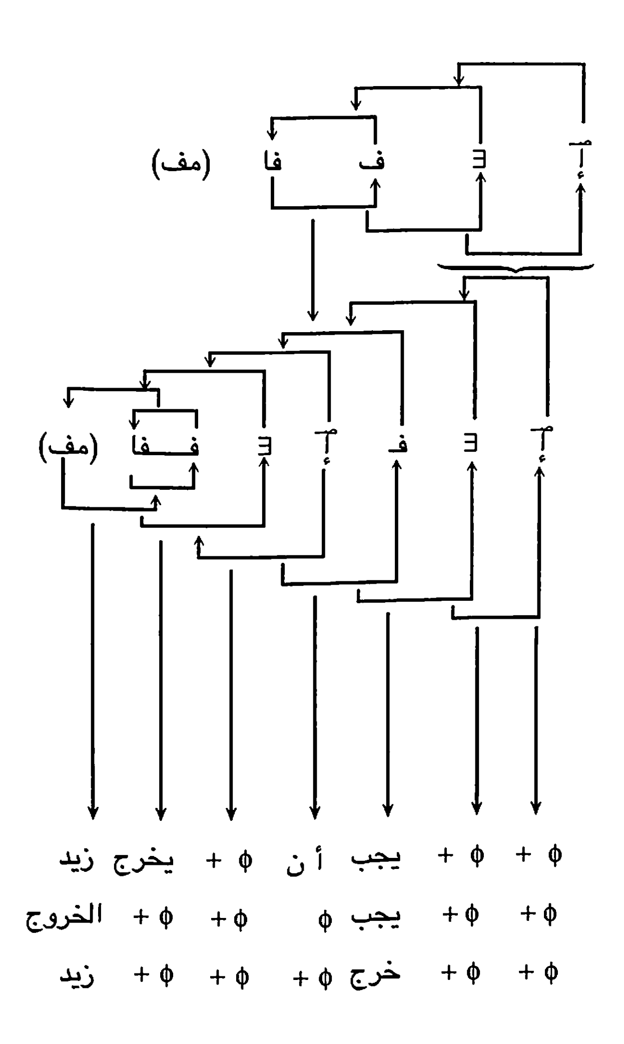
نلاحظ هنا أيضا أنّ المفعول يعمل فيه الفعل بعد تمامه بالفاعل، والحال أنّ التوليديين يجعلون العلاقة بين الفعل والمفعول أقوى وسابقة للعمل في الفاعل. وأخيرا فنحن لا ندخل المقولات التصريفية في العمل على غرار التو ليديين لانعدام محلّ لها في العربية بل نجعلها مقولات تابعة للمستوى المقولي المتحكّم في المستوى الإعرابي التصريفي، إذ هذا المستوى عندنا جدول تصريفيّ مجرّد كما بيّنّا في القسم الثاني

ما لا يرضينا في هذا التمثيل أنّه يضع العامل والمعمول في مستوى واحد من السلّم، ويوهم بوجود بنية تسودهما ، وبأنّ البنية الإعرابيّة المحلّيّة لا تحترم الخطيّة النطقيّة. والحقّ أنّ البنية العاملية المحلّيّة إنما هي الطريقة التي وجدتها اللغة لتجسيد الدور اللغوي على صورة قابلة للوسم اللفظي ومستلزماته النطقية التعاقبيّة. فالعامل والمعمول في مستوى خطّيّ واحد، أمّا السلّم فيحقّقه العمل. نشبّه الفرق بين التمثيل الشجري وتمثيلنا بصفّ عسكريّ فيه يوضع القائد على الربوة أو على سلّم عال ويوضع أتباعه في درجات وطبقات حقيقيّة. هذا التمثيل مهما كان بليغا فهو لا يمثّل الحقيقة. إذ الحقيقة أن القائد وضبّاطه وجنوده في مستوى واحد من أرض العمليات إلاّ أنّ الواحد يحكم الآخر.

فالفرق بين تمثيلنا والتمثيل الشجري أنّ التمثيل الشجري لغة واصفة مشكلنة شكلنة مخالفة للغة الموصوفة، وأنّ تمثيلنا يحاول أن يستوعب في الآن نفسه البنية المجرّدة والبنية المنجزة على الهيئة التي نعتقد أنّ اللغة الموصوفة عليها.

للقارئ أن يتصوّر التعقّد الذي يقع في المشجّر إذا اعتبرنا الأبنية المحتملة .

هذه الصّورة تتشكّل كما بيّنّا. ولا يتغير في التمثيل شيء سوى أن فـ ـــ فـ تصبح على الصورة التالية :



IV /2.2. أحياز الرفع والنصب وانغلاق البنية بفضل التكامل الحركي بين وظائف العمل والتخصيص الرابطة بين الوظائف المحلية الأساسية، وصلة وظائف التشكّل الإعرابي بتمثيل الإعراب للبنية المقولية وحركتها

§ 16 - تمثيل الوظائف المحلّية للمقولات وتمثيل العمل الإعرابي للعلاقات الدوريّة المقولية

رأينا منذ القسم الثاني أنّ البنية الإعرابيّة المجرّدة بنية محلّية تجسّد فضائيا مقولات البنية المقولية الإعرابيّة الحدثيّة بجعلها محلاّت قابلة لعلاقة الاحتواء. اذ الأصل المقوليّ أنّ الحدث لايحتوي حدثا آخر. هذه المحلاّت مرتّبة ترتيبا زمانيا يهيّئ البنية لقبول خطّية الوسم اللفظي.

ورأينا في الفصل الماضي أنّ البنية المحلّية تتشكّل بنية عاملية تجسّد خصائص الدور التكراري وتوفّر للبنية إمكان الانتشار والاختزال، في صورة خطّية تكرّر البنية الأساسية المحلّيّة تكرارا خطيّا يصوّر الدور التكراري بفضل العلاقات العامليّة . إنّ هذا التصوّر مهمّ جدّا وأساسيّ، نتوقّع أنّه يمدّ النظريّة النحويّة الحديثة بخصائص شكليّة مفيدة، تستوعب الحدس الذي سيّر التفكير اللساني منذ القديم، وقبل تكوّن التمثيلات الشجريّة الحديثة.

نخصّص هذا الفصل لدراسة الوظائف العاملية. لكن ينبغي قبل ذلك أن نعلّق على الوظائف المحلّيّة، حتّى يتيسّر لنا الربط بين هذين النوعين من الوظائف الإعرابية المجرّدة.

إن الوظائف المحليّة الإعرابيّة المجرّدة وظائف أربع لا غير :

(1) الوظيفة الشحنيّة (2) الوظيفة الفعليّة (3) الوظيفة الفاعلية، (4) الوظيفة المفعوليّة.

نعرّف هذه الوظائف بأنّها الصورة المحليّة الإعرابيّة للشحنة والحدث والحادث. وليس لهذه الوظائف دلالة أخرى غير هذه . فهي وظائف محيلة إلى المستوى المقولي، توفّر إمكان سيطرة هذا المستوى على النظام النحويّ كما بيّنّا. وليس لهذه الوظائف أيّ دلالة اشتقاقيّة أو معجميّة معّينة، ومن الخطإ أن نعتبرها في المستويات المجرّدة محلاّت لمفردات معجميّة مشتقّة. فهذه المحلاّت لا تملأ في المستوى الإعرابي التصريفي المجرّد إلاّ بأبنية إعرابيّة محتملة من جنس البنية الإعرابيّة المجرّدة. وفي هذا المستوى

التصريفي يبدأ التشكّل الوظائفي المميّز للأبنية بعضها عن بعض ليكتمل في المستوى التصريفي المعجّم . ففي المستوى التصريفي المجرّد يبدأ ظهور الوظائف المتميّزة كالإضافة وغيرها.

هذا الجانب لم ندرسه بعد، واكتفينا في الفصول الماضية بالتلميح إليه، ولن نهتمّ به في الفصول المقبلة إلاّ بقدر الحاجة.

دليلنا على أنّ هذه الوظائف الثانويّة لا وجود لها في المستوى الإعرابي المجرّد أنّها وظائف لا تتعيّن إلاّ بالاشتقاق ولا يمكن للإعراب وحده واعتمادا على المقولات الأساسيّة أن يفرّق مثلا بين البدل والنعت، أو بين التوكيد والبدل، أو بين البدل والعطف، أو بين الخبر والنعت وهلمّ جرّا، إذ أنّ الفروق بينها تقتضي التمييز بين الأسماء والأفعال في الاشتقاق. بل كلّما تقاربت الخصائص الاشتقاقيّة صار من الصعب التمييز بينها. هذا أمر يعرفه كلّ من جرّب تحليل النصوص وإعرابها. ونذكّر أنّ هذا المظهر المتداخل بينها هو الذي حملنا إلى افتراض كونها ترجع إلى أبنية مجرّدة واحدة، تعكس استرسالا دلاليا ومقوليّا بينها. وفضل الدلالة الشرطيّة أنّها بتعاملها مع هذه الوظائف كلّها، أعانتنا على افتراض ما افترضناه.

ليكن إذن أنّ الوظائف المحلّية في البنية الإعرابيّة أربع لا غير تمثّلها [∃ ففا (مف)] سواء أكانت إنشائيّة أم إحالية.

تتضاعف هذه الوظائف في المستوى الإعرابي بفضل التواجد الإنشائي الإحالي فتكون الوظيفة الشحنيّة الوجوديّة إنشائيّة وإحاليّة وكذلك الوظيفة الفعلية والفاعليّة والمفعولية. ننبّه إلى أنّ الوظيفة المفعوليّة خاصيتها الأساسيّة أنها تمكّن من اتصال [∃ حا = ∃ ففا] بالخارج عنها، أي بما هو ليس [فا]. وهو الكون الخارجيّ بالنسبة إلى الواضع، والشيء الآخر بالنسبة إلى حادث الحدث الإحاليّ.

إذا كانت هذه الوظائف الأربع وظائف إحالة البنية الإعرابيّة على البنية المقوليّة تهيّئ البنية لقبول المقولات الاشتقاقية المستمدّة من الأصل نفسه، فالوظائف العاملية هي وظائف العلاقات الرابطة بين هذه المحلاّت الوظائف. فهي إذن وظائف تجسّد الدور التكراري المقولي، ولكنّها في الآن نفسه تمثّل العلاقات الإعرابية الخصوصيّة. فهي علاقات إعرابيّة خالصة ناتجة عن كون الإعراب في حاجة إلى تعديل اتجاهه نحو الخطّيّة المهيّأة للوسم اللفظي تعديلا يجعل الخطّية محافظة على خاصية الدور.

لتوضيح رأينا نعود إلى تشبيه ذكرناه في القسم الأوّل. لنتصوّر البنية اللغويّة التي يكوّنها الدماغ بنية دائريّة غير مستوية (كرويّة مثلا، أو لولبيّة) ولنتصوّر جهاز النطق ورقة ذات خطوط عليك أن ترسم عليها الكرة. ينبغي إذا رسمت الكرة أن ترسمها مسطّحة و أن تتبع خطوط الورقة ، وعليك للمحافظة على الشكل الأوّل

(الكرويّ أو اللولبيّ) أن ترسم الخطوط على صورة توهم بأنّ المسطّح المستوي غير مسطّح. لكنّه في الحقيقة مسطّح وخصائص الخطوط ، وإن مثّلت خصائص الكرة ، تبقى خطوطا خاصّة بالشكل المسطّح.

هذا في العموم ما يمثّل الخصوصيّة الإعرابيّة للعمل الإعرابي، وذلك مع خصائص أخرى أهمّها أنها تجعل العلاقات بين الأبنية الحدثية علاقات تسيطر عليها العلاقة الاحتوائيّة ، دون أن تخسر البنية علاقتها التواجديّة الأساسيّة.

§ 17 انغلاق الدورة العامليّة ومفهوم الحيّز والمدى

ميّزنا في الفصل الثاني من هذا القسم (§ 7) بين المحلّ والموضع والحالة والوظيفة (الثريّة). ونحتاج في هذا البحث بعد تمييز مفهوم المحلّ وتحديد وظيفته المحيلة على المقولات، إلى تمييزات أخرى تحدّد المجالات الفضائية للعلاقات العامليّة الرابطة بين المحلاّت.

أكّدنا في بحثنا أن العامل والمعمول كلاهما محلّ مجرّد. وليس اللفظ العامل ، أو اللفظ المعمول سوى تجسيد لهذه العلاقات المعنويّة.

نذكّر أنّ محلات البنية [ϑ إّ ∃ ففا (مف)] تنقسم إلى مجالين مجال إنشائي ومجال إحالي. يمثّل المحلّ الواوي مجالا يتعامل مباشرة مع [∃] الإنشائية المتضمّنة في [إّ]. ولاحظنا في القسم الثالث أنّ بين المجالين استرسالا تحققه [∃] الإحاليّة، باعتبارها المعبر.

وذكرنا في الفصل الماضي أنّ البنية من حيث العمل تنقسم إلى مجالين مجال لمنبع العمل [إّ ∃ ف] ومجال لمورد العمل [فا مف1 مف2]. نلاحظ هنا أنّ مجال العامل، مجال منبع العمل، هو المجال الذي يقع فيه الاسترسال الإنشائي الإحالي (انظر تحليلنا لبئس ونعم وليس الخ). هذا يؤكّد صلة الحركة العامليّة بالإنشاء أي بذات الواضع المتكلّم المطلق، ويؤكّد صلة التقبّل المعمولي بالإحالة. هذا يجعلنا نفترض أنّ توزيع مجال العامل والمعمول يعكس إعرابيّا نوع العلاقة النحويّة بين اعتقاد الواضع وما يتصوّره عن حقيقة الكون الخارجيّ. فالإنسان يقدّم نفسه نحويّا عاملا يعمل في الكون. وهو في حقيقته يُعمِل ما ينشئه اعتقاده عن الكون في ما يتصوّره فيه.

مهما تعدّد العمل في البنية ومهما كان عدد العوامل والمعمولات فيها فكلّ علاقة عاملية تقوم على رجوع سهم الحركة العاملية إلى مصدرها، فالحركة تنتشر خارج العامل فتنخزل إليه.

نسمّي هذا الذهاب والاياب [رسم: مستطيل بسهمين] بـ «انغلاق الدورة العاملية». تكوّن الدورة

العاملية «بنية عامليّة منغلقة» على نفسها. وتتكوّن هذه البنية من تجمّع محلّيّ ثنائيّ. ومهما كان عدد المحلاّت المحصورة بين منبع العمل ومورده، فإنّ الدورة العاملية تنغلق على نفسها وتنتظم انتظاما ثنائيا.

يمثّل السهم الوارد على (مف) والخارج منه نحو مصدر العمل انغلاق البنية التواجديّة الإنشائية الإحالية على نفسها. فانغلاق الدورة العامليّة هو المشكّل لوحدة البنية المحلّيّة. ولا تكون كلّ حركة عامليّة بعد ذلك إلاّ حركة خارجيّة تتسلّط على بنية عاملية أخرى منغلقة على نفسها.

يمثّل المحلّ الواوي حدود هذه الأبنية، ويمكن للوسم اللفظيّ أن يعيّن هذه الحدود بالتعجيم الواوي كما رأينا في القسم الثالث، أو باختيار علامات خاصّة بالعناصر الواسمة للإنشاء. وهذا ما لاحظناه في [إنّ] داخل البنية المسيّرة ب [إٓ1] ، وما لاحظناه في [إنْ] الدالة على انغلاق بنيتها العاملية على نفسها انغلاقا لا يمنع كونها تابعة لبنية أخرى. نذكّر، مع تدقيق إضافيّ أنّ المقابلة بين [إنْ] و [أنْ] هي مقابلة بين حركة عاملية منغلقة على نفسها وخارجة عن محلاّت بنية أولى وساعية إلى الاستقلال وهي [إن] وحركة عاملية منغلقة على نفسها داخل بنية أخرى منغلقة على نفسها وهي [أن].

نسمّي المجال المحصور بين منبع العمل ومورده، أي مجال انغلاق الدورة .... بحيّز العمل (أو مجاله).

يمثّل الحيّز بالنسبة إلى العامل «مدى العمل» ...... ويمثّل بالنسة إلى المعمول «مدى التخصيص» ...... وسنرجع إلى لفظة التخصيص بعد حين.

لكلّ عامل مدى لا يجاوزه . والنظر في التشكّل العاملي يبيّن أنّ المدى يتسع بقدر توغّل العامل في المجال الإنشائيّ من البنية. سنعود إلى هذه المفاهيم في القسم الخامس لنبيّن أنّ مدى عمل [إن] يمنعها من الوصول إلى الجواب وجزم المضارع.

§ 18 ـ حيّز الرفع، عناصره، ودلالته الدنيا

أصغر حيّز للعمل الإعرابي هو فـ‌ـفا. نسمّي هذا الحيّز في التعليم المدرسيّ بالنواة الإسناديّة. ولقد استعملنا عبارة الإسناد لها. لكن ننبّه إلى أنّ عبارة الإسناد لا تدلّ في الأصل على شيء. فهي لا تعني سوى جعلك الشيئين أحدهما متّكئا على الآخر. أمّاالثقل الدلالي الذي تحمله العبارة فناتج من سياقات استعمالها. وليس المصطلح بدقيق اذ يجعل الفعل مسندا والفاعل مسندا إليه. وأغلب المتعلّمين يحسبون الفعل مسندا إليه. وهو الأصل في العمل إذ إسناد الفعل إلى الفاعل تأويل دلاليّ يجعل الفعل منسوبا إلى صاحبه القائل به. أمّا في التكوّن الدلاليّ فالفاعل هو الذي يسند إلى

الفعل. ويبدو أنّ مفهوم الإسناد قد كان موضوع نقاش في عصر الجرجاني. فقد نقل أنّ بعضهم يرون الخبر مسندا إليه. ولم يفهمه المحقّق فظنّ أنّ الأمر يتعلّق بتفسير الرفع في المبتدإ والخبر، لأنّ سياق قوله كان في أمر الرفع (المقتصد I / 216)

وعلى كلّ فلا معنى للإسناد في البنية الإعرابيّة المجرّدة. إذ الإسناد لاتصاله في الاستعمال بدلالة الإخبار صار من مصطلحات الأبنية المنجزة المحيلة على المقام، وكان متصلا بمفهوم الجملة. وليست [ففا] عندنا جملة بالضرورة. لذا، وان استعملنا العبارة في فصول ماضية فهي عبارة لا تدلّ على شيء مما اتصل بمفهوم الإسناد في الكتابات النحويّة. ونسمّي هذا الحيّز فـفا هنا بحيّز الرفع.

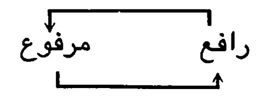
ولا يدلّ مصطلح الرفع، وكذلك النصب، عندنا على شيء ممّا يلحق بعلامات الإعراب. فالعلامات لفظيّة. ولا وجود للفظ في المستوى الإعرابيّ المجرّد. فالرفع عندنا عبارة تدلّ على العلاقة العامليّة المجسّدة للعلاقة المقوليّة [حـ ⟵⟶ حا]. فالرفع إذن هو التشارط المحلّي المباشر بين ممثّل الحدث [ف] وممثّل الحادث [فا]. والدال على أنّه إذا كان الواحد فلا بدّ أن يكون الآخر.

نعرّف حيّز الرفع إذن بأنّه أصغر حيّز محلّيّ يصوّر عامليًا ومحلّيًا التشارط الحدثيّ الحادثيّ.

نسمّي العامل كالقدماء رافعا، ونسمّي المعمول مرفوعا. ونسمّي المسافة بينهما بمدى الرفع. وهو أصغر مدى في العمل الإعرابي. يسمّى المحلّ [فا] في التراث بمحلّ الرفع. وهو في الحقيقة محلّ المرفوع. اذ الرفع حيّز لا محلّ . لذا إذا استعملنا العبارة محلّ «رفع» فبمعنى محلّ المرفوع، أو بمعنى مستقرّ حركة الرفع الشرطيّة النظاميّة. سنبيّن في القسم الأخير أن العنصر الاشتقاقي الواقع في محلّ المرفوع إذا كان إمكانيًا ولّد الاستفهام، أو دلالة قريبة من دلالة الشرط كالحصر أو الانفصال.

يختصّ حيّز الرفع بميله الشديد إلى الانخزال [ف فا]. ويقع هذا الانخزال بقدر ما في [ففا] من الانشائيّة.

يمكن للبنية العامليّة التاليّة أن تعوّض وظائفيًا الرمز فـفا



لكنّنا نحافظ على المصطلحين لكون المحلّ الفعلي من حيث هو تجسيد للحدث يمثّل بالنسبة إلى الرافع دلالته المقوليّة، ويمثّل المحلّ الفاعلي دلالة المرفوع المقوليّة، ويمثّل الرفع الدلالة الشرطيّة الرابطة بين المقولتين.

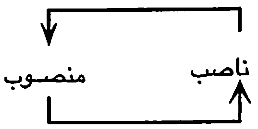
يتميّز حيّز الرفع دلاليا وبنيويًا بحسب الإنشاء والإحالة.

تمثّل البنية العاملية فـــا (مف)، حـيّزا آخـر، يتكوّن من حـيّز الرفع ومن عنصر خارجيّ يشترطه اشتراطا نسبيًا. سمّي هذا العنصر في التراث النحويّ العربيّ بالمنصـوب. ونحـافظ على هذه التـسـمـيـة في حـدود الاحـترازات التي قـدّمناها. فليس للمصطلح أيّ دلالة لفظيّة مهما كانت.

نعرّف حيّز النصب هذا، بأنّه أصـغر حيّز مـحلّيّ يصـوّر مـحلّيًا وعامليًا اشـتراط حيّز الرفع لعنصر خارج عنه. فهو حيّز يصوّر الدلالة [(حـ ⟵⟶ حا1) ⟵⟶ حا2]. هذه هي دلالة النصب الدنيا.

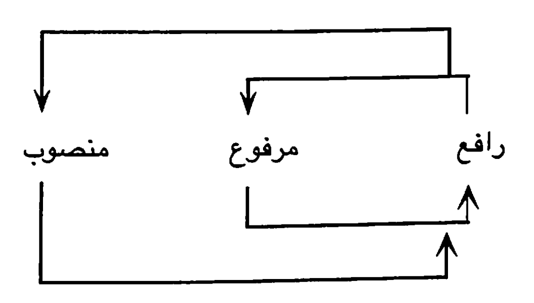
لمّا كـان الرافع يشـتـرط مـرفـوعـه قـبل المنصـوب ، فـإننا نرفض أن يكون المحلّ الفعلي ناصبا. فالناصب هو حيّز الرفع وهو رأي الكوفيين والقائلين بأن الفاعل جزء الفعل.

لمّا كان حيّز الرفع قابلا للانخزال بانخزال المرفوع في الرافع فإنّ حيّز النصب قابل للانخزال في صورة بسيطة :



لكنّ هذا لا يعني أنّ الرافع قد صار ناصبا . فحسب مبدإ المحافظة على البنية يبقى المرفوع متضمّنا في الرافع مهما كانت الصورة الاشتقاقية أمّا البنية المحلّيّة فتبقى لأن الاختزال يقع بالحركة [ ] والانتشار يقع بالحركة [ ]. هذا التصوّر ضروريّ خاصّة في الإنشاء.

إنّ الصّورة المثلى لحيّز النصب هي :



نلاحظ أنّ حيّز النصب أوسع من حيّز الرفع.

يخضع حيّز النصب للقواعد التالية :

أ – إن كان المنصوب، كان الناصب والعكس.

ب – إن كان الناصب كان الرفع (وكان الرافع والمرفوع).

نعوّض بهاتين القاعدتين القاعدة التراثيّة القديمة الناصّة على أنّ «ليس من عامل للنصب إلاّ وهو عامل للرفع» (ذكرناها عن الجرجاني في الفصل الماضي).

تستند القاعدتان إلى قاعدة أخرى كانت السبب في تغيير القاعدة التراثية وهي:

جـ – لا يعمل العامل الواحد عملين مختلفين.

والملاحظ أنّ القاعدة القديمة تنصّ على أنّ عامل النصب هو عامل الرفع.

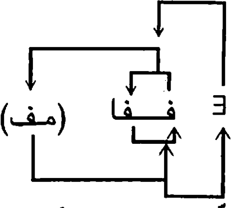
تستند القاعدة الأخيرة إلى مبدإ الثنائيّة. ذلك أننا إذا قبلنا أن يكون للعامل الواحد عملان مختلفان، قبلنا البنية الثلاثيّة. وتستند الثنائية في ذاتها إلى ثنائيّة الشحنة.

سنستعمل القاعدة ـ جـ ـ ومفهوم الحيّز لإبطال أن يكون الجواب مجزوما بـ [إن]. ولقد بيّنّا في ما يخصّ [إنّ] أنّها لا ترفع الخبر، وافترضنا أنها إمّا أن تكون من باب العمل في الرأس دون الذيل، وإمّا أن يكون الإنشاء العامل في المبتدإ غير الإنشاء العامل في الخبر. أمّا [كان...]، فهي رافع مرفوعها، وحيّز رفعها هو الناصب للخبر.

وفي العموم فما قدّمناه عن حيّز النصب إنما هو شكلنة مدقّقة لمبدإ كون النصب ناتجا عن كون المنصوب فضلة بعد تمام العنصر السابق له بما به يتمّ (الإيضاح للفارسي في المقتصد I / 579)

§ 20 ـ حيّز الجزم وقضيّة مدى النفي

يضمّ حيّز الجزم، في المنوال الذي نقدّمه، كلّ البنية [∃ ففا (مف)] أكانت إنشائيّة أم كانت إحاليّة . فهو الحيّز المسيطرة عليه الشحنة الوجوديّة :



لا نقف عند دلالة هذا الحيّز، فهو في رأينا المحور الأساسيّ للدلالة النحويّة الدنيا. وقد حاولنا بيان ذلك في القسم الثاني والقسم الثالث.

في هذا الحيّز يقع جزم الفعل المضارع ونصبه ورفعه، وفي هذا الحيّز يقع الأمر ويقع الماضي، ويعبّر عن الإيجاب والسلب . ولا فرق بين هذه الحالات كلّها من حيث البنية الإعرابيّة. فللفعل وما يتبعه، أي للرفع والنصب، حيّز واحد لا يتغيّر في البنية.

وليس لاختلاف الأفعال في رفعها ونصبها وجزمها وما سمّي ببنائها أيّ دلالة عامليّة. فهي وجوه تصريفيّة موضوعة للتعبير عن مظاهر من وقوع الحدث في الزمان وسنحلّل ذلك في القسم الأخير من هذا البحث.

ولقد اخترنا أن نسمّي هذا الحيّز الوجوديّ، بحيّز الجزم، دون النصب والرفع، حتّى نتجنّب الوهم الداعي إلى اعتبارها حالات إعرابيّة. فلنفهم الجزم إذن على أنّه القطع بوجود الشيء أو عدم وجوده. وليكن الجزم مصطلحا يذكّر بأن استعمالنا للرفع والنصب في الفقرات الماضية لا يدلّ على غير ما عرّفناهما به، وليس فيهما إشارة إلى الأثر التصريفي المصاحب لبعض العوامل اللفظيّة. وسنبيّن في القسم الأخير أنّ العامل اللفظيّ «ليس مؤثّرا في الحقيقة» (شرح الكافية I / 66) «فالموجد كما ذكرنا لهذه المعاني هو المتكلّم والآلة العامل... وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلّم لكنّ النحاة جعلوا الآلة كأنها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها كما تقدّم، فلهذا سمّيت الآلات عوامل » (شرح الكافية I / 72) .

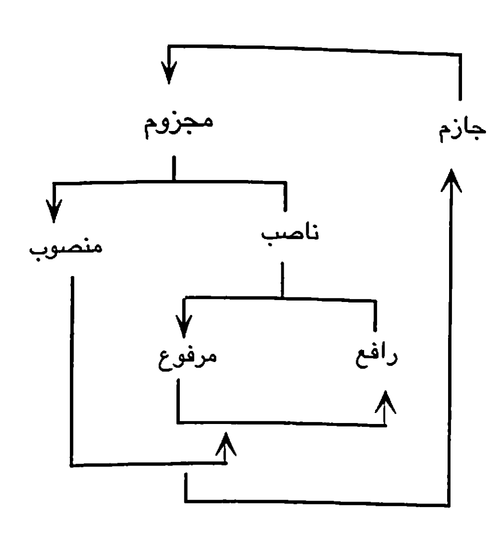
وينبني على هذا أنّ ما سمّي جزما ليس من أثر ما سمّي بالجوازم، وإنما هو ضرب من بناء الفعل قريب من بناء الماضي كما سنرى. فليس من فرق بين {لا، لم ، لن} في تعجيمها للمحلّ الوجودي إلاّ فرق الدلالة الموجبة ألاّ يكون بعد «لم» إلاّ دلالة {يفعلْ}، وبعد «لن» إلاّ دلالة { يفعلَ} و أن يكون بعد «لا» دلالات {يفعلْ ، يفعلَ، يفعلُ}.

فالجزم إذن حيّز محلّي يصوّر محلّيا وعامليّا اشتراط المحلّ الوجوديّ لحيّز النصب أو الرفع.

يختلف حيّز الجزم، أي حيّز الشحنة الوجوديّة، عن مفهوم مدى النفي في الدراسات الدلاليّة. فهو حيّز العمل النحوي، ومدى الجازم أي [∃] أكان وجوبيّا سالبا أم موجبا أم كان إمكانيّا فهو هو لا يتغيّر.

فإن كان موجبا جعل ما بعده كلّه موجبا ، وإذا كان سالبا جعل ما بعده سالبا حتّى وإن كان بعض ما بعده موجبا في بنيته الإعرابيّة المحتملة، وكذلك إذا كان إمكانيّا.

وصورته الإعرابيّة الكاملة :



§ 21 ـ ملخّص الأحياز العامليّة

تقع البنية التواجديّة الإنشائية الإحالية، والبنية التواجديّة المزدوجة في حيّز وجودي انشائيّ (حيّز الجزم الإنشائي). يتكوّن هذا الحيّز من عامل وجودي إنشائيّ (جازم) ومعمول يتمثّل في حيّز نصب إنشائي رأسه الحدث الإنشائي.

يتكوّن حيزّ النصب الإنشائي من ناصب هو حيّز الرفع الإنشائي ومنصوب هو المجال الإحالي من البنية التواجديّة.

يتكوّن حيّز الرفع الإنشائي من الحدث الإنشائي والواضع ويكوّن هذا الحيّز الدلالات الحدثيّة الإنشائيّة الرئيسيّة.

يكوّن المنصوب الإحاليّ الحيّز الوجوديّ الإحاليّ، حيّز الجزم الإحالي. يتكوّن الحيّز الوجودي الإحالي من جازم يمثّل عمل الشحنة الوجوديّة ومجزوم يمثّل معمولها.

يكوّن المجزوم حيّز النصب الإحالي. ويتكوّن هذا الحيّز من ناصب إحالي، يكوّن حيّز الرفع الاحالي، ومن منصوب.

يعمل الجازم أو الناصب الإنشائي في معمول خارجيّ يقع بعد المنصوب الإحالي للإنشاء. فتتكوّن بذلك بنية تواجدية مزدوجة [(θ) إ ' . (θ) إ2] تكوّن حيّز جزم، أو حيّز نصب واسع. في الجزء الخارجيّ من هذا الحيّز يقع الشرط بـ [إن]، في بنية يعجّم فيها المحلّ الواوي بالفاء (فاء الجزاء).

يعمل الجازم أو الناصب الإحاليّ في معمول خارجيّ يقع بعد منصوب حيّز الرفع الإحالي. فتتكوّن بذلك بنية كالماضية، وفي هذا الحيّز تقع جميع المعمولات الخارجيّة (أي كلّ المنصوبات باستثناء المفعول به).

§ 22 ـ كونيّة النصب والرفع وعلاقة الجرّ بالرفع والجزم بالنصب

ليس من اللازم أن تتشكّل جميع الأبنية عامليًا على الصورة التي وصفناها، في جميع الألسنة. لكنّنا نعتقد أنّ الأبنية الإعرابيّة في جميع الألسنة، تشترط البنية المقوليّة الأساسيّة، وتمثّلها تعاقبيًا على صور مختلفة تخضع لقواعد متشابهة.

لا شيء يمنع لغة من اللغات من تأخير المحلاّت الإنشائيّة ووضعها في آخر البنية، أو من وضع المحلّ الوجودي في الوسط، أو من تقسيم الدلالة الوجوديّة بين محلّين، وهلمّ جرًا.

لكنّنا نعتقد أنّ الأصول العامّة للبنية العامليّة أصول تحترمها جميع اللغات، كوقوع الإحالة مفعولا للإنشاء، وكوقوع الجملة تحت سيطرة الشحنة الوجوديّة.

لذا نفترض أنّ الأحياز التي ذكرناها تتوفّر في جميع الألسنة على صور مختلفة، وأنّه لا وجود لأي لغة لا تقوم على حيّزي الرفع والنصب. بل نعتقد أنّ القضايا التي أثارهما مفهوم الوظيفة والحالة الاعرابيّة (Hjelmslev, 1971, 153-160) يرجع أساسا إلى التصاق النظريات النحويّة باللفظ واهتمامها البالغ بالعلامات الصرفيّة وبأقسام الكلام وبالدلالات الحملية المعجميّة. فقضيّة التمييز مثلا بين [nominatif, ergatif] غير مطروحة في المستوى الإعرابي المجرّد فكلاهما مرفوع.

ينبغي أن نتذكّر في هذا المجال أنّ النحو العربيّ شارك فيه أقوام مسلمون يعرفون لغات عدّة، وأنّ مختلف الأنحاء القديمة والحديثة قد اتفقت، في العموم، على كونية النصب والرفع، وإن كانت التعابير المستعملة لهما مختلفة.

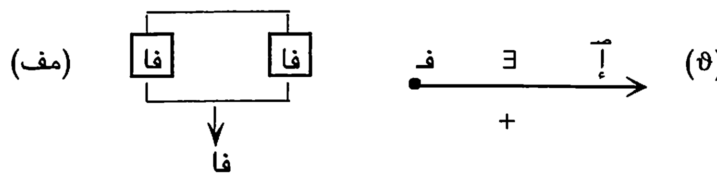
لم ندرج الجرّ ضمن الوظائف العامليّة. وقد أشرنا في مواطن عدّة من هذا البحث أنّه يتعلّق بالأبنية التصريفيّة، وأنّه عوض من الرفع. ولقد رأينا ذلك في دراسة التشارط بين الإضافة والإسناد في القسم الثاني. وأكّدنا في القسم الثالث أنّ اختزال الأبنية الاعرابيّة المحتملة يجعل بعض الأسماء في موضع من البنية الإعرابيّة المصرّفة هو موضع المحلّ الفعلي، وذلك أكان الاسم يعمل عمل الفعل أم لا يعمل :

(ϑ) آ ∃ فـــفا (مف)

ϕ +ϕ +ϕ +ϕ [فا]

ϕ +ϕ +ϕ +ϕ [فا] (مف)

(ϑ) آ ∃ فـ فا (مف)



فالمجرور بالنسبة إلى ما قبله من بنيته الإعرابية الاشتقاقية المحتملة في موضع الفاعل من الفعل وهو بالنظر إلى الجارّ في موضع شبيه بموضع المنصوب. وسنعود إلى هذه القضيّة عند دراسة القسم وواوه.

⟷

وكما يرجع الجرّ إلى الرفع ، فإنّ الجزم ليس بعيدا عن النصب. فالعلاقة [∃ حـ] التي بفضلها يمكن للشحنة أن تفيض على المحلّ الفعلي والعكس، والعلاقة بين المجال الإنشائي والشحنة الوجوديّة الإحالية، علاقتان تجعلان التفريق بين حيّز النصب، وحيّز الجزم تفريقا جزئيًا. فمن الواضح في [ما] الناصبة للخبر أنها ترتبط بـ [فا] ارتباطا شبيها بارتباط [فـ] به. وهذا من شأنه أن يقرّب بين حيّز الجزم والنصب. ولقد لا حظنا في «لن» أنّها تفيض على جزء من المجال الإنشائيّ. وهذا يجعل حيّز الجزم الإحالي يلتصق ويتداخل مع حيّز النصب الإنشائي.

ينجرّ عن هذا أنّ المجموعة { (إنّ، أنّ) (إنْ، أنْ)} وكذلك البقية من إـ{أ، قد، ...}، هي رؤوس إنشائيّة لحيّز يتحرّك بين النصب والجزم. ونؤكّد هنا مرّة أخرى أنّ هذه المصطلحات لا علاقة لها بالعلامات الإعرابيّة. بل هي مصطلحات التشكّل العاملي للبنية المحلّية، فالجازم هو [∃] مطلقا، والمجزوم هو الرأس الفعليّ وما يتبعه مطلقا، والرافع هو المحلّ الفعلي والمرفوع هو المحلّ الفاعلي، والمنصوب هو المحلّ المفعوليّ.

§ 23 ـ العلاقة بين حيّز الجزم الوجودي وحيّز النصب

يتضمّن تحليلنا الماضي أنّ الوظائف العامليّة الأساسيّة ترجع إلى وظيفتي الرفع والنصب، وأنّ وظيفة النصب أوسع حيّزا من وظيفة الرفع، مادام الرفع حيّز الناصب وما دام العامل الأساسيّ الذي يكسب البنية دلالتها الدنيا وهو الشحنة الوجوديّة يعمل في معموله عملا شبيها بعمل الفعل والفاعل في المفعول.

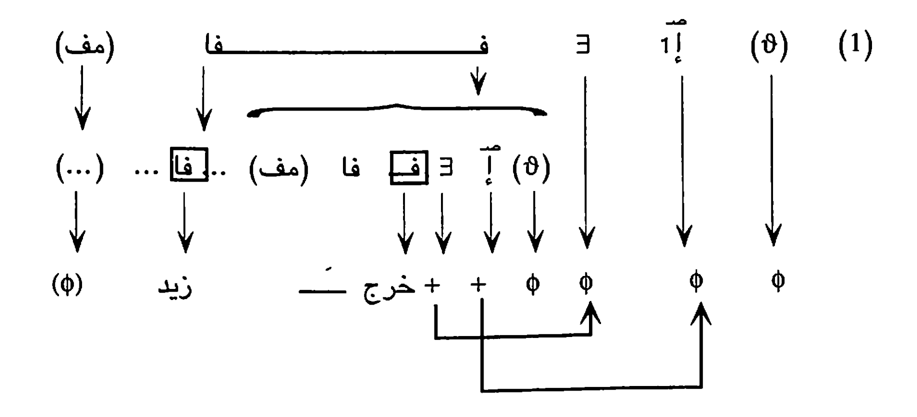
ولنا في الوسم اللفظي علامات كثيرة تدلّ على ذلك. منها أنّ [إنّ] المؤكّدة للوجوب الإيجابيّ للإثبات أي المؤكّدة لـ [∃] الإنشائيّة تنصب الاسم كما رأينا بعلامات النصب، وتطلب ضمير النصب. ومنها أنّ كثيرا من معجّمات [∃] الإحاليّة ، تفيض على [ف] فتكوّن مع [فا] حيّز رفع ناصب لما بعده { ليس، ما }. ومنها أن بعضها ينصب مباشرة وبدون اعتبار [فا]، فـ [لا النافية للجنس] تتصرّف تصرّف [إنّ] ولا تختلف عنها شحنيًا إلاّ في المقابلة التي بينهما ، إذ الواحدة للإيجاب والأخرى للسلب.

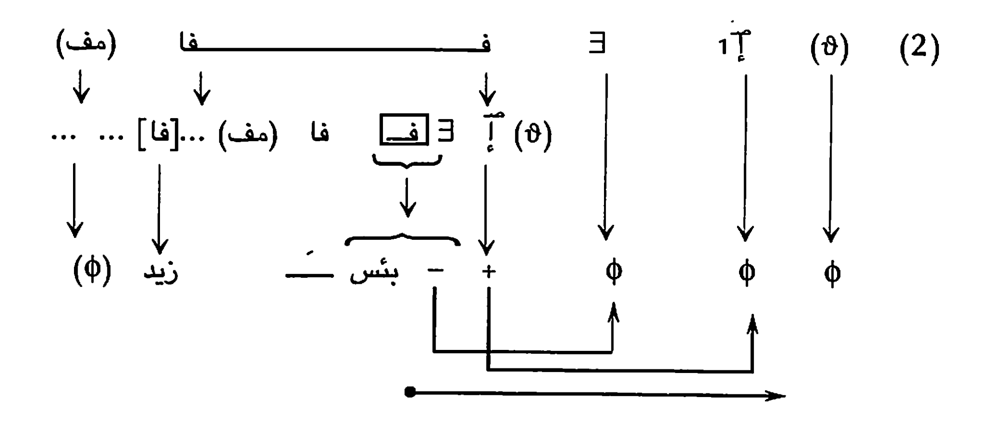
قد يردّ على هذا أنّ همزة الاستفهام لا تحدث أثر النصب في الفعل والاسم، وكذلك [قد]. لكنّنا قد بيّنّا أنّ النصب مفهوم مجرّد وأنّ تحقيق الأثر ليس بالأمر اللازم. ثمّ إنّ معجّمات [∃] تقبل جميعا الدور التكراري [∃ ⟵ حـ ⟵ حا] المولّد لـ [∃ ففا] ويمكنها بذلك أن تعجّم على صورة إحاليّة بالفعل الإنجازيّ.

هذه الملاحظة الأخيرة مع ما بيّنّاه من إمكان فيضان [∃] على [ف] لتحجيرها كحالة [ما] المؤدّية إلى إفراغ [ف] وجعلها على الصّورة [ϕ+]، وحالة [ليس] المؤدّية إلى تحجير المحلّ [ف] تماما، ملاحظة تدعونا إلى الإقرار بأن معمول [∃] وهو [ففا (مف)] يتميّز برأس فعلي قادر على تعويض [∃] عند الوسم ، حسب قاعدة نيابة المعمول عن العامل.

هذه الملاحظة سنعود إليها بالتفصيل عند دراسة سبب وقوع المجزوم في جواب الشرط متأخرا عن [إن ج2].

نكتفي هنا بملاحظة أنّ إيجاب الفعل في بنيته الإعرابيّة المحتملة، وسلبه كافيان لتعيين شحنة [∃] من البنية المجرّدة كما يتّضح من المثالين التاليين :





قد يردّ على هذين المثالين بأنّ الثاني يمثّل حالة خاصّة في الأفعال، وبأنّ الأوّل مجرّد تطبيق لقاعدة عدم تعجيم الإيجاب، وأنهما لا يدلاّن على أنّ حيّز الرفع الناصب [ففا] يعوّض الشحنة عند الوسم حسب قاعدة نيابة المعمول عن العامل.

إنّ قاعدة عدم تعجيم الإيجاب من قواعدنا الأساسيّة المستلزمة من افتراضنا للمحلّ الوجودي. ولا ننوي إضعافها. وكذلك الأمر بالنسبة إلى {بئس} فهي من أدلّتنا الأساسيّة على مفهوم التحجير المحلّي الذي نعارض به مفهوم المصفاة الإعرابيّة القائلة بأنّ العنصر المعجمي الواحد لا يقوم إلاّ بوظيفة واحدة (مفهوم المصفاة في الأصل ينصّ على وجوب الحالة الإعرابيّة لكلّ عنصر اسميّ وهو صحيح، لكنّ تشمسكي فكّر في تعويضه بالمعيار المحوري الدلالي θ critère. هذا التعويض هو الذي نعارضه : انظر التقديم في (Chomsky, 1987, p 26, et 35, 36).

لذا فالمثالان يدعّمان هذين المبدأين ما دام الفعل { خرج } غير معجّم الإيجاب، وما دام الفعل {بئس} يحجّر ملء [∃] من البنية المجرّدة.

بل يمكن تدعيم رأينا بأمثلة أخرى مستمدّة من التركيب الحصري. فالمعلوم أنّ الحصر يقتضي النفي قبله لتكوين الإيجاب :

(3) لم أكتب إلاّ رسالة

[-] ... [-] ...

+

كتبت رسالة

وفي العربيّة حالات فيها لا تعجّم [∃ -] بأداة نفي منها حالات قياسيّة، وهي حالات الطلب الدالّة معجميًا على سلبيّة المطلوب :

(4) [ϕ -] ناشدتك إلاّ فعلت

(أي لم أطلب منك إلاّ هذا الفعل)

ومنها حالات غير قياسيّة، أي بلاغيّة خالصة :

(5) و[ϕ -] وتأبى إلاّ أن تلمّ به (عن الأغاني، في خبر ليلى الأخيلية)

(أي ولا تأبى إلاّ ...)

هذه الأمثلة ببيانها أنّ سلبيّة الدلالة المعجميّة قد تعوّض [∃ -] فتتغلّب على قاعدة تعجيم السلب، وهي ظاهرة موجودة في {أنفي} نفسها ، تبيّن أنّ الحيّز الوجودي حيّز الجزم، حيّز نصب، وأنّ العامل الوجودي، (الجازم في تعبيرنا الخاصّ)، يتعامل مباشرة مع حيّز الرفع ، الناصب ، حسب قاعدة نيابة المعمول عن العامل.

قد يؤدّي هذا التّحليل إلى اعتبار [∃] عاملة في حيّز الرفع [ففا] لا في حيّز النصب [ففا (مف)]، كما اقترحنا. لذا نذكّر أنّ ما اخترناه ناتج عن كون المفعول يطلبه الرأس الفعلي للرفع، لاالمحلّ الوجوديّ. ثمّ إنّ مبدأ الاختزال يجعل المنصوب بطبعه منخزلا إلى حيّز الرفع الناصب. ويجعل المرفوع منخزلا إلى رافعه الفعلي ، وإذن فعمل الشحنة في حيّز النصب منخزل بطبعه إلى عملها في المحلّ الفعلي فهو يؤدي في النهاية إلى العلاقة [∃ حـ]. فليس العمل الإعرابي جامدا، بل هو «عمل» أي حركة تنتشر إلى الخارج وتتقلّص نحو الداخل في دوران مستمرّ.

هذه العلاقة بين حيّز الجزم الوجودي وحيّز النصب تصدق في [∃ ففا (مف)] أكانت إنشائيّة أم إحاليّة. وسندعّم هذه العلاقة خارج مفهوم العمل الإعرابي عند دراسة المظهر الزماني المميّز لما بين الصيغ الفعليّة.

§24 ـ حركة العمل الإعرابي والإفراغ الشحنيّ

درسنا إلى حدّ الآن وظائف العمل الإعرابي من جهة واحدة. فحيّز الرفع أو النصب حيّز يتكوّن بحركة العامل إلى المعمول، بل الرفع أو النصب هو هذه الحركة نفسها. وهي حركة شرطيّة مسترسلة، يفرغ بمقتضاها العامل شحنته الوجوديّة في المعمول. وهذا واضح جدًا في أداة النفي التي تجعل معمولها منفيًا بإفراغ سلبها فيه. وواضح جدًا في شحنة الإنشاء التي تفرغ دلالتها الإثباتية أو اللاّ إثباتية في معمولها الإحاليّ.

ونعتقد أنّ العمليّة نفسها تقع بين الأبنية الإعرابيّة المحتملة فالفعل يفرغ شحنته التي يتقبّلها من [∃] في الفاعل، إضافة إلى إفراغه دلالته الحدثيّة فيه. سنرى هذا بوضوح عندما نفسّر في القسم الخامس، السبب الذي يجعل الجملة «يفعلْ زيد» غير مقبولة في العربيّة.

إذا كنّا قد درسنا حركة العامل إلى المعمول فإنّنا لم نبيّن بعد وظائف حركة المعمول إلى العامل. فإذا كان العامل يفرغ دلالته الشحنية في المعمول بالحركة [أ ب] فمن المتوقّع أن تكون حركة المعمول [أ ب] مفرغة شحنتها الدلالية في العامل. إن لم يكن ذلك فكيف يمكن لـ {فـعَلَ} (خـرج، ناشـد، أبى...) أن تدلّ على أنّ الشحنة الوجوديّة الإحاليّة الإنشائية إثباتية أو غير إثباتية ؟

إذا صحّ افتراضنا أنّ المحلّ الواوي لا يدخل مباشرة في العمل الإعرابي إلاّ ليكون محطّة إرساله أو محطّة تلقّيه، كما بيّنّا في (§ 13) من هذا القسم، فإنّ دور المحلّ الواوي في تعديل قيم التواجد حسب القواعد [(ϑ) أ ⟵ ب، (ϑ) ب ⟵ أ، (ϑ) أ (ϑ) ب ⟵ ب أ] دليل على أنّ بين العامل والمعمول تبادلا شحنيًا.

يؤكّد ذلك أنّ المقارنة بين الأمثلة التالية :

(1) لم يأت زيد

(2) أتى غير زيد

(3) لم يأت إلاّ زيد

تبيّن أنّ المثال الثالث يقتضي الدلالة «أتى زيد» بفضل تعامل الشحنتين. وهذا التعامل يقع من الجهتين بدليل أن المثال الثاني يؤدّي إلى معنى المثال الأوّل ، فكما أنّ «لم يأت زيد» قد تعني «أتى غير زيد» فكذلك تدلّ «أتى غير زيد» على أنّ «زيدا لم يأت»، ومن ذلك كان الحصر دالاّ على الإيجاب.

إذا أردنا أن نبحث عن جملة تؤدّي إيجابيًا معنى الجملة الثالثة فإننا نعتقد أنّ :

(4) زيد أتى

أقرب إلى دلالة الحصر في (3) من «أتى زيد» لتوفّر الكثافة الإثباتية الموجبة فيها.

إذا رسمنا العمليّة على المنوال التالي للرمز الى شدّة العلاقة بين (3) و (4):

[– أ – ب] ⟵ ب أ

فإننا نلاحظ تشابها كبيرا بينها وبين قاعدة المحلّ الواوي المذكورة أعلاه.

خلاصة هذا أنّ حركة العامل إلى المعمول وحركة المعمول إلى العامل، حركتان متكاملتان. وهما حركتان شرطيتان مسترسلتان تمكّنان من نقل الشحنة الدلاليّة الدنيا بين عناصر البنية.

يقتضي هذا أن نحدّد عموما طبيعة الوظائف التي يقوم بها المعمول بالنسبة إلى العامل.

هذا التعامل الشحنيّ مهمّ في ذاته. إلاّ أنّه يحسن بنا أن ننبّه عرضا أنّه يفيدنا في فهم السبب الذي يجعل [إن ج2]، مؤثّرة في [ج1] تأثيرا دلاليًا طالما اعتقد النحاة أنّه دليل على أن [إن] تعمل في الجواب.

§ 25 ـ وظيفة التخصيص حركة معاكسة لوظيفة العمل

لا وجود لأيّ فرق مميّز بين الشحنة الإنشائيّة والشحنة الإحاليّة، فالإيجاب هو الإيجاب، والسلب هو السلب في جميع الحالات. وإذا تركنا جانبا التمييز الذي يحدثه الاشتقاق بالوسم اللفظي بين الحدث الإنشائي والحدث الإحالي، فليس للحدث الإنشائي ما يميّزه عن الحدث الإحالي مقوليّا، سوى أنّه حدث لا يكون في الوجود الخارجيّ إلاّ متى كانت اللغة، إلاّ أنّ هذا لا يمنعه من أن يكون إحاليّا.

إذا انتقلنا الآن إلى الحادث فإنّ التمييز بين «الأنا» و «الآخر» يبدو واضحا. فالفرق بين الحادث الإنشائي والحادث الإحالي، أقوى من الفرق بين الحدث الإنشائي والحدث الإحالي. وينعدم الفرق بينهما – أي بين الإحالة والإنشاء ـ في الشحنة.

يبدو الحادث إذن ذا دور قاطع في التمييز بين الإحالة والإنشاء. فإذا كان الحدث الإنشائي رغم صلته الوجوديّة بوجود النظام النحوي نفسه، يمكن أن يكون إحاليّا، فالحادث هو الذي يعيّن إنشائيته المطلقة ، أو يعيّن إحالته.

أمّا الشحنة فصلتها بالحدث تقرّبها من أن تكون إنشائيّة ، فإذا تعيّن الحدث بالحادث كما وصفنا، تمحّضت الشحنة للإنشاء.

الخلاصة أنّ الوظيفة الدلاليّة الأساسيّة للمعمول هي تخصيص العامل بإخراجه من العموم المطلق، أو شبه المطلق، إلى الخصوص. فكلّ معمول تخصيص للعامل، وقيد عليه. وهذا أمر معروف في النحو قديما وحديثا.

وإذن، إذا كانت الحركتان متماثلتين في نقل الدلالة الشحنية الوجوديّة فإنّ وظيفتي الرفع والنصب العامليتين تختلفان في حركتهما من العامل إلى المعمول عن وظائف استجابة المعمول للعامل.

فالحركة المنطلقة من العامل تكسب البنية العامليّة دلالة العامل حسب مداه وحيّز البنية ، أمّا الحركة المنطلقة من المعمول فتعيّن العامل.

ولّما كانت حركة العامل تنطلق من الداخل إلى الخارج كما بيّنّا ، كانت حركة المعمول من الخارج نحو الداخل. يتّضح هذا جيّدا بالنظر في العلاقة بين الإحالة والإنشاء وفي العلاقة بين (مف) و [ففا].

ويتبيّن أيضا أنّ وظيفة النصب أكثر خروجا من وظيفة الرفع. ولذا فالنصب هو المسيطر على الوظائف التي خارج البنية الأساسيّة المجرّدة ، وينجرّ عنه أنّه في المستويات اللفظية (المستوى التصريفي وما يليه) أكثر تخصيصا من الرفع، وأثرى.

إنّ خارجيّة (مف) متأتّية أساسا من كون [فا] هو المعيّن المميّز بين المجال الإنشائي والمجال الإحالي، وذلك ما دامت [فا] هي المميّز بين «الأنا الواضع» والآخر، وما دامت (مف) مجرّد آخر آخر، لا يضيف إلى التمييز الرئيسيّ شيئا. هذا ما يجعل [فا] ضروريّة في البنية، وهذا يجعل (مف) الداخليّة المجال الذي يبدأ فيه الاسترسال في المستوى التصريفي من المفعول به نحو الوظائف الخارجية التي تأخذ رويدا رويدا

خصائص المستقلّ المتجه نحو الاستئناف، والتي في آخرها تأخذ الحال واوا بين العطف والاستئناف، ويأخذ الشرط فيه [إن] التي تشبه [إنّ] المنقطعة عمّا قبلها و [أن] الداخلة في ما قبلها.

من المفترض إذن أن تكون [إن] في آخر حيّز النصب، و أن يكون تخصيصها أقصى حالات التخصيص.

الخلاصة أنّ حيّز العمل الإعرابي المنطلق من العامل، يقابله من جهة المعمول حيّز تخصيص ينطلق من مخصص هو المعمول نحو النواة التي انطلق منها العمل :

نواة مخصّص

§ 26 ـ وظائف التخصيص

أ- يقابل وظيفة الجزم، وحيّزها، التخصيص الوجودي . فالبنية [ففا (مف)] هي الموجود المخصّص لصنف الوجود [∃]. فكما أن السلب والإيجاب دلالة للسّالب والموجب، فإنّ المحتوى الحدثي الحادثي للسالب والموجب دلالة للشحنة.

ب - يقابل وظيفة الرفع وحيّزها التخصيص الفاعلي، وهو تخصيص مؤسّس لازم للبنية كما رأينا.

جـ - يقابل وظيفة النصب الداخلي وحيّزها التخصيص المفعولي، وهو تخصيص مؤسّس للبنية لكنّه موسّع غير لازم.

د - يقابل وظيفة النصب الخارجي التخصيص المفعولي الخارجي ، وهو تخصيص موسّع غير مؤسّس وغير لازم.

لم يترك لنا النحاة للأسف مصطلحات عامّة للتخصيص كمصطلحات العمل (الرفع والنصب). هذا ما يجعلنا نؤكّد في آخر الفقرة الماضية أنّ الوظائف المحليّة {ف، فا، مف...} هي وظائف علاقة الإعراب بالمقولة، وليست وظائف التخصيص.

إذا جعلنا لفظ العمدة مقتصرا على الفاعل المرفوع، فإنّه يمكننا استعارة مصطلحي العمدة والفضلة للتعبير عن وظائف التخصيص المقابلة للرفع والنصب، إلاّ أنّ المصطلحين في التراث يلتصقان بوصف حركة العامل، أكثر من حركة المعمول.

نلاحظ أخيرا أنّ التخصيص ينبغي أن ينوّع بحسب الإحالة والإنشاء. و إننا نحتاج أساسا إلى التمييز :

- بين التخصيص المؤسس الموسّع للإنشاء وهو الإحالة، والتخصيص الموسّع غير المؤسّس (المفعول الخارجي المتعلّق بالإنشاء)

- وبينهما وبين التّخصيص المؤسّس الموسّع للإحالة وهو المفعول به والتّخصيص الموسّع غير المؤسس.

– وبين هذه الوظائف العاملية التخصيصيّة حركة استرسال، نحاول تلمّس بعض ملامحها في الباب القادم.

§ 27 ـ مجمل العلاقات الوظائفيّة المسيّرة للبنية الاعرابية المجرّدة

إننا هنا بإزاء مصطلحات علائقيّة ثلاثة : التواجد، والعمل، والتخصيص.

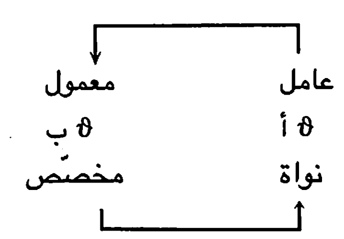
التواجد هو طبيعة العلاقة الموروثة عن المستوى المقولي. ويحقّقها المستوى الإعرابي المجرّد بتجسيد المقولات تجسيدا محليّا فيكوّن وظائف الإحالة على المقولة، وبتجسيد العلاقة التواجديّة بالمحلّ الواوي المكلّف بالمحافظة على هذه العلاقة ، مع وظائف أخرى رأيناها.

تتميّز البنية المقوليّة بدور تكراري تسيّره العلاقة الشرطيّة ويولّد هذا التكرار ثراء في العلاقات التواجديّة مسيّرا بقانون الشرط الجمعي.

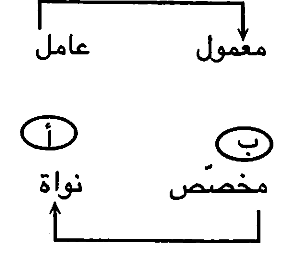
يجسّد العمل الإعرابيّ هذه الحركة المولّدة حسب السلّم الذي يحدّده الترتيب [∃ ⟵ حـ ⟵ حا]. وتأخذ [∃] قوّتها العامليّة من دورها الدلاليّ في النظام وللتنبير الإعرابي الدلاليّ دور في تخصيص العامل الفعلي، وتخصيص عمل الإنشاء الرئيسي [إ] في الإنشاء الثانويّ.

أمّا التخصيص فيجسّد الحركة المعاكسة [∃ ⟵ حـ ⟵ حا]، ويثري النواة إثراء يقوم أساسا على إفقارها من دلالتها المحتملة. وهذا ما يجعل حركة التخصيص في المستويات الإعرابيّة الدنيا تسير نحو الثراء الحاصل والفقر الدلالي المحتمل.

نجمّع التواجد والعمل والتخصيص في صورة تمثيليّة واحدة :



تنتج عن القاعدة [ϑ أ. ϑ ب ⟵ ب أ] الصوّرة التالية :



وسنرى أثر هذه الحركة في دلالة المنوال [إن ج 2ج 1].
اعتمادا على هذه العلاقات الثلاث : التواجد وتجسيده بالعمل والتخصيص، تتكوّن أنماط ثلاثة متكاملة من الوظائف :

أ - الوظائف المحلّية وهي وظائف اشتراط الإعراب للمقولة،
ب - وظائف العمل وهي خاصّة الرفع والنصب والجزم
جـ - وظائف التخصيص

§ 28 ـ انغلاق البنية وتكوّن وحدتها بتكامل وظائف العمل والتخصيص

كثيرا ما اعتبرت وظائف العمل الإعرابي وظائف شكليّة بنيويّة، لا قيمة لها في الدلالة. وكثيرا ما اعتبرت وظائف التخصيص وظائف حقيقية وذات قيمة دلاليّة.
ما حاولنا أن نبيّنه في هذا الباب، وفي ما سبق ، أنّ العمل الإعرابيّ حركة بنيوية نحويّة إعرابيّة دلاليّة خالصة، إن كانت تغرف من منبعها دلالة فقيرة، فإنّ هذه الدلالة هي الدلالة الوجوديّة المؤسّسة للغة. وهي حركة تسعى إلى الخارج أي إلى إثراء الدلالة، ولو لا ذلك لما كانت وظائف التخصيص مثرية للبنية.
يتبيّن من هذا أنّ دراسة العمل النحويّ ودراسة التخصيص ليستا دراستين متكاملتين تعبّران عن وجهتي نظر مختلفتين غير متضاربتين. بل هما دراسة واحدة. فلا معنى لعنصر يعمل في عنصر آخر، دون أن يكون المعمول مخصّصا للعامل، ولا معنى للتخصيص اذا لم يسبق بالعمل. هذا التصوّر أساسيّ لا بدّ منه إذا أردنا أن نحافظ على العلاقة بين البنية ودلالتها في جميع المستويات.
إنّنا بإزاء بنية تواجديّة واحدة كل عنصر منها يواجد الآخر، ويؤوّل العلاقة من جهته. وهذا هو تعريفنا للوظيفة داخل البنية كما قدّمناه في أوّل القسم الثاني. فوظيفة الطرف هي وظيفته بالنسبة إلى الآخر ووظيفة الآخر بالنّسبة إليه، والعكس.
إنّ البنية العامليّة التخصيصيّة بنية تواجديّة واحدة. فالطرف الأوّل يحقّق العلاقة بإفرا غ شحنته العامليّة في الآخر فيشدّه إليه معمولا ويسيطر عليه، والطرف الثاني يحقّق العلاقة التواجديّة بالرجوع إلى الأوّل تخصيصا ، وفي هذا التخصيص نوع من السيطرة.
بهذه العمليّة المزدوجة تنغلق الدّورة، وتضمن البنية لنفسها وحدتها.

§ 29 ـ قواعد العمل والتخصيص وعلاقتها بحركة التشارط والاسترسال البنيوي

تنجرّ عن الملاحظات السابقة قواعد بديهيّة مسجّلة ضمنيّا في تمثيلنا للتشكّل العاملي :
(1) كلّ عنصر مهما كان ، ومهما كان مستواه، ينبغي أن يخضع للتشكّل المحلّي العاملي التخصيصي للبنية الإعرابيّة المجرّدة [(ϑ) إ ∃ ففا (مف)]، إمّا خضوعا مباشرا وإمّا بفضل بنية إعرابيّة محتملة له.

(2) تحافظ البنية على تشكّلها العامليّ التخصيصي وعلى محلاّتها في المستوى الإعرابي التصريفي المجرّد، وذلك مهما كانت درجة الاختزال، ومهما كان مقدار الوسم

(3) كلّ تحوير يقع للتشكّل العاملي في المستوى الإعرابي التصريفي المعجّم يقع حسب القواعد [∃ ⟵⟶ حـ ⟵⟶ حا] المحافظة على البنية المقوليّة، ويتضمّن في الدلالة الإعرابيّة التشكّل العاملي التخصيصي المجرّد للبنية المحلّيّة.

(4) لا يمكن لأي عنصر اشتقاقيّ مهما كان ألاّ يحتلّ محلاّ من البنية ، و ألاّ يدخل في التشكّل العاملي التخصيصيّ، إلاّ اذا كان عنصرا صرفيا تابعالتشكّل الصيغ الصرفيّة.

(5) لا يمكن لأيّ عنصر اشتقاقيّ أن يختزل التشكّل العامليّ إلاّ إذا كان من العناصر المحجّرة لوسم بعض المحلاّت.

(6) كلّ محلّ غير موسوم وغير محجّر يحافظ على دلالته الشحنيّة وعلى دلالته الحدثية أو الحادثيّة الدنيا، المتأتية له من المستوى الإعرابي المجرّد.

(7) كلّ محلّ غير موسوم وغير محجّر يحافظ في المستوى التصريفي على الدلالة الشحنيّة بحسب ما يقتضيه تعامله مع المحلاّت الأخرى ويحافظ على المقولات الصرفيّة المجرّدة التي يقتضيها المحلّ على صورة احتمالية مجرّدة (كالمظهر الزماني، والجنس والعدد).

(8) لا يتمّ العامل في حيّز الرفع إلاّ بتمام معموله وتمام تخصيصه له في الحيّز نفسه.

(9) لا يعمل العامل في حيّز النصب إلاّ إذا تمّ عمله في معموله في حيّز الرفع

(10) لا يعمل العامل خارج بنيته في حيز النصب الخارجيّ إلاّ إذا تمّ عمله في حيّز الرفع وفي حيّز النصب الداخليّ.

(11) كلّ تغيير في موضع المحتلّ للمحلّ في البنية التصريفيّة لا يغيّر من موضع المحلّ في البنية المجرّدة.

(12) كلّ عنصر اشتقاقيّ يحشر في بنية يحتلّ المحلّ الموافق للمحلّ الذي له في بنيته المحتملة والموافق لإحدى المقولات الثلاث {∃ ، حـ، حا}.

(13) كل عنصر يحشر في بنية فيها محلّه المناسب مشغول، عنصرٌ يقتضي دورة تكراريّة داخل المحلّ نفسه، وإلاّ فينبغي أن تحدث له دورة خارجيّة، وذلك حسب قواعد المستوى التصريفي المعيّن للوظائف الثانويّة بين الأبنية المحتملة.

(14) كلّ بنية مكرّرة لـ [(ϑ)Ī ∃ ففا (مف)] تحافظ داخلها على كلّ القواعد المذكورة أعلاه، وتتلقّى خارجيّا النصيب الذي لمحلّها في التشكّل العامليّ التخصيصيّ العامّ.

وللعمل والتخصيص قواعد أخرى سنعرضها في حينها. وانما اكتفينا هنا بتلخيص القواعد التي استعملناها إلى حدّ الآن.

تبدو هذه القواعد ظاهريًا قواعد محجّرة لحركة العمل الإعرابيّ. ولكنّها في الحقيقة قواعد المحافظة على البنية، وقواعد تقي البنية من الفوضى وتوفّر للمستوى التصريفي أن يحقّق قانون التشارط والاسترسال بين الأبنية في إطار قانون الشرط الجمعيّ.

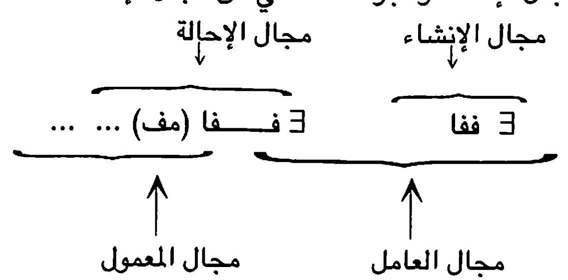
أشرنا مرارا إلى علاقة الحركة العامليّة التخصيصية [ ] بدوريّة التشارط المقولي [⟵⟶] وبحركة التوزيع الشحني والانخزال الشحني المصاحب للدور. هذا التشارط يكوّن في ذاته الاسترسال، بمقتضى كون الحركة الحدثية الشرطيّة حركة مسترسلة كما بيّنّا.

لكن الحركة الشرطيّة ليست بالضرورة استرسالية. فكما يدلّ الشرط على أنّه اذا كانت «أ» صارت «أ» «ب»، فكذلك يدلّ على أنّه إذا كانت «أ» كانت «ب» غير «أ».

للمحافظة على الاسترسال البنيوي المقولي، يختصّ التشكّل العامليّ التخصيصي بنوع من التداخل بين المجالات والأحياز :

أ – فإذا كانت البنية المحلّيّة تختصّ في التواجد الإنشائي الإحالي باستقلال المجال الإنشائي عن المجال الإحالي، فإنّ العلاقة العامليّة بين المجالين تجعل الثاني في حيّز نصب الأوّل، بجعله معمول حيّز الرفع الإنشائي. وبالتفريغ الشحني للإنشاء في المحلّ الوجودي الإحالي، يصبح المحلّ الوجودي الإحالي معبرا لهذا الاسترسال،

ب – وإذا كان التشكّل العاملي لـ [∃ ففا (مف)] منغلقا على نفسه في الإنشاء والإحالة، فإنّ البنية التواجدية الإنشائية الإحاليّة بتقليصها للمحلّ الفاعلي الإنشائي، وعدم إسنادها للمحلّ الفاعلي عموما دورا أساسيًا في العمل، مكّنت مجال العامل من تغطية مجال الإنشاء والجزء الأساسي من مجال الإحالة :

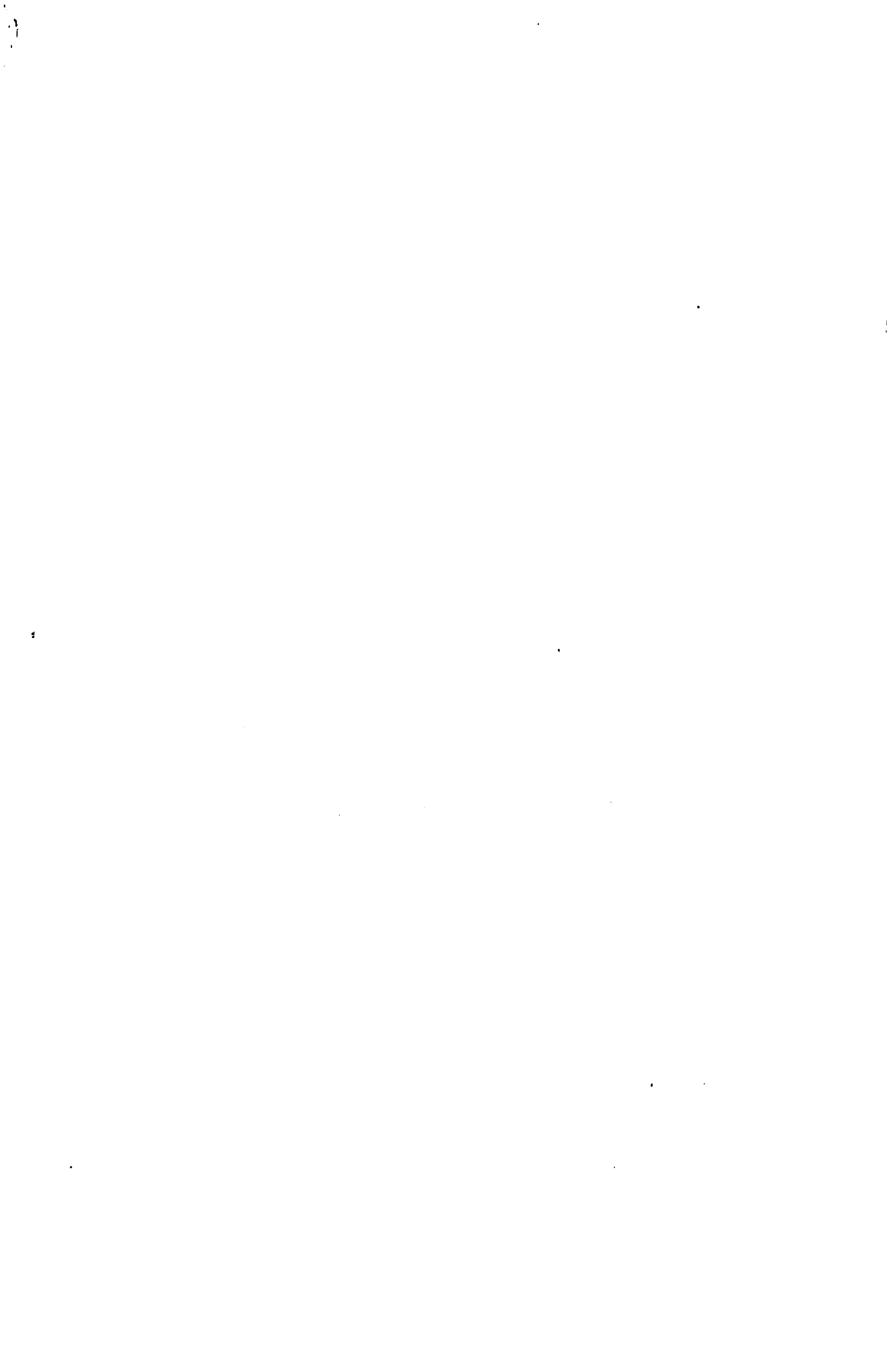


جـ – وفي العموم فكلّ حيّز من أحياز العمل يتضمّن حيّزا آخر، أو يدخل في بناء حيّز آخر. وإذا أضفنا إلى هذا أنّ حركة التّخصيص ترجع دائما من الخارج نحو الداخل، وأن حركة العمل تنطلق من الداخل إلى الخارج، فإننا نلاحظ أنّ الأحياز العامليّة تقبل أن يتقلّص بعضها إلى بعض لتصبح عمليًا حيّزا واحدا.

بهذه الجوانب الثلاثة يحافظ التشارط على الاسترسال، وللاشتقاق في هذه الحركة دور نبدأ في دراسته ابتداء من الباب المقبل.

3/IV

الاسترسال المقولي بين دلالات العمل الداخلي ودلالات العمل الخارجي وعلاقته باسترسال التصريف البنيوي بين التواجد الإمكاني الشرطي والتواجد الوجوبي الجمعي



1.3/IV الخصائص الإعرابية الدلالية الأساسية المكوّنة لحركة استرسال العمل نحو التواجد العطفي والاستئنافي وعلاقتها بالتشارك الدلالي والاختلاف الوظائفي بين الأبنية

§ 30 ـ اتجاه الدور التكراري إلى إحداث الأبنية المستقلّة وإخراجها من البنية الأمّ

إنّ الافتراض الأساسيّ الذي يقوم عليه هذا الفصل والمتضمّن في الفصول السابقة، أنّه لما كان الإعراب يقوم على بنية إعرابيّة واحدة وهي [ϑ ⸢إ ∃ ففا (مف)] المؤسسة على التواجد الإنشائي الإحالي، وكان التعقّد البنيويّ ناشئا من تكرارها خارجيّا ، أو من تكرارها داخليا، كما رأينا، وكان لكلّ عامل مدى لا يجاوزه وحيّز لا يعدوه ، فإنّ كلّ تكرار داخليّ لهذه البنية يؤدّي حتما بدورة من دوراته إلى الخروج عن البنية كلّها لتأسيس بنية جديدة مستقلّة، وكلّ تكرار خارجيّ لا بدّ أن ينتهي في دورة من دوراته إلى تأسيس بنية جديدة مستقلّة.

يتضمّن هذا الافتراض افتراضين آخرين :

أوّلهما أنّه لا مهرب للدور التكراري القائم على العلاقة العامليّة التخصيصية [ϑ أ ϑ ب] من الرجوع بالأبنية المتولّدة عنه إلى ما عليه أصلها التواجديّ الجمعي الذي مثّلناه بـ [ϑ أ. ϑ ب] فكلّ تكرار داخل محلاّت البنية أو خارجها لا بدّ أن ينتهي إلى شكل العطف فإلى شكل الاستئناف. ومفاد هذا الافتراض أنّ المتكلّم عند الإنجاز مضطرّ إلى إنجاز النصّ المؤلّف بالجمل المستقلّة، اضطرارا تدفعه إليه طبيعة العمل الإعرابيّ، أي خصائص النظام ذاته، وأنّه لا يفعل ذلك اختيارا ولا بدوافع إنجازيّة نفسيّة فردية أو عرفية اجتماعية، في جميع الحالات.

وثانيهما أنّه لا وجود لفرق بنيويّ ومقوليّ أساسيّ بين الأبنية والدلالات التي تقع داخل محلاّت البنية الأساسيّة، والأبنية والدلالات التي تقع خارج هذه المحلاّت. ومفاد هذا الافتراض أنّ ما نخاله أبنية ووظائف خاصّة بالمحلاّت الخارجيّة، أي المنصوبات الخارجيّة الواقعة بعد المفعول به كالمفعول فيه والمفعول معه والحال والشرط والمفعول لأجله. ليست مختصّة لا بنيويّا ولا دلاليّا بهذه المحلاّت وإنما هي من جنس الأبنية والدلالات والوظائف الداخليّة، وما وجودها خارجيّة إلاّ مظهر من مظاهر الدوران المؤدّي ببعض العناصر إلى أن تقذف خارج البنية. ولتوضيح هذا الافتراض نقدّم مثالا بدون توسّع في التفسير.

الرأي السائد في [إن ج2] أنّه لا يكون إلاّ في المنوال [شرط ϑ جواب] وأنّ الجواب كلام تامّ، وأنّ الشرط لا يكون فاعلا ولا يكون مفعولاً. إلاّ أنّ افتراضنا يتضمّن أنّ [إن ج2] قد تقع في هذين المحلّين، و أنّ وقوعها في أحد هذين المحلين يجعلها في حيز عاملي تخصيصيّ يخالف وقوعها في حيّز النصب الخارجيّ، وأنّ هذا الاختلاف هو الذي يحدث الفروق الدلاليّة التي تجعلنا نتوهّم أنّها لا تكون إلاّ في منوال [شرط وجواب].

قد يكون واضحا من خلال المثال الذي قدّمناه أنّنا نريد أن نركّز فكرتنا التي انطلقنا منها. وهي أنّ الأبنية المختلفة تخضع لبنية مقوليّة موحّدة، وأنّ ثراء الأبنية الأساسيّة ناتج عن العلاقات التي بينها. كما نريد أن نركّز أنّ العمل الإعرابي بوحدة تشكّله يكسب الأبنية المتولّدة عن الدور ثراء كبيرا.

ليس افتراضنا افتراضا ما قبليّا، بل هو افتراض ناتج عن ملاحظات وتحليلات اختباريّة كثيرة. فما كنّا لنفترض أنّ كلّ بنية تكرّر داخليّا نفسها إلى حدّ معيّن يستحيل عنده أن يبقى العمل الإعرابيّ جاريا فيها، لو لم نلاحظ أنّ النّصوص القائمة على التداخل النصّي أو على الاعتراض، أو على التفصيل (ككليلة ودمنة وألف ليلة وليلة، ورسالة الغفران، وبعض نصوص الجاحظ وغيرها) تضطرّ إلى الاستئناف في مواضع تقتضي استرسال الجملة، ولو لم نلاحظ أنّ هذه المواضع لا يمكننا فيها التخلّص من الاستئناف (أو العطف).

§ 31 ـ دور مدى العامل وفتور الإرسال الشحني في استرسال البنية نحو الخارج

يبدو لنا أن سعي الدور التكراري الداخلي إلى إحداث أبنية مستقلّة عن البنية الأولى، سعي عائد إلى خصائص التواجد وإلى خصائص العمل ومداه.

إذا كانت الأبنية تتكوّن من التكرار الخاضع لـ [∃ ⟷ حـ ⟷حا]، فمن الطبيعي أنّه إذا استكملت هذه العلاقة دورتها أن تحدث بنية جديدة. فاحتواء الأبنية بعضها لبعض ليس من خصائص المستوى المقولي بل من خصائص التعامل بين البنية الإعرابيّة والأبنية الاشتقاقيّة. وإذا كان التواجد غير احتوائيّ في المستوى المقولي ، فمن الطبيعيّ أن يرجع التواجد الاحتوائي الإعرابي في مرحلة مّا من نموّ البنية إلى أصله الجمعيّ.

و إذا كان التمييز بين العامل والمعمول يقع بفضل التنبير الدلالي الإعرابيّ في المستويات الإعرابية، ولا يقع في المستوى المقولي، فمن الطبيعيّ أيضا أن يكون لمدى العمل الناتج عن التنبير نهاية.

أكدّنا في الفصل الماضي أنّ العمل ينتج نقل الشحنة من العامل إلى

المعمول. فمن المفروض أن تستقرّ الشحنة حيث يكون المعمول. ولمّا كانت العناصر العاملة هي [∃ ف] الإنشائية فالإحاليّة، فإنّ إطالة مدى العمل لا تكون إلاّ إذا توفّرت [∃] و [ف]. ومعنى هذا أنّ الشحنة الانشائيّة لـ [∃] لا تصل إلى الإحالة إلاّ بفضل [ف] الإنشائيّة ، ولا بدّ من [∃] الإحاليّة فـ [ف] الإحاليّة للوصول إلى (مف) الإحالية أي للسيطرة على البنية كاملة.

إذا كبّرنا البنية داخليا، كأن نجعل [فا] مثلا أو [مف] على الصورة التالية «أن يخرج زيد يوم يأتي عمرو بالأشياء التي وعد بها»، فهذا التكبير يستوجب [∃] إنشائيّة أخرى تنقل الشحنة إلى [ف] فإلى [∃] إحالية وهلمّ جرّا. وكذلك الأمر إذا أردنا أن نكبّرها بالمفاعيل الخارجيّة.

إذا شبّهنا الإنشاء الرئيسي المسيطر على الجملة، أي [إ̅1 = ∃ ففا]، بمولّد كهربائي يرسل شحنة كهربائيّة، فإنّ لزوم [∃] و [ف] في كلّ مرّة نريد فيها إطالة الجملة، شبيهة بمحطّات إرسال ثانويّة تعين على إرسال الشحنة الأولى إلى نهايتها [أهملنا هنا دور المحلّ الواوي]. ومن الطبيعيّ، إذا كان تشبيهنا قريبا من حقيقة اللغة، أنه بقدر ما تكبر المساحة تصبح المحطّات الثانويّة غير قادرة على إيصال الشحنة إلى النهاية التي نريد. فنكون في حاجة إلى مولّد جديد آخر. [إ̅ 2] لإتمام الرحلة.

لا يعني هذا التشبيه بالضرورة أنّ الشحنة الوجوديّة تتحقّق في الدماغ (الذي فيه النظام النحوي الذي نصفه) على شكل شحنة كهربائيّة. إلاّ أننا نعتقد أنّ خصائص العمل النحوي ذات صلة مّا بتكوّن الدماغ عضويّا و بخصائصه التي استقرّت في التاريخ الطبيعيّ السحيق للإنسان. ومهما تكن خلفياتنا الفلسفية، فإنّه يمكن التحقّق من زعمنا بالتجربة التالية.

هب أنّك تريد أن تثبت زعما موضوعه خرافة «علي بابا». إذا كان هذا فدلاليّا ينبغي أن تقع القصّة كلّها مفعولا به لفعل «زعم» أو ما يشبهها. إذا جرّبت أن تحشر كلّ القصّة تحت سيطرة العامل الإثباتي والعامل الإحالي «زعموا» فإنّك لن تستطيع. ذلك أنّك في موقع مّا، ستجد نفسك مضطرا إلى استبدال «أنّ» (زعموا أنّ)، بـ [إنّ] الاستئنافية، أو بعنصر إنشائي آخر من المجموعة { إ̅ 1 = ϕ ± ،إنّ، قد، أ...}.

§ 32 ـ الأساس الاستئنافي للعمل الخارجي

ركّزنا في القسم الثاني مفهوم «حدثيّة العلاقة». و مضمونها أنّ كلّ علاقة نحويّة تربط بين عنصرين إنما هي حدث ينشئه المتكلّم. وافترضنا أنّ العلاقة الأساسيّة التي

ينشئها المتكلّم منذ الأساس المقولي المعجميّ الفقير هي العلاقة التواجديّة الجمعيّة التشارطيّة المتضمّنة للانفصال والشرط والإمكان والوجوب.

هذا الافتراض هو الذي أدّي بنا إلى مفهوم التواجد الإنشائي الإحالي والى افتراض البنية الإعرابيّة المجرّدة [ϑ إ̄ ∃ ففا (مف)] حيث [إ̄] مجرّد رمز ملخّص لـ [∃ ففا] الإنشائية الإعرابيّة، انتهجناه تقليدا للاشتقاق في وسمه للإنشاء.

وهذا الافتراض هو نفسه الذي أدّى بنا إلى افتراض الأبنية الإعرابيّة المحتملة، والي افتراض الدور اللانهائي للبنية التواجديّة. ذلك أنّه إذا كانت لنا بنية ذات طرفين [أ.ب] فبين الطرفين علاقة وإذن فكلّ طرف تنشأ علاقته بغيره بفضل حدث إنشاء الواضع له حسب شحنة إنشائيّة معيّنة.

ومهما كان مستوى الطرفين المتعالقين من البنية الأمّ، فافتراضنا يقتضي أن الإحالة لا ترتبط بالإحالة مباشرة، ما دامت العلاقة بينهما إنشاء. ولقد بيّنّا بدراسة المحلّ الواوي أنّ تواجد الإحالتين يقتضي ألاّ تكون العلاقة وسطيّة، بل العلاقة ملازمة لكلّ طرف. فكلّ طرف مهما كانت أولويته في البنية فهو في حاجة على الأقلّ أن يتعلّق بالاعتقاد وبإنشائه الناتج عن الاعتقاد فيه. لذلك فكلّ علاقة بين طرفين تتحقق علاقة بين إنشاءين ، حسب القاعدة [ϑ أ. ϑ ب] هذه العلاقة هي التي تستوجب أنّ تحقق المحلّين [ف فا] لا يكون إلاّ بتحقّق بنيتين محتملتين على الشكل [إ̄ ... ☐ ...].

يقتضي التحقيق المحلّي للتواجد، أن يعالج الإعراب انفصال المحلّين الواويين بالعلاقة العامليّة كما رأينا، و أن تكون هذه العلاقة مجسّدة لدرجة التنبير الدلالي الاعرابي. فلا مهرب إذن من أن تكون العلاقة العاملية حسب درجة التنبير :

- إمّا علاقة بين منبّرين إ̄ إ̄، واذن فلا عامل ولا معمول
- و إمّا علاقة بين منبّر وغير منبّر وتكون علاقة عامل بمعمول إ̄ إ̄2

إذا وقع المنبّران معا تحت سيطرة عامل واحد. فهما في علاقة عطف، وإذا وقعا خارج سيطرة العامل الواحد. فالعلاقة بينهما معرّضة إلى التحوّل إلى استئناف، إلاّ إذا وجد رابط قويّ يعوّض وجود العامل المشترك، كما هو الحال في المبتدإ والخبر (الانخزال الشحني والتقارن الإحالي).

فالمبتدأ و الخبر كما رأينا يتعالقان تعالقا تواجديّا من الصنف العطفيّ والاستئنافيّ فهما معرّضان إلى الحالة التي وصفناها، وهي سعي الدورة التكراريّة إلى الانفصال. ولقد حاول بعض النحاة تفسير العلاقة التي بينهما، بأنها تعامل (أي الواحد يعمل في الآخر). إلاّ أنّ هذا لا يبرّر عدم انفصالهما ما داما غير خاضعين لعامل واحد.

فالذي يجعلهما من غير الاستئناف هو ذلك التكثّف الإثباتي الإيجابي الذي وصفناه والذي يدعو إلى انخزال الشحن انخزالا يؤدّي في النهاية إلى انخزال شحنة الخبر في شحنة المبتدإ.

السؤال لماذا لا يقع هذا الانخزال دائما، بحيث يمكن لكل عنصرين ناتجين عن دورتين أن يترابطا ترابطا يمنعهما من الانقطاع الاستئنافي ؟

الجواب أنّ التوافق الشحنيّ لا يتوفّر في جميع الحالات. ثمّ إنّ عملية الانخزال التي تقع من الخبر إنما تقع بفضل التقارن الإحالي الذي يحدثه الضمير، فحركة الضمير نحو المفسّر [... مفسر ... ضمير] هي التي تحدث حركة الانخزال الشحنيّ، وسنرى ذلك بالتفصيل في القسم الخامس عند دراسة { من يفعلْ يفعلْ}. لذا نلاحظ أنّ تواجد الاسمين لا يكون ابتداء وخبرا إلاّ برابط الضمير (أو بما يعوّضه).

ولما كان الضمير، أو ما يعوّضه، عنصرا اشتقاقيّا، فإنّ ربط المبتدإ مع الخبر لا يكون إلاّ في المستوى التصريفي، ومعناه أنّ البنيتين المتواجدتين المكوّنتين للجملة الاسميّة لا تختلفان في المستوى الإعرابي المجرّد عن الاستئناف.

نتبيّن بهذا الاستدلال أنّ التكرار الخارجي لـ [ϑ إ̄ ∃ ففا (مف)] استئنافيّ في أصله، بحيث إذا خرجت البنية الثانية عن محلاّت البنية الأولى فأصلها أن تكون مستأنفة عنها إلاّ إذا وجد الضمير أو ما يعوّضه ممّا يطلب التقارن الإحاليّ.

يمكن التحقق من صحّة ما قدّمناه بالمقارنة بين الأمثلة التالية :

(1) باشرت هند التعليم متزوّجة

(2) باشرت هند التعليم وقد تزوّجت

(3) باشرت هند التعليم وهي متزوّجة

(4) باشرت هند التعليم وهند متزوّجة

هذه الأمثلة تبيّن في الآن نفسه :

أ - أنّ العمل الإعرابي هو الذي يميّز بين وظيفة الحال ووظيفة الاستئناف. فهو المكوّن للوظيفة التصريفيّة، وليست المقولة المسيطرة على هذا مختلفة عن ذاك، بل إذا قلنا :

(5) باشرت هند المتزوّجة التعليم

فإنّنا نلاحظ أن الفرق الدلالي بين النعت والحال والاستئناف صنيعة الحركة العامليّة. هذه الملاحظة أساسيّة جدّا في بيان العلاقة بين البنية ودلالتها، إذ أنها تبيّن أن الدوران التكراري للبنية في المواضع المختلفة، دوران آلي مستمرّ في النظام، وينتج

الدلالات. فليست الدلالات كائنات خارجيّة تحشر في البنية النحويّة كما تضع الماء في السطل بل هي إنتاج النظام. و ما يجعلنا نتوهّم أنّنا نملأ الأشكال النحويّة بالدلالات هو أنّ هذه الدلالات محتملة في النظام تنتظر اختيارنا للوسم اللفظي المناسب لمقاصدنا. فنحن ننتج ما نقصده من الدلالة، لا الدلالة نفسها.

يتبيّن بوسمنا اللفظي الواحد للدورات التكرارية بكلمات مشتقة من [زوج]، أنّ الدورات بطبعها ساعية إلى الخروج والانفصال.

ب - يتبيّن من هذه الأمثلة أيضا أنّ الإضمار بقدر ما يقوى (وشدّة الإضمار هو الاستتار، والاستتار في الصفة أقوى من الاستتار في الفعل لأسباب محلّيّة اعرابيّة درسناها) فإنّ الحاجة إلى التقارن الإحالي تقوى، ويقوى بذلك إلحاق البنية الثانية بالأولى. لذا نلاحظ أنّ الجمل الماضية تسعى إلى الاستئناف بقدر ما يضعف الإضمار : إضمار الصفة فإضمار الفاعل مع بقاء المحل، فالإضمار المنفصل الظاهر ب «هي» فانعدام الإضمار بتكرار «هند».

جـ - أنّ الفرق بين الاستئناف والحال (الفرق بين (1) و (4)) لا يوجد في البنية الإعرابيّة المجرّدة. فلولا الإنجاز الاشتقاقي المقتضي للتوافق الضميري في (1) لكان (1) هي (4). وإذا قارنّا بين الجمل التالية :

(6) وهند متزوجة (هي)، (تزوجت)

(7) وهند متزوجة (أختها)، (تزوجت أختها)

(8) وهند متزوجة (أختها فاطمة) تزوجت أختها فاطمة

(9) وهند متزوّجة فاطمة تزوجت فاطمة

لاحظنا أنّ القطع العلائقي الذي تدرجنا فيه من (6) إلى (9)، يخضع لنفس التدرّج الذي بين (1، 4)، فكلاهما مرتبط بالإضمار.

النتيجة الأساسية أنّ التواجد المزدوج يقتضي البنية العامليّة = أ̄ أ̄ المتجهة إلى الانفصال العامليّ وأنّ كلّ بنية عاملية من الشكل أ̄ أ̄ تسعى إلى أن ترجع إلى هذا الأصل الانفصاليّ، هذا السعي يقوى بقدر ما نقترب من (مف) .

ومعناه أنّ العمل الخارجي المكوّن لحيّز النصب الخارجيّ، ذو أساس استئنافيّ في المستوى الإعرابيّ المجرّد. وذلك أنّه ما دامت الأبنية الخارجية كلّها تدخل في المنوال [(...) ... ...] وكان هذا المنوال على الصورة [ϑ إ̄ ∃ ففا (مف) ϑ إ̄ ∃ ففا (مف)]، فإنّها جميعا تقع في حيّز مسترسل بنيوي يسعى من التواجد الاحتوائي الداخلي إلى التواجد المطلق الذي هو الأصل في المستوى المقولي.

لهذه الملاحظة أبعاد فلسفيّة، لا يمكننا بسط القول فيها، للأسف. وهو أنّ اللغة تعبّر أساسا عن إدراكنا للحوادث منفصلة بدون أي رابط منطقيّ و أنّ العمل الإعرابي هو الأداة الاولى التي استعملها الإنسان لتنظيم الفوضى .

نعتقد أن واو الحال و [إن] الشرطية من أكثر العناصر تعبيرا عن حدود هذا الاسترسال نحو الخارج من الداخل. وقد بيّنا ذلك عن الحال بالأمثلة الماضية وسنبيّنه بالشرط [إن].

§ 33 ـ علاقة الإخراج من العمل بالتعجيم الكامل للأبنية المحتملة

لكي لا ترجع العلاقة [ϑ آ ϑ آ2] إلى أصلها غير العامليّ ينبغي أن تتوفّر شروط عدّة.

من هذه الشروط أن يقع الدور التكراري داخل المحلاّت المكوّنة للبنية الأساسيّة، وأن يخصّص الاشتقاق لـ [آ2] أدوات منها [أنّ، أن ، إن} ومن هذه الشروط أن نتجنّب الملء الكامل للأبنية الإعرابيّة المحتملة.

لنجرّب أن نملأ البنية المحتملة للفعل ملئا كاملا :

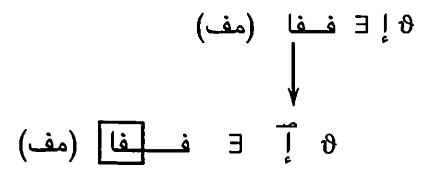
ϑ إ ∃ فـــفا (مف) (البنية المجرّدة)

[...] ϑ إ ∃ فـ فا (مف) (البنية المحتملة لـ [فـ])

وذلك بتعيين ف معجميّا وتعيين المحتوى الجنسي العددي، ونسمّيه بالمحتوى الماهيّ لـ [فا]، و(مف) من البنية نفسها. إذا فعلنا ذلك فقلنا مثلا «ضربه» ، فإنّه لم يعد بإمكاننا أن نملأ [فا] من البنية المجرّدة.

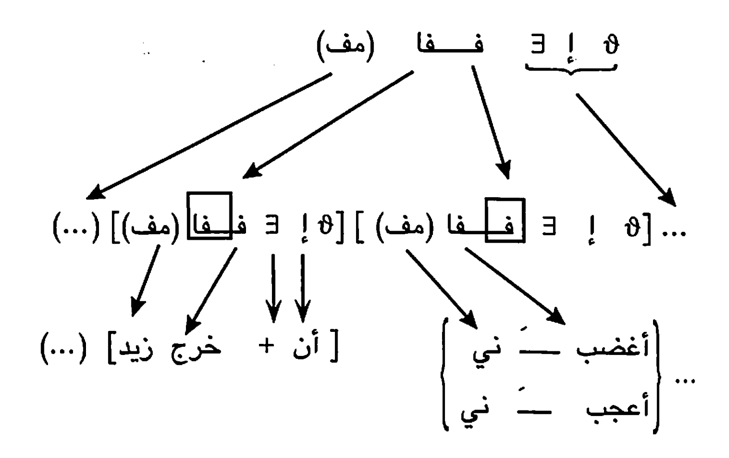
قد يردّ علينا وما أدراك أنّ الضمائر في «ضربه» قد ملأت المحلّين الاسميين من البنية المحتملة، لا المحلّين الاسميين من البنية المجرّدة دليلنا على ما نقول أنّ البنية المحتملة بنية اشتقاقيّة اعرابية صرفيّة، ولا أحد ينكر أنّ العلامة {ـَـ} الملحقة بالفعل علامة إسناد داخل الصيغة لا خارجها. أمّا {ـــه} فلو كانت من غير بنية الفعل لما كانت تتحوّل مع {فُعِلَ} إلى {ـَـ}. لنؤكّد هذا بدراسة [فا]

إنّ البنية المحتملة للمحلّ الفاعلي هي :



إذا عجمت هذه البنية بـ { زيد، رجل...} أي بمفردة فإنّ المحلاّت تبقى شاغرة إلاّ من الشحنة [ϕ ϕ + ϕ +ϕ +ϕ رجل (...)]. ويمكنك إذن أن تنعت وتضيف.

لكن إذا عجّمت البنية كاملة كما هو الحال في المثال التالي :



فقد صار من الصعب أن تنعت الفاعل أو أن تلحق به مضافا إليه، فاكتمال البنية يمنع من دورانها مرّة أخرى، فلا يبقى لك إذا أدرت الدورة إلاّ أن تعطف و أن تعطف فقط (حتى البدل يكون بـ أي العاطفة).

فهذا دليل على أنّ العمل [إ إ] يسعى إلى التساوي [إ إ]

ونلاحظ أن (مف) نفسها تحجّر، بحيث لا تعجّم إلاّ بإخراجها من موضعها وتقديمها تقديما كما سنرى، هو خطوة نحو الإخراج الكامل الذي يكوّن الأبنية [أ.ف ب] التي درسناها في المحلّ الواوي.

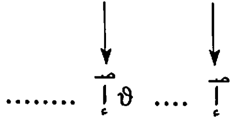
نقرّر إذن أنّ الإخراج مرتبط بدرجة ملء المحلاّت في الأبنية المحتملة ملئا كاملا في المستوى الواحد.

(يمكن للقارئ أن يلاحظ بنفسه أنّه إذا احتاج إلى تركيب جملة معقّدة، احتاج إلى إخراج بعض عناصرها من مواضعها وتقديمها وتعويض مواضعها بالضمائر، وأنّ احتياجه إلى الجملة الاسميّة وإلى ضمير الشأن، وضمير الفصل ، والمفعول المطلق المعيد للفعل يقوى بقدر ما تقوى حاجته إلى التعبير عن فكرته في جملة واحدة).

§ 34 ـ علاقة الإخراج بالتقديم وبالتعجيم الواوي

لا نطيل في بيان هذه الظاهرة، فقد كانت محور القسم الثالث. نذكّر أنّ تقديم المفعول يهيّئه إلى أن يصبح مبتدأ :

(1) الرجلَ ضربتُ
(2) الرجلَ ضربته
(3) الرجلُ ضربتُه
(4) إن الرجل قد ضربته



(5) أمّا ..... فقد ...

والأمر أوضح مع الفاعل.

نذكّر أيضا بالأمثلة التي قدّمناها عن الحال والتي تبيّن أنّ التعجيم الواوي يساعد، ويصاحب درجات الإضمار، في تحويل الصفة إلى استئناف.

ليست هذه الحالات التي قدّمناها حالات تقديم. فلنجرّب التقديم :

(6) متزوجة باشرت هند التعليم
(7) وقد تزوّجت باشرت هند التعليم
وقد تزوّجت هند. وباشرت (هند) التعليم
(8) وهي متزوّجة باشرت هند التعليم
وهند متزوّجة وباشرت التعليم

نلاحظ دون تحليل أنّ التقديم يزيد العنصر الخارجيّ خروجا، بحيث يصبح الاستئناف الكامل أصلح لمن يريد تركيب جملة صحيحة.

كذلك نلاحظ عند المقارنة بين الجملتين التاليتين والجملة التي تليهما أنّها درجات ثلاث من الإخراج :

(9) يخرج زيد إن خرج عمرو
(10) يخرج زيد وإن خرج عمرو
(11) إن خرج زيد فقد خرج عمرو

فالتاسعة والعاشرة وإن كانت [إن] فيهما تحت سيطرة فعل واحد فالتعجيم الواوي في العاشرة أبطل أن يكون الشرط ذا تأثير كبير في تحقّق الفعل. إذ تكاد

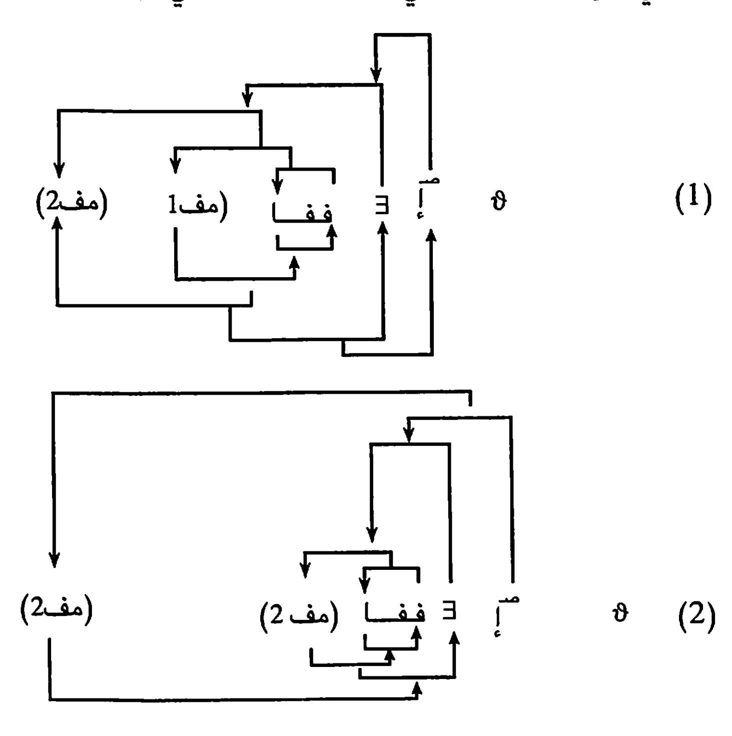
الجملة لا تعني سوى «أنّ زيدا سيخرج حتما» وقد بيّنا سابقا دور القاعدة [ϑ ب ⋞أ] في جعل الشرط إيجابيًا وجوبيًا كجوابه.

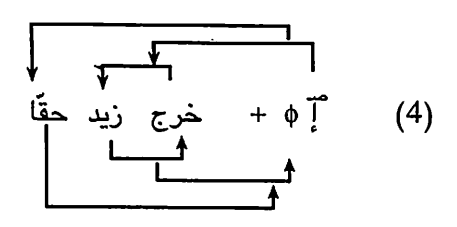
أمّا في الجملة الحادية عشرة فقد خرج الشرط عن سيطرة الفعل الإحالي ليصبح تحت سيطرة الإنشاء.

هذا يدعونا إلى النظر في مظهر آخر من مظاهر استرسال البنية بتكرارها نحو الخروج الاستئنافي.

§ 35 ـ اتجاه المعمول نحو الاستئناف موازٍ لاتجاه العامل نحو الإنشاء

إذا قارنّا بين الأبنية العامليّة التالية والأمثلة المحققة لها تبيّن لنا أن سيطرة الفعل الإحالي على المفعول الخارجي يجعله أكثر دخولا في البنية من سيطرة الإنشاء :





هذا أمر قد لاحظناه في دراسة الفرق بين مفعول الإنشاء ومفعول الإحالة. وقد لاحظنا أنّ حيّز النصب الخارجي يحتاج إلى التعجيم الواوي وتقديم المنصوب عند عمل الإنشاء أكثر مما يحتاج إليهما عند عمل الإحالة.

إذا لخّصنا حيّز الرفع الإحالي الناصب في [فَ] ، وحيّز الجزم في [∃] وحيّز النصب الانشائي الناصب في [إٓ] فإننا نلاحظ بالمقارنة بين الحالات التالية :

(أ) فَ (مفـ2) حيث (مفـ) مسيّر ب [إٓ2] كما بيّنا

ب) ∃ (مفـ2)

(جـ) إٓ (مفـ2)

فإننا نلاحظ أنّ الحالة (جـ) هي أقرب الحالات إلى تحوّل إٓ إٓ2 إلى الصّورة إٓ إٓ المكوّنة للتواجد المطلق.

يتبين من هذا أنّ سيطرة العامل على معمول مّا تقوى بقدر ما يكون هذا المعمول تحت سيطرة معمول آخر له. وبقدر ما يكون العامل مسيطرا على معموله، دون أن يكون معموله تحت سيطرة معمول آخر له، يكون المعمول ساعيا إلى الخروج من تحت سيطرته. وهذا أمر شبيه بما يقع في الحياة الاجتماعية. إنّ العامل كالقائد لا يحسن السيطرة إلاّ بواسطة ضبّاطه.

لنقارن بين المثالين التاليين :

(5) أعطيت زيدا جبّة وأعطيت عمرا معطفا
(6) إنّ زيدا شيخ وإنّ عمرا شابّ

يدخل هذان المثالان ضمن الحالات التي تقبل الاختزال الشحنيّ، و التي إليها

يرجع مبدأ اختزال العوامل المشتركة بين المعمولات :

(7) أعطيت زيدا جبّة و ϕ + عمرا معطفا

(8) إنّ زيدا شيخ و ϕ عمرا شابّ

لنغيّر الآن علامات الإعراب ولنقارن بين استعمال أعطى وظنّ وإنّ :

(9)* أعطيت زيدا جبّة وعمرو معطف

(10) ظننت زيدا شيخا وعمرا شابّا

(11) ظننت زيدا شيخا وعمرو شابّ

(12) إنّ زيدا شيخ وعمرو شابّ

نلاحظ أنّ (9) لاحنة. فالاستئناف غير مقبول. وليس ذلك لخاصية في «أعطى» بدليل المقارنة بين (10) و (11). ولا تكون الجملة (11) مقبولة (على مضض) إلاّ في معنى أنّ الظنّ لا يتعلّق بحال عمرو. أمّا (12) فهي أقرب إلى الصحّة مع بقاء المعنى الأوّل الذي لها في (6) و (8) ، و إن كانت (8) أصحّ منها (انظر في كتب النحو مسألة العطف على اسم « إنّ» بعد خبرها والعطف على اسم لا النافية للجنس).

إنّ إقرار النحاة بإمكان رفع الاسم في مثل « إنّ زيدا منطلق وعمرو» وهو إقرار لا نشكّ أنّه ناتج عن ملاحظات اختباريّة، وإقرارهم بإمكان أن تكون «أم» منقطعة عن الاستفهام كما يتبيّن من المثالين :

(13) أخرج زيد أم عمرو، أخرج زيد أم دخل عمرو

(14) أخرج زيد أم أنتم لا تعلمون

أي بل أنتم لا تعلمون

(انظر دلالة أم على الإضراب في مغني اللبيب، أو في غيره)

إنّما هو إقرار بأنّ الإنشاء إذا عمل مباشرة في ما يلي إحالته. فذلك علامة على أنّ هذا المعمول متجه إلى أن يكون خارج البنية، والعطف هو الاسترسال نحو الاستئناف.

§ 36 ـ التشارك الدلالي والاختلاف الوظائفي الناتج عن حركة العمل الإعرابي من الداخل إلى الخارج

لنفترض أنّنا أخذنا مقولة مّا من معجم المقولات الثريّ المسيطر على المعجم الإحالي (نتذكّر أنّ المعجم الأساسي يسيطر على الإعراب بالخصوص وهو فقير ويسيطر على أقسام المشتقات، دون أنواعها الجزئية جدّا). ولنفترض أنّنا أخذنا ندور

بها في مختلف محلاّت [θ إ̄ ففا (مف)] ومكرّراتها الداخليّة والخارجيّة.

إذا كان هذا، فحسب افتراضنا يمكن لهذه المقولة أن تكون داخليّة جدّا أي أن تكون في حيّز الرفع وقائمة إذن بوظائف العمل والتخصيص المناسبة أو أن تكون خارجيّة جدّا أي استئنافا.

ننبّه إلى أنّ هذا الافتراض يقدّم أطروحة منافية لكلّ ما يقال في النحو التوليدي عن العلاقة بين الأبنية الحمليّة والوظائف النحويّة. إذ يتضمّن هذا الافتراض أنّ البنية الحمليّة، أو بعض الأبنية على الأقلّ تخضع لـ [∃ ححا] كما يخضع الاشتقاق والإعراب ولكنها لا تدلّ مسبّقا ولاتستوجب أنّ [حـ] أو [حـا] أو [حـا2] يجب أن تكون في المحلاّت الداخلية للبنية.

إذا أخذنا مثلا البنية الحمليّة التالية [سبّب المسبّب شيئا] فإنّ وقوع المقولة [سبّب] في [ف] الإنشائية يجعل المسبّب [فا] الإنشائية، والمسبَّب [مف] الإحالية. ويمكن أن نتصوّر حالات أخرى كوقوع الشيء المسبّب في المفعول الخارجيّ للإنشاء. ويمكن توزيعهما على بنيتين متواجدتين .

لقد أشرنا إلى هذا من القسم الأوّل ونكتفي هنا ببعض الأمثلة :

(1) لِـــيخرجْ زيد

(2) لِـــيخرجَ زيدٌ

ففي الأولى { أسبّب} موجودة في [إ̄] وهذا ما يجعل الإحالة التي هي الشيء المسبّب غير حاصلة. وهذا ما يكوّن الأمر. أمّا في الثانية { فأسبّب} موجودة في المجال الاحالي لجملة أخرى أي في [إ̄2] تحت سيطرة [ف] إحالية. ومن ذلك نتوهّم أنّ إنشاء المتكلّم لسبب الحدث السابق تصوير لحقيقة الكون ، وننسى أنّ القول لو كان يصوّر لما كان يكذب رغم إرادة المتكلّم الصدق.

إن النحو يعرف هذا، ويعرف الواضع لماذا وسم لام الأمر ولام التعليل وسما واحدا (هذه الفكرة موجودة في كتب التراث).

ويمكن للمسبّب أن يكون خارجيّا مستأنفا :

(3) لن يزورنا زيد إنّه في بيروت

وينبغي ، حسب مفهوم التواجد الإنشائي الإحالي، أن تكون البنية الحمليّة لمقولة السببيّة هي {أجعل هذا يسبّب ذاك}.

إذا كان هذا، فالواضع ترك للمتكلّم أن يجعل ما يريد سببا لما يريد وأن يختار ما يريد من دورات التكرار البنيويّ. يمكننا أن نطبّق هذا على مقولة الظرفيّة، أو

الحالية، أو غيرها من المقولات الثريّة (رأينا الحال سابقا).

لكنّنا نتوقّع أن بعض المقولات توافق دورات أكثر من مقولات أخرى. فمن الصعب مثلا أن نجد [الآلة] من معاني الاستئناف. ولا يمكننا هنا أن نستعرض كلّ الإمكانات وكلّ المقولات. فما نريد بيانه هو أنّ المقولات الثريّة تتجوّل عبر المحلاّت محدثة بحسب منزلتها في أحياز العمل الإعرابي، دلالات متميّزة. وسنهتمّ بالشرط أكثر، لأنّه متصل بدلالة الإمكان، ويمثل علاقة أساسيّة في النظام النحويّ.

خلاصة هذه الفقرة أنّ التشارك الدلالي والاختلاف الوظائفي بين الأبنية المختلفة عائد إلى أنّ المقولات الثريّة تقع في مسترسل بنيوي إعرابيّ يتحرّك في دور تكراري يتجه من داخل البنية إلى خارجها، وهو مسترسل يصوّر الحركة الوجوديّة [∃ ⟷ حـ ⟷ حا] المولّدة للأبنية بفضل حركة العمل الإعرابيّ .

IV/ 2.3 توزيع الاشتقاق للأبنية المقولية الحملية الثرية في المستويين التصريفيين على الدورات التكرارية للتواجد، ودور التشبّع المقولي في إحداث الاسترسال بين دلالات المعمولات الداخلية ودلالات المعمولات الخارجية

§ 37 ـ مفهوم التشبّع المقولي المكوّن للوظائف الخارجيّة

أقررنا في الفصل الماضي أنّ الأبنية الحمليّة التي يحتويها معجم المقولات الثريّ تخضع للتواجد الإنشائي الإحالي على صورة سابقة للتشكّل الإعرابي، والتشكّل الاشتقاقي.

مثّلنا لهذه الصورة بمقولة السببيّة . ويمكننا أن نمثّل لها عموما بالبنية المقوليّة التواجديّة وقد أثريت بما يجاوز المعنى الفقير للشحنة والحدث والحادث، واحتوت على معنى له الصيغة [أنشئ العلاقة «ع» بين أ θ ب»] .

تتصل هذه الدلالة المقوليّة الثريّة بالمعجم اللفظي اتصالا وثيقا، ولكنّها غير مقتصرة عليه. إذ أنّها لما كانت تواجدا إنشائيا إحاليا ثريّا فإنّها تثري كل بنية إعرابيّة، ما دامت البنية الإعرابيّة تشكّلا عامليّا لهذا التواجد في صورته الفقيرة.

من الخطإ إذن في رأينا أن نجعل الأبنية الحمليّة مقتصرة على المعجم اللفظي. وهذا ما سنحاول تأكيده في هذا الفصل بتقديم ما يبيّن أنّ هذه المقولات تكوّن الوظائف المختلفة بحسب الموضع أو المجال الذي تقع فيه في الأبنية التصريفيّة.

ليس هذا الفصل مجرّد تأكيد للفصل الماضي يبيّن أنّ استرسال الحركة الدوريّة المقوليّة والإعرابيّة العامليّة تكوّن عند ملئها بالمقولات مسترسلا وظائفيّا. بل هو فصل غرضه إضافة مفهوم آخر يفسّر السبب الذي يجعلك تعبّر مثلا عن الهدف أو السبب أو الشرط أو الظرفية أو غيرها، بالمفاعيل الخارجيّة في الحالات التي تكون فيها هذه الأبنية الحمليّة قادرة على أن تكون في المحلاّت الداخليّة. هذا المفهوم هو مفهوم التشبّع المقولي للمحلاّت الداخليّة. وملخّصه أن تكوّن الوظائف في المستويين التصريفيين يكون بملء المحلاّت المتكوّنة من الدور بالمقولات الأساسيّة ملئا احتماليّا. ومن الاحتمالات الممكنة أن مقولة من المقولات يأتي دورها بعد تشبّع المحلاّت الداخليّة فتبقى لها المحلاّت الخارجيّة في حيز النصب الخارجيّ، ومن الممكن أن تنغلق البنية فلا تجد لها دورا إلاّ في العطف أو الاستئناف.

سنستغلّ هذا المفهوم، مفهوم التشبّع لبيان أنّ التواجد الإمكاني المكوّن للشرط

يمكنه أن يكون في المحلاّت الداخليّة. لكن إذا تشبّعت المحلاّت الداخلية بمقولات تمنع وجوده داخليا فإنه يخرج إلى المحلاّت التي تكون فيها الحال. وإلاّ فينبغي الاستئناف. لكن لما كانت المقولة تتغيّر دلالتها بحسب موقعها من التشكّل العاملي، فإنّ كثيرا من الدارسين لم يتفطّنوا إلى أن المنوال [إنْ س] يجاوز مفهوم جملة الشرط وجملة الجواب.

§ 38 ـ مثال من دور الاشتقاق في نقل المقولات الثريّة

إذا كانت هذه الأبنية المقوليّة الحمليّة لا تستلزم عناصر معجميّة معيّنة تؤدّيها فكيف يتوصّل المستوى التصريفي إلى تكوين وظائفه ؟

ليس لنا متّسع كاف لبيان تكوّن الوظائف التصريفيّة وإن أشرنا إلى ذلك في مواضع متفرّقة من هذا البحث، بل نكتفي بالتذكير بالعناصر التالية :

أ – ليس للمستوى الإعرابي المجرّد أيّ دور فيها، فهو يكتفي بتقديم وظائفه العامليّة التخصيصيّة (النصب والرفع والجزم، وما يوافقها من التخصيص)

ب – فالوظائف التصريفيّة من خصائص الاشتقاق ويحقّقها من خلال الصيغ الاسميّة والفعلية والحرفيّة وما بينها من المسترسل الاشتقاقي. وللحروف والأدوات كما ذكرنا في القسم الثاني دور أساسيّ في التمييز بين الوظائف ،

ج – التقارن الإحالي سواء أكان بالضمير أو بما يشبهه.

ويمكننا بسهولة أن نراجع بعض القواعد النحويّة التقليديّة وشكلنتها للحصول على القواعد المكوّنة للوظائف، ونقدّم لهذا بعض الأمثلة.

(1) إذا شبّعنا المحلاّت [ϑ إً ∃ ففا (مف)] وحقّقنا دورة ثانية، نحقّق فيها [ففا] على الصورة [حَـ $\frac{\phi}{\text{حا}}$] (أي مصدرا)، وإذا كانت [فا] منه في تقارن إحاليّ مع [فا] الأولى الموجودة في البنية الأمّ وإذا كانت العلاقة بين البنيتين من الصنف [إً إً2] فإنّه :

أ – إذا كان بين [ف] و [ف] تقارن إحاليّ فإنّ الدورة الثانية تأكيد للأولى (هو المفعول المطلق)

ب – إذا لم يكن بين [ف] و [ف] تقارن إحاليّ فإنّه إذا كان هذا العنصر الخارجي معبّرا عن حركة نحو الممكن [±] فهو سببيّ (مفعول لأجله) ، وإلاّ فهو تصاحبيّ (حال).

(2) يمكننا أن نعيد هذه الصياغة على الصورة نفسها مع تحقّق [ففا] على الصورة [حـ حَا] (اسم فاعل، أو اسم حادث على العموم)، لكي نجد المفعول المطلق

الذي من الصنف الشاذّ الذي يسمّى عادة بالحال المؤكّدة، ولكي نجد الحال، والمفعول لأجله الذي فيه معنى الحال.

نلاحظ أنّ هذه الأمثلة ما زالت تحتاج إلى مزيد تدقيق.

ومن غير شكّ إذا وقعت هذه العناصر التي مثّلنا بها في غير المحلّ الخارجيّ فإنّ هذه الوظائف تسقط باضمحلال التواجد المزدوج وباضمحلال التقارن الإحاليّ داخل البنية، فيتكوّن مثلا التوكيد أو البدل أو النعت، وبالعكس إذا خرجت هذه العناصر خروجا كاملا كوّنت الاستئناف. واشترطت تحقق جميع المحلاّت (عوض مصدر يتضمّن فاعله – ينبغي ذكر فعل وفاعل مثلا).

§ 39 – أمثلة تبيّن أن الأبنية المقوليّة المجرّدة الثريّة تجاوز الأبنية الحمليّة المعجميّة

إذا كانت البنية الحمليّة المقوليّة لا تستلزم أن تتحقّق في المعجم اللفظي، فهذا لا يعني أنّ العناصر المعجميّة لا تتضمّن إلى بنيتها الإعرابيّة المحتملة، بنية حمليّة معيّنة، كثيرا ما تكون سببا في إحداث التشبّع المقولي في المحلاّت الدّاخليّة.

من شأن المعجم اللفظي أن يختار الأبنية المقوليّة الصّالحة له. أمّا الاشتقاق والإعراب فيحدّدان بتشارطهما وتعاملهما في تكوين المستوى التصريفي كلّ الاحتمالات الدلاليّة الممكنة في المطلق.

لا يمكن للمعجم أن يختار بنية حمليّة لا يستوعبها الاحتمال التصريفي الإعرابيّ. لكنّ الاحتمال التصريفي الإعرابي مهيّأ لتأدية أبنية حمليّة تجاوز ما اختاره المعجم.

لا شكّ عندنا أنّ الدلالة الشرطيّة هي أهمّ الدلالات التي مكّنت الإنسان عبر العصور من السيطرة لغويّا وفكريّا على كثير من ظواهر الكون. ولو لم يكن الإنسان قادرا على تصوّر الإمكان والتعبير عنه بالشرط خاصّة، لما توصّل إلى مجاوزة معرفته الحاصلة. ولو اقتصر النحو على المعجم، {ش ر ط، ومشتقّاتها} ، وعلى أبنيته الحمليّة لكان النحو عاجزا عن تأدية أهمّ الدلالات. ولنا في اللغة أمثلة عدّة كالشرط، تبيّن أنّ غلق الدلالة النحويّة وسجنها في المعجم، يؤدّي إلى إفقار الدلالة المحتملة وإثراء الدلالة الحاصلة على صورة تفقر العقل الإنسانيّ ذاته.

لنأخذ مثلا من المقولة العامّة للحركة مقولة الاتجاه. تنصّ هذه المقولة في بنيتها الحملية على «حركة شيء من س إلى ص». في المعجم اللفظي أفعال كثيرة تحمل هذه الدلالة. ويصعب أن نجد هذه الدلالة في أفعال «السّكون». ففعل «حسن» مثلا، لا يدلّ في المعجم اللفظي على «حركة» إذ هو من صنف أفعال «الصفات». فلو أدرج النحو في قواعد إعرابه، قاعدة تحجّر على الأفعال اللفظيّة السكونيّة أن تعمل خارجيّا في بعض

مفاعيل الاتجاه (... من ... إلى...)، لكانت الجملة التالية غير ممكنة في العربيّة على خلاف «سار» :

(1) حسن زيد من تونس إلى بنزرت

(2) سار زيد من تونس إلى بنزرت

لكن، مهما يكن شذوذ جملة «حسن»، فلا نظنّ النحو موضوعا لمنع بعض الاحتمالات البلاغيّة، فقد تصبح الجملة (1) جيّدة جدّا في مقام يقبل التأويل : «حسن زيد في تونس وفي بنزرت وفي ما بينهما عند الناس جميعا» وفي رأينا أن كلّ قاعدة تمنع الاحتمال البلاغي ، إنما هي قاعدة تمنع وجودها من اللغة، إذ لو صحّ أنّ المتكلّم بوسعه أن يجاوز الاحتمال النحوي، لصحّ أن ننفي أنّ للغة نحوا يسيّرها. ومذهبنا، كما عرضناه في القسم الأوّل، أنّ النحو يتكهّن بالفوضى الدلاليّة الإنجازية.

إذا افترضنا الآن أنّ النحو يعتبر [حـ] حركة، وأنّ تمييزه في المعجم اللفظي بين الحركة والسكون تمييز إحالي مرجعيّ محيل إلى الكون الخارجيّ، أي إذا افترضنا أن النحو يعتبر الحركة في الفعل سواء أكان الحادث هو المتحرّك بالنسبة إلى الأشياء، أم الأشياء هي المتحرّكة بالنسبة إليه، (انظر مثل القطار في القسم الثاني)، فإنّ النحو في العموم يفترض إمكان التركيب التالي لكلّ فعل :

(3) فعل الفاعل ابتداء من ....، وانتهاء إلى ...

في هذه الحالة يبقى للمتكلّم أن يختار في التطبيق، وحسب منطق مقامه، وجوه استغلال هذه البنية : «من س إلى ص»، حسب الاحتمالات التالية :«تكون س أو ص : {مكان، زمان، حدث،...}

إن كان هذا ففعل كـ «حسن» يحتمل الدلالة «حسن من مكان إلى مكان» إذا كان المقام قابلا لتأويل مّا، كما يحتمل الدلالة «حسن من زمان إلى زمان»

(4) حسن زيد في عيني اليوم، بعد فعله ما فعل، وسيحسن في أعين الناس من اليوم إلى أبد الآبدين.

وكذلك يحتمل الدلالة «حسن من حدث إلى حدث» :

(5) حسن زيد في أعين الناس من شدّة أدبه إلى أن صار مثالا ...

بهذا المثال نتبيّن أكثر لماذا ينبغي أن نعتبر البنية الحمليّة المعجميّة اللفظيّة مجرّد صورة من بنية حمليّة مقوليّة يتكلّف الاشتقاق بتحويلها إلى المعجم ليثري دلالات الأبنيـة الإعرابيّة المحتملة في المعجم، ولكنّه أيضا يحوّلها إلى المستوى التصريفي المجرّد لتكوين الوظائف المختلفة. فالمقارنة بين الأمثلة الخمسة الماضية تبيّن أنّ الدلالة (من... إلى...) تتضمّن وظائف تصريفيّة مختلفة لا تتمايز إلاّ عند

التعجيم. وإذا اختار المعجم لأسباب مقاميّة الصورة (من مكان إلى مكان) لـ {سار، خرج،...} ، فما هذا إلاّ وجه من وجوه استغلال مقولة الاتجاه، ولا يمكن للنحو أن يترك لمقولاته هذا السجن اللفظي الذي يهدّدها بالزوال بزوال اللفظ، أو الذي يمنع المتكلّم من التصرّف في المقولات تصرّفا يجاوز الحالات العرفانيّة التي كانت للسابقين له.

قد تكون «حسن» إذن متشبّعة مقوليّا عن الاتجاه المكاني أكثر من «سار» أو «خرج» ، فيكون الاتجاه المكاني ضروريّا لـ «سار» أكثر وإذن يكون قريبا من وظائفها الداخليّة. بحيث يصلح أن يكون نائب فاعل على خلاف «حسن».

(6) سير من تونس إلى بنزرت

(7) * حُسِنَ ... (لا تكون من جميع الوجوه).

لكنّ هذا لا يعني بالضرورة أنّ «الاتجاه السببيّ» الذي في المثال الخامس محكوم عليه بأنّه فضلة خارجيّة بعيدة عن المفعول به، بدليل المثال التالي :

(8) خاف زيد من الأسد

(9) خيف من الأسد

بل إنّ «سار» متشبّعة عن الاتجاه المكاني أكثر من «خاف» ، إذ «الأسد» هنا ليس سبب الخوف فقط بل هو المكان الذي يأتي منه الخوف إلى الفاعل. وذلك على خلاف «خشي» التي تقبل الاتجاه من المفعول إلى الفاعل، والعكس :

(10) خشي زيد من الأسد

(11) خشي زيد الأسد

فالمثال الأخير كـ «ضرب» يعبّر عن صدور الحركة من الفاعل إلى المفعول :

(12) ضرب زيد عمرا

خلاصة هذه الفقرة :

أ – أنّ الأبنية الحمليّة المقوليّة أبنية مستقلّة عن الإعراب والمعجم .

ب – ينقلها الاشتقاق إلى المعجم اللفظي ليشبع بها بعض أبنيته الإعرابيّة المحتملة .

جـ – ينقلها الاشتقاق إلى الإعراب عن طريق الأقسام لتكوين الوظائف المتمايزة في المستوى التصريفي .

د – ينتج عن ذلك أنّ هذه المقولات تكون في جميع الدورات التكرارية للبنية الأساسيّة، وتشارك في إكساب الأبنية ووظائفها الدلالية صبغة استرساليّة .

هـ- وينتج عنه أيضا أنّ دلالات الوظائف الخارجية { مفعول فيه، مفعول لأجله، حال، شرط...}، ليست سوى تحقّق هذه المقولات في الخارج عوض تحققها في الداخل فلا وجود لأيّ فرق دلالي بين المفعول لأجله أو المفعول فيه من جهة، والمفعول به الدّال على سبب حدوث فعل الفاعل، أو الدال على مكان استقرار فعل الفاعل من جهة أخرى. وكذلك لا فرق بين استئناف تعلّل به جملة ابتدائيّة والمفعول لأجله أو المفعول به. ولا فرق في ما يخصّ الشرط بين افتراض يتعلّق بالفاعل أو افتراض يتعلّق بالمفعول الداخلي، أو افتراض يتعلّق بمفعول خارجي (وهو الذي في [إن ...]) أو افتراض يتعلّق بجملتين منفصلتين. فالبنية الأساسيّة تكرّر نفسها من الداخل إلى الخارج والمقولات الثريّة تتحرّك على الصّورة نفسها.

هذه الملاحظات عليها ألاّ تحجب عنّا أمرا يتعلّق بعلاقة الأحداث بعضها مع بعض. وهو أنّ العلاقات المقوليّة بين الأحداث تدفع المتكلّم إلى أن يعبّر عنها بأبنية تواجديّة بين الأحداث. فهو مجبر في بعض الحالات إلى اختيار المعمول الخارجيّ لاستحالة أو صعوبة في تأدية هذه العلاقات بالوظائف الداخلية فقط. من ذلك أن تصاحب الأحداث يستلزم اكتمال البنية الحدثيّة الإنشائية الإحاليّة لكل حدث ، فالحال أو الشرط مثلا يدخلان وظائفيّا لا مقوليّا ضمن الحالات التي تستلزم أن يكون الطرف الأوّل متشبّعا مقوليّا وأن يكون الثاني خارجا عنه. فلا يمكن التعبير عن الجملتين التاليتين بوظائف داخلية :

(13) خرج زيد والشمس بازغة

(14) { خرج زيد / يخرج زيد } { لما، إذا / إن } بزغت الشمس

لكن إذا كان التصاحب الحدثي يستوجب، في العادة، التحقّق بالوظائف الخارجيّة ، فالتصاحب في عمومه مقولة لا تستوجب العمل الخارجيّ، فلو كان ذلك لما كان من الممكن أن تقول « تصاحب الرجلان» أو «خرج زيد وعمرو».

ثم إن التحقّق الخارجيّ لبعض الوظائف، قد يكون خارجيّا بالنسبة إلى العنصر المنبّر دون أن يكون خارجيّا بالنسبة إلى البنية الأمّ. ففي المثال التالي وقع الشرط والحال والمفعول فيه في حيّز نصب خارجيّ بالنسبة إلى حيّز رفع داخلي في البنية الأمّ (بنية المبتدإ، أو بنية الخبر) :

(15) خروج زيد { والشمس بازغة / إذا طلعت / إن طلعت } خير من خروجه { وهي غائبة / إذا غابت / إن غابت }

وفي المثال التالي يتعلّق الشرط، والحال والمفعول فيه باسم، فهو أدخل في البنية لكون الاسم من غير الأسماء المتضمّنة للدلالة الحدثية :

(16) اللحم { مشويًا / إذا شوي / ... } أطيب منه { مطبوخاً / ... / ... }

§ 40 ـ ملامح تصوّرنا لمجال البحث في مسترسل الوظائف الإعرابيّة التصريفيّة

ليس الغرض من هذا البحث أن ندرس الوظائف النحويّة في المستويين التصريفيين. فإشارتنا إليها في هذا الفصل مجرّد أنموذج نبيّن به أنّ الوظائف الإعرابيّة المجرّدة (وظائف العمل والتخصيص) تتعامل مع الدلالات الاشتقاقيّة في المستوى التصريفي المجرّد، ومع الدلالات المعجميّة في المستوى التصريفي المعجّم لتمييز الوظائف التصريفيّة في إطار مسترسل إعرابيّ يكوّنه الدور التكراري للأبنية.

اتجهنا في دراستنا هذه إلى الاهتمام بالأبنية المجرّدة وبدلالاتها الفقيرة، محاولين أن نبيّن أنّ السيطرة على الدلالة لا تكون إلاّ بالانطلاق من أفقر الأبنية وأكثرها شمولا. ولذلك اهتممنا بالمعجم الأساسي المقولي الفقير وببنيته الإعرابيّة [∃ ححا] ، ولم نهتمّ بالمعجم المقولي الثريّ. فهو يحتاج إلى دراسة معمّقة لم ننجزها لكونها تطلب :

أ – دراسة تأليفيّة للمقولات الأساسيّة المسيطرة على الصيغ الاشتقاقية الفعلية والاسميّة والحرفيّة

ب – وعلى دراسة تأليفية لأهمّ المقولات المسيطرة على الوظائف النحويّة،

جـ– ودراسة تأليفية لأهمّ المقولات المسيطرة على المعجم.

ينبغي أن تكون هذه الدراسات خاضعة لأهمّ ما قرّرناه في شأن الأساس المقولي، أي أن تكون قائمة على مفهوم التواجد والشحنة والحدث والحادث وعلى أنواع التواجد (وجوب، إمكان، شرط، جمع، انفصال)، أي بتعبير آخر ينبغي أن تكون دراسة المقولات الثريّة مثرية حقًّا للمستوى المقولي.

تستلزم هذه الدراسات التأليفيّة مفاهيم موحّدة تقوم على :

أ – التقابل بين السكون والحركة، وعلى نسبيتهما،

ب – والتقابل بين التواجد الاحتوائي والتواجد التصاحبي،

ج ـ على مجموعة من المقولات الأخرى التي لا يمكن اشتقاقها من المفاهيم الأساسيّة التي قدمّناها، كالزمان والمكان.

ولقد تبيّن لنا من خلال سبرنا لمعاني الأدوات، ولا سيّما حروف الجرّ، ولمعاني الصيغ الفعلية، ولا سيّما المزيدة، أنّ أهمّ المقولات النحويّة تتوفّر فيها، وأنّها قابلة للشكلنة التأليفيّة اعتمادا على السكون والحركة والاحتواء والتصاحب، وعلى مقولات التواجد وعلاقاته.

ويمكننا إعادة تنظيم الوظائف النحويّة اعتمادا على هذه المقولات. فقد لاحظنا أن التواجد الاحتوائي يتعامل مع مقولة السكون لتكوين المفعول فيه وبعض الحال وبعض الشرط، وأنّ التواجد التصاحبي يتعامل مع السكون والحركة لتكوين معاني العطف وبعض الحال والشرط. ولاحظنا أنّ مقولة الحركة تسيطر على وظائف عدّة منها وظائف الاتجاه كبعض المفعول فيه، والمفعول لأجله والشرط.

لا يمكننا أن نقدّم في هذه الفقرة أمثلة موجزة وكافية. لكنّنا نؤكّد أنّ الخاصية الاسترسالية التشارطية التي لاحظناها بين الأبنية المعبّرة عن المقولات الأساسيّة الفقيرة، متوفّرة في هذه المقولات الثريّة. فكلّ وظيفة من الوظائف النحويّة المعروفة والمعيّنة في العرف النحويّ لا تمثّل صنفا مستقلاّ بذاته فالفرق بين الآلة والحال في المثالين التاليين:

(1) ضرب زيد عمرا بسكّين

(2) ضرب زيد عمرا بقوّة

إنما هو فرق في نوع التصاحب الذي تدلّ عليه إلصاقية الباء، فالأوّل مصاحبة حادث اسميّ محض للحدث، والآخر مصاحبة حادث حدثيّ له. فليس الفرق في الوظيفة الإعرابيّة المجرّدة، ولا هو فرق في الوظيفة المقوليّة المسيطرة على المستوى التصريفي المجرّد (والتي هي التصاحب). وإنما هو فرق في مستوى ثالث من البنية الإعرابيّة.

وإذا قلنا :

(3) ضرب زيد عمرا بتونس

فانقلاب العلاقة التصاحبيّة إلى علاقة احتوائية مكانية انقلاب ناتج عن الدلالة المعجميّة. وإذن فمن المفترض أن يكون الاشتراك البنيوي علامة على اشتراك مقوليّ مجرّد. فإذا حاولنا أن نبرّر هذا الانقلاب مع بقاء الباء، بالمقولات الأساسيّة فالتصاحب والاحتواء مظهران من التواجد. فالتصاحب تواجد «جمعي انفصاليّ» والاحتواء تواجد جمعي غير انفصالي.

IV/ 3.3 دور البنية التصريفية

{[من ما] {فَعلَ، يفعلْ، يفعلُ} {فعلَ، يفعلْ، يفعلُ}}#

في تكوين الاسترسال بين التواجد الوجوبي الجمعي والتواجد الإمكاني الشرطي، والاسترسال بين وظائف العمل الداخلي ووظائف العمل الخارجي

§ 41 ـ أهمّية [من] و [ما] في بيان الاسترسال الدلالي الإعرابي بين الأبنية

من الأفكار الأساسيّة التي ندافع عنها في هذا البحث أن الأبنية النحويّة ليست مجموعة من الأصناف بل هي معالم ومحطّات من مسترسل بنيويّ تشارطيّ.

يتأسّس هذا الاسترسال، في الأبنية من كونها مستمدّة من بنية مقوليّة واحدة تسيطر على الاشتقاق والإعراب ومن كون الأبنية الإعرابيّة تحقّق الدور التكراريّ للبنية المقوليّة. ومن كونها أبنية تواجديّة تحقّق قانون الشرط الجمعي.

ولقد حاولنا أن نبيّن في الفصول الماضية أنّ العمل الإعرابي يتحرّك من الداخل إلى الخارج على صورة مسترسلة في المستوى الإعرابي المجرّد، وقدّمنا ملامح تدلّ على أنّ الوسم الاشتقاقي لهذا العمل ومختلف دوراته يكوّن وظائف نحويّة إعرابيّة تصريفيّة هي أيضا تخضع لهذا الاسترسال، وقدّمنا أيضا ملامح تدلّ على أنّ الثراء المقوليّ للأبنية الحمليّة يجاوز المعجم، ويساعد على تحقيق هذا الاسترسال.

يمثّل ما قدّمناه في هذا القسم وفي القسمين الماضيين إجابة واستدلالا على أنّ الشرط يجاوز المنوال [إن ج2 ج1] (شرط و جواب)، ويجاوز الدلالات التي أسندت إليه.

ما نريد أن نبيّنه في هذا الباب أنّ المجموعة [{(...) إن ...}] تحقّق جانبا من استرسال العمل الإعرابي من الداخل إلى الخارج، ومن استرسال الوظائف. وسنركّز في هذا الباب على المجموعتين :

[(...) من ...] و [(...) ما ...]. وذلك للأسباب والأغراض التالية :

– أنّ [من...] بنية نحويّة مشتركة بين الاستفهام والموصول والشرط وتعبّر عن وظائف و علاقات إعرابيّة قد تبيّن تحرّك العمل الإعرابي بين داخل البنية وخارجها، وإذن فهي تصلح تمهيدا لبيان أنّ دلالة الشرط، وإن كانت تدرس عادة في المنوال [شرط ϑ جواب] الخاضع للعمل الخارجي ، فإنّها دلالة تنطلق بنيويّا من حيّز النصب الداخلي الذي تمثّله [ϑ آ ∃ ففا (مف)]

– أمّا [ما...] فنهتمّ بها لنفس الغرض. ولكنّها أكثر بيانا لحركة العمل داخل مجموعة الأبنية الشرطية إلى الخارج. وهي تتميّز بأمور عدّة أهمّها أنّها تعبّر عن الاسترسال بين المنوال [(...) من ...] والمنوال [(...) إن ...] لكونها تحمل في الآن نفسه خصائص [من]، وخصائص [إن] وذلك أنها تكون اسمية أو حرفية.

– هذه الخاصية سنعتمدها لتركيز مفهوم الاسترسال الإعرابي والوظائفي والدلالي بين الداخل والخارج، ولتركيز مفهوم الدور وحركته الاسترسالية، بافتراض وجود عنصر اشتقاقيّ وظيفته التعبير عن الاسترسال البنيوي، وهو العنصر الماهي.

§ 42 ـ جمع المنوال [(...) من ...] بين التواجد الجمعي والتواجد الشرطي

يجمع النحاة على أنّ البنية :

(1) من {يفعلْ} {يفعلْ}

بنية شرطيّة تلخّص المجموعة اللامتناهية من الأبنية المنجزة التي تحقّق البنية التالية :

(2) إن {يفعل} «س» {يفعلْ}

حيث «س» متغيّر يعبّر عن كل فاعل عاقل مهما كان.(الأستراباذي، شرح الكافية.)

وليس هذا التأويل خاصّا بالشرط. فعلى الصورة نفسها يؤوّلون الاستفهام بـ [من] وغيرها. فيجعلون {من فعل} تلخيصا لأبنية غير متناهية من جنس « أَفعلَ «س1» أم {س2... أم...س ع}.(الأستراباذي، شرح الكافية.)

هذا الجانب التأويليّ ، كما نرى، جانب قابل للشكلنة، والاهتمام به ضروريّ لفهم موقف النحاة من الأبنية المشتملة على المتغيّرات، ومن صلتها بالأبنية الأساسيّة.

ويتّصل هذا الموقف بمواقف نظريّة أخرى متكاملة، منها رأيهم في صدر الكلام، ومعانيه وتخصّص الحروف في الدلالة عليها(ابن السّراج، الأصول في النّحو 234/III وما بعدها).

ويتّصل هذا الرأي أيضا بمسائل وقضايا اختلفوا فيها. محورها العلاقة بين البنية ودلالتها، منها التساؤل التالي : أأصل التركيب « أ من فعل ؟» و «إن من يفعل يفعل»؟ أم المضمر في «من» هو معنى «إن» «لا غير؟ والاحتمال الثاني هو الغالب عليهم، وإن كان الأوّل جائزا عند كلّ نحويّ يقول بالأبنية العميقة، أو بمفهوم يشبهه سيبويه، (الكتاب 99/I).

إن كانت لآرائهم أبعاد نظريّة لم يتجاوزها الزمن، وتستحقّ أن تخصّص بدراسة

فإنّنا لم نتّجه في هذا البحث إلى دراسة التراث. لذا نترك الجانب التاريخيّ، ونكتفي بالتصريح بموقفنا وتلخيصه في نقطتين.

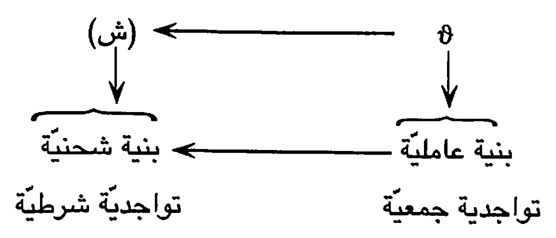
الأولى أنّ عدم اختصاص [من] بوظيفة إنشائيّة قارّة، وعدم التزامها بالوقوع في المحلّ الإنشائيّ الأساسي أو الثانوي، لكونها اسميّة، صفتان تدعّمان أنّها من غير المجموعة أَ : {{ أ، قد، ф+ ...} {إنّ، أن، أنّ، إنّ} {...}}.

لكنّ هذا لا يستوجب أنّها تقع في بنية أصليّة مجرّدة بعد الهمزة أو [إنْ]. فالأصل في المحلّ الإنشائي عدم التعجيم في البنية المجرّدة، وأمّا تعجيمه في البنية المصرّفة فيمكن الاستغناء عنه كما سنرى في القسم الأخير اعتمادا على مفهوم الفيضان المحلّي الذي درسنا جانبا منه في القسم الثالث، عند النظر في مبدإ التحجير، ومبدإ الاختزال.

لذا فأصل التركيب عندنا أنّ محلّ الهمزة و [إنّ]، يعني المحلّ الإنشائي، محلّ موجود قبل [من] في الاستفهام والشرط، ولكنّه محلّ غير موسوم. فهو إذن معنى. ولما كان معنى فهو دلالة شحنيّة تخضع بنيويّا للتوزيع الشحنيّ الذي يستوجبه الاستفهام أو الشرط.

يلاحظ القارئ من خلال هاتين النقطتين أنّ رأينا يقرّ بصحّة النظريتين . فنحن نقول بالنظريّة الأولى مصوغة حسب ما تستلزمه صياغة النظرية الثانية اعتمادا على مفاهيمنا النظريّة.

ولمّا كنّا قد بيّنا أنّ الجملة الاسميّة تقوم على البنية العامليّة [أ ⇄ أ]، فالبنية {من يفعل يفعل} تقوم على التعامل بين بنيتين متجّهتين نحو العطف والاستئناف. فهي حدّ أقصى في ضعف العمل الخارجيّ، وهي بذلك صورة من العلاقة الجمعيّة. لكنّها لما كانت تقتضي التوزيع الشحنيّ الشرطيّ، كانت صورة من العلاقة الشرطيّة. فهي إذن محققة لقانون الشرط الجمعي، ونمثّل لهذا بالتمثيل التالي :



نقدّم في ما يلي ملامح أوّليّة، نعود إليها في القسم الأخير بالتحليل، نبيّن بعرضها أنّ البنية { من يفعل يفعل} تكوّن تصريفيّا مسترسلا بنيويّا دلاليا بين الدلالة الوجوبية والإمكانية، وبين العمل الداخلي والعمل الخارجيّ، وبين بعض الوظائف.

§ 43 ـ المنوال [(...) من ...] والاسترسال بين التواجد الوجوبي والتواجد الإمكاني

تكوّن البنية التصريفيّة {من يفعلْ يفعلْ} جدولا تصريفيّا مع أبنية أخرى من جنسها تتركّب بالماضي أو المرفوع أوالجملة الاسميّة.

تتوفّر في المجزوم احتمالات التوزيع الشحني للبنية المقوليّة التواجديّة الشرطيّة.

$$\left\{\begin{matrix} [\pm] \longleftarrow + \\ [\pm] \longleftarrow - \end{matrix}\right\} \longleftarrow [\pm]$$

فالحدث أكان موجبا أم سالبا فهو يحتمل الإيجاب والسلب. وإذن فحالة الجزم متّجهة نحو التمثيل الأمثل للبنية الشحنية الشرطيّة وهو التمثيل الذي يكون بـ [إن].

من احتمالات التوزيع الشحني الشرطي، المذكور في هذه الفقرة، أنّ الحدث الموجب يحتمل الموجب والسالب يحتمل السالب، وذلك ما دام الموجب والسالب كلاهما يحتمل إمكان الموجب والسالب. وإذن فيمكن للشرط (أعني التوزيع الشحنيّ) أن يتحوّل من الإمكان إلى الوجوب، وفعلا فإنّ :

(2) من فعلَ فعلَ

من تصريفات البنية [(...) من ...] وهي تقبل تأويلين مختلفين، تأويلا شرطيّا إمكانيّا، وتأويلا جمعيا وجوبيّا. فإنك إذا قلت « من زرع في هذا الخريف حصد هذا الصيف» فأنت تعلم ولا تشترط ولا تفترض. هذا يؤكّد أنّ هذه التصريفة { من فعل فعل} تقع في نقطة تحوّل من استرسال طرفه الأوّل هو المركّب بالمجزوم وطرفه الآخر هو المركّب بالمرفوع :

(3) من يفعلُ يفعلُ

فالرفع جائز مع [من] ولا يحتمل غير الدلالة الوجوبيّة.

تبيّن هذه الجداول التصريفيّة الثلاثة أنّ الاسترسال الذي يتضمّنه قانون الشرط الجمعي، وهوالاسترسال بين التواجد الجمعي الوجوبيّ والتواجد الشرطي الإمكاني يقع في إطار بنية عامليّة واحدة تخضع في عمومها للتواجد الجمعي الناتج من الدور الخارجي للبنية الإعرابيّة المجرّدة.

لا يمكننا في هذا البحث أن نستعرض كلّ مراحل الاسترسال. لكنّنا نشير إلى أنّ الدور الوسطي لـ { من فعل فعل} مسبوق بأبنية تمهّد له، ومتلوّ بأبنية تمهّد لـ {من يفعلُ يفعلُ} :

(4) { من يفعلْ فهو يفعلُ}

(5) { من فعلَ فهو يفعلُ}

وهذه التراكيب كلّها تدخل في حالات من الإثبات تتحقّق في تراكيب بعضها أصلب من بعض في الدلالة الشحنية الإيجابية، وغايتها :

(6) زيد يفعلُ

(7) زيد فاعل (منطلق)

(8) زيد رجل

وذلك حسب قواعد التشارط الاشتقاقي الإعرابيّ، وحسب مبدإ الاسترسال الاشتقاقي الناتج عن كون المشتقات صادرة عن بنية مقوليّة واحدة منبّرة على صور مختلفة.

والملاحظ أنّ منتهى هذا الاسترسال وهو (8) لم يخرج عن البنية العامليّة القائمة على التعامل الخارجيّ.

§ 44 ـ استرسال البنية التصريفية لـ [(...) من ...] نحو العمل الداخلي

إلاّ أننا اذا أدخلنا على { من يفعلْ يفعلْ} أحد عناصر {إنّ ...}، فدلالة الإمكان الشرطي تنعدم لفائدة الوجوب الجمعي، ويصبح أحد عنصري الجملة الاسميّة أكثر دخولا تحت عمل حيّز الرفع الانشائي الناصب وإذن فالخبر يتحرّك نحو حالة النصب الخارجيّ.

فإذا عجمنا [فـ] من البنية المجرّدة الأولى بأحد عناصر المجموعة {كان...}، فإنّ الخبر يدخل في حيّز النصب الخارجيّ ويأخذ علامة النصب في المستوى التصريفي المعجّم.

وهذا يبيّن أنّ {من يفعل يفعل} لا تدخل فقط في مسترسل الوجوب والإمكان فقط، بل تدخل أيضا في مسترسل بين :

[إ   إ] وبين [إ1   إ2]، اذ هي تتحرّك بين الحالة المتجهة إلى العطف والاستئناف، والتي منها تقترب {من يفعل فهو كذا}، والحالة المتّجهة نحو العمل الخارجيّ القريب من حالة المفعول الثاني للفعل.

وإذا قارنّا بين الحالة { من يفعلُ يفعلُ} والحالة {زيد يفعلُ} فإننا نلاحظ أنّ الثانية منهما، وإن كانت تقوم على التواجد الخارجيّ، فهي ذات صلة بحالة العمل الداخلي :

(1) يفعلُ زيد

(2) يفعلُ من يفعلُ

فالمثال {زيد يفعل} إذن قابل للحركة في اتجاه العمل الداخلي المكوّن بحيّز الرفع الإحالي.

لقد خفّفنا هذا العرض، فلم نرسم أبنيته العامليّة. إلاّ أنّ ما قدّمناه في الفصول الماضية، وما قدّمناه هنا، يبيّن أنّ الشكل [(...) من ...] الداخل في مجموعة [(...) إن ...] جزء من مسترسل دلالي اشتقاقي إعرابيّ عامليّ.

نلاحظ أنّنا لم ندرس كلّ مظاهر الاسترسال فنحن قد قفزنا من { من يفعلُ } إلى {زيد}. دون الإشارة إلى الاستفهام.

نؤجّل هذا الجانب للقسم الأخير، حيث نبيّن العلاقة بين بنية الاستفهام وبنية الأمر وبنية الشرط وبنية الموصول.

ونكتفي هنا بالتنبيه إلى العلاقات البنيويّة التالية :

(3) { من يفعلْ يفعلْ}

{يفعلُ من يفعلُ}

{من {يفعلُ، فعل} } ؟

ما نؤكّده من مظاهر هذا الاسترسال أنّها تخضع لقانون التشارط بين الأبنية، إذ أنّه لما كانت الأبنية كلّها صادرة عن بنية مقوليّة واحدة، فإنّ الاسترسال الإعرابيّ مشارط للاسترسال الاشتقاقي.

فالبنية الإعرابيّة {من يفعلُ} لا تشارط اسم الجنس مباشرة { زيد...}، بل تشارطه عن طريق مشارطتها لاسم الفاعل، إذ «من يكتب» هو «الكاتب» قبل أن يكون «زيدا».

وبنية اسم الفاعل الاشتقاقيّة [حـَا] أقرب إلى بنية المصدر [حـَ $\frac{\phi}{\text{حا}}$] من بنية اسم الجنس [∃ حا] لكون اسم الجنس يقابل اسم الفاعل والمصدر بكونه قائما على انخزال الحدث إلى القيمة الشحنيّة الدالة على الكينونة المطلقة.

هذا الجانب من الاسترسال الاشتقاقي بين المصدر واسم الفاعل، يتحقّق في البنية الإعرابيّة بفضل {ما يفُعلُ}.

لنمرّ إذن إلى دور البنية التصريفيّة {ما يفعل يفعل}.

§ 45 ـ دور تصريفات [(...) ما ...] في الربط بين العمل الداخلي والعمل الخارجي

بين [ما] و[من] علاقة تصريفيّة شبيهة بالعلاقة الرابطة بين مجموعة الضمائر. والفرق بينهما وبين الضمائرإنّما هو في مقولات التصريف. فالضمائر تصرّف بحسب

الحضور والغياب ثم بحسب الجنس والعدد. أمّا هما فيتقابلان في مقولة العاقلية ، وفي أمور أخرى، سنتبيّنها في الأبواب المقبلة.

وفي الحقيقة ليس التقابل بين [من] و [ما] تقابلا تامّا. فـ [من] تدلّ على العاقل والأصل في [ما] أنّها تدلّ على غير العاقل، وعلى صفة العاقل وماهيته، وعلى كلّ ما لم تعيّن عاقليته وإن كان عاقلا. ولذا كان استعمالها للعاقل في النصوص الفصيحة مجال تأويل، واستعمالها في النصوص الحديثة مجال تخطئة. لكنّ الاستعمال يبيّن أنّها تتضمّن العاقل وتقابله في الآن نفسه.

تتميّز [ما] بأنّها تكون في مواضع مختلفة. ومن هذه المواضع ما يجعلها في بنية تصريفيّة لا تختلف عن البنية {من يفعل يفعل} في شيء. فيصحّ فيها كلّ ما قلناه عن هذه البنية في الفقرتين الماضيتين، فهي تدلّ على خصائص الاسترسال نفسه، ومن مواضعها أيضا ما يجعل مجالها الاسترساليّ أوسع. فلها استعمالات كثيرة تقرّبها من الأدوات المصدريّة، وإذن فهي صالحة من هذه الجهة أن تكون من المجموعة { أ : إنْ، أنْ، أنّ، إنّ}.

وإذا أخذنا المجموعة [(...) إن ...]، فإنّنا إذا استثنينا [(...) من...] و[(...) إن...] فبقيّة المجموعة مركّبة بـ [ما]. فأغلب ما اعتبر من مجموعة الشرط له البنية التالية :

[(...) س ما ...]

حيث [س] يمكن ألاّ تكون شيئا ويمكن أن تكون عنصرا اشتقاقيّا مّا {حيث - إذ - متى - إذا ... الخ}

يعتبر الشكل [س ما ...] في كتب النحو عادة مركّبا بـ [ما] الزائدة : وتعتبر وظيفة [ما] عادة أنها تمنع الظروف التي قبلها من أن تعمل الإضافة في مضمون الجمل التي بعدها. وهذا المبدأ الذي سنّه سيبويه قائم على مبدأين :

- أنّ الإضافة تخصيص،
- و أنّ الشرط تعميم،

فمن الطبيعيّ إذن أن يرفض سيبويه وتلامذته أن يكون ما بعد {متى، حيث، إذ...} إضافة ، إذ لا يجوز للشرط أن يقوم على التخصيص، وللسبب نفسه رفض سيبويه أن يكون ما بعد { من ، ما...} صلة لها. لأنّ الصلة تخصيص يعارض تعميم الشرط (الكتاب III / 78...)

سنبيّن في قسم مقبل أنّ المجزوم مُبهِم لا مُخصِّص، وأنّه لا تضارب بين الإضافة والصلة من جهة والشرط من جهة أخرى. ينبني على هذا أننا نرى {حيثما،

إذمـا، إذامـا، مـتى مـا....} هي أصل التركـيب، وأنّ [مـا...] مـضـاف اليـه مـركّب من موصول وصلة، وأنّ [ما] يطّرد حذفها في مثل هذه الأبنية.

ونذكّر أنّ موقفنا هذا موقف يقتضيه مبدأ المحافظة على البنية. فلكل عنصر اشتقاقيّ محلّ إعرابيّ وإن لم يوسم باللفظ.

إذا نظرنا في المجموعة [(...) س ما...]، على هذا الأساس فإننا نجدها تجمع أغلب الوظائف القائمة على التواجد المزدوج، وتعبّر عن الاسترسال الوظائفي المتصل بالدور الخارجي للبنية ، وللعمل الإعرابي :

ϑ إ $\exists$ فـــفا (مف) ϑ إ $\exists$ فـــفا (مف)

(1) جملة اسمية :		ما تفعلْ من شيء	أفعلْه	س = صفر
(2) مفعول فيه :		ما تجلس	أجلسْ	
(3) مفعول مطلق :		مهما تكن	أكن	س = 1
أو حال		مهما تكن	أكرمك	
		كيفما تجلس	أجلس	
		كيفما تجلس	أصوّرك	
(4) مفعول فيه :	متي / حيث / ...	ما تفعل	أفعلْ	
			أفعل	
(5) مفعول فيه أو مفعول لأجله		لمّا كان	كان	
(6) الوظائف التي تدلّ عليها حروف الجرّ (آلة، اتجاه الخ...)		جارّ + ما يفعل	يفعل	
		(قليلة ونادرة في الاستعمال مع المجزوم)		

وفي جميع هذه الحالات يتوفّر ما ذكرناه عن [من] من استرسال بين الوجوب الجمعي والإمكان الشرطيّ.

§ 46 ـ تحرّك [ما] في مجال البنية [(...) ما ...] بين المحلّ الإنشائي والمحلّ الفاعليّ

يتأكّد إذن أنّ الأبنية المركّبة بـ [ما] تحقّق الاسترسال بين الوجوب والإمكان، والاسترسال بين العمل الداخلي والعمل الخارجيّ. إذا نظرنا في البنية :

ما (يفعلْ / {يفعلُ } / {فعل}) + فاعل، (يفعلْ / {يفعل} / يفعَلَ) + فاعل

باعتبارها بنية تصريفيّة مجرّدة تحقّق جميع صيغ الفعل المكنة بعد [ما] فإنّه يتبيّن لنا أنّ المستوى التصريفي المجرّد لا يفرّق بين [ما] الحرفيّة (الإنشائيّة) و [ما] الاسميّة. فالتمييز بينهما لا يكون إلاّ بالإحالة الضميريّة، والضمير العائد لا يتحقّق إلاّ في المستوى التصريفي المعجّم، نظرا إلى كون الإحالة الضميريّة تقتضي التقارن الإحاليّ بين الاسم المحيل على المقام، والضمير العائد عليه. والاسم المحيل لا يكون إلاّ بإنجاز البنية إنجازا كاملا في المستوى التصريفيّ المعجّم والمعيّن صوتميّا.

يعني هذا أن الجملتين التاليتين تخضعان لبنية تصريفيّة مجرّدة واحدة، أو لمسترسل بنيويّ واحد في التصريف :

(1) ما ننسخْ من آية أو نُنْسها نأتِ بخير منها أو مثلها (البقرة / 106)

(2) «فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم» (التوبة / 7)

و أنّ هذه البنية عبارة عن مسترسل يتضمّن أبنية محتملة عدّة يقع تعيين إحداها بالتعجيم عند الإنجاز، ففي الأولى عيّنت [ما] اسميّة بـ «من آية» وبالضمير، وفي الثانية عيّنت حرفيّة بمجرّد عدم تعيينها اسميّة

ومن المكن أن نكوّن جملة تقبل التأويلين :

(3) ما تضربْ أضربْ

فاختيار فعل متعدّ يستوجب أن يكون المحل [مف] موجودا ، فإذا افترضناه شاغرا فالمعنى «أضرب مدّة ضربك» وإذا افترضنا الضمير فيه محذوفا اعتمادا على التقارن الإحالي بين المحلّ و [ما] كما هو الشأن في «زيدا ضربت» فالمعنى «الذي تضربُه» .

يتضمّن هذا التحليل أنّ المسترسل الذي تكوّنه البنية التصريفية المذكورة أعلاه:

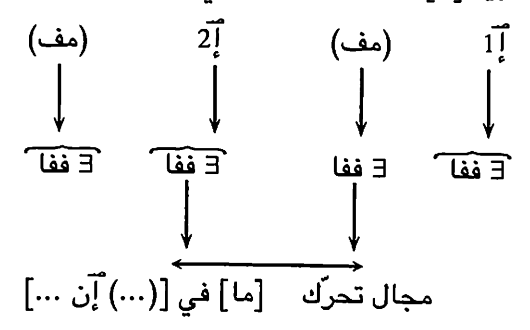
أ - مسترسل يجمع إلى خصائص [(...) من ...] الاسترسالية خصائص [(...) إن ...] :

من {يفعلُ فعل ...} {يفعلْ فعل ...} إن {يفعلُ فعل ...} {يفعلُ فعل ...}

ما {...} {...}

فهو كـ [من] يتحرّك نحو حيّز الرفع الداخلي، وكـ [إن] يتحرّك نحو أكثر حالات العمل الخارجي حسب نوع العامل { إٓ، ∃ ف} كما بيّنّا في باب سابق.

ب – وأنّ هذا المسترسل مسترسل تتحرّك فيه [ما] بين الحرفيّة والاسميّة، أي تتحرّك بين [∃] من المجال الإنشائي [إٓ]، وبين [فا] من المجال الإحالي :



الملاحظ في تصريفات { ما {فعل} {فعل}} أنّ المجال الإحالي الذي تتحرّك فيه [ما] هو مجال البنية الأولى و أنّ المجال الإنشائي هو مجال الإنشاء الثاني أي أنها تتحرّك في تصريفات هذه البنية من حيّز الرفع الداخلي إلى حيّز النصب الخارجي. ولكنّنا نفترض أنّه من الممكن أن يكون مجال تحرّكها عموما أوسع من هذا.

قد يرى القارئ أنّ الموقف البسيط هو أن نرضى بالتقسيم المدرسي التقليدي المميّز تصنيفيّا بين [ما] الحرفية، و [ما] الاسميّة. إلاّ أنّ هذا الموقف لا يستجيب إلى حقيقة اللغة. فالدلالة مسترسلة غير منقسمة، وعلينا أن نفترض أنّ هذه الخاصية موجودة في الأبنية النحويّة كلّها. ونحن لا نعتقد أنّه من الممكن تصنيف المفردات في أقسام واضحة المعالم وغير متداخلة. وكذلك لا نعتقد أنّ اللغة كانت تعجز عن إيجاد لفظين مختلفين لو أرادت تمييز [ما] الاسميّة عن الحرفيّة.

و أخيرا يكفي القارئ أن يتصوّر كلّ الاحتمالات الممكنة لتحقيق هذه السلسلة :
ما + فعل + فاعل + (مفعول) + فعل + فاعل + (مفعول) ، بوضع الصيغ الممكنة للفعل وبالتصرّف في المحلّين الاسميين حسب الاحتمالات الرياضية التوليفيّة، حتى يلاحظ أنّ [ما] تدخل في علاقات عامليّة مختلفة ، فإذا رسم محلاّتها الوظائفيّة على محور، فإنه سيراها تتحرّك كما رأيناها.

4 /IV

العنصر الماهي ودوره في بيان أن الاشتقاق يميز بين أبنية الدلالات الشحنية المقولية المحتملة في الدور التكراري للبنية الإعرابية ويرسم بيانياً حركة الاسترسال الدلالي المتضمنة في التشكل المحلي العاملي للبنية



IV/ 1.4 مفهوم العنصر الماهي الخالي من الدلالة الاشتقاقية والملتقط من محلات الدور التكراري للبنية دلالتها الشحنية والمقولية الدنيا

§ 46 ـ. تمهيد : الداعي إلى افتراض العنصر الماهيّ

انتهينا في الفصل الماضي إلى أنّ الجدول التصريفي للبنية :

{ما {فعل} {فاعل} {فعل} {فاعل}} لا يميّز في المستوى الإعرابي التصريفيّ المجرّد بين [ما] الاسميّة ، و [ما] الحرفيّة. وإنما يقع التمييز بينهما عند تحقيق تصريفات هذا الجدول بالتعجيم في المستوى التصريفيّ المعجّم.

افترضنا اعتمادا على هذا أنّ العنصر الاشتقاقي [ما] لا يدلّ عند اشتقاقه على الاسميّة ولا الحرفيّة الإنشائيّة. وإنّما يأخذ إحدى القيمتين من العلاقات النحويّة العامليّة التي تحدّد موضعه المحلّي بحسب طبيعة العناصر التي تملأ المحلاّت الأخرى من البنية التواجديّة المزدوجة. فافترضنا أنّ هذا العنصر يتحرّك بين المحلّ [فا] من البنية الأولى، والمحلّ [آ2] من البنية الثانية. فيأخذ من المحلّ الأوّل وظيفة المبتدإ فيكون قسيما لـ [من] ويشاركها في حركة الاسترسال بين الخارج والداخل إذ يكون مبتدأ لخبر خارج عنه، أو يكون فاعلا لفعل من بنيته. ويأخذ من المحلّ الثاني وظيفة المفعول فيه فيكون خارجيّا. وإذا وقع خارجيّا صار قسيما لـ [إن] ووفّر اعتمادا على ذلك الربط بين صنفين من التراكيب المكوّنة لمجموعة [(...) إن ...] : صنف الأبنية الخاضعة لتركيب الجملة الاسميّة وصنف الأبنية الخاضعة لتركيب الجمل المشتملة على الوظائف الخارجيّة كالحال والمفعول المطلق، والمفعول لأجله. فيحقّق بذلك إضافة إلى الاسترسال بين حيّز الرفع الداخلي، وحيّز النصب الخارجي الساعي إلى الاستئناف (أي فـــفا ، آ1 آ2 ، آ آ) استرسال الوظائف الخارجيّة التي بيّنّا أنّها مقوليا تخضع لنفس الأبنية المقوليّة الحمليّة الثريّة المسيطرة في المستويين التصريفيين على الأبنية الحمليّة الداخليّة.

يتبيّن من هذا أنّ افتراض حركة [ما] بين [فا1] و [آ2]، افتراض أساسيّ في تدعيم مفهوم الاسترسال والتشارط بين الأبنية التصريفيّة. ويحقّق أنّ خضوع الأبنية

لبنية مقوليّة واحدة تتحقّق إعرابيًا في بنية مجرّدة واحدة، خضوع يستلزم أنّ البنية تكرّر نفسها في حركة تبدأ من داخلها متكثّفة في [∃] الإنشائية، وتنتهي بـ [∃] إنشائية أخرى تسعى إلى الخروج من سيطرة الأولى، وإذا تحقّق هذا فقد صار من الممكن أن نتحكّم في التنوّع الدلالي، وفي تداخل المعاني التي تعبّر عنها الأبنية اعتمادا على أسس نحويّة خالصة ، تعتمد مفهوم التواجد والشحنة الوجوديّة الإنشائية والإحاليّة.

إذن ، إذا تبيّن لنا بالاستدلال، أنّه يمكننا تصوّر بعض الخصائص البنيويّة ما قبليًا اعتمادا على مفهوم الدور الاسترسالي، فقد تبيّن لنا أنّ وصفنا للغة صحيح. ندقّق هذه الفكرة.

هب دارسين أحدهما يلاحظ اللغة ويصفها، والآخر يفترض أشياء في اللغة ثم يبحث عنها. إنّ الدارس الأوّل في هذه الحالة لا يستطيع إلاّ أن يجمع ملاحظات عن اللغة وأن يجمع معطيات يفترض لها قواعد لا يستطيع الاستدلال على صحّتها، ولا يستطيع استعمالها لتفسير الظواهر الشاذّة. وهذا ما يقع في الأنحاء الوصفيّة دائما. مثال ذلك ملاحظة وجود الجزم بعد أدواته. هذه الملاحظة لا تفسّر كيف يمكن للمعمول [إن ج2] أن يجزم عامله. وعدم تفسير هذه الظاهرة جعل النحاة منذ سيبويه في تناقض كبير. فمن حيث العمل يجعلون الجواب معمولا، ومن حيث التخصيص يجعلون الشرط قيدا أي معمولا للجواب. وجعل النحاة منذ سيبويه يعتبرون المجزوم بعد «متى» غير مضاف إليه الظرف، ويعتبرون المرفوع مضافا إليه. والأمثلة على ذلك كثيرة. أمّا الدارس الثاني فهو اعتمادا على ملاحظات أوّليّة، يفترض مبادئ عامّة جدًا. إذا حلّل هذه المبادئ واستخرج منها قواعد سابقة لاستكمال الملاحظة، فإنّه بمجرّد أن يجد أنّ قواعده تتكهّن مسبّقا بظواهر لغويّة لم يدرسها بعد، فذلك دليل على صحّة قواعده. وإذن يمكنه الاعتماد عليها لاستخراج حقائق لغويّة لا يمكن للدارس ملاحظتها مباشرة. هذا المنهج الثاني تستعمله الفيزياء وبفضله اكتشفت حقائق كائنات فضائيّة بعيدة في الزمن ، لا يمكن للإنسان أبدا أن يصل إليها لملاحظتها من قرب.

لهذا ولتدعيم مفهوم الاسترسال والتشارط اختباريًا بعد افتراضه بالقانون المذكور في القسم الثاني، افترضنا في آخر الفصل الماضي أنّ [ما] لا تتحرّك بين [فا1] و [إ̄2] بل تتحرّك في جميع المحلاّت المكوّنة بالدور التكراري. وتأخذ من الدلالات ما توفّره هذه المحلاّت وعلاقاتها العامليّة.

لتعميم هذا الافتراض نتخلّص من كلّ دلالات [ما] الحاصلة في أذهاننا، بحيث تصبح [ما] مجرّد علامة لعنصر اشتقاقي مجهول نسمّيه العنصر الماهيّ.

§ 47 ـ العنصر الماهيّ

إذا صحّ افتراضنا أنّ المستوى المقولي قائم على بنية واحدة تتكوّن بفضل الدور

التكراري وهي [∃ حـحـا] وأنّ هذه البنيـة إنشـائيـة أي تـخـرج من الشـحـنة الوجـوديّة الإنشائية، وتكوّن بدورانها الصّورة المقوليّة للإحالة، لتكوّن التواجد الإنشائي الإحالي، واذا صحّ أنّ الإعراب بمبدإ مـحافظتـه الأمينة على المقـولة، يجسّد العناصـر المقولية محلّيّا، ويجسّد مراحل الدور عامليّا، وإذا صحّ أنّ هذا الدوران يستمرّ إلى ما لا نهاية له داخل البنية وساعيا إلى الخروج منها بتكرار التواجد الإنشائي الإحالي في إطار العمل الاعرابي المنبثق من الأولى، وفي اتجاه الخروج الكامل، إذا صحّ كلّ هذا فجميع الأبنية الإعرابيّة الممكنة، التي تستعملها العربيّة، والتي لا تستعملها، أبنية موجودة وتتكهّن بفضل وظائفها الإعرابيّة العامليّة التعيينية بكلّ تخصيص ينجزه الاشتقاق فيها.

إذا افترضنا أنّ الاشتقاق، إضافة إلى تكوينه للمسترسل {حرفيّ... فعلي... اسمي...} (القسم III § 15) وإضافة إلى تكوينه لأنواع هذه الأقسام المسترسلة، يكوّن عنصرا أجوف، خاليا من كلّ دلالة مقوليّة باستثناء الدلالة الوجوديّة اللازمة وهي [{±}]، وخاليا تبعا لذلك من كلّ إحالة معجميّة، فإنّ هذا العنصر، لكونه عنصرا عامّا، ينبغي أن يكون صالحا لكلّ المحلاّت التي ينتجها الدّورالتكراري. وإذن ينبغي أن يأخذ هذا العنصر من كلّ محلّ يقع فيه دلالته المحليّة، فيكون إنشاء في محلّ الإنشاء، وفعلا في محلّ الفعل، واسما في محلّ الاسم إلى غير ذلك، وأن يأخذ من المحلّ دلالته العامليّة التخصيصيّة، وأن يميّز بين الأبنية بحسب ما يقع فيه.

لتقريب هذا العنصر من الأذهان نشبّهه بقطعة «الجوكار» التي تكون في بعض لعب الورق، أي بقطعة تأخذ القيمة التي توجد في المحلّ الذي تأخذه من بنية اللعبة.

هذا العنصر الاشتقاقي المفرغ من الدلالة، نسمّيه بالعنصر الماهيّ إشارة إلى كونه لا يأخذ من المحلّ إلاّ المتوفّر فيه دلاليّا، أي يأخذ دلالته الماهيّة مجرّدة من كلّ تعيين معجميّ أو اشتقاقيّ سابق.

إذا أخذنا هذا العنصر الماهيّ المجرّد وتجوّلنا به عبر المحلاّت التي يكوّنها الدور وأسندنا إليه ما يقتضيه المحلّ في بنيته العامليّة من الدلالة الدنيا الفقيرة، ثمّ بحثنا عن نظير له في العربيّة يستجيب إلى خصائصه وقواعده المستمدّة من الأصول التي قدّمناها ، فإنّه إذا ثبت أنه ذو نظير فقد تبيّن لنا :

أ- أنّ تصوّرنا للبنية وعلاقتها بالمقولة، وتشكّلها تشكّلا دوريّا عامليا تخصيصيّا تصوّر صحيح يعبّر عن تشكّل صحيح،

ب - أنّ الأبنية تخضع حقّا لخاصية الاسترسال الدوريّ،

جـ - أنّ قواعد التشكّل الإعرابي وتعجيمه صحيحة،

د - أنّ اتجاهنا إلى دراسة الأبنية المجرّدة اتجاه صحيح، و أنّه من الخطإ أن

نأخذ بالاتجاه اللسانيّ السائد الذي يسند للمعجم اللفظيّ الدور الأساسيّ في تكوين الأبنية،

هـ – و أنّ النقاط الأربع الماضية تزداد تدعّما كلّما كان العنصر الماهيّ مستوعبا بقواعده لحالات اعتبرت في النحو شاذّة، إذ أنّ تفسير الشاذّ، قد كان منذ القديم، والى الآن في اللسانيات، أحسن سبيل للتحقّق من صحّة النظريّة.

§ 48 ـ الافتراضات التي يدعّمها مفهوم العنصر الماهيّ

نذكّر القارئ ببعض القضايا والافتراضات التي جعلتنا نصوغ بحثنا على الوجه الذي جاء عليه، لكي يتفهّم الأسباب التي تدفعنا إلى الاهتمام الشديد بظواهر من العادة أن تعتبر ثانويّة كالعنصر الواوي، والعنصر الماهيّ [ما] :

1) لا وجود للدلالة خارج التشكّل النحويّ للبنية، وكلّ دلالة تسند إلى بنية مّا، فهي بنية نحويّة أخرى،

2) البنية النحويّة كائن مجرّد ومستقرّ في التاريخ مهما كان تغيّر الوسم اللفظي لها،

3) للنحو دلالة دنيا هي دلالة شحنيّة تواجديّة تتوزّع حسب احتمالات نحويّة تسيّرها علاقات أساسيّة تكوّن الإمكان والوجوب، وهي الجمع والشرط والانفصال. وفي هذه العلاقات تكثّف يجعل الإمكان أصلا للوجوب ويجعل التشارط أصلا للجمع، والكلّ يخضع لقانون الشرط الجمعي المحقّق في الأبنية الاشتقاقية والإعرابيّة في قانون التشارط والاسترسال.

4) إن الأبنية متشارطة مسترسلة يدلّ بعضها على بعض.

تنتج عن هذه الافتراضات افتراضات تتعلّق بالشرط :

أ – ليس الشرط بنية من أبنية اللغة فقط، بل هو البنية المسيّرة للنظام النحويّ كلّه، فخصائصها خصائص اللغة، ولذلك كانت أهمّ أداة تستعملها اللغة للبحث عن الحقيقة التي في الكون، من خلال حركة اللغة ذاتها.

ب – ليس المنوال [شرط (θ) جواب] سوى صورة مثلى من صور الشرط، فالشرط دلالة مجموعة من الأبنية تكوّن مسترسلا في العمل والوظيفة، وليس من الضروريّ أن يتحقّق بجملتين شبه منفصلتين. فكما أنّ الإمكان [±] ينتج التوزيع الشحني للشرط فهو ينتج عكسه. وهو رجوع التوزيع إليه، وهذا التوزيع هو الأهمّ، ويمكن أن يتحقّق على صور مختلفة لا تخضع بالضرورة لمنوال [الشرطθالجواب] .

جـ – ليس مسترسل الأبنية الشرطيّة ودلالته مستقلاً بذاته في اللغة بل هو جزء من مسترسل بنيويّ ودلالي أعمّ يشمل جميع الأبنية وذلك بفضل تحقيق الأبنية لقانون الشرط الجمعي الذي يستوجب استرسالا بين الدلالة الوجوبيّة والدلالة الإمكانيّة.

د – فليس الشرط حركة ذهنية بين عنصرين منفصلين من اللغة بل هو أيضا وقبل كلّ شيء حركة بنية ساعية إلى أن تكون بنية أخرى، بحكم كونهما من أصل بنيويّ واحد.

هذه الافتراضات والمقرّرات تجعل الاهتمام بالعنصر الماهي يساوي اهتمامنا بالمحلّ الواوي. فإذا كان المحلّ الواوي محلّ استقرار للعلاقة التواجديّة وقيمها، فالعنصر الماهي علامة على الحركة البنيويّة التي يستلزمها تصوّرنا الحركي للعلاقة الشرطيّة المؤسّسة للغة وللعلاقة بين الدلالة وبنيتها.

§ 49 استرسال وظائف الدورة الثانية لـ [فا]

تستعمل لفظة «الماهيّة» للأسماء خاصّة، ولكنّها تصلح للتعبير عن المضمون الأدنى لكلّ كائن لغويّ أو غير لغويّ وإن لم يكن اسما أو مسمّى اسميّا.

إنّ الدلالة الدنيا لماهية الاسم هي الحادثيّة حسب رأينا، ولوجودها الإحاليّ [∃] الذي حللناه في القسم الثالث. ومن المقولات الصرفية الأساسيّة التي يستلزمها تحقّق الاسم في الاشتقاق والتصريف مقولتا {الجنس والعدد} . فتكوين الاسميّة في الاشتقاق يستلزم هذا الحدّ الأدنى المقولي.

تتعيّن ماهية الاسم بعد ذلك معجميّا بالمقام الخارجي، ليكون مثلا فرسا أو رجلا أو شجرة، ويتعيّن في العلاقات بالتعريف والتنكير.

إذا كان التعيين الأساسي وما أضيف إليه غير كاف، فيمكن تعيين الاسم بتدقيق آخر يتكفّل به الإعراب كالإضافة والنعت والتمييز وغير ذلك.

نأخذ من هذه الحالات حالة النعت. ونهمل ، لتبسيط الاستدلال قضيّة التعريف والتنكير، تجنّبا للقضايا التي تثيرها بنيويّا المجموعة {الذي...} .

لنفترض أنّنا نريد أن نضيف تعيينا للاسم الواقع فاعلا. ينبغي حسب مبادئنا أن تبدأ العمليّة أوّلا بتكرار أوّل في المحلّ [فا] لقبول العنصر الاشتقاقي وبنيته الإعرابيّة المحتملة :

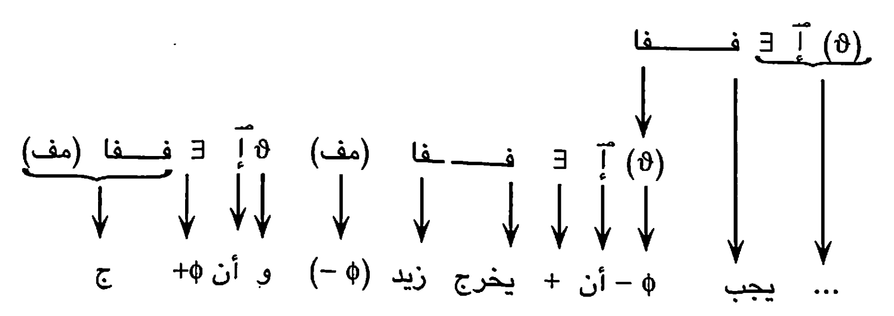
(θ)   أ   ∃   فـــفا   (مف)

↓

(θ)أ∃ فـــفا (مف)

يمثل هذا التكرار الأول الدورة المحلية الداخليّة المخوّلة للاشتقاق أن يدرج بنية العنصر الفاعلي المحتملة وحسب المبادئ التي قدّمناها إذا عجّم الاشتقاق كلّ المحلاّت الداخلية من [فا ← أ ∃ ففا (مف)] فإنّه يغلق الدورة

العاملية. وفي هذه الحالة يقع التشبّع المقولي فلا يمكن الإضافة إلى الفاعل ولا نعته. فكلّ دورة ثانية داخل هذا المحلّ تستوجب العطف لا غير:



فالنعت لا يكون إلاّ إذ تركت بعض المحلاّت شاغرة من التعجيم :

وهي الحالة [ϕ ϕ+ ϕ+ ϕ+ ϕ+ فا]

فإذا كانت هذه الحالة، فالدّورة الثانية تقبل أن تكون بنية تواجديّة من أحد الأصناف التالية {إضافة، توكيد، بدل، نعت، تمييز، حال، عطف}.

ليس لنا مجال متّسع لنبيّن بالتفصيل الخصائص التي تميّز هذه الوظائف في مسترسل التوابع. نلاحظ سريعا أنّنا قدّمنا الإضافة، وأن التوكيد عطف بإعادة الاسم نفسه، وأنّ البدل عطف بإعادة اسم آخر له إحالة الأوّل جزئيا أو كلّيا، الخ...

نركّز هنا على الفرق الأساسي بين النعت والبقيّة. فغير النعت من المجموعة التي ذكرنا ينبغي أن يحقّق الشرط التالي :

«لتكوين الإضافة والتوكيد والبدل والتمييز والعطف » (الحال خارج) ينبغي :

أ – إمّا تعجيم كلّ محلاّت الدورة الثانية وإنتاج انغلاق العمل،

ب – وامّا اختزال [حـ] في [∃] حسب القاعدة [∃ ⟵ حـ] وإذن لا تكون [فـــفا] ولا ما يشارط [فـــفا] في التعجيم (لا في البنية المجرّدة) أي تعوّض بـ [∃ فا] . واذا لم تكن [حـ] مختزلة فينبغي أن تتوفّر [$\frac{\phi}{\text{حا}}$ ⟵ $\frac{\phi}{\text{فا}}$] لمنع حيّز الرفع من التحقّق كاملا.»

ولتكوين النعت أو الحال ينبغي توفّر الشرط التالي :

«ينبغي لتوفّر النعت أو الحال تحقيق حيّز الرفع كاملا [فـ فا] إمّا في صورة تعجيم إعرابيّ كامل، وإمّا في صورة تحقّق اشتقاقيّ يقع في بنية اعرابيّة مشارطة يمكن استبدال الأولى بها. وإذن فالتعجيم ينبغي أن يكون محقّقا للمقولة [حـَ حا] أو [ححَا].»

يمكن التعبير عن هذين الشرطين بصورة أبسط، فنقول ينبغي أن يكون النعت صفة أو فعلا. لكنّنا لا نقصد أداء القاعدة بقدر ما نقصد بيان التعامل البنيويّ بين المقولة والاشتقاق والإعراب، وبيان أنّ هذا التعامل قابل للصياغة الشكليّة، على صورة تغنينا عن هذه المصطلحات الوظائفية. نريد بتعبير آخر أن نبيّن أن احتمالات التشكّل البنيوي هي المكوّنة لهذه الوظائف، وليس التشكّل البنيوي شرطا لوظائف لها وجود مسبّق في النظام النحوي.

فالرأي السائد أنّ هذه الوظائف قارّة في النحو سابقة لتكوين الجمل، ورأينا أنّ القارّ هو التواجد وأنّ الاحتمالات الإعرابيّة الاشتقاقيّة عند تحقيق الدور التكراري الثاني لـ [فا] هي التي تكوّن الوظائف التصريفيّة، وتكوّن الاسترسال بينها كما هو الحال في الأمثلة : «جاء الرجل الأسدُ» «وجاء الرجل أسدا» حيث نجد ما بين البدل والنعت، وما بين التمييز والحال.

لنتصوّر احتمالات تعجيم الدورة الثانية لـ [فا] بالترتيب ابتداء من [إِ] :

أ) إذا عجّمنا [إِ] فإنّه لما كانت [إِ] ثانويّة فتعجيمها يقع بالمجموعة { أنّ، أن، إن، ما، لو} وينبغي تعجيم عنصر بعدها وبالأخصّ [فـ]، وفي هذه الحالة لا يكون النعت (نلاحظ هنا أنّ الذي ليست إنشائية)

ب)- إذا عجّمنا [∃] دون [إِ] فينبغي التصرّف بتعجيم ما يليها

جـ)- إذا عجّمنا [فـ] وجب تعجيم [فا].

في الحالتين الأخيرتين يمكن أن تتوفّر وظيفة النعت (لا يهمّنا الحال لأنّنا أهملنا قضيّة التعريف).

د) إذا عجّمنا [فا] فليس من اللازم تعجيم ما قبلها، ولا يكون النعت إلاّ إذا كانت [فا] تشترط [حـ حا]

نلاحظ عرضا أنّ تعجيم العامل يقتضي في العموم تعجيم المعمول اللازم كلّيّا أو جزئيّا، أمّا المعمول فيمكن أن نستغني عن تعجيم عامله إذا كان العامل شحنيّا ، وهذا تطبيقا لمبدإ اختزال الشحنة، والعامل.

كلّ تعجيم من هذه التعجيمات يكسب الدورة الثانية دلالة معيّنة. فالتعجيم لـ [إِ] إذا ألحق بتعجيم ما يليه يحدث انغلاقا في حيّز النصب

الداخلي، ويقرّب البنية من خصائص المعطوف، فلا تكون نعتا بل تكون عطفا أو بدلا.

وتعجيم [∃] و [ف] يحدث الاستئناف ما لم يتوفر التقارن الإحالي بالضمير، وهو المكوّن للنعت (يمكن تعجيمهما بالصفة حسب [حـ حَا ———> ∃ ففا].

وتعجيم [فا] وحدها ينتج غير النعت.

فمختلف مظاهر التعجيم تكوّن مسترسلا :

- بين الجملة والمفردة
- بين التصرّف والجمود
- بين الاستئناف والعطف
- وبين النعت والبدل والتوكيد والعطف والحال والتمييز.

يتكوّن المسترسل إذن حسب درجات التعجيم وحسب أنواع المشتقات المشارطة مقوليّا لدرجات التعجيم الإعرابي التصريفيّ.

§ 50 ـ العنصر الماهي في الدورة الثانية لـ [فا]

إذا افترضنا أنّ للاشتقاق عنصرا ماهيّا يقبل أن يقع في المجال [إ̄...فا] من البنية الثانية :

- فإنّ هذا العنصر في [إ̄] يأخذ القيمة [±] فيكون إنشاء إمكانيّا لا يثبت وليس هو غير الإثبات. وبما أن العنصر الماهيّ في افتراضنا لا يحمل دلالة تجاوز المحلّ، فإنّه لا يحمل دلالة حدث إنشائي بذاته، فلا يكون إخبارا ولا استفهاما، أي يعجم [∃] الإنشائية دون [ففا] الإنشائية.

- فإذا مرّ هذا العنصر بـ [∃] الإحاليّة فنفس الشيء، فهو لا يقول أوجد المضمون الإحالي أم لم يوجد. لكن حسب قواعد التعجيم الناصّة على أنّ الموجب لا يعجّم والنفي معجّم. قد يكون هذا العنصر في [∃] الإنشائية و [∃] الإحالية دالاّ على عدم إثبات المنعدم. لكنّه بمجرّد دلالته على عدم إثبات المنعدم يصبح مشترطا لإثبات الوجود وبهذه الصفة تبطل قيمة قاعدة التعجيم، لكون عدم الإثبات يؤدّي إلى الإمكان الذي أبطلته قاعدة التعجيم المحدثة لعدم الإثبات. فلا مفرّ إذن بهذا الدور من أن يحافظ العنصر الماهي على [±].

- فإذا مرّ هذا العنصر بـ [ف] فإنه يأخذ منها الحدثيّة المكوّنة لخصائص النعت ولا يضيف إلى ذلك شيئا،

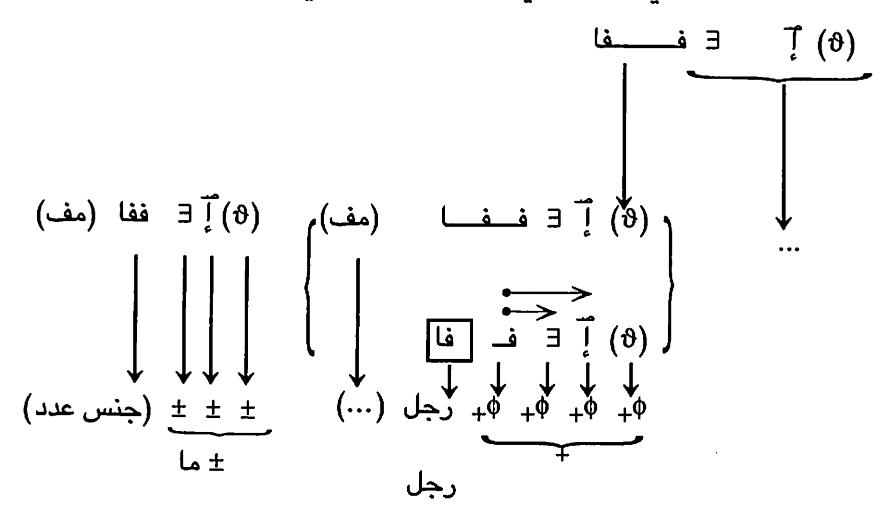
- أمّا في [فا] فإنه يأخذ الدلالة الحادثية ومقولتي الجنس والعدد في صورة عامّة غير معيّنة أي لا يعين المذكّر من المؤنّث ولا المفرد من الجمع.

ما يتجمع عن مروره هذا بمحلاّت الدورة الثانية لـ [فا] أنّه يجعل الدورة الثانية لا تدلّ إلاّ على : «إمكان إثبات شيء ممكن الوجود حدثيّ حادثيّ له دلالة جنس وعدد»

± أ ± ∃ ف فا

وإذن فهو لا يعيّن بالضبط وظيفة الدورة الثانية أهي إضافة أم نعت أم بدل أم حال أم تمييز. لكنّه بدخوله في علاقة مع العنصر السابق حسب التواجد [أ أ] يجعل السابق شبيها به لأنّه بالضبط يعاكس التكثّف الإيجابي الذي رأيناه بين المبتدإ والخبر، فهو يضعف إيجابية الشحنة [∃] التي قبله إنشاء وإحالة.

إذا افترضنا، اعتمادا على الفصل الماضي، ومقدّمة هذا الفصل ، أنّ [ما] مؤهّلة لهذه الحركة، فينبغي أن نجد في اللغة التركيب التالي :



وهو تركيب نجده في مثل «إذا جاءك رجل ما، كلمت رجلا ما...» فالملاحظ أنّك لم تثبت شيئا عن الرجل، ولم تعلن بوضوح أنّه موجود، ولم تسند إليه حدثا يعين على إدراكه، ولو لم يكن الرجل مذكّرا مفردا، لما دلّت الجملة على «شيء ما » من ذلك.

فالعنصر الماهيّ موجود، ويتحرّك دلاليّا في مسترسل هو ذاته مسترسل إعرابيّ عاملي تعيينيّ وظائفي.

والدليل على ذلك أنك إذا ألححت على مخاطبك أو ألحّ عليك أن تحدّد فأنت تقول: «مثلا كذا أو كذا» فتستعمل الإضافة والنعت والبدل والتمييز والحال بحسب السياق والمقام وتستعمل الجامد والمتصرّف، وتستعمل الجملة والمفردة، وقد تثبت وقد تنفي في كلّ ذلك.

قد يقول القائل قد تكون هذه المعاني معاني مفردة لا غير. ولا داعي لذلك. وهو

ردّ لا يقبل ، لأنّه لا وجود في [ما] لما يدلّ أنّها هذه أو بعض الأخريات، فدلالتها دلالة إعرابيّة خالصة.

وإذا ثبت أنّها دلالة إعرابية فلا بدّ لها من محلّ من المحلاّت، ولمّا كانت تدلّ على كلّ المعاني التي تكون في هذه المحلاّت فلا مهرب من اعتبارها تحقق هذه المحلاّت جميعا. ولا يمكنها أن تحقّقها وهي ثابتة غير متحرّكة، لأنّها لو كانت كذلك لما وجدناها أحيانا في محلّ الفاعل، وأحيانا في محلّ المفعول، كما بيّنا في الفصل الماضي.

§ 51 ـ حركة العنصر الماهي في البنية المجرّدة وثباته في الأبنية المنجزة

ليست [ما] التخصيصيّة المبهمة التي حلّلناها الآن سوى مثال فريد من حركة العنصر الماهيّ تمثّل استرسال الوظائف المكوّنة للدورة الثانية للمحلّ الاسميّ. ولا يمكن التقاط هذه الحركة إذا نظرنا في الأبنية المنجزة. فالبنية المنجزة ذات ظاهر مستقرّ ثابت، ولا تدرك الحركة الدلاليّة من خلالها إدراكا مباشرا.

إنّ الدلالة بنية نحويّة مجرّدة، ولذلك لا تدرك حركتها نحويّا إلاّ بالصعود إلى الدرجات التجريديّة العليا. فلو لم نحدّد لوظائف المجموعة { إضافة... عطف} بنية إعرابيّة موحّدة، ولو لم نجعلها وظائف خارجيّة داخل المحلاّت الداخليّة، ولو لم نربط بينها وبين الوظائف الخارجيّة التي تكون بالنسبة إلى البنية الأمّ، لما تمكّنا من ملاحظة حركة الاسترسال، ولا من ملاحظة حركة العنصر الماهيّ.

إنّ الأبنية المجرّدة أبنية تأليفيّة تعبّر عن مجموعات بنيويّة، كلّ عنصر من هذه المجموعة يمثّل جدولا تصريفيّا كما بيّنا، أي أنّه مجموعة في مجموعة.

إذا تصوّرنا البنية المجرّدة شريطا ، وتصوّرنا جدول الأبنية التي تكوّنه، أي تصريفاته، مجموعة من الصور المختلفة جزئيّا، فإنّ النظر في كلّ صورة على حدة نظر في رسوم ثابتة.

إذا تصوّرنا هذا الشريط يتحرّك، واللغة بتصريفات أبنيتها تتحرّك فعلا في الزمن، فإنّ الاختلافات الجزئيّة بين الصور تتضح لنا حركة حقيقيّة.

هكذا يجب علينا أن نتصوّر العنصر الماهيّ. إنّه نقطة مستقرّة في كلّ تصريفة، لكن إذا تحرّكت اللغة، وهي تتحرّك ، نراه في مختلف التصريفات كائنا يتحرّك من مكان إلى مكان، مصوّرا الحركة الدائريّة التي تميّز البنية النحويّة ودلالتها.

تتحرّك [ما] التخصيصيّة المبهمة التي درسناها في مجال من المحلاّت الشاغرة إلاّ من قيمتها الشحنيّة والمقوليّة. وهذه الحالة فريدة على ما نعلم. وفي غيرها من الحالات نجد البنية مملوءة العناصر. فهي تملأ على الأقلّ بعنصر واحد يدلّ ببنيته الإعرابيّة المحتملة على البقيّة. فلا يمكن للعنصر الماهيّ فيها إلاّ أن يكون محصورا في محلّ واحد أو في مجال محلّيّ ضيّق.

أغلب الحالات التي سنراها من هذا النوع.

IV/ 2.4 الاستدلال على التقاط العنصر الماهي للدلالة الشحنية والمقولية الدنيا بفضل تحركه في المحلاّت الداخلية والخارجية الناتجة عن الدور التكراري للبنية الإعرابية الأساسية، خاصّة في المجال العاملي [إ̄ ∃ ف]

§ 52 ـ أهميّة دراسة العنصر الماهيّ في المحلّين [إ̄ ∃] مهما كان موقعهما

درسنا العنصر الماهيّ في الفصل الماضي في مجال البنية [فا ←—— ϑ إ̄ ∃ ففا (مف)]. ونحاول أن ندرسه في هذا الفصل وما يليه في الحيّز [إ ∃] من البنية. وسبب جمعنا في فصل واحد بين المحلّ الإنشائي، والمحلّ الوجودي الإحاليّ، أنّ الأصل في المحلّ الإنشائي [إ̄ ←—— ∃ ففا] أن يتحقّق مختزلا في [∃] الإنشائيّة كلّما كان الإنشاء ذا حدث غير معيّن. ولمّا كان العنصر الماهيّ لا يحمل معلومات مسبّقة فوقوعه في [إ̄] مجرّد شحنة إنشائيّة لا تحمل مضمونا حدثيّا معيّنا، لأنّ المضمون الحدثي من خصائص الاشتقاق، والمحلّ لا يحمل مضمونا سوى [حـ] ، أي الحدثية المطلقة. فوقوع العنصر الماهي في المجال [إ̄ ∃] انما هو وقوع في دلالة شحنيّة [∃∃]. وتؤدّي هذه الحالة إلى اختلاط الوجود الإنشائي المعيّن للإثبات أو عدمه، وللإمكان والوجوب، بالوجود الإحاليّ. هذه الحالة تجعل التمييز بين عنصر ماهيّ يدلّ على الإنشاء، وعنصر ماهيّ يدلّ على الوجود الإحالي، تمييزا صعبا. وهذه الصعوبة تدفعنا إلى النظر في المسألة لاستخراج معلومات تؤيّد، أو تناقض، ما قرّرناه في شأن التشكّل البنيوي الدلالي.

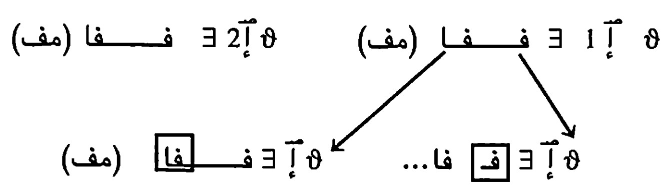
رأينا أنّ المحلّ الإنشائيّ قد يكون محلاّ رئيسيّا منبّرا {إ̄ 1] وقد يكون ثانويّا [إ̄2]، وقد يكون رأس بنية إعرابيّة محتملة في المحلّ الداخلي.

لكن مهما كان موضع البنية [ϑ إ̄ ∃ ففا(مف)] من التشكّل العامليّ العامّ، فهي في داخلها وفي ذاتها تكرّر خصائصها. لهذا السبب لا نميّز بين [إ̄ ∃] مهما كان موضعها. بل سننظر في خصائص العلاقة بين المحلّين سواء أكانا من البنية الأمّ، أم من دورتها الثانية، وسواء أكانا في دورة داخلية أولى، أم في دورة داخليّة ثانية. ولعدم التمييز فائدة منهجيّة ونظريّة قصدناها. وهي أننا نريد أن نبيّن في مرحلة أولى من نظرنا هذا، أنّ بنية الجملة الأصليّة [إ̄ 1..] وبنية الجملة الفرعيّة [إ̄2...] وبنية الفعل [إ̄ ...فـ...] وبنية الاسم [إ̄...فا...] أبنية لا تختلف في خصائصها المشتركة، وأنّ

اختلافها يرجع إلى السلّم الإعرابي الذي يكوّنه العمل بالتبير، والى الوسم اللفظي الذي يحدثه الاشتقاق فيها.

ولمّا كان العنصر الماهيّ يتميّز بأنّه محايد من حيث الوسم، فله مزيّة بيان لا تتوفّر في الأدوات الاشتقاقيّة. فهو أقدر على بيان استرسال الأبنية، وهو أقدر على بيان الحركة العامليّة من الداخل إلى الخارج.

إذا أخذنا مثلا التكرار الداخلي والتكرار الخارجي للبنية الأساسيّة، فإننا نلاحظ أنّ العلاقة بين الإنشاء الرئيسي والإنشاء الثانوي لا تختلف عن العلاقة بين إنشاء الفعل وإنشاء الاسم :



فالتشكّل الإعرابيّ الذي يسيّر التواجد المزدوج في المستوى الإعرابي المجرّد، ينبغي أن يكون هو نفسه المسيّر للتواجد المزدوج بين الفعل والفاعل في المستوى التصريفي المجرّد. وتحكّم الإنشاء الرئيسي في الإنشاء الثانويّ [إٓ1 إٓ2] ينبغي أن يكون هو نفسه التحكّم الذي لإنشاء الفعل في إنشاء الاسم.

وإذن إذا كان [إٓ2] في محلّ نصب خارجيّ يسعى إلى الاستئناف، فإنّ البنية المحتملة للفاعل، وإن كانت في محلّ رفع داخليّ في البنية الأمّ، فموضعها بالنسبة إلى بنية الفعل المحتملة موضع خارجيّ، وإذن فينبغي أن تكون ساعية إلى الخروج، أي إلى الاستئناف.

وإذا كان العنصر الماهي يأخذ قيمة المحلّ، وكان المحلّ الوجودي [إٓ] أو [∃] إمكانيًا في أصل البنية يتضمّن الوجوب، وإذا كان [إٓ2] محلّ [إنّ] ، فإنّ العنصر الماهي كما يأخذ من [إٓ2] قيمة [إن] [±] فإنّه يستطيع أن يأخذ من [إٓ] المسيّر لمحلّ الفاعل القيمة نفسها.

وإذا كان هذا، فمنطق النظام يقتضي أنّ [فا] يمكنه أن يدخل في علاقة مع [ف] تشبه علاقة الشرط [إن ج2] بـ [ج1]،أي يمكن للفاعل أن يكون في مثابة شرط لفعل واقع في مثابة جواب. وإذن فيمكن لبنية الشرط المقوليّة أن تحقّق توزيعها الشحني داخل بنية واحدة، أي داخل جملة بسيطة.

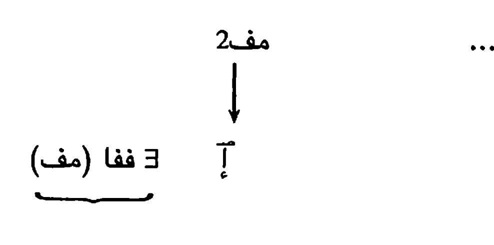
وإذا صحّ هذا الاستدلال فإنّ البنية الأمّ إذا لم يعجّم منها سوى المحلّ [فا]، فإنّها تكوّن جملة اسميّة، أي تكوّن مبتدأ يحمل دلالة الشرط. وهذا ما يتوفّر في [من...]. فتكتمل دائرة الاسترسال من الداخل إلى الخارج والعكس.

هذا ما يقتضيه منطق النظام، وإننا ننتظر من العنصر الماهيّ أن يثبت هذا. فإذا لاحظ القارئ في الصفحات المقبلة أنّنا كمن يقفز من موضوع إلى آخر، فعليه أن يعود إلى هذه الفقرة، ليتحقّق من أننا نتلمّس أدلّة اختباريّة على دور استرساليّ ركّزنا أسسه نظريّا منذ القسم الثاني واعتمادا على افتراضات افترضناها في القسم الأوّل.

§ 53 ـ دلالة [ما] على المصدريّة والزمان غير معيّنة في معجم الأدوات

انطلقنا في دراستنا للعنصر الماهي من البنية [ما {يفعل} {يفعلْ}]. وتمثّل إحدى حالتي [ما] تحقّقها في المحلّ [إ2]. ينبغي أن نبيّن هنا أنّ [ما] المصدريّة عنصر ماهيّ. لبيان هذا يجب أن نثبت أنّها لا تضيف شيئا إلى دلالة المحلّ الذي وقعت فيه. تعتبر [ما] هذه في التراث النحوي : أ) مصدريّة ب) زمانيّة جـ) دالّة على الدوام د) دالة على الوجوب أو الإمكان.

تتكوّن [ما {يفعلْ، فعل}] حسب نظامنا من دور تكراري خارجيّ للبنية الأمّ، يقع بعد [مف]. فموضعها إذن موضع محلّ نصب خارجيّ لأحد العوامل الموجودة في البنية الأمّ :



ما {فعلت، تفعلْ..}

فهي تأخذ إذن من (مف2) الدلالة الحادثيّة . وحسب ما رأينا في القسم الثاني، يعبّر النظام عن الحادث بطرق مختلفة من التنبير. فلا يمكن لـ [ما] إذن إلاّ أن تكون رأس إنشاء اسميّ. لكنّها في ذاتها لا تكون اسما، لأنّ المحلّ [إ] لا يحتوي على ماهيّة الاسم [جنس، عدد] ولا وجود لضمير عائد يفرغ دلالته الماهية فيها عن طريق التقارن الإحاليّ.

يمكننا أن نتصوّر حالة فيها [∃ ف] شاغرين . لو كانت [ما] لا تحتوي بعدها إلاّ على اسم فحسب علاقة التخصيص:

ما ϕ ϕ اسم

يمكن أن تتمحّض للاسميّة على صورة شبيهة بما يقع بالضمير العائد. إلاّ أنّ حركة التخصيص تأتيها من العاملين اللذين بعدها [∃ ف]، وهما عاملان تسيطر عليهما الحدثية.

ينجرّ عن هذا أنها تأخذ الحادثيّة من الموضع [مف2] ، والحدثيّة من حركة تخصيص حيّز الرفع (والنصب) لها. فهي إذن حدثيّة بحكم كونها إنشاء إضافة إلى التخصيص، وهي رأس إنشاء اسميّ دون أن تكون اسما. فقيمة الحدثية فيها، أقوى من قيمة الحادثيّة. هذا ما يقتضيه موقعها. فلها إذن خاصية [حَ $\frac{\phi}{\text{حا}}$] وهي خاصية المصدر. فمصدريتها متأتية من المحلّ لا من الاشتقاق.

من الطبيعي بعد هذا أن تأخذ الدلالة الزّمانيّة من الحدثيّة الفعليّة وأن تكون دلالتها على الدوام دلالة المصدر على إطلاق الزمان. أمّا دلالتها على الوجوب أو الإمكان، فهي دلالة شحنيّة محلّيّة تحوّر بحسب معمولها الفعليّ بعدها.

بهذا يتحقّق أنّها عنصر ماهيّ في هذا المحلّ ، و أنّه من الخطإ أن نعتبر أن الاشتقاق هو الذي يعيّن مسبّقا مصدريّة [ما] وزمانيتها. فلا يصحّ أن نعتبر [ما] عنصرا معجميّا محدّد المعالم في قائمة الأدوات النحويّة.

§ 54 ـ القضايا التي يطرحها العنصر الماهيّ في [إ̄ 1]

لنفترض أنّ العنصر الماهيّ [ما] لم يقع في [إ̄2] بل وقع في [إ̄1]. إذن يخسر بعدم وقوعه في [مف2] الدلالة الحادثيّة ، والدلالة المصدريّة المنجرّتين عن هذه الوظيفة الخارجيّة . لكنّ وقوعه في المحلّ الإنشائي الرئيسي يستلزم :

– أن تكون حرفيّة،
– أن تتضمّن دلالة حدثيّة أقوى تخوّل لشحنتها أن تمدّ من عملها بفضل [ف] الإنشائيّة كما بيّنّا عند دراسة العمل،
– أن يكون لمعمولها دور في تعيين دلالتها الحدثيّة، ما دامت هي عنصرا ماهيّا لا يضيف إلى المحلّ دلالة خصوصيّة.

لنحاول تفهّم النقطة الأخيرة بالنظر في [قد]. و[أ] الاستفهام.

إ̄ (مف)

(1) ∃ ففا   ∃ ففا (مف)

قد [ϕ]   ϕ+ خرج زيد

(2) ∃ ففا   ∃ ففا (مف)

أ   ϕ+ خرج زيد

تعجّم [قد] الشحنة الموجبة من الإنشاء، فتحدث التأكيد، ولكنّها لا تضيف إلى الحدث الانشائي خصوصيّة دلاليّة. فما يقال من تقريبها زمان الفعل من الحال (الحاضر) انما هو ناتج عن كون الحاضر يتعيّن بالإنشاء مطلقا. فلا يكون مفعولها الاحالي بحركته [ـ] سوى تخصيص لمضمون الشحنة المؤكّدة.

وليس كذلك همزة الاستفهام. فهي لا تؤكّد عدم الإثبات كما هي الحال في لام الأمر :

أَ	(مف)
ϕ -	أُخرجْ
لـ	تخرجْ

بل تضيف إلى السلب الإنشائي دلالة حدثيّة خصوصيّة هي «طلب الإثبات» المولّدة في الإنجاز البلاغي التخاطبي لـ «طلب الإخبار» أو لغيره مما تهتمّ به البلاغة. وإذن فحركة عمل الهمزة [↓] تفرغ السلب في معمول الهمزة ، فتجعله غير مثبت في شحنته الوجوديّة، فإذا كانت الإحالة موجبة تضمّنت السلب، والعكس [{ $\mp$ } ← [$\mp$]]. فعمل الهمزة يشبه جزئيّا التوزيع الشحنيّ الذي للشرط. أمّا معمول الهمزة، فبحركته التخصيصيّة [ـ] يكسب اللاإثبات الطلبي مضمونا إحاليّا.

لنعد الآن إلى العنصر الماهيّ.

ما دام هذا العنصر مفرغا من الإحالة إلى دلالة مقوليّة ثريّة كالطلب، فينبغي أن يكون في المحلّ [أَ 1] مجرّد تأكيد للإثبات، أو لعدم الإثبات. أي أن يكون كـ [قد] ولام الأمر. وسنبيّن في القسم الأخير أنّ دلالة الطلب غير متأتّية من لام الأمر. وعلى كلّ ، نلاحظ في المثال الماضي أنّ الجزم الذي تقوم عليه صيغة الأمر لا تستلزم أداة أمر. وهذا يدلّ على أنّ اللام لا تضيف شيئا.

إن كان هذا فتعريف العنصر الماهيّ ينطبق جزئيّا على [قد] ولام الأمر. فهما لا يضيفان شيئا إلى الدلالة المحلّيّة. لكن ينقصهما شيء، وهو أنهما محدّدان في الدّلالة المحلّيّة. فالمحلّ [∃] من [أَ 1] يتضمّن السلب والإيجاب. والعنصر الماهي يحافظ على الإمكانين. فينبغي أن يكون العنصر الماهيّ إمّا إمكانيا، وإمّا وجوبيّا بتأثير مباشر من قاعدتي تعجيم الشحنة : قاعدة لزوم تعجيم السلب ، وانقلاب تعجيم الإيجاب تأكيدا. هذا الأمر متوفّر إلى حدّ ما في [قد] ولام الأمر. ما دامت [قد] مع المضارع سلبيّة، وما دامت اللام مع المرفوع تأكيد إثبات. إلاّ أنّهما لا يكونان في المحلّ الإنشائي الثانوي. وما نحتاج إليه، لبيان الاسترسال البنيويّ هو العنصر الماهيّ الصّالح لكلّ محلّ مهما كان.

ما نرتقبه إذن، أنّه ما دمنا قد افترضنا أنّ [ما] هي الممثّل الرئيسي للعنصر الماهيّ، فينبغي أن تقع [ما] في موضع [قد] و [لـ] ، وإلاّ فعلينا أن نقرّ أنّ نظام الوسم اللفظي لم ينجز هذا الإمكان الذي يستلزمه منطق النظام.

إذا وضعنا [ما] في موضع [قد] أو الهمزة، فإننا نتحصّل على جملتين إحداهما جائزة في بعض اللهجات (ما تخرج، بمعنى ألحّ عليك بالخروج في بعض لهجات الشرق) والأخرى غير جائزة في المعنى الذي نريد («ما خرج زيد» نفي وليست إنشاء).

لكنّنا أدرجنا في شروط وقوع العنصر الماهي في [إ 1] أن تكون له دلالة حدثيّة قويّة، وهي النقطة الثانية (انظر أوّل الفقرة). فلماذا أدرجنا هذا الشرط ؟.

أدرجنا هذا الشرط اعتمادا على ملاحظة لاحظناها في دراسة [إنّ، أنّ] ودراسة مدى العامل وقوّته. ومفاد هذه الملاحظة أنّ العامل الرئيسي أقوى مدى من العامل الثانويّ [إ 1 > إ2].

ينجرّ عن هذه القاعدة أنّه إذا كان لنا عنصر إنشائيّ [س] قابل لأن يكون في [إ 1] أو في [إ2] فإنه بمقتضى سيطرة البنية المجرّدة على البنية المنجزة ينبغي أن نجد [س1 > س2]، أي أن يضعف هذا العنصر في المحلّ الثانويّ، ويقوى في المحلّ الرئيسي. ولنا في الوسم اللفظي حالات كثيرة تؤكّد هذه القاعدة.

أ – إذا صحّ أن الفتحة والكسرة في المجموعة {(إنّ، أنّ) (إن، أن)} علامة على الدور الخارجي (كسرة) والدور الداخلي (فتحة) كما بيّنّا ، فإنّهما علامتان على [إ1] و [إ2] وليستا تمييزا عن فرق جذري بين مكوّني كلّ زوج من الزوجين. وإذا كان هذا فـ [أنّ] أخت [إنّ] في وسم إيجاب الإثبات. لكنّنا نلاحظ أنّ [إنّ > أنّ] في دلالة التأكيد، وإن كانتا خاضعتين لقاعدة واحدة وهي أنّ تعجيم الإيجاب تأكيد.

ب – إذا حوّلنا همزة الاستفهام من [إ 1] إلى [إ 2] فإنها تخسر دلالة الطلب، وذلك رغم محافظتها على التوزيع الشحنيّ الذي ذكرناه في هذه الفقرة نفسها، وإنّ خسرانها للطلب مع المحافظة على التوزيع الشحنيّ نفسه هو الذي يجعلها في معنى [إن]. وذلك مادامت الهمزة ضديد [إنّ] في المحلّ [إ 1] وما دامت [إن] ضديد [إنّ] في المحلّ [إ2]. فمن المعقول والطبيعيّ أن تحافظ الهمزة على مخالفتها لـ [إنّ] عند التحوّل إلى [إ2] فتكون بذلك أخت [إن] :

إ̄ 1 < إ̄2

[إنّ + < إنْ±
إنّ + ≠ إنْ ±]

=

[أ ± = إنْ ±
أ ± < إنْ ±]

[إنّ + < أ ±
إنّ + ≠ أ ±]

[أ ± < أ ± = إنْ]

1) أخرج زيد أم لم يخرج ≠ خرج زيد ولم يخرج
2) لا أبالي أخرج زيد أم لم يخرج = إن خرج و إن لم يخرج

جـ - يمكن أن نلاحظ القاعدة [إ̄ 1 > إ̄2] على صورة عكسيّة في [لو] إذا كانت الهمزة شرطيّة في [إ̄2] طلبيّة في [إ̄ 1] ، فتحويل [لو] إلى [إ̄1'] يجعلها طلبيّة :

3) لو اجتهدت لنجحت (كنت تنجح لو اجتهدت)
4) لو اجتهدت قليلا

(نلاحظ عرضا أنّ تقدير الجواب يقضي على الالتماس ولا يجوز بلاغيّا. وما نضيفه إلى البلاغيين هو « وذلك لأنّه لا يجوز في النحو أن يكون الشرط معنى [إ'1]» لاختلاف [إ̄ 1] عن [إ̄2])

فمن الطبيعيّ إذن أن نفكّر في أنّ تحوّل العنصر الماهيّ من [إ̄2] إلى [إ̄ 1] يقتضي أن تقوى دلالته الحدثيّة.

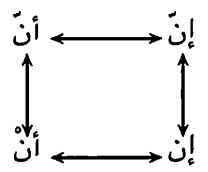
لكن لمّا قرّرنا أنّ العنصر الماهيّ لا يحقّ له أن يأتي بدلالة خارجة عن المحلّ، فليس له إلاّ أن يكون تأكيديّا كـ {إنّ، قد، لـ} . وفي هذه الحالة لا توجد ضرورة ملحّة لوجوده في اللفظ.

§ 55 ـ علاقة العنصر الماهيّ بالمجموعة [ء ...ن]

يقلقنا جدّا ألاّ نجد لـ [ما] التي في [إ̄ 2] نظيرا في [إ̄ 1]. وذلك لسببين :

أ – أنّنا نحتاج إلى دليل قويّ يثبت أنّ البنية الأمّ، ومعمولها الخارجيّ ومعمولاتها الداخليّة، كلّها تخضع لخصائص واحدة، تجعلها تكرارا لبنية واحدة تسعى من الداخل في دورانها إلى الخارج سعيا يعكس ويحافظ في الآن نفسه على الحركة المولّدة [∃ ⟵ حـ ⟵ حا]،

ب – أنّنا قد بيّنّا تكامل العلاقات بين [إنّ، إنْ، أنْ، أنّ] ونذكّر به :

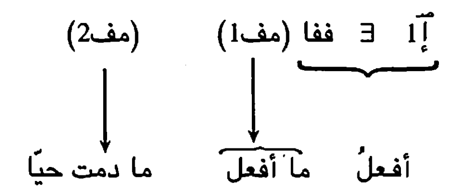


وعلى أساس هذا التكامل اقترحنا العنصر [ء ..... ن] ، هذا العنصر المجرّد مهيّأ لأن يكون عنصرا ماهيّا. وسنؤكّد ذلك في أثناء البحث (خاصّة بعد دراسة الجزم في القسم الخامس).

وما يقلقنا بالضبط هنا أنّ [ما]تدخل في علاقة مباشرة بين [إن] و [أن] :

إن ⟷ ما ⟷ [أن]

فإذا كانت [إن] للإنشاء الثانويّ الخارجيّ، و [أن] للإنشاء الثانويّ الداخليّ، فـ [ما] تحقّق الانشاءين :



فمن الواضح جدّا أنّ [ما] لا تحقّق الاسترسال بين الداخل والخارج على صورة مستقلّة ، بل تحقّقه بتحقيق استرسال مباشر بين عنصرين من مجموعة [ء ...ن]. وإذا لم يتحقّق أنّها تربط بين [إنّ] و [إن] على الأقلّ فإنّها تصبح عنصرا شاذا في نظام العلاقات الشحنيّة العامليّة.

هذا الوضع يدفعنا إلى التخلّي عن الاستدلال الافتراضي، وقتيّا، واستعراض جميع الحالات التي تكون فيها [ما] في صدر الكلام .

§ 56 ـ تأهّل [ما] التعجّبيّة لتمثيل العنصر الماهيّ في [إٓ 1]

ينبغي أن نجد في العربيّة حالة لـ [ما] :

أ – لا تدلّ فيها على النفي،

ب – ولا تشتمل على تقارن إحاليّ ضميري يستلزم أن تكون [ما] اسميّة.

الحالة الوحيدة المتوفّرة هي حالة [ما] التعجّبيّة. فقد اعتبرت [ما] التعجّبيّة عند النحاة باستثناء الأخفش نكرة تامّة، غير موصوفة. وأدرجت في الأسماء المجرّدة عن معنى الحرف (المغني، 328 – 329) لكونها تشتمل على دلالة متأتية لها من خبرها المشتمل على ضمير عائد عليها. فهي عندهم بمثابة «شيء أعجب كذا». وهذا يعني أنّه يكفي أن ينكر المخالف أنّ ما بعدها فعل مستتر فيه ضمير الغائب، حتّى تسقط اسميتها. وهذا ما اقترب منه الكوفيون، حسب ما نقدّر ، وإن كان نصّ المسألة الخلافيّة قد ركّز على [أفعل] دون [ما] (الإنصاف، المسألة الخامسة عشرة). والسبب الذي جعل الكوفيين لا يصلون إلى إنكار اسميّة [ما] رغم إنكارهم لفعليّة [أفعل] أنّهم كالبصريين لايرون وجها لالتقاء الحرف بالاسم في جملة واحدة، دون تأويل المركّب جملة اسميّة أو فعليّة. فإنكار فعليّة [أفعل] عندهم تؤدّي في منطقهم إلى أن تكون طرف إسناد اسميّ. ولهذه المسألة جوانب كثيرة ضمّ بعضها كتاب الإنصاف، وبعضها يجاوز هذا النصّ ولا يدرك إلاّ بعرض جوانب من النظريّة التراثيّة يطول عرضها.

ما يهمّنا في التركيب [ما أفعل الشيء] أنّه يحدث قضايا نظريّة اقترحت لها حلول لم ترض النحاة المحقّقين في جميع العصور إلى وقتنا الحاضر. حقّا أنّ المتأخّرين اعتنقوا مذهب الخليل وسيبويه، ولكنّهم فعلوا ذلك على مضض. فليس من خصائص المبتدإ أن يكون في قيمة «شيء»أي أن يكون أضعف من النكرة مغرقا في الإبهام، وليس من خصائص الفعل أن يصغّر وألاّ يصرّف ، ثم إن الشبه بين التّعجّب والتفضيل كبير جدّا (انظر حرج المتأخّرين في شرح الكافية، IV / ص 227 فما بعدها وشرح المفصّل VII / 142 وما بعدها، ومحاولته إكساب [ما] وما يليها معنى الجملة المنفيّة).

§ 57 ـ خضوع [أفعل] للبنية [حـَ حـَا ⟵ ففا]

لنفترض أنّ [أفعل] في التفضيل والتعجّب اشتقاق واحد لكونهما على صيغة واحدة، ويدلاّن معا على مقولة «الجعل» الثريّة. إذا كان هذا فينبغي أن نحدّد بنيتها المقوليّة.

إذا اعتبرنا صلتها باسم الفاعل، فهي اسميّة وإذن ينبغي أن تكون منبّرة الحادث [حـ حـَا] إلاّ أنّها ليست اسم فاعل، ولا تكون في معنى اسم المفعول. وإذا اعتبرنا صلتها بالفعل لكونها على وزنه ومعنى زيادته الجعليّة ، فينبغي أن تكون [حـَ حا] ، إلاّ أنّها ليست فعلا، ولو كانت كذلك لصرفت كـ {أكرم} المتّصلة بـ {كرُم} والواضح أنّك إذا قلت :

1) أكرم زيد عمرا على خلاف بشر

2) فزيد أكرمُ من بشر

3) فما أكرمه

فالثانية والثالثة أقرب بعضا إلى بعض منهما إلى الأولى. ولا يمكن لهاتين الصيغتين أن تكونا من الشكل [حـ $\frac{\phi}{\text{حا}}$] إذ ليستا على خصائص المصدر، ولا تكونان على الشكل [$\frac{\phi}{\text{حـ}}$ حا] إذ لا تتصفان بما يتّصف به اسم الجنس. وكذلك لا تكونان على الشكل [$\frac{\phi}{\text{حـ حا}}$] إذ ليس لهما معاني الحروف ووظيفتها.

لنلخّص القضيّة حتّى نرى أنّ الحلّ الذي نقترحه هو منطق النظام.

أ – لا يمكن أن نحدّد بنية [أفعل] مقوليّا إلاّ في إطار [∃ ححا]،

ب – ينبغي أن يقع هذا في إطار [ححا] الإحاليّة ، وفي مستوى اشتقاق اسم الفاعل والصفة المشبّهة واسم المفعول ، فلا يمكن البحث عن دورة ثانويّة لـ [∃ ححا] كما سنفعل في اشتقاق الظروف (التي نربطها بـ (مفـ2)) أو في اشتقاق حروف الجرّ.

جـ – لا يمكننا أن نبحث عن اشتقاق [أفعل] في الدلالة الشحنيّة [∃] لأنّها أثرى من أن تكون ذات دلالة شحنيّة فقيرة، ثمّ إنّها لو كانت شحنيّة لكانت لفقرها أساسيّة في النظام النحوي، والحال أنّها ثانويّة في تكوين أصناف الأبنية الواسمة لمراحل الاسترسال الإعرابيّ.

اعتمادا على هذا ننظر في إمكان الاشتقاق من [ححا]، إذا تذكّرنا أن نظام الاشتقاق يقوم على عمليتين : عمليّة التنبير وعمليّة اختزال أحد العنصرين بالتضمين ، فالاحتمالات الرياضيّة للاشتقاق هي التالية لا غير :

أ) حالات عدم اختزال الحادث أو الحدث :

1) حـَ حا 2) حـ حَا 3) حـَ حَا 4) ححا

ب) حالات اختزالهما معا وهي أربع أيضا. ولا تهمّنا لأنّها خاصّة بالإنشاء، لكون الاختزال الشامل يؤدّي إلى [∃]، الإنشائية أو الإحاليّة الممكن أن تتزحلق إلى الإنشاء.

جـ) حالات اختزال [حا] وهي أربع، وتكوّن دلالة المصدر أو دلالات قريبة منها لا نظنّ أنّ العربيّة قد استغلّتها في الاشتقاق وإن كنّا نتوقّع أنّها استغلّتها نسبيّا في الإنجاز. فالحالة [حـ $\frac{\phi}{\text{حا}}$] مثلاً تكوّن مصدرا أقرب إلى الاسميّة من مصدرنا.

د) حالات اختزال [حـ] لاتهمّنا لأنّ الصيغة التي نبحث فيها بعيدة عن دلالة اسم الجنس.

إذن ما تهمّنا هي الحالات الأولى. من هذه الحالات نحذف بنية الفعل وبنية اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبّهة. تبقى الحالتان [حَحَا] و [ححا] . ولا يوجد بين الحالتين فرق جذريّ، ما دام التنبير موجّها لإحداث التمييز ولتغليب الحدثيّة على الحادثيّة أو العكس.

النتيجة أنّ منطق النظام يقتضي أحد الأمرين : إمّا أن تكون [أفعل] مشتقّة من درجة تنبيريّة واحدة لحدث الحادث، وإمّا أن تكون النظريّة التي اقترحناها غالطة.

من غير شكّ، نفضّل الإمكان الأوّل :

1) لأنه يبرّر أن تكون [أفعلَ] قضيّة خلافيّة في كلّ نظريّة تؤمن بأنّ أقسام الكلام اللفظيّة أصناف حقيقيّة لا تقبل التقاطع،

2) لأنّه يدعّم نظرية التشارط والاسترسال بين الأبنية، ببيان أنّ درجات الفعليّة والاسميّة بين اسم الجنس والمصدر واسم الفاعل، تطلب مراحل انتقاليّة فيها يمكن تصوّر أبنية وسطى لا تميل إلى هذا الجانب أو ذاك.

3) لأنّه يدعّم نظريتنا في الاشتقاق بصورة مباشرة، ما دمنا قد بيّنّا المنطق الذي يستوجب أن تكون [أفعل] [حَ حَا] أو [ححا]

4) لأنّ التشارط الاشتقاقي الإعرابي يدعّم ذلك :

أ- فلاسم التفضيل حالات من إعرابه إعراب الفعل، وحالات من إعرابه إعراب الاسم

ب - ثمّ إنّه وهذا الأهمّ ، هو الصيغة الاشتقاقيّة الوحيدة التي لا تقبل أن تعوّض بالجملة :

(1) أعجبني خروج زيد ← أنهّ خرج

(2) هذا ضارب زيد ← الذي ضربه.

(3) هذا جميل الوجه ← الذي جمل وجهه

(5) هذا مجروح اليد ← الذي جرحت يده

(6) هذا أفضلُ الناس ← * الذي أفضلَ الناسَ

*الذي فضل الناسَ (؟)

(7) ما أفضل زيدا ← * ما يُفضلُ زيدا ،

فكلّ محاولة لتعويض دلالة هذه الصيغة تستدعي زيادة عناصر معجميّة من صنف «جاوز الناس بفضله». فلا وجود إذن لعلاقة تشارطيّة مباشرة بين البنية الاشتقاقيّة والبنية الإعرابيّة. كيف نفسّر هذه الظاهرة ؟

إذا نظرنا في الفعل فاشتقاقه يستعمل نفس التنبير المكوّن للبنية الإعرابيّة كما بيّنّا في القسم الثاني، فمشارطة الفعل للجملة مباشر (وهذا هو الذي أدّى بالنحاة في جميع العصور إلى عدم التمييز بين الفعل الاشتقاقي والوظيفة الفعليّة المحلّيّة).

أمّا المصدر واسم الفاعل والمفعول، وغيرها، فتقوم على اشتقاق «الاسميّة» من [حا] ثم تنويع الاسميّة بحسب التنبير والاختزال. ولقد حلّلنا ذلك في القسم الثالث خاصّة عند دراسة البنية الإعرابيّة المحتملة. ولمّا كان اشتقاق الاسميّة يشارط اشتقاق الفعليّة كان من اللازم للنظام أن يحافظ على العلاقة [حـ ⟵⟶ حا] التي لا تكتمل إلاّ في الجملة.

ونلاحظ هنا عرضا أنّ تنبير الحدث [حَـ حا] في الإعراب هو الذي يكوّن حركة العمل [فـــــفا]، أمّا التخصيص فيقوم على حركة معاكسة [فــــفا] فمن حيث التخصيص اذن العنصر الحادثي هو المنبّر. ولكنّنا أهملنا هذه النقطة لأنّ العمل هو الذي يكوّن البنية أمّا التخصيص فيغلقها كما بيّنّا.

أمّا صيغة [أفعل] فوسطيّة إذ هي قائمة على قسم يجمع مباشرة بين الاسميّة والفعليّة. نوضّح هذا بالمقارنة باسم الفاعل :

المقولة		اشتقاق الاسمية أو الفعلية		اشتقاق الصيغة
ححا	⟵	حـا	⟵	ححَا
		(اسمية اسم الفاعل)		(اسم فاعل)
ححا	⟵	حـ	⟵	حَحا
		(فعلية الفعل)		(الفعل)
ححا	⟵	ححا	⟵	حَـحَا
		(اسمية وفعلية)		التفضيل
		[أفعل]		التعجّب

السطر الأوّل يمثّل اشتقاق الاسميّة المكوّنة لاسم الفاعل وما يشبهه. والثاني لاشتقاق الفعل اعتمادا على اشتقاق الفعليّة. أمّا الثالث فيبيّن أن اشتقاق اسم

التفضيل والتعجّب قائم على اشتقاق الاسميّة والفعليّة معا لتكوين صيغة واحدة تمثّل اشتقاقيّا كلّ البنية الحدثيّة.

فلا داعي إذن إلى التشارط الاشتقاقي الإعرابي للمحافظة على البنية المقوليّة ، ما دام الاشتقاق يحافظ على البنية محافظة الإعراب. لذلك لا يمكن تحويل [أفعل] إذا وقعت في محلّ اسميّ إلى إسناد، لأنّها في ذاتها مختزل اشتقاقيّ للإسناد.

يقتضي هذا التحليل أنّ البنية الإعرابيّة المحتملة لـ [أفعل] كما يشترطها الاشتقاق هي :

أفعل
حـحا ← إٓ ∃ [فـفا] (مف)

§ 58 ـ البنية ... [ففا] ... في المحلّين [فـ] أو [فا]

فإذا ملأت هذه الصيغة محلاّ اسميّا من بنية مجرّدة فهي تكون على المنوال التالي :

ϑ إٓ ∃ فـ ↓ فا ↓ (مف)
.... [ف] ... إٓ ∃ [فـفا] (مف)
جاء ↑ الأفضل ↑

وإذا وقعت في محلّ فعليّ فهي على الشكل التالي :

ϑ إٓ ∃ فـ ↓ فا ↓ (مف) ↓
إٓ ∃ [فـفا] ϕ ...
أفضلَ

ونلاحظ هنا أمرين :

1) أنّ [أفعل] في ذاتها لا تحدث مشكلة. فهي في المحلّ الاسمي، كاسم الفاعل، تتضمّن إسنادا في دلالتها المقولية الاشتقاقيّة دون أن تحتاج إلى عنصر يعيّن ماهية [فا] من البنية المجرّدة لأنها هي نفسها [فا]. فلا تحتاج إلاّ إلى ما يعيّن الموصوف ككل صفة، أي تحتاج إلى دورة قبلها محذوفة في الوسم اللفظي.

وهي في المحلّ الفعلي لا تحدث مشكلة في ذاتها، فهي في بنيتها الإعرابيّة المحتملة تملأ [ففا] كما تملؤها [خرجَ] فالفتحة التي في آخرها علامة صرفيّة على الإسناد.

2) المشكلة مطروحة في مستوى [فا] من البنية المجرّدة. فالنظام الإعرابي لا يقبل في المستوى التصريفي عدم تعيين ماهية [فا] جنسا وعددا في المستوى التصريفي المجرّد، ومقاميًا في المستوى المعجّم.

لكن إذا قلت « أخرج أحد زيدا » فـ «جعْل الخروج» له محدث في المقام يمكنه أن يعبّر عن حادث الحدث. أمّا إذا قلت «زيد هو الأفضل» فزيد صدر منه الفضل، ولم يصدر منه التفضيل. وإنما التفضيل صادر عن المتكلّم، أو فلنقل مجرّدا إنه صادر عن الواضع.

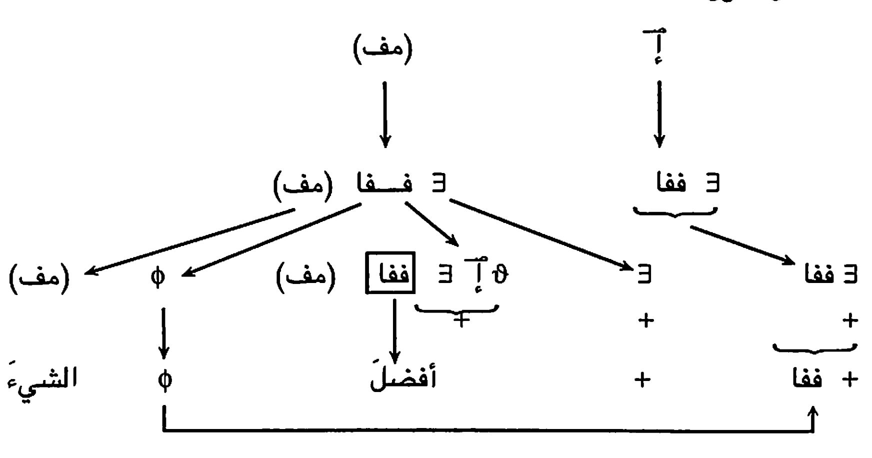
فلا يمكن لـ [فا] إذن إلاّ أن يكون المتكلّم. فإذا عجّمنا [فا] بضمير [تُ] فقد صار المتكلّم مقاميًا، لا واضعا إنشائيا، وصارت « أكرمتُ» لا تدلّ إلاّ على الخبر الذي في معنى « جعلته كريما » أو «وجدته كريما » . وفي هذه الحالة تصير [أفعل] من البنية [حـَ حا ——← θ أ̄ ∃ [ف] فا (مف)]. فلا سبيل إلى المحافظة على دلالتها الإنشائيّة ودلالتها الفعلية الفاعليّة في الآن نفسه إلاّ بترك المحلّ [فا] شاغرا.

هذه القضيّة لا تطرح في اسم المبالغة، و إن كان هو أيضا إنشائيًا، لأنّه من جنس [حـ حَا]. فهو كاسم الفاعل لا يخالفه إلاّ في الشحنة الإنشائية الموجودة في بنيته الإعرابيّة المحتملة.

أمّا [أفعل] فوجوب ترك المحلّ شاغرا يستوجب تقارنا إحاليًا شبيها بما يقع في الحالة [دخل زيد وخرج φ]، أو يستوجب أن تكون [فا] في المجال الإنشائي من البنية لأنّ المجال الانشائي هو الوحيد الذي يستوجب في الإعراب انخزال [فا] في [ف].

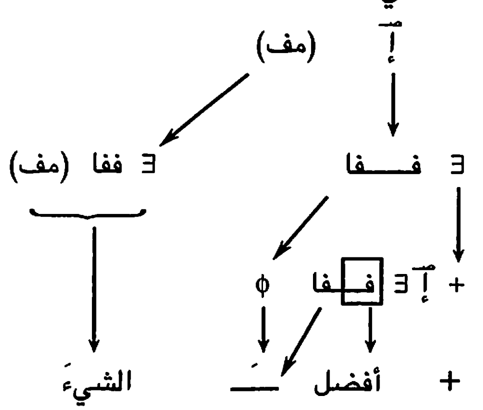
اعتمادا على هذا تستوجب [أفعل] في المحلّ الفعلي إحدى البنيتين التاليتين :

الحل الأوّل :



أي أنّ المحلّ الشاغر يملأ بالتقارن الإحالي بين [فا] الإحالية و[فا] الإنشائية.

الحلّ الثاني :

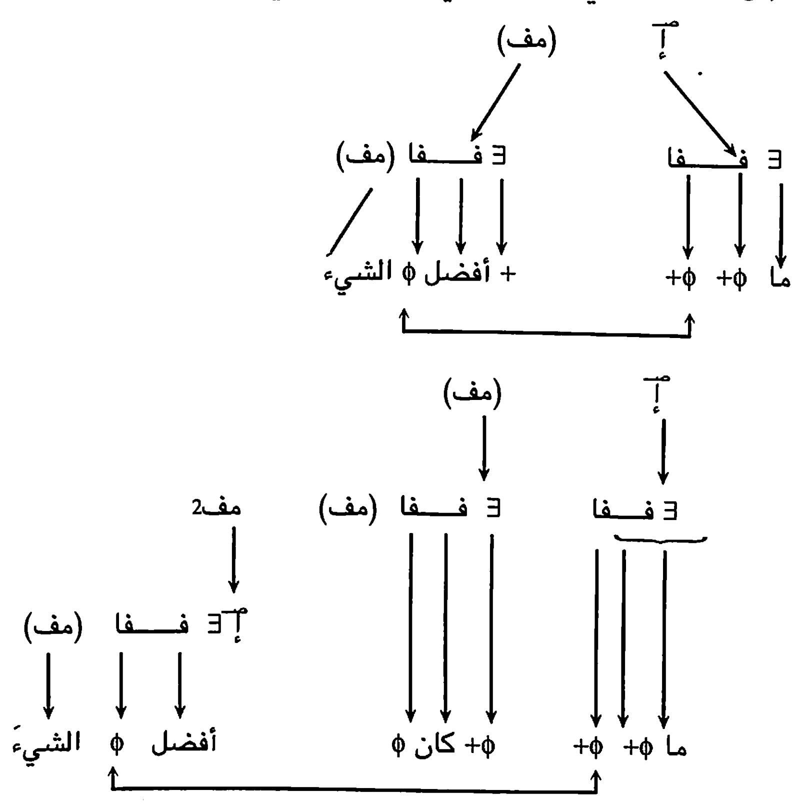


فتكون الصيغة كلّها في المحلّ الإنشائي، وتكون «الشيء» منصوبها الإحاليّ.

يتميّز الحلّ الأوّل بأنّه يحافظ على العلاقة بين البنية ودلالتها فهو يحافظ على خاصية [أفعل] وعلى عدم طلبها للفاعل وعلى كون الدلالة تقتضي أن يكون المحدث للتفضيل هو الواضع.

وللحلّ الثاني الميزات نفسها. بل يؤكّد الإنشائيّة أكثر . إلاّ أنه يخون مبدأ سرنا عليه إلى الآن، وهو أنّ معمول الإنشاء يكون عنصرا إحاليا معجميّا فعليّا أو اسميّا، أمّا الإنشاء نفسه فأصله أن يكون شحنة غير موسومة، أو أن يوسم بالحرف لعدم وجود الإحالة المقاميّة في الحرف (معناه في غيره لا في نفسه).

لذا نفضّل الحلّ الأوّل . ولا يبقى لنا لإتمامه سوى تعجيم الإنشاء بـ [ما] دون الحاجة إلى أن ندخلها في تقارن إحالي ضميري مقاميّ :



نلاحظ في الشكل الثاني أن العلاقة بين { ما أفعل} و {ما كان أفعل} كالعلاقة بين {خرج} و { كان خرج}. لا فرق بينهما إلاّ في أن الفعل فاعله مستتر عائد على فاعل إحاليّ، و [أفعل] فاعلها مستتر عائد على الواضع. ونؤكّد أنّه لا يعود على المتكلّم لأنّ المتكلّم إحاليّ وضميره [تُ].

إنّ التحليل الذي قدّمناه يوافق الحدس اللغويّ الذي للمتكلّمين. والحدس اللغويّ دلاليّ قبل كلّ شيء. فالمستعمل يتعامل مع المعاني بوساطة اللفظ، ولا يتعامل مع اللفظ إلاّ في مقامات محدودة (في الشعر مثلا) ولقد لاحظنا في نشاطنا التربويّ أنّ الأجيال المتلاحقة من الطلبة ومن الزملاء غير المختصّين (وحتّى المختصّين) يتعاملون مع [ما] باعتبارها حرفا للتعجّب ، لا باعتبارها اسما مبتدأ. ومنذ القديم لم يكن موقف سيبويه مقنعا. وكذلك يتعامل البلاغيون والمستعملون للغة مع صيغة التعجّب [أفعل] باعتبارها

فعلا للمتكلّم المستعمل للغة، لا باعتبارها فعلا مسندا إلى ضمير مستتر عائد على [ما]. فتحليلنا على تعقّده إنما هو جهاز قويّ لتدعيم فكرة حدسيّة لم تستطع فرض نفسها على النحاة. ولقد كان من اللازم أن نبيّن أنّ الفاعل الإنشائي دلالة ذات محلّ إعرابيّ حتّى يصبح من الممكن احترام قواعد الاستتار والتقارن الإحالي الضميري دون الحاجة إلى فاعل إحاليّ.

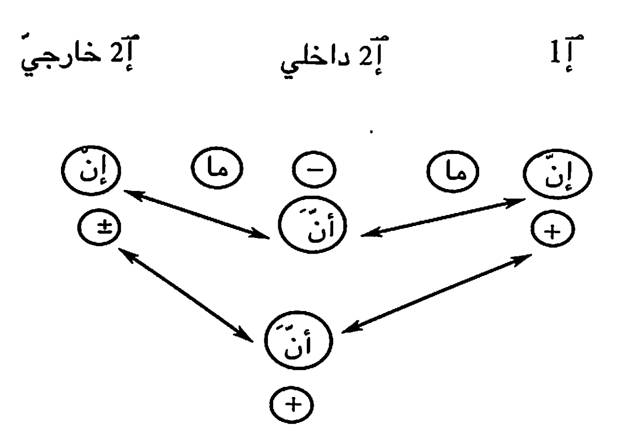
§ 60 ـ دور [ما] في البنية [ء ...ن]

لكن ليس هذا المهمّ. المهمّ أنّه قد استقرّ عندنا أنّ العنصر الماهيّ يقع في [إِ1] . وإذن فله علاقة مباشرة بـ [إنّ] فكما يكون خارجيّا ثانويّا كـ [إنْ]، وداخليا ثانويّا كـ [أنْ] يكون داخليا أساسيّا كـ [إنّ]. فلا تبقى من الحالات إلاّ حالة واحدة وهي أن يكون خارجيّا أساسيّا. هذه الحالة لانظير لها في [إنّ] ، لكونها حالة التكرار العطفي. والتعجب كغيره يقبل التكرار العطفي.

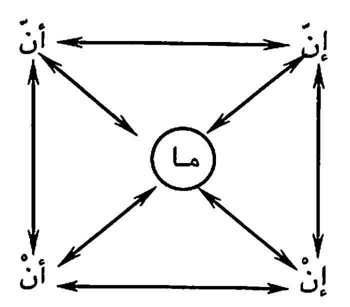
نلخّص :

- تعوّض [ما] [إنّ] في المحلّ [إِ1] لتكوين إثبات التعجّب وعدم إثباته،
- تعوضّ [أنْ] في الموصوليّة المصدريّة (الإنشاء الداخلي الثانوي)
- تعوّض [إن] في المصدريّة الزمانية والشرطيّة

- فهي تربط بين [إنْ] و [أنْ] وبين [إنّ] و [إنْ]، ولا نعرف حالة تربط فيها بين [أنّ] و [أنْ]. وذلك راجع في رأينا إلى أنّهما في حيّز واحد من المسترسل وهو الإنشاء الداخليّ الثانويّ :



هذا من حيث مجال الاسترسال. أمّا من حيث العلاقة التقابليّة، فموقعها وسطيّ :



سنلاحظ في القسم الأخير أنّ هذا التنظيم نفسه يسيّر المظهر الزمانيّ في الفعل وأنّ الصيغة {يفعلنّ} تأخذ موقع [ما] الوسطي وأنّها لا تتعامل مع المضارع المرفوع تعاملا مباشرا أي تتصرّف تصرّف [ما] مع [أنّ].

وهذا يؤكّد أنّ [أنّ] مجرّد عوض من [إنّ] لا تضيف دلالة جذريّة في النظام.

يتبيّن من تمثيل [ما] لاسترسال المجموعة [ء ...ن]، أنّها ممثّل حقيقيّ للعنصر الماهي في المجال الإنشائي، ويبيّن أنّ الإنشاء المسيّر للدورات التكراريّة من جنس شحنيّ واحد، وأنّ الاختلاف إنما اختلاف دلالي عامليّ، وليس اختلافا في الأصل المقولي.

§ 61 ـ التعجّب وتعامل العنصر الماهي المعجّم لـ [إ̄1] مع [∃] الإحاليّة

ليس المحلّ الفاعلي هو العنصر البنيويّ الوحيد الذي لا يقبل التعجيم في التعجّب

. فالمحلّ الوجودي الإحالي غير قابل للتعجيم فلا تقول «ما (لا) أفضل الشيء».

لتفسير هذه الظاهرة توفّرلنا النظريّة التي قدّمناها الحلول التالية :

الحلّ الأوّل : يمكننا اعتمادا على المقارنة بين :

(1) ما أجمل الشيءَ

(2) ما أقبحه

أن نعتبر [أفعل] من جنس { بئس، نعم}. فتكون من جنس الأفعال التي تتضمّن السلب المعجميّ المخوّل لمعجّم [ف] أن يفيض على المحلّ المجاور فيحجّره يدعم هذا أن التفضيل مقارنة تتطلب صفتين متقابلتين.

الحلّ الثاني أن نعتبر [ما] عنصرا إنشائيّاً يفيض على الإحالة فيحجّر بعض محلاّتها كـ [إنّ].

عيب الحلّ الأوّل أنّه يسند إلى الفعل خاصية لا توجد في الجذر فـ [ق ب ح] و [ج م ل] لا تختصّ بفيضان سلبها المعجميّ على المحلّ. فإذا كان هذا الفيضان فإنّه لا يكون إلاّ أسلوبيّا، كما رأينا في الجملة « وتأبى إلاّ أن تلمّ به». والحال هنا أنّ عدم التعجيم خاصية في الشكل التصريفي المعجّم مستقلّة عن الإنجاز المعجميّ للصيغة.

أمّا الصّيغة ذاتها فهي لا تستلزم عدم تعجيم الشحنة. وذلك للأسباب التالية :

- فهي من حيث كونها اشتقاقا فعليا لا تمنع أن ينفى الفعل،

- وهي من حيث كونها اشتقاقا اسميا لا تمنع أن ينفى الاسم،

- أمّا من حيث كونها اشتقاقا فعليا اسميّا في الآن نفسه، فإنّ بنيتها المقوليّة [حَـ حَا] تمنع أن تكون اشتقاق فعلية تستلزم جملة تحقّق وجود الاسميّة، أو أن تكون اشتقاق اسميّة تستلزم جملة تحقّق الفعليّة، أي أنّها تمنع التحوّل إلى جملة. لكنّ هذا المنع لا يستلزم عدم نفي الجملة المتضمّنة فيها، بل يستلزم العكس وهو أنّها تقبل التقويم الشحنيّ قبولا مطلقا.

فلا يمكن إذن ، أن يكون تحجير المحلّ من خصائص الصيغة.

ويؤيّد هذا أنّ «أفعل» صيغة واحدة في التفضيل والتعجّب. فهي اسم للمقارنة في جميع حالاتها، لا تختلف عن المبالغة إلاّ في كون المبالغة تعبّر عن مجاوزة يحدثها الواضع للمتكلّم حتّى يخبر عن خصائص الفاعل المقاميّ الذي قد يكون المتكلّم نفسه. أمّا اسم المقارنة (التفضيل والتعجّب) فيحدثها الواضع لنفسه حتّى يجعل الشيء على صفة مجاوزة لغيره وإن لم يكن، يترك للمتكلّم أن يمثّل دور الواضع. ولمّا كانت « أفعل» مشتركة على هذه الصّورة بين التفضيل والمبالغة، فعدم تعجيم [∃]

خاصية في البنية التصريفيّة التي وقعت فيها الصيغة وليست خاصية في الصيغة نفسها. يدلّك على هذا أنّك تقول :

(3) لا أكرمَ من زيد ولا أشجعُ

فتنفي بالنصب والرفع معا. أي بالنفي الذي كـ [إنّ] في النصب والنفي الذي كـ «ليس» في الرفع.

إنّ [أفعل] كما رأينا تحجّر محلّ [الفاعل] من البنية المجرّدة، لكونها بتنبير [حَـ حَا] لا تحتاج إلى التنبير الإعرابي لـ [فـ] وهو التنبير المحدث للعمل، ولا تحتاج إلى تنبير [فا] وهو التنبير المحدث للتخصيص، فهي مكتفية بنفسها، ثمّ إنّها تحجّر [فا] لدرجة الإنشاء فيها، فهي كما بيّنّا تتركه شاغرا حتّى تقع الإحالة على المتكلّم حسب قواعد الاستتار. وهذه العمليّة في ذاتها لا تمنع أن يعجّم المحلّ الوجوديّ الجازم.

إذا قارنّا بين الجمل التالية الدالّة على الجعل الإنشائي، وما يناظرها ويشارطها من التعجّب :

(4) أستقبح الشيء

(5) أُكبر في زيد شجاعته

(6) أستملح حديث هند

(7) أستصغر شأن فلان

...

فإنّنا نلاحظ أنّ التعجّب لا يضيف إلى دلالتها شيئا سوى أنّه أكثر تأكيدا منها. إذا عدنا إلى قاعدة التأكيد، فإنّنا نتذكّر أنّ التأكيد يتمثّل في تعجيم الإيجاب الذي لا يستلزم التعجيم. ولقد ذكرنا في مواضع سابقة من البحث أنّ تعجيم الإيجاب يزحلق الوجود الإحاليّ إلى الإنشاء لكون [∃] الإحالية معبرا في الاسترسال الإنشائي الإحالي. وهذا الاسترسال متوفّر بطبعه في التعجّب نتيجة التقارن الإحالي بين [فا] الإحالية و [فا] الإنشائيّة.

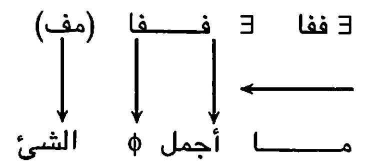
فإذا تصوّرنا أنّ البنية التالية موجودة :

(8) إ̄ ϕ+ أجمل ϕ زيدا

وتصوّرنا أداة تؤكّد [∃] فلا بدّ أن يقع لهذه الأداة ما يقع لـ [قد] التي تؤكّد إيجاب «خرج زيد» وهي أن تقع في [∃] الإحالية الموجبة وتتزحلق منها إلى [إ̄] فتصبح

إنشائيّة محجّرة لـ [∃].

هذا يدلّ على أنّ [ما] تملأ المجال الإنشائي والمحلّ الوجوديّ الجازم من المجال الإحالي :



§ 62 ـ حصر العنصر الماهيّ في [∃] يحدث النفي بتخصيص [إٓ] للتعجيم

يتأكّد اعتمادا على هذا أنّ العنصر الماهيّ يتحرّك في المجال [إٓ ∃]. يؤيّد هذا أنّ [ما] من معجّمات [∃] فهي تكون للنفي. وهذه الملاحظة الأخيرة بقدر ما تؤيّد تحدث قضيّة : كيف يمكن للعنصر الماهيّ أن يكون شاملا لـ [ما] النافية، ولإيجاب إثبات التعجّب. أو بتعبير آخر : إذا كان تعجيم [∃] يحدث النفي، وإذا كان انزلاق [قد] إلى الانشاء يعود إلى أنّ الأصل في الإيجاب عدم التعجيم، بحيث إذا عجّمت [قد] [+] فإنّها تتزحلق إلى [إٓ] حتّى لا تصبح أداة نفي، فكيف يمكن لـ [ما] أن تبقى في [∃] معبّرة عن السلب أحيانا وتتزحلق كـ [قد] لتكون للإيجاب.

هذه القضيّة لا تكون قضيّة إلاّ إذا انطلقنا من أنّ [ما] النافية معيّنة للنفي منذ اشتقاقها. لكن إذا أخرجنا [ما] من الأدوات النافية، واعتبرنا [ما] في جميع حالاتها عنصرا ماهيّا، فتمحّض [ما] للنفي يصبح وظيفة العنصر الماهي عند انحصاره في [∃] انحصارا يستوجب تطبيق القاعدة «كلّ تعجيم لـ [∃] علامة سلب».

فإذا بقيت [ما] غير منحصرة أمكنها الانزلاق إلى [إٓ]. وهذا الانحصار لا يكون إلاّ عند تخصيص [إٓ] للتعجيم في جدول تصريف البنية. ف «ما» في : «ما خرج زيد» كان يمكنها أن تكون كـ «ما التعجّبيّة» لو لا أنّ [إٓ] لم يخصّص في جدول التصريف للهمزة : «أما خرج زيد ؟».

هذا الحصر غير موجود في التعجّب ، إذ لا تقول « أما أفضل الشيء» فيمكن لمعجّم [∃] اذن أن يخرج من المحلّ الذي يستلزم تطبيق قاعدة تعجيم الشحنة.

لكنّنا سنرى في بحث الإنشاء الشرطي للاسم أنّ [ما] يمكنها أن تنحصر في [∃] دون أن تدلّ على النفي.

وعلى كلّ فالعنصر الماهي يأخذ دلالة المحلّ والمحلّ في أصله مشحون بـ {±} فعلى العناصر المجاورة أن تعيّن الشحنة التي يأخذها العنصر الماهيّ وإلاّ فالعنصر الماهي إمكانيّ بطبعه. ولو لا ذلك لما كان العنصر الأساسي في تعويض [إن] وفي الربط بين الوجوب الجمعي والإمكان الشرطي.

§ 63 ـ تحرّك العنصر الماهي في [إٓ2 ∃] داخليا وخارجيًا

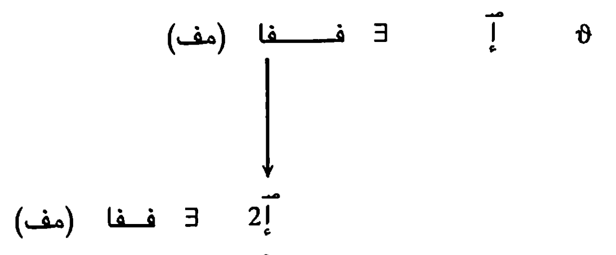
إذا ثبت أنّ [ما] في التعجّب تملأ المجال [إٓ1 ∃] ، وأنّها تخضع لقاعدة تزحلق معجّم [∃] إلى [إٓ] عند انعدام ما يحصرها في [∃] فقد ثبت أنها تأكيديّة. وإذن يثبت ما بدأنا به في هذا الفصل وهو [إٓ1 < إٓ2].

لكنّ ما أكّدناه يستدعي أمرين :

أ – أن تكون حركة العنصر الماهي في المجال [إٓ ∃] عامّة تقع في المحلّ الرئيسي [إٓ 1 ∃] وفي المحلّ الثانوي [إٓ2 ∃] أكان داخليا أو خارجيًا.

ب – وأنها قد تحافظ على شيء من التأكيد عند انتقالها بين العنصر الخارجيّ [إٓ2] والعنصر الأساسيّ [إٓ'1]، أي أن تكون ذات قيمة تأكيديّة في الإنشاء الثانوي الداخلي.

لنأخذ الإنشاء الثانوي الداخلي :



يقتضي منطق النظام أن نجد في البنية [إٓ2 ...] حالات تقع فيها

أ) [ما] حرفيّة إنشائيّة ذات صلة لا تحتوي على ضمير عائد،

ب) محجّرة لـ [∃] ودالة على التأكيد

جـ) وأن تكون البنية [إٓ2 ∃ ففا(مف)] قابلة للتعجيم التامّ (باستثناء [∃] حسب الشرط (ب)) أي من صنف «أن يخرج زيد»، وأن تكون قابلة للحالة [∃ ف] المكوّنة للمفردة حسب ما تقتضيه البنية الإعرابية المحتملة للاسم.

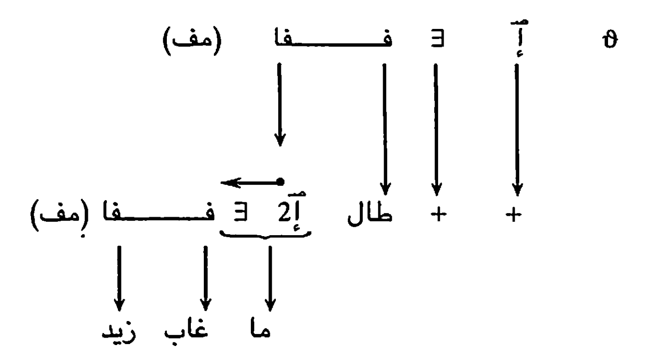
إذا نظرنا في الأمثلة التالية :

(1) { قلّ، طال، ...} غياب زيد

(2) {قلّ، طال، ...} ما غاب زيد

(3) *{قلّ، طال، ...} ما لم يغب زيد

فإنّنا نلاحظ أنّ (2) تؤكّد معنى (1) ، وأنّها تعجّم جميع المحلاّت باستثناء [∃] بدليل اللحن في (3) :

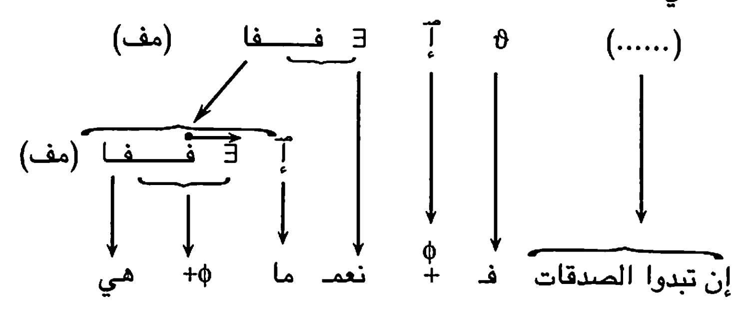


هذا يبيّن صحّة تحليلنا الماضي كلّه.

أمّا في ما يخصّ الحالة [آإ 2 ∃ ف اسم] فإنّنا لا نجد للأسف جملة فعلية من صنف «خرج ما زيد» أو «كثر ما زيد» في الاستعمال. وقد يكون ذلك راجعا إلى أنّ [ما] تبطل أن ينفى الفعل قبلها. لكنّ هذا التفسير ضعيف. وهو على ضعفه يوافق ملاحظاتنا الاختبارية إذ لا يصحّ نفي الأمثلة الماضية.

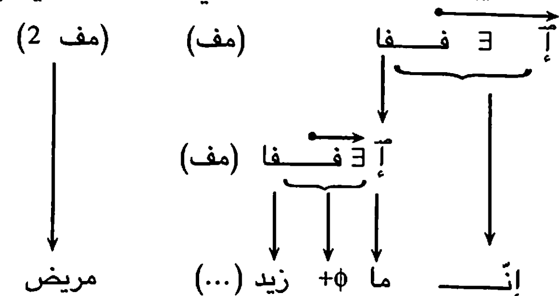
لذا ينبغي أن نجد أمثلتنا ضمن الأفعال الإحالية التي تحجّر المحلّ الوجوديّ قبلها مثل {نعم، بئس}.

في هذا المجال نجد أمثلة قرآنية بليغة :



«... فنعمّا هي » (البقرة / 217)

وليست [ما] هنا اسميّة كما يعتقد النحاة (المغني ص 328)، وليس الضمير عائدا عليها كما يبدو من المثال ظاهريًا. فهي نفس [ما] التي في :



وعلى نفس المنوال نحلّل المثال «ربّما ضربْةٍ...» و «ربّما الجائلُ» (المغني ص 146). وكذلك المثال «فبما رحمةٍ من الله» (آل عمران 159) وهو المثال الذي ربطه فخر الدين الرازي حسب ابن هشام بدلالة التعجب (المغني 331) .

ففي جميع هذه الحالات التي حشرت في [ما] الكافّة، إنّما نحن أمام تعجيم لـ [إٓ2] من البنية المحتملة للاسم ينتج عنه التأكيد الاسميّ وتحجير نفيه ، أي تحجير تعجيم [∃] ويتأكّد هذا بـ :

إٓ ∃ ففا (مف) ←   إٓ2 ∃ ففا ↓ (مف)

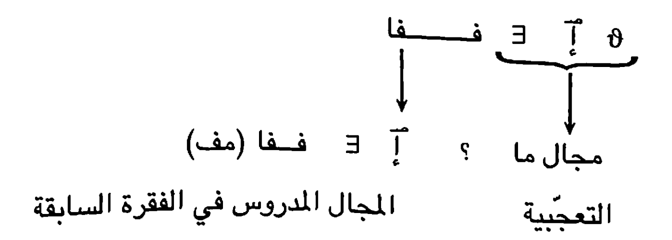
إنّ   ما   خرج زيد

فهذا المثال يبيّن أنّ [إنّ] لم تخرج عن وظيفتها ولا عن فيضانها المحلّي ولا عن طلبها للاسم. ولكنّها لما كانت تفيض على [ف] التي بعدها، فإنّه لا يمكن وضع الجملة الفعليّة إلاّ في دورة ثانية فيها الجملة الفعلية في محلّ اسميّ، [مف2 الخارجيّة] ولو وقعت في [فا] الداخليّة لكانت [ما] اسميّة لا إنشائيّة حرفيّة ولاستوجبت الجملة خبرا بعد «خرج زيد»

سنعود إلى حالة [ما ∃ ف اسم] في باب قادم.

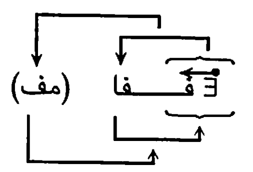
§ 64 ـ فيضان العنصر الماهي على [ف]

خلاصة ما نلاحظه هنا أنّ العنصر الماهي يغطّي المحلاّت التالية باستثناء [ف] :

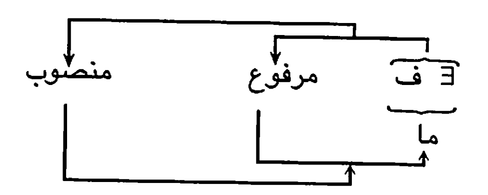


فإنّ [ف] هي الوحيدة التي لا يكون فيها العنصر الماهي. وهذا مقلق، لأنّه يترك لنا فجوة في الاسترسال .

لنفترض أنّ العنصر الماهي وقع في [∃] وفاض على [ف]، النتيجة أنّ البنية العامليّة تأخذ الشكل التالي الذي رأيناه في دراسة «ليس».



أي أنّ المحلّ الجازم والمحلّ الرافع يتداخلان ويصبحان معا جزءا من حيّز الرفع الناصب للمفعول الذي بعدهما. إذن ينبغي أن توجد في العربيّة جملة من الصنف التالي:



هذا الصنف موجود في العربيّة «أعملها الحجازيون والتهاميون والنجديون عمل ليس بشروط معروفة نحو « ما هذا بشرا » (يوسف 31) «ما هنّ أمهاتهم» (المجادلة 2)...» (هذه الجملة عن المغني ص 335) وما يؤكّد ما قلناه سابقا أنها تحجّر [إ] كما تحجّر [ما] التعجّبية [∃] فلا تقول :« هل ما هذا بشر أو لا« أما هذا بشرا » .

§ 65 ـ خلاصة لمجال حركة العنصر الماهي :

الخلاصة أنّ حركة [ما] في الجدول التصريفي :

ـ [ما يفعل يفعلْ] يتحرّك بين [فا] الداخلية و [إ2]. وهذا يجعله رابطا بين المنوالين [من ...] و[إن ...]، ورابطا بين الوظائف الداخلية { فاعل، مبتدأ} والوظائف الخارجيّة { حال، مفعول فيه الخ...} .

تبيّن لنا بدراسة التعجّب أنّه يكون أيضا في [إ̄1] و أنّه يتحرّك بين [إ 1] و [∃] . هذه الحركة تتوفّر في [إ̄2] وتخضع للقواعد نفسها.

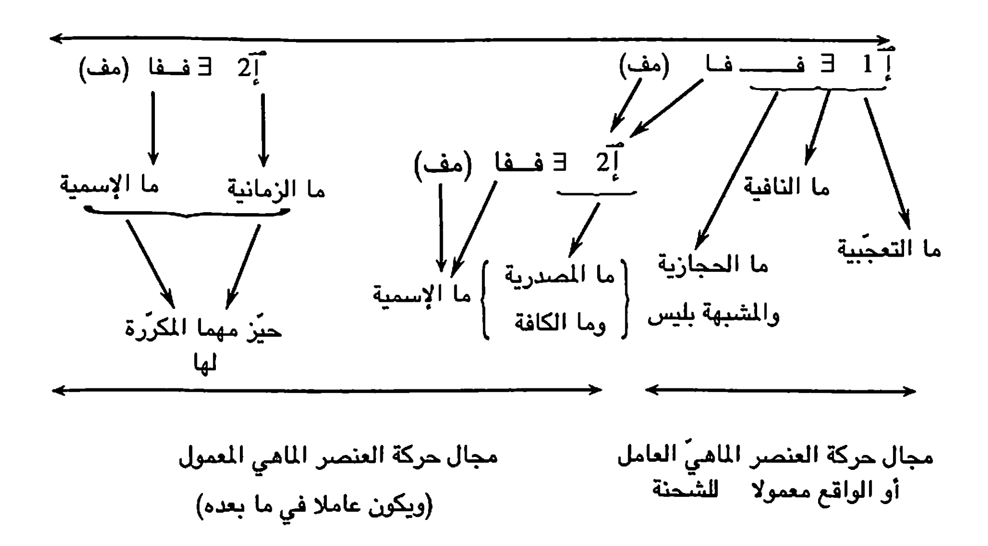
وكذلك تبيّن لنا أنّه إضافة إلى وقوعه في مسترسل الإضافة والعطف داخليا ، يقع في البنية المحتملة للاسم نفسه.

ورأينا أنّه يغطّي المحلّ [ف]. فهو يشمل جميع المحلاّت، ويقوم بوظائف تأكيديّة منها التعجّب.

ورأينا أنّه يربط بين عناصر [ء...ن] ربطا يدلّ على قيمته الاسترسالية.

هذه النقطة الأخيرة ذات علاقة مباشرة بتعجيم العنصر الماهي لـ [∃] ولـ [إٓ] في جميع الأحياز العامليّة. لذلك ندرسها للوصول إلى مفهوم الإنشاء الشرطي للاسم. وهو المفهوم الذي سنركّز به مظهرا آخر من مظاهر الاسترسال الدلالي الإعرابي.

مجال استرسال العمل الإعرابي والدلالي والوظائفي وحركة العنصر الماهيّ فيه:



إذا قرأنا الجدول الماضي لمجال حركة [ما] فإننا نلاحظ :

أ – أنّ جمعها بين [إٓ] و [∃] يحدث امتزاجا بين حيّز النصب الإنشائي، وحيّز الجزم الإحالي،

ب – أن جمعها بين [∃ ف] يحدث امتزاجا بين حيّز الجزم الإحالي وحيّز الرفع الإحالي.

جـ – أن جمعها بين [إٓ2] الداخلية التي في الأبنية المسمّاة بالموصولة المصدريّة وبين [إٓ2] الداخلية التي في الأبنية التي درست مجال الكفّ عن العمل، جمع يحدث امتزاجا بين بنية الجملة وبنية الاسم يقوّي الامتزاج الذي لاحظناه في القسم الثاني بين بنية الفعل وبنية الجملة،

د – جمعها في الدورة الداخلية بين [إٓ2] و [فا] يحدث امتزاجا بين حالات الجمل المصدريّة ، وحالة الاسم المكفوف عامله عن العمل (ليس دائما) وحالة الموصول الاسمي إضافة إلى المزج السابق بين [إٓ] و [∃] و [ف] وهو المزج الذي يتحقق كاملا في بنية الاسم الاحتمالية على صورة تجعل حيّز النصب الإنشائي وحيّز الجزم وحيّز

الرفع حيّزا واحدا.

هـ- تجمع بين حيّز الرفع الداخلي وحيّز النصب الخارجي.

كان بودّنا أن نرسم هذه الحالات كلّها على الورق لنرى أنّ هذا العنصر يتحرّك فعلا وأنّه في حركته يتبع حركة العمل أحيانا ويختزلها أحيانا أخرى .

لكن يكفي المهتمّ بهذا الموضوع أن يحلّل بعض الجمل التي تحتوي على [ما] وأن يحاول استعراضها بسرعة ليرى في مخيّلته هذه الحركة العجيبة .

ما نرجوه هو أن نجد يوما إعلاميّا قادرا على تركيب هذه الحركة التي نراها واضحة والتي نعلم جيّدا أنّنا بوصفنا وتحليلنا لا نصوّرها كما نراها .



5 /IV

خصائص العنصر الماهي في [إن] ومظاهر من التعامل بين دلالة [إن °] الإمكانية ودلالة [ما] المتغيرة في المجال العاملي للإثبات



IV/ 1.5 الاستدلال على أنّ [إنْ] أقرب عناصر المجموعة [ء ... ن] إلى خصائص العنصر الماهي وأنها مرشّحة للتعامل مع [ما] في وسم استرسال الدلالات الشحنيّة الدنيا للتشكّل المحليّ العامليّ

§ 66 – العلاقة المنتظرة بين العنصر الماهيّ و[إن]

يدعّم العنصر الماهي، كما لاحظنا في الفصل السابق، العلاقة بين الشحنة الوجوديّة الإنشائيّة والشحنة الوجوديّة الإحاليّة. فيؤكّد نظريتنا في دور الإنشاء التكراري عبر ما يسقطه على الإحالة من قيم شحنية. وكذلك يدعّم العنصر الماهي أنّ حدثية الشحنة المتمثّلة في علاقتها التواجديّة ذات دور في تكوين الحدث الإحالي.

تتأكّد هذه الملاحظات إذا رسمنا الدور التكراري للبنية الأساسية رسما خطيّا نعتبر فيه ما يشترطه الاشتقاق بأبنيته المحتملة من دور داخل المحلاّت الإعرابيّة :

ϑ   إ̄   ∃   فـــــفـــــا   (مف)   ϑ إ̄∃ ففا (مف)

↓   ↓   ↓   ↓   ↓

ϑ   إ̄   ∃   ϑإ̄∃... ϑإ̄∃ ... ϑإ̄∃   الخ...

يبيّن هذا الرسم أنّ حركة العمل الإعرابي تنتقل من رأس إنشائي يبدأ بـ [∃] الإنشائية، إلى رأس إحالي يبدأ بـ[∃] الإحالية. ولقد ذكرنا في هذه العمليّة دور المحلّ الواوي ولا نعود إليه.

تعبّر حركة العنصر الماهي في شريط الحركة التصريفيّة الاحتماليّة إذن عن حركة الدلالة الشحنيّة عبر المحلاّت.

ووجوده المتنقّل في المحلاّت الإنشائيّة {إ̄ ...} يمثّل مصدر الطاقة الشحنيّة الوجوديّة، ومصدرالعمل الإعرابي، وهو الواضع. هذا المصدر في الأساس المقولي المعجمي مشحون بطاقة دلاليّة إمكانيّة [∃ : +،–] تتضمن الوجوب {±}. إنّ العنصر الماهيّ بطبعه إمكانيّ إذن، ومؤهّل للدلالة الوجوبيّة.

عند مروره بالمحلاّت الإنشائيّة، يمرّ بالمحلاّت التي تكون فيها عناصر المجموعة {ء... ن}. ولا تكون هذه العناصر بالضرورة إمكانية لأنّ بعضها قد خصّصه الاشتقاق للوجوب (إنّ، أنّ). لنقل إنّ بعض هذه العناصر يمتاز عليها العنصر الماهيّ بأنه أوسع منها دلالة لكونه إمكانيًا، ولكونه يكون في الإحالة، على خلافها. فهو

معبّر عن الاسترسال البنيوي والدلالي أكثر منها. هذا ما يجعله عنصرا وسطيًا رابطا بينها.

لكن في المجموعة عنصرا يزاحمه مزاحمة شديدة في الدلالة الإمكانية، وهو [إنْ]. بل هو أكثر اختصاصا منذ اشتقاقه بدلالة الإمكان والتواجد الشرطي المتضمَّن في العلاقة الداخليّة المكوّنة للإمكان [∃: ±].

هذا العنصر مؤهّل لمزاحمة [ما] في بعض خصائصها. فالإمكان يتضمّن النفي، كما بيّنا. وهذا يؤهّل [إن] لتكون في [∃] الإحاليّة، وقد رأينا أنها تنفي كـ[ما].

إذا صحّ ما ادّعيناه إلى الآن، من أنّ النظام النحويّ قائم على العلاقة الشرطيّة، فقدرة [إنْ] على تمثيل الشرط داخل النظام، يؤهّلها مبدئيًا ونظريًا للقيام بوظائف تجاوز النفي والشرط الخارجيّ.

يشجّعنا على هذا الافتراض أنّها تقع في طرفين متباعدين : [∃] الإحاليّة الداخليّة، و[إ̅2] الخارجيّة. وبين هذين المحلّين محلاّت عديدة.

السؤال الذي نطرحه انطلاقا من هذه الملاحظة: ألا تكون [إن] متحرّكة في هذا المسترسل الإعرابي مزاحمة أو متعاونة مع [ما] على نقل الشحنة عبر المحلاّت.

لهذا السؤال ما يبرّره. إنّ [ما] عنصر ماهيّ يأخذ من المحلّ الدلالة التي فيه فإذا ترك حرًا غير محصور في المجال [إ̅ ∃ ففا (مف)]، فإنه يجمع كلّ الدلالات التي يجدها ورأينا ذلك في [ما] المعيّنة المبهمة {شيء ما}. فإذا ملأنا [ف] بقي محصورا بين [إ̅] و[∃] ورأينا هذا في التعجّب. فإذا حصر بين [إ̅] و[فا] أمكنه أن يأخذ الدلالة [∃ ف⃖] كما رأينا في [ما] المشبّهة بـ[ليس] و"لم يكن" (أو لا يكون) وإذا حصر بين [إ̅] و[ف] لم يبق له إلاّ [∃] فلا مهرب له من الوقوع تحت قاعدة تعجيم السلب. وإذا حصر في [فا] فلا مهرب له من الخضوع لما يطلبه الاسم من إيجاب أو إمكان. ملخّص هذا أنّه محاصر في أغلب الأحيان ومعرّض إلى أن يخسر دلالته الإمكانيّة ليعبّر عمّا يستلزمه المحلّ الذي فيه من دلالة وجوبيّة موجبة أو سالبة.

هذا الوضع من الصعب أن يُرفض على [إن]، لأنها تثبت الإمكان حيث تجده في المحلّ، فهي إمكانيّة. وإذا دلّت على النفي أو الإيجاب فلأنها هي بذاتها تتضمّن الوجوب. أمّا [ما] فهي إمكانية في قول الشاعر "ربّما ضربة"، وهي وجوبيّة في قولك "إنّما زيد"، لأنّ "إنّ" أرادت هذا، و"ربّ" أرادت ذاك.

من الممكن جدًا في النظام النحويّ إذن أن نجد لـ [إنْ] دورًا قريبا من [ما] ويجاوز مفهوم الشرط والجواب كما حدّد إلى الآن.

§ 67 ـ تعجيم [إنْ] النافية لـ [إ̄1 ∃ 1 ف] أو [إ̄1 ∃]

إذا افترضنا أنّ [إنْ] قد تجاوز مفهوم الشرط والجواب، افترضنا أنّها غير مخصّصة للمحلّ الإنشائي الثانويّ الخارجيّ، أي أنّها غير مخصّصة للوظيفة الخارجيّة التي تسند إليها والقريبة في دلالتها من دلالة المفعول فيه والحال والمفعول لأجله، وأنّها قد تكون للوظائف الداخليّة، المعبّرة عن الشحن الوجوديّة، وهي:

أ- المحلّ الإنشائي الرئيسيّ: [إ̄1]

ب- المحلّ الوجودي (الجازم) الرئيسيّ [∃]

جـ- المحلّ الإنشائي الثانوي الداخلي [إ̄2]

د- المحلّ الوجودي الثانويّ الداخلي [∃].

وهي المحلاّت المعيّنة بالوسم التمثيلي في أوّل الفقرة الماضية.

يبدو، اختباريا، أنّ الحالة «ب» هي الحالة الوحيدة المتوفّرة.

فقد عرض النحاة منذ القديم أمثلة فصيحة لـ"إنْ" النافية. (انظر المغني، ص 18 وما بعدها). ومنها:

(1) "قل إنْ أدري أقريبٌ ما توعدون أم يجعل له ربّي أمدًا" (الجنّ / 25)

(2) "وإن أدري لعلّه فتنةٌ لكم ومتاعٌ إلى حين" (الأنبياء / 111)

وكان أغلب ما وقعت وهي سابقة لأداة الحصر، حتّى ظنّ بعضهم أنّ "إلاّ" شرط لوجودها:

(3) "إن الكافرون إلاّ في غُرور" (الملك / 20)

(4) "إن أردنا إلاّ الحسنى" (التوبة / 108).

ولكنّها تكون لغير الحصر، كما يدلّ عليه المثالان الأوّلان.

ولا سبيل إلى اعتبارها في مثل هذه الحالات شرطا. فـ"قد اجتمعت الشرطيّة والنافية في قوله تعالى" ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده" (فاطر / 41) (المغني، ص 19) (سيبويه III / 109).

واختلف النحاة في عملها. فهي لا تعمل عند سيبويه والفراء، وأجاز الكسائي والمبرّد عملها عمل ليس. فلم يكن الموقف منها واضحا في إحدى المدرستين. و"سمع من أهل العالية" إنْ أحدٌ خيراً من أحدٍ إلاّ بالعافيّة" وفيها اجتماع النّفي والعمل والحصر (المغني ص 20).

هذا ملخّص ما قيل فيها. وتؤكّد هذه الأمثلة المنقولة أنّ [إن] تعجّم المحلّ الوجوديّ

الرئيسيّ. وأنّها قد تكون داخلة تحت القاعدة التي تنصّ على أنّ تعجيم [∃] الإحاليّة يقتضي أنْ يكون المعجّم سالب القيمة.

إذا افترضنا أنّها تدخل تحت هذه القاعدة، فينبغي ألاّ نعتبر هذه القاعدة مطبّقة تطبيقا آليا. وذلك أنّ هذه القاعدة من قواعد التعجيم. وقواعد التعجيم ثانويّة لكونها قواعد المستويين التصريفيين. ولقد رأينا أن القاعدة المقولية [(+ ϑ −) ⟵—— −] قاعدة أساسيّة سابقة للاشتقاق والإعراب، فالإمكان يتضمّن وجوب السلب. ولما كانت [إن] معجّمة في عمومها لـ[آ=[±]] فهي مهيأة لدلالة السلب فإذا صحّ أن [إن] تدخل تحت قاعدة التعجيم السلبي لـ[∃]، فينبغي أن يكون موضعها تخصيصا للجزء [−] من دلالتها، وليس إحداثا لهذه الدلالة فيها.

فإن كان هذا، فهل من الضروريّ أن نعتبر دلالة [إن] على النفي، في الموضع [∃]، نوعا من الإبطال للجزء الإمكانيّ منها، أي إبطالاً لـ (+ ϑ −) من القاعدة [(+ ϑ −) ⟵—— −].

إذا افترضنا أنّ الإبطال يقع، لم يعد بين [إن] و[ما] أيّ فرق إذا كانتا للنفي. هذا أمر ممكن. لكنّه يعني أنّ في اللّغة تكرارًا في الوسم لا داعي له، إذ الحال في أدوات النفي أن بعضها يؤدّي ما لا يؤدّيه الآخر.

إذا نظرنا في المثالين التاليين:

(5) ماهي إلاّ لحظة ثمّ {نفترق، افترقنا}.

(6) إن هي إلاّ لحظة ثمّ {نفترق، افترقنا}

شعرنا بحدسنا اللغويّ أنّ الثانية منهما تقصّر اللحظة أكثر ممّا تقصّرها الأخرى، أي أنّها تؤكّد أنّ اللحظة لحظة.

أمّا في المثالين:

(7) ماهو إلاّ صديق

(8) إن هو إلاّ صديق

فالشعور الحدسيّ أنّ الثانية تؤكّد الصداقة أكثر من الأولى.

وإذا قارنّا هذه الجمل بالجملتين التاليتين:

(9) لا يكون الشيء إلاّ كذا

(10) إن كان الشيء فهو لا يكون إلاّ كذا

شعرنا أنّ المركّب بـ[ما ... إلاّ] هو إلى (9) أقرب منه إلى (10)، وأن المركّب بـ [إن ... إلاّ] أقرب إلى (10).

قد نكون مخطئين في حدسنا. لكن إذا انطلقنا من وجوب عدم الترادف بين الأدوات، ومن مبدإ المحافظة على البنية المقوليّة، فإنّه علينا أن نفترض أنّ [إن] النافية لا تبطل الجزء الإمكاني من دلالتها، إبطالاً مطلقا. وإلاّ كانت الأدوات في اللغة مترادفة. فإذا صحّ هذا الافتراض فمن اللازم أن تكون الجملة المركّبة بـ[إن ... إلاّ] قريبة من دلالة (10) حتّى وإن لم ينصرنا الحدْس.

إذا صحّ هذا الاستدلال على أنّ [إن] النافية لا تخسر دلالتها الإمكانيّة صحّ أنّ الشحنة الإمكانية [±] تتعامل مع [إلاّ] تعامل النفي [−] الوجوبيّ مع [إلاّ]. وإذن ينبغي أن نجد في اللغة هذا التركيب، البنيويّ الدلالي: (حصر = [±] ... إلاّ...).

إذا كان قد ثبت لدينا أنّ الاستفهام إمكانيّ، بدليل أنّ سؤالك "أخرج زيد" يتضمّن إثبات وجود الخروج وعدم وجوده في الآن نفسه، فقد ثبت منذ القديم أنّ أداة الاستفهام تتعامل مع [إلاّ] كما تتعامل أداة النفي معها فمن القرآن:

(11) "هل هذا إلاّ بشر مثلكم" (الأنبياء / 3)

(12) "فهل على الرسول إلاّ البلاغ المبين" (النحل / 35)

بهذا يستقرّ عندنا أنّ [إنْ] النافية هي نفسها [إنْ] الشرطيّة وليست أداة أخرى، ولا أداة مستخرجة منها بتخصيص قيمة السلب منها دون قيمة الإمكان.

لكنّ هذا الموقف، وإن صحّ، يعارض قاعدة تعجيم الشحنة الإحالية لأنّه وإن لم يعارض تعجيم الجانب السلبي من الإمكان، يعارض تعجيم الجانب الإيجابيّ منه. والقاعدة التي قدّمناها عن الإيجاب تقتضي أن يكون تعجيمه مقتضيا أن يتزحلق العنصر إلى المحلّ الإنشائيّ ليصبح تأكيديّا.

إذا صحّت هاتان القاعدتان، فمن اللازم أن تكون [إنْ] متحرّكة بين المحلّين [أ] و[∃]، فتعجيم السلب يقتضي حضورها في [∃]، وتعجيم الإيجاب يقتضي تزحلقها إلى [أ]. أي أنّ المحافظة على الدلالة الإمكانيّة فيها، تقتضي أن يوزّع الإمكان بين محلّ إنشائي موجب ومحلّ وجوديّ إحالي سالب على هذا النحو:

.. ∃ أ

$\frac{\phi}{\text{ففا}}$ ∃

− +

إنْ = [±]

لكيْ تتوفّر هذه الحالة، ينبغي ألاّ تحصر [إن] في [∃]، أي أن يبقى [إٓ] غير مخصّص للتعجيم مع [إن].

إذا صحّ هذا الاستدلال، فيجب اختباريّا، أن تكون الجمل التالية، جملا لاحنة:

(13) أ إنْ هي إلاّ لحظات

(14) هل إنْ أردنا إلاّ الحسنى (عن الآية المستشهد بها في (4))

(15) أ إنْ هذا إلاّ بشر مثلكم (" " " (11))

لم نلاحظ، إلى حدّ الآن، في النصوص العربيّة جملا من هذا النوع. فإذا تبيّن لنا اليوم أنّ العرب قد استعملت هذه التراكيب، فبمقتضى قاعدة انحصار العنصر الماهيّ في المحلّ، ينبغي أن يقع لـ[إن] ما يقع لـ[ما] في مثل "أما خرج زيد". وهو أن تتمحّض لدلالة النفي. وفي غير هذه الحالة، يمكننا أن نعتمد الأمثلة الماضية دليلا على أنّ [إن] في صدر الجملة تحجّر المحلّ الإنشائي وتحافظ على القاعدة [[±] ⟵–] كاملة. فتكون إمكانية ودالة على النفي في الآن نفسه. وذلك بتطبيق القاعدتين المتعلّقتين بتعجيم الشحنة. فهي نفي من حيث تعجّم [∃] الإحاليّة وهي إنشاء تأكيديّ من حيث تعجّم الإيجاب وهي متزحلقة كـ [قد] إلى المحلّ الإنشائي.

وإذا صحّ أن بعض العرب تنصب الخبر بـ [إن] كنصبهم له بـ [ما] و [ليس]، فإن [إن] تحقق [∃ ف] على صورة تجعلها تمزج بين حيّز الجزم وحيّز النصب، وتدخل مع الاسم في حيّز الرفع الناصب .

ملخّص هذا التحليل أن [إن] تكون في [إٓ 1] دون أن تزاحم [إنّ]، فإن كانت [إنّ] لإثبات الإيجاب فـ [إن] لإثبات النفي. ولكنها تخالف إثبات النفي الذي في مثل [ϕ + ناف + منفيّ] في كونها تمزج بين المحلّين على صورة تجعل إثبات النفي، معوّضا للدلالة "الإمكانيّة" التي لها في غير هذا الموقع.

سنبيّن في القسم الخامس أنّ الإمكان يمكن أن يكون مضمون إثبات قاطع.

ما يهمّنا هنا بالخصوص أنّ [إنْ] تعجّم مجال العامل كلّه على صورة قريبة جدّا ممّا يفعله العنصر الماهي:

ϑ إٓ 1 ∃ فــفــا (مف)

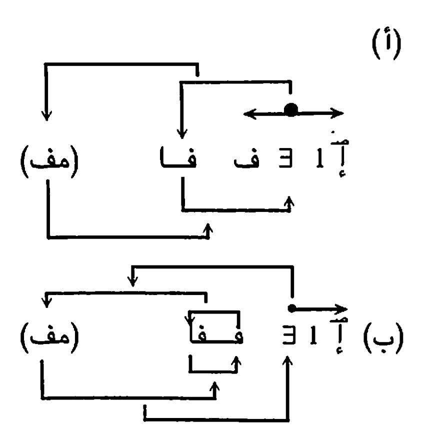
⟵•⟶

إن

•⟶

هذا إذا كانت ناصبة. فإن لم تكن فهي تعجّم [إٓ 1 ∃] فقط.

فهي إذن تختزل التشكّل العامليّ على إحدى الصورتين التاليتين:



§ 68 ـ [إن] وخصائص العنصر الماهي في مجال العامل [إ̃ ∃ فـ]

تبيّن لنا من التحليل الماضي أنّ {إنْ، إنّ، ما} تتحرّك في نفس المجال المحلّي، وهو العامل [إ̃ ∃ فـ]، وأنّها متكاملة في وظائفها. فـ[إنّ] لتأكيد الإثبات الوجوديّ الموجب، و[إنْ] لتأكيد إثبات سالب ذي قيمة إمكانية. أمّا [ما] فعنصر ماهيّ متغيّر في دلالته بحسب المحلّ وقيمته الشحنيّة والعامليّة التخصيصيّة، وبحسب العلاقات التي يدخل فيها. و[إنْ] من هذه الجهة أقربُ إلى العنصر الماهيّ منها إلى [إنّ]، من حيث حركتها في مجال العمل [إ̃ ∃ ف] سواء أكان هذا المجال داخليا أم كان خارجيّاً، إذ يمكننا أن نعتبر الأمثلة التي من صنف:

(1) إنْ زيد جاءك، كلّمته

فيها [إنْ] تفيض من المحل [إ̃2] إلى المحلّ [ف]، على النحو التالي:

إ̃ ∃ ف فا ...

إن زيد ...

يثير ما قرّرناه قضيّة علينا أن نتخلّص منها سريعا. وهي: إذا كانت [إن] تشغل المحلّ [إ̃ 1] في الأمثلة المدرجة في باب [إن] النافية، فهل من الوارد أن تكون كذلك في الأمثلة التي من المنوال [إن ج2 ج1]، أي ألا يكون رأي بعض النحاة القائلين بأنّ [إن] تشغل صدر الكلام رأيا صحيحاً.

بالنسبة إلينا لا مجال إلى الشكّ في أنّ [إن] في هذا المنوال تشغل المحلّ الإنشائيّ الثانويّ، إذ لو كانت تشغل الرئيسيّ في منوال [الشرط θ الجواب] لحجّرته على معجّمات الإنشاء الرئيسيّ ولما كان مثل الجمل التالية ممكنا:

(2) أ إنْ ... ...

(3) لـــئن ... ...

(4) إ̄1 إ̄2 ... ...

يتأكّد بهذا أنّ [إن] كالعنصر الماهي يتحرّك في المجال العامليّ من محلاّت التواجد المزدوج:

إ̄1 ∃ فـ ... إ̄2 ∃ فـ ..

{ما، إن} {ما، إن}

إذا كانتا تتحرّكان معا في هذين المجالين، فإنّهما تثيران تساؤلين:

أ- هل تتحرّكان على صورة متكاملة، بحيث إن وجدت الواحدة لم تكن الأخرى، أم تتعاملان معا في البنية الواحدة، فتلتقيان على صورة من الصور؟

ب - وفي الحالتين أتتميّز [ما] بأنّها تكون في الإنشاء الثانوي الداخلي كما رأينا في أمثلة {قلّ ما ..} وأمثلة {ربّ ما شيءٍ}؟ أمْ أنّ [إن] تكون، هي أيضا في هذا المجال، فتلامس حيّز [أنْ] كما لامست حيّز [إنّ]؟ وإذا كان هذا فكيف تتعامل مع [أنّ] وكيف تتعامل مع [ما] بالخصوص؟

§ 69 – التعامل بين [إنْ] و[أنْ] في حيّز الإنشاء الثانوي

لقد أثرنا منذ القسم الأوّل قضيّة العلاقة بين [إنْ] و[أنْ] ودور همزة التسوية في ذلك. ويبدو لنا من خلال هذه العلاقة أنّ بين [إنْ] و[أن] توزيعا في الوظيفة، وأنّ الترادف الوظيفيّ لا يكون بينهما مباشرا، كما تبيّن الأمثلة التالية:

(1) وددت أنْ أخرجَ

(2) وددت لو أخرجُ

(3) وددت *إنْ أخرجْ

ويتأكّد هذا التوزيع الوظيفي في الأمثلة التالية حيث تعوّض [أنْ] [إن] عند الحصر:

(4) أكلّمك إن كلّمتني

(5) لا أكلّمك إلاّ *إن كلّمتني

(6) لا أكلّمك إلاّ أن تكلّمني

(7) أكلّمك *أنْ كلّمتني

إذا قارنّا بين الجملتين الرابعة والسابعة فالتكامل الوظيفيّ واضح، إذ لا تصحّ السابعة لكونها شملت [أنْ] في موضع الإنشاء الخارجيّ الذي هو موضع [إن].

لكن، بإضافة [لا ... إلاّ...] تصبح [أنْ] هي الصالحة كما تبيّن من مقارنة الجملة السادسة بالجملة اللاحنة(5).

وهذا يدلّ على أنّ العربيّة تعتبر كلّ عنصر "س" في المركّب [إلاّ س] عنصرا داخليا بالنسبة إلى [إلاّ]. وإذن فتعويض [إنْ] بعد [إلاّ] بـ[أنْ] تطبيق لمقتضيات التوزيع الوظائفي بين خارجيّة [إن] وداخلية [أن].

لنقارن الجملة السادسة بالجملة التالية:

(8) لا أكلّمك إن لم تكلّمني

نلاحظ بحدسنا اللغويّ أنّهما تؤدّيان دلالة مشتركة فهما متشارطان حسب مبدئنا القائل بأنّ معنى البنية هو علاقتها الشرطية مع بنية إعرابيّة أخرى. يطلب منّا هذا الوضع أنْ نؤدي الاشتراك الدلالي بصياغة إعرابيّة.

فما هو المشترك بين الجملة السادسة والجملة الثامنة؟

لنفترض، حسب مبدإ المحافظة أن [إن] لم تحذف من السادسة، (أو أنّ دلالتها لم تحذف). إذا كان هذا فالمقارنة بين (6) و (8) تثبت أنّ عدم التناظر بينهما ينحصر في المجموعة التي بين قوسين:

... (إلاّ أنْ) ...
... (إن لم) ...

إذا اعتبرنا [أنْ] معوّضة لـ[إن] فينبغي أن تكون [لم] معوّضة لـ[إلاّ]. وهذا التأويل تقبله دلالة إلاّ. إذ نعبّر عادة عن (6 – 5 = 1) بـ[إلاّ]

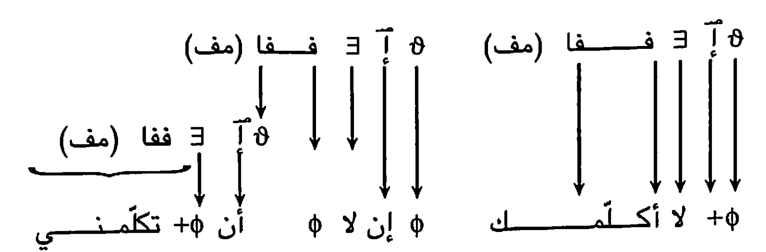
لكن إذا قارنّا بين الجملتين التاليتين:

(9) أُخرج وإلاّ ضربتك

(10) أُخرج وإن لم تخرج ضربتك

فالأصلح أن نعتبر [إلاّ] هي [إن لا] الموافقة لـ[إن لم] في الدلالة المحليّة العامليّة، أي في [إ2 ∃]. وإذن تكونُ [أنْ] عنصرا جديدا في الوسم اللفظي للبنية.

ولمّا كانت [أن] من معجّمات الإنشاء الثانوي الداخلي، كان من اللازم أن تكون رأسًا لـ[فا] وإلاّ فرأسًا لـ(مف). فلنمثّل البنية الإعرابيّة الدلاليّة على هذا الوجه:



فـ[أنْ] إذن لم تعوّض [إنْ] مباشرة فقد بقيت [إن] للإنشاء الثانويّ الخارجي، و[أنْ] للإنشاء الثانويّ الداخلي، وذلك بتحوّل الفعل {تكلمني} من صلة مباشرة لـ [إن] إلى صلة [أن]. وذلك حسب قواعد الدور التكراري:

(∃ ⟵⟶ حـ) ⟵ ∃ حـ

وإذا تذكّرنا أنّ العملية المعاكسة لاختزال الحدث في الشحنة تولّد أوّل ما تولّد فعل {كان} فإنّ الجملة المحلّلة تشارط:

(11) لا أكلّمك إن لم يكن أن تكلّمني

وهو نفس ما يقع في:

(12) لو لم يكن زيد لسقطت

(13) لو لا زيد لسقطت

إ ∃ فـ فا

§ 70 – اقتضاء الحيّز الذي لا تكون فيه [أنْ] أن تكون فيه [إنْ] مع [ما]

يمكن لهذا التحليل أن يكون دليلا على أنّ [إن] تكون في [إ 1] وتكون في رأس [إ2] الخارجيّ، ولا تكون في [إ2] الداخلي على خلاف [ما]، وعلى أنّ [أنْ] تكون في هذا المحلّ ولا تكون حيث تكون [إن]. فيكتمل بهذا تركيز أنّ [ما] تربط بين [إن] و[أن] بوقوعها في موقعهما، وعدم وقوع إحداهما في موقع الأخرى.

لكنّ الملاحظ أنّ [أنْ] لا تقع في جميع تصريفات الحيّز الإعرابيّ الذي تقع فيه، وذلك على خلاف [ما]. فلقد بيّنّا في مواضع عدّة من هذا البحث أنّ البنية[فا ⟵ ϑإ ∃ ففا (مف)] تعجّم على صورة مختلفة، طرفاها الأقصيان هما:

(أ) تعجيم كلّ المحلاّت، لإحداث الانغلاق العاملي التخصيصي الداعي إلى التكرار الخارجي بواسطة العطف المتّجه نحو الاستئناف، وفي هذه الحالة نجد الحيّز الذي

تعمل فيه [أن]، إذ بعد [أن] لا بدّ من تخصيص [∃] للتعجيم ولا بدّ من تعجيم [فـ] وما بعدها إذ لا يصحّ أن تقول {أنْ ϕ + ϕ – زيدٌ}،

(ب) الطرف الثاني هو عدم تعجيم [فـ] وهو المحدث للبنية الإعرابيّة المحتملة للاسم [ϑ إ ϕ ϕ فا (مف)].

هنا لا تكون [أنْ]. ولكنّ [ما] تكون، وقد بينا ذلك بإبطال مفهوم الزيادة من [ما] الكافّة، وببياننا أنّ [ما] الكافّة إنما هي العنصر الماهي وقد وقع في المجال [إ ∃ ف].

إذا كان هذا فمن المنتظر أن تقع [إنْ] في ما لا تقع فيه [أنْ] أي من المنتظر أن نجد التصريفة التالية [إن ϕ + ϕ – اسم] ولنا أدلّة اختباريّة كثيرة تثبت أنّ هذا الافتراض الذي يستلزمه النظام، يُطبّقه الإنجاز. من ذلك هذا التركيب المنقول في كتب النحو منذ سيبويه (شرح الكافية ، IV / 402):

(1) (...) فاكذبنها (نفسك) فإن جزعًا وإن إجمال صبر

(2) آتيك إن صيفا وإن شتاء

فقد اعتبرت [إن] في هذه الأمثلة بمعنى [إمّا]، أو أنّها داخلة على اسم ينصب أو يرفع، باعتباره فاعل فعل {كان} المقدّر أو خبرا له:

(3) إنْ خير فخير وإنْ شرّ فشرّ

وأقلّ ما تبيّنه هذه الأمثلة، وإن كانت في مجال العمل الخارجيّ، أنّ [إنْ] قد يكون في بنية منفّذة للقاعدتين [إ ∃ ف]، و[∃ ف ←—— ∃ {كان}]. وهذا ييسّر أن نفترض أنّها على خلاف [أنْ] تدخل في نفس الحيّز الداخلي الذي يكون فيه العنصر الماهيّ.

لكنّنا لا نجد في العربيّة [إنْ] الكافّة. فلا نجد ما يشاكل الأمثلة التي رأيناها بـ[ما] والتي من صنف "عمّا قليل" "ربّما ضربة" وغيرها، التي فيها [ما] تعجّم إنشاء الاسم بدليل جرّها بالعامل وعدم رفعها صلة لـ[ما] اسميّةً.

إلاّ أنّ هذا لا يدعونا إلى اليأس. فما يقرّه منطق النظام ينبغي أن يوجد ولو في حيّز استعماليّ ضيّق. وإن لم يوجد، فلا بدّ من وجود قواعد أقوى منه تمنعه من الوجود.

IV/ 2.5 التعامل بين [ما] و [إن] في المجال العاملي [إ̄ ∃ ف] وتوظيف شحنة [إن] الإمكانية لتحوير الإنشاء المحقّق بالعنصر الماهيّ

§ 71 – إمكان التعامل بين [ما] و[إن] في المسترسل الإنشائي الإحالي

يتميّز العنصر الماهيّ عن بقيّة العناصر الاشتقاقيّة، بأنّه يحقّق اشتقاقيًا تجسيد التشكّل المحليّ العاملي التخصيصي الإعرابي للدور التكراري المقولي، دون أن يضيف إليه دلالة مجاوزة لاحتمالاته البنيويّة. لذلك يمكن للعنصر الماهيّ [ما] أن يكون رابطا بين جميع الحالات المعجّمة للمجال العاملي [إ̄ ∃ ف] مهما كان موقع هذا المجال من الدور، وأن يكون بذلك مكرّرا لبعض الأدوات ، كـ "الجوكار" الذي يكرّر أوراق اللعبة كلّها.

إن كانت [إن] أقرب الأدوات من خصائص العنصر الماهيّ لتعبيرها عن الإمكان المتضمّن للوجوب السلبيّ (والإيجابيّ أيضا)، فليس من الضروري أن تكون عنصرا ماهيًا كامل الصفات. فقربها منه يقتضي تعاملا لا يصل بالضرورة إلى حدّ التعويض. ولقد افترضنا في مقدّمة هذا الباب أنّ توفّر بعض خصائص العنصر الماهيّ في [إنْ] قد يؤهلها إلى تخفيف ما قد يتعرّض إليه العنصر الماهيّ من انحصار في الدلالة.

لنفترض أنّ [إنْ] تقع في الحيّز [إ̄ ∃ ف] مجاورة لـ[ما] إذا كان هذا، فإنّ [إنْ] بفضل دلالتها على [±] قد تعدّل مثلا نتائج انحصار [ما] في محلّ يقتضي منها الدلالة [–] أو الدلالة [+]. وذلك أنّ المحلاّت مشحونة في أصلها المقولي بـ[±] أو بـ{±} كما رأينا في التوزيع الشحني للتواجد في القسم الثاني. فإذا انحصرت [ما] في محلّ يستدعي [+] أو[–] فإنّ هذا العنصر الماهي يخسر عموم الدلالة فيه. فإذا كانت [إنْ] بجواره فمن الممكن أن يقع تعديل [–] بـ[+] التي في [إن]، أو تعديل [+] بـ[–] التي في [إنْ]. فقد بيّنّا أن [إنْ] حتّى وإن وقعت نافية، لا تخسر تمامًا دلالتها الإمكانيّة.

يمكننا أيضا أن نتصوّر العكس. فلقد رأينا أن [أنْ] لا تحافظ عند النفي على دلالتها الإمكانيّة إلاّ بشغلها في الآن نفسه المحلّين [إ̄] و[∃] شغلا يجعلها محجّرة للمحلّين قادرة على تطبيق قاعدتي تعجيم السلب والإيجاب معًا، تطبيقا يكون في صالح محافظتها على دلالتها الوجوديّة الشحنيّة.

ينبني على هذا أنّه إذا تصوّرنا أن [إ̄] مشغولة مخصّصة للتعجيم فإنّ [إنْ] معرّضة

للانحصار في [∃] انحصارا يجعلها ممحّضة للنفي تمامًا. وهو ما يقع لـ[ما] في "أما خرج زيد".

فإذا افترضنا أنّ هذا الحصر يقع بالعنصر الماهيّ، فإنّه ينبني على علاقة الاسترسال التي بين [إنْ] و[ما]، أنّ [ما] تقوم بوظيفتين:

أ- تمنع أنْ يحتلّ [إ̂] بعنصر كالهمزة يمنع [إنْ] من إلقاء بعض شحنتها في [إ̂] كما رأينا في الفقرة (§ 67)،

ب- ولكنه لا يمنع [إنْ] من المحافظة على دلالتها الإمكانيّة، وذلك بفضل العلاقة الاسترسالية التي تجعل دلالة [ما] في [إ̂] تكمّل دلالة [إن] في [∃] على نفس الصورة التي تكون في [إن= إ̂ ∃].

اعتمادا على هذا الاستدلال ، نفترض أنّ [ما] و[إن] تتعاونان على تحقيق العلاقة بين الشحنة الإنشائية والشحنة الوجوديّة الإحالية، أي تتعاونان على تحقيق الاسترسال الإنشائي الإحالي، في مجال دلالة الإمكان.

إذا صحّ هذا الافتراض، فإنّ تعاونهما على تحقيق الاسترسال الإنشائي الإحالي في مجال دلالة الإمكان، يقتضي النتيجتين التاليتين:

أ) أن يقع هذا التحقيق في (1) حيّز الإنشاء الداخلي الرئيسي، و(2) في حيّز الإنشاء الخارجي الثانوي و(3) في حيّز الإنشاء الداخلي الثانوي.

(ب) ولمّا كان حيّز الإنشاء الخارجيّ الثانويّ يجعل إمكان [إن] إمكانا شرطيّا (في المنوال [شرط ϑ جواب])، فمن المفترض أيضا أن يكون تعامل [إنْ] و[ما] في حدود الإمكان الشرطي.

تؤدّي هاتان النتيجتان إلى النتيجة الأساسيّة التالية، وهي أنّ التوزيع الشحني للتواجد الشرطي غير مخصّص للعلاقة بين العمل الخارجي والداخلي، بل هو توزيع يتحقّق في حيّز العمل الداخلي. فإن كان هذا فإنّ مفهوم الاسترسال الدلالي الإعرابي يتدعّم على صورة تؤكد أنّ حركة العمل الإعرابي تقع من الداخل إلى الخارج وتجسّد بحقّ في المستوى التصريفي ما افترضناه من أنّ العلاقات التواجديّة تتكثف إمكانا ووجوبا في [∃] ثمّ تتوزّع وتنتشر بالدور التكراري لتوليد أبنية عليها، بالعمليّة المعاكسة، أن تنخزل إلى ما نشأت منه، وهو الحدث الإنشائي، ويثبت أيضا أنّ حركة العمل [↵] تحدث الانتشار في الإعراب وأن حركة التخصيص تحدث الانخزال [↑].

ينبغي إذن أن نتابع التوزيعين المكنين لـ[إن] و[ما] وهما [إن + ما] و[ما + إن].

§ 72 ـ تحقّق [ما] و[إن] في المجال [أ̄ 1 ∃ ف]

لا نجد في المجال [أ̄ 1 ∃ ف] حالة اختباريّة تدعّم مباشرة الاحتمال التوزيعي [إنْ + ما]. إذا صحّ أنّ هذا الاحتمال غير موجود على وجه من الوجوه، فالتفسير المتوفّر أنّ [إن] وإن كانت تعجّم [أ̄1'] انطلاقا من [∃ 1] كما رأينا في النافية، فهي لا تخصّص [أ̄1'] بالتعجيم المنفرد إذا كانت محاصرة بـ[ما] في [∃ 1]، وذلك للمحافظة على التقابل بين الإنشاء الرئيسي والإنشاء الثانوي المتوفّر في [إن ج2].

أمّا الاحتمال التوزيعي [ما إنْ] فمتوفّر في أمثلة كثيرة درسها النحاة في ما سمّوه بـ [إنْ] الزائدة وقد جعلها سيبويه تأكيدا (III / 421)، ونقل من أمثلتها عن العرب:

(1) وما إنْ طبّنا جُبْنٌ ولكن   منايانا ودولةُ آخرينا

وقد نقلها عنه كثيرون ابتداء من المبرّد (انظر تعليق محقق الكتاب III / 153). وذكر أنّها تكون مع الفعل على الصّورة (التصريفية):

(2) {ما إنْ يفعلُ} (IV / 220)

ويشبّهها ضمنيا بـ[ما] التي في مثل {متى ما، إنّما، كأنّما ...} (IV / 221). وقدم من شواهد دخولهما على الفعل:

(3) ورجّ الفتى للخير ما إن رأيته   على السّنّ خيراً لا يزال يزيدُ (IV / 222).

لكنّ هذه الحالة لا تفيدنا في [أ̄ 1 ∃ ف]، بل فائدتها أنّها تحقّق أنّ [ما إن] تكون في مجال الاسترسال الإنشائي الإحالي الرئيسي ومجال الاسترسال الثانويّ الخارجيّ، سواء بسواء.

ولقد أضاف النحاة بعده أمثلة أخرى، منها ما في مغني اللبيب (المغني، ص 21):

(4) ما إن أتيت بشيء أنت تكرهه   إذن فلا رفعت سوطي إليّ يَدِي

ولم يبق في الاستعمال الحديث من [ما إنْ] إلاّ ما كان ابتداء لانتهاء الغاية بـ"حتّى":

(5) ما إن {فعل الفاعل} حتّى {وقع كذا}

وتستعمل للدلالة على السرعة في تعاقب الحدثين.

هذا ولم نجد في ما استشهد به القدماء، ولا في الاستعمال الحديث ما يدلّ على إمكان تعجيم [أ̄1] قبل [ما إن]، فلا يصحّ البنية:

(6) * أما إن ....؟

ولكن المغني استشهد على وقوع [إن] بعد [ألا] الاستفتاحيّة ببيت من الشعر (ذكره في الصفحة 22).

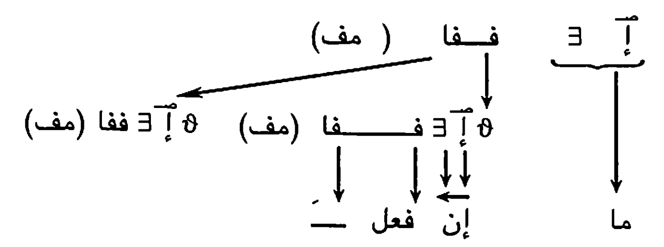
وما دعا النحاة إلى اعتبار [إن] في هذه الأمثلة زائدة أنّ [ما] هنا تدلّ على النفي، حسب رأيهم. فهي إذن تعجّم [∃] حسب منوالنا الوصفي. فإن كان هذا فليس لها محلّ إعرابيّ قبل [ف] أو قبل [فا].

إلاّ أنّ مفهوم الزيادة الإعرابيّة غير مقبول في جهازنا الوصفيّ، فكلّ حرف لا بدّ له من محلّ إعرابيّ ولو أدّى ذلك إلى إحداث دورة لـ[ϑ إ̅ ∃ ففا (مف)] خاصّة به. وسنرى في مواضع أخرى من البحث أنّ افتراض دورة للعناصر التي تبدو زائدة، يفسّر وجودها، ويستوعب وظائفها الدلاليّة ، ولا سيّما إذا كانت مؤكّدة. إذ أنّها تجسّم التأكيد إعرابيًا ولا تتركه مجرّد دلالة ميتافيزيقيّة.

يقتضي مبدأ المحافظة على البنية المقولية، ومبدأ أنّ اللفظ وسم جزئيّ للبنية النحويّة (كما بيّنّا في القسم الأوّل وما يليه)، ألاّ تكون [إن] زائدة محلّيًا، إذ لا يجوز أن يشتمل الوسم اللفظي على محلّ لا وجود له مسبّقا في البنية المجرّدة.

للخروج من هذا الإشكال لنا حلاّن:

أ- إمّا أن نعتبر [ما] نافية وتشغل المحلّين [إ̅ ∃] بدليل عدم دخول الإنشاء عليها، وأن نعتبر [إن] معجّمة لـ[إ̅ ∃] من البنية الفعلية أو الاسميّة على النحو التالي:



أو : ϑ إ̅ ∃ ففا (مف)

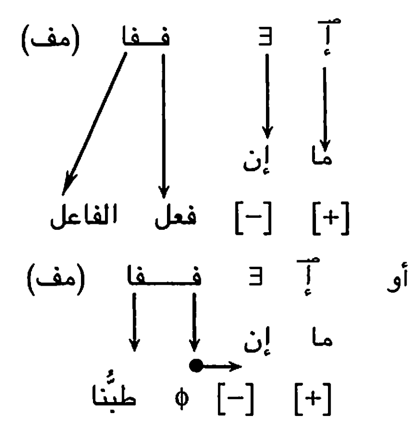
ϑ إ̅ ∃ ففا (مف)

ϑ ما إن اسم

ϑ ما إن طبّنا

ب - وإمّا أن نعتبر أنّ [إن] تعجّم المحل الوجودي الإحالي [∃] فتدلّ على السلب [-] حسب قاعدة تعجيم [∃] لانحصارها بالعنصر الماهيّ في [∃]، وأنّ [ما] تعجّم المحلّ

الإنشائي [إ̄ 1] فتأخذ القيمة الموجبة [+] حسب ما يستدعيه الإثبات، ودلالة التأكيد على غرار ما يع بـ[ما] التعجّبيّة، وحسب ما يستدعيه انحصارها بـ[إن] في [إ̄]. فيكون ذلك الإيجاب فيها معرّضا للإيجاب الذي كان في [إن] والذي خسرته، كما بيّنا في الفقرة الماضية:



اختزلنا هنا البنية الإعرابيّة المحتملة للفعل والاسم. فلا فرق بين الحلّين من هذه الجهة، وإنما الفرق في [إن] هل هي معجّمة لإنشاء البنية الإعرابيّة المحتملة [الحلّ أ]، أم هي معجّمة لـ[∃] من البنية المجرّدة.

إذا اخترنا الحلّ الأوّل فالدور التكراري الإعرابيّ المقولي يتحقّق على الصّورة الخطيّة التالية في البنية التصريفيّة:

إ∃ [إ∃ فـ فا (مف)] [إ̄ ∃ فـ فا (مف)]

ما إن فعل

وحسب قاعدة انخزال المحلاّت الإنشائيّة ينبغي أن ينخزل إنشاء الفعل إلى إنشاء الجملة حسب ما بيّنّاه في موضع سابق من هذا البحث ونذكّر به الآن:

البنية المجرّدة ϑ إ̄ ∃ فـ فا (مف)

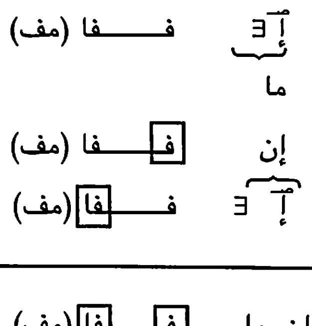
البنية المحتملة للفعل ϑ إ̄ ∃ فـ فا (مف)

البنية المحتملة للاسم ϑ إ̄ ∃ فـ فا (مف)

نتائج الانخزال وهو ϑ إ̄ ∃ فـ فا مف

البنية التصريفية

إذا وضعنا [ما]خ في [إ̄ ∃] و[إن] في [إ̄ ∃] حسب الحلّ الأوّل فالانخزال يقع على الصورة التالية:



فالنتيجة الاختزاليّة في البنية التصريفيّة إمّا أن تعطينا [إن ما] غير الموجودة اعتماداً على [أ ∃ = ما] [و أ ∃ = إن]، أو أن تعطينا [ما إن] فتنحصر [ما] في [أ] و[إن] في [∃].

إذن الحلّ الأوّل يؤدّي حتما إلى الحلّ الثاني.

اعتماداً على الحل الثاني تكون الشواهد الماضية مكوّنة من تأكيد للإثبات بـ[ما] ونفي بـ[إن]. وهذا يوافق ما لاحظناه من تأكيد في [ما] التعجّبية وفي الأمثلة التي من صنف {ربما ضربة، عمّا قليل، إنّما، قلّ ما....}.

إلاّ أنّ إثبات النفي هنا يختلف عن معنى"أنّ النفي صار مؤكّدا لاجدال فيه" فجميع الجمل الماضية جمل تحافظ فيها [إنْ] على دلالة الإمكان رغم انحصارها في [أ]، وذلك بفضل [ما] التي تقبل من المحلّ أن يحافظ على شحنته السابقة، والتي شرحناها بـ[إن] النافية في فقرة سابقة من هذا الفصل.

لذا فالجمل الماضية لها الدلالة التالية:

(1) ما إن طبّنا جبن ولكن

أثبت إمكان (أنّ) طبّنا جبن ولكن (أقرّر أن هذا الإمكان لم يوجد)

(3) ورجّ الفتى للخير ما إن رأيته

ورجّ الفتى الخير زمان إمكان رؤيته.

(4) ما إن أتيت بشيء أنت تكرهه إذن فلا رفعت سوطي إليّ يدي

أثبت إمكان الإتيان بشيء تكرهه فإذا كان هذا الإتيان فلا رفعتْ ....

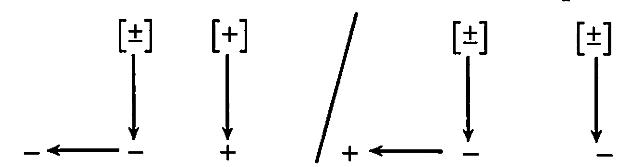
(5) ما إن خرجت حتّى وجدت زيداً بالباب

أثبت إمكان خروجي حتّى وجدت زيدا بالباب.

فهذه الجملة تعبّر عن السرعة لأنّها تعبّر عن أنّ ثبوت الخروج لم يتحقّق حتّى كان الحدث الثاني.

ولهذا الموضوع حلول أخرى تخالف تطبيقيًا - لا نظريًا - ما قدّمناه. ولا نعرضها. فالمفيد أن نلاحظ التعامل بين العنصر الماهي و[إن] في المحلّين [إٓ ∃]، أو في المحلاّت [إٓ ∃ فـ].

(يمكننا مثلا إعادة التحليل على أساس أنّ [ما] هي أيضا تحافظ على القيمة الإمكانيّة في المحلّ [±] فتكون [ما إن] في قيمة:



وسنعالج قضيّة العلاقة بين الإمكان والإمكان في القسم الخامس.

وسواء أعطينا لـ[ما إن] القيمة [± ±] أم القيمة [+ ±] فما نلاحظهُ هو أنّ [ما] بتعجيمها لـ [إٓ] لا تقضي على الدلالة الإمكانية التي في [إن]. وهذا ما يجعل البنية [ما إن] تتأرجح بين إثبات الإمكان، ولا إثباته، ويجعل [إن] باحْتلالها لـ[∃] أو لـ[∃ فـ] محوّرًا للإنشاء ولكنه محوّر لا يغير تغييرا نوعيًا، أي لا يخرجه من نوع إلى نوع آخر. وقد يكون هذا هو السبب الذي جعل النحاة يرون [إن] في هذا الموضع عنصرا تأكيديًا زائدًا.

سنرى في القسم الخامس أنّ [إنْ] في المنوال [(...) إٓنْ ...] لا تختلف اختلافا جوهريًا في وظيفتها الدلالية عما رأيناه لها هنا إنما الاختلاف في الدلالة العاملية التي بمقتضاها يتحقّق التحوير الإمكاني للإنشاء.

IV/ 6

تحقق العنصر الماهي بالتعامل بين [إن] و[ما] في المجال العاملي للشرط، ووسمه للمسترسل الإعرابي الدلالي الذي تتحرك فيه دلالة التواجد الشرطي



IV/ 1.6 الإنشاء الإمكاني وتكوّنه من التقاط [إن ... ما] لدلالات التشكل المحلي العاملي بفضل تحرّكهما في المجالات : [إ̅] و [إ̅ ∃] و [إ ∃̅ ففا]

§ 73 ـ رأي النحاة في التركيب {إمّا يفعلنّ}

إذا كانت [إن + ما] لا توجد في المجال [إ̅ ∃ ف] فقد ثبت اختباريّا وجود حالات يمكن أن تدرج في هذا المجال، أو في مجال أوسع منه من مجالات حركة العنصر الماهيّ.

فقد ذكر النحاة أنّ [ما] تأتي زائدة بعد [إن]، فيكون تحقّقهما على الصّورة [إمّا] (الرمّاني، كتاب الحروف، ص 131 - ابن يعيش، شرح الفصل IX / 6.5 - ابن هشام، المغني، ص 64. المبرّد، المقتضب، III / 11 - 13 - 29) وأشار أغلبهم إلى صلة رأوها بين [ما] هذه وتلك التي بعد [حيث] و[إذ] و[متى] وغيرها مما يكون في الشرط.

وممّا أتى في القرآن منها:

(1) فإمّا تَرِينَّ من البشر أحداً فقولي إني نذرت للرحمان صوما (مريم / 26).

وقياسها عند المبرّد على المثال :

(2) إمّا تأتينّي آتك

وأجازها بدون نون التأكيد على المثال:

(3) إمّا تأتني آتك

هذا، ولم نجد في ما نقلوه، مثالا منها بالنفي:

(4) (؟!) إمّا لم تأتني آتك

أي في معنى "إن لم تأتني". ولا نتذكّر أنّنا وجدنا النفي في ما حلّلناه من النصوص القديمة والحديثة.

وكذلك لم نر أحداً منهم يؤوّلها نفيا. فهي عندهم لا تضيف إلى معنى [إنْ] دلالة غير التأكيد. وسنناقش هذا الرأي بعد حين.

§ 74 ـ [إمّا] في مجال الاسترسال الإنشائي الإحالي [إ̅2 ... ∃]

أوّل ما نقرّه في أمر هذه البنية أنّنا لا نعتبر الإدغام لكونه أوّلا يهمّ الإنجاز الصوتي

للبنية التصريفيّة المعجّمة ولا يدلّ على شيء من حقيقة الاشتقاق والإعراب، وثانيا لكون الإدغام يقع بين عناصر البنية الإعرابيّة وقوعه بين عناصر البنية الصرفيّة، فقد تكون [إمّا] على مثال [لئلاّ].

إذا أخذنا برأي القدماء فاعتبرنا [ما] زيادة، لا تضيف إلى [إن] شيئا، ولا تكون للنفي، فينبغي أن تكون البنية هي:

أ2 ∃ ففا(مف)

إمّا +φ يفعلنّ

فإنْ كان هذا فنحن أمام اختيارات عدّة:

– أوّلها أن نفسّرعدم تعجيم [∃] بأنّه محجّر بـ[إمّا]، وإذن فإمّا من الحالة [أ ∃]،

– والاختيار الثاني ينجرّ عن الأوّل. وهو إذا كان من اللازم أن نقرّ بفيضان [إمّا] على [∃]، فعلينا بحلّين: إمّا أن نعتبر [ما] زائدة على [إن] بعمليّة إعرابيّة تصريفيّة، وإمّا أن نعتبرها زائدة بعملية سابقة للمستوى التصريفي أي بعمليّة اشتقاقيّة.

فإذا اخترنا الاعتبار الأوّل، فالمبدأ أن كلّ عنصر اشتقاقيّ لا يضاف إلاّ في محلّ إعرابيّ سابق له في البنية المجرّدة وإذن فينبغي التخلّي عن التمثيل الماضي إلى التمثيل التالي:

أ2 ∃ ففا (مف)

إن ما ....

إن كان فليست [ما] زائدة، بل هي عنصر ماهيّ يملأ المحلّ الوجودي ويشغله، فلا تكون فيه أدوات النفي.

لنفترض أنّ [ما] بانحصارها في [∃] مجبرة على تطبيق قاعدة تعجيم المحلّ الوجودي القاضية بأنّ كلّ تعجيم له دلالة على النفي إذن تكون الجملة التالية على المعنى الذي بعدها:

(1) إمّا يَبْلُغَنّ عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تَقلْ لهما أفٍّ ... (الإسراء / 23)

(2) إن لم يبلغ أبواك الكبر فلا تقلْ لهما أفٍّ، لكن إن بلغا فيمكن أن تقول ذلك.

وهو معنى، على ما نعلم لا يجيزه السياق المقاميّ الديني، ولم يلتقطه العرب في عصرهم بالحدْس.

لكنْ إذا أخذنا بالمبادئ التالية:

أ- لا يلتقط العنصر الماهيّ من المحلّ إلاّ ما يجده من الدلالة المحليّة المقوليّة الدنيا،

ب- قيمة [إنْ] الوجوديّة الإنشائية قيمة إمكانيّة [±]

جـ- يفرغ العامل بفضل حركة عمله [ ] شحنة في المعمول.

وهي مبادئ إذا أخذنا بها أيضا، أخذَنا بمبدإ تعجيم المحلّ [∃]، فإنّه ينجرّ عن المبدإ (أ) و(ب) أنّ المحلّ [∃] بعد [إنْ] باعتباره رأس [مف]، أي رأس المفعول الإحالي للإنشاء، محلّ يتلقّى من [إنْ] بعملها فيه الشحنة [±] المتوفّرة فيه مسبّقا في البنية الإعرابيّة المجرّدة. أي أنّ [إن] تؤكّد في [∃] إمكانا ورثه هذا المحلّ من البنية المقوليّة.

هذا التحليل يوافق التوزيع الشحني للتواجد الشرطي كما رأيناه في القسم الثاني وقد لا حظنا مرارا أنّ قولك "إن خرج زيد" قد يعني "لم يخرج" كما يعني في الآن نفسه:

"خرج" وكذلك "إن لم يخرج زيد".

إذا كان هذا فحسب المبدإ (أ) ينبغي أن يكون العنصر الماهي محافظا على دلالة الشحنة كما أرادها العامل، أي أن يحافظ على الإمكان، فتكون الدلالة الدنيا للبنية هي التالية:

إ2	∃	ففا (مف)
إن	ما	يفعلنّ
[±]	[±]	[+ يفعلنّ].

نحن إذن، حسب هذا الاختيار، أمام حالة تضارب بين قاعدة تعجيم الشحنة، وقاعدة العنصر الماهيّ. فالعنصر الماهيّ يستوجب [±] وقاعدة تعجيم الشحنة تستوجب أن يكون التعجيم دليل سلب [-] للخروج من هذا التضارب نلاحظ ملاحظتين :

- الأولى إذا أقررنا أن [ما] عنصر ماهي حافظ على دلالة المحلّ وهي [±] فإنّه حسب القاعدة [± ←── -] يحتمل دلالة النفي وإذن فالعنصر الماهي يحترم قاعدة التعجيم الناصّة على دلالة السلب. لنحاول تسجيل هذه الدلالة لفظا:

(3) إن ما يبلغنّ ... فلا تقل أفّ

في حالة افتراضنا إمكان بلوغهما الكبر، الذي لا يوجد (أي البلوغ) فلا تقلْ أفّ.

وواضح من هذا أنّ [- بلوغ] لا تؤدّي المعنى لكن ([± ←── -] البلوغ) وهو الذي عبّرنا عنه بإمكان البلوغ الذي لم يكن، لا يضرّ بدلالة النصّ.

- الملاحظة الثانية: إذا أقررنا بأنّ [ما] نافية فبفضل [إن] التي تجعل السلب إيجابا والعكس وقد تحافظ عليهما، يمكن لـ[إن] أن تقلب [ما] إلى دلالة الإيجاب، فتراعى القاعدة.

نرى بهذا التحليل أنّه ليس من اللازم تغليب قاعدة تعجيم [∃]، إذ يمكن تغليب

قاعدة العنصر الماهي، باعتبارها تحافظ على الشحنة [±] وباعتبارها تتضمّن السلب الذي تستوجبه قاعدة التعجيم.

لاننكر أنّ هذه الحركة الدلاليّة التي تميّز العنصر الماهي، حركة خطرة إذ يمكن للعنصر [−] من [± ←—— −] أن ينقل إلى معموله [ف] دلالة سلبيّة فتتغلّب قاعدة تعجيم [∃] عن طريق احتمال الإمكان للسلب.

منطقيّا ماذا نفعل حتى لا ينقل العامل إلى معموله دلالة السلب دون دلالة الإمكان؟

هنا نرى شيئا طريفا في منطق النظام (وسنحلّله في القسم الخامس) فالنظام بإمكان [إنْ] ينتج في [∃] إمكانا يحافظ عليه العنصر الماهي. فتصبح البنية العاملية مؤديّة لدلالة عمل الإمكان في الإمكان. وعمل الإمكان في الإمكان مضعف له [رياضيا أيضا 0,5 x 0,5 = 0,25]. إذن ينتج عن عمل [إن] في العنصر الماهي أنّ دلالة البنية العامليّة تسعى إلى الوجوب.

ـ الملاحظة الثانية أنّه إذا استثنينا إجازة المبرّد لـ {إمّا يفعلْ يفعلْ} فإننا لم نلاحظ بعد [إمّا] إلاّ {يفعلنّ}. فالفعل إذن مؤكّد الوجوب.
بهاتين الطريقتين تبطل البنية مسبّقا كلّ احتمال للمعنى "إن لم يبلغ أبواك".

يتبيّن من هذا التحليل أنّ اعتبار [ما] عنصرا ماهيّا معجّما لـ[∃] اعتبار ممكن. بل يؤكّد القواعد التي قدّمناها، ويؤكّد أنّ لـ[إن] تعاملا خاصّا مع العنصر الماهيّ.

لنعد الآن إلى الحلّ الثاني وهو اعتبار [ما] زائدة بعمليّة اشتقاقيّة سابقة للبنية التصريفيّة.

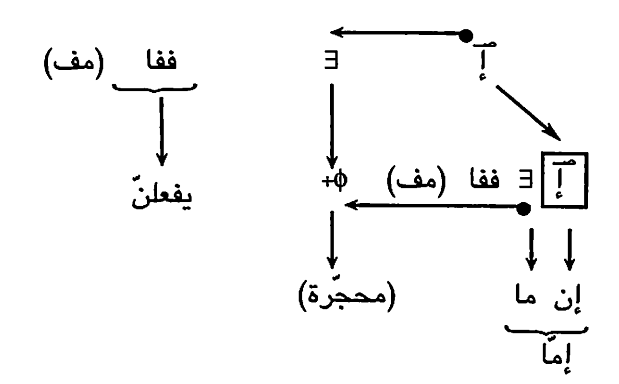
إذا اخترنا هذا الاختيار فعلينا أن نفسّر كيف يمكن لأداة أن تلتحق بأداة أخرى في الاشتقاق. يثير هذا التساؤل قضيّة تركيب الأدوات. إذ أنّ هذا الاختيار لا يعني سوى أنّ [إمّا] أداة واحدة مركّبة بأداتين، أضيفت الثانية منهما إلى الأولى في مستوى صرفيّ غير إعرابيّ.

إن كان هذا فأمران:

– أولهما أن نعتبر [∃] محجّرة بفيضان [̂إ2] عليها، حسب قواعد الاسترسال الإنشائي،

– والثاني أن نعتبر [̂إ2] فائضة على [∃] بفضل تركيب وقع في بنيتها الاشتقاقيّة. وإذا كان هذا فالتركيب يستوجب بنية مجرّدة. وليس للحرف صيغة أو أساس صيغيّ يقبل الزوائد. فلا يمكن إذن أن تزاد [ما] على [إن] إلاّ في البنية الاشتقاقية الوحيدة التي نتصوّرها والتي يتضمّنها جهازنا الوصفي وهي البنية الإعرابيّة الاشتقاقيّة المحتملة لـ[̂إ].

إذن ينبغي أن تقع الزيادة على الصورة التالية:



هذا الحلّ ممكن إذا أردنا إدراج الزيادة في الاشتقاق لا في المحلّ الإعرابيّ للبنية الإعرابيّة المجرّدة. وسنرى في القسم الخامس أنّه يفسّر بعض الظواهر.

إذا كان هذا فتحجير [∃] يصبح ناتجا عن تضمّن [إ] شحنة إنشائية قويّة من صنف [± ±]، وهي شحنة مقاربة للوجوب، أي مضعفة لإمكانية [إن] كما بيّنّا أعلاه. هذه الشحنة القويّة تدعّم بصيغة الفعل التأكيديّة لتجعل قيمة [∃] إيجابيّة، لا تقبل السلب.

إذا كان هذا الحلّ فلا شيء يتغيّر ممّا يزيد الاستدلال عليه. فـ[إنْ] تبقى عنصرا مفضّلا في التعامل مع العنصر الماهيّ. وسواء أجعلت هذا التعامل المعدّل بالإمكان بين [إ ∃] في بنية إعرابيّة مجرّدة تصبح مصرّفة بفضل هذا التعامل، أم جعلت هذا التعامل تعاملا بين [إ ∃] في بنية إعرابيّة إعرابيّة اشتقاقية محتملة، فإنّه بفضل التشارط الاشتقاقي الإعرابي يؤدّي إلى نتيجة واحدة، وهي أننا مقوليا ودلاليّا أمام خصائص الدلالة الشحنة الوجوديّة وأنّ هذه الدلالة تتحرّك إعرابيّا بين المجال الإنشائي والمجال الإحالي. فإذا اعتبرنا [إمّا] في [إ ∃] فهو تعامل إنشائي إحالي مسترسل، وإذا اعتبرنا [إمّا] في [[إ] ∃] فإننا نقوّي الإنشائية وسيطرتها على الإحالة، لا أكثر ولا أقلّ. أي يمكن للحدس اللغوي أن يبتّ بين الحلّين إذا أجاب على السؤال التالي:

"هل {إمّا يفعلن} تأكيد للعمل الإنشائي الشرطي، أم هو تأكيد للمضمون الإحالي للشرط؟".

نلاحظ عرضا أنّ هذا التحليل الذي قدّمناه لـ"إمّا"، وأنّ التساؤل الذي انتهينا به، كلاهما يصلح لحالات أخرى من التأكيد. فالمقارنة بين الأمثلة التالية تبيّن أنّ [لقد] تحتاج هي أيضا إلى مثل هذا التحليل:

(3) إً ∃ فـــفا (مف)
(4) قد خرج زيد
(5) قد يخرج زيد
(6) لـ قد خرج زيد
(6) * لـ قد يخرج زيد

§ 75 ـ حركة [إنْ] في المجال [إً ∃ ف] بفضل احتلال [ما] لـ [فا]

ممّا يؤكّد أنّ [ما] عنصر ماهيّ، يتحرّك في مجال البنية كلّها ودورها التكراري، أنّ البنية التصريفية { إمّا يفعلنّ}، بنية تقبل تحليلا نحويًا آخر يفترض أنّ [إمّا] تشغل حيّزا عامليا أوسع ممّا رأيناه في الفقرة الماضية.

ما ننبّه إليه قبل عرض الاختيار الأخير أنّنا لسنا بإزاء تحليلات شكليّة مختلفة لبنية واحدة، بل نحن بإزاء احتمالات مختلفة للتكوّن الدلالي، إذ علينا ألاّ ننسى:

أ- أنّ المحلاّت الإعرابيّة تحقيق لمقولات،

ب- وأنّنا نبحث عن خصائص الدلالة الدنيا. وهي دلالة التواجد الشحنيّ المؤسّسة للبنية اللغويّة.

لذا فتضييق مجال [إمّا] إلى البنية الإعرابيّة المحتملة [إً]، أو توسيعها إلى المحلّ [∃] الإحالي، أو توسيعها أكثر، كما سنرى الآن، إنّما هو نظر في كميّة الدلالة الدنيا التي تحتملها البنية، ونظرٌ في دور الدلالة في تشكيل البنية الإعرابيّة.

يمكننا أن نعتبر العلاقة بين [إن] و[ما]، من صنف العلاقة بين [إنّ] و[ما] في [إنّما]:

(1) ϑ إً ∃ فـ فا (مف) ϑ إً ∃ ففا (مف)

ϑ إً ∃ فـــفا (مف)

إنّ ما ϕ+ زيد (الخبر)

(2) ϑ إً ∃ ففا (مف) ϑ إً ∃ ففـا (مف)

إنّ ϕ ما خرج زيد = إنّما خرج زيد

ففي هاتين البنيتين التصريفيتين تكوّن [إنّ] دلالتها التأكيديّة بتعجيم الإيجاب الإنشائي وبتحجير المحلاّت التي بعدها تحجيرا يجعلها مشحونة بالإيجاب شحنا مكثّفا، أمّا [إنما] فهي تكوّن مجاوزتها لـ[إنّ] في دلالة التأكيد، بفضل ما يحتلّه العنصر الماهي من محلاّت مكثّفة الإيجاب.

إذا افترضنا أنّ [إمّا] تحدث في ما يليها التأكيد بفضل ما تحتلّه من محلاّت وما تحجّره منها بفيضانها عليها ونشر التكثّف الإيجابيّ فيها، فإنّ البنية التصريفيّة لـ {إمّا يفعلنّ} هي التالية:

(3) ϑ إ ∃ ففا (مف) ϑإ ∃ ففا (مف)

إنْ ما ترينّ

مثل "إنما خرج..."

أو هي التالية:

(4) إ ∃ فـفا (مف) ϑ إ ∃ ففا (مف)

إنْ ϑإ ∃ ففا (مف)

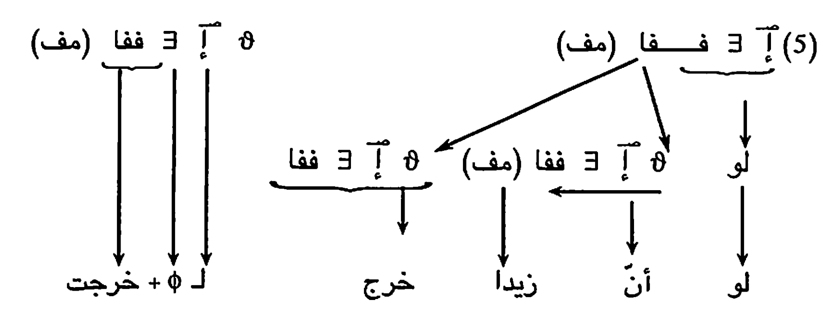
ما + ϕ ترينّ

مثل "إنّما زيدٌ ..."

إذا كانت (3) فمعناه أنّ [إنْ] تستفرغ دلالتها الإمكانيّة في محلاّت شاغرة استفراغا يضعفها عن العمل في ما يليها، فيكون ما يليهاغير مجزوم، ويدلّ على وجوب لا يؤثّر فيه إمكان العامل [إن] لضعفه عن البلوغ إليها.

وإذا كانت (4) فـ [إن] تستفرغ دلالتها الإمكانية في المحلاّت المخصّصة لـ{∃ يفعلْ} ويبعد الفعل الإحالي الرئيسيّ عن مجال العمل هذا لإضعاف الدلالة الإمكانية فيه. فتكون [ما] مدخلة عليه دلالة اسمية تقرّبه أكثر من الوجوب.

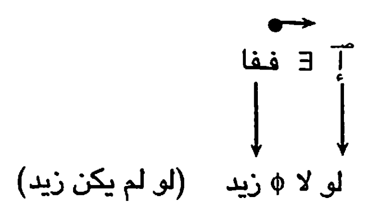
نفضّل التحليل الرابع على التحليل الثالث.وذلك لكثرة ما ورد منه في تصاريف [(...) إن ...]. ومن ذلك، المثال التصريفي {لو أنّ ...} :



وهي تراكيب أوّلها القدماء بـ"{لو حصل لوثبت، لو وقع} أنّ زيدا خرج". وهو تأويل دلالي يستوعبه الأنموذج الذي قدّمناه إذ أنّ الأفعال {وقع، حصل، ثبت} إنما هي دلالات المحلاّت المحجّرة [∃ف] التي بعد "لو".

فإذا حلّلنا {إمّا تفعلنّ} على هذا المنوال ، فإنّ التحليل استيعاب لدلالة يمكن التعبير عنها بـ{إنْ وقع أن فعل الفاعل} (إن وقع أنهما بلغا الكبر ...).

وهذه الدلالة متوفّرة في التركيب [لولا]:



§ 76 ـ ملخّص دلالات [إمّا] في المجال [إِّ ∃ ففا]

الخلاصة أنّ العلاقة بين [إن] والعنصر الماهيّ تقبل تحليلات ثلاثة:

أ- ينصّ التحليل الأوّل أنّ التعامل بينهما يقع في المجال الإنشائي وفي البنية الإعرابيّة المحتملة لـ[إِّ]. وذلك في الاشتقاق وقبل ملء البنية الإعرابيّة المجرّدة في المستوى التصريفي المجرّد، وحسب هذا التحليل تقع العملية التأكيديّة في الإنشاء نفسه، وينتج عنها إضعاف دلالة الإمكان في [إنْ] بدلالة الإمكان في العنصر الماهي، وينتج عنه تحجير [∃] الإحالية بامتداد الإنشاء إليها.

ب- ينصّ التحليل الثاني أنّ التعامل يقع في مجال الاسترسال الإنشائي الإحالي أي في [إِّ ∃]. وحسب هذا التحليل يقع التأكيد في الحيّز الوجودي من الإحالة وتكون [ما] باحتلالها لـ[∃] مانعة لأدوات النفي من الوقوع في هذا المحلّ، ومنتجة لترسّخ الدلالة المحليّة [±] حتى يكون عمل إمكان [إن] في هذا المحلّ مقرّبا للبنية من دلالة الوجوب.

جـ - ينصّ التحليل الثالث أن التعامل يتوسّع في المجال [أ̃ ∃ ف] وينتج إبعاد التعجيم الإحالي عن العمل المباشر لـ[إن] وذلك لإضعافها باستفراغ قوّتها الإمكانية في محلاّت شاغرة تعمل في عنصر مؤكّد الإثبات بالعنصر الماهيّ.

تمثل التحليلات الثلاثة الدلالات التالية (بالترتيب):

أ- إنشاء إمكانيا مؤكّدا لحدث

ب - إنشاء إمكانيا لوجود مؤكّد لحدث

جـ- إنشاء إمكانيا لوجود حادث حدثيّ مؤكّد.

فالتأكيد إذن إمّا أن يسلّط على الإنشاء، وإمّا أن يسلّط على وجود المضمون الحدثي للإنشاء، وإما يسلّط على الحدث نفسه بصوغه صياغة حادثيّة.

هذه الدلالات دلالات مسترسلة يؤدّي بعضها إلى بعض، وتعبّر عن فويرقات دلالية لا تدرك إلاّ بالإعراب. لكنّها فويرقات قد تأخذ قيمة كبرى في بعض الحالات كما سنرى بعد حين.

ما يهمّنا هنا أكثر هو أن نلاحظ التحرّك الدلالي واسترساله وأن نلاحظ أنّ الإعراب يعبّر عنه باحتمالاته المختلفة.

إننا لا نرى التحليلات الثلاثة مقترحات ثلاثة يمكن اختيار أحدها بل نرى فيها مشهداً من مشاهد حركة العمل الإعرابي الدلالي. إنّنا بإزاء وسم لفظيّ لحركة تقع في المجال العاملي [أ̃ ∃ ف] وهي حركة تقع في هذا المجال أكان رئيسيا أم كان ثانويّا داخليا أو خارجيّا.

يعبّر العنصر الماهي عن هذه الحركة، وعن مجالاتها الثلاثة، متعاملا مع [إن] عند التعبير عن الدلالة الإمكانيّة. وهذا يدلّ على أنّ الدلالة الشرطيّة لا تختصّ بالعمل الخارجيّ، بل تتحرّك في جميع المجالات.

IV/ 2.6 دور الإنشاء الشرطي للاسم في بيان حركة الاسترسال بين حيّز العمل الداخلي الممثل بأبنية الحصر والاستثناء وحيّز العمل الخارجي الممثّل بالمنوال [شرط ϑ جواب]

§ 77 ـ تمهيـد

رأينا في الفصل الماضي أنّ البنية التصريفيّة {إمّا يفعلنّ} تقبل أنْ تكون ذات بنية إعرابيّة دلاليّة هي نفسها البنية الإعرابيّة الدلاليّة المسيطرة على البنية التصريفيّة {لو أنّ ج} و{لولا اسم} والقريبة من الأبنية، {إنما ج} و {إنما اسم}. لهذه البنية في عمومها، شكل قريب من شكل البنية الإعرابيّة المحتملة للاسم، وقريب من شكل البنية الإعرابيّة المسيطرة على الجملة.

وسيتبيّن عند استكمال التحليل أنّ هذه الأبنية:

أ- تمثّل حالات الاسترسال بين بنية الاسم وبنية الجملة،

ب- وحالات استرسال بين المعمولات الداخلية والمعمولات الخارجيّة،

ج - وأنّ هذه الأبنية تدلّ على أنّ الشرط بـ[إن...] ليس خاصّا بالمنوال [شرط ϑ جواب]، بل الشرط بنية تكون في الداخل وفي الخارج،

د- وأنّ علاقاتها الداخلية تقرّب دلالة الشرط من دلالة الانفصال والعكس،

هـ- وأنّ العلاقة بين الشرط الداخلي والشرط الخارجي تدلّ على أنّ البنية تدور تكراريّا حول نفسها ساعية إلى الخروج والاستقلال.

§ 78 ـ الاسترسال بين بنية الاسم وبنية الجملة في المنوال [إنْ ∃ ففا (مف)]

تخضع الأبنية التصريفيّة المذكورة أعلاه إلى بنية تواجديّة مجرّدة مزدوجة فيها التواجد الأوّل (وهو الجواب) عامل في التواجد الثاني وهو الشرط.

يتركّب هذا التواجد الثاني، وهو معمول خارجيّ للأوّل، من محلّ إنشائي ثانويّ معجّم بـ[إن] ومحلّ وجوديّ قابل للتعجيم بأداة نفي أو بالعنصر الماهيّ، ومحلّ فعليّ منخزل إلى الدلالة الوجوديّة [$\overrightarrow{\exists \text{ حـ}}$] المعبّر عنها في تراثنا النحويّ بدلالة الأفعال {ثبت، حصل، وقع}. هذا الانخزال الفعليّ هو الذي يكسب البنية صورة قريبة من بنية الاسم. أمّا ما يكسب البنية صورة الجملة ودلالتها فأمران: أوّلهما تعجيم [ٳ] والثاني أنّ [فا] تعجّم على صورة جملة مبدوءة بالعنصر الماهي أو بـ[أنّ]. إذا لا يمكن لـ[فا] أن تكون

على الصورة [+ اسم] الملخّصة للتكثف الشحني [ϑ ϕ + ϕ + ϕ + اسم] الذي رأيناه في فصل التسوير الوجودي من القسم الثالث. سنرى بعد حين أنّ عدم اختزال [فا ⟵ إٓ ∃ فـ فا] إلى صورة الاسم [+ اسم] راجع إلى أنّنا إزاء بنية خارجية تسعى إلى الاستقلال الاستئنافي، كما سنرى أنّ البنية نفسها إذا وجدت في حيّز النصب الداخلي قبلت الاختزال المذكور.

يتضمّن تحليلنا الماضي أنّ الشرط لا يطلب تعجيم المحلّ الفعلي بالضرورة، وإن كان طلبه له قويّا. لكنّه يطلب بالضرورة، إذا لم يعجّم المحلّ الفعلي، أن يكون مجال العامل الحدثي معجّما:

أ- فيكون [إ2] معجّما،

ب) وقد يكون [∃]معجّما أيضا على صورة تحقّق الدلالة [∃ ف].

وفي العموم يمكننا تلخيص حالات تعجيم المعمول الخارجي على الصورة التالية:

جواب (مؤخر) — شرط (مقدّم)

ϑ إٓ 1 ∃ ففا (مف) — (مف2) → إٓ2 ؛ (مف)

إنْ ؛ ∃ ففا (مف) — البنية التصريفيّة المجردة

إنٓ ∃ {±} [...فـ...] [...فا...]

(أ)	(1)	{إن}	لم	يخرج	زيد
		لو	لم	يكن	[أن ...]

حالة تعجيم [ف]

(ب)	(2)	لو	لا	ϕ	زيد
	(3)	لو	لا	ϕ	[أنّ...]
	(4)	إنْ	لا	ϕ	[أنْ...]

حالة تعجيم ∃ وعدم تعجيم [ف]

(جـ)	(5)	إنْ	+ϕ	+ϕ	[ما...]
					ما يفعلنّ

حالة عدم تعجيم [∃] وعدم تعجيم [ف]

مضمون هذا التمثيل أنّ الجمل الماضية تخضع لبنية إعرابيّة واحدة وأنّها تدلّ دلالات مختلفة بحسب ما يكون من وسم المحلاّت، ومن تعيين لقيمتها الشحنيّة الوجوديّة، فلا فرق بين الجملتين:

(6) لو لم يخرج زيد (لخرجت)

(7) لو لم يكن أن خرج زيد

في نوع البنية الإعرابيّة. فبنية "زيد" هي نفسها بنية "أن خرج زيد" وإنما الفرق في المحلاّت المعجّمة وفي محتوى التعجيم.

كذلك لا فرق بين:

(8) لو لا زيد (لسقطت)

(9) لو لم يكن زيد " "

إلاّ في تعجيم [ف] وعدم تعجيمها. (الملاحظ في هذا المثال أن تعجيم [ف] بـ [كان] مرحلة من مراحل استقلال [ف] عن [∃] كما بيّنّا).

ولا فرق بين الجملة الثامنة والمثالين التاليين:

(10) لو لا أنّ زيدًا بجانبي (...)

(11) لو لم يكن أنّ زيدا ... (...)

والعلاقة بين [لو] و{لا، لم} من جهة، وعلاقتهما بـ[أنّ ...] من جهة أخرى، هما نفسهما العلاقتان الرابطتان بين [إن] و[لا] من جهة، وبينهما وبين [إنْ...] من جهة أخرى في المثال التالي:

(12) (لا أكلّمك) إلاّ أن تكلّمني

هذه الأمثلة من التوافق البنيوي نقدّمها تمهيدا لدراسة أخرى لا ننجزها في هذه الأطروحة وهي ما هي قواعد التعجيم المولّدة للدلالات المختلفة انطلاقا من بنية إعرابيّة دلالية واحدة توسم بطرق محتملة مختلفة، تدلّ على أنّ الاختلاف الدلالي الثريّ متضمّن احتماليًا في الدلالة الفقيرة.

§ 79 ـ الإنشاء الشرطي للاسم: [إنّ ∃ ف فا (مف)]

لنجمع حالات عدم تعجيم [ف] في البنية [إ2...]، وحالات تعجيم [فا ←—— إ ∃ ففا (مف)] :

إٓ2 ∃ فـ فا

إٓ2 ∃ ϕ إٓ ∃ فــــا (مف)

لو لا ϕ ϕ ϕ ϕ زيد

لو لا ϕ أنّ ϕ ϕ ϕ زيدًا

لو ϕ ϕ أنّ ϕ ϕ ϕ زيدًا

إن لا ϕ أنْ + يفعلَ زيدٌ

إن لا ϕ ϕ ϕ ϕ زيدٌ (حصر)

إن لا ϕ ϕ ϕ ϕ ϕ زيدًا (حصر واستثناء)

إن ϕ ϕ مَـــا يفعلنّ زيد

إن ϕ ϕ مَـــــــا (إماّ زيد)

فإننا نلاحظ أنّ دخول [إن] على البنية الاسميّة كدخولها على البنية الفعليّة.

فلماذا لا يمكننا أن نقول "إنْ زيد حيوان"؟.

يرجع ذلك كما لاحظنا سابقا (وسنعود إلى الموضوع في القسم الخامس) إلى أنّ "زيد حيوان" تمثل تكثّفا وجوديًا موجبا يجاوز بكثير قدرة [إن] على نشر الدلالة الإمكانية على الجملة كلّها.

ما نلاحظه الآن لتفسير هذه الظاهرة وتدعيمها أنّ [إٓن] لا تدخل على التواجد المزدوج، فمهما كانت الصور التي تظهر عليها [فا ←—— إ ∃ ففا (مف)] في الأمثلة المذكورة أعلاه، فإنّ [فا] تبقى داخل بنية مجرّدة واحدة هي{ إن ∃ ففا (مف)}. أمّا "إن زيد حيوان" فتقتضي هذه البنية اللاحنة:

إٓن ∃ فــــــا (مف)   ϑ إٓ ∃ ف فا (مف)

إنْ ϕ ϕ ز يد   ϕϕϕϕ حيوان ...

فليس لـ[إنْ] و[أنْ] خاصية [إنّ] و[أنّ] وهي الدخول على التواجد المزدوج. وسنرى في القسم الخامس دور التقارن الإحالي في قبول الجملة "إن زيد قام". ونجمله الآن في الشكل التالي:

إٓ ∃ فــــا (مف) إٓ ∃ فــــا (مف)

إن ϕ ϕ زيد + + قام ϕ+

فكأنّك قلت "إن قام زيد قام" وهذا لا يمكن في "إن زيد حيوان" لأنّ "إن حيوان زيد حيوان" لا تحلّ المشكلة.

يتبيّن من خلال هذا التحليل أن[إنْ] تدخل على الاسم، في حدود شروط معلومة أهمّها:

(أ) ألاّ تكون صلة [إنْ] تواجدا مزدوجا، بل ينبغي أن تكون الصلة محتوية بعد [∃ ف] على [فا] واحدة،

ب) إذا كانت البنية [إنْ ∃ ف فا] معمولا خارجيّا فينبغي تعجيم [إ] من [فا ← إ ∃ ففا (مف)]، أو تعجيم [∃] الموالية مباشرة لـ [إن]. لذا لا تصحّ الجمل التالية:"لو زيدٌ لما خرجت" لكن تصحّ "لولا زيد" لتعجيم [∃]، وتصحّ "لو أنّ زيدًا" لتعجيم [إ] من [فا]، ويعني هذا أنّه لضعف العامل الخارجي [إ2] وحذف العامل الإحالي [ف]، ينبغي أن توجد [∃] أو [إ] لنقل تيار العمل. وهذا موافق لما لاحظناه سابقا في شأن نقل الشحنة الوجوديّة إلى آخر البنية.

نسمّي حالات [إن ∃ ف فا (مف)] بـ"الإنشاء الشرطي للاسم".

§ 80 ـ الإنشاء الاسمي بين الوجوب والإمكان وبين العمل الداخلي والعمل الخارجيّ

نعتبر التراكيب التالية إذن، تحقيقا للإنشاء الشرطي للاسم في حيّز النصب الخارجي لـ [إ 1] المكوّنة للجواب:

أ – لو لا اسم (أو [أنّ ...])

ب – لو [أنّ ...]

جـ – إن لا أن (إلاّ أن)

د – إن [ما ...] إمّا يفعلنّ.

ويتضمّن تحليلنا أنّ الإنشاء الشرطي للاسم في حيّز النصب الخارجي حلقة من حلقات الاسترسال بين الإنشاء الشرطي للفعل وللجملة (وهو الشرط المعروف في الدراسات التقليديّة والنحويّة والبلاغيّة والمنطقيّة)، والإنشاء الشرطي الداخلي الواقع في حيّز النصب الداخلي أو حيّز الرفع، وهو الإنشاء الشرطي للاسم في المحلّين [فا] و[مف] الداخليين:

نرجع بهذا التقرير إلى ما افترضناه في القسم الثالث عند دراسة التسوير الوجوديّ للاسم. فقد افترضنا في هذا القسم أنّ التكثّف الوجوبي الموجب للاسم [+ اسم] ليس إلاّ حالة من حالات الانخزال الشحني للبنية [إ ∃ ف [فا]] في [∃ فا]. فلـ[∃]، كما رأينا في القسم الثاني قيمتان تواجديتان: (1) {±} المنتجة لدلالة الوجوب:

[+] أو [−]، و(2) [±] المنتجة لدلالة الإمكان. وهذا يقتضي أن تكون البنية الاسميّة [فا ←—— إٓ ∃ ففا ←—— ∃ فا] ذات دلالات ثلاث.

أ) الدلالة الوجوبيّة

1 – الموجبة {زيد، شجرة، ...}

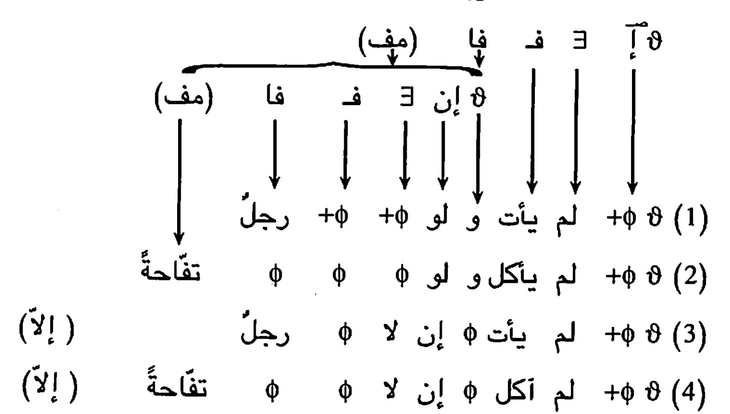
2 – أو السالبة {لا زيدَ – لا رجلَ} والتي نجدها في اللام النافية للجنس وفي مثل "خرجت بلا زادٍ".

ب) الدلالة الإمكانية:

3 – وهي أنواع تدخل جميعا في [± فا]. ومنها [من] الشرطية الاستفهاميّة كما سنرى في القسم الخامس.

ومنها حالات تتشكّل على المنوال [إِنّ ...].

ندخل ضمن الحالات [إِنّ ...] الأمثلة التالية:



§ 81 ـ دور التقارن الإحالي في الإنشاء الشرطي للاسم داخل البنية

يمكن للمثالين (1) و (2) أن نجد نظيرا لهما في المفاعيل الخارجيّة كما هو الحال في "لم أقمْ ولو في عاصمة أجنبية واحدة" فهذه الحالة ومثلها "لم يزرنا ولو فارغ اليدين" حالتان قريبتان من الحالة [وإنْ] التي درسناها، إضافة إلى ما رأيناه في هذا الباب.

ما يهمّنا في المثالين (1) و (2) أنهما يثبتان:

أ– أنّ البنية الشرطيّة [إِنّ ∃ فـ فا (مف)] تكون داخلية في حيّزي النصب والرفع،

ب – وأنّ المحلّ الواوي قابل للتعجيم في هذين الحيّزين، حسب القواعد التي قدّمناها في القسم الثالث.

جـ- وأنّ النظام الوصفي الذي اقترحناه لتفسير العلاقة بين البنية النحويّة ودلالتها لم يجاوز مفهوم الشرط والجواب، فقط، بل يجاوز كلّ النظريات اللسانية التي تؤمن باستقلال الإعراب (كالمدرسة التوليدية التشمسكية)، أو التي تخضع الإعراب للمنطق الصناعي أو الطبيعي خارج الخصائص الإعرابيّة للبنية. (انظر أبواب القسم الأوّل).

نلاحظ عرضا هنا وبدون تحليل أنّ إدراجنا البنية [ولو ∃ ف فا] في الإنشاء الشرطي للاسم يستوعب الدلالة التي رآها النحاة في هذه البنية دون الحاجة إلى تقدير الحذف. فلقد رأى النحاة أنّ المثالين (1) و (2) لهما الدلالتان التاليتان:

(1 أ) لم يأت ولو أتى رجل

(2 أ) لم آكل ولو كان المأكول تفّاحةً

(انظر مثلا ابن هشام، المغني / 296).

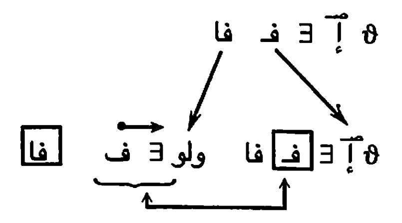
وصورة هذا الاستيعاب متضمّنة في الاختزال المكوّن للبنية التصريفيّة للجملة الفعلية. فلقد رأينا أنّ البنية المحتملة للفاعل تنخزل إلى القيمة التي في بنية الفعل (ونذكّر بها)

(θ) إ ∃ [ف] فا

(θ) إ ∃ ف [فا]

(θ) إ ∃ [ف] [فا]

حسب هذا المبدإ تأخذ [فا] التي بعد [ف] قيمة [فا] ، وهي ظاهرة المطابقة، وتأخذ [ف] التي قبل [فا] قيمة [ف]. حسب هذه العمليّة الأخيرة يقع تقارن إحالي بين الفعل الأساسي و[∃ ف] على الصّورة التالية:



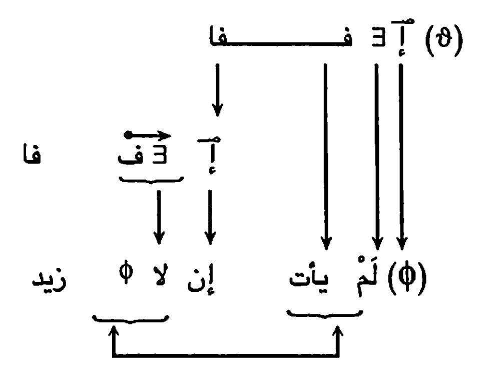
هذا التقارن الإحالي يستوعب في الآن نفسه أنّ (1 أ) دلالة لـ(1أ) وأن [1أ] بنية لا يمكن إنجازها. وكذلك الأمر في (2أ). فنحن لا نحتاج إلى تقدير فعل كان.

§ 82 ـ الاستثناء والحصر والإنشاء الشرطي للاسم

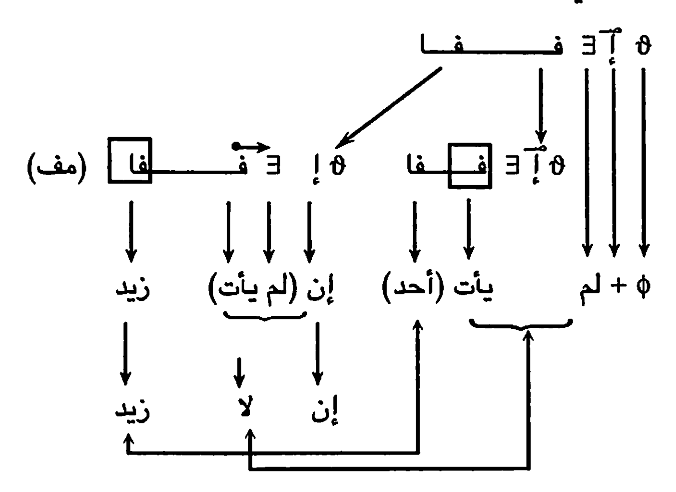
أمّا في ما يخصّ المثالين (3) و(4) الماضيين فإنهما يتضمّنان أنّنا لا نرى الحصر

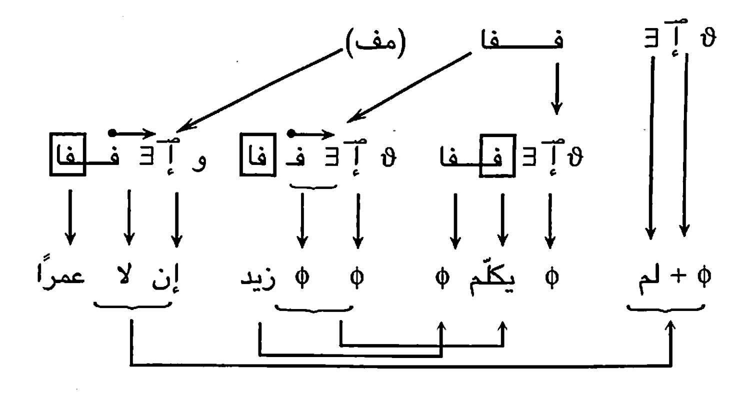
والاستثناء سوى مظهر من مظاهر إنجاز البنية [إَنّ ...]، فهما يدخلان ضمن الإنشاء الشرطي للاسم إمّا داخليًا وإمّا خارجيًا.

فكما حللنا "لا أكلّمك إلاّ أن تكلّمني" على أساس [إن لا ϕ [أنْ ...]]. فكذلك نحلّل الحصر:



فالجملة تخضع لنفس التقارن الإحالي الموجود في [لو ∃ فـ فا] وهذا ما يجعلها تحمل الدلالة التالية:





إذا قارنّا بين الحصر ودلالته:

(4) لم آكلْ إنْ لاّ تفّاحة

(4) لم آكل [مف] إن لم آكل تفّاحة
شيئا

فإننا نلاحظ أنّ الإنشاء الشرطي الخارجي، وهو الإنشاء الذي يدخل تحت المنوال [شرط ϑ جواب]، بنية يشترطها الإنشاء الشرطي الداخلي للاسم وهو الإنشاء المكوّن للحصر. فدلالة الحصر إذن أنّه بنية داخلية تشترط بنية خارجيّة.

نؤكّد ونلحّ كثيرا على هذه النقطة لأنّها تلخيص واستدلال على صحّة وصفنا النحوي للدلالة.

إذا قارنّا بين الحصر والاستثناء:

(5) ϑ إ̄ ∃ فـــفا (مف)

ϕ لم يأكل زيد شيئا إلاّ تفاحة

إن لم يأكل تفاحة

تبيّن لنا أنّ الاستثناء يقتضي دورة خارجيّة في داخل البنية انطلاقا من [مف] شأنه في ذلك شأن العطف والنعت والبدل كما لاحظنا في فصول سابقة. هذا الاستثناء الخارجيّ داخل البنية، يشترط [إن ...] الخارجيّة تمامًا. هذا يدلّ على أنّ الاستثناء درجة في مسترسل الخروج تجاوز الحصر. فالحصر أدخل في البنية من الاستثناء والاستثناء أدخل من الشرط الخارجي.

نؤكّد ونلحّ هنا أيضا أنّ هذا الوصف يدّعم رأينا في أنّ الدورة الثانية تسعى بطبعها إلى الخروج.

نؤكّد في ما يلي هذه النقطة بتأكيد مفهوم الإنشاء الشرطيّ للاسم. وذلك بالنظر في البنية [إمّا + اسم] التي هي النظير الداخلي من البنية الخارجيّة [إمّا يفعلنّ].

§ 83 – الإنشاء الاسمي للشرط وعلاقته بالاستثناء في التاريخ

أقررنا أنّ العلاقة [∃ ف] علاقة تعبّر عن انخزال الحدثيّة الإنشائيّة في القيمة الوجوديّة الإحاليّة. وأقررنا ثانيا أن [∃] الإحالية معبر للاسترسال الإنشائي الإحاليّ وأنّ الحركة [إ ∃] تؤدّي إلى انخزال الشحنة الإحالية في الشحنة الوجوديّة [∃ ∃].

وأقررنا أنّ العلاقة التأليفيّة بين الأولى والثانية وهي [إ ∃ ف] تعبّر عن حركة انخزال البنية الإحالية إلى دلالتها الإنشائية. وأقررنا أن الحركة المعاكسة هي [إ ∃] و [∃ ف] المؤلّفة في [إ ∃ ف]. وكان تحليلنا للعنصر الماهي وعلاقته بـ[إنْ] تدعيما لهذه المقرّرات.

نضيف أنّنا أقررنا أن تولّد فعل {كان} تعبير عن مرحلة وسطى في الحركتين [∃ ف] و[∃ ف]، سابقة لانخزال [ف] في الشحنة، وسابقة لاستقلال [ف] عن الشحنة في الإحالة المقامية.

إذا تذكرنا أنّ عمليّة سيطرة [∃] في هاتين الحركتين تنتج حروفا محجّرة للمحلاّت المجاورة، وحاولنا أن نتصوّر "كان" فعلا معبّرا عن هذه الحركة المتجهة إلى الحرف، فإنّه يمكننا أن نتصوّر احتمالا لغويّا يخالف [إنْ ∃ ف] أو [ما ∃ ف] وهو الاحتمال التالي [إ ∃ كان]، أي احتمالا فيه فعل كان هو الذي يحجّر [إ] و[∃] لا الحرف [إن] ولا [ما].

إذا افترضنا هذه الحالة فإنّه ينجرّ عنها بالضرورة أنّ الشرط يصبح دلالة محلية تقبل أن يعبّر عنها بفعل "كان" على صورة قريبة من {ما كان أفضل زيداً} وإذا صح أن الاستثناء والحصر ليسا إلاّ شرطاً داخلياً، فإن [كان] إذا صارت أداة شرط صارت بالضرورة أداة حصر أو استثناء لننظر في الجمل الدارجة التالية (لهجة تونسيّة):

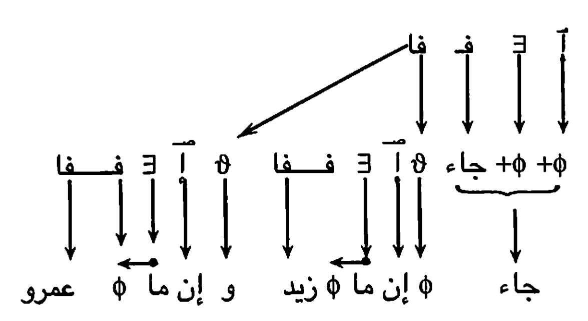
(1) كانْ خرجْ علي خرجْ صالح
(2) ما جانا كانْ علي
(3) ما تلقى منّي شيْ كانْ الخير

نترك للقارئ أن يتصوّر كلّ الأبعاد التي تتضمّنها هذه الملاحظة. ونكتفي هنا بتذكيره برأينا في العلاقة بين الدلالة الإعرابيّة واستقرار البنية المجرّدة في التاريخ.

IV/ 3.6 أهمية [إمّا] في تجسيد قانون الشرط الجمعي بوسمها للاسترسال بين العطف الشرطي الجمعي والعطف الشرطيّ الانفصاليّ في حركة الاسترسال بين العمل الخارجي والعمل الداخلي وبين دلالات الإمكان ودلالات الوجوب

§ 84 ـ الإنشاء الشرطي للاسم وقضيّة [إمّا] في التراث النحوي

إذا اعتبرنا {إمّا يفعلنّ} خاضعة للبنية [إن ∃ فَ [ما ∃ ففا]] حيث [ما ∃ ففا = فا]، فإننا بإزاء بنية اسميّة لإنشاء داخليّ يسيطر عليه العنصر الماهيّ. وينجرّ عن ذلك أنّ [إن] والعنصر الماهي يتعاملان على إيجاد الإنشاء الشرطيّ للاسم. فتكون البنية [إمّا ... وإمّا] من أبنية الشرط الداخليّة:



ولا نعيد هنا تحليل مختلف الدلالات التي يمكن بمقتضاها توزيع [إن] و[ما] في المسترسل الإنشائي الإحالي.

لقد أشرنا في موضع سابق إلى أنّ المناطقة العرب أدرجوا البنية [إمّا ... وإمّا] ضمن قسم من المنطق الشرطيّ يسمّونه بالانفصاليّ. وادّعينا أنّ ذلك يعود إلى البنية النحويّة ذاتها (انظر I / § 78). ولقد مثّلت [إمّا] في النحو إشكالا. ويتمثّل هذا الإشكال في علاقة [إمّا] بأدوات العطف. فقد ذهب بعض النحويين إلى أنّها من أدوات العطف ولا نعرف من هم. فالنصوص التي نظرنا فيها تردّ عليهم دون تسميتهم (انظر مثلا الرمّاني ص 131).

ويبدو لنا أنّ القضيّة قد طرحت قبل سيبويه. فما يقال عن [إمّا] بأنها بناء لصدر الكلام على الشكّ، وعن [أو] بأنّها بناء لصدر الكلام على يقين يلحقه الشكّ بـ[أو] إنّما هو قول قديم يسند إلى الخليل وإليه يسند أنّ [إمّا] مركّبة من [إن + ما] (المبرّد المقتضب، III / 28 – 29) ويبدو لنا أنّ الخليل كان يرى هذا التركيب واقعا في بناء الكلمة قبل دخولها الإعراب.

ومن الممكن أن تكون الفترة التي بين المبرّد والفارسي، هي الفترة التي استقرّ فيها أنّ [إمّا] ليست من العطف، وأنّها من الحروف الهوامل، كما يقول الرمّاني. أي من الحروف التي لا تجد لها موضعا معيّنا في البنية النحويّة كموضع الأدوات الأخرى فهي عندهم تضاف للدلالة على الشكّ ويمكن الاستغناء عنها.

§ 85 ـ تكثّف العلاقات التواجديّة الثلاث في [إمّا وإمّا]

نترك للمؤرّخين أن يدرسوا المراحل والأسباب التي أدّت بهم إلى اعتبار [إمّا] من الحروف الهوامل المؤديّة لعقيدة الشكّ دون أن تكون من حروف العطف، ولا من الحروف التي لها موضع إعرابي واضح. ما يهمّنا هو أن نبيّن صحّة إخراجها من حروف العطف وأن نبيّن أن إخراجها هذا يؤدّي إلى إخراجها من صنف «الحدث الإنشائي الرابط» الذي يحتلّ المحلّ الواوي إلى صنف «الحدث الإنشائي العامل» الذي يتصدّر الجملة ويعمل في إحالتها عمل حيز الرفع الناصب في منصوبه .

قدّم النحاة دليلين على أنّ [إمّا] غير عاطفة:

ـ أنّها تكون بين الفعل والفاعل، وليس من شأن أدوات العطف أن تفصل بين هذين العنصرين،

– وأنّ الواو تأتي قبلها، فلو كانت عاطفة لحذف الواو قبلها. (المقتصدII / 943 – 945 . وفيه ينسب الجرجاني إلى الفارسي دور البتّ في قضيّة "إمّا")

أمّا الدليل الأوّل فلا نراه قويّا. فلقد رأينا أنّ العلاقة الإسنادية الرابطة بين الفعل والفاعل في المستوى التصريفي علاقة تواجديّة، تربط بين بنيتين اشتقاقيّتين إعرابيتّين محتملتين كلتاهما تتضمّن محلاّ واويّا قابلا للوسم اللفظي حسب قواعد [(θ) أ. (θ) ب]. ثمّ إننا رأينا حالات شاذة في إدراج العناصر الواويّة في القديم والحديث. فليس من المستبعد أن تكون [إمّا] أداة عطف تكرّر شذوذا قبل الفعل وبينه وبين الفاعل في مثل:

(1) إمّا جاء زيد وإمّا جاء عمرو

(2) جاء إمّا زيد وإمّا عمرو

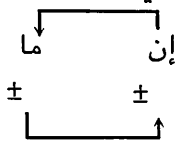
أمّا الدليل الثاني فهو الأقوى، إذ لو كانت [إمّا] من الروابط لما أعيدت بعد الواو

الرابطة. ولا نرى وجها لاعتبار [وإمّا] أداة واحدة. وإن كان هذا فلا وجه لـ[إمّا] الأولى، إذ لو كانت [وإمّا] أداة واحدة لما كانت [إمّا] منفردة في الأوّل.

إذا لم تكن أداة ربط، فليس المحلّ الواوي، بمحلّ لها. ولمّا كانت العناصر عندنا لا تكون إلاّ وهي في محلّ واحد على الأقلّ، فتصدّر [إمّا] للعنصر الإحالي يقتضي أن تكون إنشائيّة. فلا مهرب إذن من العودة إلى رأي الخليل، ولا مهرب من اعتبارها تشغل المحلاّت [أ̄ ∃ ف] من البنية الإعرابيّة المحتملة للاسم، كما بيّنّا في أوّل هذا الفصل وإننا نعتقد أنّ الأنموذج البنيوي الذي قدّمناه، وهو [فا ⟵ إنْ ما ϕ اسم]، يشكلن حدْس الخليل، وتجسد إعرابيًا الدلالة الشرطيّة التي رآها في [إمّا]، ويستلزم أن نبيّن، نحويًا، أنّ اعتبار المناطقة لهذا التركيب صنفا من القضيّة الشرطيّة اعتبار ذو أسس نحويّة خالصة. ولمّا كان المنوال [إمّا ... وإمّا] المعبّر الأساسي في العربيّة عن علاقة "الانفصال الحقيقي" (disjonction exclusive) فعلينا أن ندرج هذا التركيب في المسترسل المعبّر عن قانون الشرط الجمعي.

خلاصة القول:

أ- أنّ [إمّا] ليست أداة عطف، بل رأس إنشاء شرطيّ للاسم فيه [إن] تحتلّ [أ̄2] والعنصر الماهي [ما] يشغل [∃ ف] ويركّز الشحنة الإمكانية [±] لإحداث العلاقة العامليّة:



المؤديّة إلى اتجاه الإمكان نحو الوجوب،

ب- أنّ التركيب [إمّا ... وإمّا] نوع من التواجد العطفي الجمعيّ الرابط بين بنيتين شرطيتين تؤديان معًا دلالة التواجد الانفصالي الحقيقي.

جـ- فهذا التركيب إذن يحقّق مرحلة من مراحل تكثّف العلاقات التواجدية الأساسيّة الثلاث في بنية واحدة، ويبيّن صحّة ما قدّمناه في القسم الثاني، حيث أقررنا أنّ البنية التواجديّة تكثّف العلاقات التواجديّة داخليا ثم تنشرها بفضل الدور التكراري في أبنية مختلفة. ومن هذه الجهة نؤكّد أهميّة النظر في هذه البنية، باعتبارها مثالاً اختباريًا يثبت حركة الاسترسال من الداخل إلى الخارج.

§ 86 ـ ملامح الاسترسال نحو الخارج في التشارط [إمّا ... وإمّا] و[إمّا ... وإلاّ]

يدخل التركيب {إمّا ... وإمّا ...} في علاقة تشارطيّة مع أبنية أخرى فيها تعوّض

[إمّا] الثانية بـ[إلاّ] أو تعوّض [وإمّا] بـ[أو]، تعويضا يؤكّد كما سنرى ما أشرنا إليه من تكثّف العلاقات التواجديّة، ويؤكّد، وهذا الأهم، أنّ الدور التكراري للبنية، يسعى بها إلى الخروج من العمل الداخلي إلى العمل الخارجيّ المتّجه إلى الاستئناف:

(1) إمّا أن تخرج وإمّا أن تدخل

(2) إمّا أن تخرج وإلاّ فادخل

(3) إمّا أن تخرج أو تدخل

(انظر المغني ص 61 وما بعدها، وشرح الكافية IV / 401)

وتؤوّل الأولى منهما على أنها جملة اسميّة فيها المبتدأ [أن تفعل] مخبر عنه بخبر محذوف تقديره حاصل. وهو تأويل لا نعارضه دلاليّا. إلاّ أنّنا نلاحظ أنّ التمثيل الذي اقترحناه لهذه البنية يستوعب محليّا مقولة "الوجود" دون الحاجة إلى الخبر، كما يتبيّن ممّا يلي:

إ̄	∃ فـ ←	فا	
↓	↓	إ̄ ∃ ففا	البنية
إن	ما	أن تخرج	
[±]	يكون	أن تخرج	دلالة البنية

اعتمادا على هذا التحليل يتبيّن لنا أنّ "إلاّ" في المثال الثاني هي [إن + لا]. وإذا كان هذا فهل [لا] مجرّد تعويض لـ[ما] يدلّ على أنّ [ما] في إمّا الأولى موجبة، أم هي تعويض لكلّ ما وقع بعد [إن]؟

إذا اعتبرنا [لا] معوّضة لـ[ما]، فمعنى الجملة الأولى:

(1َ) [±] يكون أن تخرج و [±] يكون أن تخرج
وهو بالضبط دلالة [أو]. أمّا الجملة الثانية فمعناها:
(2َ) [±] يكون أن تخرج و [±] لا يكون أن تدخل
وهو معارض لدلالة [أو]، ومعارض للحدس القائل بأن الجملتين الأولى والثانية على معنى واحد.
لكن إذا اعتبرنا الجملة الثانية فيها [لا] معوّضة لكلّ ما يلي [إن] فمعنى الثانية هو:
(2ّ) [±] يكون أن تخرج و [±] لا يكون أن تخرج فادخل

هذا المعنى أقرب إلى ما يدركه حدْسنا إذ نشعر أنّ المعنى إجازة إمكان الخروج فإذا لم يكن الخروج فيجب أن يكون الدخول.

يتأكّد هذا إذا علمنا أنّ الدلالة الإمكانية التي في [إن] توافق الدلالة الإمكانية التي تأخذها لام التأكيد من صيغة الجزم لتكوين لام الأمر:

(2) إمّا أن تخرج وإلاّ فادخل

(2") [±] يكون أن تخرج و [±] لا يكون أن تخرج فادخل

(4) لـيكن أن تخرج وإن لم يكن أن تخرج فادخل

وإن لم تخرج فادخل

(5) أُخرجْ أو أُدخل

فالعطف الجمعي بين إمكانين شرطيين اسميين يعوّض من هذه الحالة، العطف الانفصالي بين إمكانين أمريين.

سنعود إلى العلاقة بين الشرط والأمر في القسم الأخير من هذا البحث.

ما يهمّنا هنا هو أن نلاحظ أنّ تعويض [إلاّ] لـ[إمّا]:

أ- نفي لإحالة إمّا الأولى،

ب - ويدلّ في الآن نفسه أنّ إمّا الثانية تكوّن بنية شرطيّة داخلية (لكونها إنشاء شرطيّا لـ[فا])، وأنّ هذه البنية الشرطيّة الداخلية تشترط دلاليّا بنية شرطيّة خارجيّة تدخل في الأنموذج (الشرط θ الجواب).

جـ- فإذا اعتبرنا [إمّا] الثانية دورة تكراريّة لـ[إمّا] الأولى لكونها عطفا، فما لاحظناه في (ب) يثبت أنّ الدورة الثانية تسعى دلاليا إلى تكوين بنية خارجيّة تسعى نحو الاستئناف .

من هنا يتبيّن لنا أنّ الجملة الثالثة تعبّر عن هذا التردّد بين العطف والاستئناف.

نبيّن الآن أنّ التركيب {إمّا ... وإمّا} يعبّر عن علاقات بين أبنية شرطيّة متشارطة بعضها خارج عن بعض من حيث العمل الإعرابي، ويمثّل التركيب {إمّا ... وإمّا} تكثّفا لها يصهرها جميعا داخل بنية إعرابيّة مجرّدة واحدة، تخضع لعلاقة عاملية داخلية تسعى إلى الرجوع إلى أصلها الاستئنافي لكونها تقوم على دور تكراري عطفيّ.

§ 87 ـ دور الشرط الانفصالي الداخلي في اختزال احتمالات الشرط الخارجي

لا شكّ أنّ الجملة:

(1) جاء زيد أو عمرو

جملة واحدة تقوم على تكرار لـ[فا] يكوّن ما يسمّى عطفا. لهذه الجملة الخاضعة للعمل الداخلي دلالة الجملتين التاليتين:

(2) جاء زيد أو جاء عمرو

إذا أخذنا [أو] في معنى [أϑ] الانفصاليّة الحقيقيّة فالجملة (1) والنص (2) يدلّان نحويًا (أي من حيث الوجود المقولي لا الصدق المنطقي) على ما يلي (بحيث نعتبر ما يلي أبنية مشارطة لها، تكوّن بهذه المشارطة النظاميّة دلالة (1) و(2)).

3) إن جاء زيد لم يجئ عمرو

وإن لم يجئ زيد جاء عمرو

لكنّ (3) لا تؤدّي الدلالة النحويّة التي في (2) بأمانة إذ أنها جعلت "مجئ عمرو" و"عدم مجيئه" بنية منبّرة [أ1] وجعلت "مجيء زيد" وعدم مجيئه بنية غير منبّرة [أ2] والحال أن (2) تجعلهما على تنبير واحد.

علينا إذن أن نصلح هذا النقص بإتمام (3) بـ(4):

4) إن جاء عمرو لم يجئ زيد

وإن لم يجئ عمرو جاء زيد

بالجمل الأربعة التي في (3) و(4) يتمّ المعنى الذي في (1) و (2) حسب المنوال الشرطي الذي قدّمناه والذي ينصّ أنّ دلالة بنية نحوية هي أن تشارط بنية نحوية أخرى على الأقل.

لنجمع الآن هذه الجمل الأربع في جدول تصريفي واحد للبنية التواجديّة المزدوجة:

ϑ أ1	∃	فـــفا	ϑ أ2	∃	فـــفا
ϕ+	لم	يجئ عمرو	إن	ϕ+	جاء زيد
ϕ+	ϕ+	جاء عمرو	إن	لم	يجئ زيد
ϕ+	لم	يجئ زيد	إن	ϕ+	جاء عمرو
ϕ+	ϕ+	جاء زيد	إن	لم	يجئ عمرو

لنتصوّر الآن عمليّة اختزاليّة تنطلق من هذه الإنجازات الثمانية لتكرار البنية الأساسيّة.

ينبغي أنْ يحافظ هذا الاختزال على الدلالة الدنيا المتوفّرة في هذه الجمل:

أ- أن يحافظ على البنية العاملية التي بين الجواب والشرط والتي تجعل [إن...] معمولا للسابق.

ب - أن يحافظ على الإثبات في الإنشاء الرئيسي [∃ = +]، وعلى الإمكان في الإنشاء الثانوي [∃ = [±]]

جـ- أن يحافظ على قيمة المحل الوجودي الإحالي وهي {±}.

د- أن يحافظ على إمكان تعجيم [فا] بأحد الاسمين {زيد، عمرو}

بهذا يمكن للاختزال أن يحافظ على البنية العاملية وعلى محلاّتها وعلى المحتوى المقولي الأساسي المتضمّن في هذه المحلاّت.

ننبّه أنّ هذا الاختزال ينبغي أن يقع في المستوى التصريفي المجرّد اعتمادا على الاشتقاق والإعراب لاغير، أي أن يكون اختزالا نظاميّا لا يتعلّق بالمتكلّم المقامي، بل بالواضع. إذا كان هذا فالاختزال يقع بدون تدخّل المعجم، وإذن فـ"جاء" مجرّد رمز لفعل مّا، و{زيد، عمرو} مجرّد رمز لما يمكن أن يكون مالئا للمحلّ الفاعليّ، أي رمز لمتغيّرين {س،ص}.

إنّ الشروط التي اشترطناها تخضع لمبدإ المحافظة على البنية وتبدو ظاهريّا كأنّها معجزة، مانعة للاختزال. وقد كان الأمر يكون كذلك لو لم نفترض في عملنا أنّ جميع الأبنية تكرار للبنية الأساسيّة [ϑ إٓ ∃ ففا (مف)]. واعتمادا على مفهوم الدور التكراري، لا يمكن للاختزال أن يكون إلاّ بحذف بعض الدورات.

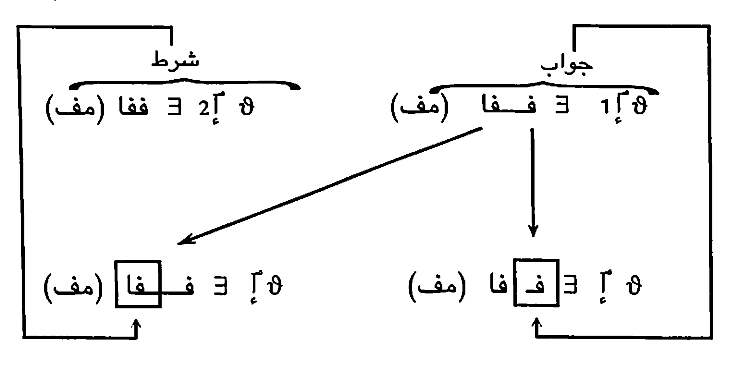
لاحظنا في القسم الثالث من هذا البحث أنّ:

- الجملة الفعلية تقوم على دورة واحدة للبنية المجرّدة إذ يمكن اختزال البنية المحتملة للفعل وللاسم في بنية مجرّدة واحدة، لكون [إٓ ∃ [فـ]ـفا] ϑ [إٓ ∃ فـ[فا]] متكاملتين غير متناقضتين في ما تستوجبهما من تعجيم، [ϑ إٓ ∃ [فـ]—[فا]] .

- وأن الجملة الاسميّة تستوجب تواجدا مزدوجًا متكوّنا من دورتين للبنية المجرّدة، لعدم توفّر شرط الاختزال. [فا] [فا] . ولذا كان الاختزال لا يقع إلاّ في الشحنة وإلاّ إذا كانت الشحنة موجبة وجوبيّة.

نفترض اعتمادا على هاتين الملاحظتين أنّ الاختزال الممكن للدورات الثماني الممثّلة في الأمثلة الماضية لا يكون محافظا على النقاط (أ،ب جـ، د) المذكورة أعلاه، إلاّ بطريقة واحدة، وطريقة واحدة فقط. وهو إفراغ محتوى التواجد المزدوج الناتج عن دورتي البنية المجرّدة في التواجد المزدوج الناتج عن التقاء البنية المحتملة للفعل بالبنية المحتملة للاسم. وبهذه الطريقة يمكننا أن نحافظ على التواجد المزدوج ولمّا كانت البنية العامليّة لا تتغيّر مهما كان مستواها فالعلاقة العامليّة الداخلية بين الفعل والفاعل تعوّض العلاقة العاملية الخارجيّة بين الجواب والشرط، وذلك ما دام الفعل في بنيته والاسم في بنيته يخضعان لـ[إٓ ∃ ففا (مف)] نفسها.

في هذه الحالة ينبغي أن يفرغ المحتوى المقولي للجواب، في بنية الفعل والمحتوى المقولي للشرط الخارجي في بنية الفاعل.



إفراغ محتوى الجواب في بنية الفعل   افراغ محتوى الشرط الخارجي في بنية الفاعل

بهذه الطريقة يمكن الاستغناء عن [أ2 ...] الخارجيّة وتحويل محتواها إلى [أ2 ...] الداخليّة، أي الاستغناء عن المنصوب الخارجي بالمرفوع الداخلي. وهذا لا يعني سوى تحويل دلالة الشرط [إن ...] من الخارج إلى داخل البنيه، بل إلى أدخل المحلاّت فيها، إلى حيّز الرفع.

أمّا [أ1 ∃] فيمكن المحافظة عليها، وإذن يمكن المحافظة على دلالة الإثبات التي توجد في الجواب. أمّا دلالة الشحنة الإحاليّة فيمكن المحافظة عليها كما هي، أي تبقى [∃] محتملة للإيجاب [+]، وللسلب [لم].

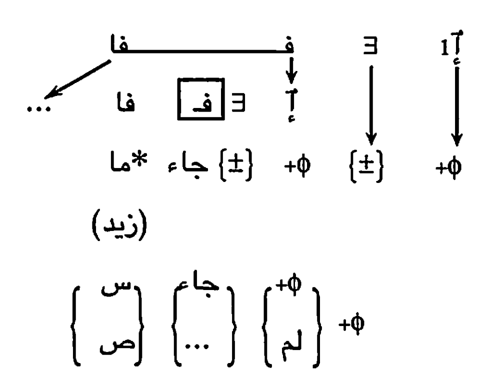
لنتحوّل الآن إلى ما ينبغي أن تحافظ عليه [فـ] من البنية المجرّدة، من محتوى الجواب، في البنية المحتملة [ϑ أ ∃ فـ فا (مف)] .

تحافظ أوّلاً على ما يمكن أن يكون لها من المحتوى المعجميّ، أي تحافظ على فعل "جاء" في مثالنا، ولكن كما رأينا، ليس هذا الفعل إلاّ مثالا غير مقصود لذاته. لكن لا يمكن للبنية الإعرابيّة المحتملة للفعل أن تتقبّل {زيد، عمرو} وذلك لسببين:

أ- أن هذين العنصرين {س، ص} لم يكونا من الأوّل في المحلّ [ف] فهما في الجواب في المحلّ [فا]، فالأصلح أن يحافظ الواضع عليهما حيث هما، بقدر الإمكان،

ب - أنّ البنية الإعرابيّة المحتملة لا تملأ [فا] التي بعد [فـ] مباشرة إلاّ بمقولتي الجنس والعدد، ولقد رأينا أنّ تعيين ماهية المحلّ الفاعلي من بنية الفعل لا يكون إلاّ عند المطابقة واعتماداً على التقارن الإحاليّ.

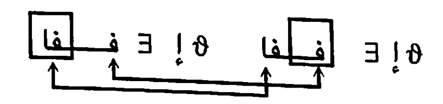
إذا رمزنا لمقولة الجنس والعدد بالعنصر الماهي الذي خصّصه الاشتقاق لمثل هذه الأغراض فالأجوبة الأربعة تنخزل في بنية الفعل المحتملة على الصورة التالية:



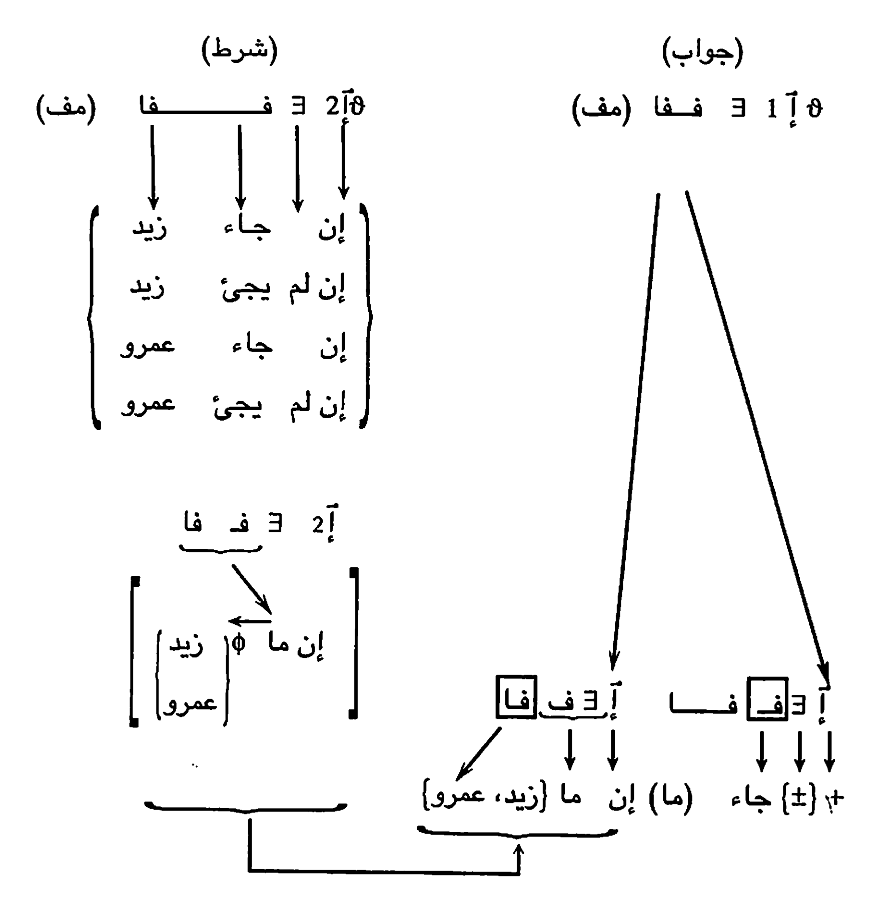
ولمّا كانت [إ̃1 ∃] موافقة في قيمتها الشحنيّة لـ[إ̃ ∃] المكوّنة لبنية الفعل، فإنّ الاختزال يقع على صورة طبيعيّة حسب قواعد اختزال الشحن [∃ ∃ ⟵ ∃]:
[[±] +ϕ] [[±] +ϕ] ⟵ [[±] +ϕ].

لنتحوّل الآن إلى اختزال الشرط الخارجي بإمكاناته الأربعة في [فا]، لنرى كيف تقع المحافظة على محتوى المنصوب الخارجيّ في محتوى المرفوع الداخلي.

نلاحظ أن [إن] تكرّر في الأمثلة الأربعة، فالاختزال لا يطرح هنا مشكلة. أمّا [∃] فتأخذ أحيانا القيمة [+ϕ] وأحيانا تأخذ القيمة [− = لم]. إذا صحّ ما افترضناه للعنصر الماهيّ من وظائف، فالعنصر الماهيّ صالح للرمز إلى القيمتين. فيمكن للاشتقاق أن يعوض {+ ، لم} بـ[ما]. أمّا الفعل "جاء" فينبغي حذفه من البنية المحتملة للاسم لنفس الأسباب التي ذكرناها لتفسير حذف {س، ص} {زيد، عمرو}، من البنية المحتملة للفعل، فلا داعي لتعجيم [فـ] من بنية الاسم بـ"جاء" أو غيرها ما دام التقارن الإحالي يقتضي أن تفسّر البنية المحتملة[فـ] العنصر [فـ] من بنية الاسم:



وهذا أمر قد رأيناه عند دراسة الاختزال. وما دام الأمر كذلك فالعنصر [فـ] يبقى شاغرًا في بنية الاسم. فمن الطبيعيّ أن تفيض عليه [ما]. فلنسجّل للتثبّت هذه المرحلة من اختزال الشرط الخارجي في المحلّ [فا] من البنية الأولى:



عمليّة اختزال الدورة الخارجية في الدورة الداخلية

هنا نصل إلى إشكال لا يمكن حلّه إلاّ بتطبيق مفهوم التشبّع المقولي الداعي إلى دورة ثانية، وهو المفهوم الذي على أساسه حدّدنا التواجد العطفي وما يشبهه.

يتمثّل هذا الإشكال في أنّ جهاز النطق لا يستطيع النطق بـ"زيد" و"عمرو" في الآن نفسه في المحلّ فا . فلا مهرب إذن من استبدال التواجد التزامني البنيوي بتواجد تعاقبيّ نطقيّ، ومن إصلاح هذا الخلل بالمحلّ الواوي كما رأينا في فصول سابقة.

لكن إذا قلنا: [إن ما ϕ زيد وعمرو] فإنّه لما كانت [ما = {±}] وكانت [ما= جاء] فإنه يحصل لنا من هذه البنية:

(5) إن جاء زيد وعمرو

إن لم يجئ زيد وعمرو

وهاتان جملتان لا وجود لهما في الأبنية الأربع المشارطة للمنطلق "جاء زيد أو عمرو".

لذا ينبغي الفصل بين [± جاء زيد] و[± جاء عمرو] وذلك لا يكون إلاّ في نطاق

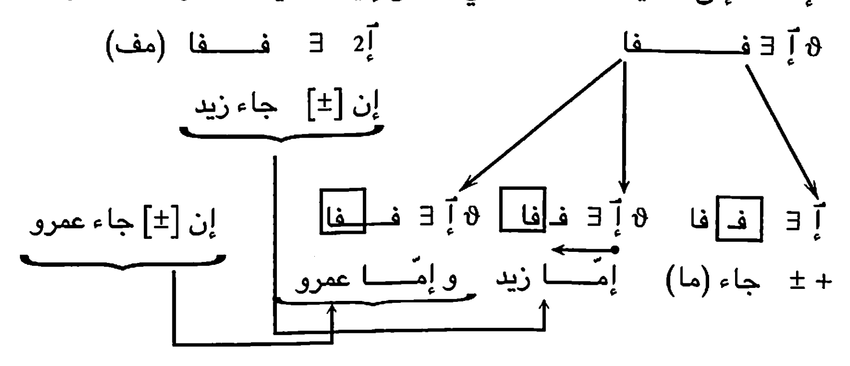
المحافظة على البنية بتكرار [آ2 ...] في المحلّ [فا] نفسه. هذه ملاحظة أساسيّة جدًا لأنها:

أ- تبيّن أنّ اختزال الدور الخارجي، لم يمنع من المحافظة على الدورة بتحويلها داخليًا،

ب – وتبيّن لأوّل مرّة في وصف العربيّة أنّ تكرار [إمّا] ليس ظاهرة اعتباطيّة في النظام، بل هي ضرورة تنتجها قواعد النظام الإعرابيّة الدلاليّة،

جـ- وتبيّن أنّ الأنموذج الذي نقدّمه للعلاقة بين البنية النحويّة ودلالتها أنموذج صحيح، وذلك ما دام قادرًا على أن يبيّن أنّ ما كان في العربيّة يجب أن يكون فيها.

هذا إضافة إلى الغايات الأخرى التي يسعى إليها تحليل التشارط والاسترسال:



§ 88 ـ بعض النتائج المستخلصة من تحليل [إمّا وإمّا]

للتحليل الذي قدّمناه نتائج عدّة نكتفي منها بتأكيد الأغراض الأساسية:

(1) يمكننا أن نعيد هذا التحليل في الاتجاه المعاكس، أي أن نبدأ بـ[إمّا وإمّا] لنصل إلى [... أو ...] مرورا بالإمكانات الثمانية. وإذا فعلنا هذا فإننا نرى بوضوح أنّ التشارط البنيويّ في اللغة تشارط دوريّ وليس له اتجاه واحد كما زعمت المدارس التّحويليّة الغربيّة،

(2) يتبيّن بهذا التحليل أنّ إفقار الدلالة إلى حدّ نحويّ أدنى لا يؤدّي إلى ربط الإعراب والاشتقاق بالدلالة فقط بل يؤدّى بنا أيضا إلى أن نرى بوضوح العمليات النحويّة المثرية للدلالة الإنجازية،

(3) يتبيّن بالتحليل أنّ استرسال العمل الإعرابيّ من الداخل إلى الخارج والعكس حقيقة لغويّة دعّمناها بأن بيّنّا أنّ العلاقة بين الفعل والفاعل يمكن أن تكون من جنس العلاقة بين الجواب والشرط. وبهذا بيّنّاأنّ الاسترسال الوظائفي بين الداخل والخارج يجاوز مفهوم الأبنية الحمليّة المعجميّة ويجاوز مفهوم الشرط والجواب من ناحيةأخرى.

(4) أنّ الدلالة الشرطيّة تجاوز المنوال التقليديّ الذي ركّزه المناطقة والنحاة الغربيّون، وهي دلالة بنيويّة مقوليّة عامّة يمكنها أن تمسّ كلّ علاقة تواجديّة مهما كانت بمقتضى قانون الشرط الجمعي الرابط بين العلاقات التواجديّة.

(5) تبيّن الحركة الإعرابيّة الدلاليّة التي وصفناها صحّة ما ادّعيناه من تكثّف الدلالة في المحلّ الوجودي [∃] إنشائيّا وإحاليّا ومن انتشارها انتشارا يحدث في الأبنية وتصاريفها حركة تتّجه دوريّا من الداخل إلى الخارج، من صلب البنية إلى بنية أخرى خارجة عنها.

§ 89 ـ سعي الدورة التكراريّة الثانية للبنية إلى الخروج عن حيّز العمل

لننظر في الأمثلة التالية:

(1) [...] إمّا زيد وإمّا عمرو

(2) [...] إمّا زيد وإلاّ (ف) عمرو

(3) [...] إمّا أن تقوم وإمّا أن تسكت

(4) [...] إمّا أن تقوم وإلاّ فاسكت

(5) "إمّا يُعذّبهم وإمّا يتوبُ عليهم" (التوبة / 106)

(6) إمّا يعذّبهم وإلاّ فإنّه يتوبُ عليهم

نلاحظ أنّ (1) و(2) تمثّلان الإنشاء الشرطي الخالص للاسم في الجزء الأوّل من البنية (أيْ [إمّا ...] الأولى). فهي حالة الإمكان من الحالات الثلاث للتسوير الوجودي للاسم:

	إ ∃ ف ←	فا	
وجوب موجب	الـ ←	رجلُ	{الرجلُ}
وجوب سالب	لا ←	رجلَ	{لا رجلَ، ...}
إمكان	إن ما ←	رجلٌ	{إما رجلٌ}

أمّا المثالان (3) و (4) فيمثّلان حالة من الإنشاء الشرطي للاسم قريبة جدّا من الإنشاء الفعلي، وذلك أنّ "إمّا أن تقوم" يمكن أن تنجز على الصورة" إمّا تقوم" كما يتبيّن من المثالين الخامس والسادس، وكما يتبيّن من الأمثلة التالية المختلفة في عدد الدورات التكرارية:

(7) كان أنْ خــرج ←——— خرج

{حدث} أن خــرج ←——— خرج

{وقع} أن خــرج ←——— خرج

ولقد رأينا في فقرة أنّ {إمّا أن تفعل} لها دلالة { ± يكون أن تفعل} (يقول الجاحظ في البخلاء [±] يكون أن تتوسّد مرفقتك وعندي فضل مخدّة؟!" بمعنى أتتوسّد).

فإن كان لـ"إمّا أن تقوم" بنية الإنشاء الشرطي للاسم، فإنه بفضل التقارن الإحالي بين المحلات يمكن أن يحدث الاختزال ونمثّل للتقارن الإحالي وللاختزال والتكرار جميعا بما يلي:

إ ∃ فـ (إ ∃ ففا (...))

إمّا ϕ⃗ أن تقوم

وإذا وقع هذا الاختزال وجدنا الأنموذج الممثّل له بالمثالين (5) و (6). وهو أنموذج يقبل تأويلات ثلاثة كما رأينا منها ما يوافق [إمّا أن يفعل] فيكون إنشاء شرطيًا للاسم، ومنها ما يقارب التركيب {ما إن فعل} و {ما أفعل الشيءَ}. فإن كان التأويل غير الاسميّ فنحن أمام إنشاء شرطيّ للفعل وللجملة:

إ ∃ ففا (مف)

إمّا يعذّبهم

فأنت تقول عند النفي "إمّا ألاّ يعذّبهم" ولا تقول "إمّا لا يعذّبهم ولا "إمّا لا أن تعذبهم".

نتبيّن من خلال هذه الملاحظات وجود استرسال بين الإنشاء الشرطي للاسم والإنشاء الشرطي للفعل والجملة.

إذا نظرنا الآن في الدورة الثانية لـ[إمّا] فإننا نلاحظ الملاحظة نفسها. إلاّ أننا نلاحظ إضافة إلى ذلك أنّ التدرّج من الإنشاء الشرطي للاسم إلى الإنشاء الشرطي للفعل والجملة تدرّج مصاحب بحركة نحو الخارج، تصل في المثال الثالث إلى حدود الاستئناف.

نلاحظ في المثال الثاني أنّ [إلاّ] تحرّك الجزء الثاني نحو الخروج لكن الجملة الثانية وإن كان معناها "إمّا زيد وإن لم يكن زيد فهو عمرو" فإنّك لا تقول في "جاء إمّا زيد وإمّا عمرو" "جاء إمّا زيد وإن لم يكن زيد فعمرو".

لكن عند المقارنة بين (3) و(4)، تلاحظ أن (4) تيسّرلك أن تقول:

(7) إمّا أن تقوم وإن لم تقم فاسكت

فقد لا حظنا إمكان التركيب هذا في أمثلة عديدة. وهو يكثر في حالة البدل، ولا سيّما إذا ابتعد الثاني كثيرا عن المبدل منه.

("أمامك حلاّن: إمّا أن تقوم، فـ ....، و ....، الخ، وإن لم تقم فاسكت")

إذا قارنّا الآن بين المثالين (5) و(6)، فإننا نرى بوضوح أنّ (6) تقارب الاستئناف أكثر من (5)، وتمهّد لـ:

(8) إمّا يعذّبهم فإن لم يعذّبهم فإنّه يتوب عليهم

ولقد رأينا في دراسة المحلّ الواوي، وفي دراسة العمل الإعرابي، أنّ ابتداء الجواب بالفاء علامة على حركة خروج من العمل، بتحوّل المنصوب من حيّز نصب الفعل الإحالي، إلى حيّز نصب الإنشاء نفسه.

نعود الآن إلى [إمّا] الأولى ونحاول تعويضها بـ[إلاّ] وإنجاز البنية [إن ج2 ج1] كاملة كما فعلنا مع إمّا الثانية.

نلاحظ أنّ العمليّة غير ممكنة. فـ[إمّا] الأولى وإن كانت تتحرّك بين الإنشاء الاسمي والإنشاء الفعلي والجمليّ، فهي لا تقبل كالثانية أن تتحرّك نحو العمل الخارجي ونحو الاستئناف.

إذا ربطنا بين هذه الملاحظة وتحليل الاختزال الذي عرضناه في الفقرة قبل الماضية فإنه يتبيّن لنا أنّ الدورة الثانية الداخلية التي تقع في المحلّ هي الدورة التي تكوّن حركة الاسترسال نحو الخارج.

ويمكننا أن ندعّم هذه الملاحظة الأساسية في حركة استرسال العمل الإعرابي بملاحظات اختباريّة عدّة.

§ 90ـ أمثلة تدعّم سعي الدورة الثانية إلى الخروج

إذا نظرنا في أكثر المركّبات النحويّة قربًا من بنية الاسم وهي الإضافة، فإننا نلاحظ أنّه بقدر ما تكثر الدورات المكوّنة للمضاف إليه، تسعى الإضافة إلى أن تتحوّل إلى التركيب النعتي القريب من العطف كما بيّنّا. فمهما كان موقف الصفويين فالجملة الثانية أقرب إلى حدس المتكلم من الأولى:

(1) كتاب سيبويه قرآن أساتذة نحو العربيّة

(2) كتاب سيبويه قرآن لأساتذة النحو العربيّ

أمّا النعت فإننا نلاحظ أنّه مهما تعدّد فالثاني منه يسعى إلى الاستئناف:

(3) جاء نا رجل يبدو من كلامه أنّه يهتمّ بالنحو

(4) جاء نا رجل طويل يحسن الحديث، ويبدو من كلامه أنّه يهتمّ بالنحو.

كذلك الأمر في الخبر والحال. وجميعها حالات يعرفها كلّ من اهتمّ بتقسيم النصوص.

وقد يكون المفعول الثاني، من أكثر العناصر التي تُظهر أنّ الدورة الثانية تتحرّك نحو الاستئناف، ويرجع ذلك إلى أن [مف] يقع في طرف البنية، فمن الوارد جدّا أن نعتبر المفعول الثاني لـ"ظنّ" حالاً، أو مفعولا فيه، أي مفعولا خارجيّا:

(5) ظننت زيدًا مريضا
(6) ظننتُ زيدا في البيت

وليس بعيدا عن الصواب أن نرى بين دلالة المفعول الثاني لـ"كسا" وما شابهها ودلالة التمييز الواقع فضلة على الإسناد علاقة وظائفيّة مّا:

(7) كسا زيد عمرا كسوة
(8) غمر زيد عمرا فضلا

ونلاحظ في العموم أنّ العنصر الثاني من المركّبات الجزئية هو الذي يأخذ شكل الجملة. فلا وجود لمضاف أو منعوت مثلا على صورة الجملة. وهذه علامة عامّة على أنّ الدورة الثانية داخل المحلّ هي المهيّأة إلى الخروج نحو الاستئناف. وقد شرحنا صلة هذه الظاهرة بمدى عمل العامل الأساسيّ.

§ 91 ـ حدود انخزال العلاقة بين الجواب والشرط إلى العلاقة بين الفعل والفاعل

يتضمّن التحليل الذي قدّمناه في هذا الفصل مجموعة من المعطيات نكتفي في هذه الفقرة بالتنبية إليها، دون تحليلها.

رأينا أنّ البنية [إمّا ... وإمّا] اختزال لمجموعة من الأبنية المتشارطة. و ينبني على ما لاحظناه من اتجاه العنصر الثاني إلى تحليل المحتوى الدلالي المتضمّن فيه، بحركته نحو العمل الخارجي، أنّ العنصر الأوّل يختزل الدلالة الشرطيّة في بنية الاسم أكثر من العنصر الثاني.

هذا يدلّ على أنّ الدلالة الشرطيّة في حيّز النصب الخارجي تميل إلى التحقّق في المقولة الحدثيّة، وتميل في حيّز النصب أو الرفع الداخلي إلى التحقّق في المقولة الحادثية، ويتأكّد هذا إذا أعدنا النظر في الاستثناء والحصر، وفي الأبنية التي من صنف "لم آكل ولو تفّاحة".

هذا التوازي بين العمل الداخلي والعمل الخارجيّ من جهة، وبين الشرط الحادثيّ والشرط الحدثيّ من جهة أخرى، هو الذي يجعل عمل الفعل في الفاعل وعملهما في المفعول، نظير عمل الجواب في الشرط الخارجيّ.

لهذا التناظر جانب آخر، يتمثّل في أنّ الدلالة الشرطيّة دلالة تقتضي وسما لفظيا للمحلاّت أكثر كثافة من الدلالة غير الشرطية. فكما نلاحظ أنّه من الصعب أن نجد الدلالة الشرطيّة في معمول خارجيّ واقع في شكل مفردة منصوبة وغير معطوفة، على خلاف الحال والمفعول فيه والمفعول المطلق وغيرها، فكذلك نلاحظ أنّ الإنشاء الشرطيّ الاسم أشدّ كثافة من الإنشاء الإثباتي له. فالإنشاء الإثباتي للاسم يستوجب عدم تعجيم [إ ∃ ف] إلاّ عند التأكيد (كما رأينا في مقدّمة دراستنا للعنصر الماهي المؤكّد لماهية الاسم)، إما الإنشاء الشرطي للاسم فهو يستوجب تعجيم [إ $\overleftarrow{\exists}$] كما رأينا.

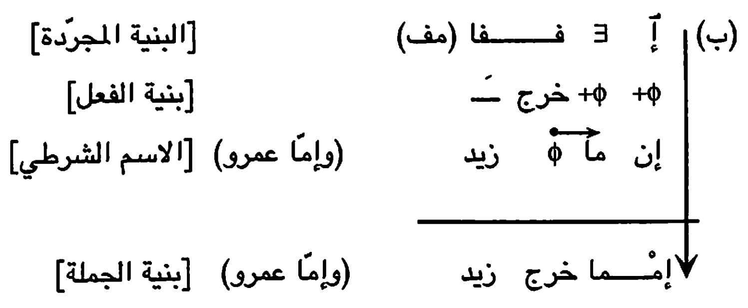
هذه الخاصية تجعل اختزال الفاعل إلى قيمة عامله الفعلي عملية لازمة إذا كان المحل الاسمي معجّما بالإثبات الاسميّ، وتجعلها عمليّة غير ممكنة إذا كان معجّما بالشرط الاسميّ، لكون الشرط الاسميّ يقتضي تعجيم [إ ∃].

سنرى في القسم الخامس أنّ الاسم إذا كان ذا دلالة إمكانية، فإنّ اختزاله إلى الفعل يستوجب ألاّ تكون الجملة إثباتية، وجوبيّة. وسنرى من خلال ذلك صلة الشرط بالأمر والاستفهام، اعتمادا على هذه الملاحظة التي سنحلّلها في القسم الخامس،

ننبّه أنّ منع [إمّا] (بتعجيمها لـ[إ ∃]) الاسمَ من الانخزال إلى فعله منع يقي الفعل من الدلالة الإمكانيّة، ويقي الجملة من أن تخسر دلالتها الإنشائيّة.

للتثبّت من هذه الملاحظات نذكّر بعملية اختزال إنشاء الفاعل إلى إنشاء الفعل واختزال إنشاء الفعل إلى إنشاء الجملة، وننجز بعدها اختزال الاسم الشرطيّ إلى فعله لنرى أنّ هذا الاختزال يغيّر دلالة الجملة:

(أ)	إ ∃ فـ فا (مف)	[البنية المجرّدة]
	ϕ+ ϕ+ خرج ـَـ (مف)	[بنية الفعل]
	ϕ+ ϕ+ ϕ+ زيد (مف)	[بنية الاسم المثبت]
↓	ϕ+ ϕ+ خرج زيد (مف)	[بنية الجملة]



نلاحظ أوّلا أنّ الاختزال يحدث جملة غالطة، وثانيا أنّنا إذا أصلحناها بقولنا "إمّا خرج زيد وإمّا خرج عمرو" فإنّنا نضعف الإثبات الذي كان في "خرج وإمّا زيد وإمّا عمرو"، ونجعل القارئ يشعر أنّ الجملة المبدوءة بـ[إمّا] كأنها جملة قد اقتطعت من جملة أخرى أكبر منها.

§ 92 ـ الاسترسال بين الشرط والاستفهام وبين الوجوب والإمكان

تتضمّن الملاحظات الماضية افتراضا مجمله أنّ الاختزال البنيوي المحوّل للشرط الخارجي إلى شرط انفصالي داخليّ مرحلة من مراحل الاسترسال بين دلالات الشرط والاستفهام والأمر.

إذا واصلنا الاختزال الذي بدأناه بتحويل المنوال [جواب ϑ شرط] من علاقة بين بنيتين مجرّدتين [ϑ إ 1 ∃ ففا (مف) ϑ إ2 ∃ ففا (مف)] إلى علاقة بين بنيتين محتملتين [ففا] [ϑ إ ∃ فـ فا (ϑ) إ ∃ فـفا] فإننا نقوّي تأثير الدلالة الإمكانية (التي في المعمول) في الدلالة التي في العامل، وذلك لأنّ تخصيص المعمول الخارجي للبنية العاملة أضعف من تخصيص المعمول الداخلي للبنية العاملة، ولا سيّما إذا كان المعمول الداخلي من حيّز الرفع. وهذا مرتبط بكون عمل العامل في الحيّز الداخلي أقوى منه في الحيّز الخارجي.

إذا كان هذا فمن المتوقّع أنّ الإنشاء الشرطي الإمكاني في المحلّ الفاعليّ، إنشاء إذا صوحب بدرجة انخزاليّة أقوى من صنف [فـ فا]، فإنّه يؤدّي إلى اضمحلال التواجد الشرطي اضمحلالا لا يخرج عن قواعد المحافظة على البنية المقوليّة.

وفي هذه الحالة ينبغي أن يقع تكثّف للدلالة الإمكانيّة في [ففا] على الصورة العامليّة: [± ±]، وينبغي بمقتضى قاعدة الانخزال البنيوي أن تكون هذه الصورة العامليّة قابلة لانخزال أقوى بمقتضاه تصبح العلاقة بين الإمكانين مكثّفة ومركزّة في المحلّ الفعلي.

نفترض أنّ المرحلة الأخيرة هذه ذات علاقة مباشرة بإنشاء الأمر، وأنّ المرحلة السابقة لها ذات علاقة مباشرة بإنشاء الاستفهام.

إذا صحّ هذا فينبغي أن تكون العربيّة مشتملة على صيغة فعليّة اشتقاقيّة، أو على بنية إعرابيّة تكسب الفعل دلالة إمكانية. وهذا بطبعه يستلزم نظاميًا أنّه إذا كان لنا في الاشتقاق فعل إمكانيّ فينبغي أن يواجده فعل وجوبيّ في النظام، وإذا كانت لنا بنية إعرابيّة تكسب الفعل دلالة إمكانية فلنا بنية أخرى تكسبه الدلالة الوجوبيّة.

إذا صحّ أنّ البنية [إمّا ... وإمّا] تستلزم فعلا دالا على الوجوب يعمل في فاعل مسيّر بإنشاء شرطي إمكانيّ، وأنّ هذه البنية مرحلة استرساليّة تتجه إلى فعل دال على الإمكان ويعمل في الإمكان، فإنّه من اللازم أن يكون الإنشاء الشرطي في جميع ظواهره معبّرا عن حركة استرساليّة بين الوجوب والإمكان والإثبات واللاإثبات، وإلاّ فلا معنى لافتراضنا أنّ للشرط علاقة تربطه بالاستفهام والأمر.

تمثّل هذه التساؤلات المحور الأساسي للقسم الأخير من هذا البحث.

V

القسم الخامس

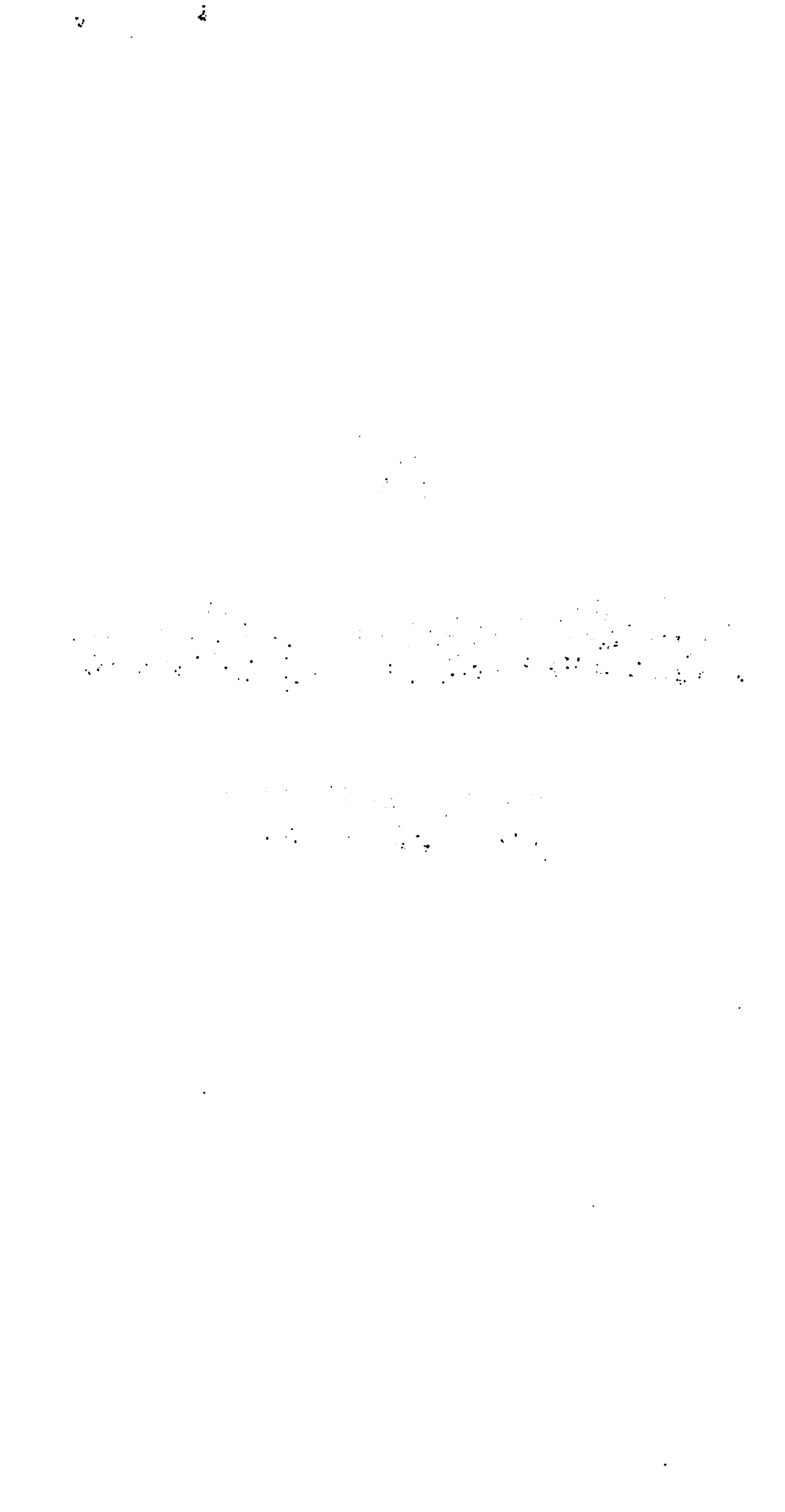
تعامل الإنشاء والإحالة
في استرسال الإثبات من
الإمكان الى الوجوب السالب



1/V

الاسترسال بين الوجوب والإمكان

ودراسة المجزوم



V / 1.1 غرض القسم دراسة الاسترسال بين دلالتي الوجوب والإمكان في ضوء قانون الشرط الجمعي لحلّ الإشكال الذي يطرحه جزم الجواب على نظرية العمل الإعرابي

§ 1 ـ تذكير بالمفاهيم المعينة على دراسة التشارط الاسترسالي بين الوجوب والإمكان

حاولنا في القسم الرابع أن نتبين أن التشكل المحلي العاملي للبنية الإعرابية يجسد الخصائص الأساسية من حركة الدور التكراري المولد للأبنية الحدثية و تواجدها في المستوى المقولي .

نذكر أننا أكدنا مرارا أننا نريد استيعاب العلاقة بين الشكل البنيوي و دلالاته بحذف التقابل بين شكل البنية النحوية و معناها ،و أننا بدأنا ذلك بالتمييز بين نظام البنية ونظام وسمها. وهو وسم يقع باللفظ أساساً، وإن كنّا لا نستبعد وسمها بنظم أخرى، منها الوسم البصري الذي من شأنه أن يتّخذ، حسب زعمنا، صوراً نظامية صناعية قد تكون أساس بعض ما يعتبر من اللغات الصناعية .

عوّضنا التقابل بين الشكل النحوي ومعناه، بتصوّر للنظام النحوي يقوم على اعتباره مكوّنا من مستويات تجريدية تتحقّق فيها الأبنية متشارطة، مفترضين أن هذا التشارط هو الذي يكوّن ما نسمّيه بالمعنى، أو الدلالة، ولم نحاول في هذا البحث أن نميّز بين المعنى والدلالة، لأنّنا لا نريد هنا التمييز بين تمثيل اللغة لتصوّرنا للكون المطلق في التاريخ، والكون المقيّد بالمقامات الآنية، لعدم اهتمامنا، في هذا البحث، بالجانب الثاني.

استلزم منّا هذا التصوّر للعلاقة بين الشكل والمعنى إلى اعتبار الأبنية المختلفة متولّدة من أبنية مشتركة بدورها تتولّد من أبنية تجاوزها في التجريد، وذلك إلى أن نصل إلى بنية مجرّدة واحدة تسيّر كلّ الأبنية وتولّدها، حسب قواعد ومبادىء حاولنا تحديد الأساسي منها. وافترضنا أن هذا الصعود في التجريد، صعود يضعف الدلالات الحاصلة ويقوّي الدلالات المحتملة .

توصّلنا باتجاهنا هذا إلى تصوّر نظام يصف النحو، ويدّعي تمثيله، ويقوم على أساس مقولي فقير ساذج، نواته مقولة الوجود أو الكينونة المطلقة، وقد انحصرت في زوج قيمي ندعي أنه، نحوياً، ينبغي أن يكون أبسط من قيمة الصدق والكذب ومن القيم المنطقية الأخرى كقيمتي الضرورة والإمكان. وذلك أن هذا الزوج مجرّد شحنتين : إيجاب وسلب قد تكوّنتا في اللّغة بفضل عملية تجريدية تاريخية أحدثها الإنسان بفضل

تعامله مع الوجود والعدم. ولقد نبّهنا إلى أن هذا التجريد يقتضي أن الشحنتين لا تمثّلان الوجود والعدم، بل تمثّلان قيمتين مختلفتين لمفهوم الوجود .

افترضنا في القسم الثاني أن هذه النواة الدلالية تكوّن بنية قائمة على علاقة تواجد فيها تنصهر علاقات ثلاث متداخلة وقابلة للتمايز هي الشرط والجمع والانفصال .

تخضع هذه العلاقات لقانون الشرط الجمعي. وهو قانون وإن كنّا لا ننكر أن عرضنا له مازال يشكو كثيراً من النقائص في شكلنته، فإنه قانون له ما يبرّره حدسياً من حيث المعالجة الاختبارية للأبنية المصرّفة الموسومة كلّياً أو نسبياً باللفظ .

حاولنا أن نبيّن أنه في النظام النحوي لا يجوز لنا أن نفصل بين اللغة الواصفة واللغة الموصوفة. فلا يجوز لنا أن تكون هذه العلاقات من إنشاء الواصف للغة، بل ينبغي أن تكون من اللغة نفسها. وحملنا هذا إلى اعتبار الدور خاصية النظام النحوي. فلا عيب عندنا في اللغة أن يكون المنطلق معلّلاً بالمنتهى والعكس. لهذا اعتبرنا هذه العلاقات أحداثاً أوّلية ينشئها الواضع، أي المتكلّم المطلق، وتؤسّس دورياً البنية الحدثية الإنشائية. وفي اعتقادنا أن هذا الموقف هو الوحيد الذي يفسّر لنا كيف يمكن للحدث الإنشائي أن ينحصر في قيمة إثباتية أو غير إثباتية غير قابلة للتلفّظ وقابلة للوسم اللفظي في الآن نفسه، على صورة فعل وفاعل .

كوّنا اعتماداً على هذا مفهوم البنية الحدثية الإنشائية، واعتماداً على قواعد الدور التكراري ذات الأساس الشرطي، حاولنا أن نبين تولّد الأبنية الحدثية التواجدية وانتشارها، وحركة انخزالها متراجعة إلى الأصل .

وعلى هذا الأساس ركّزنا مفهوم التشارط والاسترسال بين الأبنية، وحاولنا وضع قانون له يفسر العلاقات التي بين الأبنية المصرّفة .

ولقد حاولنا أن ندعم هذا المفهوم، وما يقتضيه من حركة بنيوية مولّدة للدلالات، بطرق مختلفة، أهمّها ما توصلنا إليه بمفهوم المحل الواوي المحافظ على قيم التواجد والمعدّل لها في الآن نفسه. وبمفهوم العنصر الماهي الذي به استدللنا على أن الاشتقاق المفرغ من الإحالة المعجمية يبيّن أنّ الأبنية الإعرابية تتحرّك حركة دوريّة في اتجاه الانتشار واتجاه الاختزال مولّدة دلالات احتمالية كثيرة سابقة لكلّ تعجيم إحاليّ، ولكلّ الدلالات المقامية المعيّنة .

إنّنا لا ننكر أنّنا مازلنا نتحسّس هذه الدلالات النحويّة البنيوية المجرّدة. لكنّنا نعتقد أنّ ما توصلّنا إليه يشجّعنا على المضيّ في هذه السبيل .

لا يسعنا هذا التمهيد لتعداد ما توصلنا إليه. فلعلّ القارىء قد لاحظ في الأبواب والفصول الماضية أن منهجنا فسّر معطيات اختبارية كثيرة. وسيلاحظ في هذا القسم

أن منهجنا قادر على تقديم تفسيرات أخرى قد تكون مقنعة. إلا أنه من اللازم أن نذكر أن التزامنا بدراسة الأساس الدلالي في النحو يقتضي منّا الوقوف عند أوّليات الدلالة الفقيرة. فنحن لا ندعي أننا توصّلنا، أو سنصل قريباً إلى تحديد الاحتمال الدلالي النحوي المتضمّن في كل الأبنية المجرّدة. فلقد قدّمنا أن هذا الاحتمال يستوجب وضع حساب نحوي يتكهّن مسبقاً بكل الدلالات. ونعتقد أننا مازلنا في مرحلة أولى نحاول فيها تحديد أسس هذا الحساب، وسبر قدرات هذه الأسس على استيعاب الظواهر القارّة، والثابتة حدسياً .

لقد ركّزنا في القسم الثاني، وفي القسمين المواليين له، مفهوم الدور التكراري، ومفهوم الاسترسال والتشارط. وافترضنا في القسم الثاني أن التواجد الشحني تواجد إمكاني يتولد منه التواجد الوجوبي. ولقد حاولنا الربط بين التواجد الإمكاني والدلالة الشرطية والتواجد الوجوبي والدلالة الجمعية الانفصالية، كما حاولنا في مواضع عدة بيان التعامل بين الدلالتين التواجديتين في الأبنية. تبين لنا مثلاً اعتماداً على تفسيرنا لفاء الجزاء بمفهوم المحل الواوي، أن الدلالة الشرطية في [إنْ ج2 ج1] تتحقّق في صورة تواجد جمعي، يفسّر إمكان التعبير عن الشرط بغير هذا المنوال، وتبيّن بدراسة [إمّا] التعامل بين الجمع والانفصال والشرط، كما تبين لنا وجود استرسال بنيوي ودلالي بين هذا المنوال، وبين بعض المظاهر المجسّدة للإسناد الفعلي، وذلك بفضل ما بيّنّاه من استرسال بين العمل الخارجي والعمل الداخلي .

لاحظنا في آخر القسم الماضي أن الدلالة الشرطية تضعف لفائدة الدلالة الانفصالية عند تحرّك الدلالة الإمكانية الممثّلة بـ [إن] والعنصر الماهي نحو الداخل. وافترضنا أن الإنشاء الشرطي للاسم يهدّد الإنشاء الإثباتي للفعل، ويهدّد الإثبات الوجوبي للجملة كلّها، نظراً إلى أن الفعل رأس الجملة. وهذا واضح إذا قارنّا بين الجملتين التاليتين :

(1) جاء إما زيد وإما عمرو .

(2) * أجاء إما زيد وإما عمرو .

فهما جملتان تبيّنان أن الإنشاء الشرطي للاسم الواقع فاعلاً، لا يوافق عدم الإثبات.

وإذا قارنّا بين هاتين الجملتين وبين الجملتين التاليتين :

(3) قد يجيء زيد أو عمرو .

(4) قد يجيء إما زيد وإما عمرو .

فإننا نلاحظ أن الإمكان المعبّر عنه بـ [قد] يفضّل الانفصال بـ [أو] على الانفصال الشرطي الذي في (4). ولكنه في الحالتين أقرب إلى الاستعمال العرفي من عدم الإثبات الذي في (2) .

تدفعنا هذه الملاحظات، إذا قارنّاها بما قدّمناه في القسم الثاني من بيان لظواهر

الاتفاق والاختلاف بينَ العلاقات التواجدية، وتوزيعاتها الشحنية إلى أن نفترض أن الاسترسال المتحقّق بين العمل الداخلي والخارجي، والراجع إلى خصائص الدور التكراري، لا يعكس استرسالاً بين الجمع والانفصال والشرط فقط، بل يعكس أيضاً استرسالاً بين دلالة الوجوب ودلالة الإمكان، وأن بين هذين الاسترسالين نوعاً من التوازن، له حدود إذا تجاوزها وقع اختلال في البنية .

يتضمّن هذا الافتراض أنه إذا كان العنصر الواحد لا يخلو من أن يكون دالاً على وجوب أو دالاً على إمكان، فإن التواجد لا يستلزم بالضرورة دلالة الوجوب أو دلالة الإمكان في العنصرين المتواجدين، بل يستلزم نوعاً من التوازن بين الدلالتين يؤدي إلى وجود أبنية تتحرّك دلالياً بين الوجوب والإمكان .

هذا ما سنحاول دراسته في هذا القسم، بدراسة خصائص الفعل المقولية، وربطها بخصائصه في العمل الإعرابي .

§ 2 ـ قانون الشرط الجمعي والاسترسال بين الوجود والإمكان

إن كان بحثنا في هذا القسم يركّز على دلالة الفعل وعمله، فإن اهتمامنا بالاسترسال بين دلالة الجمع ودلالة الشرط، والاسترسال بين دلالة الوجوب ودلالة الإمكان، يجعلنا نواصل النظر في الاسترسال بين الأبنية المصرّفة الحامنه لهذه الدلالات، وهي الأبنية التي تناولنا جزءاً منها في القسم الماضي : {من ... ...} {مبتدأ خبر} {فعل فاعل} {إن ... ...} الخ. فانطلاقاً من كون الدلالة ظاهرة لغوية مسترسلة، ومن إقرارنا بأن الأبنية النحوية المجرّدة أبنية وظائفية دلالية، وليست أبنية لفظية، نجزم أن كل دراسة نحوية لا تستوعب حركة الاسترسال والتشارط بين الأبنية، دراسة لا تستوعب الدلالة النحوية. لذا سنواصل في هذا القسم الاستدلال على أن «الأشياء اللغوية» لا تقبل التصنيف إلى أقسام مستقلّ بعضها عن بعض بعناصره. ونؤكد بهذا الاسترسال أن حصر الشرط في المنوال [(...) إن ...] وما إليه حصر لا يراعي الدلالة ولا خصائص الشكل النحوي .

إن كان تعريفنا للمعنى يقتضي أن نبيّن التشارط الذي يجعل بنية نحوية ما معنى لبنية أخرى، فإننا نعتبر أن الأمثلة التي قدمناها في القسم الأول والقسم الثاني وفي بعض المواضع الأخرى من القسمين الماضيين، أمثلة كافية. لذا لا نهتم في هذا القسم بالتشارط اهتمامنا بالاسترسال. لكننا ننبّه أن المفهومين خاضعان لقانون واحد عرضناه في القسم الثاني .

إن كان حصر الشرط في المنوال [(...) إن ...] لا يستوعب خصائص الشكل النحوي، ففي رأينا كذلك أن إبعاد الدلالة غير الشرطية عن هذا المنوال، وتخصيصه

للشرط دون غيره من الدلالات، إبعاد من شأنه أن يوهم أن الدلالة الإمكانية التي تكون في هذا المنوال مجرّداً تقتضي بالضرورة أن تكون [إن] في جميع حالاتها المنجزة افتراضية، والحال أن [إنْ] من حيث هي إمكان تشترط دلالة الوجوب، اشتراطاً قد يكون هو الوجه المنجز منها في جملة من الجمل، فكثيراً ما تكون [إن] طريقة وأسلوباً في إنجاز إثبات قوي لا افتراض فيه. وهذا موضوع تناولناه في القسم الأول، وأكّدناه نظرياً في القسم الثالث عندما بيّنّا دور التعجيم بالفاء في جعل الجملة على الصدق المطلق .

سنحقّق، إذن، في هذا القسم أن الأبنية الشرطية وغير الشرطية تحقيقات مختلفة للاسترسال المتضمن في قانون الشرط الجمعي المسيّر للعلاقات المقولية، ولقانون التشارط المسيّر للأبنية المصرّفة .

§ 3 ـ القضية التي يطرحها جزم الجواب على نظرية العمل الإعرابي

تقتضي دراستنا للفعل وللمعطيات الماضية أن نواصل النظر في خصائص التشكل المحلي والعاملي للتواجد الحدثي، من خلال النظر في البنية الأساسية [ϑ إ ∃ ففا (مف)]، وخصائص تكرارها الدوري .

من القضايا التي نحاول الإجابة عنها في هذا القسم أيمكن لعناصر هذه البنية أن تغيّر مواضعها، أي، بتعبير آخر، أيمكننا أن نعتبر حالات التقديم والتأخير التي نلاحظها في الأبنية المصرّفة والتي جعلناها خاضعة لقوانين التعجيم الواوي، حالات تعجيمية خالصة، أم علينا أن نعتبر أن المحلّ نفسه هو الذي يغيّر من موضعه .

هذه القضية مرتبطة بقضايا قديمة مثل الاشتغال ومبدإ عدم تقدم المعمول على العامل، وبقضايا حديثة مثل نظرية الأثر في المدرسة التوليدية. وهي ترتبط مباشرة بقضية جوهرية في دراسة منوال [الشرط ϑ الجواب]، نصوغها كما يلي :

«هل الشرط عامل في الجواب ؟ أم الجواب عامل في الشرط ؟

فإذا كان الثاني فهل يمكن للمعمول أن يعمل في فعل عامله الجزْمَ؟» .

ليست هذه القضية قضية إعرابية فقط، بل هي أيضاً قضية دلالية. ولا يمكنها إلاّ أن تكون كذلك حسب مبادئنا. فممّا تطرحه علينا هذه القضية في مجال الدلالة : «أيمكن للشرط بـ [إن] أن يتعامل مع الفعل الإحالي كما تتعامل الأدوات المحوّرة للفعل؟» فإذا كانت الجملة الثانية تحمل الدلالة الشحنية التي في الأولى :

(1) إن خرج زيد خرج عمرو

(2) قد يخرج عمرو

فهل يعني هذا أن الدور الدلالي الذي لـ «إن خرج زيد» لا يخالف الدور الدلالي الذي لـ «قد» ؟

من الواضح هنا أن الإجابة عن هذه الأسئلة تستدعي منا أن نأخذ موقفاً نظرياً واضحاً من قضية الجزم .

ولّما كانت قضية الجزم مطروحة في المنوال [(...) إّن ...] خاصة، فإننا ننبّه اعتماداً على ما لاحظناه في الفقرة الماضية، أن تركيزنا على هذا المنوال نسعى به أساساً إلى تفسير الظاهرة التي كانت من الأسباب الرئيسية التي أدّت إلى تخصيص الدلالة الشرطية بهذا المنوال دون غيره من الأبنية. وسيلاحظ القارىء أن القصد من هذا التفسير تدعيم الأفكار الأساسية الموجّهة لهذا البحث .

V/ 2.1 المبادئ الإعرابيّة المعتمدة لدراسة الجزم ودلالته على التوزيع الشحني للتواجد الشرطي المقولي

§ 4 ـ الجزم والتشكّل العامليّ للبنية

من الثابت بالاستقراء الوصفي أن الجزم في المنوال [(...) إن ...] متّصل بتقدّم الشرط على الجواب وبفاء الجزاء. فلا يكون الجزم، خاصة في الجواب، إذا لم يتقدم الشرط وإذا كانت «فاء الجزاء» .

ولقد تناولنا أسس هذه القضية عند دراستنا للمحل الواوي، وعند دراستنا لظواهر التشكّل العاملي في التواجد المزدوج. ونلخّص ما نحتاج إليه في النقاط التالية :

أ ـ إذا كان الشرط في البنية المصرّفة مقدماً وكان الجواب تالياً وغير مسبوق بتعجيم واوي فالجزم ممكن .

ب ـ وإذا كان الشرط مقدّماً والمحل الواوي من الجواب معجّماً فالجزم غير ممكن .

ج ـ إن التعجيم الواوي في الحالة (ب) علامة على أن الشرط قيد على الإنشاء الرئيسي [إ̅1] الممثل بإنشاء الجواب، فهو في هذه الحالة المعمول المنصوب الخارجي للإنشاء، وليس المعمول المنصوب الخارجي للفعل الإحالي، فالتواجد المزدوج يخضع في هذه الحالة للتشكّل العاملي : [إ̅1 ... إ̅2] المحقّق ترتيبياً حسب ما تنص عليه القاعدة ([θ أ . θ ب] .

د ـ أما الحالة (أ) فعلامة على أن العامل في الشرط هو المعمول المنصوب الداخلي للإنشاء، أي علامة على أن الشرط معمول خارجي منصوب للفعل الإحالي، أو للمحلّ الوجودي العامل فيه مباشرة. فالتشكل العاملي في هذه الحالة هو :

إ̅1.. [ف] ...إ̅2

أو هو : إ̅1 ... ∃ ... إ̅2

يقع هذا الشرط إذن من حيث العمل : (1) إما في حيّز النصب الإنشائي الخارجي (2) وإما في حيّز النصب الإحالي الخارجي .

نهمل هنا حالة وقوع الشرط في الأحياز الداخلية، فلقد نظرنا فيه، عند دراسة [إمّا ...]، ولا أثر له في الجزم .

ليس من الضروري أن يكون معمول الإنشاء الخارجي مقدّماً على الإنشاء، فلقد لاحظنا أن تأخير معمول الإنشاء ممكن في حالات من المفعول المطلق، مثل :

(1) خرج زيد حقاً [أثبت خروج زيد إثباتاً حقا]

(2) خرج زيد أيضاً [(أثبت أيضاً) خروج زيد]

وإذا لاحظنا أن تعلّق الشرط بالفعل الإحالي لا يستوجب الجزم في حالة تقدم الجواب خاصة، فإننا نلاحظ أن الجزم في حالة تقدّم الشرط لا يميّز بوضوح الفرق بين عمل الفعل الإحالي وعمل [∃] الإحاليّة في الشرط لأسباب وضعناها في مواضعها وأهمها أنّ [ف] مختزلة بطبعها دلاليا إلى قيمتها الوجودية. لا ننسى أننا سمّينا حيّز عمل [∃] بحيز الجزم. وأكدنا أن «الجزم» في هذا السياق الإعرابي لا يعني السكون الملحق بآخر الفعل الاشتقاقي. ونذكّر أن هذا الالتباس الاصطلاحي مقصود، إذ يشير إلى إمكان اعتبار [إن ج$_2$] في حيّز جزم ناتج عن عمل [∃] الإحالية، أو الإنشائية، فيها. وفي هذه الإشارة تمهيد لعملية استدلالية طويلة سنبيّن بها أن عمل الجواب في الشرط جزماً أولى من عمل الشرط في الجواب .

§ 5 ـ افتراض أن الجزم وسم للتوزيع الشحني للتواجد الشرطي المقولي الأول

يشترك التعجيم الواوي بفاء الجزاء، وتعجيم المحل الفعلي بالمضارع المجزوم في وسم العلاقة بين [إ2] وعامله .

ولما كان النحاة القدماء لا يميّزون بين معمول الإنشاء ومعمول الإحالة، فقد اعتبروا فاء الجزاء مكافئة للجزم. لكن إذا صح ما قدمناه في الملخص الماضي [§ 4]، فإن الفاء والجزم ظاهرتان متكاملتان ولا يستلزم تكاملهما بالضرورة أن تكونا متكافئتين .

لنكتف الآن بالربط بينهما من حيث هما وسمان مختلفان للعلاقة العاملية، قد يؤديان وظيفة واحدة، وقد يؤديان وظيفتين مختلفتين .

لقد استقرّ لدينا منذ القسم الثالث أن التعجيم الواوي تعجيم للمحل المجسّد للعلاقة التواجدية أكانت وجوبية جمعية أم كانت إمكانية شرطية. ولقد حاولنا تبيّن وظائفه الدلالية الشحنية. فلا نعود إليها .

أما الجزم، فلقد أشرنا منذ الفصول الأولى من هذا البحث، إلى أنه يعبّر عن وجود علاقة ما بين الدلالة الشرطية والمقولات التصريفية المسيّرة للأفعال الواقعة في الأبنية الإعرابية المعبّرة عن هذه الدلالة .

إن الجزم، من حيث هو ظاهرة لفظية واسمة للبنية، يحتاج إلى ما يبرّره. فوجوده في المستوى التصريفي يستلزم أن يكون النظام النحوي متكهّنا به مسبقاً، لا من حيث

هو ظاهرة لفظية خالصة بل من حيث هو وسم لفظي لشيء مجرّد في هذا النظام النحوي .

إذا صحّ أن الجزم متصل بالشرط اتصالاً لا ينفي أن يكون متّصلاً بغير الشرط، فإنه ظاهرة تسم جزئياً أو كلياً جانباً من التوزيع الشحني المميز للعلاقة الشرطية عن العلاقتين الجمعية والانفصالية. ينبغي للجزم إذن أن يمثل كل هذا التوزيع، أو بعضه :

$$[+] \longrightarrow [\pm] \longrightarrow \left\{ \begin{array}{l} + \longrightarrow \{\pm\} \\ - \longrightarrow \{\pm\} \end{array} \right.$$

ومعناه أنّ الجزم ينبغي أن يكون واسماً (جزئياً أو كلياً) لما يمكن التعبير عنه نصّياً بـ:

«الإيجاب المطلق لعلاقة التواجد الشرطية والمستلزم أن يكون إيجاب الحدث أو سلبه كلاهما شرط لإمكان أن يكون الحدث موجباً أو سالباً من حيث القيمة الوجودية المحتملة له في المقام» .

§ 6 ـ المبادئ التي نعتمدها في دراسة الجزم

إذا افترضنا أن الجزم يعبّر جزئياً أو كلياً عن التوزيع الشحني المميز للعلاقة الشرطية، فإننا لا نفترض بالضرورة أن يكون الجزم في الجواب راجعاً إلى عمل الشرط [إن ج2] فيه. فلقد بيّنّا في القسم الثاني من هذا البحث، أن هذا التوزيع يصلح لـ [إن ج2] كما يصلح لـ [ج1]، ويصلح لأبنية نحوية مختلفة من غير المنوال [شرط θ جواب] .

ثم إن جزم الجواب بالشرط لو صحّ لدعانا إلى أن نغيّر كثيراً من مبادىء العمل النحوي، كأن نقرّ مثلاً بإمكان أن يكون المعمول عاملاً في عامله، وأن يكون العاملُ معمولَ معمولِه .

هذا التغيير لا يقلقنا في ذاته. فلقد قبلنا نظرياً وجود تشكّل عاملي على الصورة التالية : [رسم: مستطيل بسهمين متقابلين]

إلاّ أنّنا إذا أقررنا بهذا الإمكان، فعلينا أن نقرّ بأن المنوال [إن ج2 ج1] ضرب من العطف، أو حسب تعبيرنا ضرب من التواجد الجمعي الذي نجده في {المبتدأ θ الخبر} .

إنّنا لم نستبعد أن يكون هذا التركيب ممثلاً لوجه من وجوه التواجد الجمعي، بل أكدنا هذا وقنّناه، وحاولنا شكلنته على صورة تمكّننا من استيعاب العلاقات الرابطة بين الأبنية، ومن استيعاب حدس نحوي قديم .

لكن مهما كانت الصلة بين الأزواج التالية :

(1) إن خرج زيد خرج عمرو

قد يخرج زيد وقد يخرج عمرو

(2) لما عثر زيد ضحك عمرو

عثر زيد وضحك عمرو

فإنّ بين هذه التراكيب فروقاً دلالية تصاحب ما بينها من اشتراك دلالي. ومن الواضح أن التشكّل الإعرابي هو المميّز للاختلاف والتشارك. فلا بد من الفرق الشكلي بين العلاقة التعاملية العطفية والعلاقة العاملية غير العطفية .

لا مهرب إذن من نظام يستوعب الفرق بين متواجدين منبّرين دلالياً تنبيرا واحداً، ومتواجدين منبّرين على درجتين مختلفتين . ولقد أكدّنا أن العمل تجسيد للتنبير .

ينبغي إذن أن نفسّر الجزم دون الخروج عن المبادىء التالية :

أ) لا يعمل المعمول في عامله،

ب) فإذا تبين دلالياً أن للمعمول أثراً في دلالة العامل فينبغي أن يستوعب ذلك بحركة التخصيص : [. .] لا بحركة العمل [. .] .

ج) إذا كان للعامل معمولان فإنه لا يعمل في الثاني إلا بعد استيفاء عمله في الأول، وذلك في نطاق ما حدّدناه من العلاقات بين أحياز العمل (من رفع ونصب بالخصوص).

بناء على هذا المبدإ، إذا اعتبرنا الشرط معمولاً خارجياً، فسواء أكان معمول الإنشاء، أم معمول الإحالة، فينبغي أن يعمل الإنشاء في الإحالة قبل عمله في الشرط، أو أن يعمل في الإحالة وقد عملت قبل في الشرط. وهذا للمحافظة على خصائص البنية ودلالاتها في جميع الحالات .

د) إذا ثبت أن الجزم وسم لفظي للتوزيع الشحني للبنية التواجدية الشرطية، فإنه ينبغي أن يكون الجزم من اقتضاء المعنى والدلالة، لا من اقتضاء الألفاظ الدالة على العوامل، أي ينبغي أن يكون من اقتضاء عمل المحل في المحل وتعيين المحل للمحل، لا من اقتضاء الوسم اللفظي للتشكل العاملي المحلي للبنية. وإذن فعلينا أن نفسّر جزم الفعل بعد [إن] بغير [إن] ذاتها. وينبغي في الآن نفسه أن نجد تفسيراً لعدم جزم الفعل بعد [قد] رغم اشتراكها النسبي في الدلالة مع [إن]، وأن نجد أيضاً تفسيراً لجزم الفعل بعد [لم] رغم عدم اشتراكها ظاهرياً في الدلالة مع [إن] .

هـ) إذا كان الجزم وسماً للعلاقة بين الفعل الإحالي والإنشاء الثانوي [[ف] ... إ2]، وإذا كان تعجيم المحل الواوي مرتبطاً بتعجيم المحل الإنشائي،

فإنه ينبغي أن يكون بين تقديم الشرط على عامله في الجواب، وبين عدم تعجيم المحلين [ϑ] و [إ]، علاقة مّا، تستوعب الفرق الدلالي بين التصريفين التاليين :

(3) {يفعلُ الفاعل إن فعل الفاعل}

(4) {إن يفعلْ الفاعل يفعلْ الفاعل}

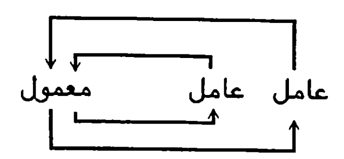
و) وفي جميع الحالات ينبغي أن نبيّن أن الجزم ظاهرة عامة تجاوز المنوال الشرطي [شرط ϑ جواب] .

V / 3.1 للفعل محلّ إعرابي واحد تحتلّه في الأبنية المصرّفة صيغ اشتقاقية مختلفة لا تعمل في اختلافها العوامل اللفظية ولا معانيها

§ 7 ـ خلاصة الإشكال الذي يحدثه الجزم في المنوال [شرط θ جواب] : لا يمكن تفسير الجزم في الشرط والجواب بعمل [إن]

الرأي السائد في الجزم والنصب أنهما من أثر عوامل عرفت بالجوازم والنواصب وحددت في قائمات. وليست قضيتنا أن يكون المجزوم بعد [إن] مجزوماً بها، فلقد بيّنا أن [إن] إنشاء [إ2] يعمل النصب في مفعوله الإحالي [∃ ففا (مف)]، فلا يضرّ عموماً أن يكون ما بعدها حاملاً لأثر عملها فيه، فقد يكون جزم الفعل بعدها علامة على نصب الإحالة، ظهرت في صورة جزم أصاب رأس المركّب الإسنادي، أي الفعل، كما تظهر علامة الإعراب في المضاف دون المضاف إليه، أو في المنعوت دون النعت الواقع جملة. ولقد رأينا أن [أنّ] تصيب بالنصب رأس الإسناد الاسمي، فمن الوارد أن يكون هذا كذاك.

إلاّ أن العوامل، على ما علمنا، إذا ما عملت فإنما تعمل في معمولاتها المباشرة لها، فلا يكون أن يعمل العامل في معمول مسبوق بعامل آخر قبله. فهذا الشكل لا يجوز :



ولو جاز لكان جرّ المضاف للمضاف إليه غير جائز، لوقوع الإضافة كلّها في حيّز عامل أوّل داخل عليهما جميعاً. فالأصل أن العامل إذا دخل على عامل ومعمول، أصاب بنيتهما كلّها وترك أثره في الأول. فإذا كان هذا فلا يجوز أن تعمل [إن] في [فـ] لوقوعها بعد [∃] العاملة فيها. وقد اعترضت هذه القضية نحاتنا فتخلّصوا منها على الوجه التالي :

أ ـ لا يجوز لـ [إن] أن تدخل على ما يحدث غير الجزم، فلا يكون في العربية مثل {* إن لن يفعل}. أما نحن فقد فسّرنا عدم دخول [لن] بعد [إن] اعتماداً على المعنى، وهو أنها حرف وجودي إحالي يفيض على الحدثية الإنشائية فيحجّر المحلّ [فـ] من الإنشاء.

ب ـ يجوز دخولها على ما يحدث الجزم. فيصحّ في العربية {إن لم يفعل} وواضح في هذا المثال، حسب رأينا، أنه ليس بالإمكان أن نثبت أن [إن] عملت شيئاً في الفعل. فلو صحّ في العربية جزم الفعل بـ [إن] بعد [لن] لكان دليلاً، أما وقد جزمت بعد جازم مستغن عن [إن] فذا لا يدلّ إلاّ على أن [لم] جازمة .

جـ ـ فأقرب ما يكون دليلاً على أن [إنْ] جازمة هو إمكان قوله {إن لا تفعلْ، إلاّ تفْعل} .

غير أن هذا لا يحلّ الإشكال المحدث بـ [لم]، و[لن]. فلو كانت [إن] عاملاً قوياً يتخطى [∃] لأحدثت جزماً بعد [لن] لقرب النصب من الجزم بدليل : {إن تفعلْ فتفعلَ ...}، إذ المنصوب يعطف في العربية على المجزوم، كما تعطف في الفرنسية الصيغة الإنشائية (Subjonctif) على الصيغة الشرطية (Conditionnel) .

ثم إن [لن] تشبه [إن] في دلالة الاستقبال، كما يقال .

وبعد، فليس جوهر قضيتنا أن يُجزم الفعل بعد [إن] على رغم وقوع [∃] حاجزاً بينهما، وإنما القضية أن تكون [إن ج2] منصوب فعل مجزوم بمعموله [إن] .

فإذا رفضنا أن يُجزم الجواب بمعموله، افترضنا ضرورة أن الجواب مجزوم بغير [إنْ]، فافترضنا جزمه بمعنى إنْ أخذنا به صار من الوارد أن نأخذ به في جزم ما بعد [إن]. ذلك أن المعنى الذي يجزم الجواب قد يكون نفسه الجازم للفعل في {إنْ يفعلْ} فلا يكون لـ [إن] أثر عمل البتة. فما عساه يكون هذا المعنى؟

علينا بادئ ذي بدء أن ننصف القدماء. فقد صرّحوا أنّ العوامل اللفظية آلات للإعراب، وأنّ العمل في أصله للمتكلّم، وإذن فـ [إنّ] لا تعمل لفظا. وإنما العامل حسب شكلنتنا المحلّ [إآ2] الذي وقعت [إن] ممثلة له. فإذا كان هذا، فالجواب ينبغي أن يكون مجزوما بالإنشاء العامل فيه مباشرة أي [إآ1] لكنك إذا قلت :

(1)	أ	إن	يفعلْ	يفعلْ
	إآ1	إآ2	...	...

جزمت. ولا نعلم أن إنشاء الاستفهام ممّا يجزم .

فإذا لم يصحّ أن المعنى الجازم هو الإنشاء المعنوي المتجسّد إعراباً في المحل الإنشائي، ولم يصح أن اللفظ جازم، فليس من البنية شيء يحدث الجزم في الفعل .

هذا هو وجه الإشكال الذي نسعى إلى حلّه .

§ 8 ـ لا يمكن للمعنى المحدث للجزم أن يكون مقدّراً لزوماً في البنية الإعرابية المجرّدة ولا في البنية الإعرابية المحتملة للجوازم اللفظية

من الوجوه الممكنة، حلاً للإشكال، أن نجعل المعنى الجازم غير مستقر في محلات البنية. لكن علينا بالاحتراز فنحن لا نقبل أن يكون المعنى النحوي شيئاً آخر غير ما تمثله الأبنية النحوية. فإذا لم يكن الجازم موجوداً في البنية [إن يفعلْ يفعلْ] نفسها أو [لم يفعلْ] فينبغي أن يكون موجوداً في بنية مجرّدة تسودهما عن طريق الاشتقاق أو الإعراب وتأتيهما من المستوى المقولي الثري، أو من الأساس المقولي الفقير .

إذا كان هذا فأحد أمرين :

ـ إما أن يكون الشرط بـ [إن] والنفي بـ [لم] مقرّرا في البنية الإعرابية المجرّدة قبل التصريف، أو في البنية الاشتقاقية الإعرابية المحتملة، قبل التصريف أيضاً،

ـ وإما ألاّ يكون

إذا كان الحلّ الأوّل فالناتج عن الأخذ به أن البنية الإعرابية المجرّدة لم تعد مجرّدة إذ ليس في [± ففا (مف)] أكانت إنشائية أم إحالية ما ينصّ على وجوب الجزم. ولو أخذنا بأن الجزم منصوص عليه فيها لصارت مصرّفة غير مجرّدة، ولسقط كل الاستدلال الذي أقمناه لبيان أن الشرط والحال والمفعول لأجله والإسناد والعطف أبنية مسترسلة ينوب بعضها بعضاً لرجوعها إلى نوع واحد من التواجد .

وكذلك الأمر بالنسبة إلى الاشتقاق. فلو جعلنا الجزم منصوصاً عليه في البنية المحتملة لـ [إن] و [لم]، لجعلنا التصريف في الاشتقاق، ولصار من اللازم أن نضخّم صيغ الاشتقاق بصيغ تصريفها ولا نعدم التجريد الذي بفضله تمكّنّا من ربط الاشتقاق والإعراب ببنية مقولية موحّدة. ثم إنه إذا كان هذا فإن [إن] و [لم] كلتاهما تصبح عاملاً لفظياً ذا أثر، ولرجعنا إلى الإشكال الماضي (§ 7) . فلا يبقى إلاّ أن يكون الجزم بهذين الحرفين غير مقرّر سابقاً .

فهل يجوز أن نفترض أن الجزم يقع حصيلة التقاء [إن] و [لم] بالفعل ؟ أي أيجوز أن نعتبر المعنى الجازم هو المعنى الحاصل من تكوّن البنية التي فيها الجزم ؟

§ 9 ـ لا يمكن أن يكون المعنى المحدث للجزم هو المعنى الحاصل بعد تكوّن البنية

إذا لم نعتبر الجازم لفظاً، وإذا لم نعتبره المعنى الذي في المحلّين [ʔ] أو [∃]. كما بيّنا في الفقرة (§ 7)، فإنّنا إذا اعتبرنا الجازم المعنى الحاصل من تكوّن البنية، فلا مفرّ من أمرين :

ـ أوّلهما أنّنا نسقط في التأويل الدلالي، بعد أن التزمنا منذ الفصل الأول من هذا

البحث بدراسة التكوّن الدلالي، ذلك أنّنا إذا ادّعينا أن المعنى الجازم هو المعنى الذي تنتجه البنية، فقد جعلناه المعنى الحاصل بعد تكوّن البنية دلالياً. ومثل هذا المعنى هو الذي درسه أصحاب المنطق الطبيعي، والذي رفضناه. فنحن لا نقبل في الأنموذج :

(معنى 1 ←—— لفظ 1 ——→ معنى 2) أن نفسّر (لفظ 1) [بمعنى 2]

ـ الأمر الثاني أن نزعم أن المعنى الحاصل أي [معنى 2] هو [المعنى 1] أي أن ندّعي أن المعنى الحاصل من البنية، هو معنى قد وجد سابقاً، في المستوى المقولي. وإذا أخذنا بهذا الرأي فيجب أن تتوفّر الشروط التالية حتى يصحّ :

أ ـ ينبغي أن تكون جميع المجزومات واقعة في أبنية تسيطر عليها مقولة واحدة، وأن تكون جميع المنصوبات واقعة في أبنية تسيطر عليها مقولة أخرى مخالفة .

ب ـ وأن تكون المقولات المسيطرة على أبنية المجزوم وأبنية المنصوب غير مسيطرة على أبنية المرفوع .

وفي رأينا أن هذا الحل البنيوي المقولي لا يجوز من وجهين :

ـ أوّلهما أنه ينافي ما سطّرناه. فهو يدعي أن الحركة : (معنى 1 ←—— لفظ 1 ——→ معنى 2) تتضمن أنّ (معنى 1 = معنى 2). وهذا لا يجوز لأسباب بيّنّاها في القسم الأول، وأهمها أن كل تعجيم يغير المعنى المؤسّس، وذلك بتحويله من دلالة حاصلة فقيرة، ودلالة ثرية محتملة، إلى دلالة معاكسة من حيث الفقر والثراء الحاصلين والمحتملين. ثم إن هذا الرأي لا يستوعب أن الإنجاز المتدرّج من المجرّد إلى ما دونه إنجاز مولّد للفوضى الدلالية التي لولاها لما كنّا قادرين على توليد المعاني انطلاقاً من أبنية في ظاهرها خالية من مثل هذه المعاني .

ـ والثاني، وهو ما سنحلّله في هذه الفقرة موجزين، أنّنا لم نجد في ما قرأناه وما درسناه بأنفسنا مقولات يتوفّر فيها الشرطان المذكوران أعلاه .

ننبّه قبل أن نبيّن أن المقولات المتوفّرة عندنا لا تستجيب للمطلوب أن ما سنعرضه يبقى نسبياً. فمن الوارد جداً أننا لم نحسن دراسة هذا الموضوع، وأن الحل البنيوي المقولي حلّ ممكن .

الحاصل عندنا الآن أننا لم نجد للأشكال التالية مقولات متميّزة :

(1) أ ∃ مرفوع ⟸ ق 1 (ق = مقولة)

(2) أ ∃ مجزوم ⟸ ق 2

(3) أ ∃ منصوب ⟸ ق 3

بحيث : ق 1≠ ق 2 ≠ ق 3

§ 10 ـ مظاهر ملخّصة للتضارب الدلالي بين عوامل الجزم والنصب والرفع

صحيح أنّنا إذا أخذنا جميع الأبنية التي تحتوي على الجزم (انظر الأبنية المذكورة أعلاه : بنية (2)) وجدناها أبنية تنص على مقولة «غير الواقع» (irréel)، أكانت هذه المقولة في المعنى المنطقي العام أم في المعنى الجهي الفني .

فالمجزوم بـ [إ + ∃ ـ = لم] حدث لم يقع لانقضاء المضي الذي هو زمان وقوعه، لو وقع. وكذلك المجزوم بـ «لمّا»، يدلّ على عدم وقوع الحدث المتوقع وقوعه إلى زمان حدث الفعل الرئيسي .

وإذا اعتبرنا الأمر كالنهي من المجزوم، فهما يعبّران عن حدثين منفي وقوعهما بمجرّد كونهما مطلوبين، وكذلك الشرط وما إليه كجواب الطلب. فهي لم تقع لانعدام وقوع الآخر .

لكن المنصوب بـ [لن] غير واقع وغير مجزوم، وهو إن لم يكن ماضياً كمجزوم [لم] فهو مستقبل كمجزوم [إن]. وهو وإن لم يكن إمكانياً كمجزوم [إن] فهو إمكاني كمرفوع [قد] في {قد يفعلُ}. وهذا الفعل مرفوع، وليس مجزوما كمعمول [إن] رغم إمكانه، وليس منصوباً كمعمول [لن]. بل هو مرفوع كالفعل الواقع بعد التسويف. وهذا الفعل غير واقع. ولكنه غير مجزوم. وهو مثبت كمعمول [لن]، ولكنه غير منصوب. فإذا قلنا في منصوب [لن] إنه منصوب لعدم وقوعه ولاستقباله ولإثباته نفياً، فقد صار النفي سبب عدم اشتراكه مع {سيفعلُ} في الرفع أو النصب. لكن {لا يفعلُ} يكون للاستقبال منفيّاً. وهو على ذلك لا ينصب، ولا يجزم .

فإذا فصّلنا مقولة «الوقوع» إلى «واقع» و «غير واقع» وإلى «ما يعتبر واقعا»، فقد نفسّر رفع {سوف يفعلُ}. بأنه وإن لم يكن واقعاً فهو من «المعتبر واقعا». لكن {لا يفعلُ}من "المعتبر غير واقع" وهو مرفوع ومنصوب [لن] ،إن كان من "المعتبر غير واقع" و [قد يفعلُ] من «المعتبر واقعاً وغير واقع في آن واحد، ولكنّه رغم ذلك لا يجوز فيه إلاّ الرفع. وشبيه به ما بعد [إن]، ولكنه لا يجوز فيه إلاّ الجزم .

فإذا اعتبرنا نصب ما بعد [لن] راجعاً إلى ما فيها من رائحة الإنشاء، فإنه ينبغي نصب ما بعد [قد]. وهذا لم يكن. كما لا يكون إلاّ الرفع بعد [سوف] على ما فيها من رائحة الإنشاء. فإذا فرّقنا بين إنشاء الموجب وإنشاء المنفي، فما بعد [لو] يجوز رفعه في مواطن ذكرها النحاة، ولم ينصب كمعمول [لن]، ولم يجزم كمعمول [إن] ومع ذلك يكون للاستقبال كـ [إن] و [لن] في الترجي والإلتماس وغيره من الطلب، ويكون للقطع بعد الوقوع في الماضي كـ [لم] .

فإذا أدخلنا مقولة الاعتقاد، فقد نفسّر رفع الفعل بعد التسويف بأنه يجاوز «اعتبار الوقوع» إلى «يقين الوقوع». لكنّ ما بعد [قد] مرفوع على «شكّ الوقوع» فالأحرى رفع ما بعد [لن] ليقين عدم الوقوع». فإذا كان يقين عدم الوقوع يستوجب النصب، فإن {لا يفعل} كثيراً ما تقع على «يقين عدم الوقوع» .

ولقد حاولنا اعتماداً على هذه المقولات المتصلة بمقولة «الحدوث» عامة، وبالاستعانة بما ورد في كتب النحاة من المعاني، وما ورد في دراسة بعض المحدثين مثل (Cohen, 1989) ومثل (Roman, 1987) وغيرهم، أن ننجز جداول مداخلها ما جمعناه من هذه المعاني، لعلّنا أن نجد في تعامل هذه المقولات ما يفسّر ظاهر هذا الاعتباط والتناقض، فلم نحصل على المراد .

أفلا يحسن بنا إذن أن نقرّ بأنه لا يمكننا الجواب عن السؤال «لمَ أعرب الفعل المضارع؟» وبأنه «يتعذّر علينا اليوم تقديم إعراب الفعل في نظام متماسك الأجزاء» (المهيري، 1978) . إن كان هذا، فقد يكون الجزم، كالنصب، والرفع، ظاهرة اعتباطيّة غير قابلة للتفسير. وإذن، فعلينا أن نفسّر على الأقل، كيف استغلّ هذا الاعتباط لوسم الأبنية الأساسية، وكيف كان الجزم بالخصوص، وسماً لجانب من الدلالة الشرطية . وعلى كلّ فنحن لا نقبل أن يكون في اللغة شيء على الاعتباط .

فالحكم على اللغة بالاعتباط حكم خارجي، أما الداخل فأمره شأن بحاله. فإن غير المعلّل إذا كان علامة على اختلاف الأبنية، كان نظام الاختلاف علّة وجوده .

إذا صحّ أن النظام النحوي قائم على علاقة تواجد يسيّرها قانون الشرط الجمعي، وإذا صحّ أن قانون الشرط الجمعي يحدث بين الأبنية المصرّفة علاقات وتعاملاً مسيراً بقانون التشارط والاسترسال، فإن وسم الرفع والجزم لاتجاهين في حركة الاسترسال، اتجاه نحو البنية البسيطة [ϑ ∃ ففا (مف)] واتجاه نحو التواجد الاستئنافي، لهو وسم أساسي في اللغة ينبغي أن يفسّر داخل النظام كلّه .

لنذكّر بالمحطات الأساسية من هذا الاسترسال :

[فعل + فاعل] ... [مبتدأ + خبر] ... [من يفعلُ يفعلُ] ... [من يفعلْ يفعلْ] ... [ما يفعلْ ُ يفعلْ ُ] ... [إن يفعلْ ُ يفعلْ ُ] ... [[فعل + فاعل] + [فعل + فاعل]] .

هذا الاسترسال أشرنا إليه مرّات عديدة في هذا البحث، وحلّلنا دور [من] و [ما] فيه، خاصة عند دراسة العنصر الماهي في القسم الرابع .

ومن الواضح أن الرفع والجزم مع [من] يكوّن الجدول التصريفي الذي فيه تقوم [ما] بدورها في وسم الاسترسال، والذي فيه يتّضح التعامل بين التواجد الجمعي الوجوبي والتواجد الشرطي الإمكاني .

§ 11 ـ ليست الجوازم والنواصب ومعانيها عاملة لعدم الاختلاف بين الأفعال في المحلّ

يتبيّن من التحليل الماضي صحّة الموقف الذي عبّرنا عنه في الفقرة (§ 9) وقبلها. فالجازم ليس اللفظ. والجازم ليس المحلّ الإنشائي ولا المحل الوجودي. فليس الجازم هو المعنى المتضمّن في البنية. ولا يكون الجازم المعنى الحاصل من البنية .

ينبغي إذن أن تكون صيغ الجزم والرفع والنصب سابقة للبنية التي يقع فيها المجزوم والمرفوع والمنصوب. ولما كنّا قد بيّنّا في الفقرة (§ 9) أن عمل الجزم لا يكون في البنية الإعرابية المجرّدة ولا يكون في البنية الاشتقاقية الإعرابية المحتملة، فينبغي أن تكون هذه الصيغ وليدة الاشتقاق، وغير متّصلة بالعمل الإعرابي الذي يجسّد الحركة المقولية في المستوى الإعرابي المجرّد .

لقد صرّح الأستراباذي منذ قرون عن المازني أنه ينبغي أن يكون الجزم أصلاً للفعل لكون الفعل عاملاً وكون الأصل في العوامل أن تبنى. ولذا قسّم العوامل إلى ما لها أثر وجودي ومالها أثر عدمي (شرح الكافية IV / 8-7) .

فإذا صحّ هذا فليست الجوازم مغيّرة للفعل عن أصل هو المرفوع. بل الرفع والنصب أولى أن يكونا في الفعل بعد بنائه. إلاّ أننا لا نذهب هذا المذهب. فهو يغيّرموضع الإشكال ولا يحلّه. وإنّما الرأي أن تكون صيغا مستقلاً بعضها عن بعض. وسنعود إلى هذا بالتحليل. وأما الآن فنركّز أسسه بالنظر المجرّد .

إذا أخذنا العوامل ونظرنا إليها من حيث هي ألفاظ أو محلات لألفاظ فما نلاحظه فيها أنها لا تعمل أثرها في اللفظ بغير ما تقتضيه البنية العامة التي درسناها للعمل في القسم الماضي. فالرافع يرفع، والناصب ينصب، وقد تتغير العلامات، أما العمل ذاته فلا يتغير. فهذه الأفعال تتغير دلالتها الحدثية. فتقول «أنفي الشيء» و «أفترضه» و «أظنه»، فلا تتغير مقولاتها، ولا تحول عن كونها حدثاً ذا حادث يكون في الإعراب فاعلها و «ذا حادث» يكون في الإعراب مفعولها. فاختلاف المعاني لا يُغيّر من المقولات وما يمثّلها من المحلاّت والوظائف، ولا يكون التغيّر في العلامات الدّالة على الوظائف إلاّ على شرائط في قبول اللفظ لها .

فإذا كان هذا الأصل في العمل فالأصل في الحروف الدّالة على الإنشاء أن تعمل في ما يليها النصب كما بيّنّا آخر القسم الثاني، والأصل في الحروف الدّالة على الوجود أن تعمل في ما يليها من الأفعال ما سمّيناه بالجزم، لا في المعنى السائد له، بل في معنى أنّ الفعل كالمفعول لما يدلّ على شحنته الوجودية، أي في معنى أن الجزم ضرب من النصب، كما بيّنا في القسم الرابع من هذا البحث .

ولّما كانت الأفعال تكون مبنية، وكان عمل «لم» لا يخالف «لا» و «ما» وعمل «لن» لا يخالف «سوف» و «قد» وعمل «إن» لا يخالف «أن»، إذ إنها حروف تكون لوسم الشحنة أو وسمها مع شيء من الإنشاء، أو تكون لوسم الإنشاء، فإنّه لا يكون، في رأينا، ما يسمّى برفع الفعل ونصبه، وجزمه، من الإعراب في شيء. ومفاد هذا أننا لا نرى عمل

الحروف في الأفعال إلاّ ممّا سمّاه الرضيّ بالأثر العدمي. فإذا كان هذا، كان ما يلحق الفعل علامات تصريف أو اشتقاق، لا علامات إعراب. وإذن فلهذه العلامات معان، وللحروف التي قبلها معان أُخر. وجميعها معان ترد الأفعال والحروف من معجم المقولات. أما التوافق بين «لم» و «الجزم» و «أن» والنصب، و «إن» والجزم، و «لن» والنصب، وغيرها فالأصل أن يكون من باب التوافق في المعاني والدلالات. فكما يكون مشروب الشرب سائلاً، وقائل القول عاقلاً، والسائر متحركاً، والمعدود منقسماً أفراداً، فكذلك لا بد أن يكون لهذه الصيغ التي اعتبرت خطأ إعراباً، والتي هي معمولات متشابهة، عوامل توافقها في معانيها .

وليس لنا ممّا بيّناه هنا من بد إذ لا يجوز لنا، وقد حدّدنا للبنية تشكّلها في المحلات والعمل والوظائف، أن نجعل عمل الفعل في الفاعل رفعاً، وعمل الإسناد في المفعول نصباً، وأن نجعل عمل الإنشاء والوجود في ما يليه أشكالاً وأنواعاً وضروباً. فلو فعلنا هذا، إذن، لزال عن البنية ما يؤلفها وما يقوم في التجريد وحدة لها. فما هذه الحروف إلاّ ألفاظ، وليس في [أ] و [∃] من حيث هي محلاّت، ما يستوجب التغيّر في العمل. ولا يكون أن نحدث فيها تنويعاً، لأن العمل الإعرابي دلالة ومعنى، وليس هو من اللفظ .

§ 12 ـ صيغ الفعل اشتقاقية ذات دلالات قارّة سابقة للمستوى التصريفي

خلاصة القول أن المجزوم، وكذلك المرفوع والمنصوب، والأمر، والماضي، جميعها صيغ اشتقاقية، وليست صيغاً تصريفية تصيب صيغة واحدة. وهي مختلفة منذ الاشتقاق بدلالاتها، لكونها تعبّر عن مقولات مختلفة نفترض أنها مقولات حدوثية زمانية مظهرية، سندقّق القول فيها بعد حين. وليست علاقات هذه الصيغ بالحروف إلاّ من صنف التوافق الدلالي. ولهذا الافتراض وجهان أوّلهما أنه لا بدّ لنا من أن نجد بين هذه الحروف والصيغ علاقات بنيوية مقولية. ولقد أشرنا إلى مثل هذا عند دراسة {ء ... ن} والعنصر الماهي، وثاني الوجهين أننا في حاجة، لاستيعاب أبنيتها المقولية، إلى العودة إلى البنية الحدثية المقولية وتكرارها المقولي لتفسير اشتقاقها داخل مقولة الفعلية، أي أن نتصرّف معها كما تصرّفنا مع الأسماء المعبّرة عن مقولة الاسمية، مع اعتبار الخصوصيات الدلالية .

لكن، علينا قبل أن ننظر في هذا المبحث أن نرفع إشكالاً يتعلّق بما أسند إليها في التراث والدراسات الحديثة من تغيّر في الدلالات. فالشائع أنّ الماضي يخرج عن دلالته إلى الاستقبال، وأن المجزوم بـ «لم» معناه الزماني بعد [إن] غير معناه في الخبر. وهلمّ جرّا .

V/ 4.1 تكوّن الثراء الدلالي الزماني بفضل التعامل بين الأبنية الحدثية في إطار مبدإ المحافظة على البنية المقولية، وقصور مفهوم التغيّر في دلالتي المضيّ والاستقبال عن استيعاب العلاقة بين التشكّل المحلي العاملي للبنية وما تدلّ عليه من معاني الزمان

§ 13 ـ افتراض الجزم مظهراً للحدوث في الزمان مثرياً للدلالة الحدثية الفقيرة

إن كانت المقولة [حا] تُثرى صرفياً بما يكوّن ماهية الاسمية، ولا سيما مقولتا الجنس والعدد، فمن المفروض أن يكون إثراء [حـ] المشتقة منها المقولة الفعلية المسيطرة على الفعل الاشتقاقي وعلى المحل الفعلي [فـ]، إثراء متعلّقا بما يمكن تسميته بـ «الحدوث» .

يتحدّد الحدوث عموماً بما يسمّى الزمان والمظهر. والرأي السائد عن العربية وأخواتها السامية أن الفعل فيها يخضع لمقولات المظهر لا لمقولات الزمان .

من الصعب أن نحدّد بوضوح الفرق بين الزمان والمظهر. فهذه قضيّة شائكة لا يمكننا تناولها في هذا البحث (انظر Lyons, 1980 الباب VI، وما يحيل إليه من مراجع). فمن الدراسين من لا يرى بين المظهر والزمان فرقاً جوهرياً. فغليوم مثلاً، يعتبر المظهر دلالة زمانية، وفي رأيه أن الفرق بين الزمان والمظهر لا يعدو الفرق بين الزمان المضمّن أو المضمر والزمان المظهر أو المفسّر (impliqué / expliqué) والمظهر عنده في أساسه قائم على المقابلة بين ما مضى وما يأتي (qui s'en va, qui vient) (Guillaume, 1973, p 46-48).

لا ندخل في جزئيات هذا المبحث. فما قدّمناه منه إشارة تبرّر في باب مقبل اعتبارنا الجزم مظهراً زمانياً في حدوث الفعل، يتحدّد اعتماداً على مفهوم معيّن للزمان والإنشاء ويتّصل مباشرة بالمقولة الوجودية، وبالعلاقات التواجدية الرابطة بين الشحنتين .

أما في هذا الباب، فنكتفي باستعمال المصطلحات المتداولة، على ما فيها من اختلاف، وتضارب أحياناً. فقصدنا ها هنا :

أ ـ أن نبرّر عدم إدراجنا للمظهر الزماني في البنية المقولية الأساسية وفي البنية الإعرابية الأساسية المجرّدة.

ب ـ وأن نردّ على الرأي السائد الذي يرى الفعل يتغيّر في دلالته الزمانية بحسب موقعه من الأبنية الإعرابية .

§ 14 ـ ليس لزمان الفعل محلّ في الإعراب وإنما المحلّ للحدث لا غير

لا يمكن للبنية الإعرابية المجرّدة أن تحتوي على الدلالات الزمانية. فهذه الدلالات متغيّرات. ثم إنه إذا كان التواجد نفسه، رغم بساطته، يحتاج في الإعراب إلى محل يجسّده، فالأحرى بالدلالة الزمانية أن تتجسّد محلياً، وأن تدخل كبقية المقولات في نظام التشارط المكوّن للدور التكراري المقولي المتجسّد إعرابيا في التشكّل العاملي .

إلاّ أنّنا لا نجد اختبارياً على الأقل ما يبرّر أن يكون الزمان أو المظهر ذا أثر في العمل الإعرابي، يستوجب منّا أن نميّزه ضمن العوامل. إنّنا على وعي بأن هذا الموقف يخالف الاتجاه العام في المدرسة التوليدية (انظر الفاسي الفهري، 1986، الفصل الثاني والفصل الثالث خاصة). وعلى كل فمنطلقات العمل في استيعاب المعنى داخل البنية النحوية منطلقات نخالف فيها المدرسة التوليدية من وجوه .

إذا كان الزمان أو ما إليه يسيطر على بنية الفعل الاشتقاقي، فإنه لا ينجرّ عنه بالضرورة أن يكون الزمان وما إليه من مظاهر المطابقة مسيطراً على الفاعل كما يقترح تشمسكي. ثم إن ما يسمّيه الفاسي الفهري ترجمة لـ (inflection) صُرفة، ظاهرة تتعلق بالأبنية المصرفة لا بالأبنية المجرّدة في رأينا.

ويبدو لنا أن النحاة العرب قد أصابوا بتأكيدهم أن الفعل يعمل في الفاعل لكونه يطلبه من جهة أنه حدث، لا من جهة ما فيه من دلالة الزمان (ابن يعيش شرح المفصّل، VII / ص 4) (الأستراباذي، شرح الكافية III / ص 403) وهذا لا يمنع أن تكون الدلالة الزمانية ذات صلة برفع الفاعل من حيث كون الحدث المجسد بالاسم المصدري والخالي من الزمان يعمل الجرّ في الحادث على خلاف الحدث المجسّد بالفعل. فالزمان شرط رفع الفعل للفاعل لا غير.

هذا وسنرى في باب مقبل أن التواجد الإنشائي الإحالي كاف لتكوين الدلالات الزمانية في الاشتقاق، وأن التعامل بين الاشتقاق والإعراب كاف لتوليد الدلالات الزمانية. وذلك اعتماداً على معطيات مقولية بسيطة .

§ 15 ـ ملخّص الآراء في دلالات الفعل وتغيّرها

مهما كانت المصطلحات المقولية المعبّرة عن التقابل والاختلاف بين الصيغ الفعلية (ماض، حال) أو (منجز accompli، غير منجز inaccompli)، أو غيرها ممّا يستعمل ترجمة لبعض المفاهيم الحديثة، فإن الدراسات التقليدية العرفية تقيم التصنيف على الاختلاف الصيغي اللفظي بين ما يسمّى الماضي وما يسمّى المضارع. أمّا الأمر، فإنه وإن كان يقدّم قسيما ثالثاً، فهو عند المحقّقين منذ القديم قضية تصنيفية. فمنهم من يلحقه أو يكاد بالمضارع على صورة من الصور، ومنهم من يتركه ثالث الاثنين. ولهذا أسباب لعل أهمّها شبهه بالمجزوم ولاسيما المسبوق منه بلام الأمر .

قد لا نكون على خطإ إذا لخّصنا المشترك بين الدراسات على المنوال التالي :

التصنيف الصيغي	مـــاض	مضـــارع
الدلالة الزمانية الأصلية	مـــاض	حـــال
الدلالة الزمانية الفرعية	دلالة المضارع الأصلية	حاضر ← مستقبل دلالة الماضي الأصلية
الدلالة الإنشائية (البلاغية)	خبر / إنشاء	

ووراء هذا التصنيف تقسيمات عدة، ودقائق كثيرة، تحدث بالتركيب والمقام، وللحروف فيها دور كبير .

الجانب الأساسي الذي يهمّنا هنا، هو الاتّفاق شبه التّام بين القدماء والمحدثين على أن الدلالة الصيغيّة الأصلية دلالة متغيّرة في التركيب تغيّراً يصل بالصيغة إلى أن تنقلب إلى ضديدها، وهو دلالة الصيغة الأخرى. بل يمكن للشيء أن ينقلب إلى ضدّه فإلى ضدّ ضدّه عائداً إلى ما يشبه أن يكون معناه الأصلي. فالمضارع الذي للحال المتحرك في الحاضر ملتفتاً إلى الاستقبال ينقلب بعد «لم» ماضياً صرفاً، فلا يتمالك عن الرجوع إلى الاستقبال إذا دخلت [إن] على [لم]. بل تراه أحياناً على الرغم من [إن] مهدّداً بالرجوع إلى ضدّ ضدّ الضدّ في تراكيب معيّنة، لم يتناولها النحاة مباشرة ولكنّها متضمّنة في تناقشهم في أمر [إن] هل تصلح للماضي أم هي ممحّضة للاستقبال. وهذه نماذج نمثل بها لهذا التقلّب العجيب :

(1) يخرج زيد (الآن)
(2) يخرج زيد (غدا، بعد حين)
(3) لم يخرج زيد (أمس)
(4) إن لم يخرج زيد غدا، فـ ...
(5) إنْ لم يُقدّ قميصه من قُبل فكذبت وهو من الصادقين ،

والمثال الأخير معنى الآية «وإن كان قميصه قدّ من دبر ...» (يوسف / 27) المقابلة للآية «إن كان قميصه قدّ من قبل ...» (يوسف / 26) وغرضنا من التصرّف أن نبيّن أن تناقشهم في أمر الآيتين الدالتين على إمكان استعمال [إن] لما مضى، يتضمن بالضرورة أن ترجع {إن لم يفعل} إلى دلالة الماضي .

§ 16 ـ القول بتغيّر دلالة الصيغة خلط بين دلالة البنية ودلالة المكوّن لها وينافي مبدأ المحافظة على البنية المقولية

قد يكون من المفيد أن نقرّ بهذا التقلّب، فنقتنع به، فنستخرج منه ما شئنا من النتائج. ولو شئنا أن نهتمّ بثراء الدلالة الشرطية، لكان مثل هذا مسيلاً لكثير من الحبر. ولا يخفى أن هذا يغرينا بأن نجعله استدلالاً على «الفوضى الدلالية» أو على الأقل على ثراء الدلالة، وحركية الأبنية. لكن لهذا ثمناً باهضا. وهو الإقرار بأن المعنى الثاني المتولّد من تركب اللفظ إلى اللفظ يزيل المعنى الأول ويعبث به. وفي هذا فصم للعلاقة بين الشكل النحوي ودلالته، إذ يتضمّن أن معنى البنية لا يلتصق بشكلها، ما دام وجود هذا الشكل في شكل آخر يزيل معناه. وإذا تتبّعنا هذا، فالنتيجة أن الشكل الأخير الأكبر بعد إزالته لمعاني ما فيه من أشكال، قابل أن تزول دلالته بوقوعه في مقام. وهذا المقام إذا شكّلناه، صار شكل شكل البنية النحوية، وصار معناه مزيلاً للدلالة النحوية. وإذن يمكن للدلالة أن تصبح علماً مستقلاً يلتقطه منطق مّا، يوهم أن المعنى حقيقة مجاوزة للغة.

إنّنا نجزم بأن التصوّر الذي لخّصناه في الفقرة السابقة تصوّر غالط. ونفترض أن سبب الخطإ أمران :

ـ أوّلهما راجع إلى منطلق التصنيف. فهذا التصنيف قائم على اعتبار المرفوع أصلاً، وقائم على مقابلة زمانية مظهرية متجسّدة في مقولات مسقطة من تصوّر صرفي عالج الصيغة انطلاقاً من الجملة الخبرية البسيطة التي فيها زمن الإنشاء يمثل حاضر {يفعلُ}، والحاضر المحدّد لمضي {فعل}. وهو قائم على خلط بين إنشاء الجملة وإنشاء الفعل. فالتصوّرات القديمة لا تعرف الفرق بين البنية الإعرابية المجرّدة، والبنية الإعرابية المحتملة للعنصر الاشتقاقي والبنية الإعرابية المصرّفة المتكوّنة من تكوّن الأولى بالثانية. فأغلب الدراسات تفكّر في حدود الأبنية المصرّفة، وإذا خرجت منها لتفكّر في الصيغة أو الكلمة فإنها تزيل عنها مشارطتها للإعراب، لانعدام تصوّر بنيوي غير جدولي وغير تصنيفي للدلالات التي سمّيناها هنا بالمقولات. فهي لا تدرك بوضوح أن الأبنية الإعرابية والصرفية تنطلق من مشترك بنيوي واحد. ولذلك فهي تتّجه اتجاهاً اختزالياً عند تناولها للثراء المتولّد من التقاء الأبنية.

ـ من هذه النقطة الأخيرة نتحوّل إلى السبب الثاني. وهو عدم التمييز بين دلالة الصيغة ودلالة البنية التي وقعت فيها الصيغة.

فإذا كان من الثابت أن دلالة {لم يفعل} تختلف عن دلالة {إن يفعل}، وأن دلالتهما تختلف عن {إن لم يفعل}، فهذا لا يدلّ بالضرورة أن {يفعلْ} قد تغيّرت في معناها. ومن الخطإ أن نعتبر {لم يفعل} مقابلة لـ {إن يفعلْ}، لأن مقابل {لم يفعلْ} هو {+ يفعلْ}. وما

جعل دلالة {+ يفعلْ} غير واضحة، أن النحاة لم يتصوّروها ممكنة بدون أداة قبلها. ولكونهم لم يتصوّروها كذلك، لم يروا أن الجزم في الجواب دليل على وجودها، لأنهم توهّموا الجواب معمول [إن]. ولمّا لم يروها ممكنة اعتبروها صورة من {يفعلُ} والحال أن {يفعلُ} صيغة أخرى .

هذا الخلط بين دلالة البنية ودلالة العنصر الذي فيه البنية، تسرّب إلى أغلب الدراسات التي تناولت هذا الموضوع حديثاً. بل نجد آثاره عند دارسين تفطّنوا إليه، مثل رومان (Roman, 1987) فهو وإن فرّق بين [لم] و [لو] تصرّف مع [لو] وكأنّها أداة نفي تختلف نوعياً عن [لم] دون أن يعتبر الفرق المحلّي بينهما، وما يتضمّنه من تشكّل عاملي. فقارن بين {لم يفعل} و{لو فعل} والأصل أن يقارن بين {+ لم يفعل} و {لو لم يفعل} حيث الأولى منهما ينبغي أن تكون كالثانية معمولاً خارجياً للفعل العامل .

لتركيز هذا النقد، ولتوضيح الفرق بين دلالة البنية ودلالة العنصر ولتدعيم مفهوم المحافظة على دلالة البنية، نقدّم مثالاً من البلاغة فيه يقع بعض الدارسين في الخطإ نفسه .

يتوهّم بعض الدارسين أن الاستعارة قائمة على استعمال الكلمة في غير معناها الحقيقي. لكن عند التثبت نلاحظ أن الجملة «جاء الأسد» لو لم تكن فيها «الأسد» مستعملة في معناهاالحقيقي، وهو الدلالة على الحيوان، ولو لم نستعمل اللفظة «أسد» في معناها الحقيقي للدلالة على الرجل في معناه الحقيقي لما أحدثنا الاستعارة. إن ما يولّد الاستعارة إنما هو أن الجملة «جاء الأسد» تعني، أي تشترط، جملة أخرى هي «جاء الرجل» التي لم تقل، أي أن الاستعارة متولّدة من القرائن التي تدلّ على أن الجملة التي قيلت يقصد بها الجملة التي لم تقل. وليست متولّدة عن تغيير في الدلالة الداخلية التي توجد في الجملة المقولة، فالبنية داخلياً تعني ما تعنيه بنيتها الإعرابية المصرّفة المعجّمة، لا غير .

اخترنا هذا المثال البلاغي عمداً لأنّه يمثّل حالة من الحالات التي يتوهّم فيها تغيير الدلالة البنيوية بتأثير المقام، وذلك لعدم تمييز الدارسين بين المعنى الداخلي المكوّن للبنية والمعنى الخارجي التي تشترطه البنية والمتجسّد في بنية أخرى مغايرة .

وإنّنا نجعل هذا المثال البلاغي مدخلاً لدراسة مُشابه له في دلالات الصيغ. فلصعوبة التمييز حالياً بين المجزوم والمرفوع والمنصوب، نبدأ بمثال من الماضي، مع ذكر ما يبرّر الابتداء به .

§ 17 ـ التعامل الدلالي والبنيوي بين الماضي والمجزوم وقضية تحديد المعنى الزماني الأصلي

من الثابت أن الدلالة {لم يفعل} قريبة من دلالة {ما فعل}. فإذا أقررنا بأن دلالة [لم] كدلالة [ما] فإنه يمكننا أن نفترض أن دلالة {يفعلْ} لا تخالف جوهرياً دلالة {فعل}. فإذا أردنا أن نجزم بأن مضي {فعل} يستلزم أن تكون {يفعلْ للمضـي قبل دخول {لم} عليها، اصطدمنا بأن دلالة {إن يفعلْ} قريبة من دلالة {إن فعل}. ولمّا كانت [إن] تعني [إن] فإنه يمكننا على خلاف ما مضى، أن نجعل {فعل} على دلالة {يفعلْ} الاستقبالية .

نلخّص الإشكال. نحن أمام نتيجتين متضاربتين :

أ ـ إما أن نجعل {فعل، يفعلْ} للمضي،

ب ـ وإما أن نجعلهما للاستقبال ،

والحلول الممكنة لهذا التضارب :

1) الاستدلالان الماضيان المؤدّيان إلى النتيجة غالطان. وهذا مستبعد من الناحية الشكلية .

2) إحدى المقولتين الزمانيتين غالطة، أو إحداهما فرع من الأخرى. وفي هذه الحالة نجد أمامنا اختياراً صعباً. فتغليب الماضي يعارضه انعدام {يفعلْ} خالصة للمضي، وانعدام {فعل} خالصة للاستقبال ظاهرة شاذّة في الدعاء لا تكفي لتغليب الاستقبال. والفصل بين الصيغتين بجعل الواحدة أصلاً في الاستقبال فرعاً في المضي والأخرى أصلاً في المضيّ فرعاً في الاستقبال فصل يحتاج إلى استدلال وتفسير. فما هو الرابط بين الاستقبال والمضي حتى ينقلب هذا إلى ذاك والعكس، انقلاباً يؤدّي إلى حالات يكون فيها الاثنان على معنى واحد هو معنى أحدهما في الأصل ؟ .

3) الحلّ الثالث أن نعتبر المقولتين غالطتين .

لنعالج المسألة انطلاقاً من مبدإ المحافظة على دلالة البنية، متّخذين الماضي مثالاً، لكونه أقل تعقّداً من المضارع. فهو جدول تصريفي واحد، وهو مبني كما يقال، وهو للمضي أو الانقطاع أو التمام (حسب المصطلحات المتوفّرة) .

السؤال : أيمكننا مهما كانت المقولة المسيطرة عليه أن نتناوله في إطار مبدإ المحافظة على البنية، على غرار ما أشرنا إليه بمثال الاستعارة ؟

§ 18 ـ الاستدلال بتعبير {فعلت} عن الإنشاء والخبر على إمكان استيعاب الاختلاف في التأويل الدلالي المقامي دون التخلّي عن مبدإ المحافظة

أقرب حالات استعمال صيغة الماضي من حالة الاستعارة، هي حالتا «إنشاء الدعاء»

و «إيقاع العقد» ففي هاتين الحالتين يتحكّم المقام في تعيين المضي، أو استبداله بالحاضر أو المستقبل. وذلك كما يتبيّن من الأمثلة التالية :

(1) بعتُ الدّار (خبر)

(2) بعت الدّار (إنشاء)

(3) لا بعتُ الدّار (إنشاء)

(4) لا بعتُ الدّار (ولا الحانوت) (خبر)

المثال الأخير نادر في الخبر ولا يكون عادة إلاّ بتكرار «لا». وإلاّ فإنه يذهب إلى الإنشاء، في أغلب الحالات، وإن استعمل بدون تكرار أحياناً .

تخضع هذه الجمل، حسب جهازنا الوصفي، لبنية إعرابية واحدة. وينبغي بمقتضى قواعد التعجيم ولا سيّما قواعد تعجيم الشحنة، أن تكون تحت عمل محلّ إنشائي واحد منخزل فيه حدث الواضع الفاعل إلى شحنة إثباتية وجوبية موجبة : [أ̄ = ϕ +]. أما [∃] الإحالية فهي موجبة في المثالين الأول والثاني، وسالبة معجمة، حسب القواعد، بـ «لا» .

فالمعنى المحلي العاملي لهذه الجمل هو :

(1) (2)	أ̄	∃	ففا	(مف)
	+	+	بعت	الدّار
(3) (4)	+	لا	بعت	الدار
	↓		↓	
	[∃ ففا]		(مف)	

وهذا ما يفسّر أن السطر الأخير يخوّل لنا التعبير عن المعنيين بالبنيتين النحويتين التاليتين :

	أ̄	∃ ففا (مف)	
	↓	↓	
	∃ ففا	(مف)	
	↓		
(1) (2)	+	أثبت	بيعي للدار
(3) (4)	+	أثبت	عدم بيعي لها

فالمعنى الذي مثّلنا به لهذه الجمل، بنية نحوية أخرى تحافظ على المحتوى المقولي حسب قواعد الدور التكراري المسيّر للمقولات والمتحكّم في الأبنية الإعرابية، وحسب قانون التشارط المخوّل للإضافة أن تعوّض الإسناد. ونلاحظ أن التشكل العاملي في عمومه لم يتغيّر، فقد بقيت الإحالة في حيّز نصب الإنشاء، وإن كان الإنشاء قد تحوّل إلى إحالة إنشائية، وبقي حيّز النصب الإحالي تحت سيطرة الشحنة أو ما يعوّضها، وتحوّل الرفع إلى جرّ، حسب القواعد، وبقي المفعول الإحالي في حيّز النصب .

وإذا اعتبرنا صيغة الماضي ماضياً أو منقضياً أو تاماً، فإن المصدر يستوعب كل ذلك فالبيع لا يكون بيعاً إلاّ بعد مضيّه وانقضائه وتمامه. فمن هذا الوجه لا يوجد اختلاف بين المصدر وصيغة الماضي، كما هو الحال في المضارع (أهملنا هنا جزئيات لا تهمّنا).

إذا اعتبرنا صيغة الماضي دالّة على الماضي في أصلها، فالبنية التصريفية المجرّدة المسيطرة على (1، 2) لا تفرّق بينهما، وكذلك البنية المسيطرة على (3، 4). ولمّا كان المستوى التصريفي المجرّد مرحلة تحوّل من التجريد الممتد نسبياً في الزمان، إلى الإنجاز الآني فإن الدلالة المسيطرة هي الدلالة المقولية ذات الأساس الشحني، فلا وجود هنا للدلالة البلاغية، ولا للدلالة المنطقية القائمة على الصدق والكذب أو غيرهما .

يقتضي مبدأ المحافظة على البنية ألاّ تتغيّر هذه الدلالة النحوية عند تعجيم البنية المصرّفة بفعل «باع» وبالاسم «دار». فعلى الجملتين (1،2) والجملتين (3، 4) أن تحافظا على إثبات وقوع البيع في الماضي، أو إثبات عدم وقوعه. لننظر في (2،1) .

في هذا المستوى التصريفي المعجّم يقع الأساسيّ من الإنجاز، ولا يكون الإنجاز إلاّ بمتكلّم فرد متميّز في مقام حقيقي متميّز. هذا المستوى من البنية هو الذي يهمّ البلاغة العامة، والذي يهمّ الجزء المنطقي من هذه البلاغة، ففي هذا المستوى يمكن الحكم على القول بالصدق أو الكذب .

لنتذكّر ما أكّدناه في القسم الأول، وهو أنّنا الآن انتقلنا من التكوين الدلالي إلى التأويل الدلالي. فالحاكم القاضي المميّز بين الصدق والكذب إنما هو المخاطب، لا المتكلّم. هذه نقطة أساسية فأغلب الدارسين اللسانيين يهملون أن النصّ المقول ليس صادقاً ولا كاذباً إلاّ بعد الحكم عليه بالصدق أو الكذب. وهذا الإجراء يحدثه المؤوِّل له، ولا يكون من تلقاء ذاته. هذا وإن كان بعض المناطقة يجرّدون أحكامهم. فيخرجونها وكأنّها غير نابعة منهم. والحق أن الحكم على القول قول آخر يقال على هذا القول، كما بيّنا في القسم الأول .

لا مهرب في هذا الموضع من حركة تعاملية بيني، أنا المخاطب، وبين من أثبت لي بيعه ماضيا للدار . إذا كنت غير المعني بشرائها فقد أقبل تصديقه مبدئياً اعتماداً على

كون اللغة موضوعة في الأصل على الصدق المطلق، وقد أتثبّت مقامياً قبل اختيار التصديق إذا وجد ما يدعو إلى ذلك. أمّا إذا كنت المفاوض له فليس لي، على الأقل، أن أكذّب إثباته لأن إثباته واقع في المقام وأنا شاهد عليه، والقول لا يكذّب إلا إذا لم يوافق المقام لحظة التكذيب وقبلها. وإثباته وإن لم يقل لفظاً فهو بحكم القواعد المشتركة بيننا في النحو وقع بوقوع محتواه المتلفّظ به قبيل حكمي عليه. هذا إضافة إلى ما ذكرناه سابقاً .

بقي المحتوي وهو اللفظ الذي قيل بالفعل. يمكنني أن أقول لمكلّمي «تكذب لم يقع البيع بعد، فما زلنا نتفاوض». إذا كان هذا موقفي فلا وجود لقضية : فالمتكلّم أثبت «ماضياً لم يقع» فكذّبته. هب أنني صدقته الآن. إذا كان هذا فأنا صدّقت أن البيع قد وقع ماضياً. ومتى صدّقته فقد صدّقته. كما أنني لما كذبته فقد كذبته. فإذا قال قائل لي: «إن البيع لم يقع في الماضي، فالقول كاذب وتصديقك في غير محلّه.» فقد صار لنا طرف ثالث في القول، حكم بحكم آخر .

وهذا شأنه ليس شأني. فالقول لا يكون كاذباً إلاّ بتكذيبه، وأنا المعني بالأمر قد صدّقته. فإذا اتّفق الثالث مع بقية الناس على تكذيبه، فقد صار كاذباً بالإجماع. أما أنا فقد صدّقت أن البيع وقع في الماضي .

فما هو الماضي ؟ لقد بيّن النحاة منذ القديم أن الماضي هو ما يكون قبيل التلفّظ أي قبيل إنشاء القول (ابن يعيش، شرح المفصّل VII / ص 2-4) ويحقّق ابن يعيش فيجعله ما عدم وجوده لحظة الإخبار عنه .

إن الحاضر نقطة فاصلة بين الماضي والمستقبل، كما يبيّن ابن يعيش في إيجاز شديد، أو هو نقطة الوصل بينهما. ولسنا في حاجة إذن أن نأخذ حرفياً بتعريف الإيقاع بأنه ما ينشأ باللفظ لحظة القول، إذ العربية قد اختارت أن تكون لحظة القول غير منشئة للفعل بقوله، بل منشئة للفعل بالإخبار عن كونه قد وقع وانقطع. ومن ذلك كان إنشاء العقد يجاوز إيقاعه إلى الجزم بوقوعه. وللمخاطب المعني بالأمر أن يختار التصديق أو التكذيب .

هذه هي اللعبة اللغوية. ولا حاجة إلى اعتبار الصيغة قد خرجت عن معناها. أما اعتبار الصيغة بمعناها كافية للعقد أو غير كافية، فهذا أمر يتعلّق، على الأقل حالياً، بالسلط التشريعية، والقضائية، والتنفيذية، وبالعرف الجاري. وأغلب هذه الأمور أقل استقراراً في التاريخ من الأبنية، فلا اعتبار لها في النحو .

ويمثل ذلك يكون النظر في الثالث والرابع، مع اختلاف وهو أن الفعل في الرابع يسند إليه الاستقبال .

إذا افترضنا هنا أيضاً، ووقتياً، أن الماضي يدلّ على الماضي فقولك داعياً «لا بعت الدار» قول صادق عندي، أنا المخاطب، إذا كنت لم تبع الدار في نظري. فلا استقبال

هنا في معنى الصيغة. فالدعاء واستقبال مضمونه دلالة خارجية تشترطها الجملة في مقامها، وليست محتوى البنية .

يتّضح هذا أكثر في حالة إثبات إيجاب الحدث المنقضي في مثل :

(5) رحم اللّه زيداً، كان خير الناس .

ففي هذه الحالة يتّضح أكثر أنني أنا المخاطب، أكذّب أن يكون اللّه قد وقع منه ماضياً فعل الرحمة بزيد، وأجمع رغم ذلك إلى تكذيبي لك ما يقتضيه التصديق المطلق، فأحدث بهذا الجمع قيمتين متناقضتين جمعاً من جنس جمع السالب إلى الموجب [±]، فأحدث بالتأويل الدلالي دلالة الإمكان. والممكن مستقبل أوشبيه به، كما سنرى. فهذه أيضاً دلالة خارجية تأويلية لا تستوجب أن يكون الماضي في صيغته غير ما هو عليه في أصل دلالته. بل الأصل لوزال لزال الإمكان .

هذان مثالان يبيّنان إمكان إنجاز التأويل الدلالي بالمحافظة على خصائص التكوين الدلالي النحوي للبنية. وقد يجد القارىء أمثلة أو حججاً تنقضه، فليس ما قدّمناه سوى تمثيل. فنحن لم نحدّد بعد للماضي مقولاته. بل حاولنا أن نبيّن من خلال الماضي، أنّنا نسعى إلى وصف دلالات الصيغ في أمثلة الشرط، ولا سيّما المجزوم منها في حدود المحافظة على دلالة البنية.

ملخّص القول في أمر العقد بـ {فعلت} أنّنا إذا افترضنا أن دلالة الصيغة هي الماضي، فإثبات المتكلّم لها زعم منه في كون وقوعها صادقاً. ولما كان التصديق من فعل المخاطب، فتصديق المخاطب لها كاف للإقرار بوقوعها في الماضي الذي هو لغةً اللحظة السابقة لنقطة حضور إنشاء القول. فصدق العقد متأت من اتفاق المتكلّم والمخاطب على الصدق ولا فرق بين العقد وقولك «خرج زيد» فهذه لا تكون صادقة بموافقتها لحالة الأشياء، كما يوهمنا المناطقة، بل هي صادقة بكون المخاطب يقرّ أنها توافق حالة الأشياء، ولو كان القول صادقاً من تلقاء ذاته بموافقته للأشياء، لما كانت الحقيقة العلمية متغيّرة. فطالما اتفق المستعملون على الصدق فصنعوا علماً لا نوافقهم اليوم على صدقه ولا نعلم من يكذّبنا غداً .

أما الدعاء {فعلت} فدلالة الاستقبال صادرة عن دلالة الماضي فيه، فإثبات المتكلّم لوقوع الحدث ماضياً، كاذب عند المخاطب. ولو اكتفى المخاطب بتكذيبه لما كان إلا ماضياً كاذباً. إلاّ أن المخاطب يصدّقه، فيكون وقوعه في الماضي صادقاً. ولو اكتفى المخاطب بتصديقه، لما كان إلاّ كالعقد صادقاً. ولو اكتفى المخاطب بالتكذيب أو التصديق، لما كان إلاّ كاذباً أو صادقاً. ولكنّه لما كان المخاطب قد جمع بين التصديق والتكذيب. فقد شحنه إيجاباً وسلباً فصار إمكاناً. ومن ذلك تولّد الاستقبال في التأويل الدلالي الذي ليس هو التكوين الدلالي القائم على الماضي فقط .

وملخّص الاثنين، إذا أمعنت النظر تطبيق لقاعدة نحوية واحدة ـ والدلالة عندنا نحو، كما بيّنا ـ قدّمناها في القسم الأول وهي أن البنية على الصدق المطلق بالضرورة قابلة لإمكان التكذيب، وأن الأصل في تكذيب البنية صنع بنية أخرى تقوم على نفي البنية الأولى فهي إذن القاعدة :δ : { Δ ص، ∇ ك} (ضرورة الصدق، إمكان الكذب) المرتبطة بالقاعدة ($- \xleftarrow{+} +$)، ($+ \xleftarrow{-} -$)، التي بيّنّاها في القسم الثاني، والقسم الثالث .

§ 19 ـ عدم استيعاب مقولتي المضيّ والاستقبال لدلالات التعامل البنيوي في [إٓ ∃ ف]

ينبغي اعتماداً على التحليل الماضي، أن نسند الاختلاف بين الأبنية التالية في الدلالة الزمانية إلى [إٓ ∃ ف ...] لا إلى [ف] :

(1) {إن فعل ...}

(2) {إن يفعلْ ...}

(3) {إن لم يفعل}

(4) {لو فعل ...}

(5) {لو يفعلُ}

(6) {لو لم يفعلْ ...}

فنحن نفترض أن كل صيغة تحقّق [ف] تحافظ أوّلاً على ذاتها، على دلالتها الاشتقاقية الأولى، وتحافظ ثانياً على دلالة المحلّ الذي تقع فيه، وهي الدلالة الشحنية الحدثية الفقيرة المكوّنة للدلالة الوظائفية الإعرابية المحيلة على المقولات والدلالة العاملية التعيينية المكوّنة للدلالة الوظائفية الإعرابية المجسّدة للدور التكراري .

ووجود [ف] بدلالتيها في تشكّل عاملي فيه تكون مسبوقة بـ [إٓ ∃] يحدث دلالات شحنية إنشائية فقيرة أخرى، ودلالات عاملية تعيينية، تتحوّر عند التعجيم الاشتقاقي لتحدث الدلالات الزمانية في ماتحدثه من دلالات أخرى، تحدّد قواعد النحو .

إذا أمعنّا النظر جيداً في {إن فعل} فالأمثلة التي قدّمناها سالفاً، وما أشرنا إليه من وجود آيات وأقوال أخرى، تقبل غير دلالة الاستقبال كمثل قولك :

(7) إن خرج زيد قبل ساعة من إقلاع الطائرة فلا بدّ أنه الآن في فضاء جربة .

فإننا نستنتج أن البنية [إٓ ∃ ف] تعبّر في دلالتها الفقيرة عن الإمكان لا غير. فالبنية التصريفية المجرّدة (1)، ليست في أصلها للماضي ولا للمستقبل. وإذن فتعيينها لإحدى الدلالتين مرتبط بإنجاز البنية التصريفية المجرّدة، في صورة معجّمة تحيل على المقام، كما بيّنّا في الفقرة الماضية، وكما يتبيّن من مقارنة المثال (7) بالمثال (8) :

(8) إن خرجت، يا زيد، قبل ساعة، فلن تفوتك الطائرة .

وإذا كانت هذه خاصية (1)، فلا وجود لسبب نحوي يمنع أن تكون (2) ذات دلالة تصريفية مجرّدة لا تعيّن مسبقاً الزمان الذي يحتاج إليه المتكلّم المنجز المعجم المتّصل مباشرة بالمقام .

المفروض، ما دامت (1) (2) مسودتين بإنشاء واحد، أن تكونا مع (3) في مجال دلالة الإمكان. وينبغي أن تكونا مختلفتين لاختلافهما اشتقاقياً في تعيين المحلّ [ف]، إذ لا نقبل، مبدئياً ومسبقاً، أن تجعل اللغة {فعل} و {يفعلْ} لدلالة واحدة .

فلأمر مّا، لا تصلح {يفعلْ} بنية مجرّدة للمثال (7) :

(9) إن يخرج زيد قبل ساعة (...) فلا بد أنه الآن ... (؟!)

وتصلح للمثال (8) :

(10) إن تخرج يا زيد (...) فلن ...

لكن هذا لا يستلزم أن نجعل {يفعلْ} بالضرورة للاستقبال. فلو صحّ أنها له لما كانت الجملتان التاليتان من القول الحكيم :

(11) من يجتهدْ ينجحْ

(12) إن تظلمْ تُظلمْ

إذ الاستقبال لا يعني سوى أن قائل الحادية عشرة يفترض دون علم بحقيقة سابقة أنه من الآن فصاعدا يكون النجاح مرتبطاً بالاجتهاد. أما في الثانية عشرة فإن الاستقبال يحذف الحكمة بجعل المتكلّم مخبراً للمخاطب أن إمكان ظلمه لاحقاً، سيؤدي به إلى أن يكون مظلوماً، والحال أن مثل هذه الجمل في مقاماتها غير موجّهة إلى مخاطب بعينه، فقائلها لا يعني بالضمير المخاطب، مخاطبه السامع له إلاّ من حيث هو أقرب مخاطب مادي للمخاطب المجرّد الذي تحيل إليه جملته .

أمّا {لو فعل}، فإنها ما تحدث «المضي» في ذهن السامع إلا لأن [لو] افتراضيّة مخصّصة لغير ما وقع في الماضي في أغلب إنجازاتها إلا أنها ليست مخصّصة له في بنيتها التصريفية المجرّدة بدليل إمكان الجمل التالية :

(13) لو خرجت معي (عرض)

(14) لو أعرتني كذا (التماس)

(15) لو رضيت بي يا فلانة لصرت من أسعد الرجال .

والأخيرة وإن كان مثلها قليلاً، فالعربية لا تحجّرها على متكلّم يتمنى من امرأة غائبة أن ترضى به، ليسعد، مستقبلاً فمعنى الاستقبال بعد [لو] متضمّن في الآية :

(16) ولن تستطيعوا أن تعدِلوا ولو حَرَصْتم (النساء، 129)

إذ، لو أخذنا بمنهج النحاة القديم، لكان معناها ما تستوجبه [لن] :

(17) ولن تستطيعوا ولو حرصتم فلن تستطيعوا .

وإذن فدلالة الجملة التالية على دلالة ما يليها :

(17) لو عثر زيد لسقط

(18) لم يعثر زيد ولم يسقط .

لا تقوم دليلاً على أن {فعل} للزمان الماضي مطلقاً، بل تدلّ على أنها له في هذا المثال الشائع نظيره في الاستعمال، بحكم وجودها تحت عمل [لو] .

فإذا قارنّا بين المثالين هذين وما سبقاه، في المستوى التجريدي كانت لنا الدلالتان التاليتان لـ {لو فعل فعل} :

(19) {لو فعل فعل} ⟵ {قد يفعل ϑ لن يفعل}

(20) {لو فعل فعل} ⟵ {لم يفعل ϑ لم يفعل}

فللبنية المركّبة بـ {لو} دلالتان تشترطهما في بنية نحوية أخرى خارجة عنها. وعند النظر يتبيّن أننا هنا لم نجاوز أن قلنا إن بنية الشرط تستلزم بنية العطف. فهو مظهر من مظاهر تطبيق قانون الشرط الجمعي الجامع بين الأبنية التصريفيّة والمولّد للدلالات العينيّة .

فدلالة عدم الوقوع في الماضي أو دلالة إمكان وقوع الحدث في المستقبل ليس دلالة [لو] ولا دلالة {فعل}، بل ليس دلالة {لو فعل} داخلياً، بل هو دلالة العلاقة الشرطية بين :

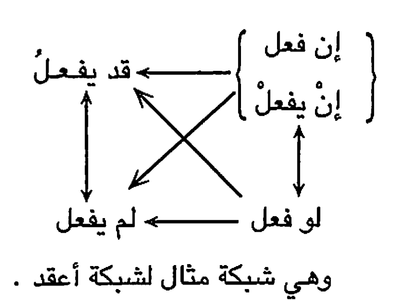
{لو فعل ⟵ قد يفعلُ}

{لو فعل ⟵ لم يفعلْ}

إنها دلالة التعامل البنيوي المسيّر بعلاقة الشرط النظامية .

يمكن لبعض هذه الأمثلة الأخيرة أن تنجز بـ {إن فعل} و {إن يفعلْ}. وهذا لا يعني سوى أن {لو فعل} في علاقة شرطيّة مع هاتين البنيتين. وكيف لا يكون هذا وهما من بنية مجرّدة واحدة : [{± ± فعل، يفعلْ}
 أ ∃ ف] من حيث القيمة الشحنية .

وإذن فلنا الشبكة الشرطية التالية :



وهي شبكة مثال لشبكة أعقد .



2/V

تولد زماني الوجوب والإمكان وتقسيم كليهما إلى منته وغير منته

V/ 1.2 ضرورة دراسة الصيغ في أبنيتها الإعرابية المحتملة والسابقة للإحالة المعجميّة وملامح ما بينها من تشارط واسترسال

§ 20 ـ ليست {فعل} للزمان الماضي ولا {يفعل} أصلا للمضارع والحال

ركّزنا في الفصول الماضية، وخاصّة في الفصل الأخير :

– أنّ الدلالة الزمانيّة دلالة بنيويّة،

– و أنّ الدلالة البنيويّة التي نجدها في الأبنية التصريفيّة المجرّدة ينبغي أن تكون أعمّ من الدلالة التي في الأبنية التصريفيّة المنجزة صوتميًا بالتعجيم، فقد تبيّن لنا بالأمثلة الأخيرة خاصّة أنّ الإنجاز يميّز بين الاستقبال والمضيّ ، وأنّ البنية المجرّدة تحتملهما لا غير، أمّا معناها الأساسيّ فمحتمل يشترط دلالات مختلفة،

– فمن الأحرى، وقد تبيّن لنا أنّه يمكننا دراسة الثراء الدلالي في إنجاز الصيغ، مع المحافظة على الدلالة الأصليّة الفقيرة، أن نفترض أنّ ما رأيناه من اختلاف الدلالات الزمانية في الإنجاز لا يمسّ دلالات الصيغ. وإذن فينبغي ألاّ تكون {فعل} للزمان الماضي في بنيتها المجرّدة هذه، وألاّ تكون {يفعل} للاستقبال. وذلك حتّى لانضطرّ إلى اعتبارها أبنية تخسر دلالتها بتحوّلها من بنية إلى أخرى، ومن مقام إلى مقام.

إن كنّا قد افترضنا في أمثلة العقد والدعاء، أنّ {فعل} تعبّر عن الماضي، فما ذلك إلاّ مقدّمة لبيان أنّه يمكن تفسير المعطيات دون الاحتياج إلى مبدإ التغيير في دلالة الصيغة. ولمّا كنّا قد قدّمنا أنّ مفهوم العمل لا يقبل أن تكون العوامل اللفظيّة مسبّبة للجزم، فإنّ اعتبار {فعل} للماضي، ووجوب أن تكون الصيغ مختلفة في معناها، مهما كان اشتراكها في المعنى، أمران يستلزمان أن نجد في تقسيمات الزمان ما يرضي الصيغ {يفعلُ، يفعلَ، يفعلْ}.

وهذا بالتجربة، غير ممكن. ولقد أشرنا إلى بعض هذا عند مقارنة {فعل} و {يفعلْ} خاصّة، وعند المقارنة بين هذه الصيغ في أوّل الباب الماضي.

لا يمكن لـ {يفعلْ} أن تكون للاستقبال خالصا لأنّها تكون في {لم يفعل} للماضي، ولأنّ {يفعلُ} تكون للحاضر والمستقبل، ولأنّ {يفعلَ} تكون للمستقبل.

قد يرى المحلّل أنّ هذا يمثّل مشكلة المضارع، لا مشكلة الماضي. لكن بمَ نفسّر الجملة العادية التالية :

(1) خرج زيد الآن

فإذا اعتبرنا «الآن» مفعولا خارجيًا منصوبا بـ «خرج زيد»، فإنّ اعتبار {فعل}

ماضيا، يناقض تعيين زمان الماضي بأنّه في الحاضر. ولا يجوز البتّة أن نجعل «الآن» منصوبا خارجيًا للإنشاء على غرار «أمّا بعد فقد وصلتني رسالتك»، لأنّ المعنى المحلي العاملي لا يقبل بالدور التكراري أن يحقّق على الصّورة :

(2) أثبت الآن (أن) «خرج زيد » (ماضيا)

وذلك أنّه لو كان كذلك لما جازت الجملة التالية :

(3) خرج زيد الآن ، وعمرو أمس

فهذه اختزال لـ :

(4) خرج زيد الآن، وخرج عمرو أمس

والاختزال كما رأينا في القسم الثاني خاصّة لا يكون عند التعجيم إلاّ إذا كان الانشاء الثاني من جنس الانشاء الأوّل . فإذا كان هذا فلا يجوز أن يكون معنى (3) و(4) هو :

(5) أثبت الآن وأمس أن خرج زيد وعمرو

فالبيّن أنّ المعنى هو :

(6) أثبت الآن أن خرج زيد الآن وخرج عمرو أمس.

ما نستخلصه من هذا التحليل أنّ صيغة الماضي، ليست من زمان الماضي. وهذا أحسن لأننا به نفسّر أنها تكون لكلّ الأزمنة، وبه يتيسّر أن نبحث عن تقسيم آخر يجد فيه كلّ من المرفوع والمنصوب والمجزوم نصيبه.

قد يحسن بنا أن نتبنّى مقاييس أخرى من صنف ما اتبعه المستشرقون اعتمادا على التراث، كالتّقسيم بحسب التمام وعدم التمام، أو المنجز وغير المنجز، أو الواقع وغير الواقع.

لكنّنا لن نفعل هذا لأسباب يطول ذكرها وأهمّها :

– ما أشرنا إليه من ميل عند الجميع إلى اعتبار المضارع صيغة واحدة أساسها المرفوع،

– و أنّنا لا نريد حلّ المشكلة في ذاتها، بل نريد أن نبيّن أنّ الجهاز الذي اقترحناه في القسم الثاني، فدّعمناه في القسم الثالث فالرابع، جهاز يستطيع أن يستوعب الدلالات الزمانية.

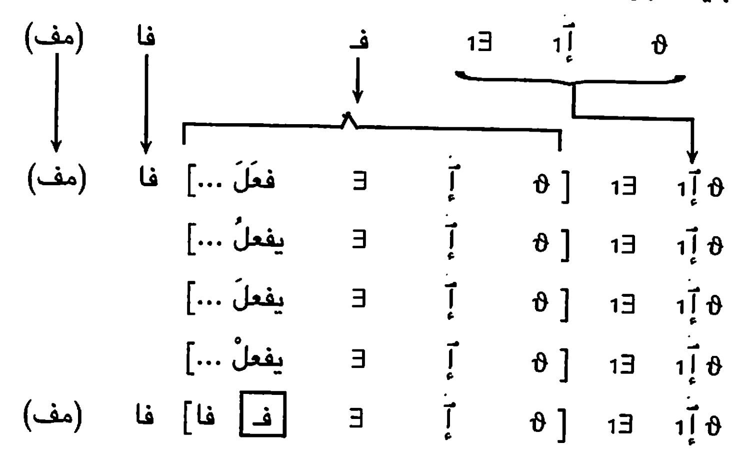
سيلاحظ القارئ في الفصول المقبلة وفي الفقرات الموالية أنّنا نستعير كثيرا من الآراء السابقة لنا، دون الدخول في تحليلها أو عرضها. فغايتنا أن نعتمد على جهازنا لا غير، مستغلّين كلّ المعطيات الصّالحة لتطعيمه دون أن تحدث فيه الخلل.

§ 21 ـ دراسة الصيغ الفعلية بحث في دلالات الإنشاء الفعلي للبنية الإعرابيّة المحتملة [أ ∃ ف فا (مف)]

يستوجب التمييز بين دلالات الصيغ { فعل، يفعلُ، يفعلْ ، يفعلَ} أن نتصوّرها في بنية إعرابيّة محتملة : [أ ∃ ف فا] تنتسب إلى الاشتقاق، ومشارطته للإعراب، بعيدا عن إنجازها في المحلّ الفعليّ الذي تحتلّه من البنية المجرّدة.

لتوضيح هذا، نقدّم ما نريد البحث فيه بين معقّفين [...] :

البنية المجرّدة :



في هذه الأبنية المحصورة بين المعقّفين لا يمكن أن نجد { إن، لو،...} ولا {لا، لم،...} لأنّ هذه الأدوات إنما تملأ ما رمزنا إليه أعلاه ب [أ1] و بـ [∃1]

نحن نبحث إذن في معاني الصيغ في حدود «إنشاء وجود الفعل» لا في حدود «إنشاء وجود الجملة» هذا وإن كان إنشاء الفعل مؤدّيا إلى انشاء الجملة.

§ 22 – مزايا التمييز بين تحقّق المقولات الزمانية في الاشتقاق وتحقّقها في المعجم

إذا تذكّرنا أنّه في تصوّرنا للنظام، تتقدّم الدلالة الاشتقاقيّة على الدلالة المعجميّة اللفظيّة ، فهذا يعني أننا ندرس البنية المحتملة للفعل قبل تجسّدها معجميًا في الأفعال المحيلة على الكائنات الخارجيّة، وقبل تكوّن الأبنية الإعرابيّة المصرّفة المعجّمة.

لا بدّ أن نبرز هذا التمييز لكي لا يقع الخلط بين ما نسمّيه بالمظهر الزماني الاشتقاقي، وما نسميّه بالمظهر الزماني المعجمي.

لنتصوّر مثلا أنّ معجم المقولات الثريّ يميّز بين الأحداث حسب المدّة التي يستغرقها الحدث على خطّ الزمان، كأن يميّز عموما بين الحدث الذي يشغل نقطة من

الزمان، والحدث الذي يشغل قطعة. (الأمور في الحقيقة نسبيّة فالنقطة قد لا تكون سوى قطعة صغيرة جدّاً تعتبر نقطة لكونها ليست في طول غيرها) :

دلالة نقطية ———————X———————> ز = زمان

دلالة قطعيّة ———X————X———————> ز

إذا التقط الاشتقاق هاتين الدلالتين فإنّه يستعملهما في تكوين قسم الأفعال من مقولة الفعليّة. فتكون النقطيّة والقطعيّة دلالتين متقابلتين متحكّمتين في الفعل. والاشتقاق يحقّق الفعليّة على وجهين يتعامل فيهما مع النظام الصوتي :

– باختيار جذور وجذوع فيها تكتنز تصوّرات الواضع لكائنات الوجود وتصنيفها، في مدّة معيّنة من التاريخ،

– وباختيار صيغ تكتنز التصوّرات المتعلّقة بالمقولات المستقرّة نسبيّا في التاريخ، والممثّلة للمقولات المجرّدة غير المصنّفة. (فمعنى فَعُلَ وهو دلالة الصفة أعمّ وأثبت من معاني كرُم، وحسُن) لنسمّ الدلالة النقطيّة في الصيغة (أ) ونظيرها في المعجم (أ') ، والدلالة القطعيّة في الصيغة الصرفية (ب) ونظيرها في المعجم (ب').

هذا التمييز الذي يحدثه الاشتقاق بين الدلالة الصرفيّة والدلالة الإحاليّة مفيد جدّاً. إنّه يمكّن الواضع من عدم الالتزام، كما يمكّنه من الاحتياط لكلّ ما يطرأ عليه في الواقع ، أي عند الإنجاز، من حالات لا تستجيب لتصنيفه المقولي الماقبليّ.

لنفترض أنّ المتكلّم، لسبب مّا وجد في المقام حدثا خارجيّا يستدعي الدلالة القطعيّة. وليس له لهذا الحدث في التصنيف المعجمي سوى الدلالة النقطية ألا يستدعي هذا حلّ المشكلة. على اللغة إذن أن تتهيّأ لهذه المشكلة. يمكن للسان مّا أن يدّخر بنية إعرابيّة، أو ظرفا، أو شيئا آخر، لما عساه يكون في هذا الدهر. وما اختارته العربيّة، في ما اختارته أن تصلح الدلالة المعجميّة المصنّفة للحوادث، بوضعها في صيغة تخالفها مقوليا. وهذا موجود في كثير من اللغات.

لنفترض أنّ {فعل} للدلالة النقطيّة و أنّ {يفعلُ} للدلالة القطعيّة مع الانتباه إلى أنّه مجرّد افتراض. إذا علمنا أنّ [ق د ح] موضوعة لحدث سريع الحدوث، و [ج و ل] لحدث ممتدّ في الزمان فإنّ لنا الامكانات التالية :

	نقطية		قطعية	
تكوين / تصريف	اشتقاق فَعَلَ	معجم {ق د ح، ...}	اشتقاق يفعلُ	معجم {ج و ل ...}
1) قدح	+	+	–	–
2) يقدح	–	+	+	–
3) جال	+	–	–	+
4) يجول	–	–	+	+

فالتصريف {قدح...} يحقّق النقطيّة صيغة وإحالة، والتصريف {يجول...} يحقّق القطعيّة صيغة وإحالة.

أمّا {يقدح...} فيجمع بين نقطيّة إحاليّة وقطعيّة صيغيّة صرفيّة. وهذا الجمع بين المقولتين المختلفتين هو الذي قد يولّد في نظام الإنجاز دلالة التكرار . فلو تمسّكنا بأنّ المقابلة بين النقطيّة والقطعيّة هي المقولة الحدوثيّة (الزمانية المظهريّة) الأساسيّة لكان من اللازم أن نعتبر مقولة التكرار في الحدث مقولة ثانويّة لا تحقّق إلاّ بالتقاء الصيغة الاشتقاقية التي للأساس، مع البنية الجذريّة (أو الجذعيّة)، في المستوى التصريفي المعيّن صوتيّا بالتعجيم. فتكون مقولة التكرار مقولة إنجازيّة تأويليّة، لا مقولة تكوينيّة.

وعلى هذا النحو تكون {جال...} في هذا المستوى جامعة بين نقطيّة الصيغة وقطعيّة الإحالة جمعا يقبل مقولة التكرار ولا يقبلها بحسب ما يقتضيه التأويل المقاميّ.

لا ندّعي أنّنا بهذا الوصف قد فسّرنا ظاهرة معيّنة. فليس هذا سوى مثال يبيّن أنّنا نميّز بين :

1) المقولة الأساسيّة التكوينية والمقولة الإنجازيّة التأويليّة

2) بين سيطرة المقولة على صيغ الاشتقاق المجرّدة، وسيطرتها على منجزات الاشتقاق المعجميّة

3) بين مقولة البنية المصرّفة وما ينتجه التعامل البنيويّ من دلالات.

فكما أنّنا في الفصل الرابع استغللنا دلالة الماضي لمجرّد التمثيل دون تبنّي هذه المقولة، فكذلك نفعل مع النقطيّة والقطعيّة. سنرى في الفصول المقبلة كيف نستوعب هذه المقولات عند النظر في النظام المولّد لدلالات الصيغ {فعل، يفعلُ، يفعلْ، يفعلَ}، أمّا الدلالات الزمانيّة المظهريّة التي في المعجم فإنّنا لم ندرسها بعد ولن نتعرّض لها في بحثنا هذا.

§ 23 ـ ضرورة أن تكون المقولات المولّدة لـ [أ ∃ فـ‍ـفا (مف)]-ذات صلة بالمقولات المولّدة لـ [أ ∃ ففا (مف)]

بيّنّا في أوّل هذا القسم أنّ الجزم لا يحدث من الأدوات، واستدللنا على ذلك بأمور منها أنّه لا يجوز للجواب أن يجزم بإنشاء معموله [إن] ولا يجوز للإنشاء[إن] في جملة الشرط أن يجزم الفعل متخطّيا عامله [∃]. وافترضنا أن التلازم بين حالات الجزم ووجود أدوات بعينها لا بدّ أن يكون من صنف التوافق المقوليّ بين العامل والمعمول، وليس من صنف العمل، واستدللنا على هذا بأنّ عمل [إن]، مثلا، في ما يليها أي [∃ ففا] ينبغي أن يكون من صنف عمل [أن] مثلا، فلو كان الجزم والنصب من علامات الإعراب في الفعل، لما وقع الاختلاف في علامة الإعراب، إذ لو كان ذلك لكانت المعمولات جميعا تختلف في علامات إعرابها وإن لم تختلف في وظائفها المعموليّة.

ذكّرنا هنا بهذا الموقف حتّى ننبّه إلى شرط علينا بمراعاته عند تحديد المقولات المسيّرة للصيغ الفعليّة. وهو أنه ينبغي أن تكون هذه المقولات مسيّرة أيضا للأدوات الحرفيّة، إذ التوافق الدلالي الذي افترضناه يستوجب أن تكون المقولة المسيّرة لهذا مسيّرة لذاك.

لنعد إلى مقولة (النقطيّة، القطعيّة) فهذه المقولة حتّى وإن اعتبرناها ثانويّة ينبغي أن توافق أداة الإنشاء جزئيّا أو كلّيا، في جميع الحالات، أو في بعضها دون بعض. ولنا في الأمثلة المنجزة قرائن تدلّ على ما نفترضه.

لنقارن بين الجملتين التاليتين ثمّ بينهما وبين ما يليهما :

(1) * بينما لمع البرق خرجت

(2) ؟ ما لمع البرق خرجت

(3) أخرج ما لمع البرق

يشير علينا حدْسنا اللغويّ أنّ الثالثة أجودهنّ، وأن الأولى لا تكون . فإذا أدخلنا فعل «كان» وقع العكس :

(1َ) بينما كان البرق يلمع خرجت

(3َ) أخرج ما كان البرق يلمع

أمّا الثانية فتبقى مقلقة بدخول «كان » ، و إن كانت إلى عدم الجواز أقرب.

إذا قارنّا بين الظرف «بين» والفعل «لمع» تبيّن لنا السبب في عدم جواز (1).

فـ «بين» تطلب في الزمان الشكل :

ب أ

سواء أكان ما بين (أ) و (ب) منفصلا أم منقطعا. ولما كانت «لمع» نقطيّة إحالة وصيغة، فالخروج لا يكون بين اللمعان. إلاّ إذا كان اللمعان مكرّرا تكرارا يحقّق الشكل [أ.... ب] أعلاه.

ومن ذلك كانت (1) جائزة بدخول «كان و «يفعل».

ولمّا كانت «ما» زمانية، وكانت ممثّلة للعنصر الماهي، كانت محتملة للدلالتين النقطيّة والقطعيّة. فلا تعبّر عن إحداهما إلاّ متى توفّر في السياق البنيوي ما يعيّن الواحدة دون الأخرى. فلم تصحّ (1) لأنّ «بين» عيّنت القطعيّة على خلاف «لمع» و «خرج» وكان التردّد في (2) لأنّ «خرج» مع «لمع» تعيّن لـ «ما» النقطيّة. أمّا (3) فجعلت «ما» معمولة «لقطعيّة» «يخرج» الصيغيّة وعاملة في نقطيّة «لمع» . فكانت البنية متوازنة. ويدلّك على هذا أنّ تعويض «ما» بـ «إن» في (2) ينتج جملة جيّدة :

(4) إن لمع البرق خرجت

وذلك أنّ [إن] نقطيّة. ولو لا نقطيتها لما صلحت لمثل التركيب :

(5) ما إن لمع البرق حتّى خرجت

أمّا قولك :

(6) كلّما لمع البرق خرجت

فيصحّ لأنّ «كلّ» تحافظ على نقطية [ما]، على صورة مكرّرة تجعلها محافظة في الآن نفسه على احتمالها للقطعيّة كما رأينا في «يقدح».

فمن الوارد إذن أن تكون جودة (4) في مقابل (2)، راجعة إلى أنّ [إن] نقطيّة كـ {فعل} غير قطعيّة كـ {يفعل} :

(4) إن لمع البرق خرجت

(5)* إن يلمع البرق خرجت

وهذا قد يكون تفسيرا للتوافق بين [إن] و{يفعلْ}.

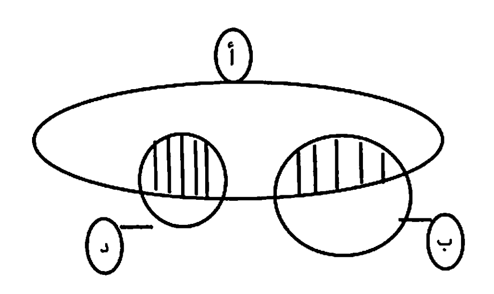
§ 24 – تصوّرنا العامّ لسلّميّة الاسترسال التشارطي بين الصيغ

يتضمّن آخر الفقرة السابقة عودة وإشارة إلى أنّ تصريفات الأبنية تؤذن بأنّ علاقة المجزوم بالماضي أقوى من علاقته بالمضارع المرفوع. إذا كان هذا فهو تفسير للسبب الذي يجعل [إن] تقبلهما دون المرفوع .

تدعونا هذه الملاحظة الافتراضيّة إلى تحديد شرط آخر ينبغي مراعاته عند البحث في ما تتضمّنه الصيغ الفعليّة في أبنيتها الإعرابيّة المحتملة من دلالات زمانيّة. وهو أن تكون هذه الدلالات مفسّرة للحالات التي فيها يمكن لهذه الصيغ أن يعوّض بعضها بعضا دون أن ينتج عن تغييرها تغيّر جذريّ في الدلالة.

معنى هذا أنّه إذا كانت لنا الصيغ { أ، ب، جـ، د} ، وكان لنا السياق البنيوي [س...ص] فإنّه إذا كانت البنية [س أ ص] أقرب في دلالتها إلى البنية [س ب ص] من البنية [س جـ ص] فإنّ الصيغة [أ] أقرب إلى [ب] من [جـ]. فإذا كانت البنية [س ب ص] متعاملة مع البنية [س جـ ص] أكثرمن البنية [س دص] فالصيغة [ب] أقرب إلى [جـ] من [د]. وإذا كانت [س أص] أقرب إلى [س دص] من [س جـ ص]، كانت [أ] أقرب إلى [د] من [جـ]. لكنّ هذا لا ينجرّ عنه بالضرورة أنّ العلاقة بين [ب] و [د] وثيقة. فلا مجال هنا لعلاقة التعدية (Transitivité) فمشابهة [أ] لـ [ب] و [د] في الآن نفسه مشابهة لا تنجرّ عنها مشابهة [ب] لـ [د] بالضرورة.

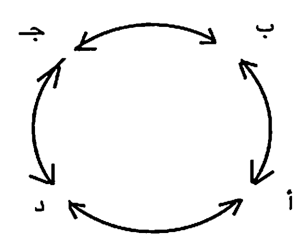
يمكن التثبّت من هذا بالرسم التالي :



إلاّ أنّ الشكلنة المنهجيّة التي قدّمناها شرطا للنظر في الصيغ لا تقوم على منطق المجموعات المسيّر لعلاقات التشابه عموما، و إن كان صالحا لها. فمنطق المجموعات منطق أقسام ونحن لا نقول ، كما بيّنّا في الأقسام الماضية، بأنّ الأبنية أصناف.

إنّ المنطق الذي نتّبعه – إن صحّ أنّه منطق– منطق لغويّ يقوم على مفهوم التشارط

والاسترسال الدوري. لذا، فالرسم المعبّر عن الشكلنة المنهجيّة أقرب إلى التمثيل الدائري التالي حيث العلامة [⟷] تدلّ على التشارط، والدائرة على الدور، والموقع على الدائرة يدلّ على الأفضليّة في التشارط :



ومعناه أنه كلّ صيغة تتحدّد بوقوعها وسيطا بين تشارطين حسب ما يتبيّن من هذا التمثيل الخطّي للدائرة.

... ⟷ د ⟷ أ ⟷ ب ⟷ جـ ⟷ د ⟷ أ ⟷ ...

لننظر الآن في ملامح هذه العلاقات بين الصيغ.

§ 25 – دائرة الوسم اللفظي للتشارط الدلالي بين الصيغ

انطلقنا في نظرنا إلى المجزوم من ظواهر تؤكّد رأي المازني ، حسب الأستراباذي في أنّ المجزوم مبنيّ لم يعمل فيه العامل اللفظيّ عملا وجوديّاً.

يتضمّن هذا الموقف أنّ المجزوم قد يكون أصل المضارع. وأقلّ ما يقال في هذا الرأي أنّ البحث في أساس جداول المضارع الثلاثة يؤدّي بنا إلى بنية هي أقرب إلى صيغة الأمر منها إلى المضارع المرفوع :

{ϕ ، أ ، ن ، يـ ، تـ} [فْـ ـعَـ ـِـ ـُـ ـلْ] {ϕ ، ـْ ، ـا ، ـوْ ، ـيْ ، ن} {ـُ ، ـَ ، [ن]}

وهذا يتّضح بالخصوص عند الوصل في مثل «أشار عليه أنْ [فْعُلْ] » ومعلوم أنّ الربط بين الأمر والمجزوم قديم (انظر مثلا الإنصاف II / 534) و أخذ به بعض المحدثين (انظر مثلا (Fleish, 1979 II / p 125) .

مهما كان الرأي في الأصل والفرع فالثابت أنّ أساس الأمر هو أساس المجزوم، وأنّ الأمر أقرب إلى بساطة الأساس من المجزوم وأنّ المجزوم أقرب إلى الأمر وأساسه من المرفوع. فالمرفوع أبعد عن بساطة الأساس من المجزوم. أمّا المنصوب فقريب من المجزوم في علامات النصب القائمة على حذف النون، وهي أغلب حالات التصريف، وقريب من المرفوع في حالات أخرى { أنا، نحن، أنت، هو، هي،}.

فينبغي أن يتحقّق الاسترسال على دائرة التصريف على صورة قريبة من هذا :

... الأساس ⟷ أمر ⟷ مجزوم ⟷ منصوب ⟷ مرفوع ⟷ ...

أمّا الماضي فأساسه الجدوليّ مغاير :

[ϕ] [فَـُعِـُلْ] {ت، ... ...}

إذهو قائم على حركة بعد الفاء تسم طبيعة المرفوع { حا 1، حا 2} بالنسبة إلى المنصوب.

هذا الاختلاف يبرّر شكليّا اتجاه النحاة إلى مقابلة الماضي بالأمر والمضارعات الثلاثة.

فإذا قارنّا بين أساس الماضي وأساس المضارع والأمر، فالأغلب أن يكون الأساس الفعليّ المشترك [ف { ϕ } ـــعـــل]. فما بعد الفاء محلّ صرفيّ قابل للملء بالحركة مكوّنا أساس الماضي، أو قابل لعدم الملء في حالة المضارع. فأساس الماضي من حيث اعتبار وجود المحلّ – أكان شاغرا أم لم يكن – أقرب إلى الأساس الفعلي العامّ من أساس المضارع. وبهذا نفسّر الحدس الذي دفع النحاة إلى اعتبار الماضي ممثّلا للأصل، إضافة إلى أمور أخرى فسّروا بها اختيارهم، ولا تهمّنا هنا.

يؤدّي بنا هذا التحليل إلى نقطة إشكال في تمثيل المسترسل الصيغيّ.

فإذا أرجعنا الأساس الفعليّ المشترك إلى ظاهر التشكّل المحلّي الذي يستلزمه الماضي، فينبغي أن يكون الماضي في المسترسل قبل الأمر وأساسه وهذا معارض لأمرين :

– الأوّل أنّ شدّة تصرّف الماضي بالنسبة إلى الأمر يقتضي أن يكون الأمر أقرب إلى البناء الصيغيّ منه، إذ جمود الاشتقاق شرط لتغيّرات التصريف.

– والثاني أنّ الأمر في ظاهره أقرب إلى الإنشاء من الماضي، فالأجدر أن يكون أقرب إلى الحرفيّة منه، ويؤيّد هذا أنّ الافعال الحرفيّة إنشائيّة كما بيّنّا، وأنّ الحروف الفعليّة كذلك (نعني ما يقارب الأفعال الجامدة وأسماء الأفعال).

فإذا أرجعنا الأساس الفعليّ المشترك إلى ظاهر التشكّل الصوتميّ الذي يستلزمه أساس الأمر والمضارعات، فأخّرنا الماضي وقدّمنا الأمر، فلا يجوز الفصل بالماضي بين الأمر والمجزوم لما قدّمناه، ولا يجوز الفصل بين المجزوم والمنصوب، ولا بين المنصوب والمرفوع، فلا يكون موقع الماضي في المسترسل إلاّ بعد المرفوع.

لكنّ تأخيره إلى هذا الموضع معارض لأمرين :

- الأوّل أنّه في تصرّفه أقرب إلى البناء الذي في الأمر منه إلى المضارع، وهو إلى الأساس المشترك أقرب كما بيّنّا من المرفوع،

- والثاني أنّ الأفعال الحرفيّة (الجامدة) المسترسلة إلى الإنشاء، والمحجّرة لبعض محلاّت بنيته كما رأينا في القسم الثالث خاصّة، تقارب صيغة الماضي { نعم، بئس، ليس...} فلا يجوز في نظام الوسم اللفظي أن تؤخّر كلّ هذا التأخير.

الخلاصة أنّه علينا أن نمثّل لنتائج تحليل الوسم اللفظي للصيغ على صورة تحقّق الشروط التالية :

أ - أن نعبّر عن تردّد الأساس المشترك بين التشكّل على بنية الماضي المحلّيّة وبنية الأمر الصوتميّة،

ب- أن نعبّر بذلك عن أسبقيّة الماضي على الأمر، وأسبقيّة الأمر على الماضي، أي أن نعبّر عن هذا التضارب اللغويّ،

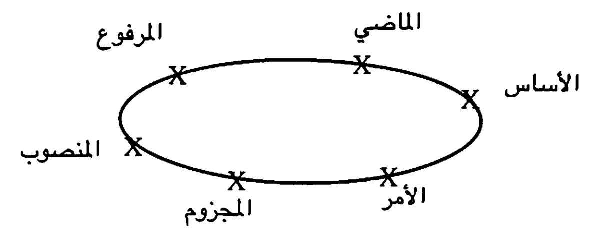
جـ - أن نعبّر عن قرب الأمر من الأفعال الحرفيّة، و قرب الماضي منها ،

د- أن نحافظ على الترتيب { أمر، مجزوم، منصوب، مرفوع}،

هـ - ألاّ نبعد المرفوع كثيرا عن حالات الإنشاء وإلاّ صار نظام الوسم اللفظي غير مستوعب لإمكان التعبير عن الإنشاء بـ { أفعلُ}، كالتعبير عن الإثبات [إٓ = ϕ +]

بـ «أثبت» وعلى النفي [إٓ ϕ + (∃ = -)] بـ «أنفي». أي ينبغي أن يكون المرفوع قريبا من الماضي الذي به يقع الإنشاء كما وضّحنا في فصل سابق.

تبدو هذه الشروط متناقضة. وفعلا، فهي لا تقبل التطبيق في التصوّر الخطي أو التصنيفي للنظام. لكنّنا إذا تصوّرنا النظام بحسب ما يقتضيه التشارط والاسترسال الدوريّ فإنّه يمكننا تحقيق كلّ ذلك ، كما يتبيّن من الرسم التالي :



إذا ذهبنا إلى ما ذهب إليه القائلون بأنّ الأمر والمجزوم من شيء واحد، فإنّه يتحقّق أنّ الماضي أقرب إلى المجزوم والمرفوع من المنصوب، وأنّ المجزوم أقرب إلى الماضي والمنصوب من المرفوع ، وأنّ المنصوب أقرب إلى المجزوم والمرفوع من الماضي، وأنّ المرفوع أقرب إلى الماضي والمنصوب من المجزوم.

فهذه حالات أربع تتولّد منها ثماني حالات وتكون فيها الصيغة (أي في كلّ واحدة من الأربع) موافقة لصيغتين إحداهما لا توافق الأخرى.

هذا ما يقتضيه الوسم اللفظي. فهل يوافق الوسم ما تستلزمه الأبنية في سياقاتها؟

§ 26 – التعامل الثنائي بين الصيغ في الأبنية المصرفة موافق لدائرة الوسم اللفظي للتشارط الدلالي بينها

ليس لمجالنا من الاتّساع ما به نستدلّ على كلّ ما بيّنّا استدلال استقراء ونظر في كلّ الأبنية المصرّفة. فحسبنا أن نكتفي بأبنية المنوال الشرطي [(...) إن...] وما يقاربه من الأبنية.

أمّا وضع الماضي بين المجزوم والمرفوع، فمثاله { إن {فعلَ ، يفعلْ}} فلا تكون {يفعلَ} لبعدها عن الماضي ولا تكون {يفعلُ} حتّى لا تلتصق {يفعلْ} بها (راجع الدائرة أعلاه لترى أنّ الذهاب من الماضي إلى المجزوم لا يوافق الذهاب من المجزوم إلى المرفوع).

لكن إذا كان المجزوم لا يوصل إلى المرفوع، فهو يوصل إلى المنصوب ولا يكون المنصوب حيث يكون الماضي والمجزوم، بل بعد المجزوم :

(1) [{إن يفعلْ فيفعلَ} (ϑ) جواب)]

وهذا أمر يتدعّم بما سمّي بالفاء السببيّة، فالأمر يعوّض المجزوم، والمجزوم يعوّضه المنصوب، لكنّ الأمر لا يعوّض المنصوب ، ولا يعوّض المنصوب الأمر :

(2) افعلْ يفعلْ

(3) ليفعلْ يفعلْ

(4) {افعلْ، ليفعلْ}، فيفعلَ

وهذه جميعا على معنى متقارب، كما أنّ {إن {فعل يفعلْ} {فيفعلْ فيفعلَ}} على معنى متقارب.

فإذا انطلقت من المنصوب في (4) إلى المرفوع ، جازت :

(5) {افعلْ، ليفعلْ} فيفعلُ

حسب شهادات النحاة وما قدّموه من أمثلة مصنوعة، ومنقولة (سيبويه III / 35. 36) فكان معنى المرفوع قريبا من معنى المجزوم

(6) مُرْهُ فيحفرَها

(ليكن أمرك وبعده يكون الحفر محتملا)

(7) مرْه فيحفرُها

(ليكن أمرك وبعده يكون الحفر لازما، بغير سبب الأمر)

ولكن لا يكون المرفوع عوض المجزوم :

(8) مُرْهُ يحفُرْها

(إن كان أمرك كان الحفر)

(9) مره يحفُرُها

(ليس الأمر شرطا للحفر).

وإنّك لترى، و إن ربطنا بين المجزوم و المرفوع بالمنصوب، أنّه لا يحسن رغم النحاة وما استشهدوا به – وضع المنصوب والمرفوع ، حيث يجوز المجزوم والمنصوب، لبعد المجزوم عن المرفوع. ويؤيّد ذلك أنّ عطف مجزوم [إن] بالمنصوب، لا يخوّل المرفوع كما ترى في لحن :

(10)* إن يفعلْ فيفعلُ ... (فإنّ ...)

فإذا كان المرفوع لم تجز الفاء وتغير المعنى من الشرط إلى الحال :

(11) متى تأته تعشو ...
(أي : إن تأته في زمن مّا و أنت تعشو)

لذا فقولك «قفا نبكي» كقولك «قفا ونحن نبكي» أمّا قولك «فنبكيَ» فكقولك «نبكِ».

وكذلك لا يجوز، في ما جاز فيه الماضي والمرفوع معا، أن يجوز فيه المجزوم فلا تقول :

(12) يفعلْ زيد
حيث تقول {فعل، يفعلُ}، وكذلك لا يكون المنصوب :
(13)* أقبل زيد يضحكَ. (عوض يضحكُ)

ومن ذلك حيث يجوز الماضي والمرفوع بعد «حتىّ» لا يجوز المنصوب :

(14) سرت حتى { دخلت، أدخلُ} (الدخول واقع واجب)
(15) سرت حتّى أدخلَ (الدخول ممكن، كمعنى اللام)

وهنا لا يكون المجزوم رغم قربه من الماضي، حتىّ لا يكون والمرفوعَ في موضع واحد.

وفي الإنشاء لا يجوز الجزم (بلام الأمر) حيث تجوز {فعلتُ، أفعلُ} :

(16) {رضيت، أرضَى} بك زوجا

(17) * فلأرضَ بك زوجا (لا تكون إنشاء للزواج به يكون الإيقاع).

فإذا جاز الجزم والماضي معا للإنشاء، لم يجز المرفوع :

(18) أهلكه اللّه

(ف) ليهلكْه اللّه

(19) يهلكُه اللّه

إلاّ في بعض الشائع كـ «يرحمُه الله» بمعنى «رحمه». ولكنّ هذه بذاتها لم أسمع فيها «فليرحمْه اللّه» بمعنى «رحمه».

ووراء هذا الائتلاف والتنافر دلالات زمانيّة مختلفة، أشرنا إلى بعضها أعلاه. وندعّمها بهذه الأمثلة :

(20) دعه يضحكْ

[يكون الضحك ممكن الوقوع بعد تنفيذ الأمر]

(21) دعه فيضحكَ

[المعنى السابق إلاّ أنّ الجملة السابقة أقوى في عقد الشرط]

(22) دعه يضحكُ

[الضحك سابق للأمر، ومتواصل إلى زمان إنشاء الأمر]

فإذا تحقّق الاختلاف الزمانيّ فيمكن أن ترد الصيغة في موضع صيغة أخرى دون أن يكون ذلك مضرّا. بما قرّرناه في دائرة الاسترسال.

ومن ذلك أنّ الماضي قد يكون في موضع المنصوب رغم ما بينهما من التباعد، ودون وساطة المرفوع أو المجزوم كما هو في :

(23) يعجبني أن يخرجَ زيد

(24) يعجبني أن خرج زيد

إلاّ أنّ الأولى فاعلها حدث لم يقع وتريده، والثانية فاعلها حدث وقع، وهي محوّلة عن :

(25) ... أنّ زيدا خرج

الموافقة لـ :

(26) ... أنّ زيدا يخرجُ

و (23) قد تكون أحيانا في معنى (26).

2.2/V الدلالة الشحنيّة للوجوب والإمكان وتكوّن الخطّ الزماني بحاضر الإنشاء الوضعي المكوّن مع الكون الاعتقادي صوراً ثلاثاً من التواجد تحدّد [+ الآن] و [– الآن] وتميّز إثبات [القبْلُ] عن عدم إثبات [البعْدُ]

§ 27 ـ ضرورة أن تكون الصيغ الفعليّة مسيّرة بإنشاء إمكانيّ أو وجوبيّ

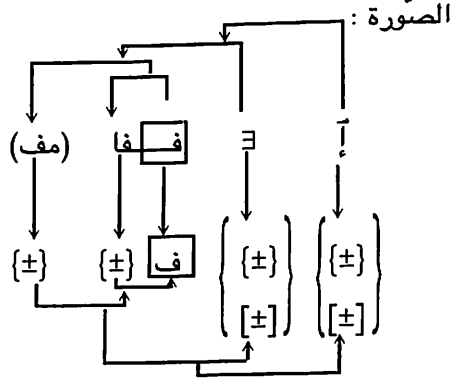
تكوّن الصيغ الأربع { ماض، مجزوم، منصوب، مرفوع} صورا من تحقّق مقولة الفعليّة في قسم الأفعال من الاشتقاق. ولكونها محقّقة للمقولة المكوّنة في الإعراب للمحلّ الفعليّ، فهي تخضع لبنية إعرابيّة محتملة [إ̄ ∃ ف ـفا (مف)] بها يشارط الاشتقاق الإعراب. تحقّق هذه الأبنية الأربع في بنيتها الإعرابيّة المحتملة مسترسلا اشتقاقيّا فيه الصيغ المحقّقة لـ ف تحمل دلالة وظائفيّة محلّيّة محتملة، ودلالة إعرابيّة عامليّة تعود إلى كون البنية الإعرابيّة المحتملة تتشكّل في العمل الإعرابي على صورة البنية الإعرابيّة المجرّدة كما بيّنّا في القسم الرابع.

يستلزم التشكّل العاملي أنّ كلّ صيغة من هذه الصيغ تحمل في المحلّ المحتمل ف الأثر الدلالي لعمل [∃] فيها، والأثر الدلالي لعمل [إ̄] المسيّر لكلّ البنية المحتملة والمتسلّط على [∃ ف].

ليست [∃] في البنية الإعرابيّة المحتملة للفعل سوى شحنة خالصة قد تكون غير قابلة للتعجيم، إذ الاشتقاق، كما بيّنّا، لا يختار من التواجد الإنشائي الإحالي [∃ حجا ∃ حجا] إلاّ [حـ] الإحاليّة، لتكوين قسم الفعل الاشتقاقي. فـ [∃] من متضمّنات الصيغة. وتتشكّل قيمتها الشحنيّة المحتملة حسب الصور التالية نظريا : { [+]، [–]، [±]}. لكنّنا لا نعلم في التطبيق صيغة فعليّة مجرّدة تتضمّن السلب. فإمكان السلب إمكان يستغلّه الاشتقاق لتكوين الأفعال ذات المضمون المعجميّ السالب كـ { بئس، ليس}. من الوارد أن تكون هذه الملاحظة صالحة أيضا للقيمة [∃ = ±]. لكنّنا نؤجّل البتّ فيها. فالثابت حاليا أنّ صيغة الفعل تستلزم وجودها الإيجابيّ. وإذن فالأغلب أن تكون ف تحت سيطرة [∃ = +]، القابلة للنفي في المستوى التصريفيّ.

يستلزم الجهاز الذي قدّمناه أن المحلّ الإنشائي العامل في بنية الفعل المحتملة، هو أيضا محلّ قد يكون غير قابل للتعجيم، للأسباب نفسها. وإذن ، لا بدّ أن يكون حيّز الرفع الانشائي المحتمل، منخزلا إلى قيمة الشحنة الوجوديّة العاملة فيه، وذلك على الصورة [إ̄ = ∃ $\overrightarrow{\text{ففا}}$] و إذن فـ [إ̄ = ∃ = {±} أو [±]]. ومعناه أن نظامنا المقترح يستلزم نظريّا ومسبّقا أنّ الصيغ الأربع مسيّرة بشحنة إنشائيّة وجوبيّة أو إمكانيّة.

ينجرّ عن هذا الاستدلال أنّ البنية المحتملة للفعل متشكّلة شحنيًا وعامليًا على الصّورة :



[لم نلتزم هنا بـ ∃ = +، تحسّبا لأفعال مثل {بئس و نعم وليس}]

لما كانت [آ = ∃] فإنّ قاعدة الاختزال الشحني التي رأيناها خاصّة في القسم الثالث عند دراسة التسوير الاسميّ، قاعدة تستوجب انخزال [∃] الإحاليّة في [∃] الإنشائية، وهو انخزال موافق لصورة انخزال المعمول إلى عامله.

ينصّ مبدأ المحافظة على البنية أنّ هذا الانخزال لا يمنع المحلّ الوجودي الإحاليّ المحتمل من التحقّق مستقلاً عن المحلّ الإنشائي عند حاجة البنية إلى الانتشار والتعجيم، بمقتضى قواعد الدور التكراري. لكنّه من المفيد نظريًا وعمليًا أن نتعامل مع البنية المحتملة للفعل في صورتها المختزلة.

لنهمل هنا التمييز بين الصيغ التي تستوجب [+ مف] والصيغ التي تستوجب [−مف] كـ {انفعل} ، أو {فعُل}. ولنهمل أيضا أنّ [+ فا] تستلزم في التصريف الزوج المقولي (جنس، عدد) المعيّن لتصاريف الفعل في جداوله.

إذا كان هذا الاختزال، فينبغي نظريًا أن تكون الصيغ الأربع ممثّلة لأحد الإمكانين التاليين لإنشاء الفعل :

(أ) [±] فـ = إمكان الحدث، (∃ حـ ⟷ [±] حـ)

(ب) {±} فـ = وجوب الحدث، (∃ حـ ⟷ {±} حـ)

لا يمكن لنظامنا الوصفيّ أن يولّد من الصيغ نظريًا، غير هذين الإمكانين. وإذن، إذا تبيّن أنّ الصيغ الأربع لا تحقّق اختباريًا ما ينتظره منها منهجنا الافتراضي ، فعلينا أن نقرّ بالفشل، في تنظيم الدلالة على صور الإعراب، وعلى مفهوم الشحنة الوجوديّة.

إذا صحّ ما افترضناه عند دراسة العمل الإعرابي في القسم الرابع، من أنّ العامل يفرغ دلالته الشحنيّة في معموله، ومن أنّ المعمول بتخصيصه للعامل يفرغ في عامله دلالته المحليّة الشحنيّة، فإنّ إنشاء الفعل الاشتقاقي يقوم على تكوين صيغة تحمل عن إنشائها وجوبه أو إمكانه.

ينبغي أن تكون الصيغة إذن صنيعة العمل الإعرابي الإنشائي في أخلص مظاهره المقوليّة وأفقرها وأبعدها عن المقام. هذا الإنشاء عمل إعرابيّ ينجزه الواضع في زمان الوضع الممتدّ في التاريخ الطبيعيّ للجنس البشريّ، وفي التاريخ الثقافيّ لأنواعه.

§ 28 ـ الإنشاء المسيّر للصيغ وضعيّ لا قوليّ

لن تكون معالجتنا للدلالات الزمانيّة الصيغيّة ، في الصفحات المقبلة، جديدة في جوهرها. فجميع الدراسات التي تناولت المظهر والزمان، منذ القديم، ربطتهما بزاوية نظر المتكلّم، وبلحظة القول خاصّة. بل قامت أغلب النظريات على اعتبار «عمل القول» المعيّن الرئيسيّ للحاضر، واعتبار الحاضر نقطة التمييز بين المضيّ والاستقبال، على خطّ الزمان.

ولا نجد هذا عند اللغويين فقط، بل هذا شأن المناطقة أيضا، في بعض فروع المنطق الجهيّ، منذ القديم. فقد ربط الرواقيون والعرب، بين المنطق الشرطيّ والزمان (انظر عادل فاخوري، منطق العرب). وقد اعتبر الزمان ضربا من ضروب التسوير يحدّد صدق القضيّة وكذبها. وتطوّرت هذه النظرة في بعض المناويل المنطقية الحديثة.

وأهمّ ما أنجز في هذا المضمار، ما كان من دافيد كوهان، في دراسته للعربيّة والساميات. ولقد بيّن خاصّة في (Cohen, 1989) أنّ الانطلاق من لحظة القول من شأنه أن يكوّن نظاما مظهريّا بسيطا صالحا لكلّ اللغات. وقد حاول الإقناع بأنّ هذا النظام البسيط أقرب الأنظمة إلى ما يسود الساميات، ولا سيّما العربيّة، من الأساس الأوّلي لمقولات المظهر، وأنّ الانطلاق منه أصلح من الانطلاق من أنظمة متشعّبة تصوّر أصحابها أنّ لغة كالروسيّة أحسن اللغات تمثيلا لمظهر حدوث الفعل في الزمان.

إن لم تكن معالجتنا للدلالات الزمانيّة الصيغيّة جديدة في جوهرها، فمنطلقها التمييز الواضح بين القول والوضع، وبين المتكلّم والواضع، وبين الإنشاء الوضعيّ ذي القيمة النحويّة، والمتشكّل إعرابيّا، وبين «عمل القول» المقامي ذي القيمة الدلالية والمعنويّة المجرّدة والعاملة في النحو من خارج النحو.

بهذا نبرّر أنّ تحليلنا لم يقم على عرض ما توصّل إليه الباحثون، ولا على دراسة معمّقة لما أنجزوه فشغلنا الشاغل أن نتثبّت من كون الجهازالوصفي الذي اقترحناه قادرا على استيعاب العربيّة وعلى الانتفاع بطريقة غير مباشرة بما أنجز عنها.

§ 29 ـ تكوّن الخطّ الزماني لتولّد الحاضر من حدث الإنشاء الوضعيّ

ننطلق إذن كما فعلنا في كامل البحث من البنية المقوليّة الأساسيّة [∃ حـا (حا2)]، حيث [∃ حـا] هي المنتوج الأوّل للدور التكراري النابع من المقولة المعجميّة الفقيرة [∃] ومن العلاقات التواجديّة الرابطة بين الشحنتين، والتي هي أحداث علائقية ينتجها المتكلّم المطلق، أي الواضع. هذه البنيـة هي التي تنتج في الإعـراب المحلّ الإنشـائي، وهي التي تنتج في الاشتقاق الانشاء المولّد للصيغ الفعلية والاسميّة والحرفيّة. أمّا [حا2] فهي التي تولّد بالتكرار [∃ حـا] الإحاليّة.

تمثّل [∃ حـا] الأولى إذن الدورة التكراريّة الأولى المكوّنة لـ [إً] سـواء أكـان هذا المحلّ إعرابيًا مجرّدا، أو إعرابيًا محتملا متضمّنا في الصيغة الاشتقاقيّة. ويكوّن الحدث الإنشائي [إً] قبل الاشتقاق والإعراب نقطة الحاضر المقولي المختلف اختلافا شديدا عن مفهوم الحاضر المتشكّل في القول. فحاضر القول إنجازيّ يتعيّن بإنشاء الجملة، أي بـ [إً1] لكنّ معمولات [إً1] في الجملة معمولات مسيّرة كما بيّنّا بأحداث إنشائية وكلّ حدث إنشائي في الجملة يمثّل حاضرا مّا في إنشاء البنية التي يعمل فيها. وليس هذا الحاضر الوضعيّ حاضرا مقاميًا بالضرورة، فقد يكون زمانا آخر، وهو في الأغلب عند الإنجاز علامة زمان آخر.

نؤكّد إذن أنّ الحاضر الذي نعرضه حاضر مطلق، هو حاضر الإنشاء الوضعي، مهما كان العنصر اللغويّ المُنْشَأ. الحاضر الوضعي إذن جدوث حدث الحادث الواضع ويكوّن نقطة مّا في الوجود المطلق وغير المتشكّل خارج اللغة.

لنتصوّر الوجود المطلق كرة فضائية زمانيّة غير محدّدة تختلف عن الفضاء الزمانيّ الذي ينشأ فيه القول في أنّ إنشاء القول إنشاء لنقطة حضور على خطّ زمانيّ له وجود خارج القول فيه حضور ومضيّ واستقبال. إنّ الحاضر المنشأ بالقول تعيين لحاضر على خطّ زماني في نقطة قد تكون مستقبلا أو ماضيا في فترة التخاطب. أمّا الإنشاء الوضعي فلا وجود فيه لزمان معيّن. إذا قلت «قال الحجّاج اخرج» فأنا بعد دهر أقرأ ما قلت، فيكون زمان القراءة حاضرا ، ويكون المقروء ماضيا فيه إنشاء قولك حاضر ومضمونه ماض، لكنّ مضمون مضمونه، وهو قول الحجاج، يمثّل حاضرا لأمر الذي أنشأه. هذا التداخل الزماني التخاطبيّ خاصية في القول. أمّا الإنشاء الوضعيّ فحاضر مطلق لا يناسب زمانا آخر.

هذا ما نعنيه بأنّ الإنشاء الوضعي إحداث لنقطة في كرة فضائية زمانية مطلقة.

إذا كان القول يقع في خطّ زمانيّ معيّن باصطلاح عرفيّ يعيشه المتخاطبون (يوم 4 مارس 1991 الساعة كذا الثانية كذا)، فالانشاء الوضعيّ لا يقع على خطّ زمانيّ معيّن، إنّه كالنقطة في الهندسة الفضائية. وإذن فهو الذي يحدّد المستقيمات

اللانهائيّة المارّة بهذه النقطة. كلّ مستقيم منها قابل لأن يعتبر خطّا زمانيا. نسمّي هذا الخطّ الزمانيّ [ز1].

فإذا كان الحاضر القولي نقطة مّا على خطّ الزمان بها يتحدّد الماضي والمستقبل، فالحاضر الوضعي نقطة مّا في الفضاء الزمانيّ بها يتحدّد خطّ من الخطوط الزمانيّة المطلقة.

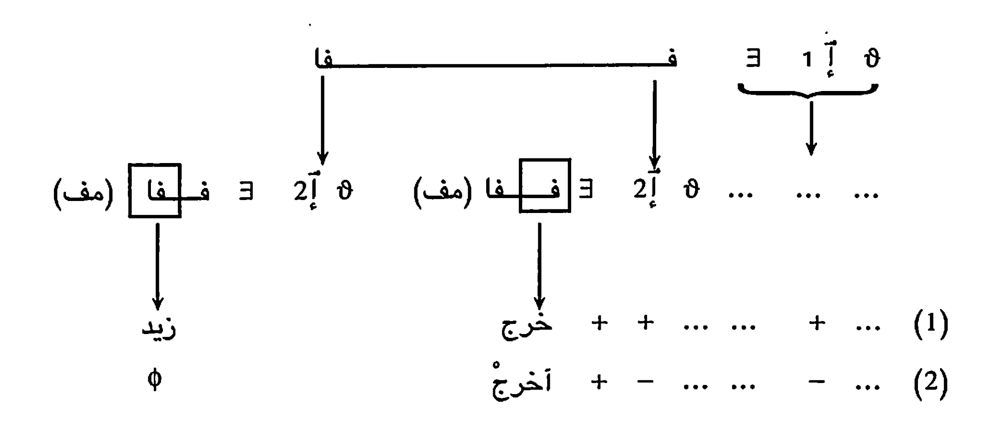
ليس هذا التمييز مجرّد لعبة ذهنية. إنّه ضروري إذا أردنا أن نستوعب بالنحو كلّ التجريدات الزمانيّة التي يحتاج إليها العلم. فالعلم في نظرنا لا يجرّد الزمان اللغويّ المستعمل في الكلام العاديّ، بل يستغلّ مباشرة خصائص التجريد النحوي.

إنّ النقطة التي يكوّنها الإنشاء الوضعي لا تحدّد إلاّ الحاضر والحاضر فقط. إذ لما كانت الخطوط الزمانيّة المارّة بهذه النقطة لا نهاية لها، فنحن لا نعلم مسبّقا موقع الماضي ولا المستقبل من فضاء الزمان المطلق. إنّ هذين الزمانين مجرّد إمكان. فعلينا أن نتخلّص من الأفكار اللسانيّة السائدة التي تنطلق من التصوّر الوجوبي الواقعيّ للزمان. ثمّ إنّه اختباريّا توجد حالات إنشائيّة كثيرة تحدّد الحاضر دون أن تحدّد الماضي والمستقبل. وهي الحالات الانفعاليّة البدائيّة القريبة من السلوك الحيوانيّ كـ {أفّ، آه، ...} وغيرها ممّا يقوم على إنشاء بدون مضمون إحاليّ محدّد للزمان.

يتحدّد الخطّ الزماني [ز1] من مجموعة الخطوط الممكنة بإنشاء وضعي لحاضر آخر، يعيّن التنبير الدلالي ثانويّته بالنسبة إلى الأوّل ويمثّل [حا2] يمكن لهذه النقطة الثانية أنّ تشكّل الماضي أو المستقبل كما سنرى بعد حين. إنّ العلاقة المقوليّة المتجسّدة إعرابا في العمل هي التي تجمع النقطتين الحاضرتين لتكوين خطّ الزمان. فليست [ز1] معطى مباشرا في الوجود، بل خلق لغويّ. فالزمان الكونيّ الخارجيّ نسبيّ تحدّده الموجودات على وجوه مختلفة. والزمان اللغويّ تحدّده اللغة بالحدث الإنشائي الرئيسي، وبحدث إنشائي ثانوي محيل إلى نقطة غير محدّدة قبل الإحالة.

§ 30 ـ التعامل بين الإنشاء والكون الاعتقادي في تكوين الإثبات واللاّإثبات وما يتّصل بهما من الدلالات الزمانيّة

إذا نظرنا في التكوين الدلاليّ المسيّر للجملتين :



فإنّ إنشاء الجملة [إٓ 1] حاضر، وإنشاء الفعل [إٓ2] حاضر آخر. إذا اعتبرنا [إٓ2] ذات مضمون ماض، أو مستقبل فقد اعتبرنا الواحدة قبل [إٓ1] والأخرى بعدها.

ليس لما قبل ولما بعد في الفضاء الزماني المطلق معنى ذاتيّ. فالوضع هو الذي يحدّد أنّ الواحد قبل والآخر بعد. فشأنه كشأن الكتابة لك أن ترسم الزمان من اليمين إلى اليسار والعكس.

نقول في العموم إذا كان الإنشاء مسيّرا بعقيدة موجبة فكان موجبا كان معمول الانشاء مسيّرا بمقولة [قبل] ، وإذا كان الإنشاء مسيّرا بعقيدة سالبة فكان سالبا كان معموله معبّرا عن مقولة [بعد].

هذا أمر وضعيّ مجرّد، لا شكّ أنّه تكوّن في التاريخ انطلاقا من مضمونات عقائدية معيّنة لا تعدّ لكثرتها. لكنّ الوضع لا يعتبر المضمون المخصوص. وهذا ما يفسّر أنّ اللغة مستعدّة نحويّا لحالات بلاغيّة تبدو لنا «غير موافقة للأصل»، كأن يقول الشامت لعدوّه وقد «مات» «مت». فاعتقاد الموت حالة عرفانية موجبة، لكنّ الجملة الصادرة ، صادرة عن اعتقاد سالب. فوجود الموت قبل الإنشاء الرئيسي لا يمنع أن يؤخذ وكأنّه بعده. فهذا يبيّن أنّه مهما كان الأمر في نشأة [القبل] و [البعد] ونشأة الماضي والمستقبل عنه، ومهما كان دور الاعتقادات السابقة لوضع اللغة في التاريخ الطبيعيّ، فإنّ الوضع قام على تجريد [القبل] و[البعد] من الاعتقادات المخصوصة، لتكوين الجهاز العامّ القادر على استيعاب كلّ الاعتقادات فالإنسان قد وضع اللغة على مفهوم شحنيّ بسيط للاعتقاد. وربما فعل ذلك لأنّه قد علم أنّ اعتقاده في الكون، لا يصوّر الكون بالضرورة.

لنسمّ الكون الاعتقاديّ الذي ليس هو الكون الخارجيّ، ب [كـ] ولنسمّ اللغة [ل].

بيّنّا في القسم الثالث أنّ كلّ بنية من نحو اللغة، أي كلّ بنية من [ل] تتضمّن علاقة

تواجد، حتّى وإن لم يكن لها في الأبنية مواجد، وبيّنّا أنّ ذلك يتحقق على الصورة [θ أ] في كلّ بنية إعرابيّة.

ينجرّ عنه أن كلّ إنشاء رئيسيّ هو على الصّورة [θ.أ1 ..]، ولمّا كان كلّ إنشاء مسيّرا باعتقاد شحنيّ، وكان لكلّ اعتقاد كون اعتقاديّ، فكلّ [ل] تواجد [كـ] ، بحيث لنا بين اللغة وهذا الكون علاقة تواجديّة نعبّر عنها بـ [ل θ كـ] ، أو بـ [كـθ ل].

هذا التواجد الوضعي كوّن الإحالة المقوليّة إلى كون خارج اللّغة، ليس هو الكون الحقيقي، وإنما هو الكون الاعتقادي الذي بدونه لا تأخذ اللغة قيمة وجودها الذاتيّ.

يختلف الكون الاعتقادي الوضعي [كـ] عن الكون الاعتقادي الذي يكون في ذهن المنجز للغة، أي المتكلّم المقاميّ. فكون المنجز أكثر اختصاصا، وأثرى مضمونا.

إذا عبّرنا عن كون المتكلّم بـ [كَ] وعن لغته بـ [لَ] فإنّ [كَ θ لَ] تشترط [ك θ ل] حسب المنوال [س ـــــ← سَ] ومعناه أنّ العلاقة بين لغة المستعمل وكونه تشترط رغم ثرائها دلالة العلاقة بين لغة الواضع وكونه، وهي دلالة فقيرة جدّا.

من الخطإ أنّ نحدّد المقولات الأساسية اعتمادا على الدلالة الثريّة المتضمّنة في [كَθ لَ] ، وإن كان علينا من خلالها أن نجد الدلالة الفقيرة. لذا فدراستنا للمقولات الزمانيّة تقف عند [ك θ ل].

لنتصوّر أن مقولتي (القبل، والبعد) التي استعملها كلّ الدارسين للزمان واعتمدوها لتحديده وتحديد مظاهره، مقولة واحدة. إذن، ماذا تكون هذه المقولة، ما دام تحديد القبل والبعد اعتباطيّا.

من المفروض أن يكون تعيينها بنقطة الحضور الإنشائي. إذا افترضنا أنّ نقطة الإنشاء في كرة الفضاء الزماني الكوني الاعتقاديّ تكوّن مقولة [الآن] ، فإنّه نظرا إلى إيجاب [+ع] المخوّل لها أن تتضمّن السلب والإيجاب [ع + = (+، −)] كما بيّنّا في حينه، ينبغي أن تكون نقطة [الآن] موجبة، وإذن فـ (القبل، البعد) هي [− الآن]. هذا السلب هو المكوّن لغير حاضر الإنشاء.

نعرّف [الآن] بأنّه العلاقة [ك θ ل] حيث الواو تشارط جمعيّ وجوديّ [←——→] كما بيّنّا في القسم الثالث، تشبه علاقة التكافؤ المنطقيّة من حيث أنّ جدولها الشحنيّ ينصّ على أنّ العلاقة ذات قيمة وجوديّة موجبة إذا توفّر التوافق الشحنيّ بين الطرفين، وأنّها ذات قيمة وجوديّة سالبة إذا توفّر عدم التوافق الشحني بين الطرفين.

نعبّر عن عدم التوافق بـ [− الآن]. وإذن فـ [− الآن] متضمّن في [+ الآن] كما يتضمّن الوجود العدم، والموجب السالب والعكس.

نصطلح على أنّه إذا كانت [+ الآن] هي [ك θ ل] بدون ترتيب الطرفين

(أي التواجد التزامن)، فإن [- الآن] هو عدم التواجد التزامن ونعبّر عنه بتعويض [ϑ] بـ[(ف)]. أي بمقولة من اللغة نفسها، كما ينصّ عليه مبدأ الدور.

وإذن ف [ك ϑ ل] ⟵ (1) [كـ (ف) ل]
[+ الآن] ↙ (2) [ل (ف) كـ] } [- الآن]

نعرّف [القبل] بـ [ك (ف) ل] . والبعد بأنّه [ل (ف) كـ]

تمثل [ك (ف) ل] حالة إنشاء رئيسي يحيل على اعتقاد في كون سابق للإنشاء بالوضع، ويمثّل هذا الاعتقاد الحالة الموجبة المكوّنة للإثبات. وتمثّل (ل (ف) كـ] حالة إنشاء رئيسي يحيل على اعتقاد في كون لاحق للإنشاء بالوضع. ويمثّل هذا الاعتقاد الحالة السالبة المكوّنة لغير الإثبات.

بهذا نتمّم دراستنا للاعتقاد والإثبات، لنحدّد تعريف الإيجاب والسلب فيهما بإدخال مفهوم (الكون الاعتقادي). وعلى هذه التعريفات نبني الدلالات الزمانيّة، انطلاقا من الإنشاء.

نلاحظ عرضا أنّ صورتي [- الآن] في مقولة التواجد الكوني اللغوي، تتجسّد في الإنجاز على الصّورتين [كَ (ف) لَ] و [لَ (ف) كَ]. تكوّن الأولى في البلاغة ما يسمّى الانشاء، وتكوّن الثانية ما يسمّى الخبر. ومعناه أنّ اللاإثبات النحوي هو المكوّن للإنشاء البلاغي، وأنّ الاثبات النحوي هو المكوّن للخبر البلاغي. هذا في العموم، أمّا في التطبيق فتحليل العقد والدعاء يبرز أنّ التوازي لا يتمّ دائما على صورة بسيطة.

أمّا الإنشاء النحوي فيضمّ الإنشاء والخبر البلاغيين معا.

نهتمّ في بحثنا بتولّد الزمان النحوي من الانشاء النحوي لا غير.

إذا كان هذا فينبغي أن ننظر في ما ينتج عن [القبل والبعد] أي عن [- الآن] ، فليس من الثابت عندنا أنّ المستقبل مثلا، يتكوّن مباشرة من مقولة [البعد] ، إذ أننا لا نرى كنحاتنا أنّ الإنشاء البلاغي (اللاإثبات النحوي) يكوّن بالضرورة دلالة الاستقبال، وسنبيّن اختباريّا أنّ هذا الموقف تستدعيه الصيغ الفعليّة.

§ 31 ـ خصائص المفهوم الشكلي للإثبات وعدم الإثبات

من الضروري أن نعالج المعطيات اعتمادا على التعريفات السابقة، مميّزين بين المصطلحات البلاغية، والمصطلحات النحويّة التي حدّدناها. فليس من اللازم أن يكون تعريفنا للإثبات وعدمه اعتمادا على [ك (ف) ل] وعكسه تعريفا موافقا للحدس العامّ. الفائدة أن نبرز النظام على مفاهيم دقيقة. وإذا انتظرنا من البلاغة أنّ تحدّد لنا

الأعمال اللغويّة ما هي وما هي أصنافها، فإننا لن نصل إلى شيء في تفسير الأبنية النحويّة هذا وليس من اللازم أن تكون [كـ] من [كـ θ ل] وصورتيها المركّبتين ب [(ف)] ، متجسّدة في البنية فما يمثّل [ل] في ما قدّمناه هو [∃ حـا = إٓ] أكانت [إٓ] ذات معمول إحاليّ أم لم تكن.

إذا كانت [إٓ] ذات معمول احالي [مف]، ف [مف] في هذه الحالة هي [حـا2] المحيلة مقوليّا على [كـ]. وإذا لم توجد [مف] فإنّ [إٓ] تحيل بالتضمّن على [كـ] اعتمادا على [كـ θ ل].

جميع الحالات التي تحقّق في الإنجاز [إٓ] بدون [مف] أي تحقّقها على الصورة الشكليّة [≠ إٓ ≠] حالات تعتبر في البلاغة إنشائية غير خبريّة. وهذه الحالات تهمّنا من جوانب عدّة أهمّها ما يلي.

إذا قارنّا بين الإنشاء [آه] والإنشاء [ها]، فإنهما حسب تعريفاتنا من صنفين مختلفين. فالأولى تتضمّن كونا سابقا للإنشاء (المثير حسب التعبير السلوكي)، والثانية إشاريّة تتضمّن كونا لا يكون إلاّ بعد الانشاء . فالأولى إذن ناتجة عن اعتقاد موجب فهي إثباتيّة، والثانية عن اعتقاد سالب فهي غير إثباتيّة.

لا شكّ أنّ هذه النتيجة تصطدم بالرأي السائد. ما يهمّنا هنا أنّ الفكرة صحيحة في نظامها، من حيث أنّها لا تحدث تضاربا. بل هي أقلّ تضاربا من الآراء المتداولة في شأنهما. فمن التضارب أن تعتبر الواحدة منهما إنشاء، والإنشاء يستلزم الحضور، وأن تعلن بعد ذلك أنّ الواحدة اسم فعل للماضي والثانية اسم فعل للأمر (أي للاستقبال). ونحن في اعتبارنا البعد والقبل، متعلّقا ب [كـ] لا بـ [ل] التي هي الإنشاء هنا، قد رفعنا هذا التضارب، واستوعبنا الحدس الصحيح الذي أدّى إليه.

وفي موقفنا تعميم مفيد يعين على فهم الخصائص البنيويّة والدلاليّة. فالنحاة يفرّقون عادة بين أسماء الأفعال والحروف الدالّة على العلاقات داخل الجملة. لاشكّ أنّ ممثّل[إٓ 1] يختلف عن ممثّل [إٓ2] ولكنّنا قد بيّنّا بدراسة العنصر الماهي أنّ الاشتقاق إنما يعيّن وظائف اعرابيّة هي في حقيقتها وظائف مسترسلة. فالفرق بين الحروف الإنشائية الرئيسية، والحروف الإنشائية الثانويّة فرق يسم سلّم العمل لا غير. وهذا لا يستوجب الاختلاف الوسمي بالضرورة. فلقد بيّنا أنّ [أ] في [إٓ1] غير [أ] في [إٓ2] (الاستفهام والتسوية مثلا) وبيّنّا أنّ [ما] في [إٓ1] (التعجّب) غير [ما] في [إٓ2] الداخلية، أوالخارجيّة. ورأينا ما يقارب هذا في [إن] و [Si] الفرنسيّة.

وفي ما يخصّ [ها]، اذا كانت اسم فعل فلأنّها في [إٓ1'] وليست لأنّها كذلك

أصلا، إذ تكون في [أ2] كما هو الأمر في «أيها الرجل» ولا تخرج عن إنشائها وإن لم تكن اسم فعل. ولا أظنّ أنّه يحسن بنا ألاّ نعتبر الإشارة قائمة على «إنشاء الإشارة»، إذا كنّا نريد أن نستوعب الدلالة في بنيتها الإعرابيّة.

إذا كان هذا، فإنّه يمكننا بتحديد موحّد للدلالات الزمانية في إنشاء الجملة وإنشاء الاسم وإنشاء الفعل أن نستوعب الفرق بين { (إن، أن)، أنّ} في دلالاتها الزمانية، وأن نربط بين هذه الدلالات ودلالات معمولاتها. فتكون [أنّ] مثلا لدلالة [القبل] و [إن] و [أن] لدلالة البعد مثلا، ويكون المجزوم والمنصوب مثلا لدلالة البعد، أو لدلالة أخرى لا تناقضها.

V/ 3.2 التوزيع الشحني المكوّن لمسترسل الزمان البدائي المولّد لأساس قسم الفعل والمولّد لزماني الوجوب والإمكان المؤسّس للدلالات الزمانية في أبنية الفعل الاشتقاقية المحتملة

§ 32 ـ صلة المفاهيم المؤسّسة للدلالة الزمانيّة بالأساس المقولي الفقير

علّلنا في الفصل السابق بطريقة غير مباشرة ، سبب إخراجنا الدلالة الزمانية من البنية الحدثية. والبنية التواجديّة الإنشائية الإحالية. إنّ الزمان دلالة البنية وليس عنصرا منها يدخل في تشكّلها المحلّي العاملي. وتتكوّن هذه الدلالة داخل بنية أعمّ، هي التواجد الكوني اللغوي، في المعنى الاعتقاديّ للكون.

لا ينفي هذا الموقف أنّ نظام وسم البنية، يخصّص مؤشّرات لفظيّة لأصناف هذه العلاقة . إلاّ أنّه علينا أن نفرّق بين دور العنصر في تحقيق التشكّل البنيوي ودوره المحيل.

قام بحثنا، كلّه، على افتراض أنّ الدلالة البنيويّة الفقيرة والمؤسّسة دلالة قائمة على التوزيع الشحنيّ. ويستوجب منّا التماسك النظري أن نحدّد الأساس الزمانيّ على توزيع شحنيّ يغنينا عن إثقال المعجم المقولي. فلقد استعملنا في الفصل الماضي مصطلحات إضافيّة يحسن بنا اختزالها إلى أقصى حدّ ممكن. ولقد أنجزنا ضمنيّا بعض الاختزالات اعتمادا على التعريفات السابقة.

ليست اللغة [ل] إلاّ مصطلحا عامّا نريد به التعميم. لكنّ استعمالنا له بقي في حدود النحو فاللغة المتّصلة بالكون لم نأخذ منها إلاّ الحدث الإنشائي. فمعنى [ل] إذن هو [إ = ∃ حجا]، في الفقرات السابقة.

وكذلك حصرنا الكون في موضوع الاعتقاد الذي قدّمناه منذ القسم الثاني.

أمّا [القبل] و [البعد] فتعريفه لا يجاوز [كـ (فـ) ل] و [ل (فـ) كـ].

وليست [(فـ)] هنا سوى صورة من [ϑ] فليست علاقة جديدة. ويمكننا تحديدها إعرابيّا بالقاعدة [ϑ أ ϑ ب] التي رأيناها في القسم الثالث.

و إذن فالإثراء الوحيد الذي أنجزناه في المعجم المقولي الأساسي يتمثّل في الكون الاعتقادي. وهو بذاته متضمّن في عرضنا للبنية الحدثية في القسم الثاني.

تتمثّل الإضافة الأساسيّة في هذا القسم، في زيادة مقولة الزمان ورمزنا إليها بـ [ز]. ويتضمّن تحليلنا السابق أنّها مقولة متولّدة من التقاء الإنشاء بالكون الاعتقاديّ

حسب العلاقة التشارطيّة الجمعيّة [ϑ] . وإذن فهي من مجموعة المقولات المثرية للمعجم المقولي الأساسي كالمقولة الفعليّة المتولّدة عن [حـ] والمقولة الاسمية التي من [حا]، والحرفيّة التي من [∃].

وهي و إن كانت إثراء فليست من مجموعة المقولات المتّصلة بالإنجاز المعجمي، فهي أساسيّة أكثر من المقولات الحمليّة.

§ 33 ـ تقسيم الزمان إلى سالب وموجب وممكن بحسب أنواع التواجد الإنشائي الإحالي

نستغني في هذه الفقرة عن المقولات { الآن، − الآن = (بعد، قبل)} بتمثيلها بـ [ز] فقط، محدّدين الأزمنة الأساسيّة بالقيمة الشحنيّة.

لا يمكن لـ [ز] إلاّ أن تأخذ إحدى القيم التالية { +، −، ±} فعلينا اعتمادا على التعريفات والمعجم المقولي أن نحدّد ما هي [+ ز] وما هي [− ز] وما هي [± ز]

تتكوّن من التواجد الكوني الإنشائي كما قدّمنا، نقطة الحضور [+ الآن]. لذا نفترض أنّ النقطة الزمانية هذه هي التي تكوّن [+ ز] :

ك ϑ ل ←—— + ز [أو ز إٓ = زمان الإنشاء]

يصادف هذا التعريف حسًا لغويًا عامًا يقدّر أن الزمان الإيجابيّ الموجود حقًا هو الحاضر. فأحوال الفعل الثلاث حسب المبرّد هي «الماضي، والموجود، والمنتظر» (المقتضب III/ 214). وتخصيص الحاضر بالموجود يتضمّن أنّ الماضي انعدام الفعل، أمّا تخصيصه المستقبل بالمنتظر فيتضمّن انعدامه في الحاضر وإمكان وجوده. وسنرى في الصفحات المقبلة أنّ هذا التقسيم يستوعب دلالات الصيغ إلى حدّ.

رأينا أنّ [كـ ϑ ل] تتحقّق على وجهين عبّرنا عنهما بالعلاقة [(ف)]. عرفنا الإثبات : [إٓ = ∃ = +] بأنّه [كـ (ف) ل]. وينجرّ عنه بالضرورة أنّ زمان [كـ] هو [− ز] :

(كـ (ف) ل) ←—— − ز [أو (ز كـ) = زمان الكون المثبت]

إذا كانت [كـ = حا2] فـ [− ز] زمان الإحالة الواقعة معمولا منصوبا للإنشاء المسيطر عليها، أي هي زمان [مف] في العلاقة [إٓ+ ϑ مف] [حيث مف = ∃ ففا (مف)] .

يتكوّن من [ل (ف) كـ] اللاإثبات أي [إٓ = ∃ = −]. وإذن فـ :

[ل (ف) كـ ←—— ± ز] [أو (زكـ) : زمان الكون غير المثبت]. وهو زمان [حا2]، أي زمان [مف] في العلاقة [إٓ ϑ − مف] حيث [مف = ∃ ففا (مف)]

حسب العلاقة [± ←——-] يمكن لـ [± ز] أن تأخذ القيمة [– ز].

نحافظ على هذه العلاقة، فلعلّها تفسّر العلاقة بين الماضي والمجزوم.

الخلاصة أنّ جهازنا الوصفي لا يكوّن إلاّ أزمنة ثلاثة :

أ) الزمان السلبي، وقد يكون الماضي

ب) الزمان الموجب، وهو الحاضر

جـ) والزمان الممكن، وقد يكون المستقبل

ونفضّل ألاّ نستعمل مفهوم المضيّ والاستقبال. فليس لنا في الصيغ الفعليّة ما يدلّ عليها، كما سنرى. وإذن فأغلب ظنّنا أنهما من المقولات الفرعيّة.

§ 34 ـ التنبيه إلى خطإ اعتبار الحاضر زمانا صفرا فاصلا بين موجب وسالب

يتعارض اعتبارنا الزمان الحاضر زمانا إيجابيّا مع كثير من النظريات الحديثة. فالدارسون يعتبرون الحاضر، غالبا، زمانا صفرا (انظر ملخّصا في Lyons; 1980; p 429). وقد تكون المسألة مجرّد ترقيم بيانيّ لا غير، إلاّ أنّه من الشائع في فلسفة الزمان، أن نقطة الحضور لا تكاد تكون إلاّ فاصلا بين الزمانين الماضي والمستقبل. وفي رأينا مهما كانت ضآلة لحظة الانشاء، فالأمر يتعلّق بإنشاء البنية . وهذا كاف لغويّا لإيجابيّة زمانه. فليست الإيجابيّة عندنا مجرّد تمثيل بيانيّ أو ترقيم. إنها دلالة علائقيّة.

قد يكون مفهوم الزمان الصفر ضمنيّا في بعض المناويل الوصفيّة. فدافيد كوهان يحدّد اللحظة المميّزة للزمان بالحرف [σ]. لكنّ اعتباره لما قبلها [-σ] ، ولما بعدها [+σ]، يتضمّن أنها صفر. ونحن وإن كنّا نشاطره سلبيّة الماضي، فلا يمكن في جهازنا أن يكون لما بعد سوى الإمكان.

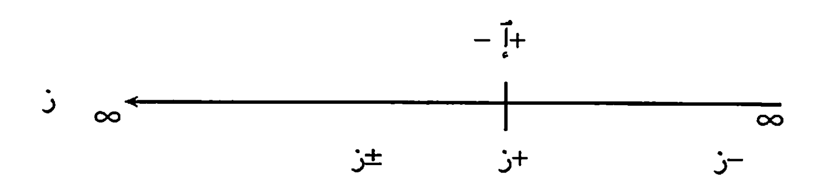
قد يعود هذا الاختلاف إلى قلّة اعتمادنا على الوصف الاختباريّ، وقد يكون عائدا إلى أنّه اعتمد الصيغ، وأننا قد اعتمدنا الإنشاء. وقد يكون رأينا غالطا. إلاّ أنّه من الثابت رغم هذا أن الاختلاف الجوهريّ بين { سيفعل} و {قد يفعل} ليس في الإمكان، وإنما في عقيدة الشكّ واليقين. ورأينا أنّ الانطلاق منها إلى الصيغة ، أحسن من الانطلاق إليها من الصيغة. ثمّ إنّنا لا نستطيع أن نعرض عن الحدس اللغوي الذي حمل النحاة قرونا على الخلط بين الاستقبال والإمكان. ليس هذا النقد موجّها إلى النظام المظهري الذي افترضه كوهان، بل إلى استعمال القيم الشحنية. وسيلاحظ القارئ أنّ ما نقدّمه لا يتعارض دائما مع وصفه.

إنّ مفهوم الصفر إسقاط ساذج لمحور الأعداد الرياضيّ. واللغة كما بيّنّا لاتحتوي

على العدم فاصلا بين سلب وإيجاب. إذ السلب الذي قد يكون متولّدا عن عقيدة العدم، هو في اللغة وجه آخر من الوجود.

§ 35 ـ الخطّ البدائيّ للزمان : زمان موجب وزمان سالب منته بالموجب وزمان ممكن مبتدئ بالموجب غير منته.

يتكوّن النظام البدائي للزمان إذن من نقطة الإنشاء، وحسب نوعي الإنشاء يتحدّد ما قبله وما بعده فيتكوّن الخطّ البدائي للزمان على الصوّرة التالية:



يحدّد الإنشاء على خطّ الزمان نقطة مرجعا، تقسّم الزمان إلى شطرين أوّلهما لا نهائيّ البداية وثانيهما لا نهائي النهاية.

مهما كان موضع [حا2] على الخطّ [ز] ومهما كان امتداده فيه، فإنّه إذا وقع في [–ز] أخذ من خصائصه، وإذا وقع في [± ز] أخذ من خصائصه.

أهمّ خاصية لـ [– ز] أنّه محدّد النهاية، فهو «منته» بنقطة الحضور. أمّا [± ز] فهو محدّد البداية بـ [+ ز].

إذا كانت [حا2] = [∃ حـا]، كما بيّنّا عند توضيح التواجد الإنشائي الإحالي، وكانت [حـ] التي فيها موضع التعبير الدلالي، فإننا نكون في هذه الحالة بإزاء إنشاء المقولة الفعلية في الاشتقاق.

فإذا كان الإنشاء إثباتيا فإنّ العلاقة [كـ (ف) ل] تقتضي أن تكون «الفعليّة» محتوى [– ز].

مهما كان امتداد [حـ] (الحدث) في [– ز] ، فتعيينه في [– ز] يكوّن نقطة بداية . ونهاية تعيينه في [– ز] ينبغي أن تكون في نقطة تشمل أو لا تشمل النقطة [+ ز].

وإذا كان الإنشاء لا إثباتيا، فإن العلاقة [ل θ كـ] تقتضي أن تكون الفعليّة محتوى [± ز]. وفي هذه الحالة يكفي ألاّ يعيّن [حـ] في النقطة [+ ز]. فليس لامتداد [حـ] ولا لنقطة بدايته نهاية ، أشمل النقطة [+ ز] أم لم يشمل.

على هذا النحو تتكوّن من المقابلة بين [– ز] و [± ز] بفضل النقطة [+ ز]

فإذا كانت [– ز] زمان الكون في الإنشاء الإثباتي، فإنّ الانتهاء خاصية [– ز] في الحدث المعيّن لهذا الكون. أمّا عدم الانتهاء فخاصية [±ز] في الحدث المعين للكون في الإنشاء اللاإثباتيّ.

§ 36 ـ انقسام الزمان البدائي في مستوى اشتقاق الصيغ إلى زمانين حسب العلاقة [– ⟵⟶ ±]

بيّنّا في الفقرة (§ 27) من هذا القسم، أنّ إنشاء الفعلية، أي [إٓ] من : [إٓ ∃ ف فا (مف)] ، وكذلك الإحالة الفعلية أي [∃] من البنية نفسها، مختزلان إلى قيمة شحنيّة واحدة لا تكون إلاّ وجوبية أو إمكانية

[∃: { [±]، {±}}]. وافترضنا اعتمادا عليه أنّ الاشتقاق مضطرّ بهذه

القواعد المقولية إلى توليد صنفين من الصيغ : صيغ وجوبيّة، وصيغ إمكانيّة (أو صيغة لكل نوع على الأقلّ).

تتضمّن مصطلحاتنا وتحليلاتنا أنّ البنية الحدثية الإحاليّة، في التواجد الإنشائي الإحالي، معمول لإنشائه مسخّر في البنية لاستقبال ما يتعلّق بـ [كـ] (الكون الاعتقادي).

فالتواجد الإنشائي الإحالي يركّز في النحو التواجد بين الكون الاعتقاديّ والإنشاء، بجعل الاحالة مضمون الاعتقاد، وجعل الإنشاء صورة الاعتقاد.

ينجرّ عن تحليلنا الماضي أن [+ ز] هو زمان [إٓ] في محض العلاقة التواجدية بين الانشاء والاحالة [إٓ ϑ ∃ ف فا] باعتبارها صورة [∃ حجا ∃ حجا].

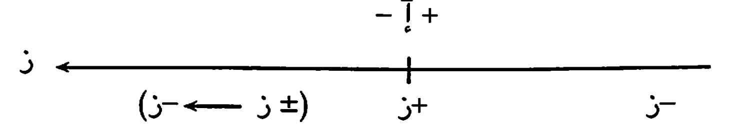
أمّا الاثبات في [إٓ] فهو قيمة الانشاء في حالة كون [∃ ف فا] مضمون [كـ] في العلاقة [كـ (ف) ل]، وإذن فـ [– ز] هي قيمة هذه الاحالة. وإذن لما كانت [– ز] منتهية بـ [+ ز] كما رأينا فينبغي أن تأخذ ف قيمة الانتهاء. ولما كانت [إٓ] في حالة الإثبات وجوبيّة، فإنّ ف ذات قيمة زمانية سالبة منتهية حدثيا ومسيّرة بإثبات يجعلها وجوبيّة.

وأمّا اللاإثبات في [إٓ] فهو قيمة الانشاء في حالة كون [∃ ف فا] مضمون [كـ] في العلاقة [ل (ف) كـ]. وإذن ف [± ز] هي قيمة هذه الاحالة. واذن لما كانت [±ز] غير منتهية ، فينبغي أن تأخذ ف قيمة عدم الانتهاء. ولما كانت [إٓ] في حالة اللاإثبات ذات قيمة سالبة، فإنّه بمقتضى العلاقة [± ⟵ –] يمكن لعدم الإثبات أن يكون وجوبيّا سالبا، أو إمكانيا متضمّنا للسلب. وإذن ف ف ذات قيمة زمانية إمكانية غير

منتهية حدثيا ومسيّرة بلا إثبات يجعلها بين الوجوب السالب والإمكان.

قد تكون الدلالة الأولى دلالة الماضي، وهذه الدلالة الأخيرة دلالة المستقبل. لكننا نفضّل إلى الآن عدم البتّ.

ما يهمّنا هنا أكثر ، هو أنّ العلاقة [± ←—— -]، تولّد لنا العلاقة [± ز←—— - ز]، وأنّ هذه النتيجة تحدث في الخطّ الزمانيّ المرسوم في [§ 35] تغييرا:



ينبني على هذا التغيير أنّ الخطّ الزماني البدائيّ المنقسم إلى زمان سالب وجوبي منته وزمان إمكاني غير منته يولّد بقواعد التعامل الشحنيّ المقولي خطّا زمانيا ينقسم إلى سالب منته، وسالب غير منته. ولمّا كان التعيّن الشحنيّ شرط الوجوب في تعريفنا للوجوب والإمكان فالنتيجة الأساسيّة أنّ هذا الخطّ الزمانيّ الفرعيّ يصبح خطّا لزمان وجوبيّ، وإن كان أحد جزء يه وجوبا متولّدا عن إمكان.

إن صحّ هذا، وصحّ أن هذا الجزء من الخط يمثّل الاستقبال، فقد فسّرنا لماذا الاستقبال ضرب من الإمكان المعتبر وجوبا. وإذن يكون الاستقبال متولدا عن الوجوب اللاإثباتي. لكن ما يهمنا هنا أساسا أنّ هذا الخطّ الزماني الوجوبي يشمل زمانين سالبين أحدهما منته بالإنشاء وزمانه [+ز] و الآخر غير منته به، بل مبتدئ به.

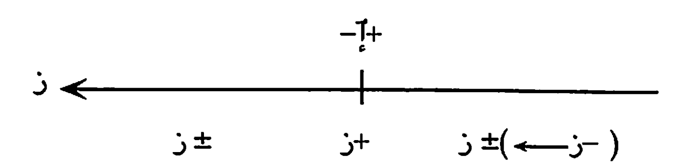
إذا كان هذا فالخط الزماني البدائي الشامل لـ [- ز، +ز، ± ز] والمتولّد عن القواعد المقوليّة في المستوى الفقير. خطّ يولّد في مستوى توليد المقولة الفعلية (المسيطرة على الفعل الاشتقاقي، والمحلّ الفعلي في الإعراب) خطّا زمانيا جديدا يشمل [-ز، + ز، -ز] ولا يشمل [± ز].

يقتضي مبدأ المحافظة على البنية المقوليّة أن يولّد الخطّ الزمانيّ البدائي في مستوى المقولة الفعلية خطّا زمانيا آخر يحتوي على [± ز]. وإلاّ فإنّ النظام يختلّ ، ما دمنا قد بيّنّا سابقا أنّ الجهاز الذي وضعناه يستلزم منطقيا توليد صيغ إمكانية وصيغ وجوبيّة.

تنحلّ هذه القضيّة بافتراض القاعدة [-——←±] ومضمونها أن السلب شرط للإمكان. ولسنا في حاجة إلى أدلّة على هذا. فأنت تعلم بالحدس اللغويّ أنّك لا تفترض إمكان الشيء إلاّ انطلاقا من إقرارك بعدم وجوده. فكما أنّك إذا قلت عن زيد« إنّه قد يسقط» فكأنك قلت «إنه في لحظة قولك لم يسقط»، فكذلك لا تقول عنه «قد يسقط إلاّ إذا استقر عندك أنّه لم يسقط، فالتشارط بين الوجوب السلبي والإمكان، من أقوى

صور التشارط بين الوجوب والإمكان.

نفترض اعتمادا على هذا أنّ الخطّ الزمانيّ البدائي يولّد العلاقة [-ز ← ±ز] فيكوّن في مستوى المقولة الفعلية الخطّ الزمانيّ التالي :

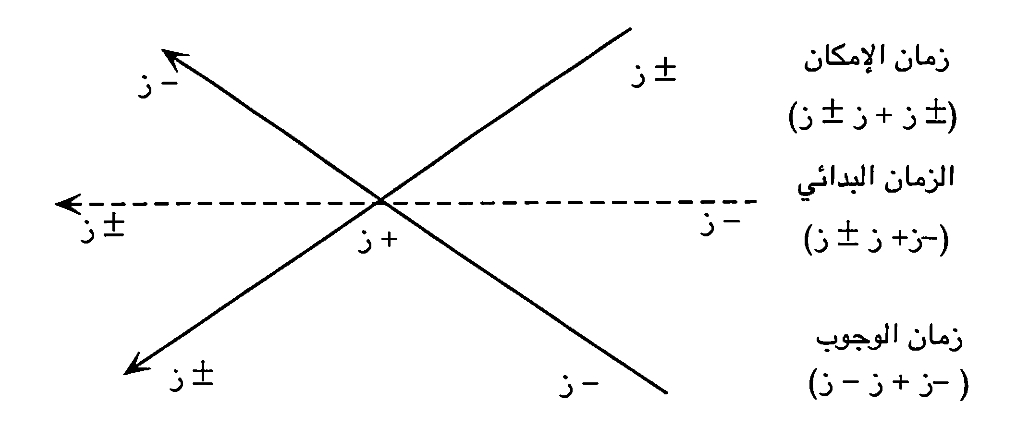


§ 37 ـ الحركة الاسترساليّة التشارطيّة بين زمان الوجوب وزمان الإمكان

خلاصة ما مرّ أنّ الزمان يتولّد من العلاقات الثلاث المتضمّنة في [ك ϑ ل] فالتواجد بين اللغة والكون الاعتقادي للإنشاء وتحقّق الإنشاء حسب [(ف)] (التواجد التعاقبي ≠ التواجد التزامني) إثباتا ولا إثباتا يكوّن في البنية الإنشائية الإحالية [∃ حجا ∃ حجا ← أ (مف)] دلالة الخطّ الزمانيّ البدائي، اعتمادا على قواعد التعامل الشحنيّ الموجودة في المستوى الفقير من المقولات. نرمز لهذا الخطّ البدائي في الرسم الموالي بخطّ منقّط.

واعتمادا على قواعد التعامل الشحنيّ وفي المستوى المقوليّ الذي فيه تتكوّن مقولات { الحرفية، الفعلية، الاسميّة} المخوّلة للتشارط بين دلالة الصيغة المشتقّة ودلالة المحلّ الإعرابي، يتكوّن خطّان زمانيان متشارطان يلتقيان في النقطة [+ز] التي تمثّل الحضور الإنشائي.

يمثّل أحد الخطّين زمانا نسمّيه بزمان الوجوب، لكونه أُحاديّ الشحنة، ويمثّل الآخر زمانا نسمّيه بزمان الإمكان لكونه ثنائيّ الشحنة. وهذا حسب تعريفنا للوجوب والإمكان.



ننبّه إلى أنّ هذا التمثيل لا يعني وجود خطوط زمانيّة منفصلة فوضع الخطوط مجرّد تمثيل يسم حيّزا من الفضاء الكرويّ للزمان. ويقتضي مبدأ التشارط والاسترسال أنّ اشتراط الخطّين الزمانيين (الإمكان والوجوب) للزمان البدائي، يجعل الحيّز الفضائي الفاصل بينهما في الرسم حيّزا استرساليّا ومعناه أنّ [± ز] يتحرّك نحو [-ز] والعكس بالعكس. وهذا الأمر قد عبّرنا عنه في الرسمين الماضيين وبالعلاقة [± ←—— -].

§ 38 ـ تقابل { فعل} و {يفعلُ} في زمان الوجوب

تنقسم الأحياز الزمانيّة حسب هذا التحليل إلى أربعة :

1) زمان الإمكان المنتهي بنقطة الحضور [+ز]

2) زمان الوجوب المنتهي بـ [+ز]

3) زمان الإمكان غير المنتهي والمبتدئ بـ [+ ز]

4) زمان الوجوب غير المنتهي والمبتدئ بـ [+ ز]

تتولّد من هذه الأحياز إمكانات عدّة، نذكر منها ما يتعلّق بـ [+ ز]. فهذه النقطة، حسب المنطق اللغويّ للحركة الشرطيّة يمكن أن تكون غاية خارجة، كما يمكن أن تكون غاية داخلة. وهذا الأمر أشرنا اليه مرارا ومثّلنا له بدلالتي [حتّى].

إذا افترضنا مثلا أن { فعَل} تمثّل [- ز] فهذه الملاحظة تبرّر لنا إمكان «خرج أمس» و «خرج الآن». وإذا افترضنا أنّ {يفعلُ} تمثّل [- ز] أيضا، فيمكننا أن نبرّر الإمكان «يخرج الآن» و «يخرج غدا». وإذن فالمقابلة بين [فعل] و [يفعلُ] تكون في الانتهاء وعدم الانتهاء في الزمان الوجوبيّ.

من الإمكانات المولّدة عن الأحياز أيضا، وبمقتضى قواعد التعامل الشحني أنّه إذا

كانت [فعل] لـ [–ز] فـ [فعل] تكون لـ [± ز] المنتهية. وإذن فهي مهيّأة للوقوع في حيّز [إن = ±].

وإذا كانت [يفعلُ] مُتولّدة في زمان الوجوب غير المنتهي [–ز]، فإنّه بمقتضى كونها عن [± ز] تتضمّن حسب مبدإ المحافظة [± ز]، بحيث تكون مهيّأة للوقوع في حيّز [قد = ±].

وعلى المنوال نفسه يمكن لـ [فعل] أن تقع في حيّز [قد] ما دامت من صنف [–ز] المتضمّن لـ [± ز].

أمّا الفرق بين [قد فعل] و [قد يفعلُ] فتفسيره أنّ [قد = ±] تدخل على [فعل] المتولّدة عن إثبات موجب ولّد [–ز] المولدّ لها، فالأصل الذي هو الإثبات الموجب لا يتغيّر ، لكون العربيّة تضع [قد] في هذه الحالة في [∃] الإحاليّة، بدليل تحجير {*قد لا خرج، * قد ما خرج}. وحسب قواعد التعجيم الشحني التي تستوجب أن يكون تعجيم الشحنة وسما للسلب، فإنّ تحجير [قد] لـ [∃] يأخذ الشكل [إ ∃] كما بيّنّا في القسم الثالث، وإذن يأخذ القيمة [[±] [–]]. فالمعتبر في [قد] بالنسبة إلى [فـ] هو [–] . ولمّا كانت [فعل = – ز] فـ[قد فعل] عمل سلب في سلب، وإذن فالناتج إيجاب البنية [قد فعل] ، وهو معنى التحقيق. أمّا [قد يفعل] فلا تقع فيها هذه العملية بدليل قولك «قد لا يخرج»، رغم إنكار بعض الصفويين لها. فلمّا كانت [يفعلُ = – ز] فـ { قد يفعلُ} ، عمل إمكان في سلب :

[± X – ——→ ±] . وبذلك ترجع [يفعل] إلى أصلها المقوليّ ،وهو أنّها وجوب متولّد عن إمكان .

§ 39 ـ استرسال الأساس الاشتقاقي في الزمان البدائي

لنفترض أنّه من الصحيح أنّ [فعل] متولّدة من [– ز] التي في الخطّ الزماني البدائي وتحقّقت كما هي في زمان الوجوب. إذا كان هذا فـ [يفعلُ] متولّدة في زمان الوجوب بتحوّل [± ز] التي في الزمان البدائي إلى [– ز] غير المنتهية في زمان الوجوب. و إذن فليست [يفعل] ممثّلة لما يقابل [فعل] في الزمان البدائي. بهذا ندعّم تحليلا لنا مضى، بيّنّا فيه أنّ المرفوع ينبغي ألاّ يكون أصلا لغيره.

لا يعني هذا أنّ [فعل] أصليّة أكثر من [يفعلُ] . فقد بيّنّا سابقا أنّ تكوّن زمان الوجوب، وزمان الامكان، يقع في مستوى تكوّن المقولة الفعليّة، وإذن فـ [فعل] تتكوّن بعد تكوّن خطّ الوجوب مثلها في ذلك مثل المرفوع [يفعلُ] . إلاّ أنّ [–ز] في [فعل] موروث عن الزمان البدائي، و [– ز] في [يفعل] ناتج عن الزمان البدائي [± ز].

بتعبير آخر، يوافق توليد الماضي والمضارع، أي تكوين زمان الوجوب، توليد أنواع الفعل في الاشتقاق.

وإذا كان هذا فالخط البدائي [– ز ←—— + ز ←—— ± ز] يوافق تكوين أساس الفعل، أي تكوين الممثّل لقسم الفعل الاشتقاقي من مقولة الفعلية المسيطرة على الاشتقاق والإعراب.

ليس لأساس الفعل صيغة، فهو كائن لغويّ مجرّد يمثّل تأليف الصيغ دون أن يكون هوصيغة في ذاته. ولقد رأينا في تحليل سابق (§ 25) أنّ هذا الأساس يتردّد بين صورة الماضي، وصورة الأمر، وذلك حسب اعتبارك ما بعد الفاء ينبغي أن يكون الشغور أو أن يكون الحركة (ف ϕ عَلَ/ ف (كـ) عْلَ)

إذا كان هذا فاسترسال الخطّ الزماني البدائي ينبغي أن يمثّل هذا التردّد في الأساس. لذا نزعم أنّ [– ز] البدائيّة تمثّل الوجه الماضوي من الأساس، أو بتعبيرنا تمثّل مقولة «الوجوب السالب المنتهي» البدائيّة، ونزعم أن [± ز] البدائية تمثّل الوجه الأمريّ من الأساس، أو بتعبيرنا مقولة «الإمكان غير المنتهي» البدائيّة.

يعني هذا أنّ الأساس اللفظيّ لصيغ الفعل ينبغي ألاّ يكون شكلا وحيدا، بل يكون مسترسلا لفظيّا معبّرا عن استرسال مقولي يمرّ بالدلالة الإنشائية المكوّنة لـ [+ ز]. وهذا يعني أنّ استرسال الأساس مشحون لزوما بشحنة إنشائيّة قويّة تجعل مشتقّات [–ز] البدائيّة متحركة نحو [+ ز] فإلى [± ز] البدائيّة. بهذا نفسّر إمكان وجود ألفاظ إنشائية بين صيغة الماضي ودلالته وبين صيغة الأمر ودلالته.

يتضمّن هذا التحليل أنّ الأمر لا صيغة له، ما دامت دلالته تقتضي منه مقاربة الأساس غير الصيغيّ. وهذا يدعّم الرأي القائل بأنّه وجه من تصريف المجزوم. فالأمر من صيغ التصريف ، وليس من صيغ الاشتقاق.

§ 40 ـ التقابل الدوريّ في زمان الإمكان بين المجزوم والمنصوب

يدعونا هذا إلى تحديد موقع المجزوم في خطّ زمان الإمكان ما دام خطّ زمان الوجوب قد ولّد الماضي والمرفوع. وينبغي أن يكون المنصوب على الخطّ نفسه.

إذا كانت الدراسات السابقة لنا قد أعانتنا على تحديد المقابلة بين المنتهي وغير المنتهي في زمان الوجوب (فعل/يفعلُ) ، فليس لنا ما يكفي من المعطيات للتمييز بين المنتهي وغير المنتهي في زمان الإمكان. فالثابت الوحيد عندنا إلى حدّ الآن أنّ المجزوم والمنصوب قد يكونان متقابلين بحسب موقعهما من [+ ز].

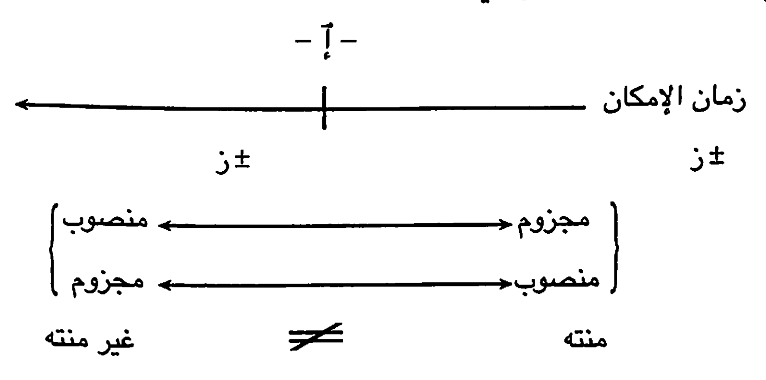
ممّا يسهّل على الباحث التمييز بين الانتهاء وعدم الانتهاء في زمان الوجوب أننا نجد في المستويات الإعرابيّة التصريفية [فعل] و [يفعلُ] في حيّز الشحنة الإيجابيّة.

وشأن العامل الموجب أنّه لا يكوّن بمعموله بنية فيها المعمول على غير شحنته، إذ الإيجاب في الإيجاب إيجاب والإيجاب في السلب سلب.

هذا الوضع يخالف وضع المجزوم والمنصوب، فكلاهما يقع في العموم في حيّز أداة تعبّر عن إنشاء أو عن وجود غير إيجابيّ.

لقد رأينا أنّ [± ز] تتكوّن بدائيّا باللاّإثبات، وأنّ [–ز] تتكوّن بالإثبات. فزمان الوجوب المكوّن لـ [–ز] غير المنتهية (أي يفعل) زمان لإثبات الانتهاء، ولإثبات عدم الانتهاء وهذا من شأنه ألا يغيّر من قيمة الانتهاء، أو عدمه. لكنّ زمان الإمكان المكوّن لـ [± ز] المنتهية (أي المجزوم أو المنصوب) . زمان عدم إثبات الانتهاء وعدم إثبات عدم الانتهاء. فإذا اعتبرنا المجزوم مثلا هو المنتهي، فعدم إثباته في بنيته الإعرابيّة المحتملة قد يكسبه عدم الانتهاء، والعكس بالعكس إذا اعتبرناه غير المنتهي. وكذلك الأمر بالنسبة إلى المنصوب.

ينبني على هذا أنّه من الوارد أن يكون الاشتقاق غير محدّد لقيمة المجزوم والمنصوب، وأنّه لا يشترط إلاّ تقابلهما في زمان الإمكان، تقابلا يجعل المجزوم للانتهاء، والمنصوب لعدم الانتهاء والعكس بالعكس. فلقد رأينا أنّ زمان الإمكان يتولّد من [±ز] التي في الزمان البدائي. فعدم الانتهاء متّصل اتصالا وثيقا بالإمكان. وهذا ما يفسّر في رأينا أنّ الممكن الواقع في حيّز الانتهاء يتضمّن دلالة عدم الانتهاء .



لكنّنا نحاول رغم هذا أن نقرّب الأصلح منهما لدلالة الانتهاء أو لدلالة عدم الانتهاء، أو أن ندعّم على الأقلّ دورانهما بين الدلالتين .

§ 41 ـ المجزوم و المنصوب ودلالة الانتهاء و عدم الانتهاء الإمكاني

إذا صحّ أنّ الخط الزماني البدائي مجال استرسال لحركة أساس الفعل بين الانتهاء القريب من صيغة الماضي، وعدم انتهاء القريب من صيغة الأمر، وإذا صحّ أنّ

[فعل] وليدة الأوّل في زمان الوجوب أي صورة أساس المنتهي في قسم الفعل، فمن الوارد أن يكون الأصل مقتضيا أن يكون المجزوم صورة أساس غير المنتهي.

إذا كان هذا، فهو يفسّر لنا لماذا يمكن التعبير عن الأمر بالمجزوم، إذ كلاهما في هذه الحالة غير مثبت وغير منته.

مفاد هذا التحليل أنّ التعامل بين الماضي والمجزوم في الأبنية التصريفيّة (انظر § 25 – § 26) قد يعود إلى أنّهما يمثلان استرسالا موروثا عن الاسترسال بين الأساس الماضويّ والأساس الأمري في الخطّ الزمانيّ البدائيّ. وفي هذه الحالة يتعامل الماضي والمرفوع لأنهما من خطّ زمانيّ واحد، وهو الوجوب، ولا يتعامل المجزوم والمرفوع إلاّ اذا كان المرفوع في حيّز بنية يسودها الإمكان [إن يخرجْ ⟵ قد يخرجُ].

أمّا المنصوب فيتعامل مع المجزوم لأنهما من خطّ واحد. لكنّ المنصوب والماضي لا يتعاملان، إلاّ إذا كان المنصوب في حيّز بنية يسودها الوجوب ولا نعرف حالة في العربيّة يكون فيها المنصوب تحت إنشاء إثباتيّ.

أمّا المنصوب والمرفوع ففرعيان بالنسبة إلى مسترسل الأساس، وهما متقابلان من حيث الإمكان والوجوب، ومن حيث الانتهاء وعدم الانتهاء، ويقعان في أبنية متقابلة كـ (سوف أفعلُ ≠ لن أفعلَ)

هذا إذا اعتبرنا المجزوم اعتمادا على صلته بالأساس الأمري (الأساس غير الإثباتي) صيغة الممكن غير المنتهي.

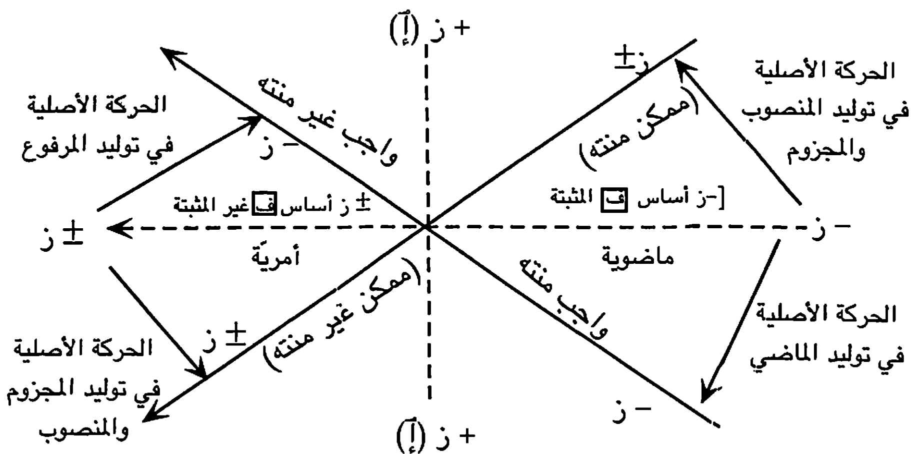
إذا اعتبرنا الآن أنّ وقوع المجزوم والمنصوب في حيّز عدم الإثبات يؤدّي إلى كون كلّ واحد منهما قد يأخذ دلالة الآخر، فإنّ المجزوم في هذه الحالة يكون من الممكن المنتهي. وفي هذه الحالة قد يتعامل مع الماضي اعتمادا على اشتراكهما في الانتهاء (ما خرج ⟷ لم يخرج) حيث (ما = لم) و (خرج = يخرج). فالعلاقة بين المجزوم والماضي ناجحة في الحالتين.

في هذه الحالة يكون المنصوب ممكنا غير منته. فلا صلة له بالماضي، إلاّ بواسطة المجزوم. وذلك أنّ المنصوب لا صلة له بدلالة الأساس الأمري (الأساس غير الإثباتي) الذي به كان المجزوم في حالة إمكان غير المنتهي متعاملا مع الماضي. بذا يتأكّد ما لاحظناه هنا وفي الفصل السابق عدم التعامل المباشر بين الماضي والمنصوب.

إذا تعامل المجزوم والماضي كما ذكرنا فمن الوارد أن يتعامل المنصوب والمرفوع في حالة اشتراكهما في مقولة عدم الانتهاء (حتّى أدخلَ ⟷ حتى أدخلُ). لكنّ المجزوم في هذه الحالة لاصلة له بالمرفوع.

§ 42 ـ ملخّص لتعامل المقولات الزمانيّة المسيّرة للصيغ

نلخّص المعطيات الماضية في الرسم التالي :



يمثّل كلّ خطّ زمانيّ من الخطوط الثلاثة مسترسلا مقوليّا بنيويّا، ذا شكل دائريّ تكراري. وهذا بحسب ما يقتضيه تصوّرنا الدوريّ للنظام . فكلّ سهم يؤول إلى بدايته :

أ – يمثّل السهم [– ز + ز ± ز] الدور الاسترسالي بين مقولة الوجوب ومقولة الإمكان و مقولة الإثبات وعدم الإثبات، وذلك في التأويل الزماني كما حدّدناه، أمّا في الوسم اللفظي لهذا الاسترسال، فإنّ السهم يمثّل العلاقة الاشتقاقيّة المسترسلة بين أساس المنتهي وأساس غير المنتهي، ويحقّق الاسترسال البنيوي بين مختلف الجداول الاشتقاقية والتصريفيّة.

ب – يمثّل السهم [– ز + ز – ز] الدور الاسترسالي في زمان الوجوب بين المنتهي وعدم المنتهي، في المستوى المقولي. ويمثّل هذا السهم في مستوى الوسم الاشتقاقي الاسترسال بين صيغة الماضي وصيغة المرفوع. نؤكّد أنّ الاسترسال المقولي هو الأهمّ، وأنّ صيغة الماضي هنا لا تفيد زمان الماضي، فهي لا تفيد سوى الانتهاء المتّصل بحاضر الإنشاء، والمتّصل بفضل حاضر الإنشاء بعدم الانتهاء.

بهذا وبهذا فقط يمكننا أن نفسّر إمكان ورود الصيغتين في أبنية تدلّ على الماضي أو الحاضر ، دون الحاجة إلى تغيير الدلالة فيهما.

جـ – يمثّل السهم [± ز + ز ± ز] الدور الاسترسالي في زمان الإمكان بين المنتهي وعدم المنتهي في المستوى المقولي. ويمثّل هذا السهم في مستوى الوسم الاشتقاقي

الاسترسال بين صيغة المنصوب وصيغة المجزوم. نؤكّد أنّ هذا الاسترسال المقولي يقتضي تحوّل المجزوم إلى دلالة المنصوب والعكس، حسب القاعدة التي تنصّ أنّ عدم الإثبات شرط للسلب والإيجاب معا.

د- تمثّل الأسهم الأربعة غير المارّة ب [+ز] الحركة الشرطيّة المولّدة للوجوب من الامكان والعكس والمولّدة للدلالات المستعملة في الصيغ.

هـ - يمثّل الرسم العمدة المفسّرة للتعامل بين الصيغ. وهو التعامل الذي حللناه خاصّة في الفصل الخامس والذي لخصّناه في دائرة التشارط والاسترسال (§ 25).

و- يمكن تمثيل هذا الرسم وهذه الدائرة بشبكة ذات مدخلين :

مدخل للوجوب والإمكان ومدخل للانتهاء وعدم الانتهاء. فتكون مقولات اشتقاق الصيغ أربعا 1) الممكن المنتهي 2) والممكن غير المنتهي، 3) والواجب المنتهي و 4) الواجب غير المنتهي. كما يمكننا الاكتفاء بهذه المصطلحات المقوليّة والاستغناء بها عن فوضويّة الوسم اللفظي وقصوره عن تمثيل كلّ مظاهر الاسترسال البنيويّ. إلاّ أنّه من المفيد اعتماد هذا الوسم مؤشّرات عن مظاهر الاسترسال كما سنرى في فصول مقبلة:

	الوجوب ⟷	الإمكان	
الانتهاء ←	الماضي	المنصوب (أو المجزوم)	الانتهاء
↕	↕	↕	
عدم الانتهاء ←	المرفوع	المجزوم (أو المنصوب)	عدم الانتهاء

3/V

التعامل بين زماني الإمكان والوجوب في الأبنية الإعرابية المصرفة



V/ 1.3 تكوّن الدلالة الزمانية في البنية الإعرابية المصرّفة بفضل تعامل الأبنية الإعرابية المحتملة الحاملة لدلالات زمانية متّفقة أو مختلفة ترثها عن البنية المقولية التواجدية الإنشائية الإحالية المسيطرة على الاشتقاق والإعراب

§ 43 ـ دور البنية المقوليّة التواجديّة في تكوين الاتفاق والاختلاف بين البنية الإعرابيّة المجرّدة والبنية الإعرابيّة المحتملة

حدّدنا في الفصل الماضي المقولات الزمانيّة { (وجوب، إمكان) (انتهاء، عدم انتهاء)} المولّدة للصيغ الفعليّة في قسم الأفعال المحقّق لمقولة الفعليّة المسيطرة على الاشتقاق والإعراب. وبيّنا أنّ هذه المقولات تتعيّن على مرحلتين : مرحلة فيها يتكوّن مسترسل الأساس الفعلي المكوّن للقسم، ويقوم على استرسال بين الواجب المنتهي والممكن غير المنتهي الموافقين عموما للدلالة الإثباتية والدلالة غير الإثباتيّة، ومرحلة تتكوّن فيها التوليفات المولّدة لدلالات الصيغ الأساسيّة. فالصيغ مجرّد وسم لـ {الواجب المنتهي، الواجب غير المنتهي، الممكن المنتهي، الممكن غير المنتهي}. ولما كانت هذه المقولات مسترسلة كانت الصيغ الواسمة لها متعاملة متشارطة على درجات.

من المفيد أن نذكّر بأنّ المعجم المقولي الفقير، يكوّن انطلاقا من عناصره الشحنيّة والعلاقيّة الحدثيّة واعتمادا على قواعد الدور التكراري البنية الحدثيّة الأولى، وأنّ هذه البنية لقربها من الدلالة العلاقيّة الأولى للتواجد الشحني هي التي تكوّن الانشاء [∃ حـحا] ، هذه البنية الحدثيّة تكوّن تكراريًا [حا2 ⟵ ∃ حـحا]، فتنجز البنية التواجديّة الإنشائيّة الإحاليّة [∃ حـحا حا2 ⟵ ∃ حـحا ∃ حـحا].

هذه البنية التواجديّة تحتوي داخليا على الدلالات العلاقيّة التواجديّة (الشرطيّة، الجمعية، الانفصاليّة)، ومنها تتولّد دلالتا الإمكان (التشارط الجمعي للشحنتين) والوجوب (العلاقة الانفصالية بين الشحنتين). نؤكّد هذا حتّى يرسخ أن تكوّنَ الزمانين الوجوبيّ والإمكانيّ متجذّر في الأساس المقوليّ أكثر من الانتهاء وعدم الانتهاء. فهاتان المقولتان ضرب من الإثراء المقوليّ. لذا سيلاحظ القارئ في الفصول الموالية أنّ اهتمامنا بالحركة الدلاليّة الأساسيّة يقتصر على الاسترسال بين الوجوب والإمكان.

نذكّر للترسيخ أنّ المقولة الفعليّة تتكوّن من التنبير الدلالي على [حـ]. ولمّا كانت البنية التواجديّة تحتوي على [حـ] الإنشائية و [حـ] الإحاليّة، فإنّ الإعراب يكوّن انطلاقا من صنفي المقولة الفعليّة محلّين فعليين أحدهما للإنشاء والآخر للإحالة [∃ ففا ∃ ففا] حيث الأولى للحدث الإنشائي [إ] والثانية للمعمول المنصوب الأوّل للإنشاء.

وكذلك يفعل الاشتقاق. فهو من [∃ ححا] الإنشائيّة يكوّن حروف الإنشاء وأفعاله المعجميّة حسب المسترسل [∃، ∃ ححا، ∃ ححا إلخ] الذي رأيناه في القسم الثالث خاصّة. ويكوّن الاشتقاق من [∃ ححا] الاحاليّة الأفعال الاحالية حسب التنبير [∃ ححا] الذي رأيناه في القسم الثاني على الصّورة المختزلة[صيغة ← ∃ حَحا] لنتذكّر أنّنا في القسم الثالث استدللنا اعتمادا على المصدر خاصّة على أنّ المشتقّات تستلزم أبنية إعرابيّة محتملة. ومن ذلك قرّرنا أنّ الفعل له البنية المشارطة للإعراب التالية : [إٓ ∃ فـ فا (مف)].

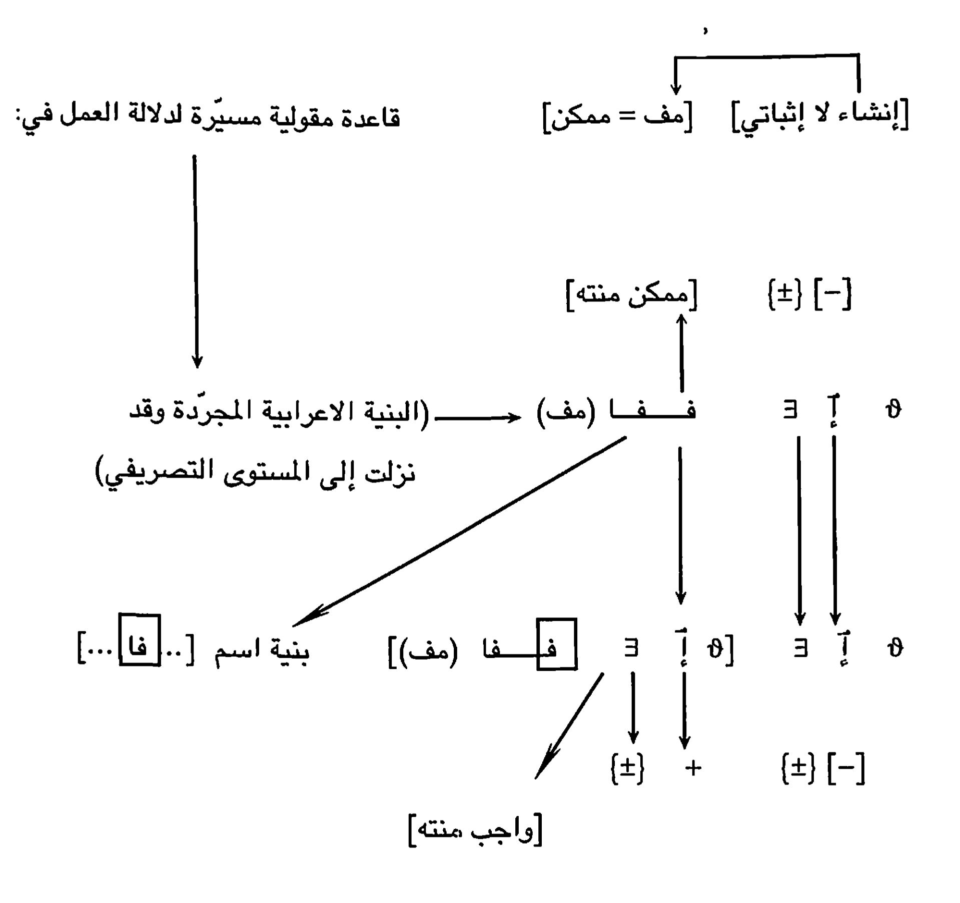
كلّ ما مرّ في الفصل الماضي (خاصّة) تحليل للصيغ الممثّلة لـ فـ والواقعة تحت سيطرة إنشاء الفعل، لا تحت سيطرة إنشاء الاسم، أو إنشاء الجملة.

غاية هذا التذكير أن ننبّه إلى أنّ عمليّات توليد الدلالات الزمانية الحدثيّة التي وصفناها، قد تقع في [∃ ححا ∃ ححا] الأولى، أي قد تقع في البنية الإعرابيّة المقوليّة لتظهر بعد ذلك في أبنية إعرابيّة أو في أبنية اشتقاقية أخرى غير الفعل الإحالي.

إذا وقعت في الأبنية الإعرابيّة فهي تكوّن في مستويات الاعراب ما سمّي بالزمان النحوي، أو ما نسميه بالزمان الإعرابي. لنتصوّر مثلا أنّ الشحنة الإنشائية في البنية التواجديّة المقوليّة كانت سالبة. إذن ينبغي للمستوى الإعرابي المجرّد أن يحتمل البنية [- ففا ∃ ففا] حيث [- ففا إٓ$_1$= ϕ -]. بمجرّد أن تكون الإحالة [∃ ففا] تحت سيطرة إنشاء لا إثباتي، فإنّها تكون من صنف الواجب أو الممكن المنتهي أو غير المنتهي حسب تأويل السلب [-←→±]. لنفترض أنها من الممكن المنتهي.إذا كان هذا فالمستوى الإعرابيّ المجرّد يوفّر للمستوى التصريفي المجرّد محلاّ فعليّا مخصوصا للممكن المنتهي. يمكننا أن نتصوّر عمليتين مختلفتين يقوم بهما الإعراب :

أ - أن يسم المحلّ الإنشائي بما يدلّ على الممكن المنتهي في إحالته، وأن يملأ المحلّ الفعلي ببنية إعرابيّة محتملة لفعل على صيغة الممكن المنتهي حتى تكون مقولة المحتلّ موافقة لمقولة المحلّ.

ب - لكن يمكن وقوع خلاف ذلك، وهو أنّ الاشتقاق رغم وسمه للمحلّ الإنشائي بما يدلّ على الممكن المنتهي في إحالته الحدثية، يملأ هذا المحلّ بصيغة فعليّة تدلّ على الواجب المنتهي :



في هذه الحالة تكون لا إثباتية الإنشاء الرئيسي عاملة في إثباتية إنشاء الفعل، ويكون الفعل الواجب المنتهي في محلّ فعل ممكن منته.

إذا توفّر هذا ، فإنّه لا شكّ في أنّ البنية إمّا أن تَخرج لاحنة، وإمّا أن تُخرِج دلالةً جديدة.

من الوارد أن تنجز هذه البنية المفترضة دون أن تكون لاحنة. فقد بيّنّا في الفصل السابق أنّ «الممكن المنتهي» قابل للتعامل مع «الواجب المنتهي»، ما دام الممكن المنتهي صورة الواجب المنتهي في زمان الإمكان (عرضنا المسألة في التعامل بين الماضي و المجزوم).

تمثّل هذه الحالة المفترضة حالة من الحالات الممكنة لعدم التطابق التّام بين الدلالة الزمانية التي يطلبها الإنشاء الرئيسي، والدلالة الزمانية التي يطلبها الإنشاء الثانوي، إنشاء الصيغة الفعليّة.

من هذه الحالات ما تقبله اللغة كما نلاحظ في { إن فعل} {إن يفعلْ} ومنها ما لا

تقبله كـ : *{أيفعلْ} (بالجزم). وفي رأينا أنّ من وظائف النحو أن يحدّد أسباب قبول البعض دون البعض.

إنّ الاهتمام بهذه الحالات لازم :

أ - لتدعيم التمييز بين دلالة الصيغة ودلالة البنية التي تقع فيها الصيغة، ولإصلاح الأخطاء القديمة الناتجة عن «مبدإ تغيّر دلالات العناصر» وهو مبدأ كما رأينا لا يوافق مبدأ المحافظة على البنية،

ب - لاكتشاف القواعد المسيّرة لبعض التراكيب المعتبرة من صنف «هكذا خلقت». فنحن إلى الآن لا نجد تفسيرا واضحا للسبب الذي يجعل { من يفعلْ} جائزة في الشرط وغير جائزة في الاستفهام والموصول.

جـ - لاكتشاف مظاهر من الاسترسال المقولي المولّد للدلالات. والتي تمكّن المتكلّمين ظاهريّا من تكوين دلالات يُظنّ عادة أنّها من خصوصيات القول، دون التفطّن إلى أنّ النحو يحتملها في قواعد تعامل أبنيته. سنركّز في الفصول القادمة على الاسترسال بين الوجوب والإمكان. وسنحاول أن نبيّن بدرجات الإثبات أنّ اللغة انطلاقا من مقابلة بسيطة بين الإثبات وعدم الإثبات، يمكنها بالتعامل البنيوي أن تجعل الرحلة من الإثبات إلى عدم الاثبات سفرة طويلة. ننبّه إلى أنّ دراستنا ستكون نقطة من بحر. البحر هو ثراء دلالات العمل الإعرابي في ما يسمّى بلاغيّا بـ «الخبر التقريريّ». وسنرى عند غوصنا في هذا البحر أنّ مفهوما بلاغيّا كـ «مفهوم التقرير» ، ليس بسيطا إلى الحدّ الذي يظنّ وأنّ الاهتمام بالدلالات المؤسّسة للدلالات البلاغيّة لم يتمّ بعد في النحو.

§ 44 ـ التعامل في المستوى التصريفي بين الدلالات الزمانية المتضمّنة في { [أ] ، [∃] ، [ف] }

يتضمّن تنبيهنا إلى أنّ المقولات الزمانية قد تكون إعرابيّة وقد تكون اشتقاقيّة متوفّرة في غير الفعل الإحالي، أنّ الوسم الاشتقاقي للدلالات الزمانية يحدث في جميع المحلاّت الحدثيّة المتضمّنة في مكرّرات [ϑ أ ∃ نفا (مف)]، فهي تكون في معجّمات المحلّ الواوي، ومعجّمات الإنشاء ومعجّمات المحلّ الوجودي، سواء أكانت هذه المحلاّت في البنية المجرّدة أم كانت في الأبنية المحتملة.

ليست هذه الملاحظة في جوهرها جديدة، فقد أكّد النحاة منذ القديم وجود الدلالات الزمانيّة في الحروف. ولقد أشرنا في هذا البحث، عند دراسة {ء ...ن} إلى شبه بين نظامها ونظام الصيغ الفعليّة فـ [إنّ] من حيث هي إثبات تتضمّن في معمولها الوجوب المنتهي المسيطر على صيغة الماضي، وكذلك [أنّ]. أمّا (إنْ، أنْ) فتتضمّنان

في معموليهما الإمكان المنتهي والإمكان غير المنتهي. لكنّ عناصر { ء ... ن } هذه، لا تحتوي في دلالتها الداخليّة على الانتهاء وعدمه وإن كانت تحدث في معمولاتها هاتين الدلالتين. فمن حيث الشحنة تكون للوجوب والامكان. ولكن الانتهاء وعدمه كما رأينا خاصية دلالة [كـ] (الاحالة) في [كـ (ف) ل] و [ل (ف) كـ] . فالأدوات الانشائية صيغ تتحدّد إضافة الى الوجوب والإمكان اعتمادا على مقولات أخرى كالمقابلة بين الإثبات وعدمه [إ̅ + ≠ إ̅ -] والمقابلة بين الأساسيّ والثانويّ [إ̅1 ≠ إ̅2].

هذا الاختلاف في المقولات الخصوصيّة هو الذي يجعل النظام التقابلي بين مجموعة { ء ... ن} مع العنصر الماهي [ما] تختلف عن النظام التقابلي بين مجموعة الصيغ. رغم مظاهر التشابه. فمضيّ معمول (أنّ، إنّ) يقابله الفعل الماضي، ولكنّ الفعل الماضي لا يحتلّ موضع معموليهما، إلاّ في حالات قليلة من مثل «علمت أن تأخّر القطار» فتكون [أن] مخفّفة عن [أنّ] . لكنّ [إنْ، أنْ] تتعاملان تماما كما يتعامل المجزوم والمنصوب بعدهما، وفي غير حيّزهما.

يبدو لنا أنّ هذا التوافق البنيوي بين صيغ الأفعال وصيغ الحروف الإنشائية متوفّر أيضا في الحروف الوجوديّة الإحالية { لم، لن، لا، ..} لكنّنا نقرّ أنّنا لم ندرس هذه الحروف. ولنا احتراز مبدئيّ على المعاني التي أسندت إليها. فمن الممكن مثلا أن يكون التقابل بين [لم] و [لن] تقابلا بين نفي الماضي ونفي المستقبل، ولكننا لاحظنا في الصيغ أنّ الانتهاء وعدم الانتهاء لا يستلزم بالضرورة هاتين الدلالتين. فقد تكونان من دلالات التعامل البنيوي لا غير. فقد تكون [لم] مثلا نفيا لـ «عدم انتهاء المجزوم» و [لن] نفيا لـ «انتهاء المنصوب» لتكوين دلالة الانتهاء في بنية الأول ودلالة عدم الانتهاء في بنية الثاني. إذا كان هذا فالماضي والمستقبل فيهما ليس ناتجا عن الحرف ولا عن الفعل بل عن بنية الحرف مع الفعل. وفي هذه الحالة قد تكون [لا] أمّ الباب تعمل في الانتهاء وعدمه والواجب والممكن على حدّ سواء، أي تكون عنصرا شحنيّا خالصا يعين العنصر الماهي ويتكامل معه، في تطبيق قاعدة تعجيم الشحنة.

إذا قلنا إنّ حرف النفي يكون للانتهاء أو عدم الانتهاء فمعناه أنّه يضع إحدى الدلالتين في محلّ الفعل. والمحلّ يمكن أن يحتلّه المخالف في الدلالة. كما هو الأمر بالنسبة إلى الإنشاء. معنى هذا أنّ الحرف الوجودي الإحالي قد يكون حاملا في ذاته لمقولات أخرى.

الخلاصة أنّ البنية الإعرابيّة المصرّفة تتكوّن من عمليّة اختزاليّة بين ثلاث أبنية إعرابيّة محتملة قابلة لحمل الدلالات الزمانية ، دلالتي زماني الوجوب والإمكان على الأقلّ . هذه الأبنية هي أبنية العناصر العاملة :

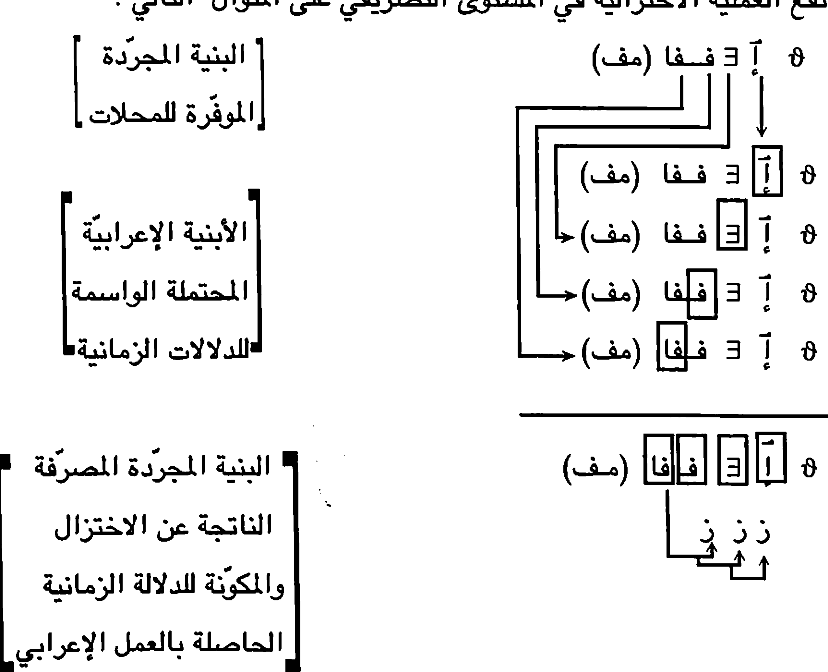
1) إ̅ ∃ فـفا (مف) الموجّهة لاحتلال المحلّ الإنشائي في البنية المجرّدة

2) إَ ∃ فـفا (مف) الموجّهة للمحلّ الوجودي

3) إَ ∃ فـفا (مف) الموجّهة للمحلّ الفعلي

وسنرى في فصل قادم أنّ [إَ ∃ فـفا (مف)] قد تشارك أيضا في وسم الوجوب والإمكان في [إَ]، وذلك في حدود معيّنة متّصلة بالاشتقاق الماهيّ.

تقع العمليّة الاختزاليّة في المستوى التصريفي على المنوال التالي :



هذا التعامل البنيوي هو الذي يكوّن ما يظنّ عادة تغيّرا في دلالات الصيغ الفعلية. لكن حسب مبدإ الاختزال ينبغي أن تكون الدلالةُ الحاصلة دلالةَ انخزال المعمول في عامله، أي دلالة العامل معيّنَةً بالمعمول. فقولك « إن خرج زيد» يحمل عن الإمكان دلالة الاستقبال. هذه الدلالة تسند عادة للحدث «خرج»، والحال أنّها دلالة إمكان [إن]، حسب مبدإ الاختزال. أمّا «خرج» فواجب منته لا تتغيّر دلالته كما أنّ الاستعارة في «جاء الأسد» لا تغيّر من دلالة الأسد. فمعنى الجملة التي مثّلنا بها إنّما هو «إمكان وجود حدث واجب منته» أمّا «إن يخرجْ زيد» فمعناها «إمكان وجود حدث ممكن منته».

§ 45 ـ إحداث الاثبات واللاّإثبات في معموليهما دلالتي الوجوب والإمكان المتضمّنين للتواجد الجمعيّ والتواجد الشرطيّ

كلّ بنية من هذه الأبنية الاشتقاقيّة الإعرابيّة المحتملة قابلة لأن تأخذ كلّ أنواع التوزيع الشحنيّ الممكنة في البنية الإعرابيّة المجرّدة. وذلك أنّها جميعا تعود إلى بنية تواجديّة حدثية واحدة. هذا إضافة إلى ما بيّنّاه من إمكان اختزانها لما ينجرّ عن هذا التوزيع من دلالات زمانيّة. فسواء أكوّنت بالبنية التواجدية الإنشائية الإحاليّة [∃ ححا ∃ ححا] حرفا إنشائيا، أم حرفا وجوديّا أم فعلا إحاليّا أم جملة ، فإنه بمجرّد أن تكون لـ [∃] الأولى القيمة [+] فإنّ الثانية تكون وجوبيّة قائمة فيها [∃] على جمع انفصالي للشحنتين {±}. فإذا كانت لـ [∃] الأولى القيمة [−] ، أو القيمة [±] القابلة للتحقق في [−]، فإن [∃] الثانية تصبح قابلة لـ [−] إذا كانت [+] وقابلة لـ [+] إذا كانت [−]. وهذا أمر قد شرحناه في القسم الثاني خاصّة. فعدم إثبات شحنة الإحالة يجعلها قابلة لقيمتها والقيمة المخالفة لها :

$$[\pm]\ (1) \longrightarrow \left\{\begin{array}{l} + \longrightarrow \pm \\ - \longrightarrow \pm \end{array}\right.$$

ولقد رأينا أنّ هذا التوزيع الشحنيّ هو توزيع الدلالة التواجديّة الشرطيّة. مفاد هذا التحليل أنّ الإنشاء اللاإثباتي، ولاسيّما المبتدئ منه بالقيمة الإمكانيّة يحدث دائما معمولا إمكانيّا متضمّنا لدلالة التواجد الشرطي. ويكون في الآن نفسه حاملا بالقوّة لدلالة زمان الإمكان ، ولدلالة الانتهاء وعدم الانتهاء في معموله.

أمّا الاثبات فيحدث دلالة الوجوب التي تجعل المعمول محافظا على دلالته الشحنيّة على توزيع يجعله مهيّئا لدلالة التواجد الجمعيّ :

$$[+]\ (2) \longrightarrow \left\{\begin{array}{l} + \longrightarrow + \\ - \longrightarrow - \end{array}\right.$$

نذكّر أنّ التوزيع الشحني للتواجد الشرطي يتضمّن التوزيع الشحني للتواجد الجمعي، تضمّن الإمكان للوجوب. وذلك ما دام الجمع النحوي تشارطيّا كما بيّنّا في القسم الثالث خاصّة. وهذا متضمّن أيضا في قانون الشرط الجمعيّ.

§ 46 ـ التعامل بين الدلالة الزمانية التي يفرغها العامل في معموله والدلالة ... للمعمول

ينبني على هذا أنّ كلّ إنشاء لا إثباتيّ إمكانيّ يحدث في محلّ معموله دلالة الزمان الإمكاني ودلالة عدم الانتهاء ودلالة التواجد الشرطي بين العناصر المكوّنة لهذا

المعمول، وإذ علمنا أنّ معمول الإنشاء هو [مف = ∃ ففا (مف)] فدلالة التواجد الشرطي تكون محليًا محتملة في تواجد [ف] و [فا]. فإذا عجّم المعمول بما يثبت هذه الدلالات ، فهذه الدلالات تحدث كاملة، وإذا عجّم بخلافها حصل اللحن أو تولّدت دلالة تعامليّة بنيويّة جديدة تحقّق جانبا من جوانب الاسترسال بين الانتهاء وعدم الانتهاء، وبين الوجوب والإمكان، وبين الجمع والشرط. وهذا الأمر لايستدعي أن يكون معمول الإنشاء جملة مركّبة فقد رأينا في آخر القسم الرابع حركة العمل من الخارج إلى الداخل، بدراستنا لـ [إمّا] وتبيّن لنا أنّ العلاقة بين الفعل والفاعل قد تأخذ صورة [الجواب و الشرط] . ووعدنا في ذلك القسم أننا في هذا القسم سنبيّن أنّ حركة الاختزال قد تؤدّي إلى دلالة الأمر والاستفهام، كما أنّ خروج الأمر والاستفهام بالعمل الإعرابي يؤدّي إلى المنوال الشرطي المعروف. سنرى أنّ هذا المدّ والجزر حركة تجعل تحقيق الأبنية المحتملة للدلالات التي يحدثها الإنشاء الإمكاني في معموله تحقيقا لا يولّد في جميع الحالات في المستوى التصريفي جملا صحيحة (أو مقبولة في النظام المستعمل، أي نظام الوسم اللفظي للبنية). مثال ذلك [قد] فهي إمكانية تحدث دلالة شرطيّة في معمولاها، إذ من الواضح أنّ دلالة [إن يفعل] مكافئة لدلالة[قد يفعلُ].

فـ [قد يفعل] تحدث فيها الدلالة الشرطيّة إذ إنّك إذا انطلقت من البنية التصريفيّة المجرّدة [قد {±} يفعل}. فإنّك إن عجّمت [∃] إيجابا كان الإيجاب محتملا للسلب، وإن عجّمتها سلبا كان العكس فـ { قد + يخرج زيد} تحتمل الخروج وعدمه، وكذلك { قد لا يخرج}. لكنّنا رغم هذا لا نقول *{ قد يخرجْ}. فالبنية [قد + مجزوم] يتضمّنها النظام النحوي، ولا يتحمّلها نظام الوسم النحوي لأسباب سنشرحها بدراسة خصائص التعامل بين قواعد العمل الإعرابي وقواعد التعجيم للمحلاّت الإعرابيّة.

ينبني أيضا على ما ذكرناه في أوّل هذه الفقرة أن البنية المحتملة للعناصر الاشتقاقيّة المعبّرة عن المحلّ الوجودي [إً ∃ ففا (مف)] هي أيضا قابلة نظريًا لأن تكون إمكانيّة محدثة في حيّز عملها الدلالات الشرطيّة والزمانيّة. ولقد درسنا بعض هذا عند النظر في إمكان وقوع [إن] والعنصر الماهي في هذا المحلّ. ورأينا أنّ هذا يستدعي تجاوز صعوبات قواعد تعجيم الشحنة المانعة لـ [∃] من التعجيم الإيجابي، كما يستوجب العطف لأسباب ذكرناها وهي ذات صلة بقانون الشرط الجمعي. نذكّر بهذه الأمور بالإشارة إلى المثال «إمّا خرج زيد وإمّا لم يخرج»

§ 47 – الدلالة الزمانية التي يفرغها المعمول في عامله

رأينا في دراسة العمل الإعرابي في القسم الرابع أن حركة العامل نحو المعمول وحركة المعمول نحو العامل كلتاهما حركة تسعى إلى إفرا غ دلالة الواحد في الآخر، ولا سيّما الدلالة الشحنيّة. نحلّل في هذا القسم مظاهرها التطبيقيّة اعتمادا على معطيات

قدّمناها في القسم الثالث عند دراسة التحجير المحلّي وفيضان المحلاّت بعضها على بعض. إذا كان هذا فإننا إذا وجدنا محلاً فعليا معجّما ببنية إعرابيّة محتملة مسيّرة بإنشاء إمكانيّ (لا إثباتيّ) فإنّ هذه البنية المحتملة لا بدّ أن تكون محتملة للدلالة الشرطيّة إضافة إلى الدلالات الزمانية التي درسناها في الفصول الماضية. واعتمادا على حركة التخصيص لا بدّ أن تحاول هذه البنية المحتملة إفراغ دلالتها الشرطيّة في محلّ الإنشاء الرئيسيّ العامل في محلّها لجعله إنشاء لا إثباتيا موافقا لدلالتها. سنرى في هذا القسم أنّ هذه العمليّة تفسّر كون الأمر انشاء خاليا من أداة تدلّ عليه، كما تفسّر سبب تقدّم اسم الاستفهام على الفعل واحتلاله للصدارة وسنرى أنّ هذا التفسير يجاوز مقترحات المدرسة التوليديّة قوّة. وكذلك سنرى أنّ هذه العملية نفسها هي التي تفسّر سبب تقدّم [إن ج2] إذا كانت [ج] محقّقة بالمجزوم.

في هذا القسم أيضا سنرى أنّ البنية التواجديّة المقوليّة كما تولّد في الاشتقاق حروفا و أفعالا إمكانية طالبة للدلالة الشرطية ، فكذلك تولّد أسماء من الصنف نفسه. وسنحاول في هذا القسم استغلال هذا لتفسير سبب الجزم وعدم الجزم بعد [من] ومايشبهها . وسنحاول أن نفسّر الآليات التي تجعل تعجيم [فا] أو [مف] ببنية إعرابية محتملة لاسم إمكانيّ تعجيما مؤدّيا إلى وجود أبنية مشتركة بين الاستفهام والشرط والموصولية وتتعامل مع دلالة الأمر.

§ 48 أهميّة النظر في التعامل بين عناصر البنية لتحديد المنطق النحوي الطبيعي

خلاصة ما مضى أنّ التوضيحات التي قدّمناها في الفقرة السابقة لـ [§ 46) إنما هي تذكير سريع بما بدأنا تقريره منذ القسم الثاني للإجابة عن القضايا المطروحة في القسم الأوّل، نسعى به إلى تدعيم رأينا في العلاقة بين البنية ودلالتها. سنركّز هنا على التعامل البنيوي المولّد للدلالات والمستعمل لها حسب قواعد دقيقة مضبوطة تبيّن أنّ الأبنية النحويّة متحرّكة في اللغة في فضاء استرسالي بين الوجوب والإمكان، والتواجد الجمعي والتواجد الشرطي، وسيلاحظ القارئ أنّنا نهتمّ خاصّة بالإثبات. ونبرّر هذا الاختيار بالتذكير بأنّ الإثبات (أو التقرير) هو محور الدراسة المؤسّسة للصناعة المنطقيّة. وأننا في القسم الأول زعمنا أنّ المنطق من النحو وأنّه ينبغي أن نصف النظام النحوي على صورة تمكّن من تفسير العقل الإنساني وخصائصه اعتمادا على نظام مؤسّس على القيمة الشحنيّة.

نعيد فنقول إنّه ليس من الطبيعيّ أن نفسّر أهمّ أداة طبيعيّة معبّرة عن عقل الإنسان بنظام صناعيّ ندّعي أنّه يجاوزها. فكلّ تفسير للنحو وللدلالة النحويّة بصناعة منطقيّة يستلزم بالضرورة أنّ النحو الطبيعيّ جزء من الصناعة المنطقيّة أو أنّ الصناعة المنطقيّة جزء من النحو الطبيعيّ، واختيارنا أنّ الأقدم في التاريخ هو الأصل . فليست

اللغة ظاهرة طبيعيّة خارجة عن عقل الإنسان حتّى نستعمل المنطق ممثّلا للعقل في استيعابها. فهذا لا يكون إلاّ إذا ادّعينا أنّ المنطق قوانين الطبيعة وقد تلقّاها الدماغ من المادّة المحيطة. وإذا كان هذا فالأصلح أن تكون قوانين المادّة التي تلقّاها الدماغ من وجوده في الكون متشكّلة تاريخيّا في تعبير الدماغ عن علاقته بالمادّة. والتعبير الطبيعيّ هو اللغة.

لم نجد للأسف في الدراسات المنطقيّة اللسانيّة التي حاولنا الاطّلاع عليها محاولة لدخول المنطق من النحو. فما حاولنا النظر فيه صدّنا عنه أنّه يدخل النحو من باب المنطق المعتمد على تجريد الإنجاز اللغويّ لا المعتمد على الأبنية الاعرابيّة المجرّدة نفسها.

V/ 2.3 مظاهر من التعامل بين زمان الوجوب وزمان الإمكان من خلال التعامل بين إنشاء الجملة وإنشاء الفعل، ودور هذا التعامل في إحداث دلالات الافتراض والامتناع والاحتمال وتفسير حالات النصب والجزم والرفع

§ 49 ـ لا لزوم لقيام الأبنية على الإمكان الخالص أو الوجوب الخالص

أقررنا في الفصل الماضي وفي ما سبقه أيضا أنّ البنية الإعرابية المصرّفة ترث عن البنية الإعرابيّة المجرّدة احتمال تعبيرها عن التواجد الشرطي والإمكاني والتواجد الجمعي والوجوبي، وأنّ الأبنية الإعرابية المحتملة المعجّمة لمحلاّت البنية الإعرابيّة المجرّدة هي التي تحقّق إنجازها في صورة بنية إعرابيّة مصرّفة. هذه الأبنية الإعرابيّة المحتملة قابلة هي أيضا ، كلّ على حدة، للتعبير عن نوع من أنواع التواجد المقولي {(وجوب، إمكان) (جمع، شرط)}. فيحدث باجتماعها في بنية واحدة توليفات عدّة بعضها مقبول وبعضها مرفوض لأسباب ترجع إلى منطق المقولات أو إلى نظام الوسم اللفظيّ. وما يقبل من هذه التوليفات يتعرّض إلى عمليّة الاختزال التي تؤدّي في النهاية إلى تحقّق البنية الإعرابيّة المصرّفة (انظر § 44). وينصّ مبدأ الاختزال كما وضّحناه خاصّة في القسم الثاني والثالث ثم الرابع أنّه يقع لفائدة الشحنة العاملة للمحافظة على البنية. ولكنّ مبدأ المحافظة نفسه ينصّ على أنّ انخزال المعمول إلى عامله لا يزيل دلالته. ويحدث عن هذه الجدليّة أنّ البنية تخرج بدلالتها الداخلية دلالة أخرى تتحقّق في بنية إعرابيّة أخرى ترتبط بها ارتباطا شرطيّا.

يستغرق النظر في هذه التوليفات المكنة حيّزا زمانيّا طويلا. لذا نكتفي هنابأمثلة ونماذج تبيّن التعامل البنيوي بين الإمكان والوجوب في إطار مبدإ المحافظة، وذلك لتدعيم منهجنا ولترسيخ أمثلة أشرنا إلى بعضها في مواضع مختلفة من هذا البحث. وذلك حتى نتمكّن في الباب الموالي من دراسة الجزم ودلالته في المسترسل البنيوي، لتطبيق جزء ممّا قرّرناه في القسم الرابع وقطعناه ريثما نحدّد موضع المجزوم من نظام وسم الصيغ للمقولات الزمانيّة.

الجامع بين النماذج التي نقدّمها أنّها تبيّن أنّه لا يصحّ نحويّا أن نعالج قولا مّا على أنّه محكوم بقيمة إمكانية خالصة، أو بقيمة وجوبيّة خالصة. فمن عادة بعض المهتمّين بالدلالة استعمالهم لرموز المنطق الجهيّ (ضروري، ممكن الخ) اعتمادا على

أقوال قد توهم غير المختصّين، مثلنا، بأنّ عنصرا لغويّا مّا إمّا أن يكون كذا أو كذا. فمثل هذه الدراسات لا تحتوي على روابط عاملة من صنف أنّ « س ضروريّ متّجه إلى أن يكون ممكنا». وكذلك «س اثبات متجه الى عدم الاثبات». لكنّ هذا اللّغو هو ما يكون في الاستعمال الطبيعي، ولا أقول العاديّ، من اللغة. واعتقادنا أنّه مسيّر بقواعد متينة سنحاول بعد عرض هذه النماذج لمس جزء الجزء من بعضها المعتبر من صنف اللبس اللغوي. (ملاحظة : انظر مثلا في MARTIN ,1981 نموذجا من الإقرار بأنّ المنطق الجهيّ غير قادر على استيعاب الصيغ الدّالّة على الإمكان).

§ 50 ـ تكوّن دلالة «افتراض الممتنع» بـ {لو $ج_2$} من التضارب بين [إ] و [فـ]

لا شكّ أن {إن، لو} لإنشاء اللاإثبات الإمكاني. لنفترض أنّ [لو] تحدث في حيّز عملها دلالة المنتهي. إذ وضعنا في هذا الحيّز {فعل} فقد وضعنا صيغة توافق دلالة الانتهاء التي في المحلّ. لكنّ [فعل] في بنيتها الاشتقاقية مسيّرة بالإثبات الموجب. فالمعنى الحاصل إذن « إمكان منته مثبت واجب منته». فالجملة تحتوي على تناقض بين الإثبات وعدم الإثبات، والممكن والواجب. أقلّ ما يقال في هذه الدلالة أنّها ممتنعة. وكان يمكن لنظام الوسم أن يحذفها فتكون لحنا. إلاّ أنّ اللغة قرّرت المحافظة عليها. من ذلك تكوّنت دلالة الامتناع التي حلّلها النحاة بالحدس. فالبنية النحويّة الشحنيّة لدلالة الامتناع هي :

[إ]	∃	فـــفا (مف)	[بنية لو الاشتقاقيّة الإعرابيّة المحتملة وقيمتها الشحنيّة]
−	∃	±	
إ	∃	[فـ]فا	[بنية الفعل الاشتقاقيّة الإعرابيّة المحتملة وقيمتها الشحنيّة]
+	∃	+	

[إ]	∃	[فـ] فا (مف)	[البنية التصريفيّة المجرّدة قيمتها الشحنيّة]
−	(+ / −)	±	
+		+	

لا إثبات	ممكن	دلالة الامتناع
إثبات	واجب	

من الوارد في هذه الحالة أن يكون عكس الممتنع مقبولا. فما هو عكس الإنشاء الرئيسي، وما هو عكس الإنشاء الثانوي ؟

عكس [لو] هو الإثبات. والإثبات يطلب المنتهي في الزمان البدائي. فلو عكسنا دلالة [لو] وحدها لصارت الجملة إثبات واجب منته. وهذا دلالة إنشاء الفعل. ومبدأ المحافظة يرفض أن يكون المعمول مزيلا لدلالة العامل. لذلك لمّا كان الإثبات لا يضع في محلّ معموله غير الواجب. فالشيء الوحيد القابل للعكس هو الانتهاء فالعكس إذن هو إثبات الواجب غير المنتهي، أمّا [∃] فإن كانت سالبة فموجبة والعكس، نعبّر عن هذا بالتشارط:

[أ] ∃ فـ فا (مف) ⟵ [أ] ∃ فـ فا (مف)

– + [±] ⟵ + – + فا (مف)

– + منته + – غير منته

لو خرج ⟵ + لم يخرج

أمّا عكس إنشاء الفعل، فهو عدم الإثبات والإمكان وعدم الانتهاء :

أ ∃ [فـ] فا (مف) }

– ∃ ± } عكس خرج

وهذا يؤدّي إلى زوال دلالة الفعل لفائدة العامل. فالتناقض في المصالح بين إنشاء الجملة وإنشاء الفعل والوجوب والإمكان لا حلّ له. فالشيء الوحيد القابل للتغيير هو الشحنة والانتهاء، وإذن فلا يمكن للإثبات «لم يخرج» أن يصبح الدلالة الوحيدة. ولذلك فـ [لو خرج] لا تثبت عدم الخروج، بل تحتمله لا غير. فالناتج إذن إثبات من الإنشاء الثانوي ولا إثبات من الإنشاء الرئيسي، ووجوب من هذا وإمكان من ذلك. والكلّ مسلّط على العنصرين القابلين للتغيير، وهو الوجود والانتهاء. فالبنية في الأخير هي [± لم يخرج]. وهكذا تدلّ الجملة على الامتناع وتحافظ على الدلالات الأصلية وخاصّة دلالة الشرط وتثبت العكس دون أن تثبته. على المخاطب بعد ذلك أن يختار ما يناسبه. وإذا كان المخاطب منطقيّا، فإنّه يعجز أمام هذا الدور فلا يسند الصدق ولا الكذب للجملة ، ولا الضرورة، ولا الإمكان.

هذه الحركة الدوريّة هي نفسها المكوّنة لدلالة الافتراض، فما هو الافتراض إذا لم يكن عدم إثبات لما يعتبر مثبتا، أو إثباتا لما هو غير مثبت، ووجوبا لممكن، وامكانا لواجب ؟ فإذا تصوّرنا أنّ الإنشاء الرئيسي أو الانشاء الثانوي قادر على إزالة دلالة الآخر، فإنّ تعريف الافتراض يضمحلّ.

من الواضح إذن أنّ الاختيار الذي اخترناه في وصف الأبنية يبيّن جدواه من حيث كونه يحدّد دلالة طالما اعتبرت أساسيّة وهي «افتراض الممتنع». فالافتراض دلالة ثانويّة

في النحو. وليس الدلالة الأساسيّة في الشرط.

على المنوال نفسه يمكن استيعاب التمنيّ في { لو يفعل}.

فالإنشاء الرئيسي يعطي البنية عدم إثبات الممكن المنتهي، وإنشاء الفعل يعطي إثبات الواجب غير المنتهي، والناتج هو :

[± { لن يفعل ، لم يفعل}]

أ ∃ فـ أو ∃ ف

§ 51 ـ تكوّن دلالتي الافتراض والاحتمال في [إن ج] بالتعامل بين [أ] و [ف]

إذا كان الإمكان في الأصل البدائي يحدث عدم الانتهاء في الإحالة ، فلقد رأينا أن الممكن المنتهي يستوعبه النظام الزمانيّ. لذا لم ترفض [لو] صيغة غير المنتهي في معمولها. فإذا افترضنا أنّ [إنْ] تحدث في حيّزها دلالة عدم الانتهاء، على عكس [لو]، فهي لا ترفض صفة المنتهي في معمولها. لذلك تجوز {إنْ فعل} ، كما تجوز {إنْ يفعلْ} لكون المجزوم غير منته قابل لدلالة الانتهاء كما لاحظنا في خصائص الصيغتين المولّدتين في زمان الإمكان { مجزوم، منصوب}.

تعبّر {إن فعل} عن «عدم إثبات ممكن غير منته. مثبت في الوجوب انتهاؤه» ، أمّا {إن يفعلْ} فهي «عدم إثبات ممكن غير منته غير مثبت عدم انتهائه».

يبدو أنّ الأصل في { إن فعل} يقارب دلالة { لو فعل} ، فالاختلاف في دلالة الانتهاء. إذ [إن] أكثر اتجاها إلى الاستقبال بما فيها من إمكان عدم الانتهاء. ولكنّ وقوع المنتهي في حيّزها يجعلها تشترط [± لم يفعل] اشتراطها لـ [قد يفعل] . والدلالتان تتعيّن إحداهما بالسياق المنجز. { إن فعل الآن ، إن فعل أمس...}. بهذا التقارب يتعيّن فيها معنى الافتراض، اعتمادا على تحليل مشابه لما مضى.

أمّا {إن يفعلْ} فإنّها لا تقوم على التضارب بين الإمكان والوجوب والإثبات وعدم الإثبات. فالغالب في ظنّنا أنّها لم توضع لدلالة الافتراض. فهي قائمة على تأكيد عدم الإثبات وعدم الانتهاء وعلى تأكيد الإمكان. هذا لا يمنع أن يكون للافتراض رائحة فيها، إذ الإمكان كما بيّنّا يتضمّن الوجوب السالب المتضمّن للإيجاب [± ⟵ - ⟵ +].

إلاّ أنّ الافتراض في { إن فعل} أقوى لتوفّر التناقض بين دلالة بنية الإنشاء المحتملة ودلالة بنية الفعل المحتملة. وفي سلوكنا اللغويّ ظواهر تؤيّد هذا التحليل القائم على الدلالة الإعرابيّة النحويّة.

لنقارن بين الجملتين التاليتين :

(1) إن يكن المثلّث ذا ثلاث زوايا فهو ذو ثلاثة أضلاع

(2) إن كان المثلّث ذا ثلاث زوايا فهو ذو ثلاثة أضلاع

إذا كان للرياضي أن يختار إحداهما، فالثانية دون الأولى . وليس ذلك أنّه تعوّد بـ [إذا فعل]. فما اختار الرياضيون والمناطقة [إذا فعل] إلاّ لكونها أقرب إلى إثبات ما لم يثبت في زمان المثبت الذي هو زمان الانتهاء المعبّر عنه في الإحالة المقاميّة بالماضي. وإذا كانت [إذا] لا تعيّن الماضي وتحتمله أكثر من [إنْ]، فـ [إن] ليست له في بنيتها المحتملة، ولكنها تقبل الانتهاء المستوجب لإثبات ليس فيها. فهي هنا افتراض، لأن مضمونها «كون المثلث ذا ثلاث زوايا» وهو كون مثبت بالصيغة الصرفيّة و بقضايا العلم السابقة لقول الجملة. فإذا قلت « إن يكن المثلث» فأنت لم تقطع بشيء ثابت فهي احتمال لا افتراض.

وإذا صحّ ما أقررناه وهو أنّ عمل العامل الممكن في المعمول الممكن محدث لدلالة إمكانية ساعية إلى الوجوب السّالب، فإنّ { إن يفعل} لا إثباتٌ متحرّك نحو الإثبات سلبيًا. وهذا ما به نفسّر أنّ الاحتمال فيه رائحة الافتراض من جهة العلاقة [± x ±] ⟵ [± ⟵ - ⟵ +].

وهذا ضرب من الاسترسال بين الشحنتين ، بفضله يمكن لـ [إن يفعلْ يفعلْ] أن تكون القالب الإعرابيّ لقول بلاغيّ يسمّى الحكمة . فالحكمة في هذا القالب النحوي مقاربة الإثبات بعدم الإثبات، ومقاربة الوجوب بالإمكان. وهذا ما يجعل « إن تجتهد تنجح» حقيقة معتبرة وغير مثبتة.

وكان المنتظر أن تكون { إن يفعل} لافتراض الممتنع مستقبلا، لكون الماضي نظير المرفوع في الوجوب في الانتهاء وعدم الانتهاء، وكون [إن] نظير [لو] في إسناد الانتهاء وعدمه إلى المعمول. فهذا شغور في النظام الواسم للدلالة النحويّة، وقد يكون ذا صلة بجواز { إن يفعلنّ} المحضّة للاستقبال أكثر من {يفعلُ}، فجميع النحاة على اتفاق أنّ [يفعلُ] تكون لما يبدأ بالآن، و[يفعلنّ] لما بعده. وهذا ما عبّرنا عنه بدخول [+ ز] أو عدم دخولها في [(± ز) ⟵ - ز] المكوّنة للمرفوع. وسننظر في ذلك.

§ 52 ـ ملامح لاستيعاب التكامل الدلالي بين حالات الرفع والجزم والنصب اعتمادا على [إ] و [ف]

وقد تكون {إن يفعلُ} مبطلة بـ {قد يفعلُ} فـ [قد] إمكان يقبل من معموله الانتهاء وعدم الانتهاء. وقد فسّرنا جوازها بأنّ أصل المضارع أنّه لما بعد [+ز] في الزمان البدائيّ. وهي هاهنا لإمكان الوجوب ذي الأصل الممكن غير المنتهي. كما أنّ {سيفعل}

لوجوب الواجب الذي هو في الأصل ممكن. وهذا هو الاستقبال. فالحاصل هنا عدم الانتهاء المستوجب لعدم الإثبات في حيّز إثبات لغير الانتهاء. هذا تعريفنا للاستقبال. ولو أجزنا {قد يفعلْ} لكانت إمكان إمكان وعدم إثبات لعدم إثبات، أي لكانت كـ {إن يفعلْ} فعدم {إن يفعلُ} نظيره عدم {قد يفعلْ}. فلا نستبعد إذن أن تكون {سيفعلُ} لسان الميزان بين {إن يفعلْ} و {*قد يفعلْ} وبين {قد يفعلُ} و {*إن يفعلُ} فهي بين ما جاز وما لم يجز.

إلاّ أنّ [إنْ] إنشاء ثانويّ، و [قد] إنشاء رئيسيّ. وما بينهما وهو {سيفعلُ} إثبات يصلح للرئيسيّ والثانويّ. وهو هنا غير معجّم وقد يعجّم بـ [سوف] كما بيّنّا في القسم الثالث.

وكما تكون { إن خرج} تكون { قد خرج} فإذا كانت الأولى لإمكان الوجوب فالثانية كذلك إلاّ أنّ الحاصل بالثانية إثبات قد فسّرناه في فقرة سابقة (§ 38) وبالأولى يحصل الافتراض كما بيّنّا. فـ [قد] تحجّر المحلّ [∃] بالإيجاب فتمنع أن يكون للشحنتين كما تقتضيه العلاقة الشرطيّة المقوليّة في دلالة الإمكان. وإذا نظرنا في [إن يفعلْ] وقارنّاها بـ {قد يفعلُ} فأنت ترى أنّ تحجير [قد] لـ [∃] علامة على أنّها لإمكان أقرب إلى الوجوب من [إنْ]. فإذا كان هذا فـ {قد يفعلْ} لاتجوز أيضا لأنها إمكان في إمكان يسعى إلى وجوب في بنية فيها الإمكان العامل يسعى إلى الوجوب. فـ {قد يفعلُ} أصلح دلالة للنظام من {قد يفعلْ} اذ عمل الإمكان في الإمكان يقرّب من دلالة الوجوب السّالب أمّا عمل الوجوب في الإمكان فيقرّب من دلالة الوجوب الموجب. وهو معنى {لن يفعلَ} فإذا صحّ هذا فـ {لن يفعلَ} لسان آخر للميزان، لا يختلف عن {سيفعلُ} إلاّ في الإيجاب والسلب.

بهذا نستدلّ على أنّ المنصوب له مايبرّره في هذا النظام المتكامل. فهو يملأ الفرا غ الذي يحدثه التكامل بين {إن يفعلْ} و {قد يفعلُ} و {*إن يفعلُ} و {*قد يفعلْ} في مستوى الإنشاء الرئيسي وذلك لتوفّر {سيفعل} وعدم صلاح [لا] للمقابلة مع [سـ] و[سوف] في درجة الإنشاء. إذ [إن] و [قد] إنشاءان وليست [لا] كذلك، أمّا [لن] و[سوف] فيحجّران الإنشاء كـ [قد].

إذا كانت {لن يفعلَ} تعوّض {قد يفعلْ} المفقودة والمتجهة نحو الوجوب السالب، فذلك لكون [لن] لا تثبت سلبا، إثبات [لم]، شأنها في ذلك شأن [سوف] التي لا تثبت إيجابا إثبات أدوات التأكيد. ذلك أنّ إثبات المستقبل إثبات لما هو في الأصل ممكن كما بيّنّا. فيكون المنصوب إذن علامة على إمكان. فلماذا لا ينصب ما بعد [سوف] ؟

السبب في ذلك أن إثبات إيجاب الحدث إثباتٌ لوجوده في حيّز من الزمان المثبت لا في كلّ الزمان، وإثباتَ سلب الحدث إثبات لعدم وجوده في حيّز الزمان المثبت كلّه

(والمثبت منته كما بيّنّا في الأصل) (انظر هذا في شرح الكافية / IV / 185). فإذا قلت { سيفعل} أثبت إمكان الحدث بصيغة الوجوب، فهو ممكن قريب من الوجوب التامّ. فإذا نفيت الحدث في المستقبل فقد صار منعدما في كلّ الزمان، أي كانت البنية إثبات وجوب سلب لغير منته، فأنت تنفي ما به تكون دلالة الاستقبال، إذ يصبح غير المنتهي الممكن غير موجود في حقيقة اللغة. لذا ينصب ما بعد [لن] للمحافظة على دلالة الإمكان وعدم الانتهاء المخوّلة لدلالة الاستقبال. وهذا الأمر لا ضرورة له في حالة الإثبات الموجب. فـ [لن] الزمخشريّة أكثر قطعا من [لا] وأقوى إنشاء، ولكنّها لا تحوّل إثبات الممكن، الى إثبات واجب. ولو نصبت بعد التسويف لصار اثبات الممكن على صورة الواجب، إثبات ممكن لا غير. وفي هذه الحالة يجب أن تجوز [يفعلَ] و [يفعلْ] في الإثبات بدون تأكيد. ولا وجود لجملة من هذا النوع، لأسباب سنشرحها في فصول قادمة عند تعليل سبب عدم تقدّم الجواب عند الجزم.

إضافة إلى ما ذكرناه في التعامل الدلالي بين الإنشاء والصيغة في الوجوب والإمكان والإثبات وعدمه نشير إلى أنّنا سنهمل في الفصول القادمة المنصوب. إلاّ أنّ المبادئ التي تصلح لتفسير هذا تصلح لذاك ، فإن كان المجزوم أصلا للممكن غير المنتهي والمنصوب للممكن المنتهي فعدم غير المنتهي منته، وعدم المنتهى غير منته. وبهذا ندرك التقابل بين {لم يفعلْ} و {لن يفعلَ}، فالصيغة الأولى صيغة عدم الانتهاء نفيت فكانت للانتهاء، والأخرى على عكسها.

اعتمادا على هذا قد يكون عطف المنصوب على المجزوم عطف إمكان على إمكان، لكنّ الثاني غير منته بالنسبة إلى الأوّل المنتهي، وهو خلاف عطف المجزوم على المجزوم. نلاحظ هذا في الأمثلة التالية :

(1) إن يخرج زيد فيكلّمْك فكلّمه

إن يخرج زيد فيكلّمَك فكلّمه

(2) إن يخرجْ زيد يخرجْ عمرو فيكلّمْه

إن يخرج زيد يخرجْ عمرو فيكلّمَه

(3) اجتهد تنجحْ فتكنْ

اجتهد تنجح فتكونَ ...

اجتهد فتنجحَ فتكونَ ...

ما نلاحظه في هذه الأمثلة أنّ عطف المجزوم على المجزوم كذكر إمكانيين أمّا عطف المنصوب على المجزوم فإنه يجعل المجزوم قيدا على المنصوب أو العكس.

فكأنه إمكان مشروط بإمكان. فمعنى الأمثلة بالتوالي :

('1) إنْ يخرج زيد و إن يكلّمْك بعد الخروج فكلّمه

إن يخرج زيد بحيث إن يخرجْ يكلّمْك، فكلّمه

(2’) إن يخرجْ زيد يخرجْ عمرو ويكلّمْك بعد الخروج

إن يخرجْ زيد يخرجْ عمرو بحيث إن يخرجْ يكلّمْك

(3’) إن تجتهد تنجح وتكنْ بعد النجاح كذا

إن تجتهدْ تنجحْ بحيث إن تنجحْ تكنْ كذا

إن تجتهدْ تنجحْ وتكنْ بعد النجاح كذا (أي معنى ما قبل السابقة).

تبيّن هذه الأمثلة أنّ «جزم الأمر» يحدث معنى [إن] في الإنشاء العامل فيه، والمجزوم يحدث معنى [إن] إضافيّة بالنسبة الى المنصوب الذي يليه، فالمعطوف المنصوب بالنسبة إلى المجزوم المعطوف عليه كالجواب بالنسبة إلى الشرط.

هذا يدلّ على أنّ ظاهرة المجزوم ذات صلة قويّة بدلالة التواجد الشرطيّ وأنها في ذلك أقوى من المنصوب و إن كانا إمكانيين. لعلّ ذلك يعود إلى أنّ إمكان المجزوم أرسخ فى الدلالة الإمكانية الناتجة عن عدم الإثبات، وأرسخ في الدلالة التواجديّة الشحنيّة الأولى.

§ 52 ـ ب ملاحظة : درجات الاعتقاد

من الممكن استغلال هذا التعامل بين الإمكان والوجوب والإثبات وعدمه والجمع والشرط لتحديد درجات الاعتقاد نقدّم هنا أمثلة لمشروع دراسة لم ننجزها :

(1) إثبات وجوبي للوجوب ←── اليقين القاطع

(2) إثبات وجوبي للممكن ←── اليقين القاطع في وجود الإمكان

(3) لا إثباتً إمكاني للوجوب ←── عدم اليقين في وجود

(4) لا إثباتً إمكاني للإمكان ←── اليقين غير القاطع

أمّا الانتهاء وعدم الانتهاء، فالأوّل منهما يقوّي اليقين في (1) وفي (2) يكوّن اليقين المعتبر، ومع (3) يكوّن اليقين في المفترض ومع (4) يكوّن اليقين في المحتمل.

ولتدقيق هذه المعطيات نحتاج إلى دراسة معمّقة ومنظّمة نحويًا، تعتمد كلّ ما يتعلّق بالمعتقدات في المنطق العامّ، وفي منطق الأصوليين المسلمين خاصّة.

4/V

التشكل العاملي للبنية الإعرابية وتولد دلالات الأمر والاستفهام والشرط في حركتي استرسال العمل الإعرابي واسترسال التواجد الجمعي والتواجد الشرطي

V/ 1.4 النظريات الخمس الأساسية للتشكّل العاملي لـ (الجواب ϑ الشرط) في التراث النحوي، ودلالتها على عدم اكتمال النظرية النحوية القديمة

§ 53 ـ تمهيد : قضيّة وجوب تأخّر الجواب المجزوم

بيّنّا في ما مضى من هذا البحث التشكّل العاملي للبنية، وحدّدنا العلاقة بينه وبين الجزم في المنوال [(...) إِنْ ...] (انظر § 4 من هذا القسم). وحاولنا أن نستدلّ، في الفصل الثالث من هذا القسم، على أنّ الجزم لا يحدثه العامل اللفظيّ ولا معناه المحلّيّ، ولا تحدثه دلالة البنية التي يقع فيها. فالجزم كما بينّا صفة لصيغة فعليّة متجذّرة في الاشتقاق تجذّر الماضي والمرفوع. وهي صيغة ذات دلالة مقوليّة زمانية شرحناها وبيّنا أنّها قارّة في كلّ موضع يكون فيه المجزوم.

إنّ وقوع المجزوم، حسب هذا التحليل، في بنية إعرابيّة مصرّفة، اختيار من المتكلّم المستعمل مسيّر بالقواعد، يريد به التعبير عن معنى تتكهّن به قواعد التعامل البنيوي. هذا المعنى كما قدّمنا يتّصل بالتواجد الشرطي المقولي وتوزيعه الشحنيّ. وهو معنى يستوعبه قانون الشرط الجمعي. فهو يدخل في الاسترسال بين البنية الجمعيّة والبنية الشرطيّة، والاسترسال بين دلالة الوجوب ودلالة الإمكان.

إذا صحّت آراؤنا هذه، فإنّه يستقرّ أنّ البنية النحويّة المجرّدة تسيّر بنية نحويّة منجزة، و أنّ ما يسمّى عادة بالعلاقة بين الدلالة والبنية النحويّة، ما هو في الحقيقة سوى علاقة بين بنيتين نحويّتين تختلفان في درجة التجريد ودرجة الإنجاز. وإذن فليست الظواهر اللفظيّة سوى وسم لمواضع معيّنة من الاسترسال البنيويّ.

لكن إذا صحّ أنّ الجزم ليس إلاّ اختيار المجزوم لبناء بنية تعبّر عن موضع من الاسترسال بين الوجوب والإمكان، والاسترسال بين الجمع والشرط، والاسترسال بين العمل الداخلي ودلالته وبين العمل الخارجيّ ودلالته – كما بيّنّا في آخر القسم الرابع – فكيف نفسّر أنّ هذا الاختيار اختيار مقيّد بقيد تكون بمقتضاه البنية (1) جائزة والبنية (2) غير جائزة :

(1) { إِنْ يفعلْ ... يفعلْ ...}

(2) { يفعلْ .. إِنْ يفعلْ}

أي كيف نفسّر عدم جواز جزم الجواب وقد ألغينا أن يكون بعمل [إن] فيه، والحال

أنّه ثابت في ظاهر الوصف أنّ عدم جزم الفعل عند تأخّر [إن] شبيه بعدم نصب المفعول عند تأخّر الفعل في مثل قولك :

(3) الشيءُ فعله زيد

من اللازم أن يطرح علينا القارئ هذا السؤال أو مثله وقد استقرّ في ذهنه أنّنا ألغينا ما كان في النحو القديم مستقرًا مقنعا. فلنبدأ قبل الإجابة ببيان أنّ ما يخاله الكثير من الدارسين مستقرًا مقنعا لم يكن سوى عرف علميّ سائد أخذ به جمهور النحاة ولم يكن المنظّرون لتراثنا على اقتناع به جميعا.

قد يبدو من الغريب أن نعرض رأي النحاة هنا، وقد مرّ من البحث أغلبه. إلاّ أنّنا أخّرنا آراءهم حتّى تكون تمهيدا لرأينا. وذلك من وجهين :

– أولهما أنّ نبيّن أنّ تفسيرنا المقبل لا يعوّض تفسيرا بتفسير بل يصادف فراغا نظريًا في التفسير ملئ عرفيًا بما ظنّ أنّه تفسير، ولم يكن في بدايته سوى اقتراح لحلّ مشكلة قائمة، اقترحت فيها اقتراحات عدّة ردّت لكونها لا توافق مبادئ النظريّة النحويّة العامّة، ولم يكن المختار منها عرفيًا موافقا لهذه المبادئ نفسها،

– والثاني أن نبيّن أنّ تفسيرنا المقبل يملأ فراغا نظريًا، ولكنّه في الآن نفسه يتمّم مقترحا قد ردّ لأنّ أصحابه لم يحسنوا استعمال المبادئ النظريّة النحويّة العامّة لملء الفراغ النظريّ الذي كان سببا في عجزهم عن إقناع الجمهور من النحاة.

§ 54 ـ المشترك بين النظريات النحويّة القديمة

لا نستعرض هنا تفصيل النظريّات التي قدّمت تفسيرا لجزم الجواب. فليس بحثنا هذا، كما قدّمنا، نظرا في مقاصد النحاة، وإن كان النظر في مقاصدهم لازما علينا جميعا، حتّى نعرف مدى الضرر الذي لحق التراث من جرّاء النمطيّة التي سنّها العرف العلميّ السائد. بل نكتفي هنا بتقديم صور من الهيئات العامليّة التي اقترحوها.

في التراث نظريات خمس أساسيّة في تنظيم البنية العاملية للمنوال [(...) إن ...]. ولهذه النظريات مواقف فرعيّة يختلف أصحابها بحسب المشاكل الجزئيّة الخصوصيّة التي تطرحها المجموعة [مج [(...) إن ...]]. ولن نقدّم هنا إلاّ المواقف الأساسيّة، مشيرين، عند الحاجة، إلى بعض متضمّناتها البنيويّة.

بين هذه النظريات جزء نظريّ مشترك يمكن تلخيصه في النقاط التالية :

أ – الالتزام بنظريّة العمل الإعرابي في تشكّل البنية على صورة (عامل ومعمول).

ب – الالتزام بأنّ أبنية الشرط تعبّر عن حالات اعتقاد عبّروا عنها بألفاظ مشتركة منها {الشكّ، اليقين، القطع، الإبهام الخ}.

جـ - الالتزام باعتبار قيمتي الصدق والكذب قيمتين منطقيتين غير نحويتين ولا تهمّان البلاغة أيضا إلاّ في حدود احتمال التصديق والتكذيب، لا في حدود الصدق والكذب، وذلك للتمييز بين الخبر والإنشاء.

د - الالتزام شبه الإجماعي بأنّ الشرط تعبير عن قيم وجوديّة، عبّروا عنها بألفاظ مختلفة منها {الوجوب، الإمكان، الوجود، عدم الوجود، الامتناع}. بل نجد عندهم من جعل هذه الدلالات دلالات قائمة في الجزم نفسه. فهذا الجرجاني يقول «والقول الجامع لهذه المسائل أنّ الجزم يكون في المسائل التي ليست بواجبة الوجود لما تقدّم من أنّ موضوع المجازاة بـ [إن] التي هي أمّ الباب وأصله على أن يكون الفعل المجازى به ممّا يترجّح بين أن يوجد و أن لا يوجد. فأمّا ما كان واجب الوجود فلا يجوز [إن] ولا الأسماء الجازمة فيه «(المقتصد II / 1119)

في حدود هذا الجزء النظريّ المشترك، نقدّم النظريات الخمس متوخّين رموزنا التوضيحيّة في الحدود التالية :

أ - استعملنا الرمز [إ2] للمحلّ الإنشائي الثانويّ. ويقرأ هنا [إن] كما يمكن قراءته [من] مع الانتباه إلى أنّ هذه القراءة لا توافق ما أقررناه من اختلاف بين المحلّ الانشائي والمحلّ الاسميّ. فالرمز [إ] هنا مجرّد رمز لما سمّي بـ «أداة الشرط».

ب - [ج1] وتقرأ هنا «جواب الشرط»، وإن كانت في أنموذجنا رمزا للمفعول المنصوب العامل فيه الإنشاء الرئيسي ورمزا للمجال الإحاليّ من البنية، وهي ثاني المجزومين عند النحاة.

جـ - [ج2] و تقرأ هنا جملة الشرط، وإن كانت عندنا المفعول المنصوب العامل فيه الإنشاء الثانوي، وهي أوّل المجزومين عند النحاة،

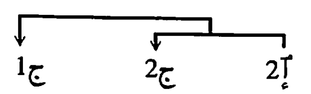
د- نستعمل السهمين [. .] [. .] رمزا للحركة الرابطة بين العامل والمعمول. ونهمل هنا الرمز لحركة التخصيص لعدم حاجتنا اليها.

§ 55 ـ نظريّة الخليل

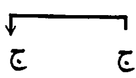
أقدم النظريات هي نظريّة الخليل. وردت بدون تفصيل في الكتاب لأنها، في رأي سيبويه، مجرّد زعم : «وزعم الخليل أنك إذا قلت إن تأتني آتك، فآتك انجزمت بـ «إن تأتني» كما تنجزم إذا كانت جوابا للأمر حين قلت ائتني آتك» (III / 63). وكأننا بسيبويه قد مال اليها، إذ يقول في صفحة سابقة، «واعلم أنّ حروف الجزاء تجزم الأفعال وينجزم الجواب بما قبله». والأغلب أنّه لا يعني بما قبله أنّ مجموع الحرف ومايليه يعمل في الجواب، بل يعني أنّ الأداة لا تعمل في الجواب إلاّ إذا كان عملها في الشرط (انظر رأي صاحب الإنصاف في II ص 607 - 608). وهذا مخالف لرأي الخليل ، إذ تنصّ

نظريته على أنّ [إ2 ج2] تعمل في فعل [ج1]. ولم يقبلوا هذا الرأي لأسباب منها أنها تجعل الفعل الذي في الأولى عاملا في فعل الثانية حسب الترتيب، ولا يكون عندهم أن يعمل الفعل في الفعل. وهذا ما دعا البصريين إلى التخلّي عنها ، باستثناء المبرّد، فقد أقرّها إذ نصّ على أنّ [إن] تجزم الفعل بعدها وهي وإيّاه تجزم الجزاء. (المقتضب II / 47-49). وقد علّل الأستراباذي، في شرح الكافية، رأي الخليل والمبرّد بأنّه قائم على اعتبارهما «حرف الشرط ضعيفا لا يقدر على عملين مختلفين» (IV، ص 91) وردّ عليهما بجواز ذلك اذا كان الحرف ممّا يقتضي شيئين (الصفحة نفسها). ولم ينتشر رأي الخليل رغم قول المبرّد به، فقد دفعه النحاة بأدلّة تجدها في الإنصاف، وفي شرح المفصّل لابن يعيش (VII/ 41–42).

نمثّل لنظريّة الخليل والمبرّد بالرسم التالي الموضّح للتشكّل العاملي الذي رأياه في المنوال [مج (...) إن ...] :



ملاحظين أنّه و إن جعل القيد الشرطيّ عاملا في الفعل الذي هو موضع «الفائدة من الكلام»، فإنّه رسم يجمع بين عمل الأداة في الجواب، وعمل الأمر في جوابه. فهو إذن يتضمّن أنّه إذا كانت الأداة منعدمة كانت صورة الرسم الماضي على الشكل :



§ 56 ـ نظريّة سيبويه

تتضمّن نظريّة الخليل أنّ العلاقة بين أداة الشرط والجملة التي بعدها من صنف العلاقة بين [أن] وما يليهاأي من صنف ما بين الموصول والصلة. هذا وإن لم نجد في ما اطّلعنا عليه ما يدلّ على أنّ الخليل استخرج من فكرته ما تضمّنته. وليس من المستبعد أنّ بعضهم قد توصّل إلى التصريح بهذه الفكرة.

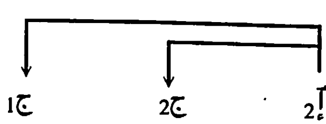
فقد ورد في الكتاب ما يشبه الردّ عليها إذ يقول صاحبه « ألا ترى أنّك إذا استفهمت لم تجعل ما بعده صلة. فالوجه أن تقول الفعل ليس في الجزاء بصلة لما قبله» (III / 59). وقد أعاد هذه الفكرة في صفحات عدّة. وكان يؤكّدها خاصّة كلّما خشي أن توصل الأدوات الاسميّة بما بعدها وصل [من] و [الذي] بما بعدها في غير الشرط

والاستفهام. وذلك «من قبل أنّهم [أي العرب] لم يجعلوا هذه الحروف بمنزلة ما يكون محتاجا إلى الصلة حتّى يكمل اسما ألا ترى أنهّ لا تقول مهما تصنع قبيح ولا في الكتاب مهما تقول إذا أراد أن يجعل القول وصلا. فهذه الحروف بمنزلة [إن] لا يكون الفعل صلة لها. فعلى هذا فاجر هذا الباب» (III / 71). وعلى هذا أجرى سيبويه نفسه الباب في الصفحات الموالية (انظر مثلا –III / 78 - 82). بل تراه يفسّر عدم المجازاة ببعض الأدوات بكون ما بعدها كان وصلا لها «وإنّما منع حيث أن يجازى بها أنّك تقول حيث تكون أكون فتكون وصل لها كأنّك قلت المكان الذي تكون فيه أكون» (III /58). وإذا نظرت أنّه يردّ ما بعد هذه الأدوات صلة لها إذا دخل عليها ما يمنع الجزم كـ [إنّ] و [كان]، تبيّن أنّه يرى في عدم الوصل سمة تفصل ما بين ما فيه معنى [إن] وما فيه معنى الذي. والفاصل، كما وضّح اللاحقون، أنّ الشرط للإبهام والتعميم، وأنّ الوصل للتعيين والتخصيص، فلا يجوز الجمع بينهما.

فإذا ثبت بهذا أنّ نظريّة الخليل تستلزم وصلا لا يقرّ به سيبويه، ثبت أنّ سيبويه هو الذي شرّع للرأي القائل بأنّ الأداة تدخل على الاثنين على حدّ سواء فلا يكون جزمها للأوّل سوى شرط لجزمها الثاني، وليس أنّها تجزم الثاني والأوّل صلة لها.

لكن، يبدو لنا أنّ الفصل بين [أ] و [ج2] لم يستقرّ تصوّرا واضحا للتشكّل العامليّ في المنوال [(...) إنْ ...] إلاّ عند السيرافي. فإليه ينسب «أن العامل فيهما كلمة الشرط لاقتضائها الفعلين اقتضاء واحدا وربطها الجملتين إحداهما بالأخرى حتّى صارتا كالواحدة» فهذا القول نسبه الرضيّ وغيره للسيرافي (شرح الكافية، IV / 91). وإن كان قد ورد أيضا عند ابن السرّاج (الأصول،I/43).

بل زاد بعضهم أنّه لو لا الحرف لما كانتا كالجملة الواحدة. فاعتقادنا، إذن، أنّ السيرافي (أو ابن السّراج) كان من أوائل من عالج أداة الشرط وكأنّها رابط منطقيّ بين قضيّتين تدلاّن على سبب أو علّة وجب تقدّمها على المعلول عقلا (انظر ابن السراج، الأصول II/187) وإذا كان هذا فالتصوّر السائد عن الشرط نابع من السيرافي وفيه عمل الأداة أقرب إلى عمل الرابط المنطقيّ منها إلى عمل العامل النحويّ. ولكنّه تصوّر مهّد له سيبويه، ولم يقل به الخليل والمبرّد. نمثّل لهذا التصوّر بالرسم التالي :



ويتضمّن هذا التشكّل العاملي القائم على عدم قبول أن يدخل الفعل على الفعل أنّ حالات الأمر والجواب، وما شابهها تستوجب أن يكون جزم الجواب بعد الأمر بفعل

معنى [إن] فيها إذ لا يجوز عمل الفعل في الفعل عندهم. وإذن فقولك «ائتنى آتك» قول يستلزم التشكّل العامليّ المرسوم أعلاه. فيكون المعنى «ائتني فإن تأتني آتك» أو معنى قريب منه. وهذا تفصيل في هذه النظريّة لا نطيل فيه. بل نشير أنّه يتضمّن أن معنى جملة (الأمر والمجزوم) هو أنّها تشترط جملة [الأمر ϑ شرط مع جواب].

§ 57 ـ النظريّة الكوفيّة : أصولها عند سيبويه وأثرها في المتأخّرين

يتبيّن من الفقرتين الماضيتين أنّ البصرة إلى القرن الثالث على الأقلّ كانت على نظريتين مختلفتين : نظريّة نحويّة خالصة تجعل العامل النحوي الأساسي في الأنموذج [(...) آن ...] عاملا من صنف قريب إلى الموصولات، ونظريّة نحويّة شبه منطقيّة تجعل هذا العامل عاملا من صنف قريب إلى الروابط المنطقيّة. لكنّ النظريتين على اختلافهما صيغتان من نظريّة موحّدة تجعل رأس الجواب معمولا للشرط واقعا منه موقعا شبيها بموقع الخبر من المبتدإ. وهذا تشبيه قارّ في التراث البصريّ استغللناه عند عرضنا للتواجد المزدوج المسيّر للبنيتين.

لم تكن صفة المعموليّة في الجواب مقنعة لكلّ النحاة. فقد كان عند النحاة المؤسّسين ميل إلى تشبيه [إ2 ج2] بالمفعول فيه، وإلى اعتبار الشرط قيدا على إسناد الجواب. فهذا سيبويه يقول تعليقا على « أعبد الله إن تره تضربْه»: « وممّا لا يكون في الاستفهام إلاّ رفعا قولك أعبدُ الله إن تره تضربه وكذلك ان طرحت الهاء، مع قبحه أعبدُ الله إن تر تضربُ فليس للآخر سبيل على الاسم لأنّه مجزوم وهو جواب الفعل الأوّل وليس للفعل الأوّل سبيل لأنه مع [إن] بمنزلة قولك أعبدَ الله حين يأتيني أضربُ فليس لعبد الله في يأتيني حظّ لأنّه بمنزلة قولك أعبدَ الله يومَ الجمعة أضربُ ومثل ذلك زيد حين أضربُ يأتيني لأنّ المعتمد على زيد آخر الكلام وهو يأتيني وكذلك إذا قلت زيدا إذا أتاني أضرب وإنّما هو بمنزلة حين» (الكتاب I / 132 - 133).

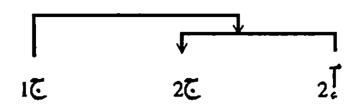
وفي الكتاب نصوص أخرى تؤيّد أنّ [إن ج] عند سيبويه بمثابة [إذا ج] وبمثابة [حين ج] وبمثابة [يوم الجمعة]. وما هو في المثابة والمنزلة عند سيبويه عادّة يكون معنى الجملة المحلّلة. وإذن فالمعنى عنده أنّ الشرط قريب من المفعول فيه بالنسبة إلى الجواب. إلاّ أنهّ في الصناعة النحويّة يجعل الجواب معمولا للشرط. فالقضيّة عنده إذن صناعية وهي التوفيق بين المعنى وما تصوّره بنية العمل الإعرابيّ. ولقد اختار تغليب الصناعة على المعنى. وهذا وجه الإشكال.

ولم يره النحويّون الكوفيّون إشكالا فقد صرّحوا بوضوح مبدئيّ ثابت أنّ الشرط معمول الجواب (الإنصاف المسألة 84). ورأوا أنّ الأصل في {إن يفعلْ يفعلْ} هو {يفعلُ إن يفعلْ}، بل ذهبوا إلى أكثر من ذلك فجوّزوا تقديم المجزوم لأنّ أصله التقدّم فقبلوا

{يفعلْ إن يفعلْ} (شرح الكافية IV/ 96-97). فليس بين سيبويه والكوفيين اختلاف إلاّ في أنّ الكوفيين غلّبوا ما اعتبره سيبويه معنى فجعلوه البنية العامليّة نفسها. فالرأي المسيطر على بحثنا إذن رأي كوفيّ قديم له جذور عند سيبويه.

ويبدو أنّ هذا الرأي المشترك بين الكوفيين وسيبويه بقي مسيطرا إلى عصر المتأخّرين، فالسكّاكي، وإن كان يفسّر الجزم على منوال سيبويه، فهو يفسّر الوظائف على منوال الكوفيين. وهو يؤكّد ذلك في مواطن عدّة من المفتاح بلفظ صريح فيه أنّ الشرط قيد للمسند الذي في الجواب «نحو المصدر... أو ظرف الزمان... أو ظرف المكان... أو السبب الحاصل... أو المفعول به... أو المفعول معه... أو الحال... أو التمييز... أو الشرط... فهذه كلها تقييدات للمسند وتفاصيل يزداد الحكم بها بعدا» (مفتاح العلوم، ص 90–91) (وانظر أيضا ص 95، 97، 185). بل يرى السكاكي أنه من واجبه عند عرض « المنطق الشرطي» في قسم الاستدلال من كتابه، أن ينبّه القارئ إلى الفرق بين نظرة المنطق ونظرة النحو، فيذكره بأن الشرط نحويّا يقع في جملة خبريّة مقيّدة به (انظر مثلا ص 185) ومثله يفعل التفتازاني في البلاغة كما ذكرنا قبل.

إنّ تأكيد البلاغيين النحاة لهذا الجانب الوظيفيّ علامة وقرينة على أنّ الأصل في النحو العربيّ أن يكون الشرط في معاني النحو من المفاعيل المتمّمة، و أنّ السيرافي هو الذي قطع ما كان مقبولا قبله، باختياره أن يكون التشكّل العاملي أساسا نحويّا مخالفا للمعنى الوظيفيّ. ولم يكن هذا التمييز بين المعنى النحويّ والعمل الإعرابي ليرضي الكوفيين، لذلك جعلوا العمل موافقا للمعنى، وصورته الرسم التالي :



وينصّ على أنّ الأداة تعمل الجزم في ما يليها ممّا هو من صلتها و أنّ الجواب يعمل في الشرط متأخّرا، فلا يجزم بالأداة، بل جزمه فرع عن رفع أصله التقدّم. لكنّهم لمّا أرجعوا المعنى النحوي الوظيفيّ إلى العمل الإعرابي، حافظوا على وحدة البنية النحويّة، وطبّقوا المبادئ المسيّرة لكلّ الوظائف، إذ المفاعيل كلّها معمولة وتقيّد العامل، إلاّ أنّهم بفصلهم ظاهرة الجزم عن العمل الإعرابي صاروا ملزمين بتعليل نحويّ آخر يفسّر الجزم خارج مفهوم العمل. هذا ما دعاهم إلى استعمال مبدإ صوتيّ سمّوه بـ «الجوار». فالجواب عندهم مجزوم لمجاورته المجزوم، فكأنه عندهم ضرب من قياس التوهّم. وتعلّلوا بأمثلة عدّة لتدعيم رأيهم تجدها في الإنصاف.

وما كانت آراؤهم لتقنع الخصوم إذ أمثلة الجوار من أخطاء الإنجاز ولم يكن غائبا عند البصريين أنّ الجزم مركّز في القواعد القياسيّة الأصول.

هنا يكمن الفراغ النظريّ في رأي الكوفة، ويكمن التناقض أيضا. فأمّا التناقض فهو أنّ جزم الأداة للأوّل لا تبرّر جزم الثاني بجوار قلّما يحدث في اللفظ، إذ الأغلب أنّ بين المجزومين رفع الفاعل ونصب المفعول وغيرهما ممّا يكون في حيّز الفعل الأوّل. وأمّا الفراغ فهو أنّ مبدأ العمل الإعرابي أقوى من الأصوات، ولا يصحّ تفسير الأساسي بعزل الأساسيّ والأخذ بالفرعيّ. فينبغي أن يكون التفسير بالأصول النظريّة. وهذا ما سنحاول بيانه في الصفحات المقبلة. لكن علينا قبل ذلك أن ننبّه إلى أنّ السيرافي لم يكن له القول الفصل في المسألة، إلاّ لكونه المتأخّر.

§ 58 ـ نظريّة المازني والتفسير الاشتقاقي للجزم

يبدو أن المسألة بقيت حيّة طوال القرن الثالث قبل أن يقول السيرافي قوله فيها في القرن الرابع.

إننا نفترض أنّ بين النحاة من لم يكن مقتنعا بنظريّة الخليل والمبرّد، لا لكونها تتضمّن عمل الفعل في الفعل، أو تتضمّن أنّ ما بعد الأداة صلة لها، بل لكونها تتضمّن عمل الشرط في الجواب. ويبدو لنا أنّ هذا الفريق نفسه كان يحسّ بصحّة النظريّة الكوفيّة وبضعف تعليلها، فلم يكن مقتنعا بمبدإ الجوار الذي يفسّر الأصل المستقرّ بأخطاء الإنجاز.

إذا افترضنا فريقا من هذا النوع، فالمفروض أن يكون هذا الفريق في حاجة إلى حلّ يوفّق بين مبدأين متناقضين :

- أنّ الجزم أصل في البنية لم يحدث بالجوار
- و أنّ [إن] لم تحدثه.

الحلّ المنطقيّ الوحيد الممكن هو ما استدللنا على لزومه في الباب الأوّل من هذا القسم. وهو اعتبار المجزوم صيغة اشتقاقيّة مستقلّة عن المرفوع. فهذا الافتراض يخلّصك من مفهوم الجوار ومن عمل [إن] في الآن نفسه.

بهذا نفسّر نظريّة المازني. وهي النظريّة التي تبنّاها نسبيّا الاستراباذي، ويؤيّد ما افترضناه من علاقة بين نظريّة المازني ونظريّة التوفيق بين الكوفة وسيبويه، أنّ المازني لم يعرف بعصبيّة الموقف، وأنّ الاستراباذي الذي أخذ عنه قد مال إلى أهل الكوفة في أحيان كثيرة (شرح الكافية، IV / 92).

لم نتمكّن من الحصول على نصّ سابق للرضيّ يفسّر رأي المازني. ونصّ الرضيّ غير كافٍ لكونه يعلّق على رأي المازني بأنّه قريب من رأيه. ولا نعرف وجه القرب. لكنّنا نجد في الإنصاف نصّا لا يختلف محتوى عن موقف الرضيّ، ولمّا كان الأنباري سابقا،

فهو في رأينا أقرب نصّ يشير إلى موقف المازني دون ذكره. وهو : «فأمّا من ذهب إلى أنّه مبنيّ على الوقف فقال لأنّ الفعل المضارع إنما أعرب بوقوعه موقع الاسم، وجواب الشرط لا يقع موقع الاسم لأنّه ليس من مواضعه فوجب أن يكون مبنيّا على أصله فكذلك فعل الشرط» (الإنصاف II / 609).

فالأغلب بعد مقارنة نصّ الإستراباذي المذكور فيه المازني، بنصّ الإنصاف غير المذكور فيه أنّ الفريق الذي منهم المازني وجدوا المخرج في مبادئ العمل الإعرابيّ نفسه. فكأنهم قالوا لمّا أجمعنا على أنّ الأصل في العامل هو البناء «إذ حدّ الأفعال ألاّ يعرب شيء منها لأنّ الإعراب لا يكون إلاّ بعامل، فإذا جعلت لها عوامل تعمل فيها لزمك أن تجعل لعواملها عوامل، وكذلك لعوامل عواملها إلى ما لا نهاية» (المقتضب IV/ 80) ولمّا أجمعنا على أنّ المضارع إنّما أعرب لمضارعته الأسماء ووقوعها موقعها، ولمّا كان المرفوع منه عامله الابتداء العامل في الاسم الرفع، فإنّه لمّا كان الجواب في غير موضع الاسم ولا يعمل فيه الابتداء الرفع، صار من اللازم أن يكون على أصل بناء العوامل، وإذن فليس المجزوم في محلّ إعراب، وإنّما هو في محلّ بناء فلا تجوز فيه ألفاظ الإعراب بل ألفاظ البناء فهو وقف وليس جزما. ولكي يحافظ هذا الفريق المتزعّم له المازني حسب ما نقدّر، على تماسك الموقف ، جاوز أهل الكوفة بنزع العمل عن [إن] في ما يليها. فكان المضارع في الموضعين وقف بناء ورجوعا إلى الأصل الذي هو في الفعل والعوامل.

نمثّل لهذا الموقف النظريّ بالرسم التالي :

إ2 ج2 ج1

وينصّ هذا الرسم على التخلّص من التشكّل العاملي اعتمادا على مبادئ العمل نفسها. وهذه هي نقطة الضعف فيه. فنظريّة المازني تقدّم بنية لا تحدّد شكلها العامليّ داخل نظريّة عامّة تقوم على مفهوم العمل.

ينبغي أن ننبّه إلى أنّ هذا العيب موجود حديثا في أغلب النظريات النسقيّة وإلى أنّ هذا العيب سكّين ذو حدّين فهو يفتح الباب لإمكانين إمّا أن نكسب البنية صيغة التشكّل العاملي الذي اختارته الكوفة والموافق لمعاني النحو الوظائفيّة، وإمّا أن نكسبها صيغة قريبة من صيغة الرابط الذي يجعل الجملتين جملة واحدة، وهما لولاه لكانتا جملتين على الاستئناف والانقطاع.

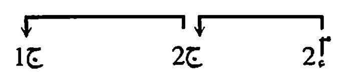
الموقف الثاني هو الذي تغلّب في القرن الرابع مع السيرافي و الفارسي أيضا ونجد صداه عند ابن يعيش. وحسب هذا التأويل الثاني، نظّم الأستراباذي رأيه في المسألة رغم قوله بقول المازني ورغم بعض ميله إلى آراء الكوفة.

§ 59 ـ نظريّة الأخفش ودلالتها التاريخيّة على الحالة الفكريّة السائدة

يبدو لنا أنّ فريق المازني لم يكن الفريق الوحيد الباحث عن حلّ مجاوز لنظريّة الخليل ولتردّد سيبويه وللجوار الكوفيّ، فقد نقل الأستراباذي نظريّة خامسة نسبها إلى الأخفش وورد ذكرها في الإنصاف غير منسوبة (II / 608).

ونصّ الرّضيّ :«قال الأخفش إنّ الشرط مجزوم بالأداة والجزاء مجزوم بالشرط وحده لضعف الأداة عن عملين. والشرط طالب للجزاء فلا يستغرب عمله فيه وأجيب باستغراب عمل الفعل الجزم» (شرح الكافية IV / 92).

ينبغي حسب الأخفش أن يكون التشكّل العاملي على الرسم التالي :



فيكون جزم الثاني بالأوّل ناتجا عن جزم الأداة لما يليها وقصورها عن بلوغ الثاني. وواضح هنا أنّ الأخفش لم يغيّر من نظريّة الكوفة إلاّ ما يتعلّق باعتبار الجواب محطّ الفائدة. فقد حافظ على نظريّة البصرة كما أرادها الخليل، وعوّض جوار الكوفيين بتحويل مفهومْ الجوار من المستوى الصوتي إلى المستوى الإعرابي. فلم يعد الجواب مجزوما لكونه في اللفظ بعد المجزوم الأوّل ، بل صار مجزوما بالأوّل.

لنظريّة الأخفش دلالة كبرى :

أ – فهي عموما تدلّ على أنّ النحاة إلى القرن الثالث ما زالوا يقلّبون الأمور على جميع الوجوه المحتملة. وهذا يدلّ على أنّ القضية عندهم كانت شائكة جدّا ، ولم تكن على البساطة التي يوهمنا بها العرف النحويّ السائد اليوم،

ب – وهي تدلّ على أنّ النحاة لم يقتنعوا بحلّ سيبويه. وهذا يدلّ على أنّ شخصيّة السيرافي الاجتماعيّة هي التي تغلّبت (انظر ما يمثّله السيرافي اجتماعيّا في الإمتاع والمؤانسة) وليس المتغلّب هو الفكرة ذاتها.

ج – أمّا صناعيّا فهي تدلّ أنّ القول بجزم الإثنين بعامل واحد، قول لم يرض كلّ النحاة لأنّه معارض لمبدإ من مبادئ العمل الإعرابي وهو أنّ الحرف أضعف من الفعل في التعدّي إلى اثنين. وهذا المبدأ هو الذي به فسّروا تقدّم اسم إنّ على خبرها في إحداث النصب على خلاف [كان] الناصبة بعد الرفع.

د – كما تدلّ نظريّة الأخفش على رغبة في تفسير الجزم بعد الأمر رغم انعدام اللفظ العامل. فإذا نظرت في الرسم أعلاه لاحظت أنّك إذا حذفت [أ] بقي الشكل العاملي صالحا لجزم الجواب بعد الأمر.

هـ – لكنّنا نلاحظ أيضا في فكرة الأخفش أنّها بشذوذها المتمثل في جعل الفعل

عاملا في الفعل، على خلاف الأصل في مبادئ العمل، تعبّر عن تأزّم الفكر النحوي في تطبيق مبادئ أقرّوها جميعا. وموطن التأزّم أنّ كلّ حلّ يرضي مبدأ منها يؤدّي إلى الإخلال بمبدإ آخر.

و – فمن المنتظر المتوقّع إذن أن تؤدّي هذه التناقضات إلى حلّ يجاوز النحو. وليس من شيء أصلح لذلك من الاتكاء على مفهوم الرابط المنطقي فهو عامل أظهر جدواه في علم صحيح. بهذا نبرّر قدرة السيرافي على نشر تأويله لسيبويه. وهو أمر عجب من رجل مثّل الصّراع مع أهل المنطق. إلاّ أنّ العجب يزول إذا علمنا أنّه عصر الرمّاني أيضا، وعصر الفارسيّ أيضا وأنّ أستاذهم ابن السرّاج كان يتدارس مع الفارابي أمور النحو والفلسفة.

§ 60 ـ الاختلاف النحوي ومظاهر النقص في استكمال نظريّة العمل الإعرابيّ

يتبيّن في عرضنا السريع هذا أنّ النظريات النحويّة المفسّرة للجزم أثرى ممّا يصوّره العرف العلميّ السائد. وإذا كان هذا الثراء أوضح في القرنين الثاني والثالث، فلأنّ القدماء سجّلوه في كتبهم. واعتقادنا أنّ تسجيل بعضه في القرن السادس مع الإنصاف خاصّة، علامة على أنّ مثل هذه القضايا الخلافيّة، ما زال يشغل المفكّرين من النحاة. ومهما تكن السنّة المتّبعة المشتركة بين المتأخّرين منهم، فلنا في مطوّلاتهم علامات تدلّ أنّ بعض القضايا النحويّة لم تتناول عندهم خالصة من المواقف الشخصيّة. فخلافيات المتأخّرين لم تدرس بعد. وتقرير التفتازاني «أنّ الشرط في عرف أهل العربيّة قيد لحكم الجزاء مثل المفعول به ونحوه» علامة على حلقة مفقودة في معرفتنا بعلم المتأخّرين. ونحن نفترض لملئها، أنّ أهل العربيّة كانوا يميّزون بين العمل الإعرابي وفعل التقييد الذي سمّيناه في القسم الرابع بحركة التخصيص. وسنحاول في الصفحات المقبلة أن نبيّن أنّ منشأ الإشكال المحدث لقضيّة الجزم إنما هو أنّ الخليل ثم سيبويه ومن بعدهما توهّموا أنّ حركة التخصيص هي حركة العمل، وأنّ الكوفيين تفطّنوا إلى حركة العمل الحقيقيّة، ولم يتفطّنوا إلى أنّ ما اعتبره الخليل حركة العمل ما هي إلاّ حركة التخصيص. وحركة التخصيص لا تحدث الجزم. فالمجزوم أصل. ونحن على رأي المازني في هذا. فينبغي إذن أن نفسّر لماذا يكون المجزوم عند تقدّم القيد، وعند تقدّم القيد فقط.

نعتقد أنّ النقص الأساسيّ في تطبيق النظريّة العربيّة العامّة يتمثّل في أنّ النحاة، وإن كانوا السابقين إلى اعتبار المتكلّم هو العامل الأوّل، وإلى اعتبار الحرف حدثا علائقيّا وإلى اعتبار الصدر من الجملة موضع الحرف المعبّر عن معنى الكلام الذي هو إنشاء المتكلّم، فإنّهم رغم كلّ هذا لم يتوصّلوا إلى جمع هذه الملاحظات والتأليف بينها لتحديد ما سمّيناه بمحلّ الحدث الإنشائي.

ولقد بيّنا خاصّة في القسم الثالث، وكذلك في القسم الرابع أنّ الجزم وعدمه وتعجيم المحلّ الواوي وعدم تعجيمه، ظواهر متصلة بتعجيم المحلّ الإنشائي وبتقديم المعمول المعيّن للعامل.

في هذا الإطار نتمّم رأي أهل الكوفة، ونصلح من رأي المازني.

V/ 2.4 تضمّن الأمر للشحنة الإمكانية المولّدة للتواجد الشرطي ووجوب المحافظة على دلالة الإثبات في الإنشاء الرئيسي بتأخير الجواب إبطالاً لدلالة الأمر المتولّد آلياً من تصدّر المجزوم

§ 61 ـ الفرق بين دلالة التواجد المقولي ودلالة العمل الإعرابي في (أمرϑ جواب) و (شرط ϑ جواب)

رأينا عند عرض نظريّة الخليل أنّ النحو العربي منذ المنطلق حاول الربط بين بنية [الشرط ϑ الجواب] و [الأمر ϑ الجواب]، وكذلك غير الأمر من الطلب، في نظريّة موحّدة تستوعب المعنى النحوي، والعمل الإعرابيّ في آن واحد.

ولهذا الجمع بين الشرط والأمر جذور أخرى أشرنا إليها عند التعرّض إلى العلاقة بين المجزوم والأمر في هذا القسم. منها ما قيل في اشتقاق الأمر من المضارع، ومنها، وهو الأهمّ أنّه منذ سيبويه قد اعتبر الشرط والأمر، وكذلك الاستفهام، ثلاثة أشياء تدلّ على غير الواجب. واعتمادا على دلالتها على غير الواجب حاول سيبويه أن يقارن بين أبنيتها كلّما كانت المقارنة ممكنة (الكتاب 99/I - 59/III ;93-94 و كذلك 95 الخ).

وإنّنا في عموم موقفنا نحافظ على هذا الحدس العامّ، ولكنّنا نبحث عن تفسير أقوى، ولا يخرج في عمومه عن مبادئ العمل الإعرابيّ. فممّا نعتبره من الضعف في رأي النحاة أنّ المقارنة تقع إمّا بين البنيتين [شرط ϑ جواب] و [الأمر ϑ الجواب]، وإمّا أن تقع بين [الشرط] [إن ج] والأمر {افعلْ}. فهي مقارنة بين رأس الجملة، وهي حالة الأمر، والفضلة، وهي حالة [إن ج]. وهذا لا يجوز.

إنّ الإنشاء الرئيسي في الجملتين التاليتين واحد وهو الأمر :

(1) إن وصلك كتابي هذا فاضربْ عنق حامله

(2) اضرب عنق حامل هذا الكتاب {فتر يحَني منه}

{ترحْني منه}

فالمخاطب في الجملتين مكلّف بتنفيذ أمر واحد، لكنّه في الأوّل مقيّد بشرط هو زمان وصول الكتاب، وفي الثاني مقيّد بما فيه من معنى التعليل. فالمثالان يؤيّدان أنّ جواب الشرط في الأوّل من مستوى الأمر الذي في الثاني. ولا موجب، والحال هذه ألاّ يكون المجزوم في هذا المثال الثالث جوابا من مستوى الأمر الذي في الأوّل والثاني :

(3) إن يصلْني كتاب الأمير أضربْ عنق حامله

وإذن ، إذا كانت الجملة الرابعة التالية تؤدّي ما تؤدّيه الخامسة الموالية لها، فهذا الاشتراك في الدلالة لا يستلزم الخروج عن الأصل الذي قرّرناه :

(4) اِهربْ بعنقك تسلمْ

(5) إن تهربْ بعنقك تسلمْ

فإن كان الظاهرمعجميّا أن الأمر يوافق [إن ج] ، فهو نحويّا، أي من حيث العمل يوافق جواب الشرط. فما نشعر به من اشتراك دلاليّ بين الجملتين إنّما يرجع إلى خضوعهما لبنية تواجديّة واحدة هي :

ϑ	إ	∃	فـفا (مف)	ϑ	إ	∃	فـفا (مف)
ϑ	−	+	اِهربْ	ϑ	±	+	تسلمْ
ϑ	±	+	تَهربْ	ϑ	±	+	تسلمْ

فالأمر سالب الإنشاء، و[إن] إنشاء إمكانيّ يتضمّن السلب، والجواب إمكانيّ في الحالتين. فهو إذن تكافؤ في مجموع الدلالة الشحنيّة، وليس تكافؤا في الدلالة العامليّة. إنّه معنى الجمع المتضمّن في الشرط.

تبدو الدلالة العامليّة هنا غير مفيدة. والسبب في ذلك أنّ الجملتين المعجّمتين (4) و(5) تشتركان بفضل إحالة التعجيم في مقولة من المقولات الثريّة وهي (سبب، نتيجة). ومما يدلّك أنّ هذا التوافق يخصّ البنية المعجّمة ولا يخصّ كلّ الشكل النحوي أنّ الأمثلة التالية لا تجوز :

(6) إن يصلْك كتابي فاضربْ عنقه

* ليصلْك كتابي تضربْ عنقه (فاضربْ عنقه)

(7) اهرب بعنقك فقد أمر الأمير بقتلك

* إن تهربْ بعنقك فقد أمر الأمير بقتلك

(8) إن لم تعدل بين امرأتين فتزوّجْ بواحدة

* لا تعدلْ بين امرأتين تتزوّجْ واحدة

فهذه الأمثلة لا تجوز لأنّها حملت دلالات إحاليّة لا توافق العمليّة المنجزة بين (4) و(5). وتدلّ الثامنة بالخصوص، أنّ الأمر إنشاء يخالف الشرط، وقد اخترنا ذلك المثال عمدا ليلاحظ القارئ أنّ الحكم الشرعي المتضمّن في الآية المشار إليها بمثالنا المصنوع يتغيّر دلاليا بالتحوّل من الشرط إلى الأمر.

فالدلالة العامليّة ضروريّة في مجموع الجمل المطبّقة للشكلين. وإذا عدنا إلى (4) و(5) لاحظنا أنّ (4) تأمر بأمر إن وقع وقعت السلامة، أمّا (5) فكأنها وعد بحصول السلامة عند توفّر الشرط وهما معنيان مختلفان ناتجان عن اختلاف العمل الإعرابي.

ولعلّ هذا هو الذي جعل البصريين يعتبرون الخامسة جزءا من معنى الرابعة :

(9) اهربْ بعنقك، فإن تهربْ تسلمْ

(10) اهرب بعنقك تسلمْ إن تهربْ (لم يقلها القدماء)

إننا إذن في هذه الجمل بإزاء دلالة شرطيّة ودلالة جمعيّة متضمّنة فيها ودلالة عامليّة تعيّن شحنة الإنشاء الرئيسي والشحن الأخرى التي تحت عملها.

§ 62 ـ التولّد الآلي لدلالة الأمر بمجاوزة المجزوم لمحلّ الانشاء الرئيسي [ϕ]

أمّا الآن، وقد ثبت أنّ مجزوم الجواب يقع مع الأمر (الذي اعتبرناه ضربا من المجزوم يقارب الأساس الذي في الخطّ الزمانيّ البدائي) في مستوى واحد ، فينبغي أن نقارن بينهما من حيث كونهما جميعا في حيّز نصب الإنشاء الرئيسيّ.

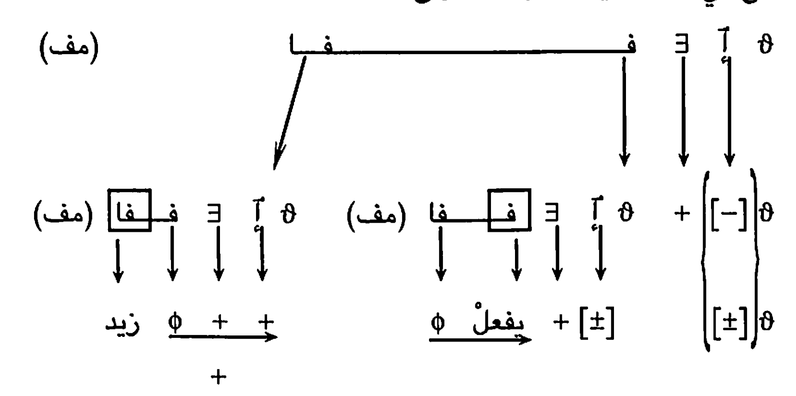
علي هذا النحو، نطرح على أنفسنا السؤال التالي : لماذا تجوز البنية التالية ولا تجوز التي بعدها:

(1) {افعلْ ϕ إن فعل الفاعل}

(2) * {يفعلْ الفاعل إن فعل الفاعل}

من الثابت عندنا أنّ هذه القضيّة لا تتصل مباشرة بالمنوال [إن ج] . فالجملة الأولى تبقى صحيحة والجملة الثانية غالطة، وإن حذفنا { إن فعل الفاعل}.

ظاهريّا كان ينبغي للجملة الثانية أن تبقى صحيحة، فتكون على الشكل التالي الصالح في عمومه أيضا للجملة الأولى :



وممّا يدلّ على إمكانها مقوليّا أنّ ما يماثل المجزوم في الفرنسيّة مثلا يكون [Sujet + Verbe : conditionnel] و يستعمل لحالات الشكّ والمجاملة وغيرها. فالأكيد إذن أنّ عدم إمكانها في العربيّة تابع لقواعد الوسم اللفظي، لا غير.

لنبدأ حاليا بالإقرار بأنّ البنية الإعرابيّة المجرّدة تقبل دلالة الإمكان واللاإثبات، وبأنّ البنية الاعرابيّة المحتملة تقبل ذلك أيضا. ولنحصر القضيّة في أنّه إذا كانت البنية الإعرابيّة المجرّدة تحت سيطرة إنشاء رئيسيّ، فإنّ البنية الإعرابيّة المحتملة للمجزوم تؤدّي دلالة الأمر، ولا تؤدّي دلالة أخرى غير الأمر. وفعلا إذا عجّمنا الإنشاء الرئيسيّ بأداة تأكيديّة، وهي اللام، فإنّ الجملة (2) تصبح صحيحة :

(3) {ليفعل الفاعل ...}

وكذلك أيضا إذا عجّمنا [∃]، وتعجيمها كما علمنا يقتضي الدلالة السلبيّة فإذا كانت {يفعلْ} الايجابيّة غير ممكنة فإنّه بعد تعجيم [∃] نحصل على دلالة الأمر :

(4) {لا يفعلْ زيد}

وهو ما يسمّى بنهي الغائب.

يتبيّن من هذا أنّ المجزوم بعد [$آ_2$] يستلزم دلالة الأمر بالضرورة فإذا كان هذا، فالمقارنة الماضية تبيّن أنّ لام التأكيد المسمّاة عامّة بلام الأمر و [لا] النافية المسمّاة عادة بلام النهي كلتاهما تؤدّي دلالة إضافيّة على حالة عدم التعجيم التي تمثّلها {افعلْ}، أمّا {يفعلْ} فبمقتضى وجوب دلالة الأمر لا تضيف إلى {افعلْ} دلالة أخرى. فإحداهما زائدة في النظام. ولمّا كانت {افعلْ} أقرب إلى الأساس المحدث للمجزوم، كانت المؤهّلة لتمثيل الدلالة الأولى المترسّخة في النظام.

فالوضع يتعلّق إذن بقواعد تعجيم الشحن الوجوديّة. وإذن فينبغي عدم تقديم الجواب المجزوم كلّما كنّا لا نريد به دلالة الأمر.

إذا صحّ هذا فخاصية تأخير الجواب ذات صلة بتعجيم المحلّ الإنشائي الرئيسي.

إذا صحّ أنّ تعجيم المحلّ الانشائي في الحالة :

أ) ϑ $إ_2$ ∃ فـفا (مف) ϑ $إ_2$ ∃ ففا (مف)

تستوجب تعجيم المحلّ الواوي، وإذا صحّ أيضا ما قدّمناه من أن عدم تعجيم هذا المحلّ الإنشائي في حالة الإثبات الاسمي المطلق يوافق من حيث القيمة حالة التعجيم كما بيّنّا في القسم الثالث، وإذا صحّ أنّه في غير هاتين الحالتين لا يكون الشرط معمولا خارجيّا للإنشاء الرئيسي بل معمولا خارجيّا للإحالة، وإذا صحّ أن حالة الجزم تكون إذا لم يكن الشرط معمولا خارجيّا للإنشاء فإنّه ينبغي أن تكون حالة الجزم حادثة على الصّورة التالية التي ذكرناها في فصول سابقة :

ب) ϑ إ̅1 (ϑ إ̅2 ∃ فـفا (مف)) ∃ ففا (مف)

أي أن يكون الجواب المجزوم منفصلا عن الإنشاء الرئيسي العامل فيه، بدليل الجملة الاستفهامية:

(5) {أ و إنْ يفعلْ ..... يفعلْ ......}

يستقرّ عندنا بهذا أنّ استعمال المجزوم يؤدّي حتما إلى دلالة الأمر إذا كانت الإحالة معجّمة بعد الإنشاء مباشرة، وأنّ المجزوم إذا عجّم الإحالة وهي منفصلة عن الإنشاء الرئيسيّ العامل فيها فإنّ دلالة الأمر لا تقع.

إذا صحّ هذا فإرادة دلالة الأمر تستوجب أن تكون محلاّت الإحالة ملتصقة بمحلّ الإنشاء، وإذن فيستحيل على الشكل (ب) أعلاه أن يدلّ على الأمر. إذا صحّ هذا فينبغي أن يؤدّي الأمر على الشكل (أ) لأنّه لا يفصل محلّ الإنشاء عن محلاّت الإحالة. وإذا كان الشكل (أ) فينبغي أن نجد علامة تدلّ على أنّه هو، وليس (ب). لكنّ الأمر لا يستلزم التأكيد دائما بلام الأمر، للدلالة على موضعه. فلا يبقى إلاّ أن نجد قرينة أخرى.

إذا جرّبنا الأمر متأخّرا، و جدنا التركيب التالي :

(6) { إن يفعل الفاعل فافعلْ}،

وفي هذا التركيب عجّم المحلّ الواوي والحال أنّ محلّ الإنشاء لم يعجّم. وهذا يذكّرنا بعدم التعجيم في حالة الإثبات الاسمي كما رأيناها في القسم الثالث. ولمّا كان تعجيم المحلّ الواوي علامة على أنّ الشرط معمول الإنشاء لا معمول إحالته، فالتعجيم بالفاء في هذه الحالة علامة على أنّ ما بعد الفاء هو محلّ شحنة الانشاء الأمريّ. وإذن فتعجيم المحلّ الواوي هو الذي يجعل المجزوم للأمر، لأنّه يقتضي أن يكون محلّ الإنشاء ملتصقا بمحلّ الإحالة.

بهذا نفسّر العلاقة بين الأمر والجزم ونستدلّ بقوّة هذا التفسير على نجاعة النظام الذي اقترحناه لوصف العربيّة.

لكنْ بقي لنا أن نفسّر لماذا يقع هذا كلّه. فلماذا تكون دلالة الأمر لازمة ؟ ولماذا تكون الملاصقة وعدم الملاصقة مفيدين إلى هذا الحدّ؟

لتوضيح هذا نسخّر كلّ الفصول والأبواب المقبلة. ونعتذر للقارئ مسبّقا عمّا سيلاحظه في عملنا من دوران نريد به أن نلاحق اللغة لنستدلّ على أنّ أساس البنية النحويّة ودلالتها هو التشكّل المحلّي العاملي التعييني لها في تعبيره عن الشحن الوجوديّة التي هي للنحو كالصدق والكذب في الصناعة المنطقيّة، وفي تعبيره الشحنيّ عن حركة الاسترسال والتشارط البنيويّ.

§ 63 ـ تأخير الجواب المجزوم إبطال لدلالة الأمر المتضمّنة في التواجد الشرطي محافظة على الإثبات

يتضمّن التحليل الماضي أنّه إذا كانت لنا البنية التالية :

(1) ϑ $إ̄_1$ (ϑ $إ̄_2$ ∃ ففا (مف)) ∃ ففا (مف)

{±} ← $إ̄_1$ ، إن ... ← $إ̄_2$ ، يفعلْ ... ← ∃ ففا (مف)

فإنّه بمجرّد حذف [ϑ$إ̄_2$ ...] نحصل على [$إ̄_1$ ∃ يفعلْ]، وبمجرّد الحصول على هذه نحصل على دلالة أمر لم تكن موجودة في الشكل أعلاه، بحيث يصبح من اللازم أن ننجز المجزوم في صورة {افعلْ} أو أن نعجّم [$إ̄_1$] بلام الأمر، أو أن نعجّم [∃] باللام الناهية.

إذا تذكّرنا أن [$إ̄_2$ ∃ ففا (مف)] هذه التي حذفناها معمول خارجيّ يسعى كما بيّنّا في القسم الرابع والقسم الثالث إلى الاستئناف فإنّه يتبيّن لنا بمقتضي ما بيّنّاه من حركة العمل نحو الخارج وحركة العمل نحو الداخل، أنّ دلالة الأمر تمثّل حالة قصوى في انخزال التواجد المزدوج المتحرّك نحو الاستئناف بدلالته الشرطيّة إلى دلالة منحصرة في الفعل، فعل الأمر. فالأمر والشرط إذن حدّان أقصيان في الاسترسال البنيوي من الخارج إلى الداخل والعكس.

وإذا صحّ أنّ الإمكان، كل إمكان يستلزم بالضرورة التوزيع الشحنيّ للتواجد المقوليّ الشرطيّ، وإذا صحّ أنّ المجزوم للإمكان وأنّ الأمر أقرب إلى دلالة الزمان الإمكاني في الخطّ البدائي، فإنّ البنية التالية :

(2) [±] ⟵ { + ⟶ [±] ، − ⟶ [±] }

بنية مشتركة بين الأمر والشرط في المستوى التصريفي، وأنّ الفرق بينهما يتمثّل في درجة تنفيذ حركة الاسترسال الشرطي الموسومة أعلاه بـ [⟵]، بحيث يعبّر الشرط الذي في المنوال [ع (...) إ̄ ن...] عن البنية كلّها، ويعبّر الأمر في المنوال {افعل} عن الجزء السابق لـ [⟵]، وهو الجزء [±] المحتمل مسبّقا لإمكان الانتشار لإحداث الدلالة الشرطيّة، كما يتبيّن من حالة {الأمر ϑ الجواب}، في حدود ما بيّناه أوّل هذا الفصل.

إن الشحنة الإمكانية [±] هي دلالة المجزوم (والأمر) كما بيّنّا ، وهي أيضا دلالة [إن] وهي شحنة تكوّن اللاإثبات اعتمادا على العلاقة [± ⟵ −]. فالبنية (2) أعلاه تمثّل [إن ج2].

فالتواجد المزدوج في [إن ج2 ج1] هو تكرار دوري للشكل (2) كما بيّنّا في القسم الثاني .

إذا كانت البنيتان التاليتان حسب تحليل الفقرتين الماضيتين لا تختلفان دلاليّاً:

(3) {افعل إن يفعلْ}

(4) *{يفعلْ إن يفعلْ}

إذ الرابعة لا تنجز لكونها أمرا لا يختلف عن (3) ، ويمكن إنجازها إذا أردنا دلالة أمريّة أخرى بتعجيم [إ'$_1$] أو [∃] فإنّ البنية :

(5) { إن يفعلْ يفعلْ}

تختلف عن (3) (4) في كون دلالة الأمر قد أبطلت فيها بالفصل بين الإنشاء الرئيسي ومعموله الإحالي. هذا الفصل كما قدّمنا لا بدّ أن يكون متّصلا بقواعد التعجيم الشحنيّ. ما يهمّنا هنا أن إمكان :

(6) { أ إنْ يفعلْ يفعلْ} ؟

يؤذن بأنّ الإنشاء الذي في (5) هو المقابل لإنشاء الاستفهام الذي في (6) . ولمّا كان أوّل مقابل للاستفهام هو الإثبات بدليل صحّة مقابلة (8) لـ (7) :

(7) خرج زيد

(8) أخرَجَ زيدٌ ؟

وعدم صحّة مقابلة (10) لـ (9) :

(9) آخرجْ يا زيد

(10) * أ آخرجْ يا زيد

فإن تأخير [يفعلْ] في (5) غرضه الابتعاد عن دلالة الأمر التي في (3) و (4) للحصول على دلالة إثبات.

لكن إذا صحّ أنّ (5) لإثبات فإثباتها ينبغي أن يكون أضعف من الإثبات الذي في (11) :

(11) {يفعلُ إن يفعلْ}

لكون هذه مركّبة بالمرفوع الدال على الوجوب. لكنّ المرفوع كما بيّنّا غير مـ
ومشتقّ من الإمكان [(± ز) ——← - ز] ، فينبغي إذن أن يكون الإثبات الذي في (12) أقوى لأنّ الماضي كما بيّنّا منته موجب مشتقّ من منته موجب [[-ز] ——← - ز]:

(12) {فعلَ إن يفعلْ}

فنحن إذن في جميع هذه الأمثلة بإزاء مسترسل بين دلالة الجمع ودلالة الشرط كما بيّنا في الفقرة (§ 61)، ومسترسل بين الوجوب والإمكان، يتحقّق بمسترسل بين الإثبات وعدم الإثبات، وهو مسترسل يربط بين الأمر والاستفهام والإثبات.

يتبيّن إذن أنّ الحدس الذي دفع أوائل النحاة إلى الربط بين هذه الضروب من الإنشاء كان حدسا صحيحا، رغم الأخطاء النسبيّة التي شابت التعبير عنه.

إذا صحّ أنّ الأبنية التالية الممثّلة لحالات تقديم مختلفة بمقتضاه يمكن تعجيم المحلّ الواوي ويمكن عدم تعجيمه هي أبنية ممثّلة لدرجات مختلفة في استرسال العمل الاعرابي من الداخل إلى الخارج والعكس، كما بيّنّا في القسم الماضي وما قبله :

(13) ϑ إ$_1$ ∃ فـفا (مف) ϑ إ$_2$ ∃ فـفا (مف)

(14) ϑ إ$_1$ ϑ إ$_2$ ∃ فـفا (مف) ∃ فـفا (مف)

(15) ϑ إ$_2$ ∃ فـفا(مف) ϑ إ$_1$ ∃ فـفا (مف)

فإنّه يتبيّن أنّ حركات الاسترسال التي ذكرناها، والتي فيها تدخل دلالة الأمر، والدلالة المبطلة له، حركات غير منفصلة عن حركة العمل الإعرابي في مدّه وجزره، وعن عدد الحركات الدوريّة التكراريّة. وأنّ الكلّ غير منفصل عن قواعد تعجيم المحلّ الإنشائي وتعجيم المحلّ الواوي.

نغتنم هذا التقرير، لنلاحظ عرضا، أنّ هذا القسم، كما ترى، يهدف ، فيما يهدف، إلى التأليف بين القسم الثالث والقسم الرابع، اعتمادا على المقرّر في القسم الثاني. وهو من هذه الناحية خلاصة الحلول المقترحة للبداية في رفع القضايا المطروحة في القسم الأوّل.

V/ 3.4 الأمر والاستفهام والشرط وعلاقتها بحركة الاسترسال الجمعي الشرطي وحركة العمل بين الانخزال إلى الداخل والانتشار إلى الخارج

§ 64 ـ تمهيد للربط بما انتهى إليه القسم الرابع في استرسال الدلالة الشرطيّة من العمل الداخلي إلى العمل الخارجي والعكس

استدللنا في القسم الرابع اعتمادا على مفهوم العنصر الماهي، وعلى مظاهر تعامله مع المجموعة [ء ...ن]، وخاصّة مع [إن]، على أنّ مفهوم [الشرط ϑ الجواب] يتعلّق بالتواجد المزدوج [أَ1' ... ϑ إن...]، وفيه بنية الإنشاء الرئيسي تعمل خارجيّا النصب في بنية الانشاء الثانويّ المبدوء بـ [أَن].

استدللنا بحركة العنصر الماهي، وبتعجيم المحلّ الواوي في القسم الثالث على أنّ التواجد المزدوج المذكور أعلاه يحقّق درجات ثلاث من الخروج. فعمل الإنشاء الرئيسي مباشرة في [أَ2] أي في [إن ج2] أخرجُ من عمل [∃] فيه، وهذا أخرج من عمل [ف] فيه. وأشرنا إلى أنّ الحالتين الأخيرتين قد تختلطان، فيصبح التمييز بينهما صعبا، فحالة جزم الجواب المتأخّر حالة وسطى بين حالة تقدّم الجواب وحالة تعجيم المحلّ الواوي، فهي حالة وسطى بين وقوع [إن ج2] في حيّز نصب خارجيّ للإنشاء وحيّز نصب خارجيّ للمحلّ الفعلي الإحاليّ.

استدللنا في القسم الماضي بالأبنية [ولو + اسم] [و إن + اسم] في مثل «لم آكل ولو تفاحة» و«لم يأت ولو في الصباح» و كذلك بالاستثناء وبالحصر [إلاّ] على أنّ الشرط الخارجيّ الممثّل بـ [إن ج] لا يختلف جوهريّا عن هذه الأبنية. واستعملنا العنصر الماهي بعد ذلك محقّقا في [إمّا] لبيان أن أنموذج [الشرط ϑ الجواب] إن كان يستلزم تواجدا مزدوجا قائما على العمل الخارجيّ، فإنّه يقبل التحقّق أيضا في صورة التواجد المزدوج القائم على العمل الداخلي، بفضل التواجد بين بنية الفعل الإعرابيّة المحتملة وبنية الاسم الإعرابيّة المحتملة، وبفضل الأبنية المذكورة هنا {ولو اسم، وإلاسم، إمّا اسم}. وفي هذه الحالة يكون إنشاء الفعل بمثابة الجواب، ويكون إنشاء الاسم بمثابة الشرط.

أنهينا القسم الرابع بالتساؤل في أمر هذا الشرط الخارجيّ : إذا كان تحركّه إلى الداخل يكوّن في ما يكوّن دلالة الحصر {ولو اسم، إلاّ اسم} ويكوّن في ما يكوّن دلالة الجمع الانفصالي الشرطي [إمّا .. وإمّا]، فما ذا يقع لو تصوّرناه يجاوز المحلّ الاسمي إلى المحلّ الفعلي من البنية [ϑ أَ ∃ ففا (مف)] المجرّدة.؟

أشرنا في القسم الماضي إلى أنّ تركيبا من مثل :«إمّا يخرج زيد وإمّا يبقى»، وهو تركيب نستعمل فيه العنصر الماهي الداخل على الاسم للفعل (ومعموله تبعا لذلك)، تركيب يحمل رائحة {قد يفعل وقد يفعل}، كما يمكنه أن يحمل رائحة الأمر« إمّا تخرج وإمّا تبقى» الذي يستعمل للتخيير.

لم يكن لنا في ذلك القسم تصوّر واضح لإنشاء الفعل، لأنّ الصيغ الصرفيّة في ما لدينا من المراجع درست دراسة صرفيّة منقطعة عن احتمال الفعل الوقوع في بنية إعرابيّة.

تبيّن لنا بالأبواب الثلاثة الأولى أنّ الصيغ الصرفيّة تتوزّع بحسب دلالتها على الامكان والوجوب المتضمّنين بالقوّة للدّلالتين العلائقيّين الأساسيتين في النحو الجمع والشرط.

يتبيّن لنا بفصول هذا الباب، ما افترضناه آخر القسم الرابع وهو أنّ حركة الشرط من الخارج إلى الداخل إذا جاوزت محلّ الفاعل إلى محلّ الفعل تحقّقت في صور مختلفة أهمّها أن تتحوّل إلى أمر.

نلخّص الآن هذه الحركة الاسترسالية ويمكن بدايتها من الداخل إلى الخارج والعكس : إذا أردنا تحقيق التوزيع الشحني للتواجد الشرطيّ دون جعله مسترسلا إلى التواجد الجمعي فإنّنا إذا حقّقناه في المحلّ الفعلي ولّدنا الأمر، وإذا حقّقناه في المحلّ الفاعلي ولّدنا إمّا دلالات الحصر والاستثناء وإمّا دلالات الجمع الانفصالي الشرطي بـ[إمّا] وإذا حقّقناه بالمحلّ المفعولي بدأنا في الخروج بالعمل لأسباب ذكرناها في صلة المفعول به بالمتمّمات الخارجيّة، ولكن لما كان [حا2] متعاملا مع [حا1] أيضا فإنّ التوزيع الشحنيّ الشرطي يحقّق الدلالات المذكورة في المحلّ الفاعلي ويمكن تحقيق هذه الدلالات نفسها في المحلاّت الخارجيّة لصلة [حا2] بالمفاعيل الخارجيّة. وفي هذه الحالات كلّها نحقّق الدلالة الشرطيّة إمّا في إنشاء الاسم وإما في إنشاء الفعل. فإذا حقّقنا هذه الدلالة في إنشاء الجملة احتجنا إلى العنصر الماهي في [$\bar{إ}_2$] فكوّنا المنوال [$\bar{إ}$ ن ج].

بقي لنا أمران : أوّلا أن نبيّن استرسال الدلالة الشرطيّة داخليا من المحلّ الفعلي [ف] إلى المحلّ الإنشائي [$\bar{إ}_1$] وثانيا أن نحدّد موقع تولّد الاستفهام في المسترسل. سنحلّل بعض النقطة الثانية عرضا في فصول قادمة. ونقف قليلا عند النقطة الأولى.

نذكّر أنّ الدلالة الشرطية في المحلّ الإنشائي لا تعني سوى دلالة الشحنة الإمكانيّة لـ [∃] الإنشائيّة. وهي التي بدأنا بها في القسم الثاني، وهو المنطلق للتمييز بين الوجوب والامكان، والإثبات وعدم الإثبات، والمولّدة لكلّ الدلالات التي عرضناها (كالتعجّب مثلا، والاستفهام والأمر) ننبّه في ما يخصّ الأمر أن دلالة الأمر هي دلالة

المحلّ الإنشائي وأنّ ما يسمّى عادة بصيغة الأمر إنما هي المجزوم في المحلّ [فـ] في صدر [آ1'].

هذا الاسترسال الذي ذكرناه ،ذكرناه في حدود التقيّد بالدلالة الشرطيّة بدون اعتبار حركة الاسترسال نحو الدلالة الجمعيّة الوجوبيّة، فلننظر في ملامح الاسترسال نحو الدلالة الجمعيّة، في هذه الحركة من الداخل إلى الخارج.

§ 65 ـ العلاقة بين استرسال حركة العمل واسترسال التواجد الجمعي والتواجد الشرطيّ

لا نقدّم هنا، كما قلنا، سوى ملامح من هذه الحركة لكي نبيّن الخطوط العامّة للتكوّن الدلالي النحوي، ولنبيّن أن استعمال الشحنة الوجوديّة في التشكّل المحلّي العاملي، يبشّر بإمكان استيعاب الدلالة بنية نحويّة.

إذا كانت الدلالة التواجديّة الشرطيّة تحقّق لا إثباتا إمكانيا في الإنشاء، فالصيغ المنتقلة إلى الاثبات تحقّق في المحل الإنشائي الدلالة الوجوبيّة الجمعيّة. نفترض هنا أنّ إنشاء الاستفهام مرحلة في التحوّل من دلالة الأمر إلى دلالة الإثبات. والتعجيم بـ [قد] يقرّب إلى الإثبات الذي لا تعجّم شحنته إلاّ تأكيدا.

يمثّل الانتقال من المجزوم في [فـ] إلى المرفوع فالماضي حركة الخروج من الدلالة الإمكانية الشرطيّة إلى الدلالة الجمعيّة الوجوبيّة.

أمّا في المحلّ [فا] فسنرى دور العنصر الماهي في الخروج من دلالة الشرط الانفصاليّ إلى دلالة الوجوب الجمعي بفضل ما يحدثه هذا العنصر الماهيّ من دلالة الاستفهام.

يمثّل الحصر وطرقه في المحلاّت الاسميّة حركة الشرط الانفصالي إلى الدلالة الجمعيّة الوجوبيّة. لكنّ الاستثناء أقرب إلى الشرط من الحصر، وذلك لأنّ الحصر نفي للاستثناء أي للدلالة الشرطيّة المتضمّنة في الإنشاء الاسمي.

يمثّل تعجيم المحلّ الواوي في بنية الإنشاء الاسمي [ولو اسم] تحرّك الدلالة الشرطيّة نحو الدلالة الجمعيّة الوجوبيّة. وذلك دون إحداث تغيير في دلالة [فا] و [مف] الداخليتين.

إذا وقع هذا التعجيم الواوي في الإنشاء الخارجي، أي في المعمولات المنصوبة الخارجيّة، فإنّه يحرّك الدلالة الشرطيّة التي في [إن ج] نحو الدلالة الجمعيّة الوجوبيّة. يتبيّن ذلك بتحرّك [وإن ج]، نحو دلالة الحال الموجبة.

لكن أهمّ وسيلة تستعملها العربيّة لتحريك الدلالة الإمكانيّة الشرطيّة نحو الدلالة الوجوبيّة الجمعيّة تتمثّل في تعجيم [فـ] بعد [آن] بغير المجزوم، أي بالماضي وقد

فسّرنا هذا خاصّة في الفصل الثالث من هذا القسم. ننبّه هنا أيضا أنّ تعويض [إن] بـ[لو] الدالة على انتهاء معمولها، يحرّك الشرط الخارجي نحو الوجوب الجمعي الإثباتي. ورأينا أنّ هذه العمليّة تحدث افتراض المتنع.

مهما كان الإيجاز والنقص في هذا التقديم، فإنّه يبيّن أنّه يمكننا دون الاحتياج إلى الصناعة المنطقيّة أن نجد تفسيرا وتعريفا للدلالات الأساسيّة اعتمادا على الأدوات النحويّة التي قدّمناها. ويمكننا أيضا أن نرى في هذا التقديم ملامح لحساب نحويّ دقيق للدلالة يقوم على قواعد نحويّة تستوعب خاصية الدور التشارطي الاسترسالي للبنية اللغويّة.

§ 66 ـ عدم تعجيم [أ'1 = ϕ] في حالتي الأمر والإثبات وعلاقة استرسال الجمع والشرط بحركة استرسال العمل نحو الداخل بفضل انخزال [فا] إلى [ف]

إذ نظرنا في المرحلة الأولى من مراحل حركة الاسترسال في العمل من الداخل إلى الخارج، وحركة الاسترسال من الوجوب الجمعي إلى الوجوب الشرطي والعكس، وهي المرحلة التي فيها الأبنية التصريفيّة تركّز على [أ'1] و على [ف]، فإننانلاحظ أنّ أبسط الأبنية لا تعجّم المحلّ الإنشائي، وتكتفي بتعجيم المحلّ الفعلي بصيغة وجوب، أو صيغة إمكان :

أ ∃ فـــــفا (مف)

↓ ↓ ↓ ↓

(1) + {±} فَعَلَ زيد

(2) ± {±} افعلْ ϕ

لننتبه إلى أنّ الشكل (1) تواجد جمعي وجوبيّ بين بنية الفعل المحتملة وبنية الفاعل المحتملة. فالفاعل موجود وجود الفعل. أمّا في الثانية فالتواجد بين البنيتين تواجد شرطيّ، فالفعل خاضع لإنشاء المكن، والفاعل كذلك وإن كان من حيث هو اسم اسما مثبتا وجوبيا. ذلك أنّ وجوبه الاسميّ مبطل بإمكان الفعل المانع عنه وجوب الفاعليّة. فالفاعل هنا دلاليّا ممكن غير موجود، بحيث إن تحوّل الفعل من الإمكان إلى الوجوب تحوّل الفاعل إلى الوجوب. صحيح أنّك تسند إلى الفاعل فعلا بأمرك للمخاطب لكنّ هذا لا يجعل مخاطبك فاعلا واقعيّا. وقد اختارت اللغة لذلك أن يكون الفعل في صيغة المجزوم الإمكانية وأن يكون محلّ الفاعل غير معجّم، أي مختزلا إلى [ف] حسب الشكل [فـــفا]، فشحنة الإثبات الاسمي اذن مختزلة إلى شحنة اللاإثبات الفعلي. ولا يردّ هذا

بإمكان{افعلوا} فقد بيّنا سابقا أنّ الضمائر المتّصلة تنجز في البنية الفعلية [إٓ ∃ فـ ـفا (مف)] لا في محلّ الفاعل من البنية المجرّدة المكوّنة للجملة. وكذا الأمر في مثل قولك {فعلته} بالنسبة إلى (مف). فـ {افعل} من حيث بنيتها المقولية هي [± ϑ ±] ولا تختلف عن [إٓن ج2 ج1] إلا في كون [الجواب ϑ الشرط] فعلا وفاعلا ، أي تواجدا بين بنيتين محتملتين وليس تواجدا بين بنيتين مجرّدتين. أمّا الاختلاف الدلالي بين الأمر والمنوال [(...) إن ...] فهو اختلاف في التشكّل العامليّ.

يمثّل الجزم المكوّن للأمر في مقابل عدم الجزم تحوّلا في التواجد بين الحدث والحادث من صفة وجوب التواجد الجمعيّ إلى صفة إمكان التواجد الشرطي.

إذا عجّمنا [إٓ] في البنية (2) بلام التأكيد (لام الأمر) فإنّه يمكن ملء المحلّ [فا] بـ [زيد] وكذلك الأمر مع [∃] كما بيّنا. وفي هذه الحالة يصبح إثبات الاسم وجوبيّا غير مختزل تماما في إنشاء الفعل. هذا لا يعني أنّ قولك «ليخرجْ زيد» يجعل فاعليّة زيد وجوبيّة، فالحركة الاختزالية التصريفيّة التي ترجع الفاعل إلى الفعل تبقي على إمكانيّة الاسناد، ولا تجعله واجبا، لكنّ الجملة كلّها تتحرّك نحو الوجوب داخل الإمكان نفسه. شأنها في ذلك شأن {إن فعل زيد يفعل عمرو}.

يتبيّن من هذه المقارنة أنّ حركة انخزال الفاعل نحو الفعل تقوى بقدر ما تقوى الدلالة الإمكانيّة الشرطيّة . ويسم اللفظ هذه الحركة بنوع من التدرّج في تحجير وسم المحلّ [فا] داخل البنيةالأمّ، وتعويضه بوسم صرفيّ لـ[فا] داخل إنشاء الفعل أي [إٓ ∃ فـ ـفا (مف)].

فالجزم إذن يوافق حركة المعمول نحو عامله.

رأينا أنّ هذه الحركة في عمومها حركة تقوّي الإنشاء، فالإحالة بمجموعها تتحرّك نحو [إٓ] المستعدّ لابتلاعها. يدلّك على صحّة ما نقول أنّ [ف] إذا تحرّكت نحو[إٓ] فإنّ الأمر يتحقّق في صورة فعل حرفي (اسم فعل) فيه تعجيم [فا] يصبح مستحيلا في البنية الإعرابيّة المجرّدة وفي البنية الإعرابيّة الاشتقاقية المحتملة {فعالِ، صهْ،...}.

وعلى العكس من ذلك إذا عجّمنا [ف] بفعل وجوبيّ فشغور المحلّ [فا] يصبح اختياريّا . وهذا يدلّ على أنّ حركة الجملة نحو الدلالة الوجوبيّة حركة نحو التواجد الشرطي الوجوبيّ. وهذا الفرق يوافق إلى حدّ بعيد تعجيم المحلّ الواوي في المنوال [(...) إٓن ...] ففي هذه الحالة يأخذ الشرط صورة الجمع [ϑ أ ϑ ب] ويضمحلّ الجزم في الفعل الرئيسي، إلاّ إذا أردنا الأمر كما بيّنا.

§ 67 ـ دور عدم انخزال [فا] إلى [ف] في استرسال دلال الأمر إلى دلالة الاستفهام فالشرط

إذا صحّ أنّ تحجير [ف] للمحلّ [فا] عند التعجيم بالجزم غرضه تجنّب إثباتيّة الاسم، فلا شكّ أنّ هذه الإثباتيّة تضعف من دلالة المجزوم على إنشاء الأمر. ينبغي أن نفسّر كيف يقع هذا. ما نريد أن نلاحظه الآن أنّ تعجيم الإنشاء بلام الأمر المؤكّدة لدلالة [إ̃1] ناتجة أساسا من أنّ ملء [فا] يهدّد دلالة الأمر.

ينبني على هذا أننا إن افترضنا حالة إنشائيّة للاسم فيها يكون الاسم غير مثبت فإنّ تعجيم [فا] بعد الجزم يصبح ممكنا. لكننا لا نقول «افعل إلاّ أنت»، وليس من الممنوع ان نقول : «افعل إمّا أنت وإمّا زيد» في بعض الحالات . فإذا اعتبرت هذه الجملة ممكنة فهي دليل على صحّة العلاقة بين الاختزال والحركة نحو الإنشاء الإمكاني الشرطي في دلالة الأمر.

إذا اعتبرنا [من] عنصرا قريبا من العنصر الماهيّ، فهو اسم إمكانيّ قابل مبدئيّا لملء [فا]، لكنّك لا تقول {ليفعلْ منْ} ولا {يفعلْ منْ}. وتقول {يفعلُ منْ}. فإذا قلت هذه فهو استفهام وليس أمرا، وبالرفع تضعف الدّلالة الإمكانيّة الشرطيّة. لكن لماذا يستحسن نطقها {من يفعلُ} ؟

يتبيّن من هذا أنّ الاستفهام يدخل مع الأمر في المسترسل الوجوبي الإمكاني وفي حركة العمل نحو الخارج (مادام تعجيم [فا] حركة معاكسة للاختزال المرجع إلى الداخل.)

لنقرّ هنا أنّ {من يفعلُ} لا تتحوّل وجوبيّة رغم المرفوع. إذا كان هذا فلماذا لا نقول {من يفعلْ}، كما لا نقول {يفعلْ منْ}.

لنأخذ الآن البنية [إ̃ ∃ ففا (مف)]، ولنملأ [فا] منها بـ {منْ يفعلُ}. إذا ملأنا [ف] بـ {يفعلُ}. تحصّلنا على البنية التّصريفيّة {يفعلُ من يفعلُ} نلاحظ أن دلالة الاستفهام قد زالت. فلماذا ؟ قد نفسّر ذلك بعدم الصدارة، لكنّ عدم الصدارة متوفّرة في {يفعل من }. ثمّ لماذا الصدارة لازمة.

نلاحظ أنّ {يفعلُ من يفعلُ} جمعيّة وجوبيّة غير شرطيّة. إذا قسنا عدم إمكان {*يفعلْ من يفعلُ} على {*يفعلْ زيد} وقسنا إمكان {ليفعلْ من يفعلُ} على إمكان {ليفعلْ زيد}. فكيف نفسّر عدم إمكان {يفعلُ من يفْعلْ} إلاّ في حالات شاذّة كما يقول النحاة الأوائل؟ إذا أخذنا بجوازها فلماذا لا يكون معنى الاستفهام فيها والحال أنّ المجزوم لا يغيّر كثيرا من الإمكان الذي في {من يفعلُ}.

إذا قدّمنا {من يفعلُ} في { من يفعلُ يفعلُ} فإنّ الاستفهام لا يكون . إلاّ أن الوجوب الجمعي هنا يقترب من الإمكان الشرطيّ. فلماذا ؟

وإذا جزمنا {من يفعلْ يفعلْ} فهو الشرط الحسن الجيّد، والجمع صار صورة لتحقّق الدلالة الشرطيّة. فما السرّ في أنّ تأخير { يفعلْ} أبطل الأمر، وجعل {من يفعلْ} ممكنة بعد أن لم تكن، وجعل الاستفهام غير ممكن ؟

•

لا يكفي أن نقرّ بما ينتج عن هذه التقليبات البنيويّة من تغيّر في الدلالات (أمر ← استفهام ← شرط) (وجوب ← إمكان) (جمع ← شرط)، ولا نقرّ بجواز البعض دون البعض. بل علينا أن نجد في التوزيع المحلّي للشحن، وفي التشكّل العاملي، ما يفسّر لنا ولو جزءا منها.

5/V

مفهوم الفيضان التعييني للإحالة على الإنشاء ودور التقارن الإحالي في إحداثه ومواصفات الحاجز المانع للجواب المجزوم عن إحداث الفيضان التعييني المولد لدلالة الأمر

§ 68 ـ وسم شحنة الإنشاء [إً'1] بشحنة إنشاء الفعل ومبدأ الفيضان التعيينيّ

ليس من الخطإ أن نقول إنّ صيغة {افعلْ} تدلّ على الأمر، وأنّ صيغة {يفعلُ} تدلّ على الإثبات. لكن من الخطإ أن نعتقد أنّ فعل الأمر أمر. نستدلّ على ذلك على شاكلة ما استدلّ به الجرجاني على الفرق بين الإعراب وحركة الإعراب فنقول لو كان فعل الأمر أمرا لجاز أن تقول في فعل الأمر أمر الأمر، وهو محال لأنّ الشيء لا يضاف إلى نفسه. ففعل الأمر هو [ف] المنسوبة إلى [إً'1]. وكذلك {يفعل} للإثبات.

نفسّر دلالة الصيغتين على الإثبات وعدم الإثبات بمبدإ شبيه بمبدإ الفيضان والتحجير الذي فسّرنا به التعجيم في {بئس، ليس، نِعْم}.

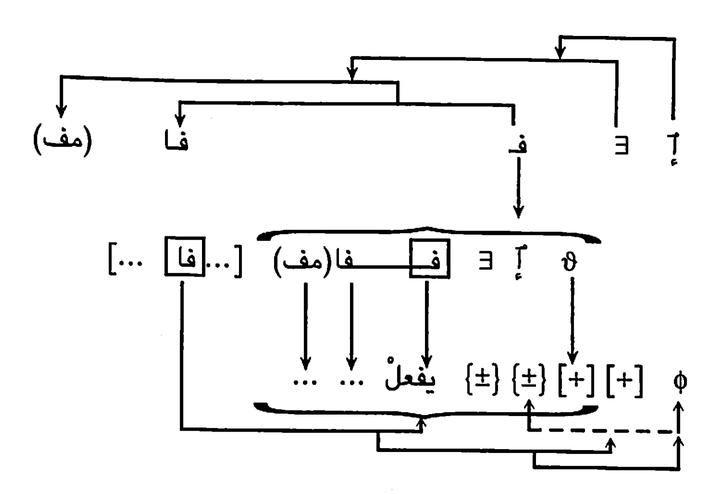
إذا لم يعجّم الإنشاء قبل الصيغة، فإنّ وجوب الصيغة أو إمكانها، أي إثبات إنشائها أو عدم إثباته، ينتشر على كلّ المحلاّت السابقة له محدثا فيها شحنته. فهو ضرب من التعجيم غير المباشر يقع في المستوى التصريفي اعتمادا على حركة العمل وحركة التخصيص المكوّنتين للتشكّل العاملي لمحلاّت البنية.

إنّ الفرق بين فيضان {افعلْ} و {يفعلُ، فَعَل} من جهة، وفيضان {نِعْم، بئس} مثلا، أنّ هذين الفعلين يحملان دلالة شحنيّة معجميّة ودلالة إنشائيّة ويحجّران [إً] و [∃] قبلهما. أمّا الصيغ تلك، فلا تستلزم عدم تعجيم [إً] و [∃] قبلها، فهما لا تحجّران المحلّين، بل تملأ الأوّل منهما خاصّة إذا كان غيرَ معجّم.

إن كانت قواعد التعجيم تجعل صيغة [ف] علامة على شحنة [إً'1] فليس ذلك أنّ الفعل يعيّن إنشاء الجملة بعد أن كان بدون تعيين. فالتعيين مسبوق بعمل الإنشاء في محلّ الفعل، في البنية الإعرابيّة المجرّدة. فلا إثباتية الأمر مثلا سابقة لفعل الأمر عملا، إلاّ أنّه في الوسم اللفظي وقواعد نظامه، يترك للمعمول الإحاليّ أن يدلّ على شحنة عامله. فالعمل تكوين للدلالة، والتخصيص سمة تقودنا في تأويل الدلالة.

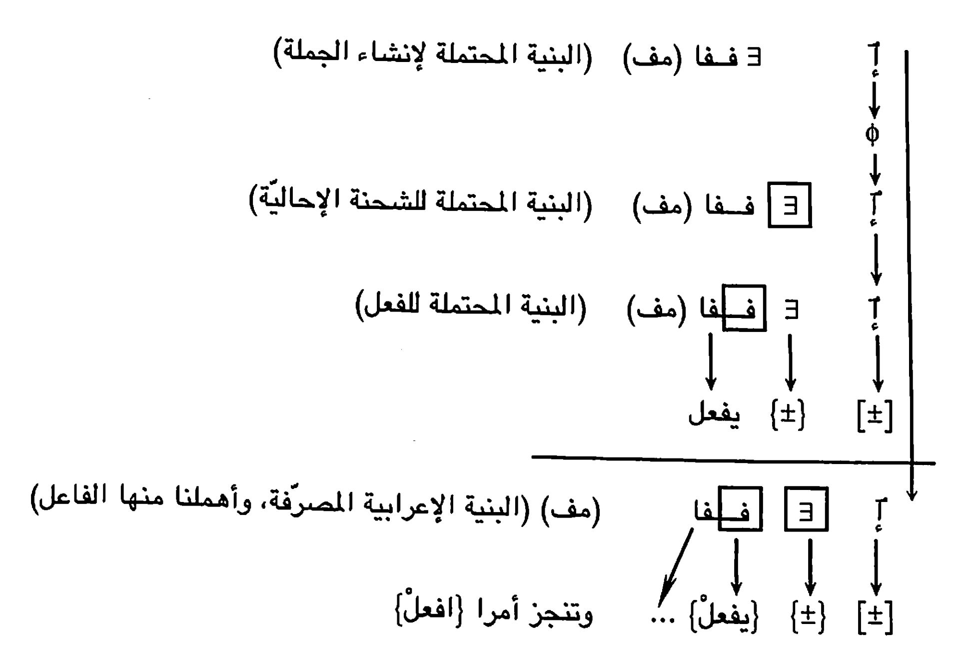
فإذا عيّنت للبنية إنشاء موجبا فليس للمجزوم أن يقع بعدها ليدلّ على الأمر، وليس للمرفوع أن يدلّ على [إً'1 = [ـ]]، فإذا احتجت إلى المرفوع وأنت تريد اللاإثبات، فإنه يصير من اللازم تعجيم عدم الإثبات بـ [قد] لإحداث دلالة إمكان الوجوب، ويصير الفيضان التعيينيّ غير صالح لوسم الدلالة.

يقع الفيضان التعييني اعتمادا على حركة التخصيص كما يلي :



فالسهم المنقّط هنا رمز لانتقال الدلالة الشحنيّة من إنشاء الفعل الى إنشاء الجملة اعتمادا على سهم التخصيص الذي لم ينقّط والذي يغلق الدورة العامليّة.

يتحقّق التعيين الشحني بالاختزال الواقع في المستوى التصريفي ونذكّر به :



على الصّورة نفسها يكون تعيين الإثبات بـ { فعل، يفعلُ}.

§ 69 ـ المحلّ الوجودي الإحالي لا يكوّن حاجزا للفيضان التعيينيّ

نلاحظ هنا أنّ شحنة [∃] الإحالية لا تقف حاجزا أمام هذا الفيضان التعيينيّ، سواء أدلّت على الإيجاب بعدم التعجيم أم عجّمت للدلالة على السلب المكوّن لـ {لا تفعلْ}.

انعدام صفة الحاجز في [∃] ملاحظة أساسيّة نعتمدها لبيان أنّ شعورنا بأن الأمر والنهي دلالة واحدة شعور قابل للشكلنة :

إ	∃	فـ	فا
[±]	+	افعلْ	
[±]	−	تفعلْ	

فالإنشاء واحد، والوجود الإحاليّ مختلف. فمن الخطإ اعتبار الأمر والنهي إنشاعين متكاملين، فهما إنشاء واحد يعمل في إحالة موجبة أو سالبة.

إذا لم تكن [∃] حاجزا فليس لها دور في التمييز بين جزم الأمر وجزم الشرط، ولا يمكن اعتمادها للإجابة عن الأسئلة المطروحة في الفقرة (§ 67).

نفسّر آليّا عدم قدرة [∃] على حجز الفيضان التعيينيّ بكونها عند إنجاز الاختزال التصريفي للأبنية المحتملة تقابل [∃] التي في [...ف...]، ولا تعترض أن تقابل [إ'1] [إ] التي في [... فـ ...]. (انظر عملية الاختزال في آخر الفقرة الماضية).

هذا التفسير الآليّ مهمّ. فهو يدلّ على نجاعة التمثيل الذي قدّمناه للبنية.

ونفسّر عدم قدرة [∃] على الحجز أيضا، بقواعد التعامل بين الشحن. إنّ عمل الشحنة في الشحنة يخضع للعلاقة [ϑ] التي حللناها خاصّة في القسم الثالث. اعتمادا على هذا، إذا التقى محلّ انشائي بمحلّ وجوديّ ، وكان المحلّ الإنشائي إمكانيا[±] فإنّ تعامله مع إيجابٍ في المحلّ الوجودي، أو سلب يخضع للقواعد :

[± ⟵ ± ϑ −] [± ⟵ ± ϑ +] [− ⟵ − ϑ +] [+ ⟵ + ϑ +]. وعند التثبّت نرى أنّ القاعدتين المتعلّقتين بالإمكان، وهما الأخيرتان، كلتاهما تكرّر القاعدتين الأوليين.

يتضمّن التفسيران هذان أنّ الفيضان التعيينيّ يبطل إذا وقع حاجز يمنع الاختزال الآليّ، أو يمنع الجمع بين الشحن [∃ ϑ ∃].

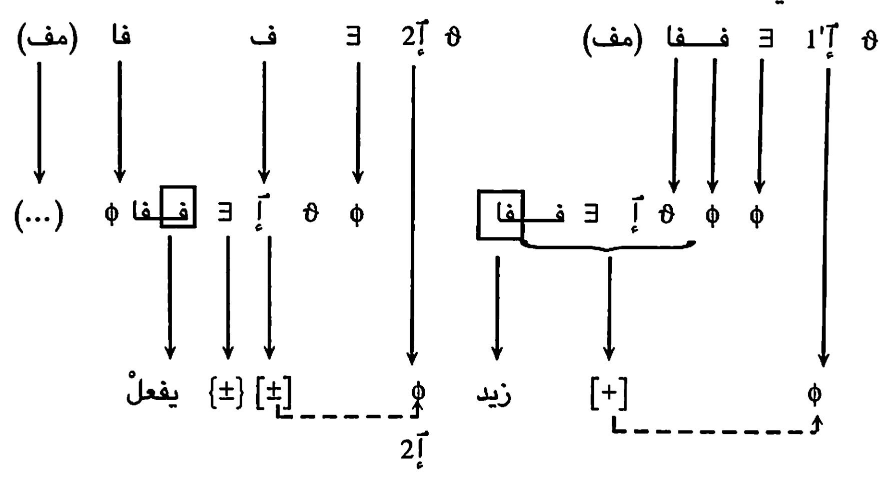
§ 70 ـ الفيضان التعييني في التواجد المزدوج : حالة {*زيد يفعلْ}

إذا أخذنا البنية الإعرابيّة المجرّدة وعجّمنا منها [فا] فقط بإنشاء اسميّ

[ϑ +ϕ ∃ ϕ فا ...]. فإننا نتحصّل على بنية لا تحتوي على التواجد المزدوج، ما دامت [ف] غير معجّمة بإنشاء فعلي. نعبّر عن ذلك عادة بكون الاسم الواحد لا يكوّن جملة. لكن من الأصلح هنا أن نركّز ما قرّرناه في القسم الثالث من أنّ الإسناد ما هو إلاّ ظاهرة من ظواهر البنية المقوليّة التواجديّة العامّة [∃ حجا ∃ حجا].

ما دامت الجملة تحتاج إلى التواجد المزدوج، فلابدّ من بنية مجرّدة ثانية لتكوين التواجد المزدوج. رأينا في القسم الثاني أنّ هذه الوضعيّة هي التي تكوّن ما يسمّى بالإسناد الاسمي.

لنعجّم البنية الثانية بإنشاء فعلي نستعمل فيه صيغة المجزوم، نتحصّل على التواجد التالي :



حسب مبدإ الفيضان التعييني ومبدإ الاختزال، تعيّن [يفعلْ] دلالة الأمر في [2أ] (انظر التفصيل في § 68)، أمّا [1'أ] فينبغي أن تعيّن بالطريقة نفسها اعتماداً على الإنشاء الاسميّ فيحدث في إنشاء الجملة الوجوب الإثباتي – كما رأينا في القسم الثالث – ويحدث في الآن نفسه التحام بين إنشاء الجملة وإنشاء الاسم. أمّا {يفعلْ} فبإفراغها التعيين في [2أ] لا تحدث إلاّ خبرا يحمل إنشاء الأمر. وفي هذه الحالة لا يمكن للجملة كاملة أن تصبح أمرا. ولكي لا يؤثّر الإثبات في الأمر، يعجّم المحلّ الواوي بالفاء فتحدث الجمل التالية حسب ما يكون من تعجيم [2أ] و [∃] :

(1) * زيد يخرجْ (أو فيخرجْ)

(2) زيد فاَخرجْ

(3) زيد فليخرجْ

(4) * زيد لا يخرج (زيد فلا يخرجْ [؟])

بيّنّا في القسم الثالث أنّه آليا لا يمكن اختزال التواجد المزدوج إذا كانت البنيتان الإعرابيّتان المحتملتان تعجّمان بنيتين مجرّدتين. ونذكّر أنّه اعتمادا على هذا حدّدنا

مفهوم العمل الخارجيّ، وحدّدنا الفرق بين الجملة الاسميّة والجملة الفعليّة. ومن حيث قواعد التعامل الشحني لا توجد علاقة جمعية مباشرة بين [∃] التي في بنية الإنشاء الرئيسي و [∃] التي في بنية إنشاء الفعل المجزوم. فإنشاء الاسم {زيد} في هذه الحالة حاجز يمنع أن تكون الجملة أمرا.

سنرجع في فقرة لاحقة لنبيّن لماذا الجملة {زيد فليفعلْ}، جملة إثباتيّة لا يبقى في ذهننا منها سوى أنّها أمر.

§ 71 ـ ليس كلّ فصل بين الإنشاء ومعموله الإحالي حاجزا للفيضان

إذا صحّ عموما أنّ المجزوم يفيض تعيينيّا على محلّ الإنشاء الرئيسي بشحنته الامكانيّة فيحدث دلالة الأمر، فالمتوقّع أنّ وضع حاجز بين الإنشاء الرئيسي والمجزوم، يمنع المجزوم من الفيضان عليه، و إذن لا تحدث دلالة الأمر.

و إذن فالجملة (1) تؤدّي حتما إلى دلالة الأمر، والجملة (2) لا تؤدّي إليه لوجود حاجز كما يتبيّن من بنيتها المعيّنة تحتها :

(1) {يفعلْ إن يفعلْ}

{ليفعلْ زيد إن ...}

(2) إن يفعلْ ... يفعلْ زيد

(ϑ) إ̃1' ϑ إ̃2 ففا (مف) ∃ ففا (مف)

ففي (2) تمثّل {إن يفعلْ} حاجزا لـ {يفعلْ زيد} ، فلا يمكن للمجزوم أن يعيّن شحنة [إ̃1]. وبما أنّ عدم تعيين الشحنة يؤدّي آليا حسب قواعد تعجيم [∃] إلى كون [∃] الإنشائيّة إيجابيّة فالجملة (2) إثبات وليست أمرا.

لاحظنا في آخر الفقرة الماضية أنّ الذي يبقى من {زيد فليفعلْ} هو الأمر لا الإثبات. واهتممنا بكون الجملة على الصّورة {زيد يفعلْ} لا تجوز. إنّ الفيضان التعيينيّ إذن غير كاف للتفسير، ما دامت {يفعلْ زيد} جائزة في الجواب، ولا يحدث الأمر فيها إلاّ بتعجيم المحلّ الواوي وزيادة اللام.

لا يمكن أن نفسّر ذلك بأنّ الخبر يقع في حيّز خارجيّ، و أنّ الجواب يمثّل الحيّز الداخلي، ولا بأنّ المبتدأ حيّز داخلي و [إن ج] حيّز خارجيّ، فهذا الاختلاف بين الجملتين لا يعلّل أنّ الحجز في المنوال [إن ...] أقوى.

الدليل على أنّ التفسير لم يتمّ بعد أنّك إذا عوّضت [إ ن ج] بنظيره الظرفيّ ووضعت الفاء وزدت الحواجز فالجملة التالية تبقى غير جائزة في جميع الصور :

(3) في الحديقة يخرجْ
(4) في الحديقة فيخرجْ زيد
(5) أمّا في الحديقة فيخرجْ زيد
(6) عندما يخرج عمرو يخرجْ زيد

ولا يمكننا رغم ذلك أن نفسّر خطأها بكون الجازم غير موجود فقد حذفنا هذا الإمكان من أوّل هذا القسم .

§ 72 ـ مبدأ «إضمار العامل على شريطة التفسير»

تمهيدا لتفسير أنجع نركّز هنا مفهوما من المفاهيم الأساسيّة في تراثنا النحوي، سنستعمل له مصطلحا حديثا حتّى يتمكّن القارئ من ملاحظة قوّة تفسيريّة غفلنا عنها لكوننا بقينا سجناء المصطلحات الحاجبة للمفاهيم.

من القضايا التي اعترضت نحاتنا عند تناولهم للأبنية أنّهم وجدوا حالات جائزة مقبولة لا توافق ظاهريا مبادئ العمل الإعرابي. فالجملة :

(1) الرّجلَ ضربته

تبدأ بلفظة منصوبة نصب المفعول، والحال أنّ الفعل تامّ بمرفوعه ومنصوبه بعده. ثم إنّ هذا الاسم يجوز رفعه. وهذا باب الاشتغال. والغريب في هذا الباب أنّهم وجدوا مايجوّز نصب ما كان لو كان في موضعه لجرّ، مثل :

(2) الرّجلَ مررت به (مررت بأخيه)

وممّا لا يوافق مبادئ العمل أنّهم لا حظوا في [إنْ] ما لاحظوه في [أنْ]، وهي أنّها تكون قبل الفعل. وفسّروا ذلك بأن الاسم ثابت الوجود لا يعتوره الرجحان بين أن يوجد وألاّ يوجد، على خلاف الفعل إذ يدخله الشكّ في حدوثه. (ابن يعيش VII / 3 وغيره) لكنهم وجدوا أمثلة كثيرة من صنف :

(3) إن أحد كلّمك كلّمه

في الشعر والنثر والقرآن.

وأدخلوا في هذا الباب حالة تقدّم الجواب. وذلك عند البصريين فقط لكونهم لا يرون كالكوفيين أنّ الأصل تقديمه. وفسّروا هذه الأمثلة جميعا بمبدإ «إضمار العامل على شريطة التفسير»، ومعناه أنّ هذه الحالات هي في المعنى ذات عوامل حذفت لدلالة العوامل التي بعدها. فتكون معاني الجمل الماضية :

(1) (* ضربت) الرجلَ ضربته
(2) (* مررت بالرجل) مررت به
(3) إن (* كلّمك) أحد كلّمك فكلّمه

... الخ

وإنّ كثيرا من المحدثين لم يفهموا أنّ هذه الثلاث معان للجمل الماضية وليست ألفاظا حقيقيّة نطق بها العرب. وهي معان يستلزمها الملفوظ بحكم مبادئ العمل. وكذلك لم يتفطّن الكثيرون إلى أنّ هذا المبدأ لا يقتضيه التشبّث بالعامل من حيث الشكل النظري، بل يقتضيه المعنى. فإذا نظرت في هذه الأمثلة وجدتها جميعا تؤكّد، وإذا نظرت في معانيها وجدت المقدّر بتقديره شكلنةً للتأكيد، تجعله حقيقة إعرابيّة، لا معنى خارجا عن البنية النحويّة متضمّنا فيها وغير قابل للشكلنة بالأدوات البسيطة الموجودة في المحلّ والعمل.

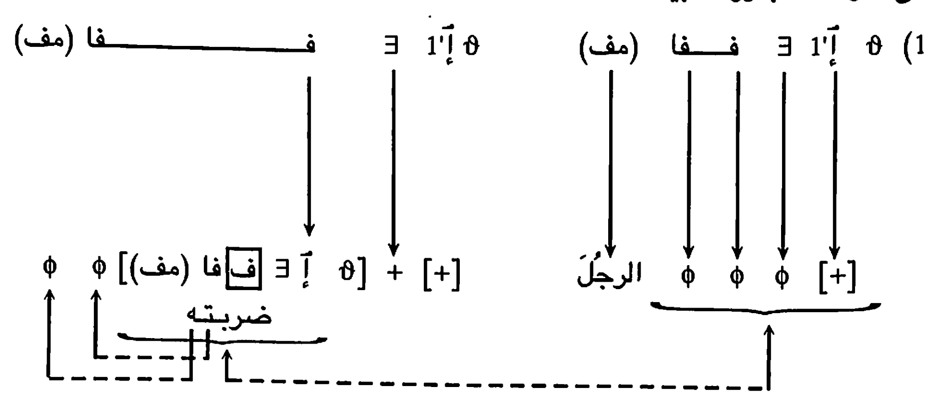
وقد اعتقد بعض المحدثين أنّ مثل (2) خطأ، والحال أنّ النحاة ما أخذوا بها لو لا أنهم سمعوها، إذ هي ممّا يحتاج إلى تفسير، فليست من النماذج المصنوعة التي تقاس بها قوّة القياس. ونصبها عائد إلى أنها في محلّ نصب مع عاملها فإذا نزع عنها عاملها القريب فإنها تبقى تحت عمل الفعل المقدّر نصبا (انظر تعليق الفاسي الفهري1985; I / 147 ـ 148) .

ولمّا لم يكن المقدّر لفظا بل معنى، فإنّه في رأينا مجرّد، والمجرّد بنية هو الشكل نفسه [إ ∃ ففا (مف)].

§ 73 ـ التقارن الإحالي واستيعابه لدلالتي المتكلّم والمخاطب

لنحاول إذن شكلنة "مبدأ إضمار العامل على شريطة التفسير"، متوسّلين بالمثال الأوّل.

يتضمّن تقدير النحاة أنّ كلّ جملة من هذه الجمل مظهر لفظيّ من بنيتين إحداهما خارجة عن الأخرى. إننا نحتاج للتعبير عنهما إلى التواجد المزدوج، نقدّم هذا التأويل على منوالنا المجاوز نسبيًا للنحاة :



ينصّ هذا الشكل :

(أ) على أنّ {ضربته} تتحقّق كلّها في البنية الإعرابيّة المحتملة للفعل. نلاحظ أنّ هذا من شأنه أن يستوعب الضمير المتّصل وتقديمه دون الحاجة إلى قواعد خاصّة (ضربه زيد)، ولهذا أيضا نتائج أخرى تتعلّق بالدلالة والبنية ليس هذا محلّها،

(ب) تمثّل الأسهم المنقّطة المتقدّمة دلالة الضمائر المتّصلة (اتصالا يدعّم مفهوم اختزال المعمول إلى بنية العامل) على محلّي الفاعل والمفعول الشاغرين، أي دلالة البنية الصرفيّة بمحلاّتها على البنية الإعرابيّة بمحلاّتها الشاغرة،

(جـ) تمثّل الحالات الشاغرة [ϕ ϕ ϕ] الموجودة في الأوّل أنّ المتكلّم فكّر في البنية التي سبّبت اختياره نصب الرجل، دون أن يسمها لفظا،

(د) يمثّل السهم الكبير العائد عليها من اللفظ حركة التفسير التي يحتاج إليها المخاطب والتي إذا قام بها حصلت عنده دلالة التأكيد التي أرادها المتكلّم باختياره لهذه البنية ،

(هـ) نلاحظ أنّ حركة التفسير هذه تشبه حركة الضمير العائد، وتغنينا عن مفهوم التحويل بالنقل الموجود في النحو التوليدي كما تغنينا نسبيّا عن استعمال بعض قواعد الربط المقترحة في هذا النحو. فالأمر لا يعدو أن يكون تعجيما لـ (مف) وتأجيلَ تعجيم [ففا] إلى دورة أخرى من الدورات اللانهائية للبنية الأساسيّة،

(د) نسمّي العلاقة بين المقدَّر والمفسِّر بالتقارن الإحالي ونسمّي حركة تعيين المفسِّر للمقدَّر بالتعيين الإحالي.

يمكن للقارئ أن يقيس الأمثلة الأخرى اعتمادا على المبدإ نفسه.

§ 74 ـ الفيضان التعيينيّ الناتج عن التقارن الإحاليّ ووجوب حجزه

إذا كان الاسم مرفوعا في مثل { زيد قام} فالعمليّة تقع على المنوال نفسه أوجدت [إن] قبل [زيد] أم لم توجد، أمّا إذا كان مرفوعا في مثل {زيد ضربته}، فالتقارن الإحالي يقع في الضمير فقط، ويقوى بذلك إثبات الاسم على حساب إثبات الفعل. ويمكن لهذه الحالة أن تقبل مناقشة أخرى ومزيد تحليل لانحتاج إليهما هنا.

إذا أخذنا الآن حالات الجزم الماضية :

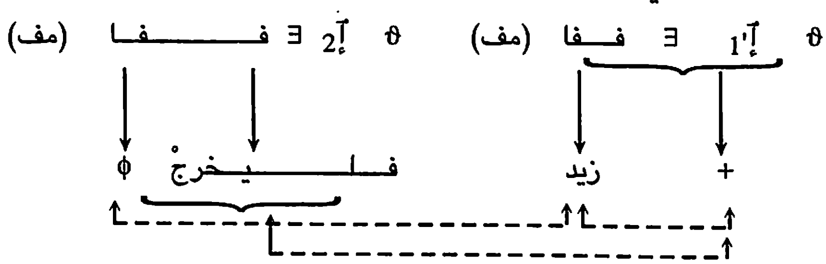
(1) زيد فليخرجْ

(2)* في الحديقة يخرجْ زيد (←—— ليخرجْ زيد)

الخ...

فإنّ دلالة الأمر تتغلّب على دلالة الإثبات لوجود التقارن الإحالي. إذ المجزوم رغم

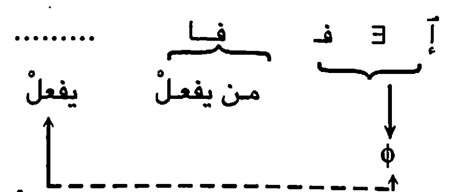
تأخّره يصادف قبل الاسم محلّات شاغرة تصلح لأن تكون محطّة إفراغ لدلالته. واعتمادا على ذلك يتمكّن من إحداث الفيضان التعييني على محلّ الإنشاء. لذلك فالجملتان الماضيتان يذهب الإثبات منهما لفائدة الأمر. لكن حسب قانون المحافظة لا يزول الإثبات تماما، بل تتكوّن لنا دلالة بين الإثبات والأمر شبيهة بما رأيناه عند دراسة الافتراض في [لو] :



نستنتج من هذا التحليل أنّ البنية {إن يفعلْ يفعلْ} لم تدلّ على الأمر لكون المجزوم إحالة فصلت عن إنشائها بحاجز فقط، بل نفترض أنّ الحاجز الذي يفصل بين العامل ومعموله ليمنع معموله من الفيضان التعييني، ينبغي أن يكون حاجزا مانعا أيضا لعمليّة التعيين الإحالي، أي أن يمنع التقارن الإحاليّ من إفراغ الشحنة في محلّ ملاصق للإنشاء الرئيسي .

لنلاحظ أننا إذا عوضنا [زيد] من المثال الماضي بـ {من يفعلْ} ووضعنا بعدها {يفعلْ} تحصّلنا على البنية {من يفعلْ يفعلْ}.

حسب التقارن الإحالي كان يمكن أن تقع الحركة التالية :



فتحدث دلالة الأمر، كما هو الحال في { زيد قمْ}، وكما تحدث دلالة التأكيد في {زيد قامَ} التي في مثل {*قام زيد قام}.

لكنّ هذا لم يقع، فلا بدّ من أمر يفسّر أنّ التقارن الإحالي لم يحدث المرتقب منه.

§ 75 ـ التقارن والتعيين الاحالي وخصائص المحافظة على البنية

قبل الانتقال الى دراسة الحاجز الذي يمكّننا من استعمال المجزوم في الإحالة الرئيسيّة دون اللجوء إلى دلالة الأمر، نوضّح بعض المفاهيم التي استعملناها، والتي قد تتداخل لتقاربها. وهي : وظيفة التخصيص، الفيضان التعييني العاملي، الفيضان التعييني، التعيين الإحالي المرتبط بالتقارن.

وظيفة التخصيص هي العملية المعاكسة لحركة العامل نحو المعمول تُخرج العامل من دلالته المطلقة، أي تقيّد التعميم الذي كان فيه، فهي دلالة المعمول في العامل، كما أن العمل دلالة العامل في المعمول.

أمّا الفيضان التعيينيّ العاملي، فهو أن يكون التخصيص مؤدّيا إلى أن يحجّر المعمول تعجيم عامله بانتشاره في محلّ عامله وأخذه من هذا المحلّ دلالته، أو وضعه في هذا المحلّ العامل الدلالةَ الصّالحة له، كتحجير (بئس) تعجيم [∃] و [إ] وتعبيرها تبعا لذلك عن السلب والإنشاء. وقد يكون هذا الفيضان التعييني العاملي على صورة معاكسة وهي أن يحجّر العامل تعجيم محلّ معموله، كتحجير [إنّ] تعجيم [فـ] بعدها.

لا يختلف الفيضان التعيينيّ عن الفيضان التعيينيّ العاملي إلاّ في عدم التحجير. فالمجزوم على خلاف (بئس) لا يمنع أن تعجمَ [إ] و [∃] قبله. فوظيفته الأساسيّة اختزال الوسم اللفظي اقتصادا، وذلك باختيار نظام الوسم لدلالات يكون عدم وسمها غير مضرّ بالمعنى لتوفّر دلالة المعمول المعيّن. يمكننا أن نفترض عمليّة معاكسة فيها يقتصد في تعجيم المعمول لدلالة العامل عليه. لكنّنا لم نجد أمثلة من هذا النوع، فحالات عدم ذكر المعمول المعروفة إنما هي حالات بلاغيّة، وليست قواعد مجرّدة محدّدة لأشكال الأبنية التصريفيّة. نؤكّد هنا أنّ الأمر يتعلّق خاصّة بالدلالات الشحنيّة الأساسيّة في المعجم المقولي فـ "شرب" عوض "شرب زيد خمرا" مجرّد اختيار بلاغيّ.

أمّا التعيين الإحالي فمرتبط بالتقارن الإحالي. وخاصيته الأساسية أنه يدخل في نظام قواعد تكوّن أبنية أساسيّة في المستوى التصريفي المجرّد، ولكنّها رغم أساسيتها قابلة لأن تعتبر صورة من أبنية أخرى. نحلّ بهذا المفهوم إشكالا يوجد في جميع النظريات التحويليّة. وهو إشكال أدّى حلّه إلى تدعيم المعجم في النحو. نحاول بهذا المفهوم أن نستوعب دلالات هذه الأشكال مع المحافظة على ما تتميّز به الأبنية المجرّدة من إطلاق نرى أنّ الاتجاه المعجميّ قد أضعفه كثيرا. من أمثلة هذه الأبنية ما قدّمناه في الفقرة السابقة، وما حاولنا تفسيره دون الحاجة إلى أبنية معقّدة تعقّد الأساس بصنف ما يسمّى البؤرة وغيرها.

يفترض التعيين الإحالي أنّ بعض الأبنية المصرّفة تكوّن بعملية تعجيم تتميّز بأنّ نظام الوسم اللفظي الذي وضعه الواضع يسمح للمتكلّم بأخذ الدورات اللانهائية المكرّرة للبنية الأساسيّة المجرّدة في صورة سلسلة، فيعجّم بعض محلاّت هذه السلسلة ويترك بعض المحلاّت الأخرى من بنية واحدة، ثمّ في بنية موالية ينجز التعجيم الناقص، دون العودة إلى ما تركه. لكنّ الجزء المعجّم يحتوي على القرائن الأساسيّة المقوليّة التي تدلّ على غير المعجّم سابقا. وبهذه الطريقة يقع إثراء الأبنية التصريفيّة وإثراء الدلالات.

سنرى تفصيلا إضافيا لهذه العمليّة. نشير هنا إلى أنّها عملية لا تفسّر بعض الأبنية الشاذّة فقط، بل هي قبل كلّ شيء نصّ على أنّ المحلّ الإعرابيّ مستقرّ في موضعه. فهي تفسير لحالات تقديم وتأخير، واستيعاب نحويّ للدلالات الناتجة من العمليتين. فبمقتضى التعيين الإحالي والتقارن، يصبح التأخير مجرّد تأجيل للتعجيم وليس تحويلا للمحلّ الإعرابيّ من مكان إلى آخر. وإنّنا نتوقّع أن تكون هذه الفكرة ميسّرة لمعالجة الأبنية معالجة آليّة مناسبة، على ما أظنّ، للنشاط اللغويّ الطبيعيّ.

نلاحظ في الأخير أن التعيين الإحالي الناتج عن التقارن الإحالي ينتج حركة عمل إعرابيّ وهميّ بين المحلّ العاملي الشاغر والمحلّ المعموليّ المعجّم. ونتوقّع أنّ هذه الحركة تكثّف دلالة التأكيد وتصلح لدلالات أخرى. كما نلاحظ أنّ هذا التعيين يتعامل مع الأنواع الأخرى التي ذكرناها في هذه الفقرة، ويمكن أن يتداخل مع إحداها.

نلخّص هذا العمل الإعرابيّ الوهميّ بما قدّره نحاتنا ونكتفي هنا بالمثال: «(ضربت) الرجل ضربته» وسنعود إليه بالتفسير، مشيرين إلى أنّه وهم لكونه غير واقع في اللفظ، ولكنّه ليس بالوهم في الأبنية المجرّدة، إذ لو لم يفكّر الواضع في هذه المحلاّت الشاغرة لما وضع النصب. وبدون هذا التقدير لا يكون النصب. ولا نظنّ أنّ حركة النقل التوليديّة قادرة على تفسير النصب والرفع. فالضمير في الحقيقة هو الذي يفسّر «الرجل» ونصبه عامليّا، وإن كان الرجل يفسّر الضمير في الإحالة المقاميّة. ولذلك كان التعيين الإحالي عندنا شبيها بالعطف إذ علامته [هـ ـــــ↑] تدلّ أنّ ما يكون من هذا في هذا على وجه يكون من الآخر فيه على وجه آخر. أمّا الرفع فتفسيره الفاعلية التي من بنيته كما قدّمنا. فهو يفسّر الضمير في المقام تعيينا والضمير لا يفسّره في العمل. ومن اتصاله بالضمير يأخذ دلالة المنصوب على رفعه، وذلك مادام كلّ منصوب أو مجرور أو مرفوع في البنية التصريفيّة متغيّرا عن رفع له كان في بنيته الاشتقاقية الإعرابيّة المحتملة.

V/ 2.5 مواصفات الحاجز المانع للتقارن الإحاليّ من إحداث الفيضان التعيينيّ

§ 76 ـ منع التقارن والتعيين الإحاليّ بالتحجير المحلّيّ

خلاصة ما مرّ أنّه علينا أن نجد خصائص الحاجز الذي يجوّز الجزم في الإحالة الرئيسيّة ويمنع فعلها المجزوم من الفيضان تعيينيّا على المحلّ الإنشائي الرئيسيّ الفارغ غير المعجّم بسبب كونه إثباتا موجبا لا تعجّم شحنته بحسب قواعد التعجيم. وعلى هذا الحاجز أيضا أن يكون مانعا للتقارن الإحالي وللتعيين الإحاليّ المخوّل للفيضان من التسرّب بواسطته إلى الإنشاء محدثا فيه «شحنة إمكان» المجزوم المستلزمة لدلالة الأمر.

ينبغي ألاّ يكون الحاجز من صنف «عمرا» في المثال التالي :

(1) * عمرا يضربْه زيد

إذ هذه الجملة تقبل التقارن الإحالي الممكن التعبير عنه اختصارا على شاكلة القدماء تخفيفا للشكلنة التي قدّمناها في الفصل الماضي :

(2) (* يضربْ زيد) عمرا يضربْه زيد

فالجملة الأولَى لا تجوز لأنّ الثّانية معناها. والثانية تستلزم صرفيّا أن يصاغ المجزوم بصيغة أمر (افعلْ) أو بزيادة لام التوكيد لكي يستقرّ الأمر شحنة في الإنشاء الرئيسي.

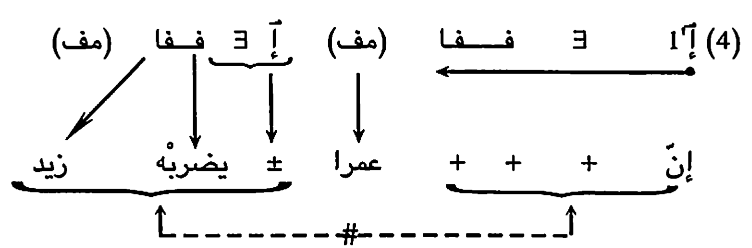
إذا قارنّا الجملة (1) بالجملة (3) :

(3) *إنّ عمرا يضربْه زيد

فإننا نجد هذه الجملة لاحنة لسببين :

الأول أنّ إثباتها أقوى من أن ينازعه الأمر الذي في مثل (1) والذي في مثل «ثيابَك فطهّرْ»،

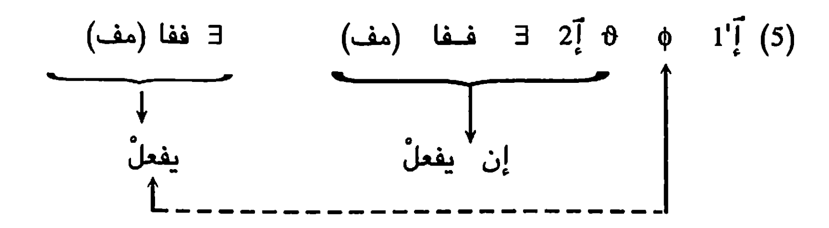
والثاني وهو الأهمّ أنّ [إنّ] تحجّر المحلاّت التي بعدها، فتمنع «يضربْه» من التقارن الإحاليّ كما نرى هنا :



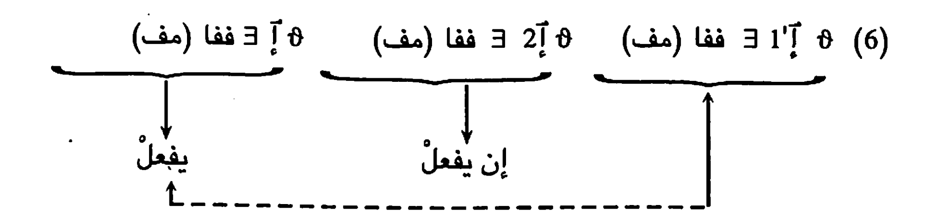
نقول في هذه الحالة : إنّ التقارن الإحاليّ المنتج لتحوّل المجزوم إلى المحلاّت الميسّرة للفيضان التعيينيّ المولّد في الوسم اللفظي لدلالة الأمر، تقارن غير ممكن لوجود حاجز حجّر هذه المحلاّت.

من الممكن إذن أن يكون الحاجز عنصرا يملأ شحنيًا المحلاّت الشاغرة الخالية من التعجيم ليمنع إعادة ملئها شحنيًا بحركة التقارن الإحالي.

لكنّنا لا نجد ظاهريًا مثل هذا في البنيةالتصريفيّة التي نحلّلها :



قد يقول القائل لا يوجد بعد [إ̄1] محلاّت شاغرة، فلذلك لا يقع التعيين الإحالي. وهذا حلّ ممكن لو لم نؤكّد خاصّة في آخر الفقرة الماضية أنّنا لا نقبل أن يغيّر المحلّ موضعه. فالبنية [θ إ̄ ∃ ففا (مف)] حسب مبادئنا تكرّر كاملة، أعجّمت كاملة أم لم تعجّم . فالأصل إذن في (5) هو (6) :



والدليل على ذلك هو إمكان ملء [فا] التي في حيّز [إ̄1] باسم :

(7) زيدٌ إن يفعلْ يفعلْ

وكذلك يمكن في العموم ملء [مف] من الحيّز نفسه بإنشاء اسميّ، هذا وإن كانت الجملة التالية من مسائل الخلاف في جوازها عند النحاة :

(8) زيدًا إن تضربْ أضربْ

وكذلك يمكن ملء [إ1] و [فا] أو [مف] الذين في حيّزها :

(9) أزيدٌ إن يفعلْ يفعلْ ؟

(10) إنّ زيدا إن تضربْ أضربْ

فالتقارن الإحالي ممكن في جميع هذه الأمثلة باستثناء الجملة العاشرة لوجود التحجير بـ [إن].

نلخّص ما ربحناه فتقدّمنا به ونشخّص الناقص.

يمنع الجزم من الفيضان التعييني المقتضي لدلالة الأمر بتحجير المحلاّت التي تركت شاغرة، وذلك بفضل شحنها بعنصر آخر، يمنع التقارن من الحصول.

ولمّا كانت بعض الحالات لا تمنع هذا التقارن، ويقع رغم ذلك إبطال لمفعول التعيين الإحالي الناتج عن التقارن، فإننا نفترض أن الشحن الناتج عن التقارن يقع على صورة تضعفه عن إنتاج الفيضان التعيينيّ .

§ 77 ـ دور درجة الخروج عن العمل في إضعاف التقارن والتعيين الإحاليّ

وظيفة التقارن الإحاليّ الأولى هي إسناد دلالة عاملية شحنية ووظيفيّة محليّة لعنصر عجّم في محلّ غير موافق للمحلّ الذي كان مخصّصا له.

إذا نظرنا في الجملة «زيد حيوان»، فكلّ من الاسمين قد وقع في [فا] من بنيته المجرّدة وليس للأول منهما محلّ في بنية الآخر فلا حاجة إلى التقارن الإحالي هنا.

أمّا الجملة «زيد قام»، فللاسم موضع في البنية المجرّدة التي فيها «قام». فالتقارن الإحاليّ هنا لازم لتعيين أنّ المحلّ الشاغر مشحون بدلالة ماهيّة ضميريّة موجبة متصلة بزيد ولتعيين أنّ المحلّ [ف] الذي قبل «زيد» صالح لفعل «قام» . فكأنّ اللغة بتعبير آخر تقول لنا إمّا أن تَعتبر «زيد» تقدَّمَ في الوسم اللفظي وإمّا أن تعتبر «قام» تَأخَّر .

نلاحظ هذه الملاحظة الهامّة البسيطة : أنّك لا تستطيع أن تقول «زيدا قام» لأنّ التقارن الإحاليّ غير قادر على تفسير نصب «زيدا» على المفعولية.

تأخذ هذه الملاحظة قيمتها بالتعليق على الإمكانين التاليين :

(1) {زيدا فعلته}

(2) {زيد فعلته}

لماذا يمكن الرفع والنصب معا؟ نلاحظ أنّ النصب هو الوحيد الممكن إذا نزعت الضمير :

(3) * زيدٌ ضربتُ

(4) زيداً ضربتُ

نفسّر هذا بوسم البنية. إنّ الاسم في إنشائه، أي في بنيته الإعرابيّة المحتملة في محلّ رفع [إ ∃ فـ فا (مف)] فليس النحاة على خطإ عند اعتبارهم الاسم مرفوعا ما لم ينصب ولم يجرّ. وإذا وضع الاسم في محلّ رفع يبقى على رفعه، وإذا وضع في محلّ نصب، تقبّل عمل المحلّ العامل في محلّه لكون محلاّت بنيته الإعرابيّة المحتملة شاغرة غير معيّنة إلاّ شحنيّا، ويقع ذلك بفعل عمليّة الاختزال كما رأينا. لكن يمكن للاسم أن يحافظ على رفعه في محلّ نصب، حسب مبدإ الحكاية كقولك «إنّ زيدٌ مرفوع لكونه مبتدأ» فلا تنصب زيدا، إرادة للفظه لا لمعناه كما يقول النحاة. إذا عدنا الآن إلى المثال (1) فلا شكّ أنّ رفع «زيد» في بنيته الإعرابيّة الاشتقاقية عوّض بنصب لوقوعه في محلّ المفعول، المفسّر بالتقارن الإحاليّ كما بيّنّا.

لكنّ الجملة الثانية فيها الاسم مرفوع وإن كان المعنى النحويّ الوظائفيّ يستلزم النصب. نفترض لهذا أحد الحلّين :

أ - إمّا أنّ «زيد» بإنشائه قد وضع في [فا] فصار التقارن الإحالي غير قادر على نصبه، وفي هذه الحالة يكون معنى المفعولية ناتجا عن علاقته بالضمير المنصوب بعد الفعل، ويكون رفعه ناتجا عن وقوعه في المحلّ [فا]،

ب - وإمّا أن نعتبر «زيد» قد وقع في [مف] وفي هذه الحالة نفسّر عدم نصبه بأنّ الفعل قد عجز عن نصبه بالتقارن الإحالي. يبدو هذا الحلّ الثاني مناقضا لإمكان نصبه. لكن إذا لاحظنا أنّ المعمولات بقدر ما تخرج يصبح الفعل غير قادر على نصبها بدون الاستعانة بتعجيم المحلّ الواوي في بعض الحالات :

(5) ضربا ضربت زيدا (؟)

(أمّا الضربَ، فقد ضربتُ زيدا (جيّدة))

(6) رأيت زيدا ضاحكا

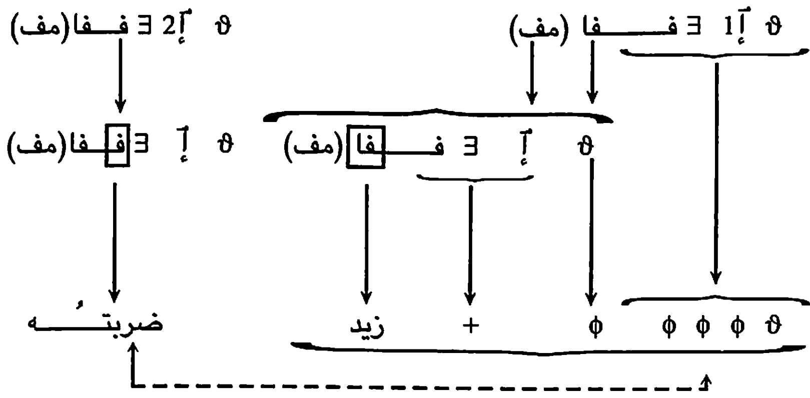
ضاحكا رأيت زيدا (؟)

(7) ما زال زيد ضاحكا

ضاحكا مازال زيد (؟)

فإنّه اعتمادا على هذه الملاحظة يمكننا أن نفترض أنّ الفعل يقوى عجزه على

النصب بالتقارن الإحالي بقدر ما يبتعد المعمول في اتجاه الخروج. ولمّا كان المحلّ [مف] حدًّ العمل الداخلي، وبداية العمل الخارجي كما بيّنا في ما مضى، فإنّ التقارن الإحالي يتردّد بين إحداث أثر العمل وعدم إحداثه. فإذا لم يحدث أثره فهذا لا يمنع أن يكون الاسم في معنى المفعول لأنّه في محلّ المفعول، ولكنّه مرفوع بعمل بنيته الاشتقاقيّة، فالإمكان الثاني إذن هو :



فـ «زيد» مرفوع في لفظ التعجيم بإنشائه الاشتقاقي وبوقوعه في [فا] من البنية المجرّدة، أو هو مرفوع بإنشائه الاشتقاقي ولكنّه منصوب في المعنى الذي هو وقوعه في [مف] من البنية المجرّدة. وفي الحالتين يكون مبتدأ ، ولاضرر، لكون المبتدإ ليس وظيفة محلّيّة عامليّة كما بيّنا بل هو وظيفة من صنف العطف لأنها من التواجد المزدوج.

إذا صحّ أنّ المتقدّم في التعجيم يعجز التقارن الإحالي على تغيير رفعه الاشتقاقيّ والأمثلة على ذلك كثيرة منها (زيد مرّ أخوه، زيد أبوه مريض، زيد ذهبت بالأمس إلى السنما فوجدته الخ...) وذلك كلّما ابتعد محلّه الصّالح له عن الفعل ، فإنّه يمكننا أن نعتبر أن [إن ج] لوقوعها في أقصى حالات العمل الخارجيّ، تشغل التقارن الإحالي عن العمل فيها، فتجعله غير قادر على الفيضان المحلّي المحدث لدلالة الأمر.

نسجّل هذا التقدّم، ونعيّن نقائصه. إذا نظرنا في الجملة التالية :

(8) من يزرعْ يحصدْ

فإننا نجد «من يزرعْ» تشبه (زيد) في «زيد قام». فعمل التقارن الإحالي ممكن هنا مبدئيًا بالتعيين الإحالي، والفيضان التعيينيّ ممكن مبدئيًا.

علينا إذن أن نجد في مواصفات الحاجز خاصية أخرى تمنع الفيضان التعييني.

ونلاحظ قبل أن نواصل التحليل أنّ هذا لا يعني بطلان ما وجدناه إلى الآن بل يعني أنّ توفّر خاصية واحدة للحاجز لا تكفي لإبطال الفيضان التعيينيّ.

§ 78 ـ القاعدة [(ϑ أ. ϑ ب) ⟵ ب أ] ودورها في إحداث التعيين الإحالي

نظرنا سابقا في الأساب المانعة لـ «زيد يخرجْ»، فهي بالتقارن الإحالي، وبالجزم، تسعى إلى دلالة الأمر. لكنّنا لا حظنا أيضا أنّك إذا قلت «زيد فليخرجْ» صارت الجملة ممكنة لتحقّق الأمر. ونبّهنا إلى أنّ التقارن الإحالي يجعل الشعورَ الباقي من استعمال هذه الجملة هو الأمرَ الذي يطلبه الفعلُ وتقارنُه الإحالي، وليس الاثباتَ الذي يطلبه الابتداء بالاسم. لكنّ الجملة رغم ذلك تبقى محافظة على شيء من الإثبات.

لاحظ النحاة في «زيد اضربْه» و «زيد ليخرجْ»، أنهما تجوزان على تقدير الفاء. قد يعتبر هذا منهم موقفا معياريًا. أمّا نحن فنعتبرهم مُخبِرين أقرب منّا إلى الحسّ اللغويّ السّائد.

إذا عوّضنا «زيد» بـ { من يفعلْ} أو {من يفعلُ}، فإنّ الحاجة إلى الفاء تصبح أوكد. لا يمكننا أن نعلّل هذا بوجوب فاء الجزاء. فقد بيّنا في القسم الثالث أنّها مجرّد تعجيم للمحلّ الواوي.

إذا رجعنا إلى القواعد المتعلّقة بالمحلّ الواوي، فإننا نرى أنّ التقارن الإحاليّ في هذه الأمثلة التي تلزم فيها الفاء لفظا أو تقديرا، تقارن مدعّم بالقاعدة :

[ϑ أ . ϑ ب ⟵ بّ أ] أو [ϑ ب. ϑ أ ⟵ أ ب]

ف «زيد يخرجْ» ليست لاحنة لأنّ المجزوم لم يصرّف أمرا فقط، بل هي لاحنة أيضا لأنّ هذه القاعدة لم تحترم. وإذن فالأمر في الجملة «زيد (ف) اضربْه» يتغلّب على الإثبات، بحكم قاعدة التعجيم الواوي التي تطلب منّا إعادة الترتيب وإرجاعه إلى الأصل.

نلاحظ عرضا وتدعيما لنظريتنا، أنّ المنحى التجريدي النظريّ الذي اتبعناه في القسم الثالث يجد في التقارن الإحالي تطبيقه، وأنّ التقارن الإحالي هنا يجد تدعيمه النظريّ في القسم الثالث.

نستغلّ هذه الملاحظة للإقرار بأنّ وجوب عدم التعجيم في المنوال { آن يفعلْ يفعلْ} وسيلة من الوسائل التي استعملها الواضع لمنع القاعدة المذكورة أعلاه من تقوية حركة التعيين الإحالي. فلو عجّم المحلّ الواوي بالفاء لكان من اللازم أن يتحرّك المجزوم بشحنته دلاليا إلى جوار الإنشاء محدثا فيه الفيضان التعيينيّ الجاعل من الجملة أمرا.

§ 79 ـ دلالة حاجز الفيضان التعيينيّ على الإمكان

إذا قارنّا الآن بين التركيبين التاليين من حيث الجواز :

(1) {من يفعلْ يفعلْ}

(2) {من يفعلُ يفعلْ}

فإننا نجد عند النحاة ميلا إلى اعتبار الأولى أحسن فقد استقبحوا بدرجات مختلفة الجملة الثانية، رغم ورودها في بعض الكلام، فعن الأعشى أنه قال :

(3) إنّ من لام في بني بنت حسّان ألمْه وأعصِه في الخطوب

وعلّل الاستقباح بأنّ الأصل أن يكون العمل في الأوّل قبل الثاني. وجوّزوا البيت على أنّ الماضي أقرب إلى المجزوم في الشرط من المرفوع.

قد يُرى في هذا أنّه موقف معياريّ. لكن مهما كان موقفنا منهم ومن تفسيرهم، فهم المخبرون لانحن. فما كانوا ليختلفوا في هذه الأمثلة لو وجدوها كثيرة. فلنحكم بأن الثانية كالأولى في الصحّة، ولكنّها أبعد منها عن مركز الأبنية المطّردة في القياس الاستعماليّ.

إذا التجأنا إلى دلالة الوجوب والإمكان فإنّ البنية {من يفعلُ} أقرب إلى الوجوب من {من يفعلْ} لكون المرفوع من زمان الوجوب والمجزوم من زمان الإمكان. لكنّ «زيد» أرسخ في دلالة الوجوب من {من يفعلُ}، لكونه مسيّرا بالشحن الموجبة كما علمنا، ولكون [من] قريبة من العنصر الماهيّ، فهي غير معيّنة بالإحالة المعجميّة المقاميّة.

إذا لاحظنا أنّ جميع الأمثلة غيرَ الجائزة مثل {في الحديقة يفعلْ زيد} و {زيد يفعلْ}، تبدأ بعنصر مسيّر بالإنشاء الإثباتي، فإنّنا نستطيع أن نعلّل عدم ميلهم الحدسيّ إلى {من يفعلُ يفعلْ} و إلى {من فعل يفعلْ} والى {إن فعلَ يفعلْ} بأنّها أبنية تبدأ بعنصر يتجه من الإمكان إلى الوجوب، كما بيّنا في فصل ماض عند تحليل { آن + فعْل}. وإذن فمن الأمور التي تمنع { زيد يفعلْ} إضافة إلى ما ذكرنا أنّها مبدوءة بعنصر وجوبيّ غير إمكانيّ.

نسجّل إذن أنّه إضافة إلى المواصفات الماضية، ينبغي أن يكون الحاجز إمكانيّا غير وجوبيّ.

لكنّ هذا لا يكفي أيضا لسببين :

– أوّلهما أنّه من حقّ القارئ أن يفترض أنّنا أدخلنا هذ الخاصية لنزيل كلّ ما ليس من جنس [آن ج] ، كأن تقول لا يدخل البيت إلاّ من كان كذا وكذا، وأنت من الأوّل اشترطت شروطا لا تصلح إلاّ لزيد، لأنّك من الأوّل قرّرت ألاّ يدخل غير زيد، فمنهجيّا يجب أن نبرّر هذا الشرط.

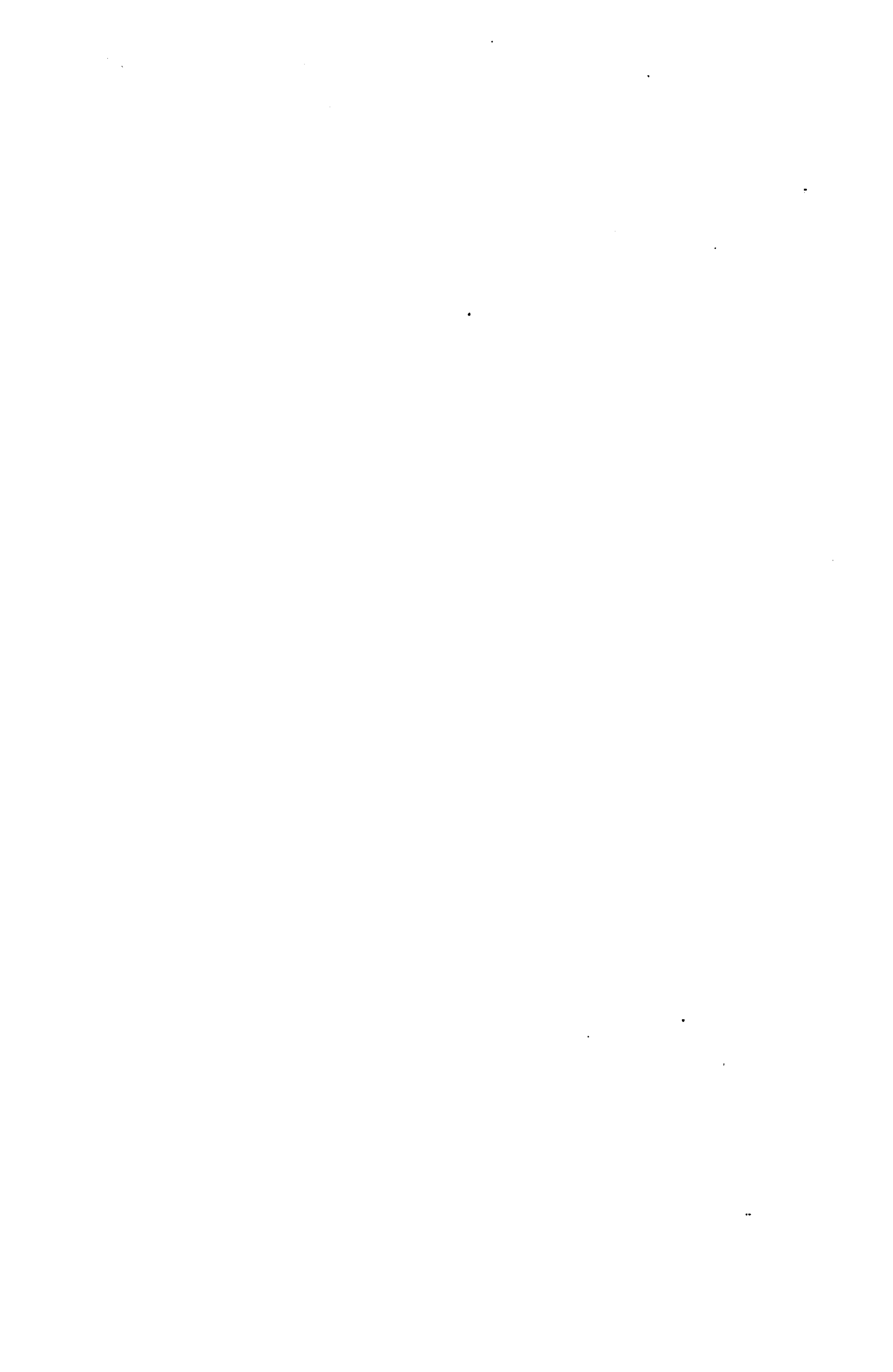
– الثاني أنّ هذا الشرط ، شرط الإمكان، يبعد {زيد يفعلْ} ولكنّه لا يبعد {من يفعلْ}. فلماذا لا نستفهم بالمجزوم ؟ ولايكفي هنا أيضا أن نستعين بالمعايير الأخرى.

فإذا أخذنا معيار الاتجاه إلى الخروج من سيطرة العامل، فإنّنا نرى أنّ الجملة التالية تجوز بالواجب ولا تجوز بالممكن :

(3) من {جاء، يجيء} أبوه ؟

(4) من يجيءْ أبوه ؟

نتعمّق في ما يلي في الأسباب التي تمنع { من يفعلْ} في الاستفهام والموصوليّة، وتجعلها ممكنة في الشرط.



6 /V

دور البنية العاملية التعيينية التقارنية لـ {إنْ يفعلْ يفعلْ} في التعبير عن إثبات الإمكان في مسترسل دلالات الأمر والاستفهام والشرط بفضل التعامل الشحني بين الإمكان والإمكان

V/ 1.6 تعامل [من] مع الوجوب والإمكان في التواجد الفعلي الفاعليّ والتواجد المزدوج وتولّد دلالات استفهامية وأمرية تتحرك بين إمكان الوجوب وإثبات الوجوب السالب

§ 80 ـ استرسال الاسم بين الوجوب والإمكان ودور [من] في ربط الاسم الممكن بالعنصر الماهي المتّجه إلى الإنشاء

نركّز في هذه الصفحات التحقيق في ما يتعلّق بـ {من يفعلْ} أكثر من {إن يفعلْ}. فهذه وضحناها بدراسة [إن] ودراسة المجزوم والتنبيه إلى أنّ هذه البنية من صنف الإنشاء الإثباتيّ للإمكان. فوجود المجزوم بعد [إن] لا يحدث مشكلة ماداما دالّين على شحنة واحدة، وهي الشحنة الإمكانيّة في كليهما. ورأينا أنّنا إذا فسّرنا الجزم في {من يفعلْ يفعلْ} فالأحرى أن يكون التفسير صالحا لـ [إن] ولكلّ المجموعة التي تمثّلها.

علينا قبل كلّ شيء أن ننظر في [من] ذاتها، وفي موقعها من المسترسل الاسميّ.

يقتضي بناء النحو مقوليًا على معجم يقوم أساسا على المقولة الوجوديّة [∃ : { +، −}]، ويقتضي الدور التكراري وقاعدته الأساسيّة [∃↔ حـ↔ حا] والتي بمقتضاها توجد العلاقة [∃ ححا↔∃ حا] الرابطة بين وجود البنية الحدثية والبنية المولّدة للاسمية، أنّ الاسم في العربيّة وفي اللغات جميعا يجب أن يخضع لقيمتي الوجوب {±}، والإمكان [±]. ونظرا إلى أهميّة هذين المفهومين وصلتهما بالأساس المقولي وبالعلاقات التواجديّة المؤسّسة للأبنية النحويّة، فإنّه ينبغي أن ينقسم الاسم إلى موجب وممكن قبل انقسامه إلى معرفة ونكرة.

وكذلك لمّا كانت العناصر النحويّة البنيويّة الدلاليّة خاضعة لقانون الشرط الجمعي وقانون التشارط والاسترسال، فإنّ الاسترسال بين أقسام الكلام اشتقاقيًا، أي الاسم والفعل والحرف ، يقتضي وجود استرسال في كلّ صنف من هذه الأصناف. فليست الأصناف مستقلّة ولا متحجّرة منفصلة كما بيّنّا. فاللازم مبدئيا ونظريًا أن يكون انقسام الاسم إلى واجب وممكن متحقّقا في مسترسل بين الوجوب والإمكان، شبيه بما فسّرناه بين الأفعال. فإذا كان هذا كذا فالتواجد الاسمي الفعلي في بنية مجرّدة واحدة، أو في بنيتين مجرّدتين، يتحقّق في المستوى التصريفي تعاملا بين مسترسلين كلاهما خط استرسالي بين الوجوب والإمكان، ومعا ينتجان استرسالا آخر. فما ينتج من {يفعلُ زيد} يختلف عن {زيد يفعلُ} وكلاهما يختلف عن {يفعلُ من } و {من يفعلُ} و{من يفعلْ} وهلمّ جرًا.

لانحلّل في هذا البحث كلّ المعطيات. ونكتفي بالنتائج الأساسيّة نقدّمها في صورة تقريريّة.

كلّ الأسماء المعتبرة مبهمة في التراث النحوي، وهي الأسماء التي في دلالاتها وتصرّفها البنيوي تتحرّك نحو خصائص الحرف، كما بيّن نحاتنا، هي أسماء ممكنة تحمل شحنيّا نفس الدلالة التي يحملها المجزوم. ولا يمكن لهذه الأسماء أن تكون من باب المعارف أو من باب النكرات. فهذا الباب مختصّ بإحالة معجميّة مقاميّة لا توجد في المبهمات من صنف {كلّ، غير، والضمائر...}.

وكلّ الأسماء التي يجوز فيها التعريف أو التنكير على وجه غير خال من هذه الإحالة، إنما هي من الاسم الموجب.

تقع [من] في حيّز من استرسال الممكن الاسميّ نحو دلالة الحرف المحقّق لإنشاء الاسم. وصورة هذا أن [من] تعبّر دلاليّا عن [فا] التي في [إ̊ ∃ فـ [فا] (مف)]. ولقد بيّنّا أنّ هذا المحلّ من البنية الإعرابيّة المحتملة للاسم محلّ يقع فيه العنصر الماهيّ، الذي تمثّله [ما]. إذا كانت [ما] في [فا]، فهي أخت [من]، إلاّ أنّ [من] أكثر شحنا من حيث المقولة، فهي للعاقل. أمّا [ما] فتأخذ من المحلّ دلالته الشحنيّة كما بيّنا، وهي [+] ودلالته المحليّة وهي الفاعليّة الممثّلة لـ [حا]، ودلالته العامليّة، وهي «المرفوعيّة» (إذ الرفع دلالة الحيّز العاملي لا المحلّ). وتلتقط [ما] من المحلّ في البنية المصرّفة دلالة الماهيّة العامّة، أي الجنس والعدد بلا تحديد. فليس لـ [ما] إذن أن تدلّ على غير العاقل كما يتوهّم، لأنّ العاقليّة ليست من المقولات التي تكون في المحلّ بفعل الصّرف.

و إنّما اعتبرت لغير العاقل لتعاملها مع [من] لا غير. فـ (من) تأتي بدلالة العاقل من الاشتقاق. وهذا ما يميّزها عن العنصر الماهيّ. إلاّ أنّها أقرب العناصر إليه. فـ [ما] التي في [فا]، عنصرماهيّ ليس بحرف ولا اسم وإنما اكتسب من المحلّ الاسميّة. وهو في هذه الحالة من الأسماء الممكنة لكون إنشائه ممكنا. ولمّا كانت [ما] عنصرا ماهيّا يتحرّك في المجال : [إ̊ ∃ فـ [فا] مف] كما يتحرّك في المجالات الأخرى، فيكون في [إ̊] من هذه البنية، فإنّ [من] بواسطته تتصل بالحروف الإنشائيّة { ما، {ء... ن} } . وإن كانت في ذاتها هي غير إنشائيّة، لكونها لا تتحرّك تحرّك العنصر الماهي، ولا تغادر مركز المحلّ الفاعلي من إنشاء الاسم.

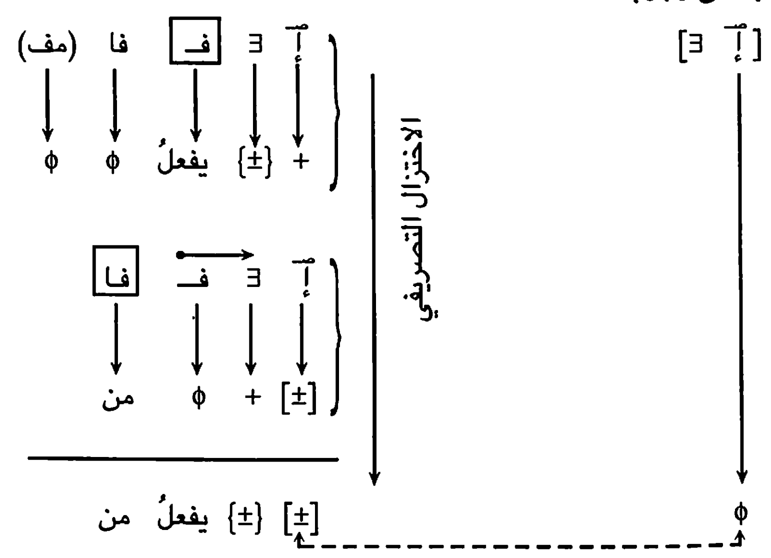
ينبغي نظريّا إذن أنّها إذا تعاملت مع فعل واجب في بنية واحدة، تحرّكت هذه البنية إلى الوجوب أو الإمكان بحسب موضعها في التشكّل العاملي أي حسب وقوعها في بنية تواجديّة واحدة، أو في بنية تواجديّة مزدوجة. وينبغي أيضا أنّها إذا تعاملت مع فعل ممكن أن تكون النتيجة مخالفة للحالة الأولى:

§ 81 ـ إشكال الدلالة الشحنيّة في {يفعلُ من} وخروجها عن قواعد اختزال العمل

لنأخذ حالة تعاملها مع فعل موجب، لنفسّر خصائص من الاستفهام ومن علاقته بدلالة الشرط ودلالة الأمر.

تمثّل البنية {يفعلُ من} بنية تواجديّة واحدة تقوم على إنشاء وإحالة لا غير. نبدأ بها لبساطتها، (إذ بيّنّا في القسم الثالث أن بنية الجملة الفعليّة أبسط من بنية الجملة الاسميّة). تمثّل هذه البنية المصرّفة تواجدا بين إنشاء الفعل وإنشاء الاسم ، وفيه البنية المحتملة للفعل تعمل في البنية المحتملة للاسم. ويقتضي هذا التشكّل العاملي أنّ الفعل لمّا كان العامل، والمقدّم، فهو الذي يفيض تعيينا على محلّ الإنشاء الرئيسي للبنية. وليس من اللازم إن نعيد رسم هذا فقد بيّنّاه.

لكن إذا أجرينا اختزال التواجد الفعلي الفاعلي، فإنّنا نلاحظ أنّ إمكان [من] يتغلّب على وجوب الفعل :



إذ عملُ الوجوب في الإمكان ينتج إمكانا. والنتيجة أنّ الإنشاء الرئيسي [أ1] يصبح أمام بنية قد تفيض عليه إمكانا، فيكون لاإثباتا والحال أنّنا بـ {يفعلُ من} كنّا ننتظر من الفيضان التعيينيّ إثباتا كما هو الحال في {يفعلُ زيد}. إنّنا إذن بإزاء بنية تتطلّب الإثبات بالفيضان التعيينيّ ومهدّدة باللاّإثبات الناتج عن عملية الاختزال البنيويّ والشحنيّ.

إذن فنحن في بنية مهدّدة بدلالة الأمر أكثر من البنية {يفعلُ زيد}. أضف إلى هذا أنّ عمليّة الاختزال تجعل شحنة المعمول أقوى من شحنة العامل، من حيث كون الإنشاء الرئيسي تحرّك نحو دلالة المعمول الشحنيّة، لا نحو دلالة العامل. والأصل أنّ المعمول هو الذي ينخزل إلى دلالة عامله.

§ 82 ـ تحرّك {يفعلُ من} نحو الدلالة الحدثيّة المطلقة

تكوّن البنية {يفعلُ من} إشكالا آخر في قواعد التعجيم وفي دلالة الشحنة.

بيّنا في الأقسام الماضية أنّ البنية الإعرابيّة المحتملة للفعل، بنية تحمل دلالة إنشاء الفعل، ودلالة وجوده، ودلالة محلّه العاملي، ودلالة ضمير إسناده. فالمحلّ [فا] من [ٱإ ∃ فـ فا (مف)] هو الذي يمكّن الفعل من مطابقة فاعله من البنية الاسميّة المواجدة له. هذا المحلّ هو محلّ العلامات الضميريّة. ولمّا كان هذا المحلّ اسميًا فهو يحمل في البنية التصريفية المجرّدة الدلالة الماهيّة المطلقة (جنس، عدد). بيّنا أنّ عملية الاختزال هي التي تجعل المحلّ [فا] هذا مطابقا للمحل فا . (انظر القسم الثالث).

إلاّ أننا في حالة {يفعل من}، نجد أن [من] لا تضيف إلى دلالة فا شيئا يذكر، فباستثناء العاقليّة لا تزيدنا معلومات إحالية أخرى. فالناتج عن الاختزال (§ 81 الماضية) أن انطباق [فا] على فا لا ينتج في المطابقة دلالة مفيدة، باستثناء العاقلية وإذا كانت لنا [ما] عوض [من] فلا وجود لأي دلالة جديدة مطلقا. معنى هذا أنّ البنية التصريفية الحاصلة من الاختزال [ٱإ ∃ فـ فا] لا تختلف جوهريًا عن دلالة بنية إنشاء الفعل [ٱإ ∃ فـ فا (مف)] فكأننا إذن في {يفعلُ من} بإزاء دلالة فعليّة خالصة لا إسناد فيها، فالتواجد الفعلي الاسمي، لم يغيّر شيئا من دلالة وجود الفعل.

خلاصة هذه الفقرة انّ البنية {يفعلُ من} بنية تواجديّة إسناديّة فعليّة، في قيمة فعل لم يسند، وهي إثبات في قيمة لا إثبات.

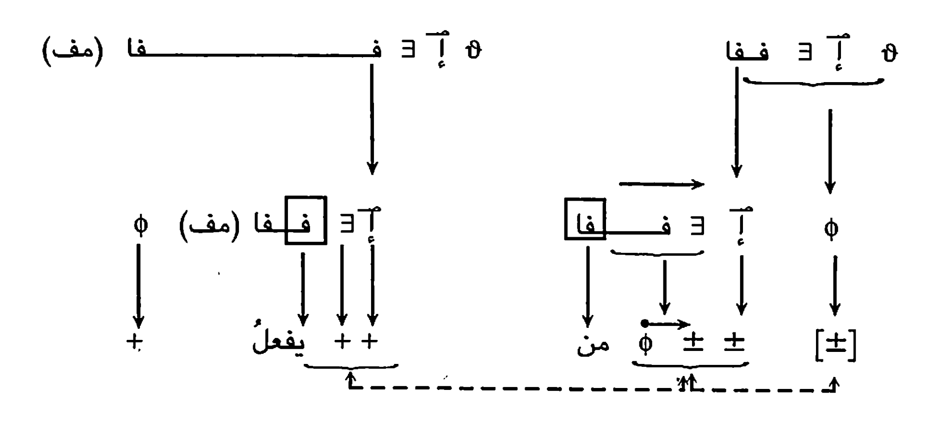
هذه حالة محرجة تستلزم الحلّ.

يلاحظ القارئ، أنّنا نناقش هذه البنية اعتمادا على القواعد المقوليّة التي حدّدناها، متعمّدين عدم الاهتمام بالإنجاز الفعلي للغة. وهذا الموقف مرتبط برأينا الذي قدّمناه في القسم الأوّل وهي أنّ النحو يسيّر القول، ودراسة القول لا تمثّل دلالة اللغة ، إلاّ من حيث هي تطبيق لقواعد النحو.

§ 83 ـ تولّد دلالة الاستفهام في [من يفعلُ] بفضل التعامل الشحنيّ في التواجد المزدوج

لننظر الآن في حالة هذا الاسم الممكن في التواجد المزدوج، أيّ الحالة {من يفعلُ}، لكي نرى كيف يتعامل الإمكان الاسميّ مع الوجوب الفعليّ.

رأينا في القسم الثالث أنّ الاسم والفعل كلاهما بعد الاسم، يحتاج إلى بنية مجرّدة ثانية غير البنية التي حقّق فيها الاسم الأوّل =



في هذه الحالة لا يمكن اختزال البنيتين في بنية مجرّدة واحدة. كلّ ما في الأمر أنّه يمكننا بحسب قواعد الاختزال الشحنيّ واعتمادا على حركتي العمل والتخصيص أن نختزل القيم الشحنيّة للتواجد إلى أقصى الحالات الممكنة.

إذا أجرينا هذا الاختزال الشحني، فإننّا لا نجد شيئا مخالفا لما درسناه في الفقرة قبل السابقة. فدلالة الإمكان تتغلّب على دلالة الوجوب. لكنّ الإشكال الماضي قد ارتفع، إذ لم يعد الفعل هنا عاملا في [من] بل صار مواجدَه لا غير. فتغلّب شحنة المبتدإ على الخبر لا يعارض مبدأ انخزال المعمول إلى العامل. بل بالعكس، إذ [من] هنا وإن لم تكن عاملة في {يفعلُ} لكون التواجد في الإسناد الاسمي شبيها بالعطف إذ هو تشارطيّ العمل والتخصيص، فإنّ [من] أي المبتدأ، بترشّحه للفيضان التعيينيّ على الإنشاء الرئيسيّ (انظر الرسم أعلاه)، يجعل العامل [إ'1] مكتسبا لدلالته الشحنيّة. فالخبر من هذه الناحية صار تحت عمل شحنة العامل الإنشائي وشحنة المبتدإ معا. لنذكر عرضا أنّ هذا يشكلن المبدأ القائل بأنّ الخبر تحت عمل الابتداء والمبتدأ، ويصلحه في الآن نفسه.

ما يهمّنا هنا أكثر، أنّنا برهنّا على :

أ – أنّ {من يفعلُ} جملة لا إثباتيّة لا لكون [من] قد وضعت للاستفهام، فهي لم توضع لا للشرط ولا للاستفهام ولا للموصوليّة، وإنّما وضعت للتعجيم شبه الماهيّ، بل هذه الجملة كانت لا إثباتية لأسباب تعود إلى تعامل الشحن الوجوديّة في زماني الوجوب والإمكان،

ب – أنّ [من] ليست أداة استفهام لكونها لا تقع في المحلّ الإنشائي. وإذن فالاستفهام هو الشحنة الإمكانية غير الموسومة لفظا بما يخصّصها، وهي الشحنة [±] الموجودة في [إ1] . فـ [من] هنا مجرّد وسم لـ [فا] ينجرّ عنه حسب قواعد الفيضان التعيينيّ التعبير عن شحنة المحلّ الإنشائي، وإذن إذا عدّلنا قول النحاة حسب هذا البيان، فالنحاة الذين زعموا أنّ الأصل والتقدير في {من يفعلُ} هي {أمنْ يفعلُ} نحاة قد انطلقوا من حدس لغويّ عجيب. (سيبويه، الكتاب I/ 99)

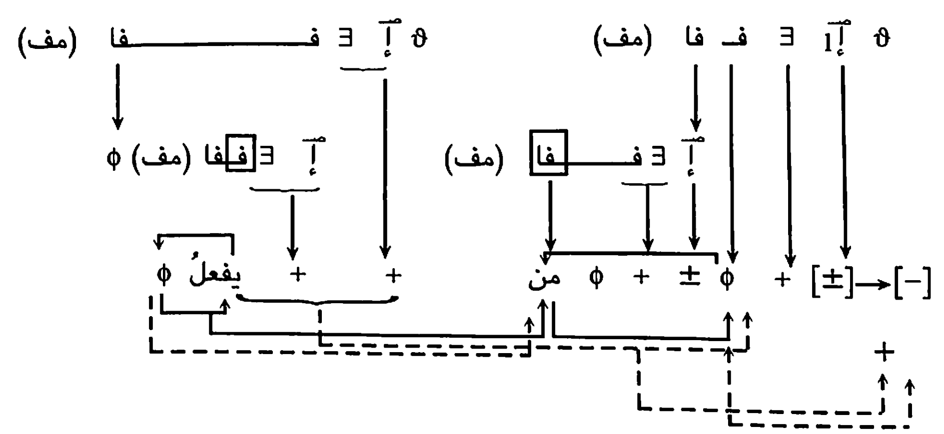
جـ – وكذلك برهنّا على أنّ تقديم ما يسمّي عادّة باسم الاستفهام، تقديم لا يرجع إلى أنّ أصله الصدارة بل يرجع إلى أنّ {يفعلُ من} تُحدِث إشكالا في تعيين شحنة الإنشاء. فالتقديم إذن مسيّر بقواعد التعامل الشحنيّ بين المحلاّت، وبحسب ما بينها من علاقات عامليّة .

§ 84 ـ البنية الشحنيّة العامليّة التخصيصيّة التقارنيّة لدلالة الاستفهام في {من يفعلُ}

رأينا في الفقرة قبل الماضية أنّ من إشكال {يفعلُ من} أنّها تتحرّك في دلالتها النحويّة التواجديّة، نحو الدلالة الأحاديّة الفعليّة. بهذا التقديم يرتفع هذا الإشكال، نسبيًا، إذا {من يفعلُ} فيها [من] في غير وضع يدعو إلى أن تذوب في دلالة ماهيّة [فا] من بنية الفعل، أي [فا] التي في [أ ∃ ف فا (مف)].

إنّ [من] تعجّم فا من [أ ∃ فـفا (مف)]. وهي كما يتّضح في الرسم الماضي (§ 83) مسبوقة بمحلاّت شاغرة من اللفظ مشحونة دلاليا بالقيم الوجوديّة. فلا سبيل إذن إلى ذوبانها في المحلّين [فـ] اللذين قبلها. فبتقدّمها إذن تستقرّ في الاسميّة.

لكنّ هذا المظهر نسبيّ. فهي مازالت مهدّدة بالدلالة الفعلية الحدثيّة المطلقة التي رأيناها في {يفعلُ من}، لكونها واقعة في بنية تواجديّة مزدوجة ناتجة عن تكرار البنية الأساسيّة، وتسعى بتأثير التعيين إلى الرجوع إلى أصلها البسيط بواسطة التقارن الإحالي كما يتبيّن من الرسم التالي، حيث الأسهم المنقّطة تعبّر عن التعيين الإحالي المنتج للتقارن، وعن العمل الإعرابيّ الوهميّ الذي أشرنا إليه في الفصل الماضي (وهو الرابط بين ϕ الأولى و [من])



فالفعل يعمل في المحلّ الشاغر بعد {يفعلُ} و هذا المحلّ الشاغر مملوء بشحنة موجبة وبماهية اسميّة تطابق ضمير الفعل. وهو غير معيّن. فيتقارن إحاليًا مع [من] التي لا تفيده في شيء. ويتحرّك الفعل بشحنته نحو [فـ] التي في البنية المجرّدة الأولى

حسب المبدإ «(قام) زيد قام» محاولا أن يفيض تعيينيّا على [إٓ1] منازعا في ذلك [من]. ولكنّ هذه الحركة لا تفيده رغم عمله الوهميّ في [من]، لكون الفعل إيجابيّا. فهو وإن وضع التقارن الإحالي وما ينتجه من الفيضان، دلالة [+] في [إٓ1] فإنّه لا يغيّر من غلبة الإمكان على الوجوب رغم التكثّف الوجوبي الناتج في المحلّ [إٓ1] .

ينتج عن هذه العمليات :

أ – أنّ {يفعلُ ϕ} تتجه نحو الحدثية المطلقة،

ب – [من] تبقى مترسّخة في الاسمية فائضة إمكانا على الانشاء الرسميّ جاعلة منه لا إثباتا،

جـ – العمل الوهمي [ϕ ——— من] يكوّن دلالة متّجهة إلى الفعليّة المطلقة،

د– الفيضان التعييني [إٓ1 ϕ] يحرّك البنية نحو الوجوب رغم تغلّب الإمكان. محصول هذه النتائج هو البنية الشحنيّة العاملية التعيينيّة لدلالة الاستفهام.

§ 85 ـ دلالة {*يفعلْ من} على حدث أمريّ مطلق يتحرّك نحو الإثبات في حيّز التعجّب

يولّد التعامل الاشتقاقي الإعرابي البنية {يفعلْ من}. لكنّ هذه البنية لا تتحقّق في المستوى التصريفي المجرّد. لكنّنا نعلّق عليها، لنفهم على الأقلّ منطق الدلالة النحويّة المقوليّة في العربيّة.

لا يحتاج تحليلها إلاّ إلى بيان الخصائص المميّزة لها عن {يفعلُ من} وبعض الخصائص التي تشاركها فيها.

تأخذ {يفعلْ من} دلالة حدثيّة مطلقة ذات قيمة أُحاديّة غير تواجديّة، فهي مرفوضة من هذه الجهة كحالة {يفعلُ من}. ولكنّها على خلافها لا تحدث قضيّة شحنيّة. فالإنشاء الرئيسي يتلقّى بالفيضان التعييني دلالة الإمكان من الفعل دون أن تكون {من} مؤثّرة في ذلك الإمكان. هنا لا توجد قضيّة بين العامل والمعمول فشحنة المعمول الفاعلي (المرفوع) توافق شحنة العامل الرافع. فالاختزال الشحنيّ ممكن في هذه الجملة.

ينتج عن ذلك أنّ الجملة مرشّحة للدلالة الأمريّة أكثر من {يفعلْ زيد}. لكنّ هذه الدلالة الأمريّة تختصّ بشيئين :

أ – هي دلالة أمريّة ناتجة عن عمل الإمكان في الإمكان. وعمل الإمكان في الإمكان، إضعاف للإمكان يجعله متّجها نحو دلالة الوجوب. فالدلالة الشحنية الحاصلة من العمل الإعرابي دلالة أمر متّجه نحو الإثبات، دون أن يصبح إثباتا من غير شكّ. قد يكون هذا الإضعاف للدلالة الأمريّة سببا ثانيا في عدم توفّرها في مجموع الأبنية التصريفيّة.

ب – ثم هي بـ {من} أمر موجّه إلى فاعل غير معيّن في الدلالة الإحاليّة المعجميّة. فـ [من] باعتبارها عنصرا اشتقاقيا شبه ماهي، تجعل الدلالة الأمريّة ذات دلالة مقوليّة مجرّدة من الإحالية الحادثية المقاميّة. فليس لـ [من] من تعيين حادثيّ في البنية سوى الواضع أي [فا] من [آ ⟵ ∃ ففا]. إنّ البنية في هذه الحالة أمر يتّجه نحو الإثبات، وأمر حدثيّ مطلق ينخزل نحو الدلالة الإنشائية المطلقة.

نلاحظ أنّ هذه الخاصية تقرّبها جدّا من صيغة التعجّب كما رأينا في القسم الرابع. قد يكون هذا سببا ثالثا في عدم توفّرها تصريفيّا. لكننا نلاحظ أنّ هذا الحيّز الدلالي الذي وصفناه هو نفس الحيّز الدلاليّ الذي يتولّد فيه التعجّب على الصيغة {افعل به من شيء}.

لننظر الآن في {من يفعلْ}.

§ 86 ـ البنية الشحنيّة العامليّة التخصيصيّة التقارنيّة لـ { من يفعلْ } : صلتها بدلالتي الأمر والاستفهام وتحرّكها نحو إثبات الوجوب السالب

لـ {من يفعلْ} نفس التشكّل العامليّ التعيينيّ ونفس التشكّل التقارنيّ الذي رأيناه* في {من يفعلُ}. لذا نحيل القارئ على الرسم في (§ 84). منبّهين إلى ضرورة تغيير الشحن الموجبة [+] وتعويضها بالشحن الإمكانية [±] لكون الفعل والاسم معا من مجال الإمكان. ونمرّ إلى الدلالة الحاصلة من هذا التشكّل.

نحن مع {من يفعلْ} بإزاء بنية :

أ – في مجموعها تتّجه نحو شحنة أمريّة متحرّكة نحو الإثبات

ب – هذه الدلالة متوفّرة في {يفعل ϕ} خاصّة. لكنّنا في حيّز الرفع هذا لا نجد [من]. وهذا ما يجعل هذا الحيّز أقرب إلى دلالة التعجّب الذي في {افعل به} من {يفعلْ من} التي رأيناها في الفقرة السابقة،

جـ – تبقى [من] في هذا التشكّل مترسّخة في الاسميّة فائضة إمكانا على الإنشاء الرئيسي جاعلة منه لاإثباتا متّجها إلى الدلالة الاستفهاميّة التي في {من يفعلُ}،

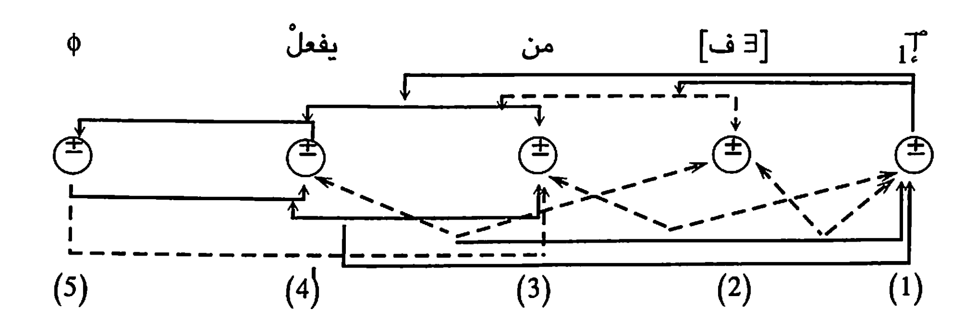
د – يتبيّن من النقطتين الماضيتين أننا بإزاء بنية تتحرّك في الحيّز الدلالي للتعجّب حاملة معنى الأمر والاستفهام معا في دلالة شحنية إمكانية متّجهة إلى وجوب الإثبات.

هـ – يقويّ العمل الوهمي [ϕ من] الدلالة التي رأيناها في {يفعلْ من}. نحيل إلى الفقرة السابقة دون زيادة تفسير.

و ـ الملاحظة الأخيرة وهي الأهمّ أنّ الفيضان التعييني [ϕ 1 إ] المتأتّي من

التقارن الإحالي الناتج من ميل [فـ] الشاغرة قبل [من] إلى أن تفسّر بـ {يفعلْ ϕ} التي بعد [من]، فيضان {يحمل من {يفعلْ}} دلالةإمكانية تسلّط على الدلالة الإمكانية المتجهة إلى الوجوب الإثباتي والتي في التشكّل العاملي {من يفعلْ} والتي لخّصناها في (أ). فيتكوّن إذن فيضان إمكانيّ على فيضان إمكانيّ فتزداد البنية {من يفعلْ} كلّها تحركا نحو الدلالة الوجوبيّة الإثباتيّة السالبة.

لأهميّة هذه الملاحظة التي سنفسّر بها هذه البنية في المنوال الشرطي [(...) إِنْ ...]، نؤكّدها بإعادة الرسم الموجود في الفقرة [§ 84] في صورة تعامل شحنيّ خالص متشكّل تشكّلا عامليّا تخصيصيّا يراعي نتائج التقارن الإحالي ونتائج الفيضان التعييني والعمل الوهمي :



- عمل الشحنة [4] في [5] يحرّك البنية [4، 5] نحو الوجوب،
- تعامل الشحنة [3] مع البنية [4، 5] مجرّد تواجد إمكانيّ لا يحرّك الإمكان إلى الوجوب.
- فيضان [3] على [1] يكسب [إِ1] دلالة إمكانية في قيمة [3]
- عمل [1] في البنية [3 [4، 5]] ، يزيدها تحرّكا نحو الوجوب بعد تحرّكها في [4، 5]
- التقارن الإحالي [4، 2] يكوّن العمل الإعرابي الوهمي الذي في [2 [3[4، 5]]]، والذي يزيد البنية تحرّكا نحو الوجوب إضافة إلى التحرّكين الماضيين،
- الفيضان التعييني [1,2] يقوي الإمكان في [1] ليحدث العمل الوهمي لـ [1] في [2[3[4، 5]]]، فتقع حركة رابعة نحو الوجوب.

ينتج عن ذلك أنّ [من يفعلْ] تمثّل إضافة إلى كلّ ما سبق حالة من الإمكان قريبة جدّا من حالة الوجوب السالب.

كيف نفسّر هذا الوجوب السّالب ؟

ليس هذا الوجوب وجوبا إيجابيّا بل هو وجوب سلبيّ. فعمل الإمكان في الإمكان يحرّك الدلالة الشحنية حسب القاعدة [± ←— -] أو بصورة أدقّ [[± ±] ← [-] [ ]

فالنتيجة أنّ البنية {من يفعلْ} تعوم في مجال دلالة أمر وتعجّب واستفهام وجميعها تتحرّك نحو إثبات سالب، ليس هو اللاإثبات بل هو إثبات من نوع خاصّ قريب من إثبات الممتنع.

نقرّب هذا الإثبات الوجوبيّ السالب من الدلالة التي في :

[لا أثبت أنّه قد يفعل]

حيث عدم الإثبات هنا ضرب من الإثبات شبيه بالاثبات الذي في [أنفي] التي في معنى [أثبت أنّني أنفي...]، وحيث الضمير لا يعود على أحد، بل يعود على الماهية المطلقة (جنس، عدد).

هذا الإشكال الدلالي هو الذي يجعل البنية { من يفعلْ} لاتكون منفردة. لكنّ دلالتها هي التي تولّد في البنية التصريفية دلالة المنوال [(...) إنّ ...] وذلك عند دخول {يفعلْ} الثانية رتبة.

نلاحظ أخيرا بعض الملاحظات :

أ - أنّ هذه الدلالة التي حللناها لـ {من يفعلْ} تكوّن دلالة المنوال القائم على العمل الخارجي، وليست هي دلالة العلاقة التواجديّة الشرطية المقوليّة، ولادلالة كلّ المنوال.

ب - أننا حاولنا بهذا الاستدلال أن نعبّر شكلانياً عن الإحساس الحدسي السائد في القديم والمتمثّل في اعتبار الأمر والاستفهام والشرط، من مجال دلالي واحد، وأنّ الأمر والتعجّب متشابهان.

جـ - إنّ ما قدّمناه في تعامل [من] مع الوجوب والإمكان الفعليين هو الذي يحدّد الخاصية النهائيّة للحاجز الذي يمنع {يفعلْ} الثانية من العمل في [إ̄ 1] وإحداث دلالة الأمر فيه.

V/ 2.6 خصائص التعامل الشحنيّ المكوّن لإثبات الإمكان في المنوال [(...) إنّ]

§ 87 – تصرف نظام الوسم في استغلال الأبنية الناتجة عن تعامل الاشتقاق والإعراب

إنّنا نقرّ أنّنا في الفصل الماضي لم نستكمل دراسة الدلالة النحويّة في الأبنية التي استعرضناها. فمن النواقص أنّنا لم نعلّل السبب في عدم توفّر بعضها في مجموعة الأبنية المصرفّة، بل اكتفينا بعبارات من صنف «وقد يكون هذا سببا في عدم وجودها». وليس هذا بتعليل، وإنّما هو اقتراح منهج إلى تعليل ممكن . وقد يكون السبب أنّ اللغة في المستوى التصريفي لم تستغلّ اعتباطا إمكانا من إمكانات التعامل بين الأبنية الاشتقاقية في مستوى الأبنية التصريفيّة المجرّدة. فمهما كان قولنا في {من يفعلْ} فإنّ الدلالات التي فيها كان من الممكن استغلالها لنوع من الاستفهام الأمريّ، أو الاستفهام التعجّبي (أو الاستغرابيّ المطلق، أو لدلالة أمريّة مّا وذلك خاصّة في {يفعلْ من}، ممّا يدلّك على أنّ هذه الدلالات لا تبرّر عدم وجود هذه الأبنية (وموقفنا هنا مخالف للاكوف كما بيّنا في القسم الأول) أنّ المشابه لـ {من يفعلْ} يوجد في لغات أخرى كالفرنسيّة مثلا، حيث [on] تشبه [من] وحيث التصريف الشرطي بـ [rait-] يشبه الجزم. فالجملة التالية والشبيهة بـ {من يفعلْ} ممكنة في الفرنسية "qu'aurait on répondu" (قرافيس § 707-708)، وإن كانت الوظائف مختلفة، والأشبه بها يكون في مثل "qui donc serait sauvée" (قرافيس، § 571).

أقصى ما نقول إذن أنّ {يفعلْ من} لم تستغلّ في العربيّة، لما تحدثه من اشكال كما رأينا، وأنّ {من يفعلْ} لم تستغلّ بدلالتها في الاستفهام وإن كانت ممكنة، لكنّها استغلّت في المنوال [شرط θ جواب]. نقول لتدقيق هذه الملاحظة المتعلّقة باختيارات نظام الوسم:

– إنّ {من يفعلْ} إذا كانت معجّمة لتواجد مزدوج يقع في المستوى الأوّل من تركيب الجملة، فاستعمالها مبطل في المستوى التصريفي المجرّد (من النظام النحوي) لتجنّب الإنشاء اللاإثباتي ذي القيمة القريبة من الإثبات الوجوبيّ السالب.

– أمّا إذا كانت هذه البنية التصريفيّة معجّمة لتواجد مزدوج يقع في المستوى الثاني من تركيب الجملة، فاستعمالها ممكن.

هذه الحالة هي التي ندرسها الآن، لكونها حالة فيها البنية التي كانت غير صالحة للاستفهام، صارت صالحة للموصوليّة، فـ {يفعلْ} الأولى في {من يفعلْ يفعلْ}

واقعة صلة لـ [من]. ووقوعها صلة متضمّن في نظريّة الخليل (§ 55)، وتعارضه نظريّة سيبويه كما رأينا (§ 56). وإننا هنا في حاجة إلى بيان خطإ الفكرة التي سادت النحو البصريّ إلى الآن، لتدعيم خصائص الحاجز { إنّ يفعلْ} .

§ 88 ـ الخصائص العامّة للبنية التصريفيّة {من يفعلْ يفعلُ}

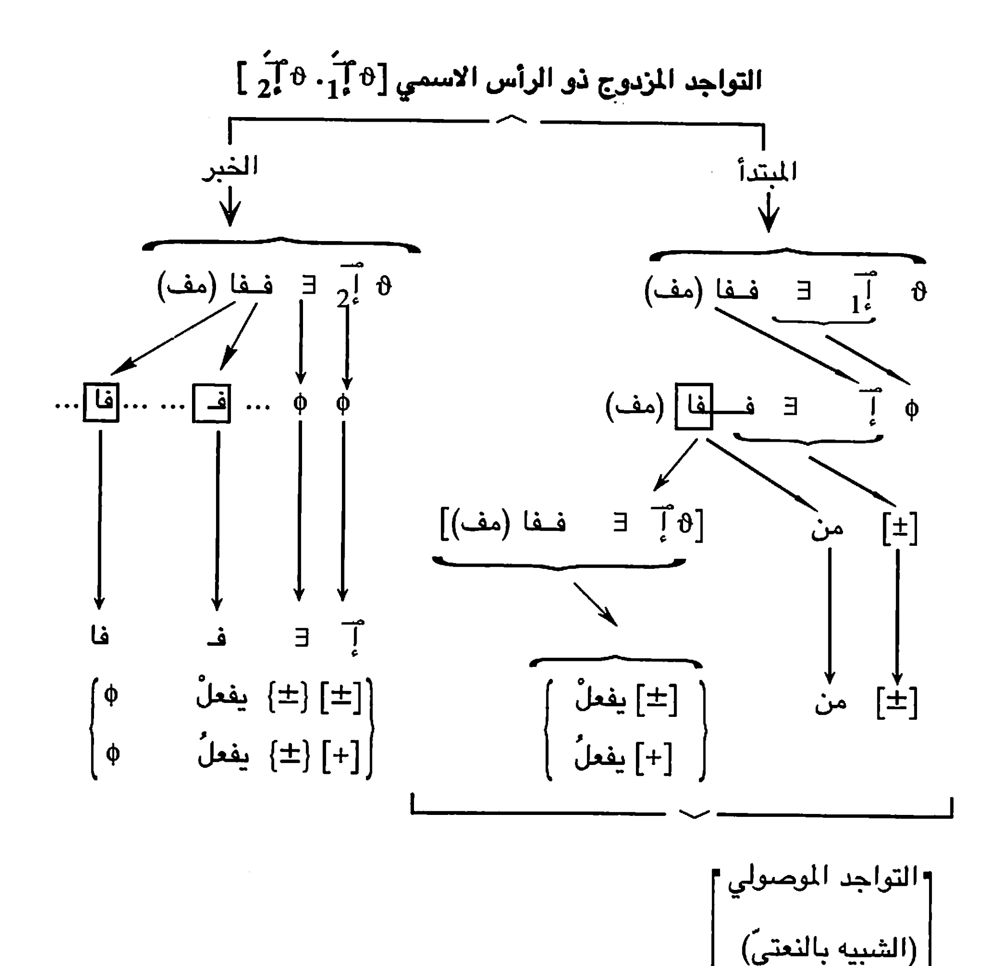
رأينا ابتداء من القسم الثالث وفي القسم الرابع أنّ التواجد المزدوج بين بنية مجرّدة أساسيّة وبنية مجرّدة ثانية تكررها ، يكوّن العمل الخارجي بدرجات مختلفة. فالبنية الثانية هي مجال تحقّق الخبر والشرط وجميع المفاعيل الخارجيّة، كما أنها مجال تحقّق العطف والاستئناف.

أمّا التواجد المزدوج الداخلي، أي التواجد بين الأبنية الإعرابية الاشتقاقية المحتملة في داخل البنية الإعرابيّة المجرّدة الواحدة، فيكوّن الإسناد الفعلي، ويكوّن حيّز النصب الداخلي.

إذا كان هذا التواجد المزدوج الداخلي ناتجا عن تكرار البنية الإعرابيّة المحتملة داخل محلّ واحد من محلاّت البنيةالإعرابيّة المجرّدة (المحلّين [فا (مف)] بالخصوص)، فإنّه يكوّن الإضافة والتوكيد والنعت والبدل والعطف وغيرها مما يسمّى مدرسيّا بالمركّبات الاسميّة. ويكون ذلك في خطّ استرسالي دلالي وظائفيّ أشرنا اليه مرارا دون التعمّق في دراسته. لكنّنا لا حظنا فيه ملاحظة عامّة، وهي أنّ هذا الخطّ الاسترسالي يعبّر في الآن نفسه عن درجات خروج الثاني من سيطرة الأوّل عليه عامليا ودلاليّا. فالمضاف إليه أتمّ للمضاف، من النعت بالنسبة إلى المنعوت، وهذا أتمّ لمتبوعه من البدل، والبدل أتمّ من العطف، لأنّ العطف تواجد جمعي تشارطي تعامليّ. وكذلك لاحظنا أنّه بقدر ما تعجّم محلاّت بنية الثاني يكون الثاني أكثر اتجاها نحو الخروج، وقد درسنا هذا مع [إمّا] خاصّة.

نذكّر بهذا لنقرّر أنّ العلاقة بين الموصول الاسميّ وصلته { من يفعلْ} علاقة تواجديّة تقع في المجال الاسترسالي { إضافة... نعت... عطف}. فموضع الصلة من الموصول كموضع النعت من المنعوت. لكنّ الدلالة التعامليّة الحاصلة من الموصول وصلته، تقع في مجال دلالة التخصيص، لا مجال دلالة العمل، في موضع قريب من حيّز دلالة التمييز، إذ النعت تخصيص للاسم الواجب، والتمييز تخصيص للاسم الممكن (المبهم)، والصلة تخصيص للاسم الممكن كالتمييز. ولكنّ التمييز ينصب علامة على عدم لزومه لتمام الاسم. فنصبه علامة بداية خروج إلى مجال نصب (مف). أمّا الصلة فلزومها شبيه بلزوم المضاف إليه، فهي أكثر ارتباطا من النعت والتمييز بالسابق.

نعيّن التواجد الموصولي على الرسم التالي دون التمييز بين {من يفعلْ} و{من يفعلُ} :



تتكوّن من هذه البنية الإمكانات التصريفيّةالتالية :

(1) { من يفعلْ يفعلْ} وهي بيت القصيد في هذا القسم، نستعملها لتبرير جزم الثاني دون الوقوع في دلالة الأمر، ولبيان أنّ الجواب يمكن تفسيره في المنوال [(...) إنْ ...] دون الحاجة إلى نظريّات البصريين المعروضة سابقا،

(2) { من يفعلُ يفعلُ} وهي بنية عاديّة في [المبتدإ ϑ الخبر] قد نتعرّض إليها أثناء استدلالاتنا،

(3) {من يفعلُ يفعلْ} سنشير إليها لتفسير سبب شكّ النحاة في نحويتها، وسنستعملها تدعيما لـ (1)

(4) { من يفعلْ يفعلُ} سنتركها للأخير عند بيان أنّ الجزم غير لازم في الجواب، وسنشير إلى سبب شكّ النحاة فيها وفي { إن يفعلْ يفعلُ} عند تدعيم تحليل (1) بتحليل قضيّة القسم والجواب وصلته بالشرط.

§ 89 - {من يفعلْ} في {من يفعلْ يفعلْ} إنشاء إمكانيّ للاسم يتحرّك نحو الإثبات الوجوبيّ السالب

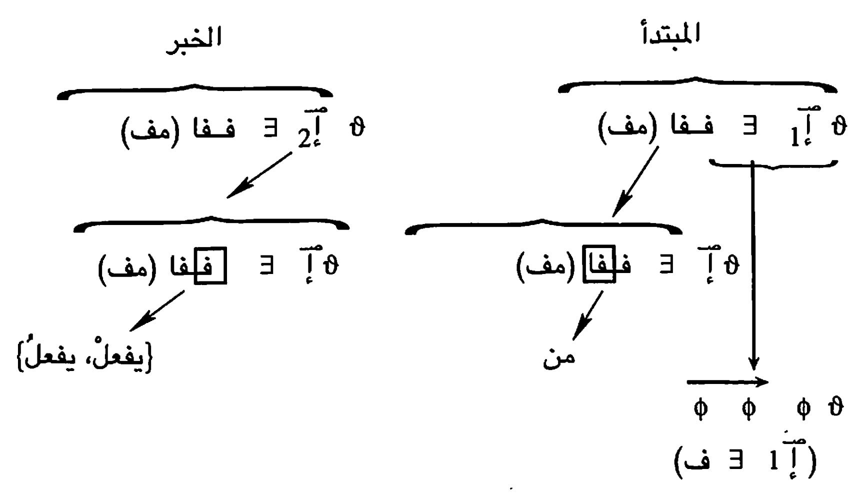
يحافظ التواجد الموصولي في {من يفعلُ} وفي {من يفعلْ} على كلّ الحركة النحويّة الدلاليّة التي رأيناها في الفصل السابق، وذلك في ما يخصّ العمل والتخصيص والتقارن الإحالي وما ينتج عنه من عمل وهميّ (محدث لما نشعر أنّه كالتأكيد)، وفي ما يخصّ تحرّك الدلالة الشحنيّة الوجوديّة من الإمكان إلى الوجوب.

العمليّة الوحيدة التي تبطل هي عمليّة الفيضان التعيينيّ على [إ$_1$] المحدثة لدلالة الاستفهام الأمري وما في حيّزه.

لـ {يفعلْ} الثانية الموجودة في الخبر دور أساسيّ في هذا الإبطال، وسنرى أنّ هذا الدور نفسه هو الذي يجعل الجزم شبه ضروريّ في الحالة {من يفعلْ}. نقول هنا عموما إنّ جزم الجواب مبطل لأثر فيضان {من يفعلْ} في [إ$_1$]، ونترك التفسير إلى حين.

نهتمّ الآن بالأسباب الداخليّة التي تمنع {من يفعلُ} من الفيضان استفهاما على [إ$_1$] وتمنع {من يفعل} من الفيضان استفهاما أمريّا على [إ$_1$].

إنّ الفيضان التعيينيّ الذي درسناه في الفصل الماضي يقع بفضل كون [من] تقع في محلّ من بنية أساسيّة مستقلّة عن البنية الأساسيّة التي في محلّ منها تتولّد {يفعلُ} و {يفعلْ}. فـ [من] في الفصل الماضي هي الوحيدة المكوّنة للمبتدإ، و الفعل هو الوحيد المكوّن للخبر. وهذا واضح من مقارنة هذا الرسم بالرسم المذكور أعلاه {§ 88} :

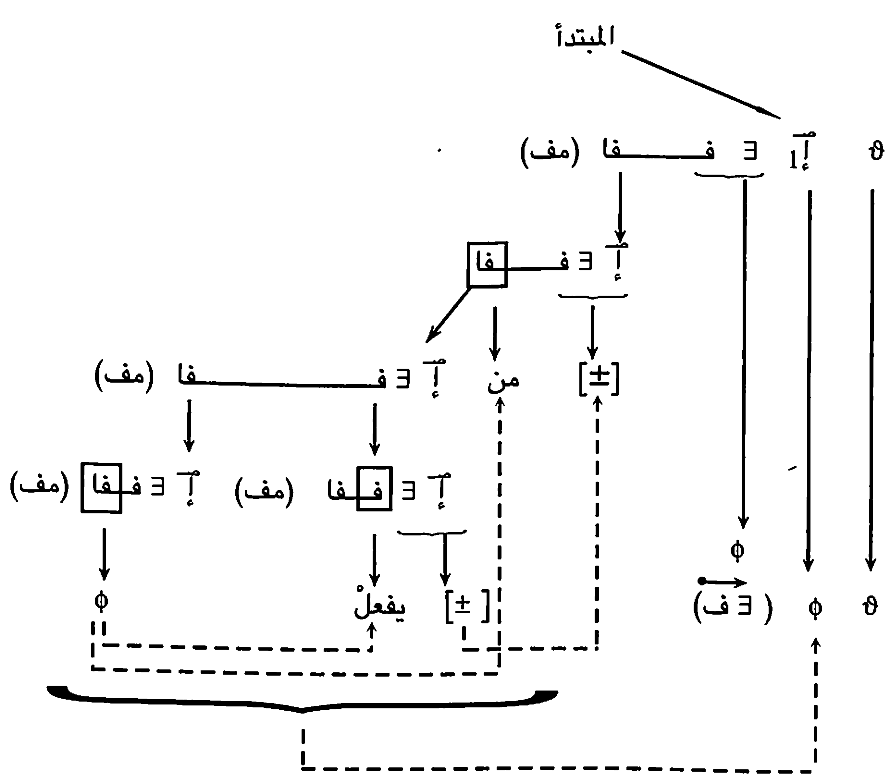


فـ [من] هنا يفيض على [إ$_1$] لأنّه الوحيد الذي في حيّز هذا الإنشاء، والفعل يحدث التقارن الإحالي للتأثير في [إ$_1$] لكونه مبدئيّا صالحا لـ ملء [ف] التي قبل [من] ووضع الفعل هذا صار في البنية الممثّلة في الفقرة الماضية وضع {يفعلُ} أو {يفعلْ}

الثانية. بتعبير آخر لم نتحصّل على {من يفعلْ ُ يفعلْ ُ} بزيادة {يفعلْ ُ} بعد {من يفعلْ ُ} بل تحصّلنا عليها بزيادة {يفعلْ ُ} بين [من] التي هي المبتدأ و {يفعلْ ُ} التي هي الخبر، لذلك رقمناها في الرمز [إن ج2 ج1] بالرقم (2) لا بالرقم (1).

إذا نظرنا في الرسمِ الذي في [§ 88] السابقة، فإنّ {من يفعلْ ُ} كلّها موجودة في المحلّ [فا] من حيّز [إ1]. وإذن فليست [من] مؤهّلة للفيضان مباشرة على [إ1] لوسم دلالة الإمكان فيها، ولا يمكن للفعل هنا أن يتحرّك بدلالته الشحنيّة إلى [فـ] التي قبل [من] لتعديل فيضان [من] على الإنشاء الرئيسي، بل عليه أن يتحرّك بعمليّة التقارن الاحالي قبل أن تفيض [من] على هذا الإنشاء الرئيسي. وإذا تثبتنا جيّدا رأينا أنّ التقارن الإحالي الذي يحدثه الفعل الموالي لـ [من] لا يمكن أنِ يقع في المحلّ [فـ] الذي في حيّز [إ1]، إذ هذا المحلّ مخصّص لـ {يفعل} الموجودة في الخبر. وإذن فأين يحدث الفعل الموالي لـ [من] تقارنه الإحالي؟

إذا نظرنا في رسم الفقرة [§ 88] رأينا أنّ الصلة تتكوّن من تكرار البنية [إ ∃ فـــفا] المولّدة لـ [من]. والبنية الحاصلة من التكرار لا تكوّن الفعل مباشرة، بل تكوّن جملة يتولّد داخلها فعل الصلة وفاعله على النحو التالي (ونحذف هنا الخبر تخفيفا) :



يتبيّن بهذا الرسم أنّ {يفعلْ} وكذلك {يفعلُ} الواقعتين صلة، تتولّدان في موضع أدنى من موضع الخبر، فلا يمكن للواحدة منهما أن تحدث بالتقارن الإحالي شحنتها في [فـ] التي في حيّز الإنشاء الرئيسي مباشرة.

إنّ وضعها في بنية مكرّرة للبنية المولّدة لـ [من] يجعل بنيتها هي البنية المواجدة لـ [إٓ ∃ فـ[فا]] . فالصلة هي المواجد الخارجيّ للموصول. وإذن فهي تتعامل مع بنية [من] في نفس المستوى الذي يكون في تعامل المبتدإ والخبر، أي أنّ الفعل الواقع صلة ينبغي أن يحدث تقارنه الإحالي في الحيّز [إٓ ∃ فـ[فا]] ومعناه أنّ التمثيل العربيّ القديم [(قام) زيد قام] ينبغي أن يتحقّق على الصّورة التالية [(يفعلْ') من يفعلْ'] في هذا الحيّز لا يغيّر، فيكون الفعل الذي بعد [من] مفسّرا للمحلّ الشاغر قبل[فا]. وهكذا يؤثّر الفعل الصلة في إنشاء الاسم قبل أن يؤثّر الاسم في وسم الإنشاء الرئيسي. وينبني على هذا وجهان بنيويان :

أ – إذا كان الفعل مرفوعا، أو عموما فعلا وجوبيّا، فهو لا يؤثر في الإنشاء الإمكاني للاسم تأثيرا أساسيّا وإذن فشحنة [من] الإمكانية تبقى تقريبا كما هي. فتفيض على [إٓ1] إمكانا شبيها بالحالة {من يفعلُ} في المبتدإ و الخبر. وفي هذه الحالة لا تضعف دلالة الاستفهام إلاّ بحركة الفعل الذي يلي {من يفعلُ} وسنعود إليها،

ب – إذا كان الفعل مجزوما، فهو إمكانيّ يؤثر بالعمل الوهمي وبالتخصيص الإحالي وبالفيضان في إنشاء الاسم محركا له نحو الوجوب. في هذه الحالة {من يفعلْ} كلّها تصبح إنشاء إمكانيا قريبا جدّا من الإثبات الوجوبيّ السالب. فكلّ ما وصفناه في الفقرة [§ 86] وخاصّة بالرسم الممثّل للتعامل الشحنيّ، إنما هو يحدث في [إٓ] من [إٓ ∃ فـ[فا]]. وإذن وهذه هي النتيجة الأساسيّة التي نؤكّدها، فإنّ المبتدأ في {من يفعلْ يفعلْ} إنشاء اسميّ إمكانيّ قريب جدّا من الإثبات الوجوبيّ السالب، فلا يمكنه أن يفيض تعيينيّا على [إٓ1] إلاّ بهذه الدلالة القريبة من الإثبات.

لكن لمّا كان هذا الإنشاء الاسمي غير مسبوق بتعجيم، فإنّ المحلّ الفعلي الذي في حيّز [إٓ1] مهيّأ لقبول التقارن الإحالي الذي يتطلّبه فعل الخبر، أي المجزوم الثاني. وفي هذه الحالة يقع بين {من يفعلْ} و {يفعلْ} نفس ما وقع بين [من] و {يفعلْ} .

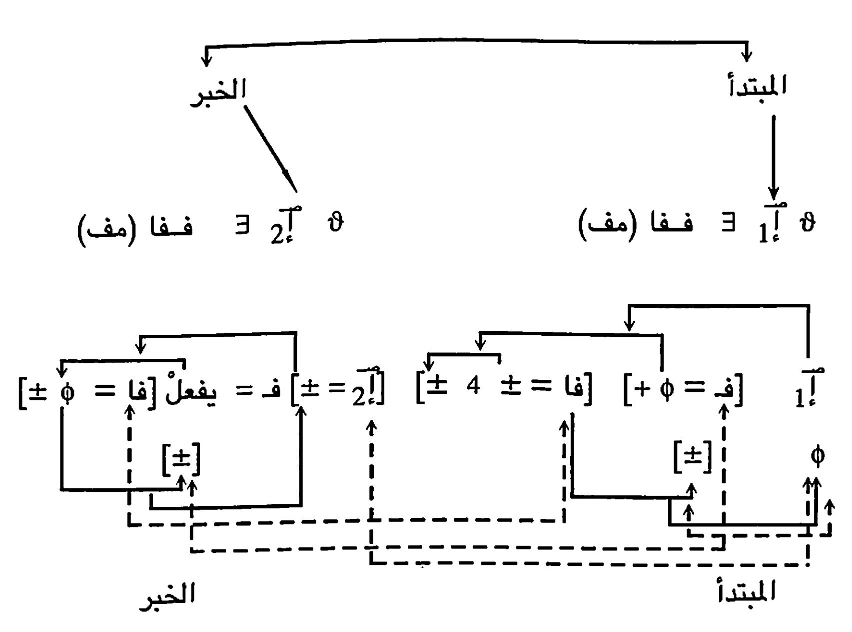
§ 90 ـ البنية الشحنيّة لـ {من يفعلْ يفعلْ}

بيّنّا في الفقرة الماضية أنّ {من يفعلْ} إنشاء اسميّ ينطبق عليه التعامل الشحنيّ الذي رسمناه في آخر الفصل الماضي (§ 86) .

نرمز اعتمادا على هذه الفقرة نفسها لحركة هذا الإنشاء الاسمي من الإمكان إلى الوجوب السالب بالرمز [[± ±] ⟵ −]. وهو رمز لا يعبّر عن الدرجات الأربع

المتتابعة لحركة الإمكان نحو الوجوب، (انظر الدرجات في § 86 نفسها). ولكي لا نعيد كلّ الرسم المعبّر عن هذه الحركة ودرجاتها، نكتفي بوضع العدد (4) تحت رمز العمل كذا [± 4 ±].

فتكون البنية { من يفعلْ يفعلْ} على الصورة التالية :



§ 91 ـ تطبيق { من يفعلْ يفعلْ} لقاعدة (ϑ أ.ϑ ب) في إطار المحافظة على الإثبات

تمثّل هذه البنية إثباتا لتواجد ممكنين في بنية تواجديّة مزدوجة تتركّب من تكرار البنية الإعرابيّة المجرّدة المؤهّلة منفردة عند تجيم [ف] لتكوين الجملة الفعليّة القابلة للاستقلال بفضل توفّر التواجد فيها. لذلك فكل بنية من هاتين البنيتين تحافظ على تشكلها الإعرابيّ كاملا. فالعلاقة بينهما قريبة من علاقة العطف كما بيّنّا في القسم الثالث، إلاّ أنّ الاختزال الشحنيّ يجعل إنشاء الثانية منخزلا إلى إنشاء الأولى، حسب قواعد الدور التكراري الذي يجعل الثانية تتولّد من تكرار الأولى. ثمّ إن إنشاء الثانية ينبغي أن ينخزل إلى الأولى حسب القاعدة [أ. ϑ ب ⟵ أ . أ.] وكذلك بالقاعدة [(ϑ أ. ب ⟵ ب.ب.] ينبغي للأولى أن تأخذ قيمة الثانية.

هذه القاعدة محترمة في «زيد رجل» بلاإشكال، لأنّنا هنا بإزاء وجوبين إيجابيين، واختزال المشترك في الشحنة الإيجابيّة لا يحدث إلاّ الإيجاب. فالاثبات في مثل هذه الجمل مستقرّ. ولذلك كانت موضوعا للمنطق الصناعي.

ملخّص القاعدتين هو، كما علمنا، [ϑ أ. ϑ ب ⟵ ب. أ]. فالجمل الاسميّة بفضل

هذه القواعد تسند لكل بنية قيمة الأخرى المواجدة لها. وتحافظ في الآن نفسه على قيمة كلّ عنصر، حسب قانون المحافظة. لذلك فالجملة «زيد رجل» تجعل زيدا هو الرجل، والعكس، محافظة على أنّ زيدا زيد، والرجل رجل.

هذه القواعد تحترمها البنية {من يفعلْ يفعلْ} المتواجدان كلاهما إمكانيّ. فالواحد هو الآخر، ولكنّ كلّ واحد يحافظ على أنّه هو وليس الآخر. لكنّ الإثبات المراد وضعه لهذه الجملة، مهدّد بالإمكان. ولا سبيل إلى اعتبار البنية غير إثباتيّة، لكون هذه الجملة المركّبة بالتواجد المزدوج تشارط الجملة {أمن يفعلْ يفعلْ}، مشارطة {زيدٌ رجلٌ} لـ {أزيدٌ رجلٌ}. فالاستفهام كما أكدّنا مرّات طلب لإثبات ما هو في حيّزه. وهو إثبات يقع بمجرّد عدم تعجيم المحلّ الإنشائي بناء على قواعد التعجيم الشحنيّ.

تقع المحافظة على الإثبات في بنيتنا التصريفيّة هذه بفضل التعامل بين الإمكان والإمكان، وبفضل توليد التقارن الإحالي اعتمادا على القاعدة [أ. ϑ ب ⟵ أ.أ] دون تعجيم المحلّ الواوي.

§ 92 ـ مراحل تحرّك {من يفعلْ يفعلْ} إلى الإثبات الوجوبيّ السالب ودرجاته

لنبدأ بالحاصل من التشكّل العاملي في مستوى المبتدإ، ما دامت بنيته محافظة على التشكّل الموروث عن المستوى الإعرابيّ المجرّد.

تحتل {من يفعلْ} المحلّ [فا] من البنية. وهي بفضل ما بيّنّاه في الفقرات الماضية تشحن محلّها بإمكان متحرّك نحو الإثبات السالب رمزنا له بـ [± 4 ±]. ويعمل في [فا] أصلا محلّ فعلي شاغر [ف = ϕ] منخزل إلى القيمة الشحنيّة الإحالية العاملة فيه وهي [∃ = +] الدّالة على أنّ [من] اسم موجود. هذه الحالة العامليّة لا تغيّر من [± 4 ±]. لذا فحركة التخصيص المتّجهة من المعمول الإحالي لـ [$إ_1$] لا تحدث فيه شيئا مغايرا لما رأيناه في الفقرة الماضية.

إذا أخذنا الخبر الآن. فإننا بإزاء فعل إمكانيّ [يفعلْ] يفرغ في محلّ معموله [فا] الشاغر دلالة الإمكان، بفضل حركة العمل. ولا تغيّر [∃ = +] من ذلك شيئا. فتفيض بنية الإسناد الإحالي [ففا] على [$إ_2$] إمكانا بمقتضى مبدإ الفيضان التعيينيّ. فتحصل فيه دلالة الأمر. لو عجّمنا المحلّ الواوي في هذه البنية لانطبقت القاعدة [ب ϑ أ] محدثة في الإنشاء الرئيسي دلالة الأمر كما هو الحال في {من يفعلْ فليفعلْ}. إلاّ أنّ المحلّ الواوي غير معجّم فلا تحدث هذه الدلالة في المستوى التصريفي المعجّم. لكن لمّا كان المحلّ الواوي موجودا، فالقاعدة تنطبق في المستوى المجرّد، وتطبيقها لازم كما بيّنّا منذ حين لتكوين التكافؤ بين المبتدإ والخبر، وليكون {من يفعلْ} الأوّل هو {يفعلْ ϕ}

الثانية أي ليكون فعل الفاعل الأوّل هو فعل الفاعل الثاني، (مثل : رجل = زيد . و زيد = رجل). اعتمادا على هذه القاعدة يقع التقارن الإحاليّ بين فاعل الأولى وفاعل الثانية، فيتدعّم الامكان الذي في [فا] داخل الخبر. وبالقاعدة نفسها يقع التقارن الإحالي بين فعل الخبر، و[ف] التي في المبتدإ. ولمّا كانت [ف] هذه هي [ف = ϕ +] فبالتقارن الإحالي تصبح [ف = ±]. وبالقاعدة نفسها يقع التقارن الاحالي بين [إ1] و [إ2]، فتشحن [إ1] بالإمكان. ولمّا كان الإمكان فيها، حسب ما بيّنا هو [± 4 ±] فيضان [فا] التي في حيّزها عليها، فبـ [إ2] تصبح على الحالة [± 5 ±] فتزداد تحركا نحو الإثبات الوجوبي السالب.

النتيجة أنّ قواعد المحل الواوي تحدث تغيّرا في شحن بنية المبتدأ بفضل التقارن الإحاليّ . فماذا ينتج ؟

لمّا كانت [ف = ϕ+] من بنية المبتدإ قد صارت [ف = ±] بالتقارن الإحالي، فإنّ عملها في [فا = ± 4 ±] يحدث حيّز رفع قيمته {± 5 ±}. هذا الحيّز يعيّن [إ1]. فيكون المحلّ الإنشائي متقبّلا إضافة إلى ما نتج من إحالة الخبر وتقارنه الإحالي، ما ينتج من عمل [ف] في [فا] فتكون درجته على الأقلّ [± 6 ±] .

§ 93 ـ وظيفة المجزومين تحقيق إثبات الإمكان بتوجيه البنية نحو الإثبات الوجوبيّ السالب

ننبّه إلى أنّ هذه الدرجات مجرّد تمثيل غرضه التحسيس بشدّة حركة الفيضان التعييني إلى إحداث تعامل بين العناصر الإمكانية يجعلها لا تعيّن للإنشاء الرئيسي سوى ما يوافق إثباته الوجوبيّ.

فالقيمة [± 6 ±] قيمة تقريبيّة خالية من الدقّة العلميّة التّامّة.

ما نريد بها في العموم هو التالي : إذا رمزنا للإيجاب بـ [1] وللسلب بـ صفر [0]. فـإنّ {0، 1} هو الذي يمثّل الوجوب، بحيث لا يكون الوجوب إلاّ بأحدهما. وإذن فالمسترسل الواقع بين هذين الوجوبين بدون دخولهما، يمثّل استرسال الإمكان الساعي إلى الإيجاب أو السلب.

بحسب القرب أو البعد من أحد الطرفين (9 ،0 مثلا هو إمكان متجه إلى الوجوب الموجب، و 0.1 إمكان متجه إلى الوجوب السالب).

والمسترسل بين [0] و [0,9. 9] بدخول الصفر يمثل العلاقة [± ⟵ −] أي هو الذي يجعل الممكن في قيمة المنعدم. إذا اعتبرنا مركز الإمكان [±] هو [0,5] من هذا

الاسترسال فإنّه لما كان التواجد علاقة جمعية وكان العمل يجعلها في قيمة الضرب الرياضي، اعتمادا على ما يقال في المنطق الرياضي عن العلاقة الجمعيّة، فإنّ [± ±] تشبه [0,25 = 0,5 x 0,5] هذا ما نعنيه بأن عمل الإمكان في الإمكان يوجّه البنية نحو الوجوب السلبي. وإذن فكل درجة إضافيّة في عمل الإمكان في الإمكان تحرّك الحاصل إلى قيمة نشبّهها بـ [0,0... 01]. نؤكّد أنّ هذا مجرّد تقريب، وأنّ المعطيات اللغويّة ليست كميّة.

النتيجة أنّ حركات العمل والتخصيص والإحالة في {من يفعلْ يفعلْ} يجعل تعامل العناصر الإحاليّة الواقعة في حيّز الانشاء ذات قيمة إمكانيّة قريبة جدّا من الوجوب السلبيّ، فلا يمكنها إذن أن تترك لدلالة الأمر سبيلا إلى [إ$_1$].

هذا تحليلنا لخصائص الحاجز الإمكاني وإذا أضفنا هذا إلى الخصائص التي حللناها سابقا، فالحاصل أنّ البنية {من يفعلْ يفعلْ} تبقى بنية إثباتيّة ذات مضمون سلبيّ. فيكون الفرق بينها وبين البنية { من يفعلُ يفعلُ} الموافقة لـ {زيد رجل}، أنّ هذه إثبات وجوب والأخرى إثبات إمكان.

الخلاصة أنّ اللغة وفّرت لنا إثبات الواجب وإثبات الممكن.

ولّما كان الإثبات غير معجّم ومعرّضا للفيضان التعيينيّ من إحالته، فإنّ اللغة لمنع تحوّل الإثبات إلى عدم إثبات (أي إلى أمر أو استفهام) تجعل هذا الإمكان مجموعة من العناصر المتعاملة في دلالة الإمكان تعاملا يؤدّي بها إلى الاقتراب إلى الإثبات منعا لهاتين الدلالتين.
بهذا نحلّ قضيّة الجزم .

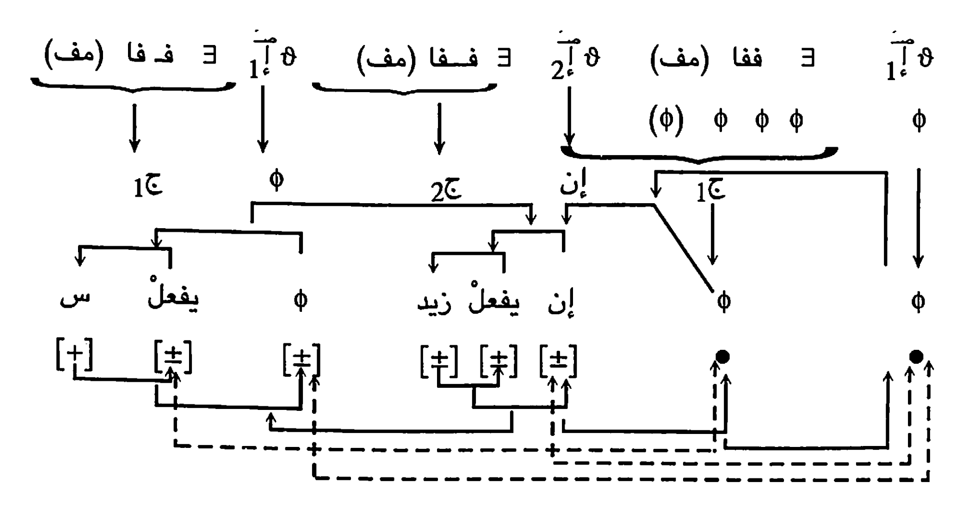
§ 94 ـ خصائص التشكل العامليّ التخصيصي والتقارنيّ لـ { إن يفعلْ يفعلْ}

ينطبق هذا التحليل على كلّ المجموعة [(...) إنّ ...]. ولقد اخترنا [(...) من ...] لكونها بصلتها بـ [(...) ما...] تقع في مجال الاسترسال بين العمل الداخلي والعمل الخارجي. وهذا واضح في [ما] كما بيّنّا في القسم الرابع.

إذا قارنّا بين [(...) من ...] و [(...) متى ...] مثلا، فإنّ إمكان وقوع [من] راسا للمبتدإ، في حالة تأخّر الفعل إلى محلّ الخبر (الجواب) يجعلها مهيّأة للفيضان على الإنشاء الرئيسي، أمّا [متى ..] فهي بطبعها مفعول فيه، فهي لا تكون في { متى يفعلْ يفعل} سوى معمول خارجيّ للجواب متقدّم، فخطر فيضانها على الإنشاء الرئيسي أقلّ، و إن كان ممكنا كما يتبيّن من الاستفهام { متى (فعلَ، يفعلُ)}. فما يقع في [من ...] ممّا وصفناه في الفقرات الماضية، يقع مع البقيّة { متى، مهما...} على صورة أسهل، لكون {من يفعلْ} عنصرا داخليا في بنية [إ1]، على خلاف البقيّة.

إذا نظرنا في [إن] نفسها، فصلتها لا تقبل التقارن الإحالي اذ لا يجوز لـ {إن يفعلْ} أن تكون {يفعلْ إنْ} كما رأينا في [من] ولذلك لا توجد القيمة [± 4 ±] فيها فهي تمثّل درجة واحدة من عمل الإمكان في الإمكان. ولكنّها رغم ذلك لاتؤثّر في إثبات الإنشاء الرئيسي، لكونها أكثر المعمولات خارجيّة، كما بيّنا في القسم الثالث والقسم الرابع.

لننظر في بنيتها العامليّة التخصيصيّة المعتبرة للتقارن الإحالي :



تقوم البنية التصريفيّة {إن يفعلْ يفعْل} على عدم تعجيم البنية [إً1 ∃ ففا (مف)] في موضعها، تجنّبا لأن تصبح {يفعلْ إن يفعلْ} في دلالة الأمر كما بيّنّا. أمّا {إن يفعلْ} فتُعَجَّم في موضعها الذي هو [إً2 ...]. وفي دورة ثالثة للبنية المجرّدة [إً ∃ ففا (مف)] يقع التعجيم الذي كان ممكنا في البنية الأولى. ويتضمّن هذا أنّ تقديم [إن ج2] لا يقع، و أنّ الجواب لا يتأخّر عن موضعه، و إنّما يتأخّر تعجيم الجواب، أي تعجيم البنية الأساسيّة الأولى. وقد استدللنا على هذا بأمرين : أنّ محلّ [إً1] الأوّل قابل للتعجيم لهمزة الاستفهام {أ إن يفعلْ يفعلْ} و أنّ تقسيم البنية العامليّة لا يجوز بدليل إمكان تعجيم (مف) أيضا :

إً1 ∃ فـفا (مف) إً2 ∃ ففا (مف) (إً1) ∃ ففا (مف)

أ ϕ ϕ ϕ زيدا إن تضرب أضرب

لا شكّ إذن أنّ البنية { إن يفعلْ يفعلْ} تستعمل في المستوى التصريفيّ المجرّد

تكرارا ثلاثيا للبنية الإعرابيّة المجرّدة، بفضله تتمكن من المحافظة على التشكّل الأساسي [$إ_1$ ... $إ_2$]، وإنجاز الحاجز للدلالة الأمريّة.

بيّنا في القسم الثالث أنّ عدم تعجيم المحلّ الواوي في الجواب علامة على أنّ [إن ج2] معمول خارجيّ للإحالة [∃ ففا (مف)]، وليس معمولا خارجيّا مباشرا للإنشاء. فتأخير تعجيم العامل (أي الجواب) عن تعجيم المعمول [إن ج2] يؤدّي إلى أنّ العمل والتخصيص يأخذان اتجاهين مخالفين للأصل فيكونان على الصورة [ ] عوض الصّورة [ ].

هذا الاتجاه المعاكس يجعل التخصيص تقدّميا والعمل تأخّريّا. ولمّا كان العمل في الأصل هو التقدّميّ فقد توهّم النحاة القدماء أن تخصيص الشرط للجواب هو حركة العمل. إذا رجعنا الآن إلى الفصل (V، 1.4) وقارنّا بين النظريات التراثية الخمس، فإننا نلاحظ أنّ الكوفيين هم الذين تفطّنوا نسبيّا إلى هذه الظاهرة. و إذا نظرنا في مقترحات البصريين فنظريّة الخليل والمبرّد أقرب إلى الصحّة من نظريّة سيبويه، لكن بشرط أن نعتبر التشكل العامليّ الذي اقترحاه تشكّلا تخصيصا لا غير.

اعتمادا على كلّ هذا يمكننا الآن النظر في التعامل الإمكاني الإمكاني .

§ 95 ـ تكوّن دلالة إثبات الإمكان في {إن يفعلْ يفعلْ} وموقعها الاسترسالي

إن عمل امكان { إن} في إمكان {يفعلْ} التي في صلتها يكوّن لنا إمكانا متّجها إلى الوجوب السالب. وهذا الأمر وضّحناه بطرق مختلفة منها أنّ {إن + يخرجْ} تشترط {قد يخرجُ} التي تشترط {لم يخرجْ}، ومنها حركة {إن} للدلالة على النفي. نسجّل إذن أن قيمة [إن ج2] هي [(± 1 ±)⟵ -].

أمّا في الجواب المعجّم فعدم تعجيم [$إ_1$] قبل {يفعلْ} مباشرة، يمكّن {يفعلْ} من الفيضان عليه بتعيين الإمكان، فيكون الجواب مؤهّلا للدلالة الأمريّة. وبعمل هذا الإنشاء الامكاني في إحالة إمكانية فإنّ البنية تأخذ القيمة [± 1 ±]. وهي القيمة نفسها التي نجدها في الأمر.

عمل هذه الإحالة في معمولها الخارجيّ يؤدّي إلى عمل إمكان في إمكان على درجة ثانية : (± 1 ±) (± 1 ±)، أي إلى (± 2 ±).

كما رأينا في {منِ يفعلُ}، وكما نتصوّر أيضا في {متى يفعلُ}. ينبغي لـ [إن] ان تفيض إمكانا على [$إ_1$] السابق لها، وغير المعجّم، فتكسبه [±].

اعتمادا على مبدإ التقارن الإحالي يعيّن الجواب المعجّم،البنية الشاغرة [$إ_1$ ∃

ففا (مف)] الأولى. فيفرغ الجواب في [ف] القيمة [±] و في [$\bar{أ}_1$] القيمة [±] ، فتصبح [$\bar{أ}_1$] قابلة لفيضانين أحدهما من [إن ج1] والثاني من [ج2]. وتتكوّن لنا بنية نمثّلها حسب الصورة {(يفعلْ) إن يفعلْ يفعلْ}. يعمل المقارن الإحالي عملا وهميًا في [إن ج2] على الصورة [* ج1 إن ج2]. فيكسبنا :

أ – بعمل الفعل في معموله الدرجة (± 2 ±)

ب – وبعمل الإنشاء في هذه البنية الدرجة (± 3 ±)

فتصبح [إن ج2] تحت عملين : العمل الذي تطلبه البنية المجرّدة الأصليّة والتي مثّلها التقارن الإحالي، والعمل الواقعي الذي تطلبه البنية التصريفيّة المجرّدة.

هذه الحالة هي حالة تجمع خاصيتين مختلفتين :

– حالة تنازع العاملين على معمول واحد، إلاّ أنّ العاملين هنا من جنس واحد مكرّر،

– وحالة اشتغال نسبيّ في العمل.

ينتج عن ذلك أنّ البنية [إن ج2 ج1] تدخل في دوّامة من العمل

إذا عمل الأول في [* ج1 إن ج2 ج1] لم يعمل الثاني في [إن ج2] وإذا عمل الثاني لم يعمل الأوّل . معنى هذا أنّ عمل {يفعلْ} الثانية يبطل عمل مقارنه الاحالي، فإذا أبطله، لم تعد {يفعلْ} قادرة على أن تفيض بدلالة الأمر على [$\bar{أ}_1$] لكون التقارن الإحالي هو الذي يحدث هذه الدلالة كما بيّنّا في {زيد يفعلْ} وإذا وقع الإبطال فان [إن] وحدها لا تكفي لإحداث دلالة أمريّة أو استفهاميّة في الإنشاء الرئيسي، لكونها موصولة هنا كما بيّنّا في دراسة {من يفعلْ} ولكونها من غير أدوات الأمر والاستفهام. فكلّ ما تستطيعه هو أن تكسب الإنشاء الرئيسي القيمة الشرطيّة التي رأيناها في توزيع شحن التواجد الشرطي. وبالعكس إذا أبطل المقارن الإحالي عمل {يفعلْ} الثانية فإنه يبطل فيضان [إن] على المحلّ الانشائي الرئيسي ويسند إليه الدلالة الأمريّة. لكن، عمليًا هذا لا يقع لأنّ تعجيم {يفعلْ} الثانية دون {يفعلْ} الأولى، وذلك بتأخير الجواب، يغلب إبطال عمل المقارن الإحالي.

الخلاصة أنّ الجواب المجزوم لا يستطيع الفيضان بالدلالة الأمريّة على الإنشاء الرئيسي لكونه مشغولا بإبطال عمل مقارنه الإحاليّ.

إذا أضفنا إلى هذا أنّ عمليات المدّ والجزر في هذا التنازع تكثّف عمل الإمكان في الإمكان، فإنّ النتيجة أنّ الإنشاء الرئيسي يبقى تحت سيطرة القاعدة : «عدم تعجيم الإنشاء علامة إثبات»، ولكنّه إثبات معرّض لفيضان [إن] عليه بالإمكان.

بهذا نفسّر أنّ { إن يفعلْ يفعلْ} إثبات إمكان يشارط طلب إثبات الامكان في {أ إنْ يفعلْ يفعلْ}.

وفي المجموع فإن [(...) آن ...] تعبّر مع إثبات الوجوب عن مسترسل بين إثبات الوجوب وإثبات الإمكان فلا يصحّ إذن أنّ ندّعي أنّ { إن ج2 ج1} لا تعبّر عن الإثبات.

فالجملة «إن تزرعْ تحصدْ». نوع من الإثبات، سمّيناه بالإثبات السلبي وهو إثبات قريب في معناه من معنى الأمر.

فالإثبات الموجب هو إثبات الوجوب، والإثبات السلبي هو إثبات الإمكان. وكلاهما يختلف عن عدم الإثبات. فلا إثبات الموجب يكوّن الاستفهام. ولا إثبات الإمكان يكوّن الأمر.

العامل / المعمول	الإثبات	اللاإثبات
وجوب ه	الخبر : قام زيد من يفعلُ يفعلُ إلخ ...	الاستفهام : أخرجَ زيد الخ إلخ ...
إمكان	الشرط : إن يفعلْ يفعلْ من يفعلْ يفعلْ	الأمر : أُخرجْ إلخ ...

لكن علينا أن ننتبه إلى أنّ هذا التصنيف يتضمّن حركة الاسترسال التي يستلزمها قانون الشرط الجمعي، وقانون التشارط والاسترسال. وأظننا قد بيّنّا بما يكفي تعامل هذه الأبنية. وسنواصل النظر في بعض وجوه هذا التعامل في الفصول المقبلة، خاصّة عند دراسة قضيّة العلاقة بين الشرط وما سمّي بالقسم.

V/ 3.6 دور الوصل والنعت بالممكن والإضافة إليه في إضعاف تخصيص الموصول والمنعوت والمضاف وفي تقوية الحاجز المانع للجواب المجزوم من إحداث الدلالة الأمرية في الإنشاء الرئيسي

§ 96 ـ تمهيـــد

بيّنّا في هذا القسم أنّ المجزوم صيغة اشتقاقية يتحكّم في بنيتها الاشتقاقيّة الإعرابيّة المحتملة إنشاء إمكانيّ يرسّخها بمقتضى خصائص الخط الزماني البدائي المكوّن للأساس الفعلي، في دلالة الأمر.

هذه الصيغة قابلة لملء [ف] في جميع الأبنية المجرّدة المكرّرة للبنية الأساسيّة. ورأينا أن تعاملها مع ما قبلها وما بعدها هو الذي يحدّد الأبنية التصريفيّة ودلالاتها الشحنيّة، ويجعل بعضها ممكنا في اللغة جائزا، وبعضها الآخر غير جائز.

واعتمادا على ذلك بيّنّا أنّ وجودها في المنوال [إن ...]، لا يدخل في متطلّبات العمل الإعرابي، بل هو صورة من القيم الشحنيّة الدلالية المثرية للأبنية. وتبيّن لنا خاصّة بالفصلين الأخيرين أنّ تأخّر المجزوم في الوسم اللفظي عن الصدارة غرضه إبطال دلالة الأمر أوّلا، ثم دلالة الاستفهام ثانية. وذلك بتكوين حاجز إمكانيّ الدلالة يتّصف بصفات عدّة تتظافر جميعا للمحافظة على قاعدة عدم تعجيم الإثبات، من آثار قاعدة الفيضان التعييني المعوّض لوسم الإثبات.

هذا التحليل، وإن أخرجنا من مأزق اعتبار المعمول عاملا في عامله، وهو المأزق الذي وضعتنا فيه النظريات البصريّة فهو تحليل يتطلّب منّا تعديل معطيات كثيرة في النحو. إلاّ أنّ ضيق المجال، وطول هذا البحث، وتعقّد المسائل أشياء تدعونا إلى إهمال بعض القضايا وتأجيلها إلى بحوث أخرى، وإلى الإشارة إلى بعضها الآخر دون تحليل، وإلى التركيز على بعض الأساسيّ منها.

فمن القضايا التي قرّرنا إهمالها وتأجيلها ذكر خصوصيات تتعلّق بالأدوات التي سمّيت شرطيّة. فما قدّمناه عن [من] يؤذن بأننا لا نسند إليها جميعا أي عمل إعرابيّ، وبأننا نرى تحليل خصوصيات أسماء الشرط ينبغي أن يكون بحسب نوع الأداة ودلالتها على الماهية أو الظرفية (الزمانية أو المكانية و الحالية) وبحسب وظيفتها المحلّيّة وما تدخل فيه من تشكّل إعرابيّ حسب أحياز الرفع والنصب التي قدّمناها في القسم الرابع.

من الأمور التي قرّرنا حذفها أيضا ما يتعلّق بتطبيق قواعد التشارط على الأبنية المختلفة الدّالة على الشرط ، وتطبيق قواعد الاسترسال بين ما يدلّ منها على العلاقة

الجمعية فقط وما يدلّ منها على العلاقة الشرطيّة أيضا. فما اهتممنا به هنا هو كلّ ما يتعلّق بالمبادئ الأساسيّة، مع ذكر بعض النماذج. وإننا على وعي بأنّ تطبيق هذه المبادئ سيستدعي حلّ كثير من القضايا الخصوصيّة.

بقيت أمامنا مجموعة من القضايا الأساسيّة. وهي من صنفين : مجموعة تتعلّق بـ {من} وأخواتها وتتصل في عمومها بقضايا التخصيص، ومجموعة تتعلّق بحالات إمكان الرفع والجزم في هذه الأبنية.

نوجز في هذا الفصل ما يتّصل بالصنف الأوّل، وكذلك نعرض اليسير من الصنف الثاني، مؤجّلين العسير منه إلى الباب المقبل المتعلّق بالقسم.

§ 97 ـ إحداثُ الصلةِ في {من يفعلْ يفعلْ} عكسَ ما توقّعه سيبويه من تخصيص

تشبّث سيبويه بأنّ ما بعد أدوات الشرط ليس صلة لها، كما أنّ ما بعد أدوات الاستفهام ليس صلة لها. وهذا الرأي كما بيّنّا هو الذي أدّى إلى حذف نظريّة الخليل من النحو البصريّ، و أدّى إلى اعتبار أداة الشرط داخلة على جملتين منفصلتين عنها، وشبه مستقلّتين. وعُزّزت هذه الفكرة بعد عصر المبرّد، وعند المتأخّرين خاصّة بالمقابلة بين التعميم والتخصيص، والمعلوم أنّ هذه المقابلة كانت جوهريّة آنذاك عند المناطقة والأصوليين. ولمّا كانت الإضافة ضربا من التعيين، والتخصيص، فقد تشبّث النحاة انطلاقا من سيبويه بضرورة عدم اعتبار ما بعد الظروف الجازمة مضافا إليها لكون التخصيص منافيا لإرادة التعميم في الشرط. تجد هذه المعطيات خاصّة في الأبواب المتعلّقة ب [حيثما] و [إذ ما] في جميع الكتب التي تناولت خصائص الشرط بدون استثناء، تقريبا. وقد أدّى هذا الموقف إلى اعتبار [ما] بعد هذه الأدوات زائدة ، وكافّة لها عن العمل في ما يليها.

بيّنّا عند دراستنا للعنصر الماهيّ بطلان زيادة [مّا] ، وبطلان كفّها عن العمل. فعدم ظهور أثر عمل ما قبلها في ما يليها لا يعني بالضرورة أنّها وما يليها خرجا عن التشكّل العامليّ العام.

انطلقنا في القسم الرابع، لبيان العنصر الماهيّ وحركته بين المحلاّت، من البنية التصريفيّة { شيء مّا}. وأشرنا إلى أنّ العنصر الماهيّ بوقوعه معيّنا للاسم قبله، يخرج هذا الاسم من التنكير إلى الإبهام. فإذا كان «الرجل» أقرب إلى التعريف من «رجل » فإنّ «رجل مّا» أبعد عن التعريف من «رجل».

أشرنا في فصل مضى من هذا القسم إلى أنّ تصنيف الاسم في مسترسل الوجوب والإمكان أدخل في النظام النحوي من تصنيفه في مسترسل التعريف والتنكير. واعتمادا على هذه الفكرة جعلنا [من] من الأسماء المكنة المتحرّكة بفضل صلتها

بالعنصر الماهي نحو الدلالة الإنشائية الحرفيّة، وأكّدنا هذه الدلالة عند عرضنا لـ {يفعلْ من} حيث تتحوّل البنية إلى دلالة حدثيّة مطلقة لكون «من» لا تضيف إلى البنية أكثر مما تضيفه العلامات الضميريّة إلى الفعل.

ينبني على هذا ، واعتمادا على أنّ عمل الإمكان في الإمكان يحرّك البنية إلى الوجوب، وعلى أنّ عمل الوجوب في الامكان أو العكس يحرّك الوجوب نحو الإمكان، أنّ جَعْلَ [من] في علاقة عاملية مع الوجوب يحدث إحدى الظاهرتين التالتين :

أ - إذا كانت [من] عاملا، أو مايشبه العامل (كما هو الحال في التواجد المزدوج) فإنّ أثر معمولها الوجوبيّ فيها أنه يحرّكها نحو الوجوب، لكنّ هذا لا يجعلها من الأسماء الوجوبيّة بدليل قولك «كلّمت من وجدت من الرفاق» فلو كانت صلة [من] محدثة فيها وجوبا لصارت بعد الإبهام نكرة، ولكنّها هاهنا ليست نكرة بدليل إمكان تخصيصها بالتمييز :«من الرفاق». فبالصلة والتمييز تصبح كالنكرة، وتبقى بعيدة عن التعريف.

ب - وإذا كانت [من] معمول عامل واجب فهي تحدث فيه حركة نحو الإمكان فتخرجه من التنكير إلى درجة الأسماء المعروفة بالمبهمة كـ {غير، كلّ، بعض الخ...} . وهذا ما نجده في مثل :

(1) كتابَ من قرأت ؟

ف «كتاب » هنا ينزل عن درجة التعريف التي له في مثل :

(2) قرأت كتابا

فـ «كتابَ من » قريبة من «كتابا مّا» لكنّ هذه أكثر إبهاما، لأنّ [ما] أغرق في الإمكان من [من]. فدرجة الإبهام في «كتاب من»، تشبه الدرجة التي في «أي كتاب» حيث نجد المضاف إليه قد اكتسب من عمل « أي» فيه شيئا من دلالة الإمكان.

إذا طبّقنا تحليلنا للفرق بين {من يفعلُ} و { يفعلُ من }، فإنّنا نجد الإشكال الذي تطرحه {يفعلُ من} هو نفسه الموجود في «قرأت كتابَ منْ»، وأنّ حل الإشكال بـ «كتابَ من قرأت؟» له خصائص الحلّ الذي في {من يفعلُ}. أي أنّ «كتابَ من» يحدث في الإنشاء الرئيسي نفس الفيضان التعييني الذي تحدثه «من كلّمتَ» وهو الفيضان المؤدّي إلى دلالة الاستفهام.

لا نعيد هنا الاستدلال المتعلّق بـ {من يفعل} ، فالفرق بينها وبين {من كلمتَ} كالفرق بين التقارن الإحالي في «زيد قام» و «زيدا ضربت»، إلاّ أنّ الواحد يسم بالفيضان الإثبات، والآخر يسم به اللاّإثبات الاستفهامي.

كذلك ينبغي أن يكون تحليل {من تضربْ أضربْ} كتحليل {من يَضْرِبْ يَضْرِبْ} ،

أي تحليل {من يفعلْ يفعلْ}.

إذا قارنّا الآن بين الجملتين التاليتين :

(3) من تضربْ أضربْ

(4) غلامَ من تضربْ أضربْ

وهما من جمل سيبويه، خاصّة الثانية، فإننا نلاحظ أنّ المضروب في (3) هو [من]، أمّا (4) فليست [من] هي المضروب، بل الغلام. فلا يمكن هنا أن تكون «تضرب» صلة لـ [من]، بل لا تكون إلاّ صلة لـ «غلام من»، أي هي نعت لهذه الإضافة كلّها. فـ «غلام» هنا بإضافتها إلى الممكن أخذت معنى الإمكان بحركة تخصيص [من] لها. وبذلك فكلّ ما قدّمناه من تحليل لـ {من يفعلْ يفعلْ} يصلح للجملة (4). فبفضل هذه الإضافة تأخذ {(غلامَ مَنْ) تضربْ} صفة الحاجز للجواب المانع له أن يفيض على الإنشاء الرئيسيّ أمرا، كما أنّ هذا التركيب التواجدي يمنع الحاجز من أن يحدث الاستفهام.

يصحّ بهذا التحليل إذن، أن نقرّر إنّ الإضافة لا تُحدِث التخصيص بالضرورة، وكذلك النعت. فإذا كان تخصيص العامل معناه الصعود بالعامل نحو درجة أكبر من التعريف، فإن تجريك العامل بتخصيص معموله له نحو إمكان المبهم، حركة مقابلة للتخصيص بغير المبهمات. وإذن فـ [من] في {من يفعلُ} أقلّ إبهاما من [من] في {من يفعلْ} القريبة من { اَفعلْ} كا بيّنّا . فالاستفهام أقرب إلى الوجوب من الأمر، والأمر أغرق في الإبهام.

لذا فاعتبار {يفعلْ} صلة لـ [من] في {من يفعلْ يفعلْ} يحدث عكس ما يظنّ سيبويه. وكذلك الاضافة في :

(5) { متى يفعلْ يفعلْ}

{متى ما يفعلْ يفعلْ}

(6) { حيثما يفعلْ يفعلْ}

الخ...

فهنا لا تصبح الظروف من غير الأسماء الإمكانية، فهي بعد الإضافة تبقى على ابهامها، بل تخصيصها بالمبهم يقوّي الإبهام فيها إذ يضاعف من إمكانها، و إن كانت البنية كلّها بحركة العمل والتخصيص تتّجه نحو الوجوب السلبي. لكن مهما تكن درجة هذا الاتجاه، فالبنية كلّها من مجال الإمكان، أي مجال التعميم والإبهام.

أمّا [ما] فهي لمّا كانت عنصرا ماهيّا لا يأخذ إلاّ دلالة المحلّ، فوجودها في الأمثلة التي من صنف (5 ، 6) لا يزيد البنية العاملية إمكانا وتعميما، ولا يبطل الإضافة.

§ 98 ـ الوصل بالواجب في {من يفعلُ يفعلْ} مضعف للحاجز وسبب في قلّتها

إذا كان تعيين المرفوع يختلف عن تعيين المجزوم، فـ [من] في {من يفعلْ} أكثر إبهاما من [من] في {من يفعلُ} ، أي أنّ [من] مع المجزوم متحرّكة إلى دلالة الحرف أكثر. فتحليلنا هناموافق لما جاء في التراث.

إنّ حركة [من] نحو إمكان أكبر بهذا التخصيص، لا يناقض تقريرنا أن الإمكان في الإمكان يحرّك البنية نحو الوجوب السالب. بل بالعكس، فتقوية الإمكان في {من} يقوّي دلالة السلب فيها ويقرّبها من دلالة [إنْ] ، وبذلك يصبح عمل الإمكان في الإمكان أكثر تحريكا للبنية نحو الوجوب السالب.

بناء على هذا فالتحرّك نحو الوجوب السالب في كلّ البنية ضعيف في {من يفعلُ}، إذ لمّا كان تخصيص الواجب للممكن، يحدث في هذا المبهم الممكن حركة نحو وجوب الاسم النكرة، فإنّ البنية كلّها تصبح حاملة لدلالة عمل إمكان ضعيف في الموجب، فهي أقرب إلى الموجب ودليلنا على ذلك هو صلاحها لكلّ مكان يقع فيه «زيد»، أي يقع فيه الاسم المسوّر بالإيجاب الإنشائي أي الإثبات.

إذا كان هذا كذا، فالمرفوع في البنية :

(1) من يفعلُ يفعلْ

قريب من «زيد يفعل» في وجوب المبتدإ، ولكن لما كان الإمكان في تلك لم يضمحلّ فقد جازت، ولكنها كانت قليلة، ولم يستحسنها القدماء رغم الأمثلة التي وردت عليها. فإذا رجعنا إلى تحليل {من يفعلْ يفعلْ}، رأينا بوضوح أنّها تضعف عمل الإمكان في الإمكان ، أي تضعف الدرجة التي تجعل الإحالة ذات قيمة قريبة من الإثبات. لذلك فـ {من يفعلُ} حاجز ضعيف أمام الفيضان الإحالي التعييني للجواب المجزوم.

ولقد استحسن القدماء :

(2) من فعل يفعلْ

(3) إن فعل يفعلْ

واعتلّوا بأنّه لما كان الأوّل في محلّ جزم جاز الجزم في الثانية وكأنّ العامل عمل فيهما معا. وليس من ذلك شيء. فالظاهر أنّ (2) لا تخالف (1) من حيث كونهما حاجزين وجوبيين. إلاّ أنّ الواجب المنتهي (أي الماضي) يتعامل مع الممكن غير المنتهي (المجزوم) أكثر من الواجب غير المنتهي (المرفوع)، وذلك لكون الماضي والمجزوم صورتين من الأساس البدائي للزمان، كما بيّنّا، فهما يتعاملان أكثر ممّا يتعامل المجزوم مع المرفوع، إذ المرفوع صورة الممكن غير المنتهي في الواجب، فهو لا يحافظ على الأصل الأساسيّ وقد وضّحنا هذا في فصل سابق .

نمرّ الآن إلى دراسة الرفع في ما سمّي بالجواب .

7 /V

دور تعجيم [ف] بالواجب غير المنتهي
في تحريك تصاريف المنوال [(...) إن ...]
من التواجد الشرطي الإمكاني إلى
التواجد الجمعي الوجوبي في مجال
استرسال داخل العلاقة الشرطية
بين التواجد الإمكاني والوجوب السلبي

V/ 1.7 موقف النحاة المؤسّسين والمحقّقين من المرفوع في [(...) إنّ ...] ودور {يفعلْ، فعل، يفعلنَّ، يفعلُ} في تحقيق الاسترسال الوجوبي الإمكاني في إطار ما يستلزمه قانون الشرط الجمعي

§ 99 ـ تكهّن قواعد التعامل الشحني بإمكان المرفوع في المنوال [(..) إنّ ...]

بيّنّا بالفصول الماضية أن اختيار المجزوم للمعمول الإحالي للإنشاء يكون قصدا لإحدى الدلالتين :

– لا إثبات الإمكان، وهي الدلالة المولّدة للأمر،

– إثبات الإمكان، وهي الدلالة المولّدة لأبنية الشرط المشارطة لحالات الاستفهام المحقّقة لدلالة لا إثبات الوجوب.

وبيّنّا أن قواعد التعجيم جعلت لا إثبات الإمكان، والإثبات حالتين لا يعجّم فيهما المحلّ الإنشائي بأداة خصوصيّة، فهما حالتان تعتمدان على الفيضان التعييني المتأتّي من وسم الصيغة الفعليّة لإنشائها المولّد لها، ومن تعيين الإحالة للإنشاء.

فسّرنا هذا التشابه بين الدلالة الأمريّة، ودلالة إثبات الإمكان اعتمادا على حركة العمل الإعرابي واسترسالها بين الخارج والداخل. فبيّنّا أنّ الدلالة الأمريّة تمثّل الانخزال الأقصى لدلالة التواجد الشرطي.

اعتمادا على تحليلنا لهذه العلاقة بين لا إثبات الإمكان وإثبات الإمكان، فسّرنا عدم وضع المجزوم مباشرة في صدر البنية التواجديّة، بأنّه إبعاد له عن محلّ الإنشاء الرئيسي لتجنّب دلالة الأمر. وقد أدّى بنا الاستدلال على هذا، إلى بيان جوانب من خصائص التعامل بين الدلالات الشحنيّة الوجودية في البنية الإعرابيّة المصرّفة.

واعتمادا على هذا التعامل الشحنيّ، فسّرنا دور المرفوع وقارنّاه بدور المجزوم، محاولين أن نبيّن أن جواز بعض الأبنية دون البعض الآخر ، أو تواتر بعضها دون البعض الآخر، إنّما هي ظواهر تعامليّة دلالية نحويّة بنيويّة تتعلّق بمظاهر تحقّق الاسترسال في الأبنية المنجزة :

خلاصة هذا أنّ المتكلّم حرّ إلى حدّ معيّن في اختيار المرفوع أو المجزوم. فإذا كان اختياره شبه مطلق مع أسماء الماهية {من، ما، } والظرفيّة {متى،...} فإنّه مقيّد مع حرفي الشرط {إن، لو} لأسباب بيّنّاها. فـ { إن} إنشاء إمكان، إذا وضعت بعده {يفعلُ} لم يضف جديدا على {قد يفعلُ}، وذلك على خلاف ما يكون في [لو] ثم إن الجزم أوسع دلالة على الانتهاء وعدم الانتهاء. والمجزوم والمرفوع كما رأينا يتدافعان في المحلّ الواحد.

وأهمّ من هذا أنّ تأخير الوسم بالمجزوم في [(...) إنْ ...]، اقتضاه المجزوم وعلاقته بالإنشاء الرئيسي ولم يقتضه العمل الإعرابيّ. وإذن فلا وجود لسبب يمنعنا من إنجاز الأبنية الستّ التالية مبدئيًا :

(1) إنْ {فعلَ} {*يفعلُ} {يفعلْ} {فعلَ} {يفعلُ} {يفعلْ}

أي لا وجود لسبب مبدئي يمنعنا من وضع المرفوع في الجواب، متى شئنا أن نعبّر عن : «إثبات وجوب مقيّد بإمكان» عوض التعبير عن «إثبات إمكان مقيّد بإمكان».

ما نبيّنه في الصفحات المقبلة، هو :

– أنّ التمييز بين هاتين الدلالتين وجه من وجوه تعبير اللغة عن الاسترسال بين الوجوب والإمكان،

– وأنّ رفع المضارع جائز نظريًا وتطبيقيا بالاستقراء،

– وأنّ فكرة وجوب جزم المضارع في الجواب وهم نشره العرف العلميّ ولم يكن موجودا في العربيّة التي وصفها النحاة الأوائل على هذه الصورة المتحجّرة التي تقدّمها كتب القواعد.

§ 100 – ورود الجواب مرفوعا في المعتبر فصيحا من كلام العرب

وقعت حالات رفع الجواب في أمثلة كثيرة، استعملها الكوفيون دليلا على أنّ الأصل في الجواب الرفع. ولم يحاول البصريون تكذيب هذه الأمثلة إذ أغلبها قد ورد على سند متواتر، له على ما نظنّ نظائر كثيرة في المستعمل من العربيّة آنذاك. وكان منها في الشعر مثل قول جرير : [من الرجز]

(1) يا أقرع بن حابس يا أقرع   إنّك إن يصرعْ أخاك تصرعُ

وكان منها في القرآن مثل قوله تعالى :

(2) لئن أُخرجوا لا يخرجون معهم ولئن قُوتلوا لا ينصرُونهم»
ولئن نصروهم لَيُوَلّنَّ الأدبارَ ثمّ لا يُنصرون » (الحشر/12)

وما يدلّ على أنّها كانت كثيرة في كلام العرب، أنّنا وجدنا عند البصريّين تخريجات عدّة لها، ولم يكن مفهوم الضرورة الشعريّة من المفاهيم الأساسيّة المستعملة في هذه التخريجات. وليس ذلك راجعا، على ما نظنّ، إلى أنّها ظاهرة وجدت

عند الفحول من الشعراء، أو إلى أنّها وجدت في القرآن. فقد كان النحاة يتعرّضون للفحول إذا أخطأت ، وكانوا يلتمسون للآيات غير الموافقة للشائع في الاستعمال تخريجات خصوصيّة. والأمثلة على ذلك كثيرة منها تحليلهم «إنَّ هذان لساحران» وغيرها.

وممّا يدلّ على أنّهم لم يبحثوا عن مثل هذه التخريجات ، أنّ بعض هذه الأمثلة وردت على الجزم ويحسن فيها الرفع دون سقوط الوزن، ومنها :

(3) من يفعلِ الحسنات يشكرُها   والشرّ بالشرّ عند الله مثلان

فقد كان بإمكان النحاة أن يخطّئوا الشاعر أو الراوي فيقرؤوها بالرفع «من يفعلُ الحسنات» فيحسنَ الرفع في «يشكرها» بلا تعليل ولا تخريج. فليس الجزم فيها ضروريًا هنا، إذ يمكن تشريع الرفع في «يشكرها » دون الحاجة إلى اعتبار خطر الإقواء، مثلا، كما هو في بيت جرير، أو في البيت التالي :

(4) فقلت تحمّلْ فوق طوقك إنّها   مُطبّعة من يأتِها لا يضيرُها

حيث لا مهرب من الجزم بعد [إن] عروضيًا، ولا مهرب من الرفع في الجواب لتجنّب الإقواء، ولا مهرب من قبول البيت كما هو أو تخطئة قائله.

§ 101 ـ ملخّص تخريجات النحاة للجواب المرفوع

لقد بحثوا لهذه الأبيات عن تخريجات عدّة، منها الخصوصيّ ونذكره بلا تحليل لكونه يعبّر عن الحيرة أكثر مما يعبّر عن النظريّة النحويّة، ومنها العامّ، وسننظر فيه وهو نيّة القسم.

فمن الخصوصيّ تعليلهم لمثل « من يفعل الحسنات يشكرُها » بكون المرفوع فيها موضوعا على نيّة التقديم، أي أنّ الأصل «يشكر الحسنات من يفعلها». ووجه الضعف في هذا التعليل، أنّه يقوّي رأي الكوفة ويعارض مبدأ البصريّين في أنّ الجازم إذا لم يجزم أحد الفعلين فجزمه للآخر قبيح.

وعلّل بعضهم البنية :

(1) { إنْ يفعلْ يفعلُ}

بأنها بنية تجوز في العربيّة إطلاقا على نيّة الفاء (المبرّد المقتضب II / 71 - 73) والحال أنّ الفاء لا تجوز قبل المضارع المرفوع، وقدفسّرنا ذلك.

أمّا تفسيرهم للرفع بنيّة القسم فهو الشائع. ومنه قول ابن يعيش في الآية المذكورة اعلاه : «قوله لا يخرجون ولا ينصرونهم جواب قسم محذوف وليسا بجواب الشرط بدليل ثبوت النون، ولو كانا جواب الشرط لانجزما» (شرح المفصّل ، IX / 97).

وفي تفسير الرفع بنيّة القسم، عيوب منها :

– أنّهم حملوا لام التأكيد على القسم في مواضع لا دليل فيها على القسم، كالآية المذكورة،

– و أنّ القسم لا يجوز تقديره في كلّ الأمثلة، فالأمثلة الماضية مثل «إنّك إن يصرع أخوك تصرع» و «إنّها مطبّعة من يأتها لا يضيرها» وغيرهما أمثلة قائمة على [إنّ] ولا وجود للام تبرّر القسم،

– و إذا نظرنا في مثال شرح ابن يعيش لاحظنا أنّه يستعمل الجزم للاستدلال على القسم دون الشرط. وهذا يبيّن أنّ موقفهم النظريّ من علاقة الجزم بدلالة الشرط وبنيته، وضرورة عمل [إن]، هو الذي دفعهم إلى افتراض القسم، لا وجوده في ذاته. فالقسم إذن كان مجرّد وسيلة للخروج من المأزق.

§ 102 ـ حذر سيبويه في استعمال مفهوم القسم عند تخريج المرفوع

لم يعالج النحاة الأوائل قضيّة رفع المضارع اعتمادا على الشواهد المستقراة فقط، بل عالجوها أساسا اعتمادا على الأمثلة المصنوعة. واستعمالهم للأمثلة المصنوعة كثيرا ما كان علامة على أنّ الظاهرة التي يعالجونها ظاهرة نظاميّة عامّة، وغير خصوصيّة. فعادتهم أنهم لا يستشهدون بكلام العرب كلّما كان الأمر متعلّقا بالقواعد الأساسيّة.

قد تستعمل الأمثلة لأغراض تجريبيّة، ويكون ذلك عادة في حالات سبرهم للقواعد التي يقدّمونها. ولا نظنّ أنّ أمثلة المرفوع المصنوعة كانت من هذا النوع. وذلك لسببين :

أ – أنّ هذه الأمثلة المصنوعة، وسنقدّم نماذج منها، لا تؤيّد قواعدهم بل تناقضها،

ب – لم تقدّم هذه الأمثلة باعتبارها أمثلة لقياس حسن (أو جيّد كما يقول المبرّد) لا يوافقه الاستعمال، بل قدّمت على أنّها أمثلة تجوز في الاستعمال ولا يستحسنها القياس. وهذا واضح في الأمثلة التي قدّمها سيبويه في الجزء الثالث من الكتاب (ص 66 – 68) . يقول : «ألا ترى أنّك تقول آتيك إن أتيتني ولا تقول آتيك إن تأتني إلاّ في شعر» (ص 66) فهذا منه إقرار بجواز بنيتين في الاستعمال بدرجتين مختلفتين، ثمّ بعد ذلك يعلّل «لأنّك أخّرت إن و ما عملت فيه ولم تجعل لـ «إن» جوابا ينجزم بما قبله.» فهو يفسّر قلّة {أفعلُ إن تفعلْ} بوجوب جزم الاثنين، ويجوّر {أفعلُ إن فعلت} بكون [إن] لم تحدث في الواحد جزما يقتضي جزم الآخر.

ويجوّز سيبويه {إن فعلت أفعلُ} مؤوّلا بالمعنى {أفعلُ إن فعلت} التي جوّزها، وبالسبب نفسه يستقبح البنية {إن تفعلْ أفعلُ} دون أن ينعتها بالخطإ، يقول :

«وقد تقول إن أتيتني اتيك أي آتيك إنْ أتيتني ... ولا يحسن إنْ تأتني آتيك من قبل أنّ إنْ هي العاملة» (ص 67).

من الواضح في قوله هذا أنّ تعليله الوحيد هو القياس الموجب لجزم الفعلين معا، وأنّه لا ينكر الرفع بعد [إن ج2] إنكارا مطلقا، ولا يستعمل القسم لتفسير الرفع.

فسيبويه لم يستعمل مفهوم القسم إلاّ في حالتين. الحالة الأولى هي حالة وجود القسم « وذلك قولك والله إنْ أتيتني لا أفعلُ لا يكون إلاّ معتمدة عليه اليمينُ ألاّ ترى أنّك لو قلت والله إن تأتني آتك لم يجز، ولو قلت والله من يأتني آته كان محالا. واليمين لا تكون لغوا [...] لأنّ اليمين لآخر الكلام و ما بينهما لا يمنع الآخر أن يكون على اليمين» (III / ص 84).

فرأيه أن القسم متعلّق بالجواب، فلا يجوز الجزم فيه في المنوال {إن يفعلْ يفعلُ}، أمّا في المنوال {من يفعلْ يفعلْ} فاجتماع القسم والجزم محال. سنعود إلى هذا عند ربط الرفع بتأكيد الإثبات.

والحالة الثانية هي حالة تقدير القسم وذلك في المنوال :

{لئن فعلت لا أفعلُ} «ذلك لأنّها (أي اللام) لام قسم» (ص 84)

§ 103 ـ تشريع الرضي لموقف الكوفيين من المرفوع اعتمادا على مبادئ العمل الإعرابي واستنادا إلى المبرّد والمازني

ويبدو لنا أنّ التصلّب في منع رفع الجواب قد وقع بعد المبرّد. فقد قبل المبرّد {إن فعلت أفعلُ} وأجاز في الشعر {إن تفعلْ أفعلُ}. إلاّ أنّه في الأولى يضمر الفاء ولا يرى ضرورة لاعتباره مؤخّرا على نيّة التقديم. وكذلك عارض المبرّد الخليل وسيبويه في مثل {إن لم تفعلْ لأفعلنّ} فقد جعلا {لأفعلنّ } على نيّة التقديم، ورآها المبرّد موضوعة على الأصل (II / 68 – 69) وهذه صيغة أقرب إلى المرفوع منها إلى المجزوم. لذلك نظروا فيها بما ينظر في {لئن أفعلْ أفعلُ }. وهو تقدير القسم .

ونجد بعد المبرّد، وفي فترة متأخّرة، من حاول تقنين الرفع باعتباره اختيارا من اختيارين . فهذا الرضيّ يقول : «إن كان الثاني مضارعا والشرط ماضيا ففي ذلك وجهان : الرفع والجزم والثاني أكثر» ويعني [إن فعلَ يفعلْ > إن فعل يفعلُ].

لكنّه وإن مال إلى قول البصريين الأوائل، في الإقرار بتواتر الجزم، فقد تحاشى تفضيله، مكتفيا بهذا الإقرار الإحصائيّ الحدسيّ. ودعّم حياده هذا بموقف الكوفيين إذ يقول : «وعند الكوفيين يجب الرفع، لأنّ الجزم في الجواب على الجوار». (شرح الكافية IV / 108) أي الرأي عندهم :[إن فَعَلَ يفعَلُ > إن فعل يفعلْ]

ولربّما كان الرضيّ وهو المتأخّر عن عصر الفصاحة يكره أن يكذّب أهل الكوفة. فلا شكّ عنده وعندنا أيضا، أنّهم ماجازفوا بالقول بوجوب الرفع لو لم يكن لهم سند من الاستعمال في عصرهم. لذا لا نستبعد أنّ الرضيّ كان على حياد سببه اقتناع جزئيّ برأي الكوفيين لم يصل إلى حدّ القول بوجوب الرفع لكثرة ماجاء على الجزم. ويؤيّد هذا أنّه لم يقتنع بتفسير النحاة، ويعني بهم البصريين ومن تبعوهم، إذ يقول : « فعند النحاة الرفع في ذلك الجواب لأحد وجهين إمّا لكونه في نيّة التقديم وإمّا لنيّة الفاء قبل الفعل وفيه نظر لأنّ هذين الوجهين مختصّان بالضرورة وكلامنا في حال السعة.» ويعني بحال السعة أنّ هذا مبحث في ما يستعمل في الكلام العاديّ المنثور. لهذا لا يقبل فيه التأويل المستعملة للشواذ.

وقد حاول الرضيّ تقنين هذه الظاهرة بمبادئ البصريين نفسها. فقد جعل النحاةُ جوازم الشرط ممّا يجزم الاثنين فيجزم الثاني بعد العمل في الأوّل. فأخذ بهذا المبدإ ليجيز الرفع بالقواعد، أي ليدعّم الاستعمال بالقياس. يقول :« والأولى أن يقال تغيّر عمل إنْ وضعفت في هذه الصورة عن جزم الجواب لحيلولة الماضي بينها وبينه غيرَ معمول فيه. فلمّا لم تعمل في الشرط لم تعمل في الجزاء».(108/IV)

وظاهر قوله أنّه لا يسند لـ [إنْ] جزما في المحلّ، فلا يجعل الماضي في {إن فعل يفعلُ} كالمجزوم يستوجب جزم ما يليه. وهذا قد يكون غريبا عند رجل أكّد من الجزء الأوّل على أنّ العوامل اللفظيّة آلات للعامل الحقيقيّ. وليس في الحقيقة بغريب. فالرضيّ لا يسند إلى [إنْ] الجزم وهو على قول المازني، كما رأينا.إلاّ أنّه هنا لا يصرّح بهذا الرأي المخالف للجمهور. فقد أسرع إلى حلّ وسط وهو أنّ الأصل في الحروف ألاّ تعمل في فعلين، وأنّ [إنْ] هنا لمّا لم تجزم الأوّل لفظا لم تجزم الثاني، وذلك أنّها ضعفت فجعلت الأوّل على تقدير الجزم، ولم تعمل في الثاني رجوعا إلى الأصل، وهو عدم العمل في اثنين. ودعّم تبريره هذا بالاتكاء على المبرّد. يقول :«فتكون الأداة جازمة لشيء واحد وهو الشرط تقديرا كما تجزم سائر الجوازم فعلا واحدا كـ (لم ولمّا) و(لاء النهي). وهكذا يقول المبرّد فيما تقدّم عليه ما هو الجزاء في المعنى».(108/IV) فالظاهر عندنا أنّه اختار المبرّد لأنّ موقفه أقرب مواقف البصريين إلى رأيه القريب من رأي أهل الكوفة والمازنيّ معا.

§ 104 ـ دور {يفعلنّ} في الاسترسال نحو {يفعلُ} اعتمادا على ملاحظات المبرّد

يتبيّن من مقارنة المتقدّمين بالمتأخّرين من النحاة أنّ التشدّد في وجوب الجزم وتقديره عند انعدام الجزم تشدّد ميّز العرف العلميّ السائد. أمّا البناة والمحقّقون منهم فقد تناولوا المسألة في كثير من الحذر. فقد أقرّوا الاستعمال وحاولوا التصرّف في مبادئهم النظريّة على صورة تخوّل الاستعمال دون الإخلال بالمبادئ العامّة. ومهما كانت

مواقفهم النظريّة فالثابت أنّهم قبلوا رفع الجواب المتأخّر ورتّبوا الأبنية المركّبة به حسب درجتها في الاستعمال أو القياس.

ماتفقوا عليه جميعا هو عدم جواز الرفع بعد [إن] مباشرة أي {إن يفعلُ}. إلا أنّ لهم في هذه المسألة موقفا يسترعي الانتباه.

جوّز النحاة { لئن فعل يفعلُ} على نيّة التقديم أو الفاء أوبتقدير القسم. واستحسنوا { إن فعل ليفعلنّ} على معنى القسم، وأقرّها المبرّد كما هي، وقد رأينا هذا. و رأي الخليل وسيبويه أنّها على نيّة التقديم أي على نيّة {ليفعلنّ إن فعل}، فهي عندهم قريبة من { يفعلُ إن فعل}.

يبدو من هذه المقارنة أنّ التأكيد عندهم، والقسم ضرب من التأكيد بلا جدال، في كلّ كتب النحو، يستوجب رفع المضارع، أو الصيغة { يفعلنّ}. فالصيغتان {يفعلنّ، يفعلُ} عندهم متكافئتان في الاستجابة إلى تأكيد القسم، و إن كانت الأولى أحسن لوضوح التأكيد فيها بالنون.

فإذا جمعنا إلى هذه الملاحظة أنّهم قبلوا التركيب :

(1) إمّا يفعلنّ... (= إن ما يفعلنّ)

فهذه علامة على أنّ { يفعلنّ} عوض لـ { أفعلُ} بعد [إن].

يفسّر المبرّد إمكان { يفعلنّ } في هذا الموضع، اعتمادا على مقولة الوجوب. فنون التوكيد عنده تدخل على الفعل فتحدث فيه دلالة عدم الوجوب. ولكنّه عدم وجوب مؤكّد الوجوب «اعلم أنهما (نوني التوكيد) لا تدخلان من الأفعال إلاّ على ما لم يجب، ولا يكون من ذلك إلاّ في الفعل الذي يؤكّد ليقع» (المقتضب III/ 11-13). ومفاد هذا النصّ أنّ الفيصل بين {يفعل} و {يفعلنّ} أنّ الأولى للواجب، وأنّ الثانية للمؤكّد الوجوب ممّا لم يقع بعد. فبينهما نكتة دقيقة من المعنى سببها [إنْ] إذ يقول بعد ذلك مباشرة، «وذلك ما لم يكن خبرا فيما ضارع القسم، فأمّا القسم فإحداهما فيه واجبة لا محالة». فتراه هنا يعتبر أنّ القسم يكون أقرب إلى الخبر المؤكّد الوجوب. ومعناه أنّه في الجواب، والجواب مشبّه عنده بالخبر، لا فرق بين {أفعلُ} و {يفعلنّ}. أمّا في الشرط فليست [إن] للخبر، فتتباعد الصيغتان نسبيّا، ولكنّ التشابه بينهما يبقى رغم ذلك، إذ يقول ما ملخّصه « ومن مواضعها الجزاء إذا لحقت «ما» زائدة في حرف الجزاء لأنّها تكون كاللام التي تلحق في القسم في قولك لأفعلنّ... فإن كان الجزاء بغير ما قبح دخولها فيه لأنه خبر يجب آخره بوجوب أوّله وإنما يجوز دخولها «الجزاء» بغير «ما» في الشعر ضرورة، كما يجوز ذلك في الخبر» (المقتضب، III/13-14)

هذا نصّ صريح بأنّ الجزاء والخبر أكان جوابا لشرط أم لم يكن، تجوز فيهما

{يفعلنّ} للمؤكّد الوجوب. بل جعل لزوم «ما» كلزوم اللام في {ليفعلنّ}. فكلاهما لتقوية تأكيد الوجوب ، وقارن انعدام «ما» في الشعر، بانعدام اللام في الخبر من الكلام العاديّ، أي أنّه التمس عذرا للبنية {إن يفعلنّ يفعلْ} بإمكان قولك « يخرجنّ زيد» عوض «ليخرجنّ».

بهذا يتبيّن أنّ الفجوة التي يمثّلها انعدام { إن يفعلُ}، مملوءة بـ {إن (ما) يفعلنّ}، ومعلّلة بأنّ المرفوع يدلّ على الواجب مطلقا ولا يدلّ على «خبر يجب آخره بوجوب أوّله» و «يجب» هنا عند المبرّد بمعنى «سيجب». إذ معنى {يفعلُ} عند القدماء هو «لما يكون ولم يقع» (سيبويه I / 12) . فانعدام {يفعلُ} إذن بعد [إنْ] راجع إلى أنّها قد تدلّ على (ما يكون) لا على (ما يكون ولم يقع). والمعنى الأخير هو معنى {يفعلنّ} لا تخرج عنه.

إذا كان هذا، فإنّ النحاة القدماء، إضافة إلى المعلومات التي تركوها لنا عن الأبنية الشائعة والجائزة والشاذّة، تركوا لنا أيضا ملاحظات تعبّر عن شعورهم الحدسي بأنّ تصاريف الشرط وتصاريف الجزاء كلتاهما تعبّر عن استرسال دلاليّ في التعبير عن {الوجوب... الإمكان}، وحاولوا بدون تعمّق للأسف، وبدون وضوح شكلي كاف، أن يصفوا دور الماضي والمجزوم والمرفوع ويفعلنّ في ذلك.

يتمثّل المسترسل في عمومه كما يلي {يفعلْ، فعلَ، يفعلَنَّ، يفعلُ} بالنسبة إلى الجواب، ونفس الشيء بالنسبة إلى الشرط مع حذف {يفعلُ}. ولا شكّ أنّ التعامل بين الشرط والجواب، يحدث درجات أخرى بين الإمكان والوجوب.

هذه درجات في الإثبات يستوعبها النحو، ولا أظنّ الصناعة المنطقيّة قادرة عليها، ولا نعتقد أن الدراسات القائمة على القول والمقام بقادرة على استيعابها خارج الجهاز النحويّ. ذكرنا هذه الملاحظة الأخيرة تذكيرا للقارئ بأنّ اهتمامنا بهذه الجزئيات الفنيّة غرضه خدمة القضايا التي عرضناها في القسم الأوّل.

§ 105 ـ قانون الشرط الجمعي يستلزم تمثيل [إن ج ج] للتواجد الشرطي في العمل الخارجيّ

نستخلص من هذه الملاحظات المتعلّقة بإمكان المرفوع في البنية [(...) إن ..]، أنّ تقديم وسم الجواب أو تأخيره، وكذلك اختيار الماضي والمضارع المرفوع له أو للشرط، جميعها طرق مختلفة للتعبير عن درجات في الإثبات نفسه، لا يعبّر عنها بتحوّل الإثبات الى عدم إثبات بل الشرط أن يعبّر عن هذا الإثبات بدرجاته دون الخروج عنه. وتوسّل الواضع إلى ذلك بالتصرّف في الإحالة بجعلها هي المعبّرة عن هذه الدرجات.

ولمّا كانت الإحالة إحالتين في المنوال هذا، إحالة داخليّة تخضع للعمل الداخلي لوقوعها في حيّز النصب الإنشائي، وإحالة خارجيّة تخضع للعمل الخارجي لوقوعها في

حيّز النصب الإنشائي أو حيّز النصب أو الجزم الإحالي، ولمّا كان المحلّ الإنشائي المعبّر عن شحنة الاثبات، محلاً غير قابل للتعجيم في حالة عدم التأكيد، فإنّ التعبير عن هذه الدرجات يخضع لقواعد تمنعه من التأثير في دلالة المحلّ الإنشائي.

هذا الأمر وضّحناه بدراسة الجزم، وينبغي مبدئيًا أن يكون التعامل الشحنيّ الموفّر للمجزوم في الجواب والشرط، هو نفسه التعامل المبرّر لقواعد المرفوع ونظيره المؤكّد {يفعلنّ}.

إن المنوال [(...) إنّ ...] لا يمانع مسبّقا أن يضع المتكلّم في المحلّ [ف] ما يراه صالحا من الصيغ الفعليّة المعبّرة عن مسترسل الوجوب والإمكان. الشرط الوحيد ألاّ يغيّر المعمول الدلالة الأساسيّة التي في العامل الإنشائي المعبّر عن عقيدة المتكلّم.

يمثّل هذا المنوال، كما أكّدنا في القسم الثاني، جدولا تصريفيا معقّدا يكوّن استرسالا بين الدلالة الجمعيّة الوجوبيّة والدلالة الشرطيّة الإمكانية المتضمّنة للجمعية بحكم قانون الشرط الجمعي المسيّر للعلاقات التواجديّة. إن كانت البنية {من يفعلُ يفعلُ} منه، تقع بدون إشكال، فلأنّ هذه البنية لا تؤثّر في إثبات الإنشاء الرئيسي، لأنّها لا تكوّن مشكلة في عمليّة الانخزال الشحنيّ للإحالة. أمّا البنية {*إن يفعلُ يفعلُ} ففيها خطران :

1) أنهّا تترك لـ [إن] إمكان الفيضان على الإنشاء الرئيسي بدلالة اللاإثبات لأنها لا تحتوي على العلاقة [± ⟵ ±] التي تحرّك الإمكان بالإمكان إلى الوجوب.

2) ثم إنّ {يفعلُ} في {*إن يفعلُ}، وجوب قد يفيض على {إن} بدلالة وجوب تخالف دلالة [إنْ] المعجّمة للإنشاء الثانويّ، وتؤدّي هذه المخالفة كما رأينا إلى «افتراض الممتنع»، في غير المنتهي. فإذا كان افتراض الممتنع مع «لو» في المنتهي لا يمنع وجوبه في غير المنتهي فهذه في [إن] حالة تؤدّي إلى تمنّي المستحيل. وفي هذه الحالة تصبح البنية معبّرة عن ثالث غير الواجب وغير الممكن، وهو المستحيل وهذا يناقض بنيويًا المقولات الوجوديّة التي قام عليها النحو. ولذلك اختارت اللغة ألاّ تعبّر عن هذه العقيدة بالأبنية التصريفيّة الأساسيّة. فتركتها للأبنية المعجّمة، أي للقول، دون تسجيلها في الأساس المقولي المسيّر للأبنية المجرّدة .

نتيجة هذا أنّ طبيعة [إن] جعلت البنية المركّبة بها بنية قابلة للتعبير عن التواجد الجمعي الوجوبيّ، في إطار التواجد الشرطيّ نفسه. وتركت لغيرها ولغير [لو]، أي لـ {من، ما، ... متى...}، أن تعبّر عن كلّ مراحل الاسترسال بين هاتين الدلالتين.

نبرّر هذا الاختلاف الدلالي بين (إن، لو) من جهة وبقيّة العناصر، من جهة أخرى بأنّ هاتين الأداتين هما الأداتان الوحيدتان المعبّرتان عن الإنشاء الشرطي أي عن إنشاء الإمكان، أمّا بقيّة الأدوات فهي تعبّر عن [فا] و [مف] الداخلية أو الخارجيّة.

لو تصوّرنا حالة فيها البنية المركّبة بهاتين الأداتين لوجدت حالة بنيويّة تناقض قانون الشرط الجمعي ($\vartheta \longrightarrow$ (ش)).

إن كان لا يضرّ البنية { من يفعلُ يفعلُ} أن تعبّر عن تصريف لـ [(...) من ...] فيه تزول الدلالة التواجديّة الشرطيّة، أي فيه لا يكون التواجد الجمعيّ شرطا للتواجد الشرطي، فذلك لكون [من] ليست انشاء، بل هي اسم. أمّا [إن] فإنّها لو وقعت على صورة تتوفّر فيها الدلالة الجمعية بدون دلالة شرطيّة، فالنتيجة أنّ المخصّص للتواجد الشرطيّ يصبح ($\vartheta \longrightarrow \vartheta$).

لهذا السبب فالمنوال [إن ج2 ج1] قابل للتعبير عن استرسال التواجد الشرطي نحو التواجد الجمعي الخالص بالصيغ {يفعلْ، فعلَ، يفعلنَّ (يفعلُ)} في إطار «إثبات الممكن دون الوصول إلى حالة «إثبات الوجوب» ودون الوقوع في فخّ « لا إثبات الممكن»، أي دون الوقوع في الدلالة الجمعيّة المطلقة، أو في الدلالة الشرطيّة المطلقة.

تمثّل قيود {إن يفعلْ يفعلْ}، و { من يفعلْ يفعلْ} القيود المانعة من الوقوع في لا إثبات الممكن كما رأينا.

أمّا الوقوع في «إثبات الموجب» فقيوده خاصّة بالأداة الإنشائيّة [إنْ] الممثّلة للتواجد الشرطي. وهي قيود تعتمد على التوازن بين دلالة [أَ = إن] على الإمكان، ودلالة [ف] على الوجوب. وهو توازن موجّه لدلالة [$أ_1$] على الإثبات.

في هذا الإطار ننزّل دراسة العناصر المعبّرة عن التأكيد، وهي {يفعلنّ، اللاّم، القسم} .

V/ 2.7 وظيفة {يفعلنّ} في تكوين الاسترسال بين صيغ الوجوب، والإمكان المعجّمة لـ [ف] ودورها في حركة استرسال إثبات الإمكان نحو إثبات الوجوب السالب في أقصى حالاته الممثّلة بـ {لئن فعل يفعلُ}

§ 106 ـ تحديد لبعض المفاهيم المكوّنة لإطار البحث في تعجيم [ف] بـ { يفعلُ}

يقتضي قانون الشرط الجمعي الموجود في الأساس المقولي ، أن تكون الأبنية الإعرابيّة المكوّنة للمستوى التصريفي أبنية خاضعة لقانون التشارط والاسترسال.

يقتضي التشارط والاسترسال بين الأبنية المصرّفة أن تكون المجموعة [(...) إِنّ ...] مجموعة محقّقة لطرفي الاسترسال : التواجد الجمعيّ المطلق، والتواجد الشرطيّ المطلق.

يقتضي مبدأ الانخزال القائم على قاعدة الدور التكراري [∃ ⟷ حـ ⟷ حا] أنّ التواجد الجمعي المطلق يتحقّق انخزاليا في [∃] دلالة وجوبيّة {±}، وأنّ التواجد الشرطيّ يتحقّق انخزاليا في [∃] دلالة إمكانية [±]. ويكوّن هذان الطرفان الإثبات الموجب المطلق من جهة، واللاإثبات الإمكاني المتحقّق خاصّة بالأمر.

تمثّل الأبنية المركّبة بـ [من] وبالمرفوع حركة المجموعة [(...) إِنّ ...] نحو الدلالة الجمعية المطلقة الموجبة المثبتة الوجوب. وهذه الحالة لا تناقض قانون الشرط الجمعي.

تمثّل البنية {إن يفعلْ يفعلْ} أقصى دلالات التواجد الشرطي المتضمّنة لدلالة التواجد الجمعي الذي يقتضيه الدور التكراري للبنية الإعرابيّة المجرّدة الأساسيّة [ϑ إ ففا (مف)].

إذا عبّر المجزوم عن الدلالة الأمريّة بتقدّم الجواب، أو بتعجيم المحلّ الواوي المقتضي لتطبيق القاعدة [[ϑ أ . ϑ ب] ⟵ ب أ]، فإنّ المنوال {إن ج2 ج1 } يبدأ في التحرّك نحو الدلالة الشرطيّة المطلقة الخالصة من الدلالة الجمعية الوجوبيّة وذلك لكون انخزال البنية من العمل الخارجي إلى العمل الداخلي يؤدّي إلى دلالة أمر غير مقيّد، أي إلى تواجد فعلي فاعلي طرفاه إمكانيان، وفيه العنصر الفاعلي منخزل تماما إلى قيمة الإمكان التي في الفعل.

هذه الحالة لا تضرّ بقانون الشرط الجمعي لأسباب عدّة : منها أننا قد بيّنّا أنّ التواجد التشارطيّ الشحني المكوّن لدلالة الإمكان في الأساس المقولي المعجمي شرط لدلالة الوجوب وقد عبّرنا عن ذلك بالقاعدة [[±] ⟵ { ±}]، وهي قاعدة تنصّ على أنّ اشتراط التشارط الشحنيّ للعلاقة الانفصاليّة المكوّنة للوجوب هي نفسها علاقة

انفصاليّة : [[±] ←—— [{±}] ←—— {±}] حسب جدول الصدق، كما أنّها علاقة جمعية حسب الجدول الشحني.

لا تضرّ هذه الحالة أيضا بقانون الشرط الجمعي لكون المجموعة [(...) إن ...] تشتمل حالات التواجد الجمعي المطلق.

في مقابل هذا إذا استعملنا المرفوع في [إن ج2 ج1] فإنّ هذه المجموعة تصبح محتوية على جدول تصريفيّ يسعى إلى عدم تخصيص [إن ج2 ج1] للدلالة الشرطيّة في العمل الخارجيّ، داخل دلالة إثبات الممكن. وهذه الدلالة ضروريّة ولا يمكن التعبير عنها بالعمل الداخلي لأنّ إثبات الممكن في العمل الداخلي يؤدّي حتما إلى لا إثبات الممكن، أي الأمر ، كما بيّنّا.

في هذا الإطار نزّلنا الأبنية التالية وما يشبهها :

(1) {لئن فعل يفعلُ}

(2) {إنْ يفعلْ ليفعلنّ}

(3) {والله إن فعل أفعلُ}

(4) {لئن فعل ليفعلنّ}

(5) { إمّا يفعلنّ يفعلْ}

(6) { والله إن فعل ليفعلنّ}

تعتبر البنية السادسة عند النحاة من أحسن الأبنية بل إليها ترجع الأبنية (1، 2، 4) عند الكثير منهم.

وفي مقابل هذه الأبنية لا تجوز عندهم :

(7) {والله إن يفعلْ يفعلْ}.

فالجزم عندهم لا يوافق القسم، والرفع عندهم يستدعيه القسم، و {يفعلنّ} عندهم في هذا السياق أحسن من المرفوع.

فإذا أضفنا إلى هذا أنّ الشرط عندهم في البنية (6) لا جواب له، وإنّما الجواب للقسم، وجواب الشرط مدلول عليه بجواب القسم، فإنّ المنهج يقتضي منّا لتفسير جواز (1) وعدم جواز (7)، وربط ذلك بجودة { إن يفعلْ يفعلْ} أن نبحث في البنية :

(8) {والله ليفعلنّ}

معني هذا أنّه علينا ان نفسّر : (أ) الصيغة {يفعلنّ} (ب) الحرف [لـ] (جـ) القسم والله

وذلك في حدود الاسترسال بين الوجوب والإمكان، والاسترسال بين إثبات الوجوب، وإثبات الإمكان، والاسترسال بين لا إثبات الإمكان وإثبات الإمكان.

§ 107 ـ حصر قضيّة البحث في المرفوع في حالة اجتماع الشرط والقسم

نزّل النحاة دراسة { واللّه ليفعلنّ} تحت مفهوم قريب من مفهوم (الشرط و الجواب) وهو مفهوم (القسم والجواب). وهما معا جزء من مفهوم عامّ يمكن التعبير عنه بـ (الإنشاء و الجواب)، ويضمّ الطلب والاستفهام والنداء وجواباتهما.

حلّلنا في كامل هذا البحث العلاقة بين إنشاء الشرط وانشاء جوابه في إطار مفهوم التواجد وخصائصه الدلالية الشحنيّة، وخصائصه الإعرابيّة. ويتضمّن هذا التحليل الخطوط العامّة لتحليل مفهوم (الطلب و الجواب) في نطاق استرسال [مج [(...) آن ...]. وحذفنا في هذ البحث جزئيات كثيرة فيها نربط بين هذه المجموعة ومجموعة الأبنية التعليليّة مكتفين بإشارات ذكرناها خاصّة في القسم الثاني، وقد نعود إليها في بحث آخر.

أشرنا في هذا البحث إلى علاقة الشرط بالاستفهام في مطلق الدلالة الشحنيّة. ولهذا الموضوع جانب يدرس في نطاق مفهوم (الطلب والجواب) . وله جانب آخر يتعلّق بالإنجاز، وهو الجانب الذي فيه لا بدّ من توفّر المتخاطبين. لكننا لا حظنا في هذا الجانب أنّ الأصول النحويّة له متضمّنة في التشارط بين إثبات الوجوب ولا إثبات الوجوب، بل اعتمدنا على المقابلة بين {أ إن يفعلْ يفعلْ} و { إن يفعلْ يفعلْ} للاستدلال على أنّ الثانية تمثّل حالة إثبات من نوع خاصّ.

لم نشر في هذا البحث إلى قضيّة النداء وجوابه. فليس لهذه القضيّة علاقة مباشرة بالمنوال الشرطيّ. وقد نعود إلى هذا المبحث في عمل آخر لبيان أنّ {يا + اسم} يخضع للبنية الإعرابيّة المجرّدة الأساسيّة ، وأنّ منوالنا قادر على تفسير الرفع والنصب فيها على صورة تثبت صحّة حدس القدماء ولا سيّما سيبويه فيها.

في هذا الإطار العامّ ننزّل دراستنا للقسم، ونبرّر اهتمامنا الخاصّ به بكونه ، في التراث النحوي، هو الوحيد الذي يزاحم جوابُه جوابَ الشرط. أمّا الطلب فدلالة الشرط عندهم مسيطرة عليه. وأمّا النداء، فلا نعرف أنّهم عقدوا بينه وبين الشرط صلة.

يتضمّن حصر المسألة على هذا الوجه، أننا لن نتناول هنا قضايا الأبنية التالية:

(1) { أقسم الفاعل ليفعلنّ}
(2) { ناشدتك اللّه لما فعلت}
(3) { باللّه عليك إلاّ ما فعلت}

وإن كان الموضوع يقتضي أحيانا أن نشير إليها. إلاّ أنّ كثيرا ممّا سنعرضه في هذا البحث ذو صلة بدراستنا لهذه الأبنية. وقد ننشر محتواها في عمل آخر.

لن يجد القارئ أيضا في هذا البحث تفصيلا للحالات التي اعتبرها النحاة تستوجب أن يكون الجواب للشرط دون القسم، أو أن يكون للقسم دون الشرط. وذلك لسببين :

– أولهما أنّ هذه الحالات مفصّلة بما يكفي في الأمّهات الطوال، ومجملة بما يكفي في المختصرات. ولا حاجة لنا إلى تفصيلها لتوضيحها، ولا حاجة لنا إلى إجمالها لأنّنا لا نفكّر في البناء عليها، لأجل السبب الثاني التالي :

– وهو أنّ هذا المبحث مبحث زائف. وذلك أنّنا إذا اعتبرنا الجواب في الشرط هو الإحالة الأساسيّة الواقعة معمولا منصوبا للإنشاء الرئيسيّ، فينبغي أن يكون جواب القسم هو هذه الإحالة نفسها. وإلاّ فينبغي أن يكون القسم منافسا للإثبات [إ1̄] لا للشرط [إ2 = إن].

إذا كان هذا فالقضيّة منحصرة في ما يلي :

(أ) ما هي صلة واللّه بالإنشاء الرئيسي [إ1̄]؟

(ب) هل اللام، لام القسم، ممثّلة للقسم، أي ممثلة لإنشاء معمول القسم، أم هي لام التأكيد والإبتداء، أي اللاّم المعجّمة لـ [إ1̄] والتي ذكرناها مرارا مع [إنّ] و[قد].؟

(جـ) هل نحتاج نحويّا إلى إنشاء يسمّى القسم ؟ وهل يجوز للجار والمجرور أن يمثّل الانشاء ؟

(د) هل يقتضي إنشاء {يفعلنّ} إنشاء القسم؟

§ 108 ـ علاقة اللام { لَـ ، لِـ} والقسم بالمحلّ الإنشائي الرئيسي

لننظر في الأبنية التصريفيّة التالية :

(1) { لَيخرجنّ زيد}
(2) {* يخرجنّ زيد}
(3) {لِيخرجنّ زيد}، [{ هلاّ يخرجنّ، إلى غير ذلك من الإنشاء}]
(4) { (اخرجنّ، لا تخرجنّ)}

إذا استثنينا المثال الثاني فالبقيّة جائزة في اللغة وإن كان استعمالها قليلا، ولا سيّما في عصرنا هذا. والمثال الثالث منها أندرها ، إلاّ أنّ صلته بـ {لِيخرجْ زيد}، من صنف صلة الأمر في (4) بـ {افعلْ}.

إذا اعتبرنا القسم عاملا انشائيّا، فجواز هذه الجمل بدون «واللّه» علامة على أنّ العامل الإنشائي المسيطر على هذه الجمل عامل ذو محلّ قابل لعدم التعجيم، وصالح تبعا لذلك للوسم اللفظي غير المباشر، أي للوسم اعتمادا على مبدإ الفيضان التعيينيّ.

تبيّن المقابلة بين (1) من جهة و (3) (4) من جهة أخرى أنّنا بإزاء مقابلة شحنيّة بين [إ1̄ = [+]] و [إ1̄ = [–]] (حيث الثاني يتضمّن العلاقة [± ⟵ –].

يقتضي تعريفنا الشحنيّ للإنشاء أنّ هذه المقابلة ليست إلاّ المقابلة بين الإثبات وعدم الإثبات، وهي المقابلة النحويّة المؤدّية إلى المقابلة البلاغيّة بين الخبر والأمر.

إذا افترضنا اعتمادا على هذا أنّ «والله» مجرّد تعجيم للمحلّ الإنشائي الإثباتي، أو غير الإثباتي، فاعتمادا على قواعد التعجيم الشحني الخاصّ بـ [∃] الإنشائية، ينبغي أن تكون «والله» ضربا من التأكيد الإنشائي مثل [إنّ].

إلاّ أنّ هذا الرأي معارض لمبدإ أساسيّ في نظريتنا. وهو أنّ الانخزال الشحنيّ نحو [∃] ينبغي أن يوازيه في الاشتقاق استرسال أقسام الاشتقاق نحو المقولة الحرفيّة فالمؤهّل لتعجيم [∃] هو الحرف.

نلاحظ إضافة إلى هذا أنّ «والله» تحسن في المثال الأوّل، ولا تجوز في الثالث والرابع. فالحسن فيهما ولا سيّما الرابع المستعمل أن تقول «بالله» . ولا تجوز «بالله» في الأوّل.

لنقل عموما إذن أنّ، «والله» ذات صلة بالإثبات وتأكيده، و أنّ «بالله» ذات صلة بالأمر وتأكيده.

هذه المقابلة هي التي عبّر عنها النحاة بالمقابلة بين القسم التأكيدي والقسم الاستعطافي (الجرجاني، المقتصد I / 863) ويسمّى الثاني أيضا بقسم السؤال، أو قسم الطلب (الرضيّ، شرح الكافية IV / 308).

لا يطرح القسم الطلبي «بالله» إشكالا وظائفيّا. فلقد نبّه القدماء إلى محلّه من العمل الإعرابي بالتنصيص على أنّ الباء فيه للاستعانة، أو للآلة كما يقول الرضيّ. فمضمون رأيهم أنّها في «أقسم بالله» بمنزلة قولك « أكتب بالقلم».

أمّا القسم الخبري ففيه إشكال. فهو و إن اعتبر تأكيدا للجملة التي بعده، أي الجواب، فإنّ العلاقة بين المقسم به، والمؤكّد بالقسم، علاقة غامضة. فابن يعيش مثلا يكتفي بتقسيم (القسم وجوابه) إلى : جملة مؤكِّدة (أقسم ...)، وجملة مؤكَّدة (الجواب) واسم مقسم به (والله) (شرح المفصّل 93/IX)

ولكنّه لا يحدّد بالضبط العلاقة بين المقسم به والجملة المؤكّد بها، ولا العلاقة بين المقسم به والجملة المؤكَّدة (الجواب). فمعنى التأكيد هنا غامض، خال من كلّ مفهوم نحويّ، ويكاد يكون معنى بلاغيّا خالصا.

إن كان النحاة على اتفاق على أنّ مضمون الخبر هو الجواب، فقلّما نجد منهم من يصرّح بأنّ الجواب غير معمول للقسم (ابن هشام، ص 453).هذا وإنْ صرّح البعض بعدم الفائدة في القسم "فهو كلّ جملة يؤكّد بها الخبر فلا فائدة فيها لأنّها سيقت له توكيدا" (ابن أبي الربيع، البسيط، ص 911).

وإذا أضفنا هذا إلى ما ذكرناه في هذه الفقرة، من أنّ تعجيم الشحنة الإنشائية تأكيد لها لا يكون إلاّ بالحرف، فإن المقسم به و إن كان مؤكّدا للإنشاء، لا يصلح أن يكون عاملا في ما سمّي بالجواب.

وإذا صحّ رأينا بأن اللام في عمومها من معجّمات الشحنة الإنشائية، فاللام في المثال الأوّل، وفي المثال الثالث هي المؤكّدة للإنشاء :

إ̄1 ∃ ففا (مف)

(1) لَـ ← ϕ يخرجنّ زيد

(3) لِـ ← ϕ يخرجنّ زيد

أمّا الفتحة والكسرة بعد اللام فعلامة على نوع الشحنة أهي موجبة إثباتيّة أم سالبة غير إثباتيّة.

إذا كان هذا، فـ {يفعلنّ...} معمول للاّم واقع في حيّز نصبه الخارجيّ. وكذلك الأمر بالنسبة إلى :

(5) إ̄1 ∃ ففا (مف) إ̄2 ∃ ففا (مف) إ̄1 ∃ ففا (مف)

لَـ ϕ إن فَعَلَ يفعلُ

{لئن فعلَ يفعلُ}

أمّا الجار والمجرور (باللّه، والله)، فهو تأكيد آخر لهذا الإنشاء ينبغي أن يحدّد وظيفته تحديدا واضحا، بعد إتمام النظر في الأمثلة الأربعة الماضية.

§ 109 ـ الاستدلال على أنّ {يفعلنّ} صيغة اشتقاقيّة تعبّر عن الإمكان المتّجه إلى الوجوب السالب

لاحظنا في الفقرة الماضية أنّ {لَيفعلنّ} و { افعلنّ، لا تفعلنّ} جيّدة، وأنّ {لِيفعلنّ} نادرة، و أنّ {*يفعلنّ} غير جائزة.

إذا كانت {افعلنّ، لا تفعلنّ} دالّتين على الأمر بدون اللاّم، فوسم الأمر في الإنشاء الرئيسي[إ̄1] ينبغي أن يكون بفضل فيضان الإنشاء الفعلي تعيينيًا عليه، كما بيّنّا في {فعل يفعلُ} بالنسبة إلى الإثبات، و {افعلْ، لا تفعلْ} بالنسبة إلى الأمر.

إذا صحّ أنّ المجزوم {يفعلْ} إذا عجّم المحلّ الفعليّ بعد الإنشاء الرئيسي مباشرة أفاد في هذا الإنشاء معنى الأمر المستوجب لـ {افعلْ}، فإنّ العلاقة بين {*يفعلنّ} غير

الجائزة، و {افعلنّ} و {لا تفعلنّ} الجائزتين، ينبغي أن تكون من صنف العلاقة بين {*يفعلْ} غير الجائزة و {افعلْ} و {لا تفعلْ} الجائزتين.

يقتضي هذا التفكّر أن تكون {يفعلنّ} ذات بنية اشتقاقيّة إعرابيّة محتملة مسيّرة بإنشاء فعليّ ذي قيمة سالبة، تمثّل العلاقة الشحنية [± ←—— -] كلّيا، أو جزئيا. فبهذا الافتراض فقط يمكننا استيعاب هذا التماثل بينها وبين المجزوم والأمر.

إذا كان هذا كذا فالمانع من وجود {*يخرِجنّ زيد} هو نفسه المانع لوجود {*يخرجْ زيد}. وكما رأينا الثانية تجوز بتعجيم [$\hat{إ}_1$] باللاّم أو بتعجيم [∃] الإحالية فكذلك الشأن في {* يفعلنّ} .

قد يدعونا هذا إلى اعتبار {يفعلنّ} مجزوما أضيفت إليه النون. لكن لو جاز هذا الرأي لما وجدنا تفسيرا للتقابل بين {لَيفعلنّ} و {لِيفعلنّ}، فالأولى منهما للإثبات بلا شكّ. ولو جاز أيضا أنّ {يفعلنّ} من المجزوم وأنّها متى زدت عليها [لِـ] كانت للأمر، ومتى زدت عليها [لَـ] كانت للإثبات، لكان يجوز في العربيّة أن تمحّض المجزوم للإثبات بزيادة [لَـ] عليه. ولكن لما كان لا يجوز أن تقول {لَيفعلْ زيد} في الإثبات، كانت {يفعلنّ} من غير المجزوم. ويؤكّد ذلك في المنوال [(...) إن ...] أنّك تقول :

(1) { ليفعلنّ إن فعل} / {إن فعل ليفعلنّ}

ولا تقول :

(2) {لَيفعلْ إن فعل} / { إن فعل لَيفعلْ}

إذ لوصحّت الثانية لما احتجنا إلى الاستدلال على الحاجز دون دلالة الأمر في إثبات الإمكان.

فلا مهرب، والحال هذه، من الإقرار بأنّ {يفعلنّ} صيغة في الاشتقاق قائمة بحالها، تتولّد من الخطّ الزمانيّ البدائي تولّد { الواجب المنتهي (الماضي)، والواجب غير المنتهي (المرفوع)، والممكن المنتهي أو غير المنتهي (منصوب / مجزوم)}

لا يمكن لهذه الصيغة أن تتولّد على الخطّ الزمانيّ البدائي نفسه، لأنّ هذا الخطّ وضعه الواضع لأساس الفعل الاشتقاقيّ كلّه و أقرب الصيغ من الأساس واسترساله إنما هما الماضي والأمر.

إذا كانت {يفعلنّ} غير صالحة للفيضان وسما للإثبات ، فليست من زمان الوجوب، وإذا كانت غير صالحة للفيضان وسما للأمر، فليست من زمان الإمكان، وإذا كانت لا تحتاج إلاّ لـ [لَـ] حتّى تكون حيث يكون الواجب الإثباتي، وإلاّ لـ [لِـ] حتى تكون حيث يكون الممكن غير الإثباتي، فلا سبيل إلاّ إلى اعتبارها بين زمان الإمكان وزمان الوجوب.

لقد رأينا في تعامل الصيغ أنّ المرفوع والمجزوم يتنافيان. وهذا الوضع محدث لانفصال دلالي محرج لنظريّة، كنظريتنا، تزعم أنّ الأبنية تصوّر الاسترسال الدلالي.

إذا صحّ تحليلنا هذا للمعطيات، فـ { يفعلنّ} صيغة تحقّق حركة الاسترسال بين المجزوم والمرفوع، أي الاسترسال بين الواجب غير المنتهي، والممكن.

بيّنّا في الباب السادس، ولا سيّما ابتداء من الفقرة (§ 36) أنّ المجزوم يتولّد من الجزء غير المنتهي من الزمان البدائي ويبقى محافظاً على قيمته الإمكانيّة [(±) ⟵ ± ز]. وكان ذلك عمادنا في العلاقة التي بيّنّاها بين الأمر والمجزوم [(أمر) ⟵ مجزوم] وعليها بنينا، واعتمادا على أمور أخرى، أنّ المجزوم قد ينقلب أمرا.

وفي الفقرة (§ 36) نفسها بيّنا تولد المرفوع من الجزء غير المنتهي من الزمان البدائي، وذلك بتحوّله إلى الزمان الوجوبي السالب.

ولقد رسمنا ذلك على الصّورة [(± ز) ⟵ - ز]. واعتمدنا هذا التمثيل لتبرير أنّ المرفوع يُحتاج إليه أحيانا للتعبير عن الإمكان واستدللنا في ذلك بـ {قد يفعلُ}.

إذا صحّ أنّ {يفعلنّ} بين {يفعلُ} و {يفعلْ}، فينبغي أن تكون شحنيّا (من حيث الدلالة الزمانية) بين البنيتين التاليتين :

أ) (± ز) ⟵ ± ز (المجزوم)

ب) (± ز) ⟵ - ز (المرفوع)

تنصّ البنية الأولي أن المجزوم إمكان زماني يقتضي الإمكان الأصلي وتنصّ الثانية أنّ المرفوع وجوب زمانيّ سلبيّ يقتضي الامكان الأصلي.

إذا اعتبرنا {يفعلنّ} وسطا بينهما ، فهي :

$$(\pm ز) \longrightarrow \left| \begin{matrix} \pm\ ز \\ -\ ز \end{matrix} \right|$$

لكن لما كان كلّ إمكان شرطا للوجوب السلبي فيمكن تمثيل { يفعلنّ} على صورة شبيهة بالمرفوع:

جـ) ± ز ⟵ - ز

وذلك بحذف القوسين دلالة على أنّها في ذاتها مازالت تحمل دلالة الإمكان، وليست كالمرفوع تقتضي الإمكان أصلا لا غير.

هذا التمثيل يوافق المعنى الذي رآه النحاة في { ليفعلنّ} فقد اعتبروها كما بيّنا

اعتمادا على المبرّد دالة على ما «يجب ولم يقع» أي على ممكن في خطر الوجوب. وهذه الفكرة ثابتة عند كلّ النحاة، فالقسم يؤكّد خبرا فعله لم يقع بعد. فقولك «والله ليخرجنّ زيد» [معناها أنّه لم يخرج، ولكنّها لا تعني «سيخرج» بل تعني أنّك كمن تعد أنهّ خارج، لذا شبّهه السيرافي بالوعد، حسب ما نقل النحاة.

وكذلك يوافق هذا التمثيل الذي اقترحناه لـ {يفعلنّ} ما رآه النحاة في معنى {ليفعلنّ} ، فتأكيد الأمر عبارة عن إنشاء إمكان قريب من الوجوب. وهذا واضح بالخصوص في النهي. فمن نهاك قائلا {لا تفعلنّ} فإنه يكاد يكون قوله في معنى {لا تفعلُ} وإن لم يكن إيّاه.

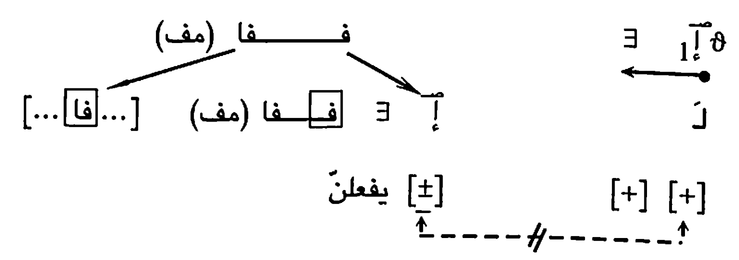
إذ صحّ تمثيلنا لـ {يفعلنّ} بـ [± ←—— - ز]، فهذا لا يعني سوى أنّ {يفعلنّ} موضوعة للدلالة على حركة الإمكان نحو الوجوب السلبي.

تنجرّ عن هذا نتائج مفيدة، وتبيّن نجاعة الوصف الذي نقدّمه للعربيّة.

§ 110 ـ تعجيم [$\bar{\text{أ}}_1$] باللام يمنع الفيضان التعييني أو يرسّخه

أولى هذه النتائج أنّ {يفعلنّ} لا تفيض على المحلّ الإنشائي بالدلالة [±] فقط، أي بالدلالة المستلزمة للأمر، بل تفيض عليه بدلالة إمكان متجه إلى الوجوب السالب، فهي تحدث فيه دلالة لا إثبات متحرّك نحو إثبات وجوبيّ سالب. ولهذا السبب كان مترشحا لدلالة الأمر ولدلالة الإثبات معا. فوظيفة اللام أن تحدّد جانب الإثبات الوجوبي السالب، أو جانب اللاإثبات. فإذا حدّدت الأوّل كان الإثبات لكن لم يكن الوجوب الموجب للإحالة، وإذا كان الثاني فهو الأمر.

إذن فاللام في {ليفعلنّ} تعجيم للمحلّ الإنشائي بما يدلّ على شحنة الإثبات فيه، وقاية له من دلالة إمكانيّة أو سلبيّة تأتيه من إنشاء {يفعلنّ} =



يمثّل هذا الرسم كيف أنّ [لَـ] تشغل [$\bar{\text{أ}}_1$] فتؤكّد شحنته وتجعله مستغنيا عن الوسم بالفيضان التعيينيّ. لكنّ البنية رغم ذلك تبقى بعيدة عن الصّورة المثلى للإثبات، وهي أن يكون معمول الإثبات (أي المثبت) واجبا وجوبا حقيقيّا. وقد تكون هذه الحالة هي الداعية إلى زيادة تأكيد الإثبات بـ { واللّه}.

وعلى نفس الوتيرة يعجّم الإنشاء الرئيسي بـ [لـ] لترسيخ دلالة اللاّإثبات، وإن كان الفيضان التعييني غير مضرّ هنا. ويرجع ذلك إلى أمرين أولّهما أنّ {يفعلنّ} أقرب إلى المجزوم منها إلى الأمر صيغة (ياء المضارع) ودلالة (ليست من الخطّ الزماني البدائيّ)، والثاني أنّ البنية [±ز ←—— - ز] قد ترسّخ للأمر دلالة الوجوب السلبي، على صورة قد تتلاشي فيها دلالة الإمكان الشرطي المتضمّنة في الأمر.

§ 111 ـ دور { يفعلنّ} في تحقيق الاسترسال بين الصيغ على غرار [ما] في [ء ...ن]

النتيجة الثانية ندركها باستعراض الأبنية الشحنيّة للصيغ :

أ) الماضي : (-ز) ——← - ز

ب) المنصوب : (-ز) ——← ± ز

جـ) المرفوع : (±ز) ——← - ز

د) المجزوم : (± ز) ——← ± ز

(جـ) و(د) ——← هـ) يفعلنّ = ± ز ——← -ز

نلاحظ في هذا النظام أنّ الاسترسال المفقود بين المرفوع والمجزوم قد تمّ بـ {يفعلنّ}، لكنّ العلاقة المتينة بين المجزوم والمنصوب، لا تمثلها { يفعلنّ}، وكذلك العلاقة بين المجزوم والماضي. أمّا الفجوة الاسترسالية بين المنصوب والماضي فقد بقيت.

هذا النظام إذن تنقصه صيغة من جنس المنصوب، أي صيغة من صنف [-ز ——← ± ز]. بل النظام الشحنيّ نفسه يستوجبها لأن السالب شرط للممكن.

من الأمثلة التي وقعت في مسائل الخلاف بين النحاة الآية :

(1) «ثمّ بدا لهم من بعدِ ما رأُوا الآيات ليسجُنُنَّه حتّى حين» (يوسف 35)

فقد كانت من الشواهد المستعملة عند من تشبّثوا بأنّ الجملة يكون لها محلّ المسند إليه في الإعراب.

يدلّ سياق الآية ومقامها المتضمّن في قصّة يوسف، أنّ معناها هو :

(2) بدا لهم (بعد...) أن يسجنوه إلى حين

وليس معناها كمعنى «ولقد علمت لتأتينّ منيّتي» أي معنى «أنّ منيّتي ستأتي» كما يفهم من إشارة سيبويه لهذه الآية (الكتاب III / 110).

إذا صحّ تأويلنا فـ {ليفعلنّ} في هذه الآية في موضع منصوب فهي على المعنى [-ز ——← ± ز] المترقّب.

ممّا يدعّم أنّها تقع في موضع المنصوب، ورود {يفعلنّ} بعد [ما] المصدريّة الداخلة على الفعل دخول [أن] . وقد عبّر الرضيّ عن ذلك بقوله « وتجيء النون أيضا بعد الأفعال المستقبلة التي تلحق أوائلها [ما] المزيدة في غير الشرط» (شرح الكافية، 486/IV) وممّا يقدّمه من شواهد على ذلك « قلّما يقولنّ، وكثر ما يقولنّ» ويبدو من وصفه أنّها لمعنى استقباليّ غير موجود في {قلّما يفعلُ} و ليس هو بالضبط معنى {قلّ أن فعل} أو معنى {قلّ أن يفعلَ}.

وإذا كان هذا، {فيفعلنّ} تربط بين الماضي والمنصوب والمرفوع والمجزوم. فموضعها في نظام الفعل كموضع [ما] في نظام { ء ...ن}، وكما أنّ [ما] أقرب إلى [إن] و [أن]، فيفعلنّ أقرب إلى المجزوم وفيها شيء من التقابل مع { لن يفعل}.

يتأكّد بهذا ما لاحظه المبرّد من مقارنة بين [لَـ] و [ما] في { إمّا يفعلنّ}. وكذلك يتأكّد أن ربطنا بين العنصر الماهي، و [إن] و {يفعلنّ}، في القسم الرابع يؤكّده أنّ وظيفة [ما] في الاسترسال، تشبهها وظيفة هذه الصيغة في الاسترسال.

§ 112 ـ إبطال الحاجز في {لئن فعل ليفعلنّ} للمحافظة على إثبات الإمكان المتّجه نحو الوجوب السالب

النتيجة الثالثة والأساسيّة تتمثّل في ملاحظتنا أنّ دلالة {يفعلنّ} الشحنيّة الزمانية، دلالة إمكانية تسعى إلى الوجوب السالب.

هذا المعنى هو المعنى الحاصل من التعامل الشحنيّ في { إنْ يفعلْ يفعلْ} كما رأينا. وإذا كان حجز الجواب المجزوم بتأخير وسم [فـ] الرئيسيّة، يمنعها من الفيضان إمكانا على الإنشاء الرئيسي محافظة على الإثباته وذلك بأن يحدث التعامل الشحني دلالة قريبة من وجوب الإثبات، وبأن تتشكّل البنية على صورة تنازع في العمل يبطل مفعول الفيضان، فإنّه من الضروريّ إذا تأخّر وسم الجواب وكان فعله الرئيسي {يفعلنّ} أن يبقى التشكّل العاملي لـ {*إنْ يفعلْ يفعلنّ} تشكّلا حاجزا لدلالة { يفعلنّ} أيضا كما كان حاجزا لدلالة {يفعلْ}. ونتيجة هذا أن التشكّل الذي أوجد دلالة الإمكان المتّجه إلى الوجوب السالب في حالة {يفعلْ}، هو نفسه التشكّل المانع لهذه الدلالة.

لذا فمن المفروض على النظام المحافظ على دلالة الإثبات أن يبطل مفعول الفيضان التعيينيّ إطلاقا، ما دام العنصر الأساسيّ في الإحالة قد عبّر عن الامكان المتجه نحوالوجوب السالب. ولمّا كان الفيضان التعيينيّ عملية اقتصاديّة في الوسم غرضها تعويض وسم الإثبات والأمر بوسم الإحالة، وترك الإنشاء غير معجّم، فإنّ ترسيخ الدلالة الاثباتيّة باللام، وإبطال الحاجز هي العمليّة الوحيدة المكنة. ومن ذلك كانت البنية :

(1) { إن { فعل، يفعلْ} لأفعلنّ}

فالإنشاء الإثباتي هنا معجّم بوسم متأخّر، فلم تعد [إن ج2] حاجزا مادام التقارن الإحاليّ يعيّن باللام نوع الإنشاء :

أً1 ∃ ففا (مف) — أً2 ∃ ففا (مف) — أً1 ∃ ففا (مف)

ϕ + ϕ — إن — ج2 — لـــ — يفعلنّ

ومن هنا كان تكرار اللام، في البنية المتواترة المستحسنة، مجرّد تعزيز لهذه العمليّة:

(2) {لئن فعل ليفعلنّ}

ولا داعي هنا لتأويل دلالة القسم إطلاقا، فالإنشاء الإثباتي مؤكّد مرتين لا غير.

§ 113 ـ الحركة الاسترساليّة المؤدّية إلى { لئن فعل يفعلُ}

لننظر الآن في ضوء هذا التحليل في البنية :

(1) { لئن فعل يفعلُ}

من المتوقّع في الأبنية التالية التي دفعها النحاة ولم يجوّزوها :

(2) { إن يفعلْ أفعلُ}

(3 { من يفعلْ يفعلُ}

(4) {{ متى،...} يفعلْ يفعلُ}

أن تكون أبنية خاضعة لقواعد التعامل الشحنيّ الذي رأيناه في { إّن يفعلْ يفعلْ}. فينبغي أن يكون المرفوع في هذه الجوابات محجوزا عن الفيضان على الإنشاء الرئيسي، ممنوعا عن وسمه بالشحنة الموجبة. أمّا التقارن الإحالي فيها فإنّه لا يحدث درجة كافية لتحريك البنية نحو الوجوب السالب القريب من الإثبات. ذلك أنّ عمل المرفوع في معمول إمكانيّ، أقرب إلى الإمكان من عمل المجزوم فيه. إذ الإمكان في [± ±] أضعف من الامكان في [+ ±]. (كما رأينا في مقارنة {قد يفعلُ} بـ {*قد يفعلْ}) .

فالأبنية (2، 3، 4) تمثّل حالة صراع بين دلالة الإثبات التي تطلبها { يفعلُ} ودلالة اللاإثبات الناتجة من تقدّم {إّنْ ج2} وخطر فيضانها.

نلاحظ في المثالين (3) (4) خاصّة، أنّ فيضان {آنَ ج} وتوفّر {يفعلُ} في الآن نفسه، من شأنه أن يحدث دلالة قريبة جداً من

('3) من يفعلُ

('4) متى يفعلُ

فليس الإثبات هنا مهدّدا بالدلالة الأمريّة، بل بالدلالة الاستفهاميّة. وهي دلالة لا تجوز لأسباب حلّلناها في دراسة {من يفعلْ}. فقد رأينا أنّ تعيين العنصر بالممكن يحدث فيه الإمكان، فإذا كان العنصر وجوبيًا صار مبهما كما هو الحال في {غلام من} وإذا كان العنصر إمكانيًا ازداد إمكانا، فإذا كان من الأسماء المتحرّكة نحو الحرفيّة ازداد تحركا نحو الحرفيّة. ومعنى هذا أنّ {من، متى،...} بعد المجزوم تتحرّك نحو دلالة الهمزة دون أن تكون همزة.

هذه الحالة هي التي تجعل الأبنية (2، 3، 4) أبنية شاذّة وقليلة. وإذا رجعنا إلى بعض الأمثلة التي وردت عليها (انظر الفقرة § 100) فإننا نلاحظ أنّها كثيرا ما تأتي في سياق إثبات واضح، ومضعف لهذا الشذوذ :

(5) إنّك ان يصرعْ أخوك تصرعُ

(6) إنّها مطبّعة من يأتِها لا يضيرُها

فـ [إنّ] هنا مؤكّدة للإثبات، في غير محلّه الخبري، فقد عوّض إثبات الخبر بإثبات الجملة كلهّا عن طريق المبتدإ.

أمّا في الجملة :

(7) من يفعلِ الحسنات يشكرُها

فالشذوذ أقوى لانعدام مثل هذا التأكيد. وقد عولج نسبيًا بقواعد الضمير، إذ علّل بعضهم هذه الجملة بأن قاعدة عودة الضمير على مفسّر سابق هي التي منعت الجملة ان تكون على أصلها الذي هو : «يشكرُها من يفعلْ الحسنات» وهو تخريج. إذ الحاصل أنّنا هنا أمام بنية {آنَ يفعلْ يفعلُ} تدلّ على إثبات غير مثبت، أي تدلّ على إثبات متحرّك نحو اللاإثبات.

وهذا الذي يهمّنا. فقانون التشارط والاسترسال يقتضي أن التقابل بين الإثبات وعدم الاثبات تتحقق في الأبنية المصرّفة في صورة مسترسل بين الإثبات وعدم الإثبات. فليست الجملة شاذّة من حيث المبدأ. بل شذوذها أنّ هذا الاسترسال يقع عادةً في مجال يعتبر إثباتا أو في مجال يعتبر لا إثباتا.

وفي الدلالة البلاغية ظواهر عدّة تؤيّد هذا. فمهما قلنا في إنشائية التعجّب، مثلا، فالتعجّب يحمل شيئا من الإثبات. فقولك «ما أحرّ الشمس» تتضمّن أنّك تثبت صفة الحرارة فيها. وقولك «بئس زيد» يتضمّن أنّك تثبت فيه السوء.

و إذا نظرنا في الاستفهام فهو عدم إثبات وإثبات في الآن نفسه. وذلك في الكثير من الحالات، منها قولك «أزيد هو الذي جاء» وقولك «متى جاء زيد» فليست الجملتان خالصتين من إثبات مّا للإسناد. هو إقرار بمجيء أحد في الأول ومجيء زيد في الثانية.

فالجملة السابعة إذن تحقّق أنّ أبنية (3) و (4) قريبة جدّاً من الاستفهام. فليس شذوذها سوى أنّها استفهام على غير أبنية الاستفهام. وتفسير هذا أنّنا بيّنّا أنّ {من يفعلْ} وما شابهها تتحرّك نحو دلالة حدثيّة مطلقة وفعليّة، مسودة بعنصر تتحرّك من الاسميّة نحو الحرفيّة.

والمحلّ الإنشائي الصّالح للاستفهام لا يملأ إلاّ بالشحنة أو بالحرف. فعمليّة التعيين في هذه الأمثلة مجاوزة لما يطلبه الاستفهام.

لمعالجة هذا الشذوذ، ينبغي إبطال ما به كان شذوذا.

يكون إبطال الحركة نحو الحدثيّة المطلقة بالمرفوع. فإذا كان المرفوع في الأمثلة (3، 4) فالنتيجة أننا نتحوّل إلى أبنية تعبّر عن التواجد الجمعي خالصا، ليس فيه من الدلالة الشرطيّة شيء. وفي مثل {من يفعلُ يفعلُ}، {متى يفعلُ يفعلُ} تبطل دلالة الاستفهام بالتقارن الإحالي، وبانعدام الحاجز. إذ يصبح {من يفعلُ} و {متى يفعلُ} في محلّ مبتدإ أو محلّ معمول خارجيّ، وتضمحلّ العمليات المكوّنة للاستفهام والتي حلّلناها في المقابلة بين {من يفعلُ} و {يفعلُ من}.

لكن المرفوع لا يجوز مع البنية (2) . لذا فالماضي باعتباره صيغة وجوب قد يعوّض المرفوع فتكون:

(8) ان فعل يفعلُ

وهي بنية لا تختلف عن :

(9) إن فعلَ فعلَ

وذلك من حيث دلالتها على الإثبات وعدم الإثبات. وهي الدلالة التي اعتبرناها مولّدة للافتراض ، والاحتمال. وهذه الدلالة تقع في مجال الإثبات نفسه بدليل أنّ مقابل (9) هو الاستفهام بزيادة الهمزة { أإن فعل...}

ففي منطق التعامل الشحنيّ كان ينبغي أن تكون (8) شائعة في كلام العرب.

إذا صحّ رأينا في القسم، بأنّه مجرّد تأكيد للإنشاء، وليس تمثيلا ولا تعجيما له، فإنّ استحسان سيبويه للجملة :

(10) والله إن أتيتني لا أفعلُ

علامة على أنّ (8) كانت موجودة في كلام العرب في عصور الاحتجاج الأولى، أي

قبل أن ينشر العرف العلميّ بين الناس وجوب الجزم. ولقد أشرنا في فقرة ماضية أنّه أجاز (8) في الشعر.

لذا نعلّل قلّة (8) بأنهّ مجرّد أثر لقواعد الحجز التي في {إن يفعلْ يفعلْ} فدلالة {يفعلُ} على عدم الانتهاء في سياق بنية تحمل دلالة التواجد الشرطيّ قد يجعلها متحرّكة نحو دلالة {يفعلْ} لأن {يفعلْ} هذه دالة على عدم الانتهاء داخل دلالة التواجد الشرطيّ. وقد يكون لقاعدة الوقف الإنجازية أثر في تقوية هذه الدلالة فالوقف يجعل المرفوع والمجزوم متشابهين.

إذا كان المرفوع فعلا غير منته وكان واقعاً في سياق شرطيّ، فإنّ درجة إيجاب الإثبات التي يريدها المتكلّم بـ { يفعل} لا تتحقّق واضحة. من ذلك كان من اللازم تأكيد الإثبات.

وهذا ما ولّد البنية الأولى التي بدأنا بها هذه الفقرة :

(1) لئن فعل يفعلُ

فوظيفة اللام هنا أنهّا تعزّز دلالة الإمكان المتجه إلى الوجوب السالب والذي تمثّله {إن يفعلْ يفعلْ} و { لئن فعل ليفعلنّ}، وذلك على صورة أقوى.

الخلاصة أنّ المنوال [(...) إن ...] يعبّر عن إثبات إمكان متحرّك نحو الوجوب السالب، وأنّ مختلف الأبنية تتشارك في الدلالة على هذه الحركة الاسترساليّة. فأقرب الأبنية إلى الوجوب هي {لئن فعلَ أفعلُ} و أبعدها هي {إن يفعلْ يفعلْ} وتقع البنية {لئن فعل ليفعلنّ} وسيطا بين هاتين الدلالتين.

في هذه الأبنية يأتي القسم معزّزا للاّم. فما محلّه من الإعراب ؟ .



8/V

الاستدلال على استرسال أحياز
الرفع والنصب وا لجر بين الإنشاء والإحالة ب
ببيان إمكان وقوع المفعول الإحالي للإنشاء
مضافاً إلى شحنة إنشائية وجوبية أو
إمكانية وذلك لتكوين دلالات منها القسم
التأكيدي والاستكثار



1.8/V الاستدلال على أن المقسم به مجرور بالإضافة إلى شحنة الإنشاء الإثباتي غير القابلة للتعجيم وأن هذه الإضافة واقعة في حيّز نصب خارجي يكرّر بنية الإسناد الإنشائي ويكوّن معنى التأكيد الذي لوظيفة المفعول المطلق غير القادر على العمل في الإحالة المسمّاة بجواب الشرط أو القسم

§ 114 ـ أغراض هذا الفصل

أشرنا في الفصل الماضي أنّنا لا ننوي بهذا البحث في القسَم الإحاطة بجميع مسائله. وقد اكتفينا إلى حدّ الآن بما يلي :

أ – أنّ الشرط مجرّد معمول للإثبات المعين باللاّم المؤكّدة له في محلّ الإنشاء نفسه،

ب – أنّه لا معنى لمفهوم جواب القسم، وأنّ ما اعتبر جوابا له ليس معمولا له، فلا شيء يربطهما ربطا مباشرا في التشكّل العاملي للبنية،

جـ أنّ مسألة التضارب بين القسم والشرط على الجواب، مسألة زائفة. فليس الشرط هو الذي يستدعي الجزم، وليس القسم هو الذي يستدعي الرفع، و { يفعلنّ}. بل الأمر يعود إلى التعامل الاشتقاقي الإعرابي في التعبير عن الدلالات الشحنيّة، وذلك بالتعبير عن الاسترسال بين الإثبات وعدم الإثبات والاسترسال بين الإمكان والوجوب اعتمادا على القاعدة الشحنيّة [±←—–] خاصّة، وهي نفس القاعدة التي اعتمدناها لتفسير [إن] النافية، ولتفسير التشارط بين المجموعة [(...) إنْ ...]، وبعض الأبنية القائمة على العطف، عند تدعيمنا لقانون الشرط الجمعيّ.

هذه النقاط كافية لغلق ملفّ القسم، لو كان بحثنا في الشرط. لكنّ هذا البحث كما بيّنّا منذ القسم الأوّل بحث في العلاقة بين البنية ودلالتها. فلقد أردنا أن نبيّن أن الدلالة جزء من البنية النحويّة، بل هي البنية النحويّة المجرّدة جدّا، وأنّه بإمكاننا وضع أسس نحويّة خالصة لاستيعاب الدلالة على أسس المفاهيم النحويّة (مقولات، محلاّت، محلّ، تعجيم، الخ..) فلم يكن اختيارنا للشرط ميدانا لهذا البحث، لو لم يكن الشرط في نظرنا ممثّلا للعلاقة الأساسيّة الرابطة بين الأبنية، وللعلاقة الأساسيّة المكوّنة للمعنى، والرابطة بين العلاقات الدلالية الأساسيّة التي جمعناها تحت مصطلح التواجد.

بيّنّا في القسم الثاني خاصّة أنّ العلاقة التواجديّة الشرطيّة ذات توزيع شحنيّ يتضمّن على صور مختلفة التوزيع الشحنيّ الموجود في الجمع والانفصال. فتركيزنا على الشرط في هذا البحث راجع بالأساس إلى أنّنا نرى أنّ أساس الدلالة أساس

مقوليّ يقوم على المقولة الوجوديّة المتحقّقة شحنيّا سلبا وإيجابا وتعاملا بين الإيجاب والسلب، وأنّ الشرط ذو ثراء شحنيّ كافٍ لتدعيم تصوّراتنا.

بيّنّا منذ القسم الثاني، وبإشارات بدأناها من القسم الأوّل، أنّ الدلالات والعلاقات الشحنية، دلالات إحاليّة مسيّرة بشحن إنشائية تتوفّر في كلّ علاقة عمل نحويّ.

لقد أردنا أن نبيّن أن مفهوم الأعمال اللغويّة والقولية، مفهوم بلاغيّ يأخذ أصوله من النحو، وأنّ مفهوم اللاقوليّ منه، لا يعني أنّ المعنى ظاهرة خارجة عن النحو وتستدعي مفاهيم منطقيّة لغويّة عامة. إنّ «لاقوليّة» الأعمال اللغويّة الأساسيّة علامة على أنّ الجزء الأساسيّ من اللغة لا يوسم باللفظ وسما مباشرا، بل هو على العكس من ذلك، يأبى أن يكون مدلول لفظ مختصّ بالدلالة عليه.

ركّزنا هذا المفهوم بطرق مختلفة منها أنّ الدلالة علاقة والعلاقة مجرّدة لا تعيّن إلاّ بأدوات وقرائن تشير إليها وليست إيّاها.

ركّزنا أن العلاقة إنشاء، وأنّ هذا الإنشاء ذو محلّ إعرابيّ، وبيّنّا طوال هذا العمل أنّ اعتبار الإنشاء محلاّ عامليّا اعتبار من شأنه أن يفسّر لنا كثيرا من الظواهر النحويّة الدلالية، واللفظية أيضا.

لبيان قيمة الإنشاء شحنيّا ومحلّيّا، قدّمنا جهازا وصفيّا متكاملا يعتمد على مفهوم الدور التكراري لبنية مقوليّة إعرابيّة واحدة. وركّزنا هذا المفهوم بمبدإ المحافظة على البنية، وبقانون التشارط والاسترسال.

يتذكّر القارئ أنّنا توسّلنا إلى قانون التشارط والاسترسال بوسائل عدّة. وكان الباب الذي دخلنا منه هو الإضافة.

ليس اهتمامنا هنا بالقَسَم في هذا الفصل لأجل الشرط. بل هو تدعيم:

أ – لمفهوم المحلّ الإنشائي

ب – لمعنويّة المحلّ الإعرابي

جـ – لحركة الاسترسال في العمل الإعرابي وتشكّله، لبيان الاسترسال في الوظائف الإعرابيّة الأساسيّة.

ننبّه القارئ إلى أنّنا لا نريد بهذا الفصل غلق دورة بدأناها من القسم الأوّل أو الثاني. فلن يأخذ بحثنا صورة العمل الجامعيّ المكتمل. لذلك سيلاحظ القارئ عند الانتهاء من دراسة القسم أنّه بإزاء جمل لا تغلق موضوع بحث، بل بإزاء جمل تغلق مقدّمة لبحث، لم يكتمل إنجازه بعد.

§ 115 ـ عرض الإشكال في إعراب {والله} وما شابهها

نطرح مشكلة القسم على المنوال التالي : كيف نستوعب تأكيد الإثبات بالقسم في التّشكّل العامليّ للبنية ؟

يمكننا لحلّ هذه القضيّة.الانطلاق من أيّ بنية مهما كانت ، من مجموعة الأبنية التي يكون فيها القسم. لكنّ بعض الأبنية يستدعي تفسيرا خاصّا بها. لذا نحاول، ربما للوقت، أن نعتمد على القريب المفسّر.

ننطلق من البنية :

(1) {والله ليفعلنّ زيد إن فعل}

يتبيّن من تحليلاتنا الماضية أنّنا بإزاء بنية من صنف التواجد المزدوج تحتوي على تكرار للبنية الإعرابيّة المجرّدة :

بيّنا اعتمادا على مفهوم النبر الدلالي أنّ [إ̄ ∃ ففا (مف)] الأولى منبّرة على حساب الثانية. وانجرّ عن هذا التنبير الدلالي، في مستوى الإعراب، أن تكون الثانية في حيزّ الأولى، أي أن تكون مسيّرة بوظيفة المعمول، لا بوظيفة التابع (عطف، استئناف).

في هذا التشكّل الإعرابي وقعت [لـ] معجّمة لـ [$\bar{إ}_1$]، و { يفعلنّ زيد} معجّمة للمفعول الإحالي للإنشاء، أي للمنصوب الداخلي، ووقعت {إن فعل} في محلّ المنصوب الخارجيّ للفعل الإحالي. فالبنية إذن مكتملة كما يتبيّن من التحليلات الماضية.

لا يمكن لـ {والله} إذن أن تكون معجّما للإنشاء، ولا للمنصوب الداخلي له، ولا للمنصوب الخارجيّ لإحالته. أيمكنها إذن أن تكون منصوبا خارجيّا للإنشاء ؟

هذا الأمر غير ممكن ظاهريّا للأسباب التالية.

أوّلها أنّ {إن فعل} يمكنها أن تحتلّ هذا الموضع، كما هو الأمر في :

(2) {والله إن فعلت فأنا فاعل}

الثاني أنّها لو كانت مفعولا خارجيا للإنشاء لكانت مفعولا مطلقا لأنّ التأكيد بالمفعول الخارجيّ لا يكون إلاّ مفعولا مطلقا كما هو الحال في الأمثلة :

(3) إن زيدا مريض حقّا

(4) خرج زيد أيضا

حيث بيّنّا أنّ المعنى هو «أثبت إثباتا حقّا» و «أثبت أيضا كذا» لكن، لما كانت {والله} على الجرّ، فهي في غير حيّز النصب، فلا تكون مفعولا خارجيّا للإنشاء. وكذلك للسبب نفسه لا تكون معمولا خارجيّا للإحالة، إذ لا يجوز للإحالة أن تعمل في ما

يؤكّد الإنشاء، وهي غير منصوبة، وليس في المفاعيل التي تكون للإحالة معنى يصلح لها.

ولا يُردّ على هذا بأنّ الجار والمجرور يكون بنية في محلّ نصب، لأنّ الجرّ لا يكون للمنصوب في معنى المفعول المطلق إلاّ بكاف التشبيه التي لمعنى التسوية كقولك « خرج كما خرج» أو «وثب كوثبة الأسد». ثم إنّ أصلح الحروف للتأكيد مطلقا هي الباء. ولا باء هنا إلاّ أن تضمرها بعد الواو في معنى {وبالله}.

فإذا أضمرت الباء، كانت الجمل الماضية بمعنى [أثبت وبالله]، أي [أثبت و أثبت بالله]. فإذا كان هذا، فهي معمول خارجيّ حقّا، ولكنّها ليست مفعولا مطلقا، إذ الباء في هذا السياق للاستعانة، وإذن تكون {والله} مفعول آلة، مثل قولك « ناشد تك بالله» و«كتبت بالقلم».

إذا كان هذا كذا، أفترانا إذن عائدين إلى الإقرار بأنّها على غير محلّ من الإعراب، إقرار القدماء لجمل تكون في البنية على غير محل نصب أو رفع أو جرّ ؟

هذا لا يجوز لأنّه مخالف لمبادئ النحاة. إذ المركّب بحرف الجرّ عندهم لا يكون إلاّ لنصب وإلاّ فلرفع. وهو مخالف لمبادئنا، إذ لا شيء عندنا يخرج من البنية إلاّ كان على استئناف. والاستئناف لا يكون إلاّ بجملة تامّة التعجيم، ولو حذفت منها بعض عناصرها.

حقّا أنّ {والله} يكون لها بعض خصائص المستأنف، فهي تكون في ابتداء الكلام، واعتراضا له، ومستأنفا عليه. فإذا كانت للاستئناف فينبغي أن تكون من جملة محذوفة بعضُ عناصرها. وإذن يمكن لبعض هذه العناصر أن تعود. فأي العناصر أولى بأن تكون مضمرة، في البنية [ϑ إ̄ ∃ ففا (مف)] ؟ لننظر في المحلاّت محلاّ محلاّ.

يضمر المحلّ الواوي. وإذن إذا أرجع كانت لنا { ووالله، فوالله ثم والله...}. ويضمر المحلّ الانشائي وإذا أرجع لا بدّ لنا من : { وأثبت والله}.

إذا كان هذا فـ { والله} في إحالة إنشاء مستأنف، ولمّا كانت لا تكون في [∃] و[ف]، فلم يبق لها إلاّ [فا] فإذا كانت في [فا] فالمعنى { وأثبت أن كان والله}.

ومعناه أنّ اعتبارنا لها من الاستئناف يجعلها غير صالحة لمعمول داخليّ للإنشاء. وهذا يدعو إلى اعتبارها معمولا خارجيا. فنرجع إلى ما كنّا فيه.

لنجمع ما رأيناه إلى حدّ الآن :

أ – قد تكون والله معمولا خارجيًا للإنشاء

ب – قد تكون مفعولا مطلقا

جـ – قد تكون مفعول آلة

د – قد تكون استئنافا

هـ – قد تكون لجرّ في محلّ رفع

د – قد تكون لجرّ في محلّ نصب

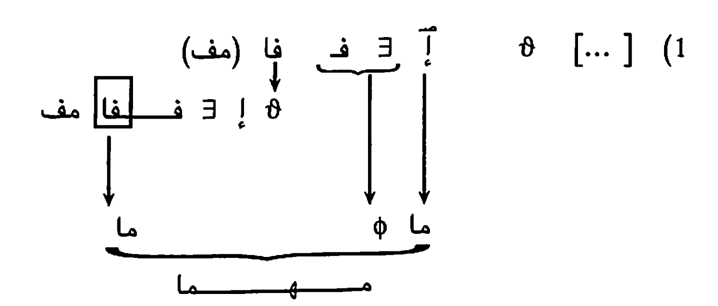
كلّ واحدة من هذه ذات عيب. فلنحاول التنسيق بينها، بحثا عن الحلّ.

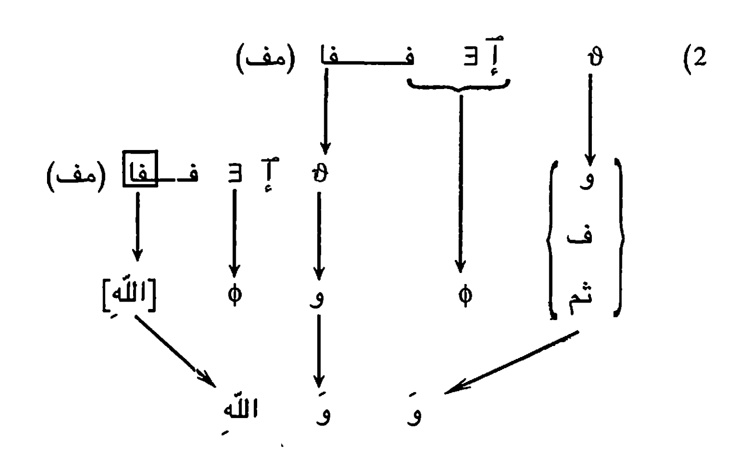
§ 116 ـ اقتضاء مبادئنا النظريّة جرّ المقسم به بإضافة تقع بعد المحلّ الواوي

الشيء الثابت أنّ القسم متّصل بالإنشاء وليس متصلا بالإحالة ما دام تأكيدا للإنشاء، وليس تأكيدا للإحالة، لأنّه لو كان تأكيدا للإحالة لكان توكيدا لفظيّا أو معنويّا أو لكان مفعولا مطلقا من جنس فعل الإحالة.

من الثابت أيضا أنّ {اللّه} في ذاتها اسم إحالي. وإذن فهو يخضع للبنية الاشتقاقيّة الإعرابيّة المحتملة للاسم [ϑ إٓ ∃ فـــفا (مف)].

وإذا لم نلتزم بالمقرّرات النحويّة الوصفيّة، فمن الثابت أنّ الواو في {واللّه} وماشابهها تعجيم للعنصر الواوي، وليست حرف جرّ. وكذلك الأمر في ما سمّي بواو ربّ. ويدلّك على هذا أنها في الحالين لا تخلو من دلالة الجمع، وليس الجمع بالضرورة للعطف كما قدّمنا. ولا يردّنا عن هذا دخول الواو والفاء وثمّ عليها، فكما أشرنا في القسم الرابع إلى أنّ معجّم الإنشاء الرئيسي قد يدخل على معجّم الإنشاء الثانوي لكي يكوّنا ما يشبه الأداة الواحدة لفراغ ما بينهما من الوسم (في مثل لئن)، فكذلك لا نستبعد أن يدخل المعجّم الواوي الرئيسي على المعجّم الواوي الثانويّ بما يشبه المباشرة وهما في الأصل مفترقين بمحلاّت شاغرة غير موسومة كما نرى في مهما :





ومن الثابت أيضا أنّ الجرّ لا يكون في محلاّت البنية الإعرابيّة المجرّدة. فقد رأينا أنّ الحيّزين الأساسيين هما حيّزا النصب والرفع، وسمّينا ما في حيّز [∃] بحيّز الجزم، أو بالحيّز الوجودي، وبيّنّا صلته بحيّز النصب. فلا يمكن للمجرور أن يكون وظيفة من وظائف الأبنية الاشتقاقية المعجّمة لهذه المحلاّت الأولى.

ولقد بيّنّا في القسم الثاني أنّ الجرّ يشارط الرفع. فالمجرور هو المرفوع وقد نزل إلى مستوى ثان. وبيّنّا في القسم الثالث أنّه مظهر من مظاهر التواجد الناتج من تكرار البنية الإعرابيّة المحتملة في المحلّ الواحد. وأشرنا مرارا إلى أنّ هذا التواجد يبدأ بالإضافة في استرسال بنيويّ وظائفيّ ينتهي بالعطف داخل المحلّ الواحد، مرورا بالنعت وغيره من التوابع.

تقتضي مفاهيمنا ومبادئنا إذن، أن يكون المقسم به مجرورا بالإضافة.

§ 117 ـ تذكير بالأسس المولّدة للإضافة في المستوى التصريفيّ المجرّد

قد يُردّ علينا أنّه لا يجوز الجرّ بلا جارّ من حرف أو اسم مضاف. فلنذكّر أنّه ما من اسم يرفع أو ينصب بفعل أو حرف ، وما من فعل يرفع وينصب ويجزم بحرف، و أنّ المرفوعات والمنصوبات والمجرورات إنّما هي محلاّت معمول فيها بمحلاّت أخرى. والمحلاّت في البنية الإعرابيّة المجرّدة مواضع لمقولات الحدث والحادث [∃ حـحا...] ووظائفها العامليّة من رفع ونصب ثم جرّ إنما هي صورة ما يقع من توليد للبنية وانتشار بفضل الدور التكراري . وهذا كلّه بيّنّاه.

فالأحرى ألاّ نسأل في اللفظ العامل جرّاً في المقسم به، بل في المحلّ العامل فيه. وهذا بيّنّاه في القسم الثالث. فقد رأينا أنّ البنية الإعرابيّة الاشتقاقية المحتملة إذا كرّرت في المحلّ الواحد وكان الثاني من المقولة [∃ حا] غير المتضمنة لـ[حـ] على الصورة [حـ حَا] المولّدة للصفات، فإنّ هذا الثاني إذا اختزل والأوّلَ إلى بنية تصريفيّة

لها الشكل [فا فا] فإنّه إذا كانت [فا] الأولى منطبقة على المحلّ [ف] من بنية الثاني، فهي الإضافة وكان الثاني مجرورا لأنّه في موقع كان موقع رفع بـ [ف] التي صار فيها الأوّل :

ϑ إ ∃ فـــــفا (مف) = الأوّل

• ϑ إ ∃ فـــــفا (مف) = الثاني

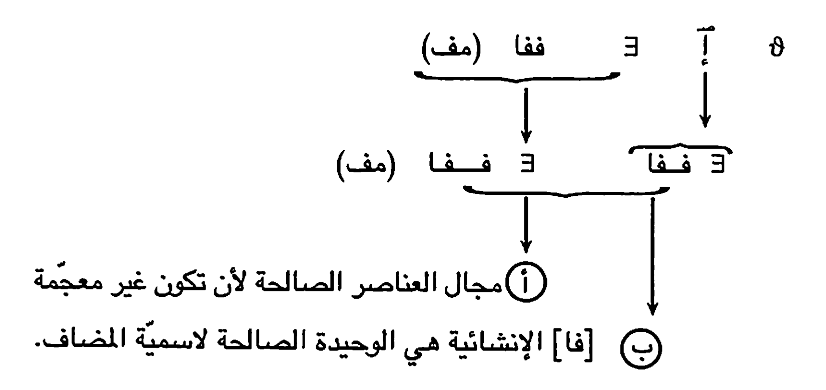
ϑ ϑ إٓ · ∃ فا فا (مف) البنية التصريفيّة الإضافيّة

ورأينا أن الواوين تختزلان بحسب قواعد الانخزال الشحني في واحدة. ورأينا أنّ إمكان وقوع المحلاّت غير المتشابهة بعضها على بعض إنما يرجع إلى أنّها محلاّت شاغرة إلاّ من الشحنة [+] فلذلك تبقي البنية التصريفيّة الإضافية محافظة على الشحن وعلى جميع المحلاّت الضروريّة باستثناء [ف] التي عوّضت بـ[فا] والتي كانت منذ البدء منخزلة شحنيًا في [∃] حسب القاعدة [∃ ف].

فإذا كان المحتلّ لـ فا الأولى ذو بنية هي [∃ حا] غير المتضمّنة لـ [حـ] فالإضافة معنويّة، وإذا كانت من الشكل [حـا] أو الشكل [حـَ $\frac{\phi}{}$ حا] فالإضافة لفظيّة.

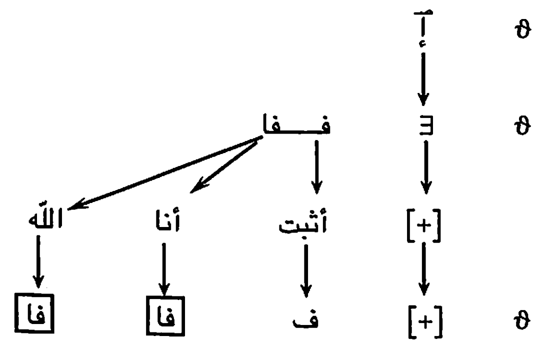
§ 118 ـ الاعتماد على الإضافة في الاستدلال على أنّ المقسم به واقع في بنية من حيز النصب الخارجيّ للإنشاء

لمّا كان الجرّ بالإضافة حقّه ما وصفنا ، وكان الأصل في النصب والرفع والجرّ أنّها عمل بين المحلاّت، ولمّا كان ما يُحدث الجرّ في المقسم به محلاّ لا يعجّم أبدا، كان علينا أن نتساءل في المقولة التي تأبى التَعجيم. فإذا قدّمنا أنّ الوسم اللفظي يضعف بقدر ما يتمحّض المحلّ للدلالة على الشحنة، وبقدر ما يكون المحلّ أدخل في الإنشاء، فلا بدّ أن يكون هذا المضاف الذي يأبي التعجيم عنصرا حاملا لدلالة عامليّة وشحنيّة خالصة وأن يكون متجها إلى الانشاء. ولمّا كان هذا العنصر متطلّبا للدلالة الحادثيّة الاسميّة فلا يكون إذن إلاّ [فا] إنشائية.



لكن إذا صحّ هذا فالمعنى في [واللّه] هو [* أنا اللّه]. وهو معنى لا يستقيم لأسباب أهمّها :

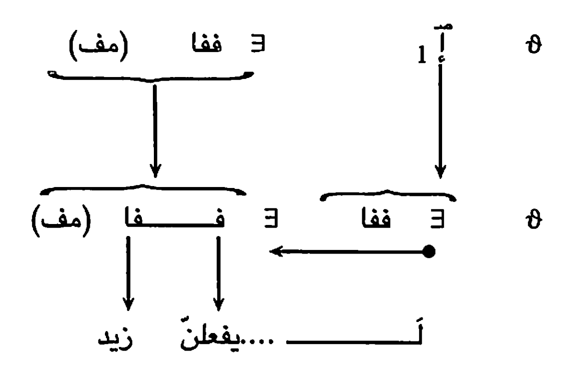
(أ) أن معنى البنية الإنشائية تصبح في معنى [أثبت أنا اللّه] كما يتبيّن من هذا التمثيل (مع اختزال تمثيل الإضافة، انظر § 117)



وهو معنى يستوجب تأويلا انتروبولوجيّا، قد يكون صحيحا، ولكنّ المقولات النحويّة غير قادرة على استيعابه، لكونه محصورا في فترة زمانية ولا يتّصف بالإطلاق التاريخيّ الذي التزمناه في نهاية القسم الأوّل. هذا المعنى الانتروبولوجيّ يقتضي أن يكون المثبت (أي المتكلّم) مؤكّدا لإثباته بجعله صادرا عن كائن يأخذ قوّته من نسبته إلى اللّه.

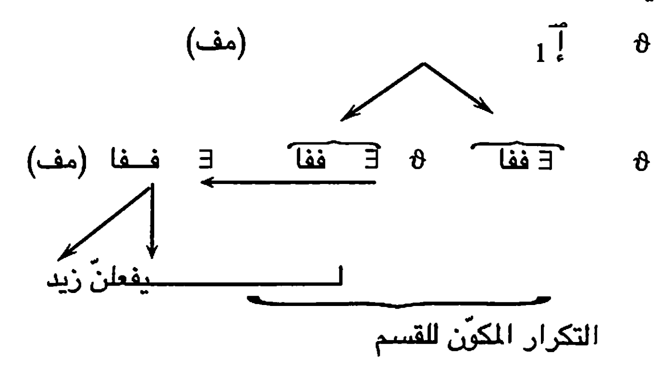
هذا المعنى إذا كان صالحا للكهنة والأنبياء ومن شابههم، فهو لا يصلح لكلّ متكلّم.

(ب) السبب الثاني وهو الأهمّ نحويّا أنّ تعجيم الإنشاء باللاّم في مثل {ليفعلنّ} قائم على مبدإ الفيضان العامليّ المحجّر لمحلاّت الإنشاء وللمحلّ الوجودي من المجال الإحالي :



فلا يجوز في العربيّة أن تنفي { يفعلنّ} فتقول مع الاثبات { للا يفعلنّ} وذلك خاصّة لكون { يفعلنّ} على صلة بالمجزوم ، فاللام بالنفي قبلها تقوّي دلالة الأمر وتخرج معنى النهي ، كما بيّنا.

ينبني على هذا أنّ إنشاء القسم يستدعي تكرار الإنشاء الرئيسي على الصّورة التالية :



إذا صحّ هذا الوصف فما هي العلاقة المكنة بين الإنشاء وتكراره، أي بين الدّورة الأولى التي تمثّلها [لام الإثبات] والدورة الثانية التي يمثلها القسم ؟

من المؤكّد أنّ الدورة التي تمثّلها اللام هي الأساسية، أي الأولى، بدليل أنّ القسم يمكن الاستغناء عنه في جميع الجمل الإثباتية. ولا يمكن لهذه الدورة أن تكون مضافا لأسباب منها أنّ القسم لا يأتي بعد اللام وقبل الفعل، ومنها أنّ اللام ليست هاهنا حرف جرّ، لكون الإنشاء إنشاء رئيسيّا ابتدائيا.

كذلك لا تكون العلاقة بين الدورة التي في القسم والدورة التي فيها اللام من جنس البدليّة لأنّ القسم لا يأخذ مكان اللام فلا تقول { والله يفعلنّ} ولا يكون العطف كذلك للسبب نفسه. وكلاهما لا يقبل لأنّ القسم يغيّر مواضعه فيكون ابتداء

واعتراضا وانتهاء كالاستئناف. وهذه حالات لا تجوز في المسترسل {إضافة ... عطف}.

لا مهرب إذن من اعتبار المكرّر الثاني المولّد للقسم، بنية تسعى في التشكّل الاعرابيّ نحو الخروج، أي نحو الاستئناف.

إذا لا حظنا أنّ الاستئناف لا يجوز ، لكون القسم لا ينفرد بنفسه جملة مستقلّة فلا مهرب من اعتبار دورة القسم معمولا خارجيّا للإثبات الرئيسيّ الذي تمثّله [لَـ].

لمّا كان المعمول الخارجيّ للإثبات في هذه الحالة قائما بوظيفة التأكيد للعامل فيه، فلا مفرّ من اعتبار بنية القسم مفعولا مطلقا. ومن اعتبار القسم متولّدا في نفس البنية التي تتولّد فيها { أيضا، حقّا،...} .

§ 119 ـ توضيح العلاقة بين الاستئناف والإضافة في الدورة الثانية المؤكّدة للأولى

لنذكّر الآن ببعض المعطيات التي أشرنا إليها في القسم الثّالث المتعلّق بالمحلّ الواوي عند دراسة الأبنية التي من مثال { وفضلا... فـ ...}.

تخضع هذه الأبنية للتواجد المزدوج ويتولّد الاسم الواقع في حيّز النصب الخارجي بتعجيم [فا] من البنية المجرّدة.

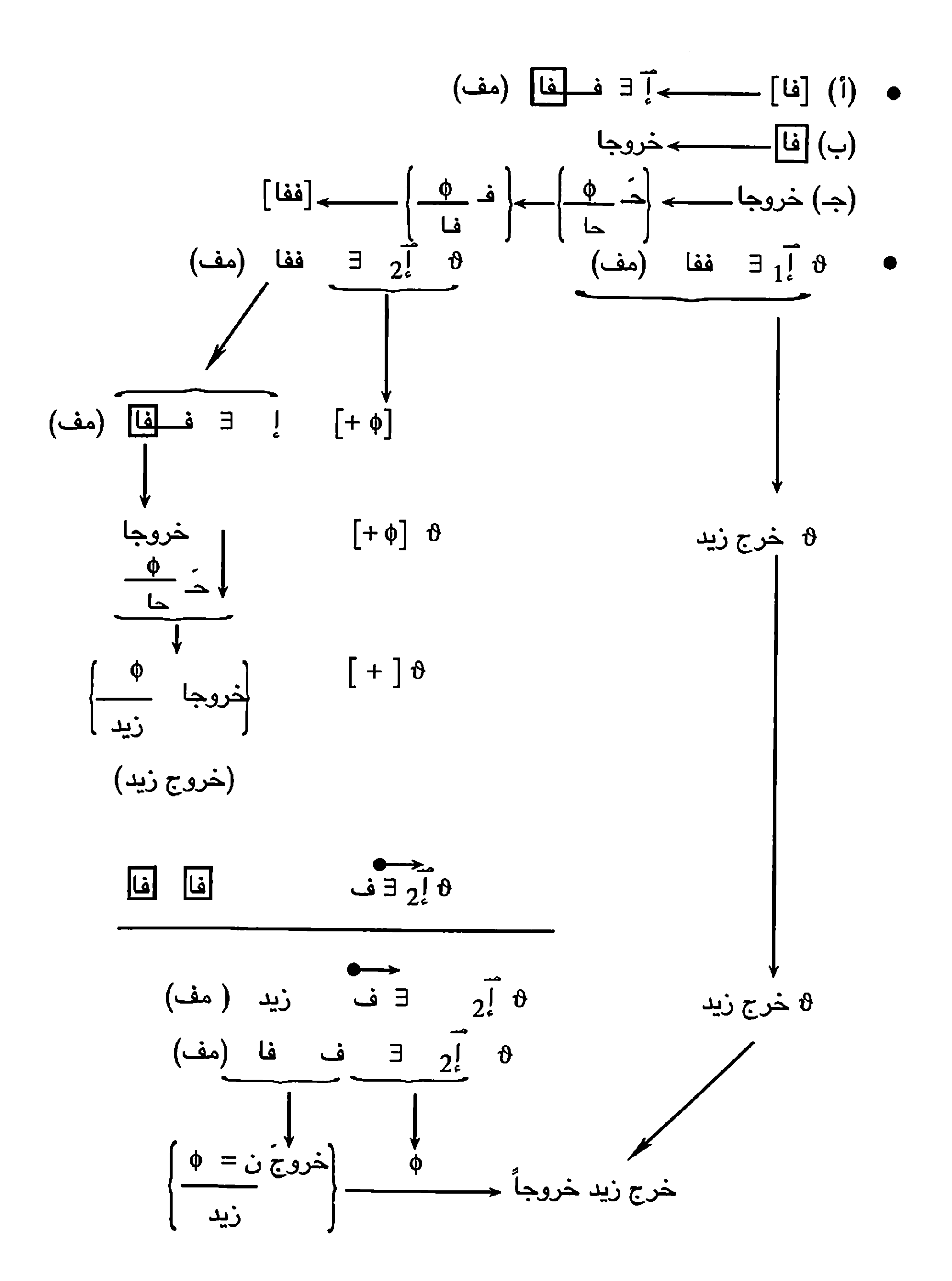
اعتمادا على قواعد الاشتقاق من المقولة، وقواعد التشارط الاشتقاقي الإعرابي، لا وجود لأي فرق دلالي بين الجملتين التاليتين :

(1) خرج زيد خروجا [إ$_1$ إ$_2$]

(2) خرج زيد خرج زيد [إ$_1$ إ$_2$]

فالفرق في التنبير المكوّن للعمل كما وضّحنا أعلاه.

ينبغي أن تكون «خروجا» في (1) متضمّنة لـ «خرج زيد» التي في الثانية. وذلك حسب التشارط التالي :



هذا التعامل البنيويّ الذي خفّفناه بحذف العلاقات العاملية والتخصيصيّة والتقارنيّة هي التي تكوّن بفضل قانون التشارط والاسترسال الجامع بين الأبنية الاشتقاقية والإعرابيّة هذا التجمّع الدلالي الذي يجعل الجملة (1) «خرج زيد خروجا» تشترط الثانية وتشترط «خروج زيد»، مكرّرا.

هذه البنية نفسها هي البنية التي تولّد جملة من صنف :

(3) وثب زيد وثبة الأسد

وذلك بتكرار [...فا ...] من البنية الثانية .

§ 120 ـ الاستدلال على أنّ قواعد التعامل المحلّي تولّد الإضافة إلى الشحنة قبل التعجيم ورغمه

اعتمادا على هذا التحليل، ينبغي أن يكون تكرار الإنشاء الرئيسي [$\bar{\text{إ}}_1$] المولّد لـ{حقا، أيضا، ...} وللقسم شبيها بتوليد المفعول المطلق في «خرج زيد خروجا»، الموافقة لـ «خرج زيد وخرج زيد»، أو في «وثب زيد وثبة الأسد»، الموافقة لـ «وثب زيد ووثب الأسد» حيث [ج1 = ج2] (وهو معنى [كما] الواقعة بينهما في المستوى التصريفي) أي ينبغي توليد القسم حسب أحد النموذجين التاليين :

(أ) ... ففا ... ... ففا ....

21 21

أو (ب) ... ففا ... ... ففا ...

21 31

حيث [فا] مشتركة بين البنيتين، أو مختلفة.

إذا أخذنا البنية (أ) فالتكرار يكون على الصورة التالية :

(أ) θ $\bar{\text{إ}}_1$ θ $\bar{\text{إ}}_1$

∃ ففا ∃ فـفا

ـا

[+ أثبت] + أثبت أنا الله

[إثبات أنا الله]

وهي حالة علّقنا عليها ورفضناها.

أما الحالة (ب) فصورتها :

(ب) θ إ1 θ إ1

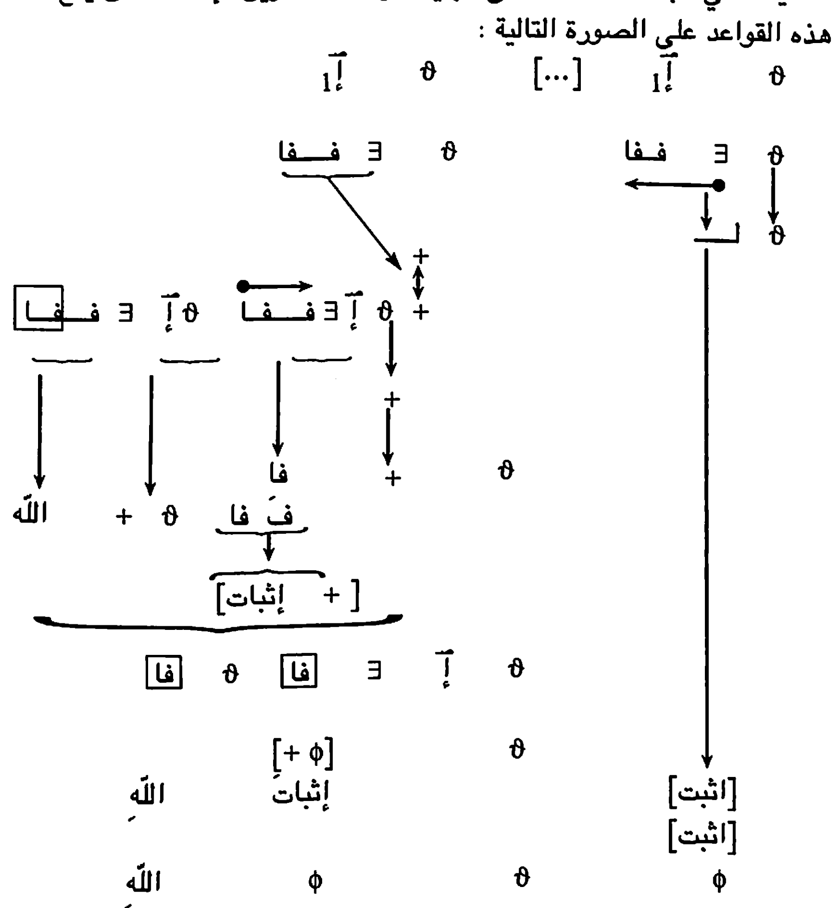
∃ ففا θ ∃ ففا

θ + أثبت θ + أثبت اللّه

θ + إثبات اللّه

أي إنّ الدورة الثانيـة التي تنتج «إثبـات الله» تخضـع للقـاعدة الدوريّة التكرارية التالية: [∃ حا ←∃ حا] التي درسناها في القسم الثاني واعتمادا على هذه القاعدة يقع في مستوى الإعراب تطبيق القاعدة المقولية الماضية على الصّورة [∃ ففا ← فا]. وحسب قاعدة المصدر تتولّد [فا ← إ ∃ فـ فا (مف)] اعتمادا على القاعدة المقولية [∃ حا ←∃ حَـ ϕ حا] التي درسناها عند تحديد مفهوم البنية الإعرابيّة المحتملة.

يقتضي مبدأ المحافظة على البنية ، وقاعدة تكوين الإضافة أن يقع التنسيق بين هذه القواعد على الصورة التالية :



استعملنا في هذا التحليل العبارة « أثبت إثبات اللّه» لتقريب هذا المفعول المطلق من مثل « وثب وثبة الأسد» ننبّه إلى أنّ استعمالنا لهذه الألفاظ مجرّد تقريب للمعاني الشحنيّة الموجودة والتي في الحقيقة لا توسم، وعبارة «إثبات» الممثلة لـ «أثبت» ما هي إلاّ رمز تمثيليّ لـ [فا = +] التي لها القيمة [∃ ففا = + + = +] الإنشائيّة المسيّرة بقاعدة اختزال الشحن كما رأيناها في القسم الثالث خاصّة :

§ 121 قاعدة التعجيم الواوي [(ϑ ب. أ) ←—أ أ] وترسّخ التأكيد ببنية القسم

يتضمّن الرسم الماضي أنّنا نعتبر الواو المسمّاة بواو القسم، والمعتبرة خطأ حرف جرّ، واوا معجّمة للمحلّ الواوي من البنية [فا (←— ϑ إ ∃ ففا] المكوّنة لمصدر حدث الحادث الإنشائي. لكن لا شيء يمنعنا من اعتبارها الحرف المعجّم للمحلّ الواوي من البنية الأم [ϑ $\bar{إ}_1$ = و ∃ ففا]، أو المعجّم للمحلّ الواوي من البنية المولّدة للمضاف إليه.

لم نحاول إلى حدّ الآن الاستدلال على أنّها لهذا أو لذاك، وإن كان الاستدال المقبل على أهميّة التعجيم الواوي، قد يخدم بطريقة غير مباشرة الاحتمال الأخير.

نلاحظ قبل المرور إلى بيان أهميّة التعجيم في تطبيق القواعد التواجديّة الدوريّة، إلى أنّ الواو تقي البنية المجرورة من دخول الحروف والأسماء عليها، فهي كالسور المحدّد للمجال الإنشائيّ الذي فيه يتولّد القسم. وما يقوّي أنّ هذا المحدّد لمجال القسم عنصر واوي وليس حرف جرّ، أنّ جميع النحاة متّفقون على أنّ تكرار القسم في مثل: «والتين والزيتون» يستلزم أن تكون الواو الثانية حرف عطف. إن كان هذا الموقف راجعا إلى أنّ قولك « في البيت والشارع» أحسن من قولك «في البيت في الشارع»، فهو مرتبط أيضا بتشبّثهم بأنّ الواو حيث كانت فهي للجمع، وهذا واضح في ميلهم إلى تفسير الجرّ بالواو بأنّه عائد إلى أنّ فيها معني الباء التي هي الأصل في جرّ القسم والواو بدل منها (الرمّاني، كتاب الحروف، ص 61) «وهي [أي الباء] أصل حروف القسم» (المرجع نفسه ص 36 ثم ص 41 انظر استدلاله على التاء بأنها بدل صوتيّ من الواو التي هي بدل من الباء لاجتماعها معها في معنى الإلصاق والجمع).

إذا كانت الواو معجّما للمحلّ الواوي، وليست حرفا جارّا، فمن الضروريّ أن تكون خاضعة لقواعد هذا المحلّ.

لمّا كان الإنشاء الرئيسي وتأكيده تكراريّا يأخذان دائما الشكل [$\bar{إ}_1$ ϑ $\bar{إ}$]، فالتعجيم اللازم للثانية يجعلها تخضع للقاعدة [ϑ ب ——← أ]، أمّا الأولى فلكونها لا تستلزم تعجيم المحلّ الواوي، إذ لا تقول {واللّه ولأفعلنّ}، فإنّها لا تخضع للقاعدة [ϑ $\bar{إ}_1$ ——← ب]. ينجرّ عن هذا أنّ الجملة { والله لأفعلنّ} وما شابهها ممّا يكون في القسم، جمل تخضع للقاعدة [[ϑ ب. أ] ——←أ.أ].

بيّنّا في الفقرة الماضية أنّ القسم مفعول مطلق من صنف «وثب وثبة الأسد» لا من صنف «خرج خروجا». ويتضمّن هذا التحليل أنّنا في القسم بإزاء مفعول مطلق مبيّن للنوع، فالمعنى الذي هو «أثبت إثبات الله» معنى يحدّد نوع الإثبات، والتأكيد ناتج عن هذا النوع. إلاّ أنّ ضرورة المحلّ الواوي المؤدّي بتعجيمه إلى أن يأخذ المقسم به قيمة الإنشاء الأصلي، من شأنها أن ترسّخ في الثاني قيمة الأوّل، لا أن ترسّخ في الأوّل قيمة الثاني. فإذا كان المفعول المطلق المبيّن للنوع، يجعل إثبات المتكلّم من جنس إثبات المقسم به، فقاعدة المحلّ الواوي تجعل الإثبات الثاني هو نفسه الإثبات الأوّل. بهذه الطريقة يصبح القسم قريبا من قولك «خرج زيد و خرج زيد».

يتبيّن من هذا التحليل أنّ القواعد التي قدّمناها تفسّر كيف يمكن إحداث التأكيد بتركيب في ظاهره يشذّ عن قواعد التأكيد، إذ {واللّه} ليست من الأدوات الحروف المؤكّدة، وليست تكرارًا لفظيا للمؤكَّد، وليست تكرارا معنويّا من جنس التكرار بالمضمر كما هو الحال في {نفسه ...} نلاحظ أخيرا أنّ تطبيق القاعدة [ϑ ب. أ] على [ϑ͞ إ. ͞م إ$_1$] من شأنه أن يدعّم أنّ واو القسم تعجّم المحلّ الواوي من بنية إنشاء الاسم، أو انشاء الإضافة، لا من البنية الأمّ .

§ 122 ـ قاعدة الجرّ بالحرف لا تستوعب جرّ المقسم به بلا واو على خلاف الإضافة إلى الشحنة

من الثوابت في القواعد النحويّة أنّ المعطيات الاختباريّة تستلزم عدم وسم الجرّ بالكسرة، عند غياب الجارّ. فالعنصر الواقع في محلّ مرفوع، أو مجرور ، يأخذ الضمّة أو الفتحة بمجرّد نزع الخافض.

إذا ثبت أنّ واو القسم هي واو التواجد الجمعي، وأنّها معجّمة للمحلّ الواوي الذي ينقل شحن العوامل دون أن يدخل في التشكّل العاملي كما بيّنّا، وإذ ثبت أنّ المقسم به في محلّ مجرور بالإضافة إلى شحنة حدث الواضع الإنشائيّ، وأنّ هذه الشحنة لايجابها غير قابلة للتعجيم بمقتضى عدم تعجيم الإيجاب وعدم تعجيم [فا] من [إ͞ = ∃ ففا]، وإذا ثبت أنّ التعجيم الواوي في القسم مجرّد ترسيخ لدلالة التوكيد في المعمول الخارجيّ المنصوب للإنشاء الرئيسيّ، فإنّه ينجرّ عن هذا كلّه أنّ القواعد التي في الأصل لا تستوجب تعجيم المحلّ الواوي مع المفعول المطلق وغيره من المفاعيل التي لم تصل في خروجها إلى حدّ الحال الواجبة والحال الشرطيّة، قواعد تسمح بتكوين الجملة التالية :

(1) { اللّهِ لأفعلنّ (...)}

بل ينبغي أنّ توجد مثل هذه الجمل على خلاف :

(2) * دخلت البيتِ

(3) * ذهبت السوقِ

(4) * زيد أفضل عمروٍ

وغير ذلك ممّا لا يجوز فيه الجرّ عند «نزع الخافض»

وفعلا فقد وردت هذه الجمل التي فيها المقسم به يجرّ مع انعدام الجارّ ولا شكّ في أنّها كانت كثيرة، إذ لم يختلف البصريّون فيها، بل اختلفوا في قياسها : أهي جائزة مع «الله» فقط وفي سياقات محدودة؟ وهو رأي البصرة. أم هي جائزة مع كلّ مقسم به، وفي جميع الحالات وهو رأي الكوفة. (انظر الإنصاف، المسألة 57، I/ 393–399).

§ 123 ـ ضعف قاعدة النصب بنزع الخافض عن تفسير نصب المقسم به

من قواعد التعجيم أنّك إذا لم تنجز الجارّ ، أكان اسما، أم حرفا، فالأصل أن يأخذ ما كان في المحلّ قيمة المحلّ وهو النصب، و أحيانا الرفع. وذلك أنّ هذا الأصل تقتضيه الوظائف العامليّة للبنية المجرّدة. والأصل أنّ قاعدة النصب بنزع الخافض، قاعدة تعجيميّة إنجازيّة، وليست قاعدة أساسيّة ، إذ البنية المجرّدة لا ينزع منها شيء حسب مبدإ المحافظة. فإذا قلت كسيبويه « دخلت الشامّ» فليس المحذوف سوى الحرف الذي يطلبه الفعل المعجميّ، أمّا [ف] التي وقع فيها الفعل المعجمي «دخل» فهو لا يستدعي الحرف ولا حذفه.

إنّ [المضاف والمضاف إليه] في المعنى «إثبات المقسم به»، كلاهما محلّ. والبنية تكوّن حيّز جرّ يعوّض حيّز الرفع كما بيّنّا ، والحيّزان يقعان في حيز نصب خارجيّ للإنشاء.

إذا كان الأوّل منهما لا يعجّم والثاني يعجّم، فهذا راجع إلى قواعد التعجيم المانعة من تعجيم [∃ ففا = أٓ].

لكن بما أنّ الأوّل لا يعجّم فيمكن للثاني أن يعوّضه في حيّز النصب، فيحمل الثاني علامة كان الأصل أن يحملها الأوّل . وذلك على غرار ما يقع في «جاء الكريم» التي في المعنى «جاء الموصوف الكريم» أو في «اسأل القرية» التي في معنى «اسأل العاقل المنسوب إلى القرية».

إذا كان هذا فالقواعد تتكهّن أيضا بإمكان الجملة التالية :

(1) { اللّهَ لأفعلنّ (...) }

وهي جملة وجدت فعلا، ووصفها النحاة وعلّقوا عليها بأنّها من صنف المنصوب على نزع الخافض.

لكنّ وصفهم لا يستقيم لأنّ نزع الخافض ليس عامل نصب، و إنما العامل ما كان قبل الجار والمجرور، ولم يبيّنوا مسبقا أنّ { والله} في موضع نصب، كما بيّنّا . ويدلّك على ضعف تعليلهم أنّ الجملة الثالثة لا تكون بنزع الخافض بل تكون الرابعة :

(2) ما جاء نا من رجل

(3) * ما جاء نا رجلا

(4) ما جاء نا رجل

من الواضح هنا أنّ تطبيقنا لمبادئ النحو العربيّ أقوى من تطبيق الواضعين لهذه المبادئ. وما كان هذا لو لم نأخذ بأقصى ما تستلزمه مبادئ العمل الاعرابيّ.

إذا صحّ رأينا في أنّ الخافض اسم لحدث الحادث الإنشائي واقع في محلّ نصب على المفعول المطلق، فإنّه يمكننا أن نفترض أنّه بالإمكان تعجيم هذا الحدث إذا جاوز في دلالته مجرّد التعبير الشحنيّ. أي إذا كان المعنى الشحنيّ للإثبات، وهو [∃ = +] غير قابل للتعجيم فإنّه إذا حاولنا أن نعبّر عن هذه الشحنة بعنصر إحالي يدقّق المعنى، فيمكننا أن نقول « إثبات الله» كما نقول في «زيد خارج» «أثبت خروج زيد» وكما نقول في «أُخرج » «آمرك بالخروج».

كذلك يمكننا أن نفترض حالة تعجيميّة تقع بالمرادف ، كما هو الحال في كلّ مفعول مطلق :

(5) وثب زيد كالأسد

(6) وثب زيد كوثبة الأسد (وثبة الأسد)

(7) وثب زيد قفزة الأسد

لقد أشرنا في ما سبق إلى أنّ الجملة { والله ليفعلنّ} قد اعتبرت في النحو من الواجب الذي لم يجب بعد، وذكرنا أنّ السيرافي قد اعتبرها وعدا. فيجوز إذن أن نجد لفظا الإثبات أو القسم أو الوعد.

اعتمادا على هذا يمكن أن نتصوّر الحالات التالية :

(8) { إثباتَ اللّه ليفعلنّ}

(9) { يمينَ الله ليفعلنّ}   (قسمَ اللّه)

(10) {عهدَ اللّه ليفعلنّ}   (وعْدَ اللّه)

إذا وجدت هذه الحالات فقد تبيّن أنّ جرّ المقسم به على الإضافة في حيّز النصب الخارجي المكوّن للمفعول المطلق أمر لا شكّ فيه.

إنّ الأمثلة (9) (10) قد وجدت فعلا واعتبرها المبرّد اعتمادا على سيبويه منصوبة بأفعالها المضمرة الدالّة عليها (المبرّد، المقتضب II / 326).

وذلك أنّ القدماء شعروا أنّ الأبنية التالية ذات صلة معنويّة ونحويّة، وأنّ وزن «أفعل» فيها هو لمعنى الحرف الذي يضعه المتكلّم معنى لصدر الكلام :

(11) { واللّهِ}

(12) { اللّهِ}

(13) { اللّهَ}

(14) { يمينَ اللّهِ وعهدَه}

(15) { أقسم يمينَ اللّه، قسماً باللّه،...}

الخ...

§ 124 ـ عدم قدرة الإضافة الإنشائيّة على العمل في الجواب عند تعجيم [أً1] بالحروف المؤكّدة

إذا صحّ أنّ القسم ناتج عن تكرار الإنشاء الرئيسي للتأكيد على سبيل المفعول المطلق، فلا بدّ أن نجد المعطيات الاختباريّة التالية:

أ – أن نجد في القسم خصائص الترتيب في المفعول المطلق المرتبط بالإنشاء أي خصائص الترتيب في { حقّا، ... أيضا}

ب – أن نجد حالات فيها يمكن للقسم من حيث الموضع اللفظيّ، أن يقع بعدتكرار إنشائه مباشرة، أي في موضع لا يسمح فيه بدخول الأجنبيّ.

جـ – لما كان الإنشاء الرئيسي يعمل النصب في إحالته، فالمتوقّع أيضا أن يعمل المفعول المطلق في الإحالة نفسها.

نلاحظ بالنسبة إلى النقطة الأولى أنّ القسم و { حقّا، أيضا} معطيات تتصف بشيء من الحرّية في مواضعه، فهي تكون صدرا وحشوا وعجزا. والأمثلة على ذلك كثيرة معروفة.

أمّا النقطة الثانية فإنّه لـمّا كان كلّ عنصر إحالي يستدعي إنشاء له بمقتضى مصادرة التواجد الإنشائي الإحالي [∃ حجا ∃ حجا] المتحقق إعرابا في البنية [و"إ ∃ ففا (مف)]، فإنّه من المتوقّع أنّه كلّما وجدنا دورة لهذه البنية الأساسيّة، في صورة بنية إعرابيّة مجرّدة، أو في صورة بنية إعرابيّة اشتقاقية محتملة، وجدنا إمكان تكرار الإنشاء في الوسط على الصّورة :

ϑ إٓ ∃ ففا (مف) و إٓ إٓ ∃ ففا (مف) وهي صورة تسمح بإدراج القسم حيث لا يدخل الأجنبيّ. وإذا ثبت أنّ تكرار إنشاء الإحالة تأكيد لإنشاء الإحالة، فقد ثبت أنّه ليس بأجنبي ما دامت الإحالة تستوجب إنشاء لها، وإذن فالقواعد التي اقترحناها تتكهّن بمثل ما يلي :

(1) قد والله لقوا الله

[إٓ إٓ ∃ ففا (مف)]

(انظر شرح الكافية، IV / 444 -445)

(2) جاء زيد والله الكريمُ

إٓ ... فا إٓ إٓ ... فا

(انظر المبرّد، المقتضب II / 323 - 33)

إذا كان القسم تكرارا لبنية الإنشاء الإسناديّة [إٓ = ∃ ففا] يكوّن مفعولا مطلقاً، فهذا يعني أنّ فيه دلالة مصدريّة تخوّل له أن يعمل عمل الفعل. وإذا كان هذا فيمكن للإحالة أن تأخذ العنصر { أن} كما يتبيّن من الأمثلة التالية :

(3) هل أنّ زيدا خرج

إٓ1 (مف)

(4) [أ] حقا أنّ زيدا خرج

إٓ1 إٓ2 (مف)

وقد نقل الرضيّ (شرح الكافية IV/ 345) أنّ المبرّد والكوفيين قد أجازوا فتح [أنّ] بعد القسم «ولعلّ ذلك لتأويلهم لها بالمفرد، أي أقسمت بالله على قيامك».

فأمّا الكوفيون فليس لهم ما به نتحقّق ممّا نسب إليهم، وأمّا المبرّد فقد أجاز :

(5) أما والله أنّ ...

(6) والله أنّ زيدا منطلق

و«كذلك [إنّ] تقول والله إنّ زيدا منطلق وإن شئت قلت والله أنّ زيدا منطلق» (المقتضب II / 334– 335 وانظر أيضا ص 353)

يتبيّن من كلّ ما مضى أنّ اعتبار المقسم به مضافا إلى الإنشاء، اعتبار قائم على قواعد ومبادئ نحويّة تستوعب كثيرا من المعطيات الاختباريّة، ولا تعارضها، بل تردّ إلى القياس ما بدا شاذّا، منها.

يتبيّن من النقطة الأخيرة بالخصوص أنّ نظام القواعد يجيز نصب المؤكّد بالقسم (أي ما سمّي بجواب القسم) بالبنية المركّبة من إضافة المقسم به إلى شحنة الحدث الإنشائي، حسب قاعدة إعمال المصدر الحامل لدلالة الإسناد : [حَ $\frac{\phi}{\text{فا}}$ ← فَ $\frac{\phi}{\text{حا}}$ ← ففا].

لكن إذا كانت الجملة (6) ممكنة إمكان (4)، فالتركيب العاديّ الشائع الذي لم يختلف فيه النحاة هو :

(7) والله إنّ زيدا منطلق

اعتمادا على تحليلنا لـ [إنّ] وللتواجد المزدوج اقترحنا أنّ : [إنّ] تولّد في [أ̄$_1$] وتفيض على محلاّت الإحالة بعدها [∃ ففا] بحيث لا يبقى لاسمها إلاّ (مف) المستوجبة لنصبه، و أنّها تمثّل إنشاء البنية الإعرابيّة المجرّدة المولّدة للمبتدإ، ولا تمثّل إنشاء البنية المولّدة للخبر بدليل إمكان قولك « إنّ زيدا لكريم» في هذه الحالة الشائعة لا يمكن للدلالة [إثبات المقسم به] أن تعمل النصب في الإحالة المسمّاة بجواب القسم كما هو الحال في :

(8) أقسم (أثبت مؤكدا) أنّ زيدا منطلق

(9) [أثبت [*إثبات الله [أنّ زيدا منطلق]]]

والله أنّ ...

ومعنى هذا أنّ تعجيم [أ̄$_1$] بالحروف الإنشائية المؤكّدة لـ [+] الإثباتية يمنع الاضافة الإنشائية من العمل في ما سمّي بجواب القسم.

اعتمادا على هذا نقرّ أنّه لا وجود لأيّ علاقة عامليّة بين القسم وجواب الشرط في البنية :

(10) { والله لئن فعل ليفعلنّ}

فالقسم هنا معمول خارجيّ للإنشاء، يسعى إلى الخروج الاستئنافيّ أكثر من [إن ج] نفسها، لكون [إن ج] هنا معمولا خارجيّا للإحالة. ولقد بيّنّا في ما مضى درجات الخروج ولا نعود إليها.

V/2.8 خصائص الإضافة إلى شحنة الإمكان الإنشائي وتكوّن الجملة الاسمية من الدور التكراري داخل المحلّ الاسميّ المضافة إليه شحنة الإنشاء

§ 125 ـ قيمة الإضافة الإنشائيّة في استكمال دراسة الاسترسال

من المبادئ المنهجيّة التي سنّها التراث النحويّ، والتي ينبغي ، في رأينا تبنّيها في نظريّة لسانيّة عامّة، أنّ الظواهر التفسيريّة لا تعتبر مستقرّة منهجيًا إلاّ إذا كان الجهاز المستوعب لها غير خاصّ بها. لذلك كان نحاتنا يبحثون لكلّ تعليل يقدّمونه ما يسمّونه بالنظير .مهما يكن الاستدلال الذي اتبعناه للبرهنة على أنّ المحلّ الإنشائي الحامل للدلالة الشحنيّة المكوّنة للإثبات وعدم الإثبات، والوجوب والإمكان، ولما بينها من مسترسلات، محلّ ذو وجود حقيقيّ، ويسيّر بنفسه الاسترسال بين الوظائف النحويّة الأساسيّة، فإنّ اعتباره طرفا في الإضافة يجرّ معنى ولفظا، يبقى اعتبارا خصوصيًا شاذًا إذا اقتصرنا في بيانه على القسم لا غير.

إنّ الإضافة، كما بيّنّا في القسم الثاني ظاهرة أساسية في عقد العلاقة الاسترسالية بين المفردة والجملة.

إذا استطعنا أن نبيّن بفضل الاسترسال الإنشائي الإحالي، أنّ تكوين الوحدات الاشتقاقيّة يخضع لاسترسال بين أصنافها الحرفيّة والفعلية والاسميّة، وأن نبيّن بفضل العنصر الماهي الاسترسال بين الوظائف الداخلية والخارجيّة، وإذا استطعنا أن نبيّن الاسترسال بين العلاقة الجمعيّة الوجوبيّة والعلاقة الشرطيّة الإمكانيّة، فذلك بفضل ما بيّنّاه في القسم الثاني وفي القسم الثالث خاصّة، من دور للإنشاء وللمحلّ الواوي.

ركّزنا الاسترسال بين المفردة والجملة انطلاقا من المصدر واسم الفاعل ، وكان للمصدر دور أساسيّ في جعل الإضافة حلقة الوصل بين اشتقاق المفردة وتكوين الجملة. إلاّ أنّ ذلك كان اعتمادا على العناصر الإحاليّة من البنية الإعرابيّة.

لقد اعتبرنا [∃ ححا] الإحاليّة صورة من [∃ ححا] الإنشائية المتولّدة مباشرة من المعجم المقولي الأساسي وقواعد العلاقات التواجديّةالرابطة بين عناصره. وجعلنا الفعل الإحاليّ عاملا في مفعوله عمل الفعل الانشائيّ في إحالته. واعتبرنا قيمةالفعل الإحالي على صورة شحنة الوجود الإنشائيّ. وجعلنا الإحالة في عمومها منخزلة إلى الإنشاء، كما جعلنا الانشاء مولّدا للإحالة، لبنيتها ودلالتها الشحنية .

كلّ ذلك فعلناه لكي نبيّن أنّ خصائص القول، في أقصى الحركة الإحالية الآنيّة، تعود إلى خصائص الانشاء النحوي الضّارب في التاريخ.

إذا كانت الإضافة أداة لبيان الاسترسال بين المفردة المحيلة والجملة المحيلة، فإنّ طرف الإضافة، إذا كان إنشاء، كان أداة لبيان الاسترسال بين الوحدة الإنشائيّة البسيطة والجملة المحيلة.

لا يكفينا أن تكون الإحالة منصوب الرفع الإنشائي. نريد أن نبيّن أنّ الإحالة مجرور الإنشاء. أمّا كون الاحالة مرفوع الإنشاء فلا يكون البتة، لأنّ المرفوع الوحيد للإنشاء هو الواضع، هو الإنسان الاجتماعي المستقرّ في التاريخ. ولكنّنا بيّنّا أنّ مثل {بئس، نعم، ليس} يرفع وجزء منه في محلّ الإنشاء، وسنبيّن في عمل آخر أنّ حركة فعل الأمر نحو الإنشاء تؤول إلى رفع الفاعل بأمر النداء.

ذكرنا هذا لنذكّر بأهدافنا الأساسيّة، فبدراسة القسم ابتعدنا عن الشرط، وفي الفقرة المقبلة سنوهم أنّنا خرجنا.

بيّنّا بالقسم، (والمقسم به إحالة)، أنّ الإحالة تضاف إلى الإنشاء الرئيسيّ. والإنشاء الرئيسيّ هو إنشاء الجملة، والجملة بطبعها كما بيّنّا بدراسة حيّز النصب الإحالي، صورة التشكّل العاملي للفعل وشحنته الوجوديّة المسيطرة عليه.

بقي علينا أن نبيّن أنّه يمكن إضافة الاسم إلى الإنشاء، لتكوين الجملة المحيلة، وأن نبيّن حضور العنصر الواوي هنا أيضا. ونقدّم ذلك في صورة مختصرة جدّاً.

§ 126 ـ توليد الجملة من الإنشاء الإمكاني للاسم انطلاقا من بنية إعرابيّة واحدة :

لا شك أن الجملة التالية جملة كاملة:

(1) ربّ رجل جاء

ونحن في تحليلها بين أمرين :

(أ) إمّا أن نعتبرها مظهرا من مظاهر التواجد المزدوج فتكون «ربّ رجل» مبتدأ، و«جاء» خبراً،

(ب) و إمّا أن نعتبرها تواجدا إنشائيا إحاليّا بسيطا مستخرجا من [ϑ إ $\exists$ ففا (مف)].

ما يصدّنا عن التحليل الأوّل أنّ «رجل» اسم مبهم، لكونه مضافا إلى عنصر إمكانيّ، فلقد رأينا في باب سابق أن تعامل الموجب مع الممكن يحدث الإمكان، فلا يجوز لـ «جاء» أن تكون خبرا لـ «ربّ رجل»، إلاّ إذا لم نلتزم بتعريف المبتدإ. في هذه الحالة يكون خبرا. و تكون البنية تواجدا مزدوجا.

إلاّ أننا إذا قبلنا هذا فعلينا أن نقبل التقارن الإحاليّ الذي مثّلناه بـ ((*قام) زيد قام). لكنّ الجملة :

(2) جاء ربّ رجل

جملة لا تجوز أصلا للأولى. فيكون هذا في فائدة الإقرار بأنّنا بإزاء تواجد إنشائيّ إحاليّ بسيط.

لكنّنا إذا أدخلنا «رب» على {من فعل فعل} حصلنا على جملة مقبولة، وإن كانت لا تقبل المجزوم، وهي جملة لا شكّ في كونها على التواجد المزدوج :

(3) ربّ من جاء أغضبني

وقد يكون عدم قبولها الجزم أن الجزم مستعمل لإثبات الإمكان المتجه نحو الوجوب السالب، ونحن في هذه الجملة بإزاء عنصر يسوده اللاإثبات، فلا حاجة إلى لا إثبات ممكن متجه إلى الوجوب ، فيكون هذا سبب عدم قبول التركيب (2).

إذا اعتبرنا الآن الجملة (1) من التواجد البسيط غير المزدوج ، فالنتيجة أنّ علينا أن نقبل إنشاء اسميًا مكوّنا للجملة، ولقد رأينا أنّ الاسم لا يكون جملة.

يمكننا أن نعتبر «جاء» هنا نعتا، لرجل. لكنّنا نلاحظ في الجملة التالية:

(4) ربّ رجل مريض

أنّها جملة لا تجوز جواز الجملة :

(5) ربّ رجل مريض جاء

وفي هذه الجملة الأخيرة ، لا بدّ من اعتبار جاء خبرا اعتمادا على المقارنة بين (5) (4) (1)، من حيث جواز الاكتفاء بها وعدم الجواز.

كيف الخروج من هذا الإشكال ؟

نلاحظ أوّلا أنّ الاسم الواحد قد يكون جملة، وذلك إذا كان العنصر الإنشائيّ قويًا في دلالته الحدثيّة الفعلية :

(6) { يارجلُ} {يا صاحبَ البيت}.

فالدلالة هنا تجاوز «أثبت وجود الرجل»[إ ∃ فقا (مف)]، إلى معنى النداء والتنبيه.

ولا شكّ أنّ النداء في الجملة التّالية يعوّض داخل التواجد البسيط ما نجده من مبتدإ وخبر في التواجد المزدوج :

(7) يا أمّة ضحكت من جهلها الأمم

فمن الوارد إذن أن نعتبر الجمل المركّبة بـ «ربّ» من هذا الصنف الذي يولّد داخل البنية الإعرابيّة الواحدة تواجدا مزدوجا يمثّل الحركة الاسترساليّة بين وظيفة النعت ووظيفة الخبر.

يؤيّد هذا المنحى أنّ [يا] أداة من الأدوات التي تدخل على «ربّ» فقد جاء في الحديث (عن المغني لابن هشام ص 143)

(8) يا ربّ كاسيةٍ في الدنيا عاريةٌ يوم القيامة

أمّا من الناحية النظريّة فهذا المنحى مؤيّد بما بيّنّاه من أنّ تكرار البنية الإعرابيّة المحتملة في المحلّ الاسميّ (وفي العموم تكرار البنية) يحدث في البنية حركة نحو الخروج. رأينا ذلك في [إمّا] و أمثلة البدل. واستعملنا هذه الفكرة لتأييد الاسترسال بين الإضافة والعطف فالاستئناف.

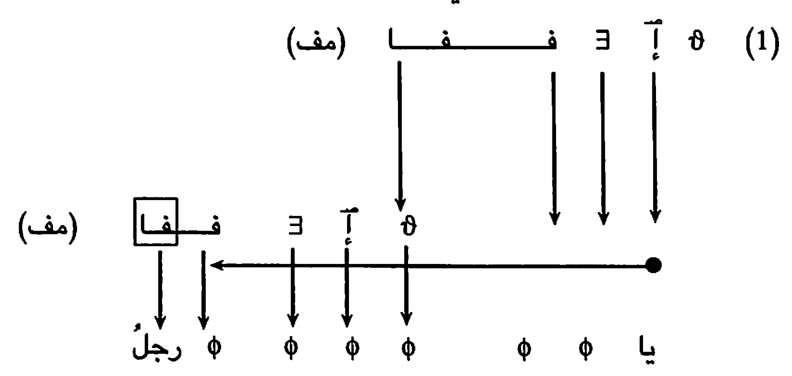
نقرّ هنا إذن أننا بإزاء إنشاء اسميّ واقع في بنية إعرابيّة مجرّدة واحدة، وأنّ تكرار البنية في المحلّ الاسمي يولّد لنا مسترسلا بين وظيفة النعت ووظيفة الخبر الخارجيّة.

مهما كان هذا الاستدلال من الاختصار، فإنهّ يبيّن أنّ الجملة قد تقوم على الإنشاء الاسميّ كما يتّضح في النداء، وفي ربط إنشاء الاستكثار بإنشاء النداء.

الشرط الوحيد لمثل هذه الحالات أن يكون الحدث الإنشائيّ قويّا و أن تكون الإحالة مجرّد قيد له.

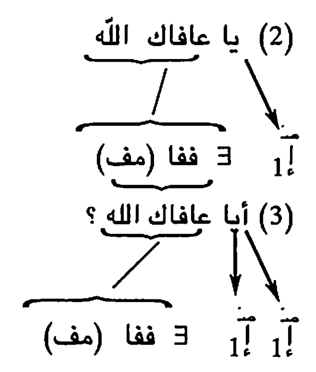
§ 127 ـ تولّد دلالة الاستكثار بـ [ربّ] من المحلّ [مف] من البنية المجرّدة :

يتضمّن التحليل الماضي أنّ المنادى يولّد في حالة الرفع، في [فا]، ويولّد في [مف] في حالة النصب، و أنّ [يا] تولّد في الإنشاء وتفيض على المحلاّت الإحاليّة محجّرة لها:



وعلى النمط نفسه تكون البنية في حالة النصب، مع فرق. وهو أنّ المنصوب يخرج من [مف] وتكون [يا] محجّرة للمحلاّت نفسها مع زيادة [فا]. وبعمليّة دوريّة تكرّر البنية [ϑ إ ∃ ففا (مف)] داخلَ [مف] يمكن توليد مثل «ضحكت من جهلها الأمم» أي توليد هذا التركيب الذي هو نعت يتحرّك نحو دلالة الخبر.

يتبيّن من المثال النبويّ الماضي أنّ [ربّ] وإن كانت تحمل دلالة إنشائيّة فهي غير مولّدة في المحلّ الانشائي الرئيسي [إ̅1] ولا مجال لاعتبار هذا الإنشاء مكرّرا بدليل صحّة الجملة التالية وخطإ الجملة التي تليها :

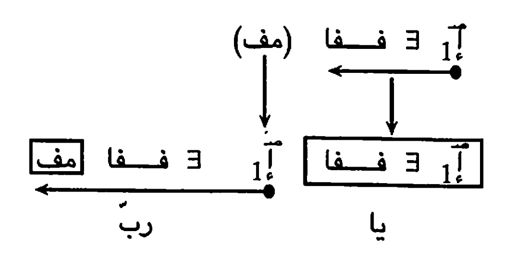


فحرف النداء والتنبيه لا يكون إلاّ متى كان الإنشاء الرئيسي شاغرا، فلا يمكن أن يتلاقى مع همزة الاستفهام. ننبّه القارئ هنا من الخلط بين [أيا ...؟] التي استعملناها وأداة النداء [أيا].

إذا أضفنا إلى هذا أن [ربّ] لا تكون إلاّ مبنيّة على الفتح، فإنّ البناء والفتح معا يدلاّن على أنّها غير مولّدة من محلّ رفع، فسواء اعتبرناها حرفا أواسما مبنيّا، ينبغي أن تولّد في المحلّ [مف].

نلاحظ للقارئ أننا هنا حذفنا استدلالنا على أنّ حروف الجرّ تولّد في [مف] الداخلية، و أنّ الظروف تولّد في [مف] الخارجيّة. ونكتفي للاستئناس بالإشارة إلى أنّ الحرف يكون أساسا ابتداء من المفعول به، و أنّ الظرف يكون أساسا ابتداء من المفعول فيه.

لاستيعاب كون [ربّ] ذات دلالة إنشائية، ينبغي أن نولّدها داخل [مف] اعتمادا على محلّ إنشائي يقع داخل هذا المحلّ بتكرار البنية الأساسيّة. لكن لمّا كانت [رب] لا تحمل جميع صفات الحرف، وتكون بعد [يا] كالاسم، فينبغي أن نعتبرها أيضا ذات دلالة اسميّة أيضا. أي علينا أن نعتبرها عنصرا استرساليّا محجّرا للمحلاّت ابتداء من الإنشاء إلى [مف]، وذلك على الصّورة التالية :



نستوعب بهذا الشكل :

أ) أن [يا] تكون قبل [ربّ]، وأنّها ككل حرف نداء تحجّر المحلاّت الإحالية [∃ ف أو [∃ ففا]، وبذلك يكون إنشاء معوّضا للحدثيّة الإحاليّة (سنبيّن في عمل مقبل كيف نمثّل الدلالة «أدعو» التي قال بها النحاة).

ب) أنّ [ربّ] مبنيّ على الفتح كحروف الجرّ والظروف،

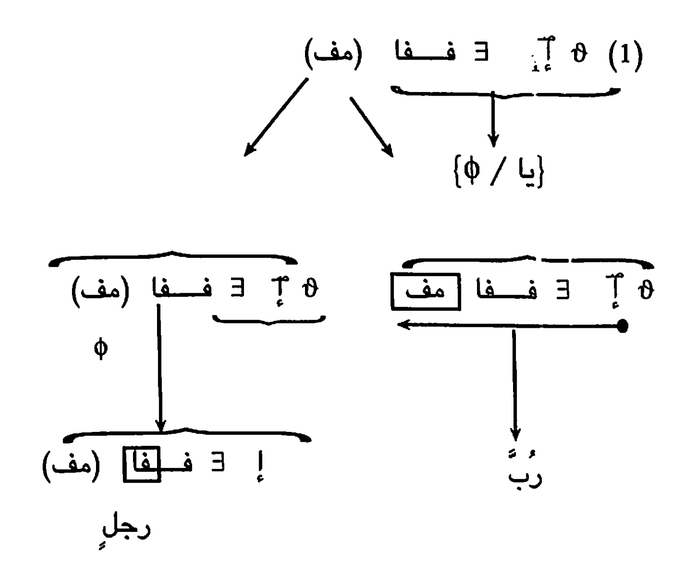
جـ) أنّ [رب] إنشائيّة

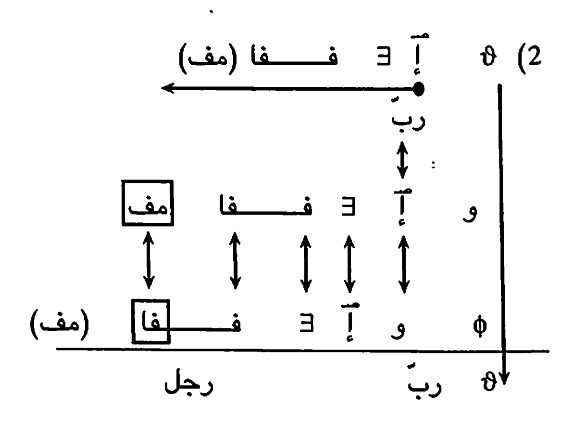
د) أنّ [ربّ] كالظرف والحرف في إحداثها للجرّ.

§ 128 ـ تعامل أحياز الرفع والنصب والجرّ في الإضافة الإنشائيّة [رب { اسمٍ}]

يقتضي جرّ «رجل» بعد [ربّ] أن نعتبرها مضافا إليه. ولا فائدة هنا من الرجوع إلى الاختلاف البصريّ الكوفيّ في حرفيتها واسميتها (الإنصاف، المسألة 121 II / 832)، فبفضل مفهوم الاسترسال بيّنّا هنا أننا بإزاء عنصر اشتقاقي يمثّل الاسترسال بين الحرف والظرف. لذا فسيّان أن يكون «رجل» مضافا إلى حرف، أو إلى اسم.

إذا كانت «رجل» مضافا إليه فينبغي أن تتولّد بتكرار البنية الأساسيّة داخل محلّ تولّد [ربّ]، وأن تقع [ربّ] عند الاختزال الصّرفي في الموضع [ف] من بنية المضاف اليه، و أن يقع [رجل] في موضع [مف] من [ربّ]





يبيّن الشكل (1) أنّ «ربّ رجل» تتكوّن كما تتكوّن كلّ إضافة. إنّ المضاف إليه كما يتبيّن من الرسم لا يتولّد في نفس المستوى الذي يتولّد فيه المضاف. ففي مستوى لفظ المضاف تتولّد البنية الإعرابيّة المحتملة التي تولّد المضاف إليه، أمّا اللفظ المضاف إليه فيتولّد في مستوى أدنى.

هذه الملاحظة متضمّنة في البنية التي انطلقنا منها لدراسة الإضافة وهي البنية

[حَ ϕ/حا]

أمّا الشكل (2) فيبيّن أنّ المضاف يقع بالنسبة إلى البنية الإعرابيّة المحتملة للمضاف اليه في موضع [ف]. هذا ما يجعل الإضافة وشكلها [فا فا] ، قابلة لحمل دلالة [ففا] في الإضافة اللفظيّة. ويتبيّن من هذا أنّ «ربّ» و إن كانت من غير الأسماء العاملة عمل الفعل تقع في حيّز لا يخلو من الدلالة الحدثيّة.

يتبيّن من الشكل (2) أيضا أنّ «ربّ رجل» تحمل خاصية أخرى من خصائص الإضافة وهي أن المضاف اليه يقع بالنسبة إلى البنية الإعرابيّة المحتملة للمضاف في موضع [مف]. بهذا التمثيل نستوعب في الإضافة إمكان تعبير المضاف إليه على دلالات المنصوب.

في ما يخصّ «ربّ» لا شكّ أنّ استكثار جنس الرجل وهو الاستكثار المعبّر عنه بـ «ربّ رجل» يجعل اسم الجنس «رجل» في موضع المستكثر دلاليا، أي في موضع مفعول.

نلاحظ عرضا أنّ هذا التناسب :

...[فا] مف

ف [فا]

[فا] [فا]

يستوعب شكليًا إمكان «رطل زيت» «رطل زيتا » ، كما يستوعب العلاقة الدلاليّة المخوّلة لوجودهما.

لا يصل الأمر في ما يخصّ «ربّ رجل» إلى الحالة «ربّ رجلا»، ولكنّ هذا يجوز في [كم] غير البعيدة عنها. وإذن فالدلالات التي ذكرناها موجودة و إن كان وسمها اللفظيّ مفقودا.

نلاحظ أن [ربّ] هنا على خلاف الإضافة العاديّة (المعنويّة أو اللفظيّة) لا تأخذ الشكل [ϑ إٓ ∃ فــفا (مف)] حيث [فا] الأولى يمكن أن تكون [∃ حا] أو [∃ ححا] أو [∃ حَ ϕ/حا]، بل تأخذ الشكل : [ϑ [إٓ ∃ فــفا | فا]]

معنى هذا أنّ لها :

1) قيمة الإضافة المعنويّة،

2) وبفضل فيضانها على [ف] تأخذ قيمة الإضافة اللفظيّة

3) ولها قيمة حرف الجرّ مشبعا بدلالة إنشائيّة قويّة

إنّنا هنا بإزاء حالة لفظيّة صريحة لإضافة الإحالة إلى الإنشاء.

الفائدة الأساسيّة ليست هذه. المهمّ أنّه مهما قيل من إمكان التقاء [ربّ] و [الواو]، فإنّنا لا نعمل في غير العطف جملة من صنف «وربّ رجل...». وعلى كلّ، فـ [رب] تحذف، ويبقى الجرّ، بالضبط، كما يبقى الجرّ في القسم مع عدم الوسم اللفظي للإنشاء.

يتأكّد بهذا أنّ الإضافة إلى الإنشاء تقع في الإنشاء الاسمي كما تقع في إنشاء الجملة، و أنّ تعجيم المحلّ الواوي في الحالين يبقى شاهدا على حيّز الجرّ المعوّض لحيّز الرفع، والقابل للانتشار إلى حيّز النصب.

§ 129 ـ سيطرة الإنشاء الإمكاني الاسمي على الجملة المتكوّنة من الدور التكراري داخل محلّ المضاف إليه :

إنّ المحلّ المولّد للمضاف اليه هو نفسه المحلّ المولّد بالدور التكراري للبنية المواجدة لبنيته.

تبيّن أمثلة الفقرة (§ 126) أنّ الدور التكراري الثاني يولّد النعت إذا كانت [إٓ ∃ فــفا (مف)] غير تامّة التعجيم :

(1) ربّ رجل مريض

(2) وليل كموج البحر

ويولّد الخبر إذا كانت البنية تامّة التعجيم :

(3) ربّ رجل جاء

(4) وليل أرخى سدوله

أمّا الدور التكراري الثالث فينتج الخبر دائما أكان تامّ التعجيم أم لم يكن :

(5) يا ربّ كاسية عارية

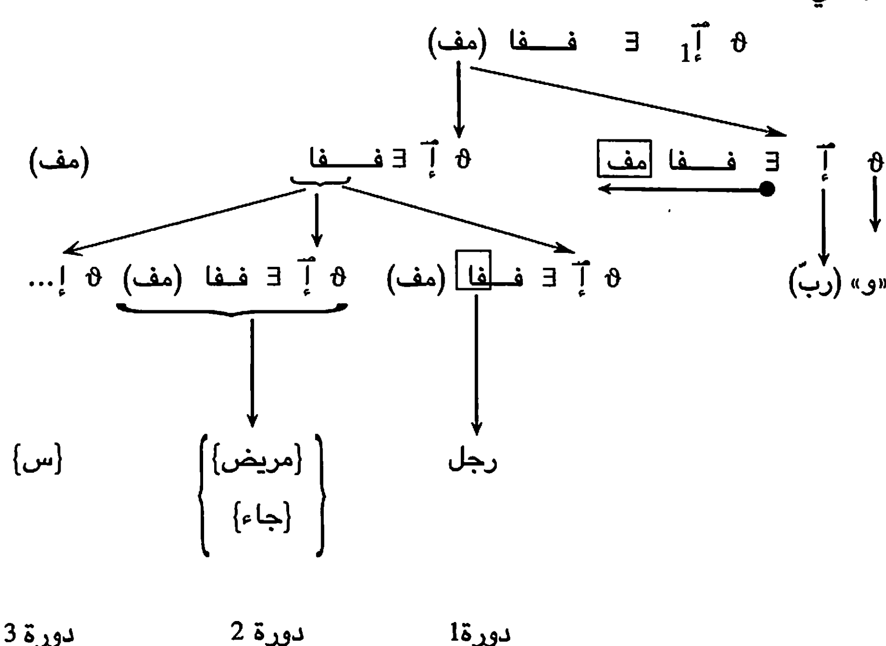
(6) وليل كموج البحر مظلم

وهذه الملاحظات موافقة تماما لما لاحظناه في خروج العمل وهو بالخصوص :

(أ) أنّ العمل الخارجي يتكوّن ابتداء من الدورة الثانية داخل المحلّ

(ب) أنّ التشبّع المقولي للبنية يساعد على خروجها إلى حيّز العمل الخارجي وذلك بتعجيم المحلاّت ولا سيّما [ف].

(جـ) أنّ التواجد الإضافي يتحرّك نحو التواجد النعتي المتحرّك نحو التواجد الجمعي المكوّن للوظائف الخارجيّة المتجهة نحو الاستئناف



ممّا يؤكّد أنّ الدورة الثانية لا تتكوّن من دورة ثانية للبنية الإعرابيّة المجرّدة (أي في مستوى [إ̄ ...]) أنّك لا تستطيع أن تعجّم الإنشاء ولا المحلّ الواوي. يتبيّن هذا من مقارنة الأزواج التالية :

(7) الرجل فاضربه
* ورجلٍ فاضربه (تعجيم مباشر)

(8) الرجل متى يأتي؟
* ورجل متى يأتي (تعجيم بالفيضان التعيينيّ)

(9) الرجلُ إن تضربْه يضربْك
ورجلٍ إن تضربه يضربك (تعجيم بالفيضان التعيينيّ)

(10) الرجل إن يأتك فاَضربه
*ربّ رجل إن يأتك فاَضربه (تعجيم مباشر)

يبيّن الزوجان (7) (8) أن تعجيم الانشاء في الدورة الثانية غير ممكن أكان مباشرا أم كان بالفيضان التعيينيّ. وهذا يدل على أنّ البنية كلّها تقع في حيّز الإضافة الإنشائيّة.

يبيّن المثال (9) أن زيادة دورة ثالثة تحتوي على الشرط تجعل الفيضان التعيينيّ ممكنا، وغير معارض للإضافة الإنشائيّة. لكن عند مقارنة هذا المثال بالمثال (10) يتبيّن أنّ التعجيم بالفيضان التعيينيّ لم يكن ممكنا إلاّ لأنه يحمل شحنة إيجابيّة لا تغيّر من لا إثباتيّة الإنشاء الواقع مضافا، أي لا تغيّر من قيمة شحنته وذلك حسب القاعدة [(+ ϑ −) ⟵ −] .

أمّا (10) فقد كان غالطا لأنّ التعجيم الإنشائي قد يحدث تغييرا في الإنشاء الرئيسي الممثّل بالمضاف الإنشائي حسب القاعدة [(− ϑ −) ⟵ +].

وهذا كلّه يؤكّد أنّ الجملة تبقى كلّها تحت سيطرة المضاف الإنشائي، فلا مجال إذن أن نعتبر البنية كلّها من جنس التواجد المزدوج المكوّن من تكرار البنية الإعرابيّة المجرّدة.

هذه الخصائص نفسها توجد في جملة النداء.

§ 130 ـ نتائج ونقائص في دراسة الإضافة الإنشائيّة

الخلاصة الأساسيّة أنّ الإنشاء الاسمي كالإنشاء الفعلي يمكنه أن يؤدّي إلى الجملة .

– إذا كان الإنشاء الفعلي يؤدّي إلى الجملة بفضل تعجيم [ف]، فالإنشاء الاسمي يؤدّي إلى الجملة بفضل فيضان الإنشاء الرئيسي على [ف].

- يمثّل القسم إضافة الإثبات إلى الإحالة، ويكون في الإنشاء الرئيسي كما يكون في الإنشاء الثانوي حسب ما بيّنا بالمثال «جاء الرجل والله الكريم».

- يمثّل الاستكثار والتقليل (ربّ)إضافة اللاإثبات إلى الإحالة ولا يكون إلاّ في الإنشاء الاسميّ المولّد للجملة، والذي منه يتعيّن الإنشاء الرئيسيّ.

- تعتمد الإضافة الإنشائيّة على مضاف يتولّد في المحلّ الاسمي ويكون : إمّا متضمّنا للدلالة الحدثيّة، وإمّا فائضا على المحلّ الممثّل للدلالة الحدثية أي [ف].

- تمثّل الإضافة الإنشائيّة نقطة التحوّل في حركة الاسترسال بين الإنشاء والإحالة في مجال الاسترسال بين حيّز الرفع وحيّز الجرّ وحيّز النصب.

نذكّر القارئ أنّنا عند دراسة الإضافة في القسم الثاني أشرنا إلى أنّ المقارنة بين أمثلة كـ :

(1) متى خرج زيد

(2) أخرجُ متى خرجت

تبيّن أنّ المنصوب (متى) عند تحرّكه إلى الصدر يتحرّك من حالة النصب إلى حالة قريبة من حالة المضاف.

إذا ربطنا هذه الملاحظة بدراستنا للفيضان التعييني في الأمثلة {من يفعلْ يفعلْ}، لاحظنا أنّ العناصر الإمكانية تتحرّك نحو التحام دلالتها الشحنيّة بدلالة الإنشاء الشحنيّة، وأنّ ذلك يقرّبها نحو الدلالة الأمريّة أو الاستفهاميّة.

إذا ربطنا هذا كلّه بدراستنا للإضافة الإنشائية فإنّه يتبيّن لنا أنّ الاسترسال الإنشائي الإحالي يقع في مجال الإمكان ومجال الوجوب. ويقع في مستويات الأحياز العامليّة كلّها من رفع ونصب وجرّ و أنّ التواجد الجمعي والتواجد الشرطي وما بينهما من استرسال هو الذي يتحكّم في جميع هذه العمليّات، انطلاقا من تكرار الحدث الإنشائي المكوّن للتواجد الإنشائي الاحالي.

قد يتضمّن ربطنا بين دراسة الإضافة في القسم الثاني ودراسة الإضافة الإنشائية في هذا الباب أنّنا أغلقنا دائرة البحث في التشارط والاسترسال.

ننبّه إلى أنّ هذا الغلق لم يتمّ. وذلك للأسباب التالية :

أ- بدراستنا للإضافة الإنشائية المؤكّدة للإثبات أردنا أن نبيّن أنّ القسم ليس له أي دور في تركيب المنوال [(...) إّن ....)] وأنّه لا معنى للتضارب بين جواب الشرط وجواب القسم. فالجزم والرفع في هذا المنوال مرتبط بدرجة الاثبات التي نريد التعبير عنها. والاحتياج إلى صيانة المحلّ الإنشائي باللام سابق لتأكيد القسم وليس ناتجا

عنه، فليس القسم هو المنتج للرفع، بل الرفع هو المنتج لتعجيم المحل الإنشائي، ثم لتأكيده.

ب – بدراستنا للإضافة الإنشائيّة الاسميّة وسّعنا ظاهرة الإضافة وبيّنّا بطريقة غير مباشرة، أنّ ظاهرة الإضافة الإنشائية ظاهرة مستقلة عن المنوال الشرطي.

جـ – بيّنّا في دراسة الإضافة الإنشائية أنّ المضاف إنشاء يحمل في دلالته الداخلية دلالة حيّز الرفع، أو دلالة حيّز النصب الداخلي فبيّنّا بذلك أنّ المضاف إليه يحمل دلالة المرفوع أو دلالة المنصوب. ومفاد هذا أنّ المضاف إليه يقع بفضل انخزال [فا] الإحالية إلى مستوى الجرّ، أو بإنزال [(مف)] الإحالية إلى هذا المستوى.

جـ – يتضمّن تحليلنا لـ [ربّ] أننا نعتبر المجرور بحرف الجرّ هو النوع الأساسي للمضاف إلى الإنشاء.

د– ترتبط هذه الفكرة بما بيّنّاه في القسم الثاني من أنّ الحروف تحمل دلالات علائقيّة يمكن التعبير عنها بـ [أفعل]. وهذه الفكرة الأساسيّة التي عبّر عنها المبرّد وركّزها ابن يعيش، وشكّلناها نحن تتضمّن أن المركّب [جار + مجرور] يحمل دلالة عامّة يمكن تقريبها على غرار [إثبات اللّه = والله] بالدلالة المجرّدة [إفعالي الإحالة] مثل [إلصاقي الشيء = بِـ ،].

هـ – هذه النقطة التي تتطلّب دراسة معمّقة نقطة لم نوضّحها ولم نفسّر علاقتها بالمثال الذي حيّر سيبويه { بمن تفعل أفعل} وهي من الظواهر التي تجعل الدائرة غير منغلقة، إذ لم نربط بينها وبين { غلام من تفعل أفعل } التي حللناها كما لم نربط بينها وبين دلالات الظروف { متى تفعل أفعل}،

و – وأخيرا لم تنغلق الدورة في دراسة الاسترسال ، ولا تنغلق بدراسة الإضافة. وذلك لأنّ الربط بين أحياز الرفع والنصب والجرّ الذي لم نتمّ دراسته، ما هو إلاّ مظهر من مظاهر الاسترسال النظامي البنيوي المجرّد. أي أنّ دراستنا هذه لم تتناول جميع جوانب التشارط والاسترسال بين الأبنية التصريفيّة المجرّدة،

ز ـ مفاد هذه الملاحظة الأخيرة أنّه بعد دراسة التشارط والاسترسال في المستويات التجريديّة ينبغي أن ندرس التشارط والاسترسال بين هذه المستويات ومستويات الإنجاز.

ح – لو درسنا هذه النقطة لانتهينا إلى ما بدأنا به في القسم الأوّل، وهو بيان العلاقة بين [معنى 1 ⟵ لفظ 1 ⟵ معنى 2] ما فعلناه هو دراسة [معنى 1] والجزء المجرّد من [لفظ 1] .

الخاتمة



لا نريد بهذه الخاتمة أن نستخلص نتائج جديدة . فهذا بحث سعينا فيه إلى تطبيق المنهج الافتراضي الاستنتاجي. وتطبيق هذا المنهج ضروريّ في بحث يزعم فيه صاحبه أنّ البنية الشرطيّة هي بنية النظام المولّد للدلالات، والبنية الطبيعيّة المؤسّسة للتفكير، تفكير الإنسان المكتشف أو الصانع لحقيقة الغائب. فليس المنهج الافتراضيّ الاستنتاجي سوى الصّورة السلوكيّة من بنية الشرط. إنّه سلوك عقل العالم إذ يقول «إن هذا فذاك».

والشرط المفترض الذي منه ننطلق لنستنتج، إنّما هو مضمون الحدس المستخلص ممّا استقرّ في الذهن من معرفة نظريّة، والمستخلص من ملاحظات شتّى جمعناها ونحن نحلّل الجمل والنصوص.

أمّا الجواب المستنتج بعد الافتراض، فلم يكن إلاّ المفترض. وقد تعيّن وتدعّم بالاستدلال. وليس الاستدلال سوى جواب عن شرط كان جواب شرط آخر. وقد بيّنّا في بحثنا أنّ هذا الاستعمال للدلالة الشرطيّة لا يستلزم الاقتصار على [إن ج ج]، بل يكون على أبنية كثيرة، قد لا تحدّ، ولا يكون التركيب بـ [إن] سوى تمثيل لدلالتها، يبرزها بأكثر الأبنية التواجديّة بعدا في العمل الخارجيّ المعبّر عن الدلالة الشرطيّة المحلّلة بالدور التكراري، و أكثرها بعدا عن التعبير عن التواجد الجمعيّ الوجوبيّ الموجب.

لذا كانت استدلالاتنا في أغلبها على مضمون نصوّره كما يلي :

(1) إذا افترضنا (أ) فلا بدّ من (ب). ولمّا كانت (ب) موجودة في اللغة. فـ (أ) موجودة أيضا.

(يمكن التعبير عن هذا الاستدلال أيضا بـ : إمكان وجوب (أ) ينجرّ عنه وجوب (ب)، و(ب) موجودة وجوبا. إذن فـ (أ) موجودة)، هذا (التعبير كما رأينا تعجيم إحاليّ لدلالات إنشائيّة وشحنيّة شرطيّة في صورة تواجد جمعيّ، أي في صورة رابط جمعي كما يقول المناطقة.)

هذا الاستدلال وإن كان لا يجزم بصحّة الافتراض كما بيّن كثير من الأبستمولوجيّن المناطقة (Hempel, 1972, p11) فإنّه يقوّي الاعتقاد في ما يمكن أن نسمّيه بـ«افتراضيتها» أي بصلاحها لأن تكون افتراض عمل.

(2) إذا افترضنا (أ) ، فسّرنا من اللغة (ب)، ولمّا كانت (ب) شاذّة قبل التفسير، أو لم تكن مفسّرة، فالافتراض (أ) ذو قوّة تفسيريّة، وإذن فهو صحيح في الاعتبار.

(3) إذا افترضنا (أ) فسّرنا من اللغة (ب) و (جـ)، ولمّا كانت (د) تفسّر (ب)، دون (جـ)، فـ (أ) أقوى من (د).

في مثل هذا الاستدلال تكون (أ) عادة مقترحا نابعا من جهازنا النظريّ، وتكون (د) من جهاز نظريّ آخر.

(4) إذا افترضنا (ض) فلا بدّ من (أ). فإذا كانت (أ) كانت إحدى الحالات الثلاث الماضية.ونستعمل هذه الصيغة الرابعة عند البحث عن افتراضات تأليفيّة عليا.

أمثلة هذه الاستدلالات كثيرة، ولا فائدة من إعادتها، لذا نكتفي بالتذكير بنماذج منها، لمجرّد التوضيح.

انطلقنا، اعتمادا على الصّورة الأولى، من افتراض الإضافة إلى الإيجاب الإنشائي (القسم) وبعد الاستدلال عليها، افترضنا انطلاقا منها أنّه لا بدّ من وجود الإضافة إلى الإمكان الإنشائي، للمحافظة على التوازن بين النظير والنظير. فتبيّن أنّ إضافة الإمكان متوفّرة في [ϑ (ربّ) مجرور]. فصحّ لنا بذلك أنّ إضافة الوجوب ثابتة.

كذلك انطلقنا من افتراض أنّ الاشتقاق يتصرّف مع [حـا]، حسب إمكانات التوليف بين التنبير والإضمار، فبيّنّا أنّ توليفات التنبير والإضمار تتكهّن بدلالة صيغة التعجّب والتفضيل، وبخصائصهما في العمل والتخصيص. ولمّا كانت صيغة التعجّب والتفضيل موجودة، كان تمثيلنا للاشتقاق صحيحا.

افترضنا، اعتمادا على الصّورة الثانية أنّ مجال الإحالة واقع في حيّز نصب الإنشاء، ولمّا كان نصب اسم [إنّ] شاذّا، في نحو يقوم على رفع المسند إليه، وكان افتراضنا مفسّرا له، فقد صحّ افتراضنا أنّ الإنشاء ذو محلّ عامل يعمل عمل الإسناد في المفعول به.

كذلك لاحظنا أنّ النحو يسند إلى المعطوفين بالواو وظيفة واحدة، رغم اختلافهما في القيمة الوجوديّة، والحال أنّ المنطق يعتبر الجمع كاذبا ما لم يشتركا في قيمة الصدق. فلمّا افترضنا أنّ المحلّ الواوي ذو قيمة حدثية تبيّن لنا أنّ جدول الصدق يقتضي أن يكون إلحاق الواو بالثاني أو الأوّل لا يغيّر من قيمة الجدول. أمّا الجدول الوجودي الخاصّ بالنحو فيقتضي أن تنقلب قيمة بنية الثاني إلى قيمة الأوّل والعكس بالعكس. فتبيّن لنا أنّ حالة العطف التي كانت مجرّد تقريراستقراء غير مفسّر، قد صارت شيئا مبرهنا عليه. فكان بذلك اعتبار الواو من الثاني ذا قوّة تفسيريّة تستوجب أن يكون صحيحا.

أمّا الصّورة الثالثة فمثالها أننا افترضنا أنّ تأخير الجواب المجزوم بدون فاء الجزاء مع وضع الحاجز ، تأخير غرضه منع المجزوم من الفيضان التعيينيّ المحدث في

محلّ الانشاء دلالة الأمر. وهذا الافتراض يقتضي أنّ وضع المرفوع بدل المجزوم في الوضع نفسه يجعل المرفوع غير قادر على تعيين دلالة الإثبات في محلّ الإنشاء، ويقتضي تبعا لذلك تأكيد الإثبات باللام التي سمّيت خطأ بلام القسم. فإذا قارنّا افتراضنا بالافتراض القديم المعلّل للجزم بعمل [إن] فيه، رأينا هذا الافتراض يفسّر الجزم ولا يفسّر الرفع.

فافتراضنا هو الأصحّ لأنّه يفسّر شيئين.

على هذه الصورة أيضا دعّمنا افتراضات عدّة، منها اعتبار [إن] الشرطيّة والنافية أداة واحدة، واعتبار الماءات {المصدريّة، الاسميّة، النافية، الكافة، التعجبيّة...} أداة واحدة، تأخذ من كلّ محلّ معناه، واستعملنا ذلك للاستدلال على العنصر الماهيّ وعلى ظواهر نحويّة أخرى عديدة.

أمّا الصّورة الرابعة فهي الغالبة. فهي الرابطة بين الافتراضات الكبرى. وأمثلتها عديدة موجودة في جميع الفصول تقريبا. وأهمّ أمثلتها أنّ افتراضنا أنّ التواجد التشارطي داخل البنية وبينها وبين غيرها من الأبنية هو المكوّن لمعناها، افتراض جعلنا نفترض أنّ الأبنية تتآلف في أبنية موحّدة تنتهي إلى بنية مجرّدة واحدة هي البنية المقوليّة. وهذه الافتراضات المتسلسلة هي التي أدّت بنا إلى وضع المبادئ والقواعد والقوانين المسيّرة للبحث كلّه، واعتمادا عليها فسّرنا المعطيات، فكانت قدرتها التفسيريّة دليلا على وجاهتها وكان تفسيرها لما لم يفسّر من قبل دليلا على أنّها أقوى من غيرها.

إنّ المنهج الشرطيّ الافتراضيّ الاستنتاجيّ الذي اتبعناه، منهج يقتضي أن تكون الافتراضات مقدّمات للنتائج الدّالة على صحّة هذه الافترضات نفسها. فلا يمكن للنتائج والحال هذه أن تؤخّر للخواتم، ولا يمكن للافتراضات أن تقدّم للمقدّمات. فالمقدّمة والنتيجة وما بينهما كلّها صلب النصّ.

إنّنا على وعي بأنّ تطبيقنا للمنهج الافتراضيّ في صلته بالمعطيات الاختباريّة يشكو نقصا في الصرامة المنطقيّة الشكليّة. وقد تكون الظواهر الاختباريّة التي يتكهّن بها سببا فيّ وجوده. إلاّ أنّ هذه النقائص لا تقلّل من أهميّة النتائج التي توصّلنا إليها وأهمّها استغلال الظواهر الاختباريّة لإعادة بناء النظريّة اللغويّة الطبيعيّة التي أوجدتها. وفي رأينا أن «البناء الافتراضي» غاية من غايات الملاحظة الاختباريّة في اللغة، وإن بدا قولنا هذا غريبا.

فإذا كان مما لا بدّ منه أن نستخلص نتيجة لهذا البحث، فالنتيجة أنّ كثرة النتائج والتفسيرات المنجرّة من استعمالنا لهذا المنهج الشرطي الافتراضيّ الاستنتاجيّ، لهي دليل على قوّته، وجدوى اتباعه، وفضله على المناهج التي تظنّ أنّ العلم هو الأخذ بنظريات الغرب وتطبيقها دون المشاركة في طرح الإشكاليات وحلّها.

وليست النظريات العلميّة في حقيقتها علما. وإنما هي عقائد يعتقد فيها لإحداث العلم بتقرير الثوابت. فليس لنا من حاجة إلى نظريات الغرب لذاتها. بل حاجتنا أن نأخذ ما أثمر من مناهجهم، ونحفظ ما ثبت من تقريرهم، وأن نمعن النظر في أسلوب وضعهم للنظريات، حتّى نرى سرّ القوّة في ما يعتقدون، بحثا عن عقيدة علميّة أقوى.

وممّا يدلك على أنّ أغلب النظريات الحديثة في اللغة عقائد من غير ثوابت العلم، أنّها لا تثبت مع الدهر. فترى المنظّر منهم يغيّر ما اعتقد ويبطل ما قرّر، ويردّ ما استنتج. وذلك في سرعة مذهلة، ونسق مفزع رهيب. ونرى الواحد منّا ما إن يحفظ هذه النظريّة أو تلك، وما إن يأخذ في تطبيقها على جزء من لغتنا، وما إن يبدأ في إقناع المتعلّمين بجدواها، حتّى تنقلب نظريّة أخرى، ويذهب سدى جهده فيها.

فلا مجال لإدراكهم في ما يعرفون، إلاّ بالحذر ممّا يعتقدون، وسلّ ما اتفقوا على ثبوته، ممّا اختلفوا فيه، لاختلافهم في النظر، والأخذ بمناهجهم، واستنباط النظريات المخالفة، بحثا عن الأقوى. وليس من بأس أن يخطئ في النظريّة من أدرك الثوابت. فليس من شأن من أدرك الثوابت أن يخطئ في النظريّة فلا يصيب.

* * *

وليس في اللسانيات من الثوابت بقدر ما في غيرها من العلوم. فبعضها أثبت في العلم من البعض. وأثبت ما فيها إلى اليوم ما قام على غيرها من العلوم. وما قام على غيرها منها أقرب إلى أن يكون تطبيقا للعلم الآخر في اللغة، من أن يكون تطبيق علم اللغة في غيره من العلوم. فهذا شأن بعض الصوتيات والفيزياء، وهذا شأن بعض النماذج المطبّقة للرياضيات ومنطقها على النحو ودلالاته.

وستبقى اللسانيات مجرّد لعبة تبحث عن جدّها، كما بقي المنطق، حتّى تجد سيطرة على غيرها، كما وجد المنطق عزّه في الإعلاميّة والرياضيات. والمؤهّل لأن يسيطر عليه النحو، إنما هو المنطق، وإلاّ فليكن النحو منه.

فإذا كان هذا شأن اللسانيات وثوابت العلم. فليست اللغة مثلها، إذ اللغة من الثوابت في التاريخ قبل العلم، و إن اعتور وسمها اللفظيّ تغيّر. وليس كلّ من رأى في اللغة شيئا قد أخطأ، وليس كلّ من رأى فيها شيئا أصاب، بمجرّد أن تكون له نظريّة أو لا تكون. فإذا كانت أقوى النظريّات أقدرها على كشف الأسرار، فإنّه لـمّا كانت اللغة تصف ذاتها بذاتها، وتكشف قواعدها باستعمال قواعدها، وتستنبط دلالاتها بما فيها من دلالات، فقد يصيب في حدس ما فيها المتكلّم بها والمفكّر فيها بها، إذا أقبل عليها وليس في ثقافته قيل وقال فيها.

لقد فكّر اللسانيون الوصفيون في مخبرين يخبرونهم عن اللغة باستعمالها أمامهم، ليأخذوا منهم مادّة البحث، فيسلّطوا عليها مفاهيمهم ومناهجهم. ولم يفكّروا إلاّ قليلا

في مخبرين يخبرونهم بأهمّ المفاهيم التي يخرجها أوّل استعمال للغة في وصف اللغة، وقبل تكثّف المعارف وانحجاب الرؤية.

إنّ اللسانيّ مهدّد بأن يرى في اللغة المفاهيم التي يستعملها في اللغة وهو يصف اللغة. إنّ واصف اللغة عند غيره، إنّما يصف قواعد لغة غيره بما في ذهنه من قواعدها. فقد ذهب العصر عصر البنيويّة الذي يظنّ فيه اللسانيون أنّهم قادرون على وصف ما لا يفهمون.

إنّ واصف اللغة عند غيره من المستعملين كالعين التي تنظر في صورتها بالمرآة. فإذا وضع صاحب العين على عينه عدسات ليراها فإنه يرى العدسات في المرآة.

هنا تظهر قيمة البحث عن مخبرين فكّروا في اللغة قبل المفاهيم والعدسات. فمثلهم يعين الباحث على مراقبة مفاهيمه للتمييز بينها وبين مقولات اللغة.

وهنا تظهر قيمة النظر في تراث نحويّ قديم لا نظنّ أنّ مؤسّسيه كانوا ينظرون في اللغة بفلسفة سابقة، ولاحكمة عميقة، غير حكمة المتكلّم في اللغة بها، والسائل لأصحابها فيها، بمافي ذهنه منها.

إن لم يكن للتراث من سبب يدعو إلى النظر فيه غير هذا ، فهو سبب كاف. فمن الخطإ أن نظنّ أنّ توظيف التراث غير ضروريّ ومن الخطإ أن نظنّ أن الآلة الواصفة لا تحتاج إلى مفاهيم القدماء ومن الخطإ أن تعتقد أنّه «ليس هناك ضرورة منطقيّة أو منهجيّة تفرض علينا توظيف هذا التراث» (الفاسي الفهري، 1986، ص 60).

فالضرورة المنطقيّة أو المنهجيّة تفرض علينا ألاّ نجازف بالحكم على ما لانعرف وجه الإفادة منه، والضرورة المنطقيّة والمنهجيّة التي تفرض علينا ألاّ نعتقد أنّ الحقيقة العلميّة عند السلف، هي نفسها التي تدعونا إلى الحذر من التعميم بنعته بالزيف. وفي تاريخ الرياضيات ظواهر عدّة تبيّن أنّ بعض القديم الذي لم تعرف له فائدة، خرج حديثا من الهامش إلى القلب، وليس الحساب الثّنائيّ إلاّ مثالا منها يبيّن أنّ بعض الحدوس القديمة قد تجد فائدتها يوما مّا، إذا وجدت من يخرجها بالتنظير المخالف للتنظير السائد العامّ، ومن يستخلص منها مستلزماتها فينمّيها. ولو لم يكن اللسانيون الكبار، كتشمسكي، يفكّرون على هذا الوجه، لما كانت المدرسة التوليديّة، ولما كانت أحسن مثال لكلّ ما قلناه إلى حدّ الآن.

ثمّ إنّ في اللغة خاصية أخرى لا مثيل لها في موادّ العلم الأخرى. وهي أنّ مجتمع العلم الدقيق ضيق، ولا يهمّ المجتمع الكبير منه إلاّ ما يكون له من فائدة تنجرّ من العلم. وقد يرى مجتمع مّا أنّ عزّته في تقدّمه على غيره في علم من العلوم، أو فنّ من الفنون، ولكنك لا تجد مجتمعا يرى ذاته وهويته في علم. وليس كذلك اللغة. فكم من حرب، وكم من ميّت مات ويموت لأرض لا فائدة منها، سوى أنها أرض تتكلّم لغة الغازي، أو يريد

الغازي أن تتكلّم لغته حتّى لا تعود إلى أهلها. وهذه حقيقة ينبغي ألاّ ينسى العالم في اللسانيات أنّها جزء من مادّة علمه. ومن مادّة علمه ايضا أن يعلم أن الامم وضعت المؤسسّات المحافظة على لغتها. والمؤسّسات المحافظة على علمها فيها، وأهمّها المؤسّسة التربويّة. ومن حقّ الأمّة ألاّ تقبل من العالم أن يجرّب النظريات في مؤسّساتها. ولا سيّما إذا كانت من الأمم الضعيفة التي ليس لها من قوّة سوى جذورها اليابسة المتشبّثة بالأرض الجافّة. ومثل هذه الأمم إذا استنارت لم تمنع العالم من أن يجرّب خارج مؤسّساته. ولكنّ الملتزم بقضايا مجتمعه مدعوّ إلى سقي التربة اليابسة، وتنفيس الجذور، وتقليم الفروع وتركيب الثمار الجديدة على الجذوع القديمة، والبحث عن النباتات المهملة التي قد تسدّ فراغ الجوع والفقر والجهل.

إنّنا مع الفاسي الفهري في أنّ تمجيد القدماء غير مفيد و أنّ البحث عن الأفكار الحديثة في القديم للافتخار بالسبق بحث سخيف، و أنّنا مثله نرى أنّ دراسة القديم لذاته نشاط علميّ يدخل في تاريخ العلوم لا في وضعها. ولكنّنا مع تشمسكي أيضا في موقفه من السابقين. وهو أنهم جمعوا لنا معطيات، وتركوا لنا نظرات. على المنظّر ألاّ يهملها.

ثمّ إن المنهج الافتراضي الاستنتاجي يدعونا إلى الاهتمام بما ينتجه الحدس، والبحث فيه عمّا لم يقم دليل على خطئه. فإنّ الفكرة ما لم يقم دليل على خطئها، فكرة إن جعلتها الشرط المفترض، فقد يكون جوابها كشفا عن حقيقة ما كانت لتنتظر.

* * *

إن لم يكن من الضروري، كما يرى الفاسي الفهري(وهو الى حدّ كبير محقّ)، أن نبحث عن اللسانيات عند الخليل (وكيف تكون - على جلاله- عنده)، فقد بيّنّا أنّه من المفيد أن نتساءل : لماذا كان الخليل ملبوسا بمفهوم الدائرة يبحث عنها في إيقاع الصوت، ويبحث عنها في إيقاع الجذر ؟ ولماذا نراه كلّما سأله سيبويه عن جملة ، حاول أن يدور بها إلى جملة أخرى وكأنه يريد أنّ يؤلّف ما بين الجمل كما ألّف بين الجذور ؟

قد يتحوّل هذا التساؤل إلى مجرّد بحث تاريخي في مقاصد القدماء لفهم علمهم. ولكنّ هذا التساؤل يتحوّل إلى علم حديث، إذا فعلنا ما فعله الرياضيون أو المناطقة مع اقليدس أو أرسطو. فتساءلنا : أمن الضروري أن نعتقد كدي سوسير أنّ اللغة خطّيّة ؟ وماذا يكون لو تصورناها دائريّة ؟ أمن الضروري أن يكون منهج التأليف التصنيفي للأبنية منهجا شجريّا يرتفع من الفروع إلى الأصناف ومن الأصناف إلى الأجناس ؟ وماذا يحدث لو تصوّرنا أنّ الأجناس المجرّدة تدور عوض أن تتفرّع وتنتج المستعمل والمهمل، عوض أن تنتج المستعمل فقط ؟ أمن الضروري حقّا أن نتصوّر النحو كما تصوّره تشمسكي، نحوا لا ينتج إلاّ الجمل الصحيحة والصحيحة فقط ؟ وماذا يحدث لو تصوّرناها نظاما ينتج أيضا ممكنا لا يتحقّق ؟

أمن الضروري أن نتصوّر النحو منتجا لأبنية يفسدها المتكلّمون والشعراء ؟ ماذا يحدث لو تصوّرنا أنّ النحو الذي ينتج القول العاديّ هو النحو الذي ينتج لنا الشاذّ عنه من القول ؟

مثل هذا الموقف هو الذي جعلنا نبحث في مخلّفات سيبويه وأصحابه عن البنية التي يرونها البنية الأساسيّة التي تدور. وقد نكون أخطأنا في زعمنا أنّها الحدث والحادث، وقد يكون حدس الرضيّ في التقاطه لما سميّناه بالبنية الحدثيّة مجرّد مجهود شخصيّ في التأويل، لا يصوّر نظريّة ضمنيّة قديمة، وقد نكون نسبنا إلى الرضيّ أكثر ممّا كان يقصد. لكن أمن اللازم أن يقصد الشاعر معناه الذ ي رآه القارئ ؟ أمن اللازم أن يقصد المتّهم الاعتراف بذكر ما يصبح عند القاضي بيّنة ؟ أمن اللازم أن يقصد المنطقيّ أنّ «سقراط يموت» بذكره أن «كلّ حيّ يموت»؟

إنّنا أقررنا بمنهجنا الشرطيّ أنّ معاني الأبنية في اللغة هي كون بعضها شرطا لبعضها الآخر. فكلّ قول ينجز بنية، شرط لقول آخر يستدعيه أنّ بنيته شرط لبنية أخرى. فيكفينا أن نلتقط الثوابت في القديم والحديث لنخرج منها بدوران التشارط البنيويّ حقائق لم تقل من قبل، ولم ينظّر لها المنظّرون.

لذا، أأخطأنا في التقاط البنية الحدثيّة من القديم أم لم نخطئ، فتوهّمُنا أنّها الدائرة التي يبحثون عنها وهم قد أثمر ثمراته. ليس من المستبعد أن يكون صاحب هذا البحث على وهم لمّا اعتقد أنّ دوران الخليل ثم دوران سيبويه بعده بين الأمثلة لم يكن مجرّد بحث عن تأليف تصنيفيّ للأبنية، بل كان بحثا عن بنية إعرابيّة مجرّدة واحدة تدور في كلّ الأبنية المنجزة. وقد يكون صاحب هذا البحث على وهم لمّا اختار أن تكون جميع الأبنية ممثّلة لبنية مجرّدة تتركّب من رافع ومرفوع ومنصوب، وأن يكون على وهم لمّا ظنّ النحاة يريدون أن تكون هذه البنية متضمّنة في المشتقّات والحروف أيضا. لكنّه وهم سقى الجذور القديمة، وقلّم الفروع، وأثمر ثمرات، قد لا تكون أحسن من بعض المستورد، ولكنّنا لا نظنّ أنها أسوأ من التجارب الوصفيّة التي لم تنجح.

لقد علّمنا المناطقة شيئا علينا ألاّ ننساه، فهم أهل الحكمة، وماصراعنا معهم إلاّ لأننا نريدهم منّا، كما يريد بعضهم أن نكون منهم، هذا الشيء هو أنّ الكذب إذا كان شرطا للصدق، كان القول كلّه صدقا. أمّا الصدق فإذا كان شرطا للكذب فالقول كاذب. (انظر جدول صدق الشرط في مقدّمات المراجع المنطقيّة).

فضل المنهج الشرطيّ الذي ندعو إليه لقراءة التراث، ولقراءة اللسانيات الحديثة أيضا، أنّه منهج منطقيّ، وليس منهجا أخلاقيّا كالذي يدعو إليه الفاسي الفهري (1985، ص 51 –62)، وليس منهجا لا أخلاقيّا كمنهج الذين يدّعون العلميّة ممّن نقدهم على حقّ.

إنّه منهج لا يطالب فقط المثقّفين والمختصّين بأن يلمّوا بكلّ ما عند الغرب من معرفة، ولا يدعو المجتهدين منهم إلى التكاسل. إنّه منهج يقرّ حكمة المنطق. وهي أنّه مهما كان مصدر الفكرة التي تنطلق منها، ومهما كان نصيبها من الصدق والكذب، فإنّك إذا جعلتها شرطا لجواب صدق، فقد صدقت في قولك كلّه.

صحيح أنّ لنا هاهنا أدنى إشكال. وهو أن الشرط الكاذب لجواب كاذب يكوّن قولا صادقا عند المناطقة. وهو إشكال رفعناه نحويّا على أسلوب مغاير لأسلوب المناطقة لمّا حاولنا أن نبيّن أنّ صدقه متأتّ من أنّ كذب الطرفين انما هو في الأصل النحويّ نفي الصادقين اللذين يحدثان صدق القول كلّه. فصدق الكاذبين يبحث عنه في نفيهما.

على هذا النحو نظرنا في مسائل عدّة، فأخذنا من التراث أمورا عدّة بنينا عليها بمنهج الاقتضاء والاستلزام الشرطيّ أمورا أخرى، يمكننا بها الإثمار دون قطع الجذع القديم، ولا حرق الجذور اليابسة في التربة الجافّة العطشى.

والأمثلة على هذا في بحثنا كثيرة. منها أنّنا للمحافظة على الاشتقاق جعلناه خارج المعجم وأبنيته الحمليّة التي يهتمّ بها اللسانيون. ولكنّنا أعطينا للبنية الحمليّة المجرّدة الممثّلة عادّة باللغة المنطقيّة الصناعيّة [(...f(x,y]، محتوى دلاليّا نحويّا هو البنية الحدثيّة ، وتركنا للأبنية الحملية المعجميّة موقعها في النظام.

ومن ذلك أيضا أننا أعطينا لمفهوم العمل اللغوي البرغماتي، أسسا نحويّة قديمة. فلم نكتف بسذاجة الباحثين عن الحديث في القديم بل حاولنا بفضل الشكلنة النحويّة أن نستوعب جزءا من مفهوم الفعل الإنجازي (verbe performatif) وجزءا من نظريّة المتمّ (Complémentiseur) في مفهوم المحلّ الإنشائي الذي أخذناه من مفهوم صدر الكلام الذي في القديم. وراقبنا هذا الإحياء بشكلنة سعينا أن تكون صارمة.

ولا نعتقد أنّنا خسرنا لمّا أخذنا مأخذ الجدّ تأكيد نحاتنا لأهميّة العمل الإعرابي في تكوين البنية، وتأكيدهم أنّ العامل الأوّل هو المتكلّم، وعلى أنّ الألفاظ آلات له، وأنّ صدر الكلام لمعانيه، وأنّ هذه المعاني للمتكلّم، و أنّ الأولى بهذا الصدر هو الحرف، وأنّ جميع الحروف في دلالتها دلالات فعليّة يمكن التعبير عنها بـ[أفعل] أو "فعلت" الإيقاعيّتين.

إنّ الفاسي الفهري، على علمه ودوره الذي سيحفظه له التاريخ، لم يتذوّق جهد تمّام حسّان وأمثاله، لأنّه لم يستوعب ثقافة القائل وهو الخليل «لا يصل أحد من علم النحو إلى ما يحتاج إليه حتّى يتعلّم مالا يحتاج إليه» ولا ثقافة الذي استخلص منه « فقد صار مالا يحتاج إليه يحتاج إليه».

وإنّنا لنحتاج إلى أن نستوعب هذه الحركة الدلاليّة الكبرى التي تنطلق من مبادئ فلسفيّة ولغويّة لتؤكّد حضور المتكلّم في إنشاء القول ودلالاته. ومن واجب كلّ مختصّ أن يزرع بطريقته هذه الأفكار في تربتنا القديمة، و أن يولّد منها ما لم يكن ينتظر أصحابها منها.

نعم. إنّنا نؤمن بوجوب الرجوع إلى التراث بثوابت العلم الحديث بحثا عن نظريات أخرى، وتصوّرات علميّة أخرى. معتمدين على المنهج الافتراضي الاستنتاجي، وما يستلزمه الافتراض من حدوس نكوّنها بجمع الملاحظات النظريّة، والمعطيات الاختباريّة. وهذا أمر ضروريّ لايستلزم حتما أن نكون من صنف السلفيّين أو المحافظين الذين يعتقدون أنّ العربيّة لغة خاصّة لا توصف بما توصف به اللغات الأخرى.

لكن، إذا صحّ أنّ النظريات الغربيّة تصلح لوصف العربيّة، فليس هذا يعني أنّ ما توصف به العربيّة غير صالح لوصف اللغات الاخرى. إننا لم نجرّب إلى الآن وصف اللغات الأخرى بأجهزتنا ومفاهيمنا، وذلك لأننا أهملنا شيئين :

– أن كثيرا من نحاتنا لم يكونوا عربا، و أنّ كثيرا منهم كان يصف العربيّة وهو يجيد لغته الأمّ،

– و أنّ بعضهم كان يشير من حين إلى حين إلى أنّه ينظر في اللغات الأخرى .

وإذا نظرنا في بعض مفاهيمهم لم نجدها خالصة للعربيّة، وإذا طوّرناها بالثوابت العلميّة الحديثة، فإنّنا لانصف العربيّة فقط بل نستطيع أن نقترح أوصافا أخرى لغيرها من اللغات. ونحن وإن لم نهتمّ بهذا الجانب في بحثنا، فإنّنا ننبّه القارئ إلى أنّنا لم نهمله. فتصوّر النظام كما قدّمناه، صالح لخصائص العربيّة، ولكنّه بعد التعديل المناسب لهذه اللغة أو تلك يصلح للتطبيق على غيرها.

فلقد ميّزنا بوضوح بين النظام اللغويّ الشامل، ونظام الوسم اللفظي. فاللغات تختلف في نظام الوسم، ولكنّها لا تختلف في الكثير من الأبنية المجرّدة ولا تختلف في الكثير من قواعد الوسم.

إننا نتوقع أنّ دراسة الدلالة دراسة تعتبرها أبنية نحويّة مجرّدة قابلة لأنّ تجسّد بالمفاهيم النحويّة الخالصة، أمر من شأنه أن يثمر علاقة جديدة بين النحو والمنطق الصناعي تجاوز مجرّد استعماله أداة وصفيّة خالصة.

لقد حاولنا في القسم الأوّل خاصّة أن نبيّن أن بعض الصياغات المنطقيّة تحجب عنّا أنّها أبنية نحويّة، وحاولنا أنّ نبيّن في القسم الثاني أنّه يمكن تأويل قيمتيّ الصدق والكذب، وقيمتي الوجوب والإمكان تأويلا نحويّا قائما على معاني الإنشاء والوجود الاحالي، وبيّنّا في القسم الثالث أنّه يمكننا أن نقدّم للتسوير الوجودي تأويلا نحويّا، وبيّنّا في كامل الأقسام أنّ الدلالة النحويّة تقوم على طبقات تجريديّة مختلفة تتجمّع عند الانجاز في بنية واحدة، وبيّنّا أنّ ذلك يستدعي المزيد من الدراسة لتحديد الحساب النحويّ للدلالة. كلّ هذه الاشارات إشارات غرضنا منها أن نبيّن أنّ التعامل بين النحو والمنطق ممكن، إذا لم نلتزم بتجريد الأقوال وإذا انتبهنا إلى أنّ العناصر المعجميّة الثريّة بدلالاتها لا تدخل في بنية جوفاء خالية من الدلالة، بل تدخل في بنية مجرّدة لها خصائص دلاليّة معقّدة ما زالت في حاجة إلى التفصيل وإلى البحث.

فإذا فهمنا أسرار البنية النحويّة أمكننا أن نلحق المنطق بالنحو أو نلحق النحو بالمنطق.

فما هو دور التراث في طريقة تناولنا لهذه القضيّة ؟

* * *

أشرنا عمدا في مواضع من البحث (خاصّة في القسم الأوّل) إلى مناظرة السيرافي لمتّى. وإننا و إن لم نتعمّق في دراسة الأبعاد الثقافيّة التي جعلت أباحيّان التوحيدي يسجّل لناهذه المناظرة، فإننا نرى أنّ القضيّة كانت تجاوز المواقف الاعتقاديّة الظاهرة، وتجاوز الدلالة المقاميّة التي أرادها التوحيديّ، إلى دلالة أصوليّة منهجيّة عامّة قد لا نبالغ إذا نعتناها بالأبستمولوجية.

من الثابت المجمع عليه أنّ الحضارة العربيّة الإسلاميّة قد قامت انطلاقا من التفكير في النصّ الديني. ولانظننا نخطئ إذا قلنا إنّ جزءا من ثقافة الغرب قد قام على التفكير في الروح القدس أو النفس عموما. فكما أنّ هذه رأت الحقيقة في الروح أو النفس (Esprit)، فتلك رأت الحقيقة في النصّ القول.

نترك للقارئ أن يتصوّر الفروق التي قد تحدث إذا التقى عالمان مؤمنان من هاتين الحضارتين وأرادا أن يتجرّدا من النقاش الدينيّ للبحث موضوعيّا في العلاقة بين النحو والمنطق.

ما نراه نحن أنّه ليس من الطبيعيّ أن يؤدّي التجريد الموضوعي بالمؤمن بالروح إلى الانتصارللنحو، ضد المنطق ولا من الطبيعيّ أن يؤدّي التجريد الموضوعي بالمؤمن بالقول النصّ إلى الانتصار للمنطق ضدّ النحو. والسؤال الذي نطرحه، تعبيرا عن شكّ لم يصل بعد إلى اليقين الذي قد يتضمّنه هذا السؤال :« أنحن على يقين من أنّ الموضوعيّة الصادقة التي بها تُتناول قضية العلاقة بين المنطق والنحو موضوعيّة لم ترث عند هذا أو ذاك، ودون إرادة ، موقفا عقائديّا قديما، أو ردّ فعل ضدّ هذا الموقف؟».

لا نجيب عن هذا السؤال. لكنّنا نلاحظ ملاحظات نؤكّد بها للقارئ أنّ صاحب هذا البحث ينكر أن يكون بحثه بحثا فنّيا خالصا، بل ينكر أن يختار اللسانيّ مفاهيمه الموضوعيّة دون اعتبار الخلفيات الثقافيّة والحضاريّة والفلسفيّة.

أوّل هذه الملاحظات أنّ الشرط الأوّل المخوّل للمفكّر المسلم أن يفكّر في النصّ الديني، إنما هو النحو (في المعنى العامّ الذي استعملناه في هذا البحث). فالنحو عند المسلم هوالذي يحدّد القواعد الأوّليّة المكوّنة للقول الحامل للحقيقة. ومن الطبيعيّ في أمّة هذا اعتقادها، ألاّ تترك للصناعة المنطقيّة التي تدّعي تمثيل العقل أن تكون مجاوزة للنحو.

لذا علينا قبل أن نعطي للمناظرة أبعادها الحضاريّة العقائديّة وقبل أن نجعلها

دليلا على أنّ أهل النقل يخاصمون أهل العقل، أن نقرّر الظواهر الموضوعيّة و أن نحدّدها. فالظاهر أنّ أبا سعيد نحويّ في هذه المناظرة، وليس فقيها. وهو نحويّ مكلّف بالدفاع عن الأمّة بالدفاع عن النّحو ضدّ المنطق. والمطلوب منه أن يبيّن أنّ المنطقيّ مفتقر إلى النحو، و أنّ المنطق لا يستوعب النحو وأنّ العكس صحيح.

مهما كانت الدوافع الدينيّة، ومهما كانت قيمة الأدلّة التي استعملها السيرافي، ومهما كانت درجة اقتناعنا جميعا بها، فهي أدلّة لا تنفي العقل، إلاّ عند من يعتبر أنّ المنطق هو الممثّل الوحيد للعقل، بدليل أنّ الفلاسفة لم يروا من السيرافي إلاّ مستعملا للمنطق. فإذا كنت ترى المنطق ممثّلا للعقل لم تر في السيرافي إلاّ رجلا متناقضا : يخاصم المنطق بالمنطق، ويدافع عن النحو بغير النحو، ويخرج في الأخير منتصرا بفضل الدين والسلطان.

لكن إذا نظرت في المناظرة خارج الإطار الذي رسمه التوحيديّ لها، وخارج اقتناعك الخاصّ بأنّ المنطق هو الممثّل الشرعيّ للعقل، فلن يكون السيرافيّ عندك سوى نحويّ يعتقد أنّ معاني العقل التي يؤدّيها المنطق هي نفسها المعاني التي يؤدّيها النحو. ففضل صناعة النحو على صناعة المنطق عند السيرافي هي أنّها صناعة تصف معاني النحو الموجودة فعلا في كلام الناس، لا تدّعي كالصناعة المنطقيّة أنّ هذه المعاني موجودة خارج الكلام العاديّ الذي ينتجه الناس. ولذلك تشبّث السيرافي بأنّ على المنطقيّ أن يبدأ بتعلّم النحو. فهو في موقفه لم ينف معاني العقل، بل أنكر أن تكون خارجة عن النحو. وذلك حتى لا يصبح النصّ الدينيّ عرضة لأحكام المنطق أي عرضة للتكذيب والتصديق. وهذا لا يعني بالضرورة أنّ النصّ الدينيّ قد خرج عن حكم العقل. فهذا لا يكون إلاّ عند من يرى المنطق هو الممثّل لمعاني العقل، لا النحو.

وإذا نظرنا في النصوص النحويّة الخالصة، فلا وجود لنحويّ يقدّم العلاقة بين النحو والنصّ علاقة تحكّم من النصّ في النحو. فقد تمسّك النحاة بأنّ القرآن على لسان العرب، ولم يقل أحد منهم أنّ اللسان موضوع على القرآن. فمهما كان التقديس اللاحق بالعربيّة من القرآن، فعصر الاستقراء النحوي والتقعيد الأوّل يثبت أنّ خصوصيّات الأسلوب القرآنيّ أحرجت النحاة وجعلتهم يلينون في وضع القواعد تجنّبا لخروج القرآن عن النحو. ولكنّهم لم يخرجوا شيئا من كلام العرب من النحو بسبب القرآن . وكان تحديدهم للقبائل الفصيحة قائما على اعتبارات هي نفسها الاعتبارات التي جعلت القرآن على غير لهجة قريش.

وما النحو، هذا المتحكّم في نصّ القرآن ؟ إنّه انتحاء لكلام العرب، وهو دليل على حكمة العرب في سننها. وحكمتهم هي حكمة الواضع. وما علمنا أنّ الواضع عند النحاة من الأسماء الحسنى.

إنّنا في تراثنا النحويّ الخالص، أي في نصوص النحاة لا في النصوص الجانبيّة، بإزاء ظاهرة ذات بعد موضوعيّ عميق. فيه ندرج موقف النحويّ من المنطق. فمناظرة السيرافي علامة على وجود تيّار فكريّ في هذه الحضارة القائمة على تأويل النصّ يريد أنّ يجعل حركة العقل الناظر في النصّ حركة مسيّرة، بحكمة واضع مّا، هذا الواضع وضع نحوا إنسانيّا مشتركا في معانيه بين النّاس. وهذا النحو هو الذي يسيّر النصّ الديني ويحتوي على المادّة العقليّة التي يدّعي المناطقة أنّها في منطقهم، أي أنّ هذا التيّار يرى أنّ الحكمة المجسّدة في معاني النحو هي الحكمة التي استعملها النصّ، وهي الحكمة التي يستعملها الناظر في النصّ، وهي الحكمة التي يحتاج إليها المنطقيّ لتكوين حكمته.

هذا ولا نستبعد أن يكون هذا التيّار ذا صلة مّا بتيّار آخر ينطلق من هذا المبدإ نفسه، ليميّز النصّ الدينيّ بجعله نصّا لا يتمثّل إنجازه في هذا النحو المشترك العامّ والحامل للمعاني الحقيقيّة الأولى، بل يتمثّل، حسب تعبيرنا، في طريقة تعجيم الأبنية الحاملة لهذه المعاني بالعناصر المعجميّة، أو حسب تعبير بعض القدماء في توخّي معاني النحو في معاني الكلم. وكذلك لا نستبعد أن يكون هذا التيّار النحويّ ذا صلة مّا بتيّار ثالث يريد أن يضع لتفسير النصّ أصولا مستمدّة من التفكير في طبيعة اللغة وخصائصها وتتناول بالدرس الأمور التي لا يستطيع النحويّ إدراجها في صناعته لعدم اتصالها المباشر بوضع القواعد.

ومن المفيد أن نميّز، في رأينا، بوضوح بين المواقف الفكريّة التي يتضمّنها النشاط النحويّ الخالص، والخلفيات الدينيّة والعقائديّة التي تحرّك الموضوعيّة العلميّة. ففي جميع العلوم منطلقات عقائديّة ضمنية أو صريحة. ولا يجدر بنا، مثلا أن ننكرالفيزياء الفضائيّة لأنّ بعض علمائها صرّحوا للعامّة ، لسبب مّا، أنّ إرجا ع القوى الفيزيائيّة إلى قوّة واحدة ضرورة موضوعيّة يحتاج إليها العلم لتفسير نشأة الكون.

علينا ألاّ نتعلّل بالمواقف لنهمل فكرة ترى أنّ حكمة النحو، تسيّر حكمة النصّ، كلّ نصّ، وتمثّل المنبع لحكمة المفكّر. فلنا ههنا ثراء فكر أمّة قد انشغلت قرونا بالتفكير في موضوع حديث هو موضوع القول. وميّزت بوضوح بين درجات البحث فيه، فلم تخلط بين معنى النحو المؤسّس للقول، وما يتفرّد به القول ، تفرّد بروز أو تفرّد إعجاز. ولو أرادت هذا الخلط، لتمسّكت بأنّه لا واضع للنحو غير الله. لكنّك لا تجد عند النحاة، في كتب الصناعة، من يعرّف الواضع حسب خصائص الحدّ التي تدعو أن يكون الحدّ مخرجا لما لا يدخل في المحدود. فحدّ النحاة مفاهيمهم وتركوا الواضع بلا حدّ حتى لا يخرج منه أن حقيقة المعنى الذي في النحو تعبّر عن حكمة الإنسان، ولم يجد النحاة في ذلك حرجا. فهم مسلمون يؤمنون بمن خلق الإنسان.

إذا صحّ هذا التحليل. فقد صار من الواضح سبب إثبات بعض النحاة أنّ القول

موضوع على الصدق وأنّ الكذب طارئ عليه بعد الوضع. فالنحو لا يصوّر حكمة الواضع إذا كان قائما على غير الصدق، ولا يصلح أن يكون ما به يكوّن النصّ ويؤوّل.

وليست هذه الصفة خاصّة بالنحو الطبيعيّ فقط، حتّى نجعلها موقفا حضاريّا مخصوصا بفكر قوم دون قوم، فليس بإمكان المنطقيّ ولا الرياضيّ ولا غيرهما أن يعالجوا رموزهم دون الابتداء بكونها صادقة في ذاتها.

من هنا افترضنا أنّ أهمّ مقولة نحويّة على الإطلاق هي مقولة الوجود الموجودة وجوبا، وأنها تتضمّن الإيجاب والسلب اللذين منهما ينشأ الإمكان بالتواجد الجمعيّ الشرطي وينشأ الوجوب بالتواجد الانفصالي.

هذا هو الكون النحويّ الذي أردنا الاستدلال عليه، لنبيّن أنّ الدلالة النحويّة المسيّرة للقول حركة مستمرّة بين وجوب الإيجاب ووجوب السلب مرورا بالإمكان .

ولقد حاولنا بقدر إمكاننا أن نبيّن أنّ هذه الحركة المنشئة حدث ذو حادث سمّيناه الواضع، أوالمتكلّم الأزليّ المطلق. فليس الأمر والاستفهام والإثبات من توليد المتكلّم الآنيّ، فهي معان أزليّة في النحو لا نعرف لها ولا لخصائصها النحويّة بداية. وجعلنا هذه الأحداث أفعالا حقيقية تنصب ويضاف إلى مصادرها، وعليها تبنى البنية.

وما اخترنا الشرط لنبيّن كلّ هذا إلاّ لأنّه الدلالة البنية التي تبرز حركة الإمكان والوجوب في التعبير عن الوجود. وتبرز خصائص الوضع وأزليته، وتبرز أنّ في النحو حكمة الواضع التي بحث عنها التراث، ولأنّها الدلالة البنية التي عليها يكون وضع النظام. والتي بفضلها نفترض ونستنتج.

* * *

هذا منهج بحثنا وموضوعه، وهذا ما ننتظره من منهجنا في معالجة معطيات القديم والحديث. وهذه هي خلفياتنا الحضاريّة والثقافيّة.

أمّا محتواه، فقد جعلنا عناوين الأقسام والأبواب والفصول والفقرات ملخّصة له، دالّة على ما فيها. فإن كان لا بدّ من تأكيد بعضها، فهو التالي :

(1) البنية النحويّة في أساسها بنية إنشائيّة إحاليّة ذات توزيع شحنيّ معيّن يقوم على علاقة تواجديّة إليها تنخزل العلاقات المفصّلة لها وهي في الأساس جمع وشرط وانفصال. وجميعها تخضع لقانون سمّيناه بقانون الشرط الجمعيّ. وهو قانون حاولنا تحديده وسنعود إليه في عمل آخر لنزيده صرامة، ولنجعله على وجه يبرز خصائصه الشكليّة، وليوضّح الصلة بين صورته النحويّة الوجوديّة، وصورته المنطقيّة التي قدّمناه عليها.

(2) تتولّد الأبنية بفضل قواعد توليد سمّيناها بقواعد الدور التكراري، المكوّنة بتكرار حدثيّة العلاقات لبنية حدثيّة حادثيّة منها يولّد الاشتقاق والإعراب أبنيته، وبفضل التعامل بين الاشتقاق والإعراب تتكوّن الأبنية القابلة للإنجاز.

(3) تنتظم كلّ العلاقات البنيويّة، وكلّ القواعد اعتمادا على العلاقة الشرطيّة وعكسها.

(4) تختصّ العلاقة الشرطيّة الرابطة بين الأبنية بأنها علاقة استرساليّة.

(5) تتحقّق العلاقة الداخليّة بين عناصر البنية في جداول تصريفيّة تجعل هذه العلاقة الداخليّة علاقة تواجديّة تتحرّك بين دلالة الإمكان الشرطي ودلالة الوجوب الجمعي، وتتحرك كلّ واحدة بحسب العمل الإعرابيّ ومداه وموقعها منه.

(6) تمثّل العلاقات الداخلية المكوّنة للبنية دلالتها الداخليّة.

(7) تمثّل العلاقات التشارطيّة الخارجيّة الرابطة بين الأبنية، دلالات أخرى للأبنية، فتكون البنية المركّز عليها والدّاعية لغيرها بنية معناها هو غيرها هذا الذي دعته،

(8) تحافظ جميع الأبنية على دلالاتها المقوليّة، مهما كانت مواقعها ومهما كان إثراؤها ومهما كان انخزالها.

(9) تتحقّق الأبنية النحويّة أبنية دلاليّة في صورة محلاّت تمثّل البنية المقوليّة الحدثيّة، وتتشكّل تشكّلا عامليّا تخصيصيّا يمثّل الدور التكراي المقولي، ويحافظ كلّ عنصر منها على دلالة التواجد الأولى بفضل محلّ مخصّص للربط سمّيناه بالمحلّ الواوي.

(10) كلّ محلّ إعرابيّ يعبّر عن البنية الحدثيّة الإنشائيّة، أو عن البنية الحدثيّة الإحاليّة، محلّ قابل لأنّ يولّد داخله، حسب قواعد الدور التكراري بنية حدثيّة أخرى للإنشاء وبنية حدثيّة أخرى للإحالة.

(11) تعجّم المحلاّت بأبنية اشتقاقيّة ذات بنية إعرابيّة محتملة لا تختلف في تشكّلها عن البنية الإعرابيّة المجرّدة، وتختلف في ما بينها حسب تركيزها على الإنشاء أو الإحالة، وحسب تركيزها على الوجود أو الحدث، أو الحادث، من بنية الإنشاء أو الإحالة.

(12) بين المحلاّت حركة استرساليّة تعكس خصائص الدور التكراري وتظهر في الإعراب في إمكان فيضان العناصر الاشتقاقيّة دلاليّا وشحنيّا خارج محلاّتها.

(13) يخضع الإعراب والاشتقاق لعلاقة تشارطيّة بفضل اشتراكهما في بنية مقوليّة موحّدة.

(14) ينعكس الاسترسال بين محلاّت البنية الإعرابيّة، بفضل التشارط الإعرابي الاشتقاقي، في استرسال الوحدات الاشتقاقيّة في ما بينها استرسالا يظهر في حركة الحروف والأفعال والأسماء بعضها نحو بعض في دلالاتها الشحنيّة والحدثيّة وفي وظائفها.

(15) تتجمّع الاسترسالات بنيويّا ودلاليّا في مستوى إعرابيّ متجه نحو الإنجاز اللفظي ووسمه، سمّيناه بالمستوي التصريفيّ المجرّد.

(16) تخضع الأبنية المصرّفة في المستوى التصريفي لقانون التشارط والاسترسال المخوّل للأبنية أن تتحرّك وتتصرّف في تعبيرها عن الدلالات الشحنيّة والحدثيّة والعامليّة والتعيينيّة والتخصيصية.

(17) يخضع التشكّل المحلّي للبنية لترتيب زمانيّ يعكس تهيّؤ البنية المقوليّة ذات الخصائص الدوريّة لقبول الوسم اللفظيّ المستلزم للخطّيّة، وذلك لعجز جهاز النطق عن استيعاب العلاقات البنيويّة اللغويّة غير الخطّيّة الموجودة في الجهاز اللغويّ الذي هو الدماغ.

(18) يمثّل التعجيم الاشتقاقيّ المجرّد والحامل للدلالة الحدثيّة أوّل وسم لفظيّ للبنية الإعرابيّة.

(19) تتكوّن الدلالة التصريفيّة الإعرابيّة من ملء المحلّ الدّال على عنصر من البنية الحدثيّة، بعنصر اشتقاقي يحمل تشكّلا اشتقاقيًا للبنية الحدثيّة، حسب قواعد الدور التكراري، ومن تجميع الدلالات الشحنيّة الوجوديّة الإحاليّة والإنشائيّة.

(20) يخضع التعجيم الاشتقاقي للمحلّ الإعرابي إلى قواعد في التعبير عن الدلالات الشحنيّة وفي التعامل بينها.

(21) يحدّد التعجيم الاشتقاقيّ المجرّد بداية التمايز الوظائفيّ بين الأبنية بفضل الدلالات الحمليّة المجرّدة والدلالات الشحنيّة التي تحملها الصيغ المجرّدة.

(22) يحدّد التعجيم الكامل المستعمل للألفاظ المحيلة على المقام الدلالات الوظائفيّة والدلالات الحمليّة الثريّة إضافة إلى الدلالات المشيرة إلى المقامات، ويكون ذلك باستعمال المتكلّم الفرد آنيًا للأبنية التي وضعها الواضع.

(23) تكون الأبنية بقدر ما تتجرّد أبنية صاعدة في التاريخ، مستقرّة فيه ومعبّرة عن تجربة دلاليّة جماعيّة قديمة ذات فقر دلاليّ حاصل، وذات ثراء دلاليّ محتمل لا يحدّ.

(24)تمثّل دراسة الأبنية المجرّدة موضوع دراسة علميّة هي دراسة التكوّن الدلاليّ تستوعب جزءا مما سمّي قديما بمعاني النحو وبعض ما يحشر اليوم في علم الدلالة وفي البرغماتية التداوليّة.

(25) تستلزم دراسة التكوّن الدلالي لسانيات تقوم على إنشاء المتكلّم الواضع ولا تعتبر المخاطب لانعدام ابنية محلّيّة مجرّدة في الاشتقاق والإعراب تدلّ عليه.

(26) تحتاج دراسة التكوّن الدلاليّ إلى منطق نحويّ يقوم على دراسة العلاقات الشحنيّة ، وقواعدها الاحتماليّة وعلاقتها بالدلالات العامليّة والتخصيصية، وبالأبنية الحمليّة الاشتقاقيّة المجرّدة المتوفّرة في أبنية الصيغ مهما كانت طبيعة الاشتقاق الذي تقوم عليه اللغة، وكذلك يقوم على الدلالات الزمانيّة والإنشائيّة المجرّدة وعلى درجة التكرار المختلفة والمكوّنة لكلّ عنصر.

(27) يخضع الوسم اللفظيّ للدلالات النحويّة لقواعد منظّمة نسمّيها بنظام الوسم اللفظيّ ينتفع بجزء من علم التصريف (المرفوفنولوجي) إضافة الى ظواهر أخرى كتعجيم الشحن الوجودية، والتقارن الإحالي، والفيضان التعييني.

(28) يكوّن الواضع نظام الوسم اللفظيّ على صورة مختزلة تجعله غير ممثّل لكلّ البنية النحويّة المجرّدة، وتجعل مفهوم العلامة السوسيريّة مفهوما لا يستوعب الدلالة النحوية لكون بعض المعنى استلزام جملة لجملة أخرى مشارطة لها وغير ملفوظة.

(29) يكون نظام الوسم اللفظي عرضة للتغيّر في الزمان، بقدر ما يبتعد عن التجريد الصيغي، وبقدر ما يقترب من الإنجاز المعجميّ وتكوّن دراسة تغيّره ما يسمّى باللّسانيات التاريخيّة.

(30) تمثّل دراسة نظام الوسم اللفظيّ موضوع اللسانيات الآنية ثمّ اللسانيات التاريخية.

(31) تمثّل دراسة تطبيق المتكلّم لنظام الوسم اللفظي وتعامله به مع المخاطب موضوع علم التأويل الدلالي ويتعلق بتلقّي القول وفهمه ويشمل جزءا من البلاغة التداوليّة.

(32) كلّ دراسة للتأويل الدلالي دراسة بلاغيّة ينبغي ألاّ تغيّر من دلالات التكوّن الدلالي، بمقتضى مبدإ المحافظة على البنية إلاّ أنها دراسة ينبغي أن تفسّر كيف أنّ التأويل الدلالي ينطلق من الوسم اللفظيّ للتكوّن الدلالي لإنشاء الدلالة المؤوّلة. وهو ما عبّرنا عنه في القسم الأوّل بـ معنى 1 ← لفظ1 ← معنى2.

(33) كلّ مظهر تغيير في الدلالة النحويّة ينبغي تفسيره في إطار مبدإ المحافظة على البنية واعتمادا على عمليتي الاقتضاء والاسلتزام المعبّرتين عن العلاقة الشرطيّة المولّدة لدلالات الأبنية والرابطة بين الأبنية المختلفة.

(34) تقبل الدراسة البلاغيّة وجوها مختلفة من التجريد، ويقع التجريد بقدر التجريد الذي يكون للمقام المتضمّن للظرف وللمتكلّم وللمخاطب وللعناصر المقاميّة الأخرى.

(35) يؤدّي التجريد البلاغي عند انحصاره في دلالة الإثبات، إلى التأويل المنطقي للدلالة، إذا كان قائما على مفهوم المطابقة بين القول والمقام حسب تأويل المخاطب.

وفي هذا العمل معطيات جزئيّة كثيرة تتعلّق بتفسيرنا الخاصّ لبعض المسائل النحويّة التقليديّة.

* * *

نلاحظ أنّنا اكتفينا في هذا البحث بدراسة جزء من التكوّن الدلالي وجزء من نظام

الوسم اللفظيّ. فاهتممنا بالمستوى المقولي الفقير وبالاشتقاق والإعراب وبجزء من المستوى التصريفيّ المجرّد. وركّزنا على الدلالة وحركة الاسترسال والتشارط.

أشرنا إلى ما نتصوّره مضمونا للمستوى المقوليّ الثريّ. وهو أنّ هذا المستوى يمثّل كلّ الدلالات الحمليّة التي يحتاج إليها تنويع الصيغ (صيغ المزيد مثلا)، والأدوات (معاني الحروف مثلا) والوظائف التصريفيّة (سببيّة، حاليّة، ... الخ) ، والدلالات المشتركة العامّة بين العناصر المعجميّة اللفظيّة، ولا سيّما الحمليّة منها.

اقتصرنا في دراستنا للوظائف النحويّة على الوظائف الإعرابيّة العامليّة الكبرى (رفع، نصب جرّ، جزم) وما يوافقها من الوظائف التخصيصيّة وحدّدنا أحيازها وما يقع لها من انتشار وانخزال.

بيّنّا أنّ هذه الوظائف الإعرابيّة العامليّة تتنوّع في المستوى التصريفيّ المجرّد حسب مقولات المصاحبة، والاحتواء والاتجاه وغيرها، وتتحدّد عند التعجيم الكامل في صورة وظائف ذات أدوار دلاليّة مضبوطة. ولكنّنا لم ندرس هذا الجانب، واكتفينا بالتنبيه إلى أنّه مجال استيعاب النتائج الأساسيّة والثابتة من الدراسات الغربيّة الحديثة وكذلك أشرنا إلى بعض الوسائل الممكن استعمالها للتمييز بين الوظائف.

لم ندرس في هذا البحث أصول التأويل الدلالي واكتفينا في القسم الأوّل وفي جزء من القسم الثاني بإشارات تبيّن الحدود التي ينبغي أن تقف عندها دراسة التعامل التخاطبي البرغماتي.

ينبني هذا البحث على اعتبار دلالة الإنجاز اللغويّ دلالة فوضويّة لا يمكن التكهّن بجزئياتها الإنجازيّة مسبّقا. ويقرّ هذا البحث أنّ الفوضى الدلاليّة مسيّرة بقواعد قابلة للتحديد ذات قوّة احتماليّة تولّد هذه الفوضى ولا تتكهّن بأجزائها إلاّ في حدود ما يسمح به ما سمّيناه بالحساب النحوي.

يبقي النحو أساس هذه القواعد وكلّ قاعدة تصل إلى تجريد يجعلها من صنف الحقائق اللغويّة المستقرّة في التاريخ، قاعدة يجب أن تلحق بالنحو، و أن تغيّر تصوّرنا له، إن لزم الأمر.

يعني هذا أنّ النحو يبقى الممثّل للغة الإنسانيّة الطبيعيّة ولمعانيها المستقرّة، كما أنّ اللغة تبقى الخلاصة العليا لحركة العقل الإنسانيّ في التاريخ، أي تبقى اللغة الممثّل الوحيد لمجموعات التجارب الفرديّة الاجتماعيّة ، أي هي بتعبير آخر ما يعوّض أن يكون الإنسان دماغا واحدا عضويّا لا يموت.

فاللغة خلاصة تصوّر المادّة العضويّة المدركة لنفسها والكون ، ولرحلتها الزمانيّة في مسترسل الإمكان بين الوجود والعدم. وهذا هو الموضوع في منطق النحو.

المراجع المذكورة

- ابن أبي الربيع (1986) البسيط في شرح جمل الزجاجي تحقيق عيّاد بن عيد الثبيتي، دارالغرب الإسلامي، بيروت.
- ابن جنّي (دت)، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت.
- ابن السرّاج (1988) الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة، ط 3، بيروت.
- ابن عقيل (1974) شرح الفية ابن مالك تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، القاهرة.
- ابن هشام الأنصاري، (1969)، مغني اللبيب، تحقيق مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر.
- ابن هشام الأنصاري، (1980)، المسائل السفريّة في النحو، مجلة المورد، (مجلد 9- عدد 3 العراق)
- ابن يعيش (د.ت)، شرح المفصّل عالم الكتب بيروت، مكتبة المتنّبي القاهرة.
- الاستراباذي (رضيّ الدين)، (د.ت)، شرح الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي.
- الاستراباذي (1982)، شرح الشافية تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار العلمية، لبنان.
- الأنباري (1982، الانصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد دار الجيل.
- برجشتراسر، (1982)، التصور النحوي للغة العربيّة، إخراج رمضان عبد التواب الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض.
- بوخلخال (عبد الله)، (1985) التعبير الزمني عند النحاة العرب ديوان المطبوعات الجامعيّة الجزائر.
- حسّان (تمام) (1973)، اللغة العربيّة معناها ومبناها، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب.
- حمودة (فتحي بيومي)، (1985) أسلوب الشرط بين النحويين والبلاغيين، دار البيان العربي للطباعة والنشر والتوزيع.
- الجرجاني (عبد القاهر)، (1982)، المقتصد في شرح الإيضاح، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراق.
- الجرجاني (عبد القاهر) (1987)، دلائل الإعجاز تحقيق محمد رضوان الدّاية وفايز

الداية مكتبة سعد الدين، ط 2، دمشق.
– الرّماني (أبو الحسن علي بن عيسي) (1981) كتاب معاني الحروف تحقيق عبدالفتاح اسماعيل الشلبيّ دار الشروق، جدة.
– السكّاكي، (د.ت)، مفتاح العلوم، مطبعة التقدّم العلميّة بالقاهرة.
– سيبويه (د.ت)، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب بيروت.
– السيوطي، (د.ت) المزهر، تحقيق محمد أحمد جاد المولى، البابي الحلبي القاهرة.
– الشريف (م،ص)، (1973)،الجملة عند المسعدي، مرقونة، شهادة الكفاءة في البحث، كلّية الآداب والعلوم الإنسانية بتونس.
– الشريف (م،ص)، (1982)، خواطر شك نظريّة في كفاية القراءة اللغويّة (في أعمال ندوة القراءة والكتابة) كلية الآداب، تونس.
– الشريف (م،ص)، (1986)، المعجم بين النظرية اللغويّة والتطبيق الصناعي، في مجلة المعجميّة، عدد 2، جمعية المعجميّة العربيّة بتونس.
– الشمسان (أبو أوس ابراهيم)، (1981) الجملة الشرطيّة عند النحاة العرب القاهرة.
– فاخوري (عادل)، (1981) منطق العرب، دار الطليعة، بيروت.
– الفارابي (أبو نصر) (1990)، كتاب الحروف، تحقيق محسن مهدي، دار الشروق، بيروت الفاسي الفهري (عبد القادر) (1990)،البناء الموازي، دار توبقال للنشر الدار البيضاء.
– الغزالي، (د.ت) المستصفى من علم الأصول، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
– المبرّد (د.ت)، المستصفى من علم الأصول، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
– المتوكل (أحمد)، (1986)، دراسات في نحو اللغة العربيّة الوطيفي، دار الثقافة الدار البيضاء.
– المتوكل (أحمد)، (1987)، من البنية الحمليّة إلى البنية الكونيّة، دار الثقافة، الدار البيضاء.
– المسدّي، الطرابلسي، (1980)، الشرط في القرآن، الدار العربية للكتاب، ليبيا–تونس.
– المهيري (عبد القادر)، (1978) لم أعرب الفعل المضارع، حوليات الجامعة التونسية، عدد 16، كلية الآداب والعلوم الإنسانية (تونس).
– الهيشري (الشاذلي) (1983)، بعض المظاهر النحويّة والمعنويّة من تناوب المفرد والجملة على المحلّ الواحد. شهادة الكفاءة في البحث، مرقونة، كلّية الآداب والعلوم الإنسانية بتونس.
– يس بن زين الدين ((د.ت)، حاشية يس علي شرح الفاكهي علي قطر الندى لابن هشام، مطبعة التقدّم بمصر.
- Adams (E) (1975), The logic of conditionals : D, Reidel Publishing Company

Dordrecht-Holland, Boston USA.
- Attal (Pirre) (1971), Négation de phrase et négation de constituant, Langue Française n°12 : Larousse Paris.
- Bar-Hillel (Y)(1966), Syntaxe logique et sémantique : in Langages n°2 Didier-Larousse, Paris.
- Baumgärtner (K) et Wunderlich (D), (1972), Vers une sémantique du système temporel de l'allemand, langages n°26 Didier-Larousse , Paris.
- Benveniste (E), (1966), Problèmes de linguistique générale, Gallimard, France.
- Blanché (R) (1970) la logique et son histoire d'Aristote à Russell, Armand Colin, Paris.
- Caron (J), (1985), Les régulations du discours, PUF Parix.
- Caston (Jean) 1993, Psycho-dysiologie T.II. chap 2. ed Ellipses, Paris.
- Centre Royaumont pour une science de l'homme (1979), Théories de l'apprentissage, Editions du Seuil, Paris.
- Chambaz, Leroy, Messeaut (1975), Les petits mots de coordination = étude diacronique et leur apparition chez quatre enfants entre 3 et 4 ans in Langue Française n°27.
- Champaud (C) et Bassano (D), (1983-1974), Interprétation d'énoncés avec "savoir si" chez les enfants de 6 à 11 ans, in Bulletin de psychologie, n364.
- Champaud et Jakubowicz (1978-79), situation hypothétique et conditions de production des énoncés avec "si". in Bulletin de psychologie, n°32 pp.773-790.
- Changeux (J.P) Connes (A), (1989) Matière à pensée, Editions Odile Jacob. Paris.
- Chauvineau (J), (1957), La Logique moderne, PUF. Paris
- Chomsky (N), (1971), Aspects de la théorie syntaxique, Ed. du Seuil, Paris.
- Chomsky (Noam) (1987), concepts et conséquences de la théorie du gouvernement et du liage, in la nouvelle syntaxe, Ed. Du Seuil, Paris.
- Chomsky (N) (1980), Essais sur la forme et le sens, Ed. du Seuil, Paris.
- Chomsky (N) (1991), Théorie du Gouvernement et du liage, Ed. du Seuil, Paris.
- Cohen (David) (1989), L'aspect verbal, PUF, Paris.
- Culioli (A) (1973), Sur quelques contradictions en linguistique, in Communication n°20.
- Dowty (David) and alli, (1981), Indtroduction to Montague semantics, Reidel Publishing Company, Dordrecht Holland, Boston, USA.
- Ducrot (O) (1966), Logique et linguistique, in langages n°2, Didier-Larousse, Paris.
- Ducrot (O) (1972), Dire et ne pas dire, Ed. Hermann, Paris.
- Ducrot (O) (1973), La preuve et le dire, Maison Mame, Paris.
- Fleish (Henri), (1961-1979), Traité de Philologie arabe, Dar El Machreq, Beyrouth.
- Fortin (C) et Rousseau (R), (1989), Psychologie cognitive, Presses de l'université

du L'uébec.

- Galmiche (M) (1975), Sémantique Générative, Larousse, Paris.
- Granger (G.G.) (1979), Langages et épistémologie, Ed. Klincksick, Paris.
- Greimas (A.J) Courtés (J) (1979) Dictionnaire raisonné de la théorie du langage, Ed. Hachette, Paris.
- Grevisse (M) (1969) Le bon usage, Ed. Duculot Gembloux Belgique.
- Guillaume (Gustave), (1973) Langage et science du langage, Librairie Nizet (Paris), Presses de l'Université de Laval (Québec).
- Hempel (C) 1972 Eléments d'epistémo logie, Armand colin paris.
- Hjelmslev (L) (1968-1971), Prolégomènes à une théorie du langage, Ed. de Minuit, Paris.
- Hjelmslev (Louis) (1971), Essais Linguistique, Les Editions de Minuit, Paris.
- Lakoff (G) (1976) Linguistique et logique naturelle, klincksieck, Paris.
- Larreya (P) (1979), Enoncés performatifs, Présupposition Ed. Nathan, France.
- Lyons (John) (1980), Sémantique linguistique, librairie Larousse, Paris.
- Martin (R) (1981), Subjonctif et vérité, "La notion sémantico-Logique de modalité", centre d'Analyse syntaxique, Université de Metz.
- Martinet (A) (1970), Eléments de Linguistique Générale, Armand Colin, Paris.
- Meyer (M) (1982), Logique, langaget argumentation, Hachette Université, Paris.
- Milner (J.C.à (1989), Introduction à une science du langage, Ed. du Seuil, Paris.
- Nique (Chrystian) (1978), Grammaire générative hypothèses et argumentation, Armand Colin, Paris.
- Nute (D) (1980) Topics in Conditional Logic, D. Reidel Publishing, Company Dondrecht Holland, Boston USA, London England.
- Oléron (P) (1979), L'enfant et l'aquisition du langage PUF, Paris.
- Piaget (Jean) (1967), Biologie et connaissance, Gallimard, Paris.
- Piérart (B) 1977 l'acquisition du sens des marqueurs de relation spatiale "devant " et "Derrière" Année psychologique.
- Pottier (B) 1992 Théorie et Analyse en linguistique, Hachette, Paris.
- Piaget (Jean) (1980), Les formes élémentaires de la dialectique, Gallimard, Paris.
- Quine (W.V.) (1966), La logique et l'éclaicissement de problèmes syntaxiques, in langages n°2 Didier, Larousse, Paris.
- Quine (W.V.O.) (1972), Méthodes de logique, ArmandColin, Paris.
- Quine (W.V.O.) (1977), Le mot et la chose, Flammarion, France.
- Revue la Recherche (1991) la science du désordre, numéro spécial 232, mai 1991.
- Rivenc (F) (1989), Introduction à la logique, Ed. Payot, Paris.
- Robins (R.H.) (1979) Linguistique générale: une introduction, Ed. Armand Colin.

- Roman (André) (1987), La reconnaissannce dans la langue arabe de négations modales du verbe, les cahiers de Tunisie n°139-140. Faculté des Lettres et Sciences Humaines de Tunis.
- Ronat (Mistou) et alli (1986), la grammaire modulaire, les Editions de Minuit, Paris.
- Rouveret (A) (1987), Présentation et commentaire de la théorie du gouvernement et du liage, in Chomsky, (1987). Ed. du Seuil, Paris.
- Saussure (F. de) (1969),Cours de linguistique générale, Payot, Paris.
- Tesnière (L) (1976), Eléments de syntaxe structurelles Ed. Klincksiech, paris.
- Velde (R.G. Van de-) (1973), Introduction à la méthodologie structurale de la linguistique, Fernand Nathan, Paris, Ed. Labor, Bruxelles.
- Vendryes (J), (1968), Le langage, Albin Michel, Paris.
- Zuber (R) (1972), structure présuppositionnelle du langage, Document de Linguistique quantitative n°17, Paris.

فهرس الأعلام

الألف

الباء

التّاء

الجيم

الحاء

الخاء

الدّال

الرّاء

الزاي

السّين

الشّين

الطّاء

الغين

الفاء

القاف

الكاف

اللام

الميم

النّون

الهاء

الواو

الياء

فهرس المصطلحات

الألف

الباء

التّاء

الثّاء

الجيم

الحاء

الخاء

الدّال

الذّال

الرّاء

الزاي

السّين

الشّين

الصّاد

الضّاد

الطّاء

الظّاء

العين

الغين

الفاء

القاف

الكاف

اللام

الميم

النّون

الهاء

الواو

الياء

========



المحتوى

القسم الثاني

القسم الثالث